

No. 1

748 A. H.

1348

Grammaire

Grammaire et de
Rhetorique

Arabe date de 748^o - 1348

Manuscript 1^{re} fois

begin on Monday 2nd of Ramadan, 742 = 1342
finished on Wednesday 12th of Safar, 748 = 1348

176 leaves

et de

748^o - 1348

Ramadan, 742 = 1342

Safar, 748 = 1348

جاءت الفهرست في هذا الفن وقوامها ما لكت مساييل وعوايد محتوية على حقايق جلية
ارادة المتقدمين مطوية على دقائق هي تاييج افكار المتأخرين ما يلا من غايات الاطناب ونهاية
الاجحاف لا يحيا عليه تحايل السحر ولا يلا الا عجز في كل لحظة منه وض من المنى وفي كل لحظة منه
سطر منه عقدة من الدرر كان يعوقني عن ذلك اتي في زمان ارجى العلم قد عطلت مشاهد
ومعالمه هذه وسدت مصادره وموارده وخت دياره ومل سبه وعفت اطلاله وفعاله
استقت شئ من الفضل على الاقوال واستوطن الافاضل بزوايا الخمول يتلفون من اندراس
اطلال العلوم والفضائل ويتأسفون من انعكاس احوال الاذكياء والاقاضل وهكذا يدهر
الزمان الى الغير وينفي العلم فيه ويدس الامن لكن لما رايت توفير رغبات المخلصين على
لقم هذا الكتاب وتحصيله وامتداد اعناقهم نحو الاطراف بجملة وتفصيله والكثير منهم قد حذر
توفيق الاهتدي الى ما فيه من مطويات الامور والاسرار اذ لم يقع له شرح يكف عن وجوه
حرايره الاستمرار ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال من غير ان يكون
اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد قصروا السلوك طرائقه من غير دليل فاضلوا كثيرا وضلوا
سوا السبيل اختلفت من انشاء التحقيق فضايع ما اتحد من زمان غصصا وطفقت اقم
موارد السهر غايصافي ليج الافكار والنقط فزاد الفكر من مطارج الانظار وبدلت الجهد في
الفضلا المسار لهم بالبيان وما رست الكتب المصنفة في فن البيان لاسباب لا يلا الا عجز فذهب
في تصغيرها غاية الوسع والطاقة ثم جمعت الشرح هذا الكتاب ما يد للصاب من بضائير الابية وهل
طريق الوصول الى وخاير كنوز الحفنة واودعت فرايد نقت وتحت بها كيت القدماء وقد
شرافية سمحت بها اذ كان لا ذكياء وغرايب نكت اهتديت اليها بتوفيق ولطائف فقرتها
من عين التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضات بدل العدد والانصاف ونجت في رد هاهما او عليه
البقي والاعتساف واشرت الى حل كل من فوا مض المحتاج والاينصاح ونهت على بعض ما من
التسامح للفاضل العلامة في شرح المحتاج واومات الى مواضع نزلت فيها اقدام الاخذين
الصناعات واعضت عنا وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة ورفضت الاجابة
خطروا للتحقيق الواجبات وما فرضت على نفسي مشيهم في تطويل الواضحات وحين فرغت شريد
الصعاليات بتلك لطائف زها في الدرر بالا ورا حتى قوا دي في فشاير من بيان قصرت لطيفة
سهام تكسرت المضال على المضال وذلك من توارد الاخبار بتمام المصائب في العساير وفند
تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان لاسباب بار بها حل الشاب تيمتي واوذا ارض من حيا بها
فلم تجر الدهر على اهلها سيف العدوان واباد من كان فيها من السكان فلم يدع من اهل الادمنة
لم يتكلم من وفي ولم يبق من جرمها الا قوم يبلد تح عجب شعرة كان لم يكن من الجور الى انيس
يسير بكة سامية قطر حشا الاوراق في زوايا المجران وميلحت عليها غنا كبا لسيادة بيني وبينها
هاتت ما كانا تكتنهها من كبر والما لستك من ذوا اول العاصم واخبر

احسن ندم عليه من ساعات الجاني فرح الملا وضيق الابل الحان لتقطني ارضي ارض وحر
في ربح الى خفص حتى تحت بحره سه صراع حاه الله تعالى من الافات ففتح الله عيني منها على
جنة النعيم بلده ومقام كريم لقد جئت فيها المحاسن كلها واحسنها الايمان والامن فشاها
ان قد سطعت انوار العلم والهداية وخدمت نيران الجمل والقوية فضل ظل الملك ممدودا ولواء
الشرع بالعزم مقودا وعاد عود الاسلام الى رايته راضيا راضيا العقل الى رهاقه وتطم مثل الخلايق
عبد السات ووصل جليلهم عقيب لسان واستظل الانام بطولم العدل والاحسان وارتجوا في رايه
امن كل ذلك بياض ولتسلطان الاسلام ظل الله على الانام ملك رقيب لاهم خليفة الله في
العالم حامي بلاد اهل الايمان ما حيي انما الكفر والظلم انما الشرعية القوية ساكنة لطيفة المستقيمة
اسطهاد العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتصاف والى لواء الولاية في الافاق ملك سري
لقد فة بالاستحقاق المجتهد في نصب سراج الامن والامان المثل النوراني الله يامن بالعدل والاحسان
الامر طويته في املا وكلمة الله الصادق بئته في احياء سنة رسول الله خليفة ملك الافاق منطوق
الفرقان مداه اية بملك يحوم حوله دماء العالمون كما ترا الحجج بيت الله معتمدا يحوي نعيم رضا
ما زمان ولم مكانه ليطن من مخطه هلكا واطار ساعة من فضله فيها الى الساء لواء الشرع قد
مسا قار لشد منها كل معتف قد كان في ظلمات التي منها مكانا فالدن صارت من المعين بتسما و
ملك قبل بالاقبال ممسكا علا فاصبح يدعوى العورى ملكا وريتا فتحا عينا غدا ملما وهو
الطمان الفارح المجاهد في سبيل الله العزيز الحق والدين والدين فيا الاسلام ومغيث المسلمين
ابليس محمد كرت لآلالت اقطار الارض مشرقة بانوار عدلة وافضان الخيرات من رقبته بحاب
الدين والدي صرف غنان العناية بخروج حامية الاسلام وسيد بنيان الهداية اثرها اشرف على الاندم
وامر على العالمين بحماية الفضال والانعام وخص من تبينهم العالمين بمزيد الاشبال والاكرام قامت
في اب ارياد هي الاطواق والناسل الحمام وصيرت بوم لطفه مقبوظا وبعين عنانية ملحوظا
مخا فندد لك مضدي وهزم من عطفي حتى رجعت الى ما جعت وثمرت الدليل لقصصه وترتبه
واسمت الرجل في تنجيد وتهذيبه واضفت اليه ما سمح في اثناء ذلك الفكر لثا وسمي بعون الله
النظام من فناء بحمد الله كثير مدقنا من جواهر الفوائد وبحر اسحق بانفايس الزايد فجعلت
مخنة صرة وخدمة لسدت السنة لآلالت ملما للطوايف الانام وملاوا لهم من حوادث
الايام حنا حصينا الاسلام بحمد علمهم السلام والرجوع من خلا في وخلص اخواني ان يتبعوني في
بصا عار ويسكن والى ما عنيت في هذا التاليف من الكرم والعنا والى ما انضجع في ان ينفع
به الحمد المحصلين الدين هم الحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون عزيزا لرام قليل الوجوه
في هذا الاصل غلب على الطباع الرد والعناد وفشا الجبال والجسد بين العباد والين فايته
من الفناء من وجهه محصيل الحق المبين لا تصور الباطل بصورة اليقين وهذا العري منصف النساء

بالحمد لله رب العالمين

قوله المصنف بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي قد فتح قلوبنا بعد اليقين بالبسملة بحمد اسم
 سبحانه واداء بحق شئ مما يجب عليه من شكر نعمه التي تاليف المختصر هذا اثر من آثارها وفيه من انوارها
 والحمد لله الذي انشا باللسان على الجليل الاختيار في سوا تعلق بالفضائل بالانوار والحمد لله الذي
 من عظمه المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان واعتقادا ومحبة بالجنان وملا وخدمة بالاركان
 فوجه الحمد للسان وحده ومقتضى نعم النعمة وغيرها ومورد الشكر بجم اللسان وغيره ومقتضى يكون
 النعمة وحدها فالحمد انعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار الموجد والشكر بالعكس ومن هذا تحقق تصاد
 في الشاء باللسان في مقابلة الاحسان وتعارفهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشهادة
 صدق الشكر فقط على الشاء بالجنان في مقابلة الاحسان والاسم للذات الواجبة للوجود المستحق
 لجميع المحامد ولهذا لم يقل الحمد للخالق والدارق او نحوهما مما يوجب اختصاصا مستحقا للحمد بوصف
 دون وصف بل انما يقتضى للاتمام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيهها على تحقق الاستحقاق
 وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد الاهتمام وان كان ذكر الله اخص في نفسه على ان صاحب الكشاف
 قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد وانما يظهر انما هو اليه من ان اللام
 في الحمد لتعريف الجسد وان الاستغراق ليس كما يتوهمه كثير من الناس من مبني على ان افعال العباد
 عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السابعة
 مسددا لافعال واصلة لمضيق العدول الى الرفع للدلالة على الدوام والاثبات والفضل انما يدل على
 المستعدين والاستغراق فكذلك ما يتوهم من انه وفيه نظير لان التانيب من باب الفعل انما هو المصدر
 النكر مثل سلام عليك وحي لا مانع من ان يدخل فيه اللام وليصدق الاستغراق فالاولى ان يكون
 للمبني مبني على ان المتبادر الى الفهم الشائع في الاستغراق لاسيما في المصادر عند خفا قرابين
 الاستغراق وعلى ان اللام يعني سوا المفعول او الاسم لا يدل الا على سماء فاذا لا يكون ثم استغراق
 وما في على ما انتم مصدرية لا موصولة لمقطا ومعنى اما لفظا فلا يحتاج الموصولة الى التقدير اي ما
 انتم به مع تقدير في المصروف عليه اعني علم لكون ما لم يعلم مفعوله ومن ثم ان التقدير عليه
 على ان لا يعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدا محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف اما
 محذوف لان الحمد على الانعام الذي هو من واصفا النعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض النعم
 به لقصور العبارة عن الاطاحة به وبلا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ ولذهب نفس السامع
 كل مذهب ممكن ثم انه قد صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع ببيان ان النعم
 الانسان مدني بطبعه اي محتاج في عيشه الى المدن وهو اجتماع مع بني نوعه يتعاذون ويتشار
 في تحصيل الغذاء واللباس والسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في
 ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعتولات الصرفة وفي الكتاب مستقاة فانهم الله عليهم السلام
 البيان وهو المطلق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينظم اذا كان بينهم معاملة
 وعلامة يتفق الجميع عليه لان كل واحد يحتاج اليه وينصب على من يراهم فيقع الجور ويحجب الامر

يعني ان الذي في معنى الفعل في قوله
 على ان لا يعلم بدل من الضمير المحذوف
 على ان لا يعلم بدل من الضمير المحذوف
 على ان لا يعلم بدل من الضمير المحذوف
 على ان لا يعلم بدل من الضمير المحذوف

كون

الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لابد لها من واضح يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطا وهو الشارح ثم الشارح لابد ان يتنازها يستحق الطاعة وهو ما يتعرف بآيات تدل على ان شراعية من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا القرآن الفاروق بين الحق والباطل فقوله وعلم من عطف الحاضر على العام رعاية لبراعة الاستدلال وتبيينها على نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان على البيان من البيان بيان لقوله ما لم يعلم قدم عليه رعاية للسمع والصلو على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب دعاء للشارح المقنن للقوانين وافضل من اوتي الحكمة اشار الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرايع على ما نشر في الكشاف ولفظ اوتي يبينه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله افضل الخطا اشار الى المعجزات لان الفصل التميز يقال للكلام البين فصل بمعنى مفضول والفصل الخطا المبين من الكلام المنفصل الذي يقب من بخاطب ولا يلتبس عليه ولعني فاصل اي الفاصل من الخطا الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطا ثم دعا لمنها ونال الشارح في تعيد الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى الله اصله دليل اصيل خسر استعاليه الاشرف ومن له حطر وعن الكتابي سمعت اعرابيا قاضيا يقول اهل واهل والواويل الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب واصحابه الاخيار جميع خير بالتشديد ما تعيدا صله ما يمكن من معنى بعد الحمد ولما فوقت كلمة اما موقع الاسم هو المبدأ وفصل هو الشرط ولقمت مضافا فلتقتنهما معنى المظلم لمرمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولقمتها معنى الابتداء لزمها الصوق الاسم اللازم للابتداء فضاء الحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجي هذا زيادة تحقيق في احوال مستقلات الفعل فلما كان ولما ظرف بمعنى اذ سبق استعمال الشرط يليه فعل ما خ لفظا او معنى قاب سبويه لما وقع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لوقوعهم بعضهم انه حرف الشرط كلوا لان لولا انتفاء الثاني لا انتفاء الاول ولما لنبوت الثاني لنبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو المعاني والبيانات وعلم تنوعها هو البديع من اجل العلوم قدر اود فيها سرا لاحاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانهم يجعلون اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل مما سواها وخيل من هذه الطائفة ان هذا ادعاء منه وكل خرب بما لديهم فزحون اذ يدري علم البلاغة وتوابعها لا يعين علم العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبديكس من وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكسف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلام رتبة البلاغة لا شتال على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه واله في جميع ما جاء به فيقتضى انه فيجاز بالسعادة الدينية والاخيرة فيكون من اجل العلوم لكون معلوم من اجل المعلومات وغاية من شرف الغايات وحيلولة العلم بحيلولة المعلوم وغاية فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره منا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا ونفس وجدا الاعجاز لا يمكن كشف لقناع عنها قلنا معنى كلامه انه

يمكن وصفه كالملاحدة وقد صرح بذلك وما ذكره هنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل
 يدل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالدوق المكتبة من غير من العلوم وليس الحصر المستفاد
 من قوله حقيقة حتى يبرهن الا عتراض عليه بان العرب لا تعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير
 الى هذا في موضع من المفتاح كقول في علم الاستدلال وحيد العجائز امر من حيث الفضاحة و
 البلاهة لا طريق اليه الا طول حزمة هذين العلمين وفي موضع اخر لا علم بعد علم الاصول الكثرة
 للفتاح عن حيد العجائز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان حيد العجائز وادراكه وتحقيقه لا مشاع
 الا حاطة بهذا العلم غير فلام الغيوب فلا يدخل كثر بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل كما ذكر في
 المفتاح وتبنيه وحيث العجائز في النفس بالاشياء المحجبة تحت الاستعارات بالكنائية و
 اثبات الاستعارات استعارة تخيلية وذكر الوجوه ايام او تشبیه العجائز بالصورة الحسنه استعارة
 بالكنائية واثبات الوجوه استعارة تخيلية وذكر الاستعارات ترشيح وقد جربنا في هذا على اصطلاح
 المص والقرآن فغلان بمعنى مقبول جعل اسما للكلام المنزلة على النبي ص والرد سلم ونظرة باليد
 كلما تدرت تبة المعاني متاسقة الدلالة على حسب ما يقتضي العقل لا نقولها في النطق وضم بعضها
 الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه نقولها في النطق من غير اعتبار المعنى بسبب العقل
 حتى لو قيل كان صرير ربيع لما ادعى الى فساد وليس العجائز بمجرد اللفاظ والاما كان للطاقف
 العلمين من دخل فيه لانها لا تسقط بنفس اللفاظ فلذا اختار النظم في اللفظ ولان فيه استعارة
 لطيفة واستارة الى ان كلما قلنا كالدرد وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي وصفه الامام فضل
 العلامة سراج الملوك والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي نقول اسر لعقن انما اعظم ما صنف خبير
 كان فيه اي في علم البلاغة ونواحيها من الكتب المشهورة بيان لما يقع ايمان من اعظم كونه احسنها
 ترتيبا اي كونه القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في
 مرتبة فكل مسألة مثلا مرتبة بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت تعرف
 صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القادر تراها كما انها عقد قد انقسم فتناشرت لنا اليد و
 كونهما تهما تحريراً وهو تهذيب الكلام وكونهما كثرها للاصول والقواعد وهو متعلق بمجدد و
 يفسره قوله جعلاً لان معمول المصدر لا يقدم عليه لانه عند العمل مؤل بان مع الفعل وهو موصول و
 معمول المصدر لا يقدم على الموصول كونه كقديم جزء من الشيء المرتبط لا جزاء عليه هذا ولا ظهر انه
 جائز اذا كان معمول طرفاً او شبهة قال اسر تعالى فلما بلغ معد السعي ولا تأخذكم بهما امران ومثل
 هذا كثر في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ما اول بشئ حكمه حكم ما اول به مع ان الطرف مما
 يكفيه راحة الفعل لان له سائلا ليس لغيره ليزيله من الشيء من ان نفسه لم تقع فيه وعدم
 انفكاك عنه ولهذا السمع في الظروف ما لا يتسع في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير موصوف
 اي محفوظ عن الحشو وهو الزايد المستعنى عنه والنظير وهو الرايد على اصل المراد بلا فايد
 وسيجي العرف بينهما في باب الاطناب وعن العقيد وهو كون الكلام مغلقا يتوغل على الدهن تحصيل

بالنار وعمره جياس بن مرة وهذا البيت قصه وهي ان السيوس نزلت اختها البسيلة
وهي ام جياس فجارها ثم جرم ابن نمران لمر ناقة وكليب قد حيا رضا من العالمة فلم
يكن ترعاها الا بل جياس لمصا صر بينهما فخرجت في ابل جياس ناقة الحرى ترعى في
حى كليب فانكرها كليب فزهاها فاحل صرهما فقلت حتى ركت بقاء صاحبها و
تجيب دما ولينا فصاحت السيوس واوداه واغريته فقال جياس انها الحرى فواسه
لا عقرن جملا هو غز على اهل منها فلم نزل جياس يتوقع غز كليب حتى خرج وتنا
عن الحى فبلغ جياس اخر وجهه فخرج على قرينه واستحم فدفق حليب ثم وقت عليه فقال يا
عمر واغز بشربة ماء فاجهر عليه فقتل السجور بعمر البيت ونسب السور بن ثعلب وبكر
الرجس سنة كل ما ثعلب على بكر ولما قيل اشام من السيوس والتلميح الى المثل كقول
عمر بن كلثوم وصره ون ذلك خراط القتاد يضرب للامر الشاق قاله كليب اذ سمع قوله
جياس لا عقرن فحلا نظن انه يعرض لفعل له يسمى عليان والخراط ان تمر يدك على الصناد
من علاها الى اسفلها حتى يفتش شي كما واما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول
المصري فبت بليلة فالتجيد وان كان في تسمية اشار الى قوله التابغة فبت كافي ساو
من الرقش في انيا بها السم تافق والى قصة يعقوب عليه السلام والتلميح الى المثل كقول
الصيني فيا لها من صرة تعلق اولادها اشار الى المثل اعق من الصرة تاكل اولادها ومن
التلميح ضرب ليه اللغز كما روي ان تيمية قال لشريك النيري ما في الخوازم احب الى من
الماري ففاد النيري خاصة اذا كان يصدا عطا اشار النيري الى قوله جبرر اميا
الباري المطل المح على غير اتيح من السماء لها الضبابا واسار شريك الى قوله الطرمح
تتم بطرق اللهم اهدني من العطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت وروي ان رجلا من
بنو محارب دخل على عبد الله بن زهد البجلي فقال عبد الله ما ذا اسو البارية من شيخ
محارب ما تركوها ناسا واما قوله الا فخل بكثر تلاشي شيخ محارب وصالحها كانت
ترش ولا تبرى صفادع في ظلماء ليل تحاومت فدل عليها صوتها حية البحر فقال اصلك
الله اضلوا البارية برقا وكانوا في ظلماء اريد قوله القابل لكل هلاكي من اللوم برقع
ولا بن يدي برقع وحلاد **فصل من الخاتمة من حسن الابداء والتخلص والانتفاء**
سعى للكلم ساعدا كان او كائنا ان يثاق اي يفعل فقل المتانق في الرياض من تبع الانيق
والاحسن نقاد تانق في الروضة اذا وقع فيها مستبعا لما يوفقه اي يجبر في ثلثة مواضع من
كلامه حتى يكون لك للثلاثة الواضع اعذب لفظا بان يكون في غاية العبد من التعقيد والتفرد
والتأخير الميسر وان يكون الالفاظ متعارفة في الجزالة والمسامرة والرفق والسلاسة و
يكون المعاني متسامية لا لفاظها من غير ان يكسب اللفظ الشريف المعنى الضعيف او على العكس
بل يصاغان صياغة تناسب ويلائم واصح معنى ان يسلم من التناقض والاستناع ويخالفه

المرفع والابتداء ونحو ذلك ما يجب المحافظة عليه في استعمال الالفاظ الدقيق في ذكر الاسواق
ووصف ايام البهال وفي استجلاب المودات ولا يياتى ولا ييات الاستعطاف وامثال
وكما حدها الاستدعاء لانه اول ما يعبرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل
السامع على الكلام فهو على جميعه والا تعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن
فلا ابتداء الحسن في نذكر الامثلة والمنزلة كقوله اى قوله امر العيس ثقاتك من
ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدحول فحول السقطه منقطع الرمل
حيث يدق واللوى رمل معوج يلتصق بالدحول وهو رمل موضعان فالمعنى بين اجزا
الدحول نصير الدحول كأنه المجمع مثل القوم واللام يصح الفاء وقدح بعضهم في
هذا البيت ما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبك وذكر الحبيب
والمنزل في نصف البيت غلب اللفظ سهل السبك لم يتفق له ذلك في النصف الثاني
بل في فيه بيان قليلة في الفاظ غريبة فباين الاول فاحسن من هذا بيت ما عتبه
كليتي لم يا اممة ناهب وتيل قاسيه بطل الكواكب وكقوله اى وحسن الابتداء في
وصف الديار كقول اشجع السلي قضي عليه خفيه وسلام خلعت عليه جمالها الايام
في الاساس خلعت عليه ادمع ثوبه وطرحه عليه وفي فكر الفراق والعتاب على المرح
قول ابي الطيب فراق ومن فارت غنم دم وام ومن يم من ميم في الشكاه قوله
ايضا فواد ما يليل المرام وغير مثل ما تيب الشام وفي الفراء قوله ايضا اريكم ام ما
القامه ام خير بى برود وهو بى كبد جرمي وينبغي ان يحتب في المديح ما يتطير به كقوله
اى قوله في مقاتل صدر في مطلع قصده اسدها الداعى العلوى موعدا حبا لك الفرقة
غدا فقال لئلا الداعى يوعده احبا لك ما اعمى ذلك مثل السوء وروى ايضا انه دخل على
الداعى في يوم المهرجان فتطير به الداعى فقال اعمى سدها يوم مهرجان وقيل بطر
اى لقاء على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اسلاخ اودير ابلغ من ثوابه واحسنه
اى احسن الابتداء ما مناسب المعصود بان يكون فيه إشارة الى ما سبق الكلام لاحله التكو
الابتداء شعر بالمقصود والامته ناظر في المحمد الابتداء ويسمى قوله الابتداء مناسبا للمقام
براعة الاستهلال من برع الرجل براهة اذ افاق اصحابه في المقام او غير كقوله في التهنية
اى كقول ابي محمد بن الحازن يمينى صاحب بولر لابنته بشرى فقد انجز الاقبال موعدا
بكوكب المجد في افق العلا صعدا وقوله في المربية اى وكقوله ابي الفرج في مرثية فخر الدز
ولده هو الدنيا لقوله ملا فيها حمار حمار اى حمار من بطش اى اخذني الشديد وقتك
اى فتكواخته وكقوله ابي تمام يمينى المعتصم بالله في فتح همدانية وكان اهل النخيم ازعموا
انه لا يفتح في ذلك الوقت السيف صدقا نبلا من الكتب في حد بين الجد واللعب بين الضحك
الاسود الصهايف في السوتين جلاء الشك والريب وكقوله ابي العلاء بن مفضل في شكايه عظيم

لعمري ان يلم عظيم بال علم والايام سليم وكقول الى الطبيب الهندي نزال المرض المحيد
عوفي داعوفيت والكموم ونزال منك الى اعدائك السقم ومنه ما تشابه افتتاح الكتاب
الى العن الصنف اليه كقول جارا الله في الكشف المحيد لله الذي انزل القرآن كلاما سولفا
ومتظا وفي الفضل الله احد على ان جعلني من علماء العربيه وثانيها اي باقي المواضع
الثله التي ينبغي التكم ان ياتي بها التلخيص المختصر مما شيب الكلام به من نسب
اي وصف للمجال او غير كالادب والافتحار والكثرة وغير ذلك الى المعصوم مع رعايته
الملا تدبرنها اي من ما شيب به الكلام ومن المعصوم واحترز بهذا العذر عن الاقتضا
وقوله التلخيص اراه به المصنف للفقوى والا فالتلخيص هو الاسقال ما افتتح به الكلام الى
المعصوم مع رعايته المناسبة وقوله ما شيب به الكلام كان ينبغي ان يقول ما ابتداه به
الكلام او افتتح به لا المتشيب بعينه وهو ان يصف الساعة حال المرأة وحاله معها في الحضر
تقال هو يشيب بفلان اي ينسب بها فتشيب الكلام بالنسب ونحو ما لا يظهر مضاه
في اللغة اللهم الا ان يقال انه لما كان اكثر ما يفتح به القضايا والمدائح تشبها وبنا
ذكر السبب واراد به محجرات الابداء والافتتاح وانما كان التلخيص من المواضع التي ينبغي
ان ما يقال فيها لان السامع يكون متوقفا للاسقال من الافتتاح الى المعصوم كمن يكون
فاذا كان حسنا مثلام الطرفي حرك من نشاط السامع واعان على صفاء ما بعده والافعال
م التلخيص قليل في كلام المتقدمين واكثر متغالا لهم من قبيل الاختصاص واما المتأخرون
فقد اجمعوا على ما فيه من الحسن والدلالة على مراعاة الشاعر كقوله اي قوله اي تمام وعبد الله
بن ظاهر يقول في قوسى اسم موضع قومي وقد احدث منا السرى اخذ منه اي اش فيه
ونقصه والسرى هو مخدع سرى اذ اسرى ليلا وتوسر مناسرة واحدة والاسم السرى بالضم
والسرى وبعض العرب يثبت السرى وهدي وهم بنو اسد قوما انها جميع سرته وهدية
لان هذا الوزن من اشتهر الجمع ونقل في المصادر وكذا في الصحاح وخطي المهرية القوم الخطي
جميع خطوط وهو ما بين العذمين والمهرية المنسوب اليهم بن حيدان ابو قتيلة بنسبها
الابيل المهرية والعقود الطويلة الطهور والاعناق والواحد قود اي مقول قومي والها
ان من اولد السرى وسمايته المطايا بالخطي فدارت فينا ونقص من قرايا وقوله وخطي
المهرية عطف على السرى لا على قرايا سماه على ان السرى واحذب خطي الابل على ما يتوهم
ومعقول يقول قوله امطلع الشمس تبي ان يام بنا فعلت كلا ودع للقوم وفيه تشبيه ولكن
نطلع المجرى واحسن التلخيص ما وقع في بيت واحد كقول الى الطبيب نودعهم والبن فينا
كانه متاثر الصياء في قلب فيلق وقد يتصل منه اي ما ينسب ثم الكلام الى ما لا يمدح
وكذا لا يقال الاقتاب مذهب العرب الجاهلية ومن يلهم من المحضرين بالحاء والضاد
المجتمعين وهم الذين اذكروا الجاهلية والاسلام مثل اسد قال في الاساس ما في محضهم

صيفادها ومنه المختصم اي الذي ادره الجاهلية بالاسلام ما قطع من جهة حيث
كان في الجاهلية والاضباب وان كان مذنب لغيره والمختصم لغيره بالاسلام
ايضا قد يتصور في ذلك ويجرون على مذهبيهم وان كان الاكثر فهم المختصم كقول اي
قوله اي تمام وهو من الشراء الاسلامية في دولة العباسية لوارى العبدان في الشيب
خيرا جاورة الابرار في الخلد شيئا جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم استقل من هذا
الكلام الى ما لا يلا به معال كل يوم يتذكر في صروف الليالي خلفا من اي سعيد عريبا
ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب من المختصم في انه قدس من الملامة كقولك بعد هذا
الله اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا فمنا اقتضاب من جهة انه قد استقل من هذا الله
والشأن على رسوله الى كلام اخر من غير رعاية ملاء من بينهما ولكن يشبه المختصم من جهة
انه لم يوت بالكلام الاخر فجاءه من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل اني بلفظ اما
بعد اي مما يكن من شيء بعد هذا الله فاني قد فعلت كذا وكذا قصدا الى ارتباط هذا
الكلام بما سبق اليه قيل وهو اي قولهم بعد هذا الله اما بعد فمنا المختصم قال ابن
الاثم والذي اجمع عليه من علماء البيهقي ان وصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم
يفتح كلامه به في كل امر ذي شأن يذكر الله يتوجه فاذا اراد ان يخرج من هذا الى غير
المسوق عليه فصل بينه وبين ذكر الله بقوله اما بعد ومنه الاقتضاب الذي يقرب من
المختصم ما يكون بلفظ هذا كقولك بعد كذا هل الجنة هذا وان للطاغين شر ماثب
هو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعد التحال ولفظ هذا اما اخر مستداه
محدوف لام هذا او مستداه محذوف الخبر اي كاد كرو قد يكون الخبر مدكروا مثل قوله
نما في حيث ذكر حجتا من الانبياء واراد ان يذكر عقوبة الجنة واملا او هذا وان للمعصين
حسن ما ب قال ابن الاثر لفظه هذا في هذا المقام من الفضل وهو احسن من الرسل و
هي علامة وكيد من الخرج من كلام الى كلام ثم قال ذلك من مختصم الخطاب الذي هو من
مختصم المختص ومنه اي ومن الاقتضاب الذي يقرب من المختص قوله الكاتب عند
ارادة الاستقبال من حيث الى حديث اخر هذا باب فان في نوع ارتباط حيث لم يثبت
الحديث الاخر فجاءه ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتأخرين من الكتاب واثابها
اي ثالث الواضع التي ينبغي ان يتناقض فيها الامتناع على البليغ ان يختم كلامه مشعل
كلا وخطبة او رساله باحسن ما به لا تخرجه السمع ويرسم في النفس فان كان
مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى حبر ما وقع فيما سبق من التخصيص كالطعام الذي
الذي يتناول الاطعمة وان كان خلاف ذلك كان على العكس حتى ربما اتسب السامع في
المورد فيما سبق كقولك اي قولك اي نواس في المختص من عبد الحميد واني جازي خلبو
ادبعت بالني اي بالقول الاماني وانت باملت منك حديثا في تولي اي تعطيني ذلك

[illegible]

وقد علموا بالاعتقاد ان الالفاظ الكثيرة الدوم فيما بينهم هي التي سالمة من تناثر الحروف
والكلمات ومن الغزابة والعقيد العقلي والمعتوك حين المع بان اللفظ المضيق ما يكون سالما
عن مخالفة القوانين والشاقر والغزابة والعقيد وقد تسامح في تفسير التصلية بالخلاص ما
ذكر لكونها لا زها لها استميلة للاصرم لما كان في المخالفة في المقود راجعة الى اللغة وفي الكلام
الى النحور كانت الغزابة مختصة بالمعنى والعقيد بالكلام حتى صار فصاحة الكلام المعنى و
كانها حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة تقابل عندنا لبيان محقق كون الكلام على وفق
نقضي الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة تقع صفة للكلمة بمعنى اخر يادرا ولا الى قسمتها
بمقتضاها ليقان ومقالهم غرقت كلامهما على وجه تحصيله ويلتزم به لتقدير جميع الحقائق المختلفة
في اعتدالها واحدة لا يوجد قد مشترك بينهما كالحقيقة المشتركة بين الانسان والفرس في عظمها
لان اطلاق الفصاحة على الالفاظ المشتركة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على حيوانية مختلفة فظن
ان الظاهر وكذا البلاغة والاعتقادي تعدد فصول تطلق المعنى السامع للعقل والذوق و
غير ذلك فخرج في تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه تمام الجدة في كلام الفاضل كذا
يقول اطلاقها فيهم واقبالهم هو جمع لا يتوجه الا على امر على قوله لم اجد في كلام الناس مما يصلح
تفسيره بها ما لا يدخل في التوازي في تفسير الالفاظ ولا يتصلح الى ان يحتاج اليها ما لا يتصلح
المعنى وقد لما كانت معرفة البلاغة موقوفه على معرفة الفصاحة لكونها متحدة في كل
البلاغة وحيث نقلها ما لهذا البعير وجب تقديم فصاحة المفرد والفصاحة كما اورد في المعنى
غفيرة من تناثر الحروف والغزابة ومخالفة القوي اي المستطاع من استعمل اللفظ
لوجود كذا في موضع النسخ لا يكون نصيبه في تناثر الحروف في الكلام فيجب نقلها
الانسان وعمل النطق بها فلهذا ما في لسانه في حقه لم يفتح بالواد الجدة في قوله هو الذي
يسئل من ناقة قتالة تركها ترعى في الصحاح ومنه ما دون ذلك نحو من شجرة في قوله امر القيس
بذا يره اي دوايبه اي جمع طيرها والضمير راجع الى النوع في البيت السابق مستشعر ان
اي مرتعاب وان روي بالكسر في لفظهم الساجل او شرفها ان روي بالفتح فيقال استغنى
رغم واستشراى وفتح قد روي ولا يتعدى الى الفاعل فيلزم العاصم في معنى ومن روي بفتح اي
لعب والعاصم جمع عقيدة وهي الحيلة المبرومة من الشعر والمثل المتداول والمثل في اللغة
الشيء يقع ان دوايبه مشددة على الراس بخيوط واقطع فيهم في مقامه وفتح ولا ريب
والاولى في الاخرين والغرض بيان كثره مشددة ومن بعضهم ان منشاء النقل في مستشعر
بخط الثاني المجرى في من المبرومة المبرومة بين النجار الى من المبرومة الكلدانية
والاولى المجرى في من المجرى والوقاد مستشعر في اول ذلك النقل وهو من اول الاله المملة
انما من المجرى ان يكون مستشعر ايضا مستشعر في نقل منشاء النقل على اجتماع هذه الالفاظ
فان ابن الاثير ليس التاخر بسبب بعد المخرج والانتقال من عدما الى الاخر كالقطع والاسباب قريبا

وان الاستعمال من احدهما الى الاخر كالمسمى في القيد لما اخذ من متنافر من القربا المخرج كالجيش
سبحي وفي التنزيل الم اهدو من المهد ما هو بخلافه كالحج بخلاف علم وليس ذلك لاسباب الاخر
من الخلق الى الشقة اليسر من ادخاله من الشقة الى الخلق لما اخذ من حسن غلب وبلغ وحلم
والمح بل هذا امر وفي وكل ما عد الدوق الصحيح بقتلا متعسر النطق فهو متنافر سواء
كان من قربة المخرج او بعد ها او غير ذلك لهذا الكنى المص بالمثيل ولم يقرض المحقق وبيان
سببه لتقدير صيغة فالاول ان يقال الى سلامة الدوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع
المخرج والمستقارب المخرج سبب للنقل المخرج المضاحرة الكلمة وان لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة
من مضيض عن المضاحرة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج
سورة فيها الم اهدو عن المضاحرة واية بعضهم بان انتقاء وصف الجزء المضاحرة الكلمة مثلا
لا يوجب انتقاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان مضاحرة الكلمات مأخوذة في مضاحرة الكلام
فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة مضحية عن المضاحرة ومضاحرة الكلمات جزء من مفهوم مضاحرة
لا وصف لجزء ها والقياس على وقوع مخرج غير عربي في الكلام العربي فاسد لا يمتنع ولو
سلم فالمعنى انه عربي الا سلوب والنظم ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام
العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في مضاحرة الكلام ان يكون كل كلمة مضحية
فاني هذا من ذلك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن المضاحرة لكنه يلزم كونها مستثناة
على كلام غير مضحية والقول بانها اشتمال القرآن على كلام غير مضحية كونه ما يقود الى نسبة الجهل
او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والفتنة بكون الكلمة وحشية غير ظاهرة
المعنى ولا ما يشبه الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفة الى ان يقرر ويبحث عنه في كتب اللغة
المبسطة كالكسبة وافرقتوا في قول عيسى بن عمر الخوي حين سقط من الحمار واجتمع الناس
عليه ما لكم نكا كاتم على كذا كاتم على دي حنة افرقتوا عني اي اجتمعتم نحو عني كذا كره
الجوهري في الصحاح وكر جارا من العلامة في الفايوت فاق بالملاحظة مرا بوجهة بعض
طروت البصر وهاجت بدمعة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويوقنون في اذنه فافلت
من ايديهم فقال ما لكم نكا كاتم على كذا كاتم على دي حنة افرقتوا عني فقال بعضهم دعوا
فان شيطانة تكلم بالهذلية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مخرج في قول العجاج
ومقله وحاجبا من حجاب اي مدقعا مطولا وفاحا اي شعرا سودا كالحلم ومرسنا اي انقاسرجا
اي كالسيف السرجي في الدقة والاستواء وسرج اسم قين ينسب اليه السوف او كالسراج
في البريق واللمعان وهذا ترتيب من قولهم سرج وجهه بالكراي حسن وسرج اسد وجهه اي
بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مقول منه لاحتمال انهم لم يعمروا على هذا الاستعمال وان يكون
هذا مولا مستخدما من السرج على انه لا سبحانه تعالى سرج اسد وجهه ايضا من اية القرابة وما حبا
يجل للغة فقد قال سرج اسد وجهه اي حسن ويحدهم انشد هذا المصراع لا يقال القرابة كما يفهم من كلامهم

كون الكلمة غير مشبهة الاستعمال وهي في مقابلتها المتعاقبة وهي بحسب قولهم دون قوم والوحشية
هي المشبهة على تركيب ينقل الطبع وهي في مقابلتها العنصرية فالغريب يكون ان يكون عذبة فلا
حين نقول بالوحشية بل بالوحشية فيكون ازيد فصاحة العنصرية وانما هو بالوحشية غير ما
ذكرنا فلا يتم ان العنصرية بذلك المعنى فخل بالفصاحة لاننا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور
في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يكن العقار استعيرت للافظاظ التي
لا يوفى استعمالها والوحشي فسمان غريب حسن وعرب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب
استعماله على العرب لانهم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شربيت واستخضر والنظر وفي
في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القراءة والمحدث والغريب البعيح ما يعاب استعماله
مطلقا وليس هو الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريبا لا استعمال لقليل على السمع كرا
على الدوق وتسمى المتوعد ايضا وذلك مثل جيبش للفرد واطلحة الامر وخفت وامثال
ذلك وقولنا عن ظاهرة المعنى والامانة استعمال نفس الوحشية نفع كونه مخالفا
بالفصاحة المتدولة فما بينهم ظاهرا لفساد وان اردت بالفصاحة معنى اخر وترعت ان
شيئا من التناقض والعنصرية والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان يكون الكلمة على خلاف
القانون المستنبط من لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموصوفة او ما هو في حكمها
كوجوب الاعلاء في نحو قام والادغام في نحو مد وعبر ذلك مما يشتمل عليه علم المتصرفين و
اما نحو اياي وصور واستحو وقطط شعف وال وما وما اسيد ذلك من الشواذ الثابتة
في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك مست عن الواضع فهي في حكم المستثنيات
فكانت تلك القياس كذا الا في هذه الصورة بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما يثبت من الواضع
نحو الاحليل بفتح الادغام في قوله الحمد لله العلى الاحليل والقياس الاحليل وقيل فصاحة المفردة
مخصوصة مما ذكره من الكراهة في السمع بان تارة السمع من سماعه كما يتبين من سماع الاصوات
المتكررة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما يستلزم التقرب بسماعه ومنها ما
تتكرر به نحو الجرس في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة الى الحسن على مبارك الاسم
اغتر اللقب كرم الجرس اي النفس شرفت النب فالاسم مبارك لموافقة اسم امير المؤمنين
على عليهم واللقب مشهور بين الناس والافرن من الخيل الاسفنج الجبهة ثم استعير لكل واضح
معروف ومبين نظرا لانها واخذت تحت العنصرية المعنوية بالوحشية لظهور ان الجرس اما من قبل
تكاثره وافرقتعوا او الجرس واطلحه وقد ذكرهنا وجره اخر لا ولا انها ان ادت الى
التقل قد دخلت تحت التناقض والافلا فخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القائل في
بيان هذا السرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كفيته له
كما عرفت في موضعه وصفه هذين الوجهين ظاهرا لثالث ان الكراهة في السمع راجعة
الى انهم فكهم من لفظ صحيح ليشكل في السمع ادا ادى بغير متناسبة وصوت متكرر ومن

لفظ غير واضح يستلزم في السمع اذ ادي بنم مناسبة وصوت طيب وليس لشيء لقطع باستكراه
الحوشي دون النفس سواء ادي بصوت حقا وعنى وكذا خفيق وملع دون مخزيت وعلم
الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل لفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك في ايضا حيث لا يقد
يعرض لاسباب الفصاحة الا خلا ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحاً فان مقدمات الالفاظ
تتفاوت باختلاف المقامات كما يجي في الحاشية وللفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام
تكون من ضعف التاليف وتناظر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حالاً من الضير اي في خبره
ما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو هذا جليل وشعر مستشرق والفت مسرج ولا يجوز ان
يكون حالاً من الكلمات في تناظر الكلمات لانه يستلزم ان يكون حالاً من الكلمات في تناظر الكلمات لانه
يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الضميمة متناظراً كانت ام لا فصيحاً لانه صادق عليه
انه خالص من تناظر الكلمات حالاً كونهما فصيحاً فافهم فالصفت ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف
القانون النحوي المشتهر فيها بنى معظم اصحاب حتى يتبع من عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظاً ومعه
نحو ضرب غلامه من هذا فانه غير فصيح وان كان مثل هذا الصورة افعى ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول
به مما اجاز الاختصاص وتجه ابن حني كشد اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جري
به عن علي بن حاتم جازاء الكلام العايات وقد فعل وقوله ولما عصي اصحابه بعضاً ادى اليه
الكيل صاعاً بصاع ورم بان الضير المصدر المدلول عليه بالفعل اي ربه الجزار واصحابه العصيان كقولهم
نعم اعدوا هو اقرب التقوى اي العدل واما قوله جري بوجه ابا الفيلان من كبر وحسن ظن كما يجزى سمار
وقوله الاليت شعري هل تعلم من قومه نرهيرا على ما جاز من كل جانب فتاؤ لا يقاس عليه والتناظر
ان يكون الكلمات تقيد على اللسان فتد ما هو متناه في النقل كقوله وليس ترب قبر حرب قبر اسم حبل
قبر وصدره وقبر حرب لمكان فقل اي خالف من الكلام والماء ومنه ما هو دون ذلك مثل قوله اي قول ابي
تمام كرم من امده امده والورى معي وادى بالمتدلمة وحديك الورى مبتداه خبره معي والوا والوا
اي لا تشاركني احد في ملامته لانه انما يتحقق المدح دون الملامة وفي استعمال اذ والفعل الماضى هنا
اعتبار لطيف وهو بهام بثوب الدعوى كانه تحقق اللوم فلم يشأه احد لكن فيما يلد المدح باللام
دون الملام او الهجاء ما عاب الصاحب قال المص فان في امده ثقل لما بين الماء والها من القرب و
لعله اراد ان فيه شيئاً من الثقل فاد انظم اليه امده الثاني تضاعف كمال الفعل وحصل التناظر المحل
بالفصاحة ولم يرد ان يجره امده فير فصيح فان مثله واقع في التنزيل بنحو شجرة والقول باستمال القرآن
على كلام غير فصيح مما لا يجزى عليه لوم من صرح بذلك ابن العبيد وهو اول من عاب هذا البيت على
الجميع حيث قال هذا التكرير في امده مع الجمع بين الماء والها وما من حروف الخلق خارج من جد
الاعتدال فافكر التناظر ولو قال ان في تكرير امده ثقل كما كان اولي وبين المتألفين فرق آخر وهو
ان منشا الفعل في الاول نفس اجتمع الكلمات وفي الثاني حروف منها ورم بعضهم ان من التناظر جمع
بعضاً آخر غير مناسبة لها الجمع سطل وقيل وسجد بالنسبة الى الطاهر ساجد وهو ان لا يجر

القول على اللسان فهو لما يجمل بالبلادة دون العضاة والفقيد أي كون الكلام معقدا على
أن المصدر من المبني للمعقول أن لا يكون الكلام ظاهرا للدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع
أما في النظم بأن لا يكون ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب لقليل أو أخيرا أو
حذف أو اختار أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وإن كان ثابتا في الكلام جاريا على القليل
فإن سبب التقيد يجوز أن يكون اجتماع أمور كل منها شائع لا استعمال في كلام العرب ويجوز أن يكون
التقيد حاصل لبعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون أشد وقوى فذكر صفتا لتأليف لا يكون
معتبرا عند كسر التقيد اللفظي كما توهم بعضهم كقول الفروغ في مدح خاله هشام ابن عبد الملك وهو
أبراهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومي وما سئل في الناس إلا ملكا أبو امرئ بنو يقره أي ليس
سئل في الناس حتى يقره أي أحد يشبه الفضائل إلا ملكا أي رجلا وهو الذي أعطى الملك والمال
اعني هشام أبو امرئ أيام ذلك الملك أبو أي أبو إبراهيم المدوح والجملة صفة ملك لا يماثل أحد
إلا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فضل بين المبدأ والخبر أعني أبو امرئ بنو يقره بالاجتهاد الذي
هو حي وبني الموصوف والصفة أعني حي يقره بالاجتهاد الذي هو أبو يقره وتقدم المستثنى أعني
ملك على المستثنى منه أعني حي ولهذا نصبه والافعال المتعارفة البديلة فهذا المقدم شائع في الاستعمال
لكنه واجب نزادة في التقيد قبل سئل مستاء وحى خبره وما غير ما سئل في اللفظة التيمية وقيل بالعكس
ويطابق العمل بتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلنا في المعاني يظهر بالتأمل في قولنا ليس
ما سئل في الناس حتى يقره أي ليس حتى يقره ما سئل في الناس فالصحيح أن سئل ما سئل في الناس
خبره وحى يقره ببدل من سئل ففيه فضل بين البدل والمبدل منه إذا سئل منقضي ما سئل أحد المدوح
وهذا أي ما سئل البديلة البعض عامل باللفظة التيمية ففيه نفي المماثل كون المماثل حيا يقره وبالعكس
وهو مضمي وجوه المماثل مع عدمه وكفى بهذا قلق الاستعمال لكنه واجب نزادة في التقيد قبل سئل
مبتدا وخبره وأما في الاستعمال أي لا يكون ظاهرا للدلالة على المراد لخلل في الاستعمال الدهن من المعنى
الأول المفهوم بحسب اللفظة إلى الثاني المقصود ذلك لخلل أن يكون لا يراد اللوازم البعيدة المقترنة
إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائين للدلالة على المقصود كقول الآخر وهو عباس بن الأحنف
سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وليتسبب أي يقبب الرفق هو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ
في دلائل الإعجاز المصنف يومه عيسى بن الدموع ليجعل سكب الدموع وهو البكاء كتابة عما يلزم
فراق الأحبة من الكتابة والحزن والصبابة لانه كثير ما يجعل دليلا عليه قفا أي بكائي واضمحكني أي
سأني وسرني وقاد الحاسي بكائي الدهر ياربنا اضمحكني الدهر ياربني وكنت أخطأ في الكتابة
عابرجيد دوام التلاقي والروايات من الفرح والسور يحيد العين فإن الاستعمال من جود العين إلى
مخيلها بالدموع لأن الجمود خلل العين من البكاء في حال الرادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الأحبة
إلا ما فصله الشاعر من السور والحاصل بلافاة الأصدقاء ومواصلة الأحبة ولهذا الصبح يقال
إلى سيناك يا سيناك قال لا أكنى الله عبدك ويقال سئمتها ولا مطر فيها وأما في الجاهل

كانها يخلو بالمرور واللبث قال الحاسي الا ان عينه لم تجد يوم واسط عليك يجاري ومعه الجود
فان قيل استعمل الجود في مطلق خلقوا القين من الذم مجازا من باب استعمال العقيد في المطلق ثم كفى
عن المسرة لكثرة لفظها لها عادة قلنا هذا انما يلقى لصحة الكلام واستقامته ولا يخرج عن العقيد
المعنى لظهور ان الدهن لا يتقبل الا هذا بسهولة والكلام الخالي من العقيد المعنى ما يكون الا
فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهر حتى يخل الى السامع انه فهم من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس
لدهن ان فهو بمنزلة الساقط ومن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرف في بحث بلاغة الكلام
ومعنى البيت ان عادة الرفاق والافران الاتيان متبعين المطلوب والمجراين على عكس المقصود وفي
الان كنت اطلب القرب والسرد فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق
لحصول القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة لحصول الفرح والسرد وهذا ان نصب تكب
سقدير ان يكون عطا على بعد الدار وان رفقة كما هو الصواب فالمعنى اني وانحزن الان لحصول
في المستقبل السرد والفرح بالقرب والوصال وح لا يدخل سكتا للموع تحت الطلب لكنه اك
عليه ولا نراه الامر المطلوب ليطن الدهن انه مطلوب فيا في بضد هذا هو المعنى المشهور فيما
بين القوم ولا يخفى ما فيه من الكلف والتعب ومثاءه قدم القوم في المعاني وقلة النصف لكلام
المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق ان يطلب النفس وتوطينها عليه كانه امر مطلق
والفراق اليوم اطلب نفسا بالبعد والفراق واوطنها مقامات الاحزان والاسواق وتخرج غصصها
واحتمل احدها حزنا بعض الدموع من عيني لا تنب بذكر الشئ وصل يدوم ومسرة لا تزول
فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسر وكل بداية نهاية هذا هو المقوم من دليل الامحاز
وعلى هذا قال النبي في ساطب الجرح التاكيد على ما ذكره صاحب الحشافة في قوله سنكت ما قالوا
وعنه كد قيل فصاحة الكلام خلوصه ما ذكره ومن كثر التكرار وهو ذكر الشئ من بعد اخرى
كثرة ان يكون فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي قول ابي الطيب وتسعد
في غمرة بعد غمرة والغمرة ما يغمر من الماء والمراد الشدة تنبج فقول بمعنى فاعل من السبح
وهو شدة غمر الغمر يستوي فيه المذكر والمؤنث واما بما فرس من حزن الجري لا يتعب كمالها كما
يجري في الماء لها صفة سيجر منها حال من شواهد عليها متعلق بها شواهد فاعل الظرفا عن
لها الاعتماد على الموصوف والضمائر كلها السبوح يعني ان لها من امتها علامات شاهدة على نجابتها
وتتابع الاضافات مثل قوله اي قوله ابن بابك حامد جرحى حومة الجندل السجعي فنية اضافة حامية
الى جرحى وهي اضرادات من مستوية لا تثبت شيئا جرحى نائثا لاجتماع قصرها للضمة واضافة
جرحى الى حومة وهي معظ الشئ وضافة حومة الى الجندل وهي اضرادات حجارة والسجع هدير
وتحور وتامة وانت بمر من سعاد وسجع اي بحيث تراك سعاد وتستع صوتك بقاء فلا زمر
مني وسجع اي بحيث امراه واسمع قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلام من كثر التكرار وتتابع الاضافات
ان تقل لا تطف على اللسان بسببه فقد حصل الاحتراز منه بالتأخر والا فلا يخل بالفضاحة كيف وقد فاك

عليه السلام الكرم ابن الكرم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ
عبد القاهر قال صاحب ياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن ودكر انما تستعمل في النجاس
كقوله يا علي بن حمزة ابن عباد انت واسم الحجة في خيانته ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك لكنه اذا
سلم من الاستكرار لم يلح ولطف كقوله فظلت تدرك الكاس ايدي جاور عشاق دناير الوجوه ملج
وبعد اطراف المذكور علم البديع كقوله بعقوبة ابن الحارث بن شهاب وما اورد في المص في الايضاح
من كلام الشيخ مشعرا به جعل يتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لا يتبع بين المضافين غير
المضاف كما في البيت وغير مترتبة كما في الحديث وانما اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع
الاضافات جميعا وانما اريد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان من شرط ذلك ان
يتتابع الاضافات ما فوق الواحد المترتبة وكثر التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين
والحديث سالم من هذا لا ناقول هما ايضا ان اوحيانا نقلا وبشاعة فذكره والا فوجه لا خلا
بالمضاحكة كيف وقد وقع في الترتيل كقوله نعم مثل داب قوم نوح وقوله تعالى وذكر رحمة
ربك مبك ولتقروا ما سواها فافهمها فخرجها وتقرأها والمضاحكة في التكلم ملكة هي قسم من
مقوله الكيف ورسم القدماء الكيف بانها مهيئة قارة لا يقضي قسمه ولا ينسب لادائها والهيئة
والعرض متقاربان المفهوم الا ان العرض يقاد باعتبار عروضة والهيئة باعتبار حصوله
والمراد بالقار الثابت في المحل فخرج بالقياس الاول الحركة والزمان والفعل والاعتقاد والثاني
الكم والثالث باقي الاعراض النسبية وقوله لادائها ليدخل فيها الكيفيات المقضية للهيئة
والنسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك في الاحسن ما ذكره المتأخرون وهو ان عرض لا يتوقف
نصرا على تصور غيره ولا يقتضي القسم واللا قسم في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان
انقصت بدوات الاقتران كهيئة تقاسية وسم ان كانت راسخة في حق منعتها تسمى ملكة
والان تسمى حالالا فاما الملكة كهيئة راسخة في النفس فتقوله ملكة اسما بان المضاحكة من الهيئات
الراسخة حتى لو غير من المقصود بلفظ فصيح من غير سويج ذلك فبني لا يسمى مضاحكا في الاصطلاح
وقوله يقدر على التعبير عن المقصود دون تعبير اسما راسخة يسمى مضاحكا في النظم وعنده
اي سوا كان من ينطق بمقصود بلفظ فصيح في زمان من الزمان او لا ينطق به فقط ولكن
له ملكة الاتقان ولو قيل يعبر لا يختص بن ينطق بمقصود في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام
وقوله بلفظ فصيح المقصود والمركب وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق في كل ما وقع عليه
فقد التكميل والادامة فلو قيل بكلام فصيح لوجب فصاحة التكلم ان يفهم على التعبير عن كل مقصود
لربكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا ارادت ان
ينطق على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها فتقوله دار غلام جاربه ثوب بباط الى غير ذلك
فلذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح اولفظ بليغ ليوم المقصود
المركب هو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدره على الادراك والحقيقة ونحوها فيقول

عليه الاقدار المذكور قلنا لا سلم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب
لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه البناء السببية والبلاغة في الكلام مطابقة
لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى الكلام على وجه مخصوص ان يعتبر مع الكلام الذي
يؤدي به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال القضي
تاكيد والتاكيد مقتضاها معنى مطابقة لانا الحال ان مقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان
اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان مقتضى حذف المسند اليه حذف وان مقتضى
ذكره ذكره الى غير ذلك من التفاصيل المستعمل عليها علم المعاني مع فصاحة الكلام فان البلاغة انما
تتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة الحال والمقام
متقاربا المفهوم والتعابير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار كونه محلا لورد الكلام
فيه على خصوصية ما وحال باعتبار كونه زمنا ناله وايضا المقام يعتبر اضافته الى المعنى في
مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى مقتضى فتقاربا حال الاثبات وحال خلو الزمن
الى وغير ذلك فتعد تفاوت المقامات مختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام
غير الاعتبار اللائق بذاك واختلافها غير اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت
المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال سيجي اعتبار
مناسب الحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملة فضاء او لا يختص
من ذلك ما الاول فيكون راجعا الى النفس الاسناد كونه عاريا عن التاكيد او مؤكدا استحسانا
او وجوبا بالتاكيد واحدا او اكثر او الى المسند اليه كونه محذورا او ثابتا مصرقا او منكرا مخصوصا
او غير مخصوص مصحوبا بالشي من التتابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصودا على المسند اليه
او غير مقصود الى غير ذلك والى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مقدر افلا او غير او جملة اسمية
او فعلية او شرطية او ظرفية معيدا بمقتضى او معيد غير على ما سيفصل واما الثاني فكل من الجملة
او فضلا واما الثالث فكما سواه والايحاز والاطناب على الوجه المذكور في باب وهذا
حديث اجمالى يفصله علم المعاني اذا تم هذا فنقول مقام التشكر اي المقام الذي يناسبه تشكر المسند
اليه والمسند او متعلقة ببيان مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه والمسند
او متعلقة ببيان مقام تعينه بمؤكد او ذات قصر وتابع او شرط او معقول او ما يشبهه ومقام تقدير
المسند اليه او المسند او متعلقة ببيان مقام تاجيره وكذا مقام ذكره ببيان مقام حذفه وهذا
معنى قوله مقام كل من التشكر والاطلاق والتقديم والذكر ببيان مقام خلافة اي خلاف كل منها
وانما فصل قوله ومقام الفصل ببيان مقام الوصل الامر من احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشأن
رابع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المنقضية
بالكسر من جملة وفضل قوله ومقام الايجاز ببيان مقام الخلافة اي الاطناب والمساواة كونه غير مختص
بجملة او جزءا ولا ينبغي كثر المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الاطناب والايحاز

يقول وكل حد ينتمي الى الكلام مقام فان لكل من الامجاز والاطا طيات كونهما نسبتين حد
ومراتب متفاوتة ومقام كل بيان مقام الاحتر وكذا خطاب الذي مع خطاب الغبي فان
الاول بيان مقام الثاني فان الذي يناسب من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة
ما لا يناسب لغبي وكان الا لبيان يد كرمع الغبي العظم لان الذي شئت فوق النفس
معدلة لاكتساب الاراء وتسمى هذه القوة الداهن وجوده يمتثلها لمصنوعها من علمها من
الغير العظيمة والعبادة عدم العظيمة مما من شأنه ان يظن تقابل الغبي هو العظم وكل
كلمة مع صاحبتهما اي مع كلمة اخرى صوحيت معها مقام ليس مع ما يشترك تلك صاحبة
في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصدا قبله بشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس
لدمع الاخرى وكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس لدمع المضارع وكذا كلمات الاستفهام
والسند اليه كزيد مثلا مع السند المقدر اسما او فعلا ماضيا او مضارعا ومع الجملة الاسمية او
الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام اخراد المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها
وايضال مع السند السببي مقام ومع العفلي مقام اخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا
المقام فجميع ما ذكر من التقديم والتأخير والاطلاق والتقييد اعتبارات مناسبة وارتفاع شأن
الكلام في الحسن والقبح بمطابقة لمطابقة الاعتبارات المناسبة اعطاطا اي اعطاطا شأنه بعدد
اي يعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي باعتبار الكلمة
مناسب السببية او يجب تتبع تركيب اللفظ يقال اعتبرت السوء اذا نظرت اليه
ومررت حاله وهذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض ولاد بالكلام
الكلام المضيق كونه شارة الى ما سبق اذ الارتفاع لغير الضم محال واما بالحسن الحسن الذي
الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالخصائص اللطيفة والمعنوية
لكونها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتأكيد والاطلا
وغيرهما ما مدناه وبرهنا لفظ المتاح ويستعمل لهذا زيادة تحقيق والفاء في قولنا فقط
الحال بل هو انما يرتفع على ما سبق ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم ما تقدم ان ارتفاع شأن
الكلام الفصيح بمطابقة للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر لغير المصدر كما يقال ضرب
زيد في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال
لخص هنا مقدرتان احداهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقة للاعتبار المناسب والثانية ان
ليس ارتفاعه الا بمطابقة لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال
واحد والا ليطرأ احد الحصرين او كلاهما وهو ظاهر وفيه نظر وهذا معنى تطبيق الكلام لمقتضى
الحال هو الذي يسمى الشيخ عبد القاهر بالقطر حيث يقول النظم هو توقيخي معاني الحق فيما بين
الكلم على حسب الغرض التي يصلح لها الكلام وذلك لا يترك في مواضع من كتابه ان ليس النظم
الا ان تضع كلامك في موضع الذي يقتضيه علم الحق وتعمل على قوانينه مثل ان تقرر في الخبر مثلا الى الحق

التي تراها مثل نريد منطلق ونريد منطلق ونريد منطلق والمنطلق نريد ونريد هو
المنطلق ونريد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان يخرج اخرج وان خرجت خرجت وان يخرج
فانما خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاني نريد سرعا او يسرع او وهو يسرع او هو يسرع او
قد اسرع الى غير ذلك فنفرد كل من ذلك موضع ونحجج به حيث ما ينبغي له وان يتطرق في الحروف
التي تشترك في المعنى وينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلاما من ذلك في خاص معناه
نحو ان تأتي بما في نفي الحال وبين في نفي الحال وفي نفي الاستقبال وبان فيما يتردد بين ان يكون وبين
ان لا يكون وبان في عالم الزمان وتنظر في الحال التي تتردد فنضع الفصل من موضع القول
وفي الوصل موضع الواو ومن موضع الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتنصرف في التعريف والتشكيك
والقديم والتأخير والحذف والتكرار والظهار والاضمار فتصيب بكل من ذلك مكانا وتستعمله
على الصحة وعلى ما ينبغي له لم نلت هذه الامور المذكورة من التعريف والتشكيك والقديم والتأخير
واحجة الى الالفاظ انفسها من حيث هي ولكن لغرض لها بسبب المعاني الغراض التي يوضع
لها الكلام بحسب موضع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا لمزية حسن
في لفظ وهو في لفظ اخرى غاية النجى بل وهذا اللفظة منك في بيت اخرى فيجوز والى هذا اشار
المصنف بقوله والبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث اللفظ وصوت بل باعتبار افا
المعنى يعني الغرض من المصنوع لكلام بالتركيب متعلق بافادة وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة
الكلام المقصود لمعنى الحال وظاهرا ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير
اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا تصيف بكونه مطابقا له وغير مطابق ضرورة ان هذا المعنى
انما يحقق عند تحقق المعاني والغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما تنصب على الطريقة لانه
صفة الاحيان وما للتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في الكتاب في قوله تعالى قليلا
ما تشكر اي في كثير من الاحيان سمي ذلك لوصف المذكور فصاحته ايضا كما يسمى بلاغة وفي
هذا اشار الى دفع الشاغل المتوهم من كلام الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز فانه ذكر من في
مواضع منه ان الصاحبة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه و
في بعضه ان فضيلة الكلام للفظ لا المعنى حتم ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها الاجمعي
العربي والقروي والبدوي ولا شك ان الصاحبة من صفاتنا نفاصلة تكون راجعة الى اللفظ
دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انما اراد بالصاحبة معنى البلاغة كما صرح به المصنف حيث
انها من صفات الالفاظ انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وعلى حيث نفي ذلك
اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وحي لا تناقض
لتعابير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المصنف فانه لم يتصنع دلائل الاعجاز حق الصريح ليطالع
على ما هو مقصود المصنف فان محصل كلامه فيه هو ان الصاحبة تطلق على معنيين احدهما ما مر في
صلة الحديث ولا نزاع في زجورها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع المقاضل ويثبت الاعجاز

فقطن البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا تراعى ايضا في ان الموصوف عرفا بما هو
اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما التراجع في ان من شاهد الفضيلة وعلمها هو
اللفظ ام المعنى والشيخ يكره ذلك على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدرك فيه النظر ويبلغ
به التفاضل هو الذي يدرك باللفظ على معناه اللغوي ثم يجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقم
فشاكر اللفظ ومعاني اوله ومعاني ثوان والشيخ يطول على المعاني الاول على ترتيبها في العنق ثم ترتيب
الالفاظ في النطق على حد ما سمى النظم والصورة والمناظر والمزايا والكميات ويحذر ذلك في الحكم قطعا بان
العضادة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يتحقق الكلام ان يوصف بالعضادة والبلاغة
والبراعة وما شاكل ذلك ثما هي في الالفاظ المتطورة التي هي الاضداد والحروف ولا في المعاني
المؤاني التي هي الاعراض التي يرتد المتكلم اليها او يقيها بحيث ثبت انها من صفات الالفاظ او
المعاني يرتد بها تلك المعاني الاول وحيت ينبغي ان يكون من صفاتها يرتد بالالفاظ الالفاظ المتطورة
وباليعاني المعاني المؤاني التي جعلت مطروحة في الطريق وينبغي فيها انما الخاصة والمعاملة
ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو يصريح به مرارا كما قال لما كانت المعاني بتبيين بالالفاظ ولم
يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق يجوز وان يقرر وان ترتيب المعاني ترتيب
الالفاظ ثم بالالفاظ بحيث ترتب الالفاظ بما يدل على ترتيبها لم يرتد في اللفظ
المتطور ولكن معنى اللفظ الذي يدل على المعاني الطائفة والسياسة ثم لو جعلوها اوصافا للمعاني
بما فهم انهم من صفات المعاني الاول المعنوية من افعالها والكميات والخصائصات فيجعلوا
كالواضحة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يرتدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصة
التي تحدثت فيه وقولها صورة تخيل وقياس لا يمكن ان يكون لها ما تدركه بالبصائر فكما ان تبين
اشان من اشان يكون مخصوصة في هذا دون ذلك كذلك يجوز ان يكون المعنى في بيت وفيه
في بيت اخر فرق فبيننا من ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورة في ذلك وليس
هذا من مبدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم وكذلك قولنا الخياط وانما السكر صناعة وضرب من النظم
هذا من مبدعاتنا كذا الشيخ ثم انتم تداد التفكير على من زعم ان العضادة من صفات الالفاظ المتطورة
ويبلغ في ذلك كل بلع وتعالى سبب الفساد عدم التميز بين ما هو وصف للشئ في نفسه وبين ما هو
وصف له اجل امر عرض في معناه فلم يجعلوا ان المعنى العضادة التي يجب للفظ لا من اجل ان
في التطويل من اجل لطايف تدرك بالعلم بعد سلامة من المحر في الاضرب والخطاء في الالفاظ
ثم انما لا ننكر ان يكون مداقة الحروف وسلاستها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان
يكون الاعجاز ويكون لاصا والحد فيهما او وقع في السهولة انه لم يسمع ما قل يقول معنى فصيح
والجواب ان من ادنا ان الفضيلة التي بها يتحقق اللفظ ان يوصف بالعضادة انما يكون في المعنى
دون اللفظ والعضادة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه في تلك الفضيلة فيشع
ان يوصف بالمعنى كما يشع ان يوصف باللفظ ان يوصف بالبراعة في الكلام طر فان اعلى تيمم اليه

البلاغة كذا في الايضاح وهو حد الانجاز وهو ان يرتقى الكلام في بلاغته الى ان يخرج من طوق البشر
يعتبر منه عن معارضة فان قيل ليست البلاغة سوا المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة
كافل بتمام هذين الامرين فمن القنن واحاط به لم لا يجوز ان يراعيها حق الرتبة فيايق الكلام هو في
الطرق الاعلى من البلاغة ولو بمقدار قصير سواء قلنا لا نعرف بهذا العلم الا ان هذه الحال تقتضي ذلك
الاعتبار مثلا وما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيةها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فاما اخر
ولو سلم فاما ان الاحاطة بهذا العلم لغیر كلام الغيوب ممنوع كما هو وكثير من ثمرة هذا الفن تراه
لا تقدر على تاليف كلام يبلغ فضلا عما هو في الطرق الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرق
الاعلى هو حد الانجاز وما يقرب من حد الانجاز وهو فاسد لان ما يقرب من حد الانجاز وما يقرب منه
انما هو من المراتب العلية والاجزى لمجمل من الطرق الاعلى الذي سمي بالبلاغة او المناسب ان يوجد
ذلك حقيقيا كانهماية او نوعيا كالانجاز فان قيل المراد ان الطرق الاعلى حد الانجاز في كلام غير البشر وما
يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان تعارضه والثاني حد لا يمكن ان يجاوزوه والمراد ان
الاعلى هو نهاية الانجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما انجاز قلنا اما الاول فشي لا يفهم من اللقط مع
ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشرا وغيره واما الثاني فلا يدفع
الفساد على ان الحق هو ان حد الانجاز بمعنى مرتبة اى مرتبة البلاغة ودرجته هي الانجاز والاضافة
يلبيان يوبى قوله صاحب الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اى كان الكثير منه
مختلفا فتفاوت قطره وبلاغة وكان بعضه بالانجاز وبلاغة فاصغر منه يمكن معارضة وما
الهمت بين النظم والقيضة ان قوله وما يقرب منه عطف على قوله والصغير في منه عايد الى الطرف
الاعلى لا الى حد الانجاز اى الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة ولا يمكن معارضة هو حد الانجاز
وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تنزى الى ان تبلغ حد الانجاز وهو الطرف الاعلى وما
يقرب منه اى من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاما حد الانجاز لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى
ان بعض الايات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشترك في امشاع المعارضة وفي نهاية الانجاز
ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاما هو المحجور واسفل وهو ما اى طرف البلاغة اذا غير الكلام عنه الى
مادونه اى مرتبة هي ادنى منه وانزل الحق الكلام وان كان صحيحا لعرب عند اللغاة باصول الحق
التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والمخاض الزايد على اصل المراد وما بينهما
اى بين الطرفين مراتب كثير متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبار
والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وشبهها اى بلاغة الكلام وجوه اخر سوا المطابقة والفصاحة
تورث الكلام حسنا هذا ثم يدلي ببيان الاحتياج الى علم البدع وفيه اشار الى ان تحسين هذا الوجه
للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولغظ يتبعها اشار بان هذا الوجه انما يتعد بحسنة بعد رعاية
المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون التكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم من صوابه
كالفصاحة بل هو من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في التكلم ملكة تقدر بها على تاليف كلام يبلغ قلم

تفريع على ما تقدم وبتحديد لبيان اختصاص علم البلاغة في المعاني والبيان واختصار مقاصد الكتاب في
الفتون الثلاثة وفيه تقرير بصاحب المقتلح حيث لم يجعل البلاغة مستقلة للقضاة وخص
مرجعها في علم المعاني والبيان دون اللغة والصرف والتجويد في علم ما تقدم امران احدهما ان كل بلع
كلاما كان او شكلا فصيح لان الفضايلة ما خودة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا فكل اي ليس كل
فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها اي ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها
كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي ما به يتحققان ويحصل ان ذلك
الى الاحتمال من الخطأ في تدبير المعنى المراد والالزام ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى
الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى غير الكلام العوض من غير والالزام ورد الكلام
المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا فان قلت قد شر مرجع البلاغة بالعللة الغائية
والعرض منها قبل له وجه قلت لا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفضايلة ويدخل
تميز الكلام العوض من غير تميز الكلمات العوضية من غير هاتين فقلت قد شر مرجع
البلاغة بالعللة الغائية والفرض منها قبل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اراد بالبلاغة بلاغة
الكلام على ما صرح به المصوِّح يور المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصحا
وهو الاحتمال من الخطأ في اداء المعقود وتميز الكلام العوض عن غيره وفساده واضح وكذا ان
عمل كلامه على خلاف ما صرح به واراد بالبلاغة بلاغة المتكلم لان غاية ما علم ما تقدم هو ان بلاغة
المتكلم تفيد هذين الامرين او يتوقف عليهما ولم يعلم انهما عرض منها وافية لها فالرجوع الى الحق خير
والحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والافكار عليها يتوقف على الانصاف بهذين الصفتين
وهو يحصل ويكتب من علوم مقدرة بعد سلامة الحسن بمرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لانه
مجرد المعاني والبيان وما يتحقق قول له والثاني اي تميز الفصيح من غيره يعني معرفة ان هذا
الكلام فصيح وذاك غير فصيح فهو امر اجزائي فتميز السالم من الغرابية عن غيره اي معرفة ان
هذا مركب سالم من الغرابية دون ذلك لخصته عن الغرابية بتميز السالم من المخالفة من غيره
وهكذا جميع اسباب الاختلال بالفضاحة تم تميز السالم من الغرابية عن غيره يبين في علم متن اللغة
او يدعى ان في تلكا تم ومسرح غرابية بخلاف ما جتمعتم كالسراج لان من تتبع الكتب المتزاوية
واحاط بما في المفردات المانوسه علم ان ما عدا ما ما يقتضى الى تقييد وترجيح فهو غير سالم من
الغرابية او يصد هاتين الاشياء وتميز سالم من مخالفة القياس من غيره يبين في علم الصرف اذ به
يعرف ان الاجل مخالف للقياس دون الاجل وتسر على هذا البوار في فاصح تميز العوض عن غيره و
منه ما يبين اي يوضح في علم معنى اللغة كالغرابية اعني تميز السالم من الغرابية عن غيره وانما كان
متن اللغة معرفة او ضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على سائر لغات العربية او في علم الصرف
لخالفه القياس وفي علم النحو كصفت المالك والمعتقد العقلي ويدرك بالحس كالتا فرد يدرك ان
مستشركات متافردون مرتفع وكذا شافرا الكلمات وهو اي ما يبين في هذه العلوم او يدرك بالحس

دية

ما قبله لتفقيده المعنوي لا لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحسن بين السلام من التفقيده المعنوي
غيره من الغرض من هذا الكلام يقتضي ما سبق في العلوم المذكورة بوقيدرك بالحسن ويختص بها
المختصين في يختص من علمه انهم سبق لنا ما يرجع اليه البلاغة الا الاحتمال من الخطاء في التا
وتتميز السلام من التفقيده المعنوي من غير يختص من التفقيده فست الحاجة الى علم به يختص
من الخطاء وعلم به يختص من التفقيده المعنوي ليس من البلاغة فوضعه والدرك على المعاني و
البيان ومن هو علم البلاغة كما ان من يد اختصا من لها به الى هذا الشار بقره وما يختص به
من الاول يعني من الخطاء في تادية المعنى علم المعاني والاول اول الاسمين الذين
لا يختص الاختصاص من ايا الاول المقابل للثاني الذي هو معنى الفصح عن غير فانما هو لا اختص
من الخطاء لا نفس الخطاء وما يختص به من التفقيده المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة
تختص في علم المعاني والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غير مما من العلوم ايضاً عليك بالبيان
في هذا المقام فانه من غير البلاغة كما ان احتياج المعرفة توافقه علم البلاغة الى علم اخر فوضعه
لذلك علم البديع والبيان الشار بقره وما يعرف به وجوه الخمين علم البديع ولما كان هذا المختص
في علم البلاغة وتراعيها المختص معقود في القنود الثلاثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان
ويحذفون تسمية الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع و
لا يختص وجوه المناسبة للثاني الاول علم المعاني فقدم على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب
لان البيان علم يعرف بزيادة المعنى الواحد في تركيبة مختلفة بعد زيادة المطابقة لمعقود
الحال فيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد معقود على المركبة طبعاً وقبل الشروع
في مقاييد العلم اشار الى بقره وضبط ايقاب اجالا ليكون للطالب نهاية بصيرة ولان كل
علم فني مسایل كثير تضبطها حجة واحدة باعتبار هذا تعدد علل واحد يفرد بالندوين ومن
حاول تحقيق كثير تضبطها حجة واحدة فغلب ان يعرفنا بتلك الحجة لانه يفوق ترميا يعينه ولا
يقصق دقة فيما لا يقصق فقاد وهو علم الملكة ليقدر بها على ادراكات جزئية ونقالات لها القضا
ايضاً بيان ذلك ان وضع هذا الفن مثلاً وضع عدت اصول مستنبطة من تركيب البقاء يحصل
من ادراكها وتمازسها قريب بها يمكن من استحضارها والاتقانات اليها وتفصيلها متى اراد وهو
العلم ولذا قالوا وحيد الشبه بنى العلم والحقيقة كونها حتمية ادراك الاتراكا واقلت فلان علم
القول لا يمد جميع مسایل حاضرة في ذهنه بل يمد ان له حالة بسيطة اجالية معدة لتفصيلها
بها يمكن من استحضارها ويجوز ان يمد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثير ما يطلق عليها
المعرفة يقال ادراك الجزئي والبسيط او العلم الكلي والمركب ولذا يقال عرفنا سره دون علمه
طبعاً فله المعرفة لا ادراكه المسبوق بالعلم او لا اخير من الادراك كني بشي واحد لا يخل بينهما علل
باتادرك اوله من ذلك علم ادراك ثانياً والعلم لا ادراك المفرد من هذين الاعتبارين وكذا يقال له
تقال مالم ولا يقال عارف والمعرف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقللا يعرف به احوال اللفظ

العربي دون يعلم كانه قال هو علم يستنبط من احوال كانت جزئية هي من غير كل فرد فرد من
جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد بها امكن ان يعرفه بل كلف العلم لا انها متصل
حكمة باللفظ لا في وجود ما لا نهاية له محال وعلى هذا عند فخر ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال
لانها غير متناهية او البعض الغير المتعني فهو غير لائق بحمول او المعنى فلا دلالة عليه وكذا
ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لا في الكل ولا في البعض فيكون حاصلا لكل من يعرف مسألة
منه والمراد باحوال اللفظ الاحوال التي ارضت له من القديم والتأخير والتعريف وغير ذلك وصف
الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ معصية الحال اجتزأ من الاحوال التي ليست بهذه الصفة
كالاعلام والادغام والرفع والخصب والجبر وما اشبه ذلك ما لا بد منه في ادمية اصل المعنى وكذا
المفردات التي لا يمكن التحصيل في جميعها وتكون الاما يكون بعد نهاية العلم بقدره وهو جزئيه
خصية على انفراد انه لم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ معصية
الحال ولو لا يكون هذه الحقيقة فليكن ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان
تتغير معنى التعريف والشكر والقديم والتأخير وهذا واضح سلا لروما وفساد او يبتدأ بخرج
علم البيان من هذا التعريف لان كوني اللفظ حقيقة او محال او كناية سلا وان كانت احوالا
لفظ قد تضمنها الحال لكن لا يثبت عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ معصية الحال
او ليس ان الحال الفلا في يقتضي ايراد تشبيه واستقار او كناية ويخود ذلك فان قلت اكان
احوال اللفظ في التاكيد والذكر والخدم ويخود ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو
معصية الحال كالنصح من لفظ الفتاح حيث قال الحالة المعصية للتاكيد والذكر والخدم
الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ معصية الحال وليس معصية الحال
الاشكال الاحوال بعينها قلت قد استأجروا في القول بان معصية الحال هي التاكيد والشكر و
الخدم ويخود ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق معصية الحال والا فتعصية الحال عند المحقق
كلام موكد وكلام يدكر فيه السند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومنه مطابقة الكلام لمعصية
الحال الكلام ان الذي يورد به الكلام يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق فهو عليه صدق الكل
على الجزئي سلا يصدق على ان هذا قائم انه كلام موكد وعلى زيد قائم انه كلام دكر فيه السند
اليه وعلى قولنا الهلال وانما انه كلام حذف فيه السند وظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق
مطابقة هذا الكلام لما هو معصية الحال في المحقق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ
العربي باعتبار كون الجمل موكدا فيزموكره اعتبارا لاجمع الياء ومخصص اللفظ بالعربي محمدا
اصطلاح لان هذه الصناعة انما وصفت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن
تدوين كلامي الفتاح حيث عرفت علم المعاني بانه تتبع خواص تركيب الكلام في الاقادة وما يتصل
بها من الاستحسان وغيره ليجتزأ بالوقوف عليها عن الخطا في تطبيق القديم على ما تضمنه الحال
ذكره لوجهين الاول ان السمع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريفه في من المعلوم به والثاني انه سر

التراكيب التي هي البنية حيث قد اصبحت في الكتب الكلامية التي هي البنية التي هي البنية
 تتميز بزيادة معرفة وهي تراكيب البنية التي هي البنية التي هي البنية التي هي البنية
 لتوقفت على معرفة البلاغة في علمها في كتابه بقوله البلاغة في علمها في كتابه
 هذا لا يختص بكونه في التراكيب منها وانما في انواع التبيين والمجانز والكناية على
 وجهها فان زاد بالتراكيب في معرفة البلاغة في علمها في كتابه في علمها في علمها
 اذ غير ما علمه يبينه واجيب عن الاول بما زاد بالبعض المعرفة كما صرح به في كتابه واطلق التراكيب
 على الاثر منها على انه معرفة فاعلم من شاع في التراكيب البلاغة في علمها في علمها في علمها
 السلفية لتبين علم المعاني والمعرفة في الادب في علمها في علمها في علمها في علمها
 في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها
 ومعرفة في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها
 اذ امر القيس في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها
 واجاد من العلوم ان يعرف فقه البلاغة في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها
 الفرعية في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها
 التراكيب حقها الا ان يكون ذلك بحيث يورث كل تركيب له في المورد الذي يليه والمقام الذي
 يناسبه ان يسجل مثلاً ان زيداً قائم فيها اذ كان المخاطب شاكاً او مشكراً او ساداً ان لم يعلم في ذلك
 كان مصراً وزيداً ضربت فيما هو كان المخاطب جاكاً كما شرب بالصلوب والمخاطب ان خاضت في ذلك
 قائم ان يكون في الشكر او النكر وخاضت في ذلك ضربتان يكون لخصراً وتخصيص الى غير ذلك
 فتوقف حقها ان يورث التراكيب في مورد وفيها هو في مناسبة له وهذا البنية في نطق الكلام
 لخصر الحال فاعلم ان ترقية خواص التراكيب طبعها ان يورث كلام موافق لمعنى الجاه فاعلم ان التراكيب
 في معرفة البلاغة في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها
 انواع التبيين والمجانز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك في علمها في علمها في علمها
 تبيينه في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها
 على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية الطائفة والتحج من المعنى وعنه كيف خضع عليهم هذا المعنى
 مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكالي ان اخذ في معرفة بلاغة الكلام في علمها في علمها في علمها في علمها في علمها
 وخاسده قلته التام بما يقتضي عن الاحاطة بها لنطاق البيان ثم اوضح في معرفة علم المعاني ان
 علم يعرف به كيف يطبق الكلام العربي لمعنى الحال ويخصر المقصود من علم المعاني في ما ينبغي ان
 اخذ في العلم في الجزء لا الكلي في جزئياته والاصدق علم المعاني في كل باب وظاهر هذا الكلام في
 بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر وعرفت العلم وبيان الاختصاص والنية المعاني في خارجة
 عن المعنى احوال الاستاد في احوال الاستاد الي احوال الاستاد احوال الاستاد احوال الاستاد احوال الاستاد
 الفصل والرسل الاعجاب والاهتباب والاسماء وانما اختصر فيها لان الكلام ما حشره الله ان شاء الله لا يهمل

فيقولون انهم جازمون انهم في الطريق انهم يتفقون انهم في الطريق انهم يتفقون انهم في الطريق
او في طريق المسيرة او في طريق المسيرة في هذا المقام لانه لا يشترط في النسبة الانشائية فلا يصح
التعريف في النسبة انما هو في الكلام بعد جزمي الكلام بالانحراف فيصير السكون عليه سواء كان
ايجابا او سلبا او غيرهما بل في الانشائيات فالكلام ان كان نسبة خارج في احد الانزمنة اي بان
يكون بين طرفي النسبة في الخارج نسبة مبنية او سلبية تطابق اي تطابق بين النسبة وكذا الخارج
بان يكونا بنويين او سلبيين او لا تطابقا بان يكون احدهما بنويا والاخر سلبيا فغير
اي فالكلام خبره الا ان لم يكن نسبة خارج كذلك فاشاء وسيزداد هذا وصحها
في اول النسبة والخبر لا يدل من سند اليه في مستند واستاد والمصدق قد يكون له متعلقات
او اكان فصار في مقادير كالجزم في اسم الفاعل واسم المفعول والاعرف ونحو ذلك وهذا
لا يجزئ لتخصيص الخبر لان الانشائية لا بد له من كونه وقد يكون مستند ايضا متعلقات وكل
في الاستاد والعلق اما لتقصير او غير ذلك وكل جملة قرئت بالانحراف اما معطوفة عليها او غير
تتمطو في الكلام بالجميع انما يريد على المراد لقائده احسنه من النظم بل ولا حاجة للبيان
بعد تعريف الكلام بالجميع لان ما لا يقابل فيكون لمصنعي الحال فالمراد لا يطابق لا يكون
بانفسا او غير ذلك بل لا بد من ان لا يطابق فيكون لا جميع ما ذكر من الفصل والوصل والايضا
ومقابلها انما هي من احوال الجملة او المسند اليه والسند والذي لا بد ان يبين سببا فزاد
هذا الاحوال مما سبق وجعل كل واحد منهما بايا براسه والافتقار كل من السند اليه والسند
مقدم او موخر معرق او منكر في غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل واحد من هذه الاحوال
بايا على حدة ومن رام تقرير هذا بالترديد بين النفي والاثبات ففقد كلامه اكثر واظهر والا فزاد
ان تبادر اللفظ اما جملة او مفردة فاحوال الجملة هي من الباب الاول والجملة اما جملة او
فقطلة والجملة اما مستند اليه ومستند فيقول احوال هذه الثلاثة بايا ثلثة تميز بين الفضلة
والجملة المستند اليه والمستند لما كان من هذه الاحوال ما لم يزيد عن كونها اجزاء وتقد
طرق وهو العقر فزاد بايا خامسا وكذا من احوال الجملة ما لم يزيد عن كونها اجزاء وتقد
وهو الفصل والوصل فيقول بايا سادسا والافضل من احوال الجملة وادام ليقال احوال الفصل واهوال
الفضل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص بغيره ولا يجلد بل يحرك فزاد وكان له شيوع و
تفادع كثيرا جعل بايا سابعاه وهذا كلها يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هذا اجماعا والاختصاص
الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بايا ثامنا فاختص في ثمانية اجواب تنبيه وسم هذا البحث بالنسبة
لان قد سبق منه كبريا في قوله تطابقا او لا تطابقا وقد علم ان الخبر كلام يكون للنسبة خارج
في احد الانزمنة الثلثة تطابقا او لا تطابقا فالخبر في هذا المعنى الكلام الخبرية كما في قولهم الخبر هو
الكلام المحتمل للصدق والمكذب وقد تقرر في اجتناب الاختيار كما قال الصدوق هو الخبر عن الله تعالى بالصورة بل
مقدّمه يعين فلا دور في ايضا الصدق والمكذب بوصفهما الكلام والمكذب والمكذب في تقرير الخبر صفة

الكلام معنى مطابقة نسبه للواقع وعدمها والخبر من الشيء بأنه كذا لعرف لما هو صفة للكلم
فلا دور في اتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا لما يحاط به اختلف العالمون
بالانحصار في تفسيرها فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقة حكمه فان
رجوع الصادق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج
الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عندهما اي عدم مطابقة للواقع بيان ذلك ان الكلام الك
دل على وقوع نسبة بين الشيء ما بالشيء بان هذا الك او بالقياس بان هذا ليسد الك فم
النظر عما في الدهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما في الخبر نسبة بنسبة او سلبية لانها
ان يكون هذا الك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الدهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة
الواقعة الخارجة بان يكونا شويتين او سلبتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام
للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع وامرت بيد لا خيال الخالي فلا بد من وقوع بيع
خارج حاصل بعينه هذا اللفظ بقصد مطابقة لذلك الخارج بخلاف نعت الانشائي فانه لا
خارج له بقصد مطابقة بل البيع يحصل في الخارج بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجود لا ينفك
في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيا
حاصل لزيد في الخارج وحصوله القيام له امر متحقق موجود في الخارج فاننا لو قطعنا
النظر عن ادراك الدهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية في
• بل في النظام ومن ثمة صدق الخبر مطابقة لا اعتقاد الخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ
غير مطابق للواقع وكذب الخبر عندهما اي عدم مطابقة لا اعتقاد الخبر ولو كان خطأ فقول
القبيل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والواو
في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف لما لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد
الحكم الذهني الجازم او الخارج للراجح فيعلم العلم وهو حكم جازم لا يقبل الشك والاعتقاد المشكوك
وهو حكم خازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق
والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لانه الشك
مباعدة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا ويثبت
الاسطة اللهم الا ان يقال اذا استغنى الاعتقاد بمحقق عدم المطابقة لا اعتقاد فيكون كاذبا
لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا وكاذبا لانه لا حكم ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما
صرح به ارباب العقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشك المعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او
وقوعها ودائما لا يحكم بشئ من النقي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجمل الخبرية وقال زيدا في
الدار مثلا مع الشك فكل ما خبر لا محالة بل اذا اتقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيدا في الد
فكل ما خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذ جاءك المنافقون قالوا نشهد
انك لرسول الله واسمنا محمد انك لرسول الله واسمنا محمد انك لرسول الله واسمنا محمد

عليهم بانهم كادبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عيارا
عن مطابقة الواقع لما صح هذا وورد هذا الاستدلال بان المعنى كادبون في الشهادة
وادعاهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم تشهد باعتباره تضمن خبرا كادبا وهوان
شهادته من جميع القلوب خلوص الاعتقاد بالشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك
انه خبر غير مطابق للواقع لكون المتفقون الذين يقولون باقوا هم ما ليس في قولهم
وما قيل انه راجع الى قولهم تشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس لانه لا نسلم
انه خبر بل انشاء او المعنى انهم كادبون في تسميتها اي تسمية هذه الالفاظ خيالا محالي
عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا
في اطلاق اللفظ لا كذا لان تسمية شوبو ليس من باب الاخبار بل هو سلم فاشترط المواطاة
في مطلق الشهادة ممنوع حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله
شهدا يبدون الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهور به اي
المعنى انهم كادبون في مشهوره يعني في قولهم انك لرسول الله لكونه لا في الواقع بل في زعمهم
الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كادبا عندهم لكنه
صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فليتامر ليل يتقنهم ان هذا اعتراف بكون الصفة
والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين يرون بعيدا وتفاوت شديد فظهر
بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله
والوجه الثاني ان السند واعلم ان ههنا وجه اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب
راجعا الى خلف المتألفين وزعمهم انهم لم يقولوا لا سمعوا بل من عند رسول الله حتى ينقصوا من
حوله كادكر في صحيح البخاري عن يزيد بن ابراهيم انه قال كنت في غزاة سمعت ابا عبد الله
اي رسول الله يقول لا سمعوا بل من عند رسول الله حتى ينقصوا من حوله ولو رجعا من هذه الخبرين
الاغز منها الاول فذكرت ذلك لمعني فذكره النبي ثم قدما في حديثه فامر رسول الله الى عبد
الله بن ابي سلول واصحابه فخلعوا انهم ما قالوا فذكرني رسول الله وصدق فاصابني هم لم يصح
مشة قط فجلست في البيت فقال لي علي ما اردت الى ان كذبتك رسول الله ومقتك فانزل الله
تعالى اذ اجاز المتألفون بيعت النبي ثم نقلوا وقالوا ان الله صدقك يا يزيد الجاحظ انك انما
الخبر في الصدق والكذب وانبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر ما مطابق للواقع او لا
وكل واحد منهما اما مع اعتقاد انه مطابق للواقع او اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصديق
ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقة للواقع مع الاعتقاد بان مطابق وكذب الخبر مع
معه اي عدم مطابقة للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد
وفي الثاني عدمها فترت توافق الواقع والاعتقاد خدش فيهما وهي الاربعة الباقية اعني
المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصديق ولا كاذب فكل من الصدق والكذب

مطابق

بالنسبة القتيدي وهذا الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار
بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق وظاهر ان النسبة المعلومه من حيث هي معلومه لا تتحمل
الصدق والكذب وجعل المخاطب النسبة في بعض الاوصاف لا يخرجها من عدم الاحتمال من حيث
هو هو كما ان علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجها من الاحتمال من حيث هو هو وبالحيلة الصدق والكذب
كما ذكره الشيخ اما بقى جهان الى ما قصد الكلام اليه او بقية النسبة الوصفية ليست كذلك ولو
سلم ما طلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالفت لما هو في تفسير الالفاظ اعني لغيره
الصرف وان اراد تحديد اصلاص فلا مشاحة الياس باب الاستناد الخبري
وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مضمون احد ما يلتصق بمضمون
الاخرى او منتقن منه وهذا او قد من غير زيادة الحكم بمضمون ثابت له او منتقن عنه كما في المفتاح
ففيه نظر للقطع بان المسند اليه والمسند من وضاف الالفاظ في مرفوعهم وانما استدلوا بها بما
الخبر كونه اعظم شأنا واعظم فائدة لا يهمل الذي يتصور بالصورة المكشوفة وفيه تقع الضمانات
الجبية وبه تقع غالباً المزاي التي بها التفاضل وكثرة اصلاص الكلام لان الاشياء انما يحصل
منها اشتقاق كالامر والنهي او نقل كالحس والجمود ونحوه واشتقاقها ونزاعها اذ هو كلام
بالقوى ومطابقه لك ثم قدم بحث احوال الاستناد على احوال المسند اليه والمسند
مع ان النسبة متاخنة على الطرفين لان علم المعاني انما يثبت من احوال المسند اليه
يكونه مسند اليه ومسند وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاستناد لا من قبله
احد الطرفين الى الاخر لم يصير احدهما مسند اليه والاخر مسند اليه والمقدم على
المستند انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها الاثبات في خصوص الخبري اي من كونه
بهدف الاخبار والاعلام لان من يلاحظ بالجملة الخبرية فانه يلاحظ في تافهه النسبة المرفوعة
لعرض اخر من افادت الحكم والافترس من كونه حكاي حكايه عن امران من رب النبي
وضمنها انما اظهرها من التمسك بالحقيقة رجاءها وحسن تقديرها في الفرق الى امران كانت
تجوز وقد روي في قوله تعالى حكاي حكاي عن كبرياءه وحسن تقديره في الفرق الى امران كانت
اظهرها من التمسك بالحقيقة وقد روي في قوله تعالى حكاي حكاي عن كبرياءه وحسن تقديره في الفرق الى امران كانت
لما بينهما من التماثل في الحكم لتماثل الامر في الفرق في قوله تعالى حكاي حكاي عن كبرياءه وحسن تقديره في الفرق الى امران كانت
ونسئل هل هل مستحق الدين في الفرق والدين في الفرق في قوله تعالى حكاي حكاي عن كبرياءه وحسن تقديره في الفرق الى امران كانت
لكم من ان يحسن ويحسن في قوله تعالى حكاي حكاي عن كبرياءه وحسن تقديره في الفرق الى امران كانت
انحين فاذا رجعنا الى معنى من معنى في قوله تعالى حكاي حكاي عن كبرياءه وحسن تقديره في الفرق الى امران كانت
بصدد الاخبار فلا شك ان قوله لا يثبت اطلاقاً في قوله حكاي حكاي عن كبرياءه وحسن تقديره في الفرق الى امران كانت
لا يعرف انه قائم او كونه كاي الخبر في الآية اي بالحكم كقولك قد ثبتت النبوة لمن
حفظه والمراد بالحكم وقوع النسبة مثلاً لا ايقاعها بطريق ان ليس هذا الخبر قاطعاً

الحقيقة

انه قد اوقع النسبة او انه عالم بانه او غيرها وايضا لو اريد هذا لما كان لا تكرار الحكم بعض
لاستماع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر
انما هو حكم الخبر بوجود المعنى في الاثبات وعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت
المعنى واسفاره والا لما وقع شك من سامع في خبر لم يثبت ما اثبت واسفاه ما افق
ادلا معنى للدلالة على شيء الا اعادة العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيدا او قد وجد
منه الضرب لئلا يلزم اخلا اللفظ عن معناه الذي وضع له روح لا يتحقق الكذب اصلا
وللزم المناقض عند الاختيار ما مر من متناقضين قلت ظاهرا ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم
ثبوت كماله ايراد وانه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت و
الا فاكاد لانه الخبر على ثبوت المعنى واسفاه معلوم البطلان قطعا ادلا معنى للدلالة
الا فم المعنى منه ولا شك انك سمعت خرج زيد فم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال
مطلوعه من المصداق اذ قيل لك من اين تعلم هذا ان يقول سمعت من فلان ولو كان مفهوم
القضية هو الحكم بالثبوت او الاشياء كان مفهوم جميع القضايا متحققا واما فلم يصح قول
بين مفهوم زيد قائم زيد ليس بقائم تناقض لا سماع تحقق المناقض هو الحق بل وكذا بعض
الحقيقي وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس
مدلوله بل هو نقيضه وقوله يحتمل لا يريدون بان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدوق
بل المراد انه يحتمل من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثباتا وليس
الاول انما الحكم الذي يقصد بالخبر اعادة المخاطب فائدة الخبر والثاني اي كونه الخبر عالما
به لانهما اي لانه فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية ممسح
وهو بدون الاولى لا يمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي للانه الامم بحسب الواقع
اولا فم فان المتردد بدون فم ممسح وهو بدون المتردد لا يمتنع تحقق المعنى للمفهوم فعلى
هذا فائدة الخبر الحكم ولازمها كون الخبر عالما به ومعنى المتردد انه كلما افاد الحكم افاد
كونه عالما به من غير عكس كما في حفظت السقاية وترهم العلامة في شرح هذا الكلام من
المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادة منه
ان الخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه
لكنه يوافق ما اوردته المعنى الايضاح في تفسير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل
العلم الثاني وهو علم المخاطب بان الخبر عالم بهذا الحكم من الخبر بنفسه عند حصول العلم
الاول وهو علم بذلك الحكم من الخبر بنفسه اذ لم يحصل لعدم حصوله عنده اما لا قد حصل
قبل اولى يحصل بعد والاول باطل لان العلم يكون الخبر عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون
بوحى هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر
وكذا الثاني لان حصوله سماع الخبر من الخبر اذ التقدير ان حصولها انما هو من نفس

الخبر فنبه على الاول بقوله لا يمتنع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله
مع ان سماع الخبر من المختبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من
الخبر نفسه عند حصول الثاني المختبر ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمتنع
حصوله لا يمتنع حصول المختبر كالمختبر يكون زيد حاصلا للشروط ورجح يكون تسمية هذا
الحكم فائدة الخبر بناء على ان من شأنه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما يمتنع خبرا
ولا يحظر بنا ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهن المختبر لا فائدة اذا سمعنا خبرا و
حصل لنا منه العلم يكون مختبرا عما به يحصل في ذهنا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل
اولا فيكون الاول حاصلا فائتة لا يكون علما جديدا والى جواب عن الاول ان العلم
يكون صورة هذا الحكم حاصلا في ذهن المختبر ضروري لو جرح علمنا اهني سماع الخبر
والدهولانما هو العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة
الخبر هو كونه المختبر عالما بالخبر عن حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضروري
سواء علم السامع ان المختبر عالم بالحكم او لم يعلم كفي هذا ياتي في خبر المصروف عن الثاني ان الدهن
او التفت الى ما هو مختبر في ذهنه واستحضره لا يقال انه علم ولو علم فانما تقرر منه اذا
كان مستحضر الخبر شأنه اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وهذا يتم معصودنا فان
قيل لا يتم انه كل ما افاد الحكم افاد انه عالم به يجوز ان يكون خبره فمظننا او مستحضرنا او موقنا
او كذا به محضا قلت ليس المراد بالعلم الا اعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم
في ذهنه وهذا ضروري فكل عاقل مضطرب للاختيار قد يترك الخطاب العالم بها انما يفيد
الخبر ولا يمتنع ما يمتنع له الجاهل فيبقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة لعدم جبره على موجب
العلم فانه من لا يجري على معنى العلم هو الجاهل سواء كان يقا له العالم السار كالمخلوق الصلوة
واجبه لانه موجب العلم والعمل والسائل العارف بما يقربك ما هو هو كما يجب ان يجب
العلم ترك السؤال ومثل هذا في جوابي وما ذلك بيمينك يا موسى وتظنوه كثيرا
يجب كثر موجبات العلم في صاحب الخلق وان شئت فتفليك بكلام ربنا العزيز ولقد
علموا ان اشتراه ما له في الآخرة منى حلا في وليس ما اشتروا به انفسهم لو كانوا يعلمون
كيف تجد صدمه يصيبنا هل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد التسمي والحق فيقيد عنهم
حيث لم تعلموا العلمهم يعني ان شئت ان يعرف ان العالم بالشيء علم من فائدة الخبر ولا
يترك مستلزما الجاهل به لا اعتبار له خطا بينه لان الاية من امثلة من كل العالم بقوله المختبر
ولا نرهبها من زلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بعد ذلك
الشري لا منصفوا منه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا
كلام يلوح عليه اثر الاهمال وعلى ان قوله ولقد علموا الاية خبر الى اليهم مع علمهم به لان هذا
الخطاب لمحمد واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا

يوافقوا ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة العموم وان وجود الشيء سواء كان هو العلم
او غيره يترك منزله عند مفارقة وتطير في الشيء اي في الشيء واثباته وما مرهيت اذ
مرهيت واد كان قصدا المحير ما ذكرنا فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حدرا
عن اللغو واسار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خاليا الدهن من الحكم والتردد فيه
اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في النسبة هل هي واقعة ام لا
فعلم ان ما سبق الى بعض الافهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلق
من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في
الدهن ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يريد دانه هل هو فيها ام لا
ولا يحكم بشيء من الشيء والاثبات بل الحكم الدهني والتردد متساويان لا يمتنعان فقط
استغنى على لفظ المبنى للمفهوم عن موكلات الحكم وهو ان واللام واسمية الجملة و
تكريرها ونون التاكيد واما الشرطية وحرفا التثنية وحرفا الصلوة وان كان المخاطب
مترددا في اي الحكم طالبا لدحسن لقولته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعمال
اكثر موافق ان يحكم الاستعارة هو الجواب كمن يشترط في ان يكون للسائل ظن على
خلاف ما انت مجيب به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لا يرد على ان لا
يستقيم لنا ان يقول صالح في جواب كعب زيدا في الدار في جوابين تريد حتى يقول انه
صالح وانه في الدار وهذا مما لا قابل يريد وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب
توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما زاد في الانكار زيدا في التاكيد كما قال
الله تعالى حكايه عن رسل عيسى اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون موكلات بان
واسمية الجملة وفي المرة الثانية مرسلنا اليكم مرسلون موكلات بان واللام
واسمية الجملة لمبا لغزة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل
الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوتهم الى الاسلام على وجه ظنهم
اصحاب وحي ورسلا من الله بنا على ان الرسالة من رسل الله رساله من الله ولذا قال
اذ امرسلنا اليهم اثنين فكذبوا في ثنى الرسالة عن الصريح الى الكتابة التي هي البلغ
وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية في
اعتقادهم انما سا في الرسالة من الله لا من رسله البتة وقوله اذ كذبوا اي الرسل
الثلاث بنى على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب الاخر وهو الثالث لا بخلاف المرسل والمرسل
به والا فالكذب في المرة الاولى مما اشان دليل قوله نعم اذ امرسلنا اليهم اي الى اصحاب
القرية وهم اهل انطاكية اثنين وما سمعون ويحيى فكتبوا بها فغضبنا بشاك اي قوتنا بها
بثالث برسوله هو يونس وحبيب بن حار ويسيى الحزب لا اول ابتلاء بها والثاني طلبيا
والثالث انكارا فيسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجه المذكور وهو الخلو عن التاكيد

في الاول والعقود بين كذا استحقاقا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الاكام في الثالث
اخراجا على معنى الظاهر وهو اخبر مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر
الحال فكل معنى الظاهر معنى الحال من غير عكس كما هو في صورة الاجراج لا على مقتضى
الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيد القام
يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه مقتضى التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال
لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه يبلغ فيكون بينهما عموم من وجه لا
مطلقا قلنا لا نعم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المعنى لترك التاكيد هو الحال بحسب
غير الظاهر لا مطلقا الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر
كونه على خلاف مطلقا لان اساءه الخاص لا يلزم بحسب اساءه العام على انه لا معنى لحمل الاكام
كلا اكامم تاكيد الكلام اذ يعرف اعتبار الاكام ومدهم بالتاكيد والتاكيد وتركه وكثيرا ما
يضيف على الظرف او على المصدر اي حينئذ كثيرا والاجراجا كثيرا يخرج الكلام على خلاف
في خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثيرا في نفسه لا بالاضافة الى مقابلة
حتى يكون الاجراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذ اقدم اليه اي
الى غير السائل ما يلزم كراي لغیر السائل بالخبر اي اليه يشير فيستشرف غير السائل
كراي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذ ارفع راسه ينظر اليه ويبسط كفه
فوق الحاجب المستظل من الشمس استشرف الطالب المريد دعو ولا تخاطبني في الدين
طلبوا اي لا تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم يشفاعتك فقد اكلام
يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المعام ان ترد المخاطبة في
انهم هل صاروا محكوم عليهم بالاغراق ام لا فبطية فتقر لمتر لم الطالب وقيل انهم موقوفون
موكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير اشارته الى خبر الخبر
حيث ان النفس الغيضية والفهم المتنازع كاد يتردد فيه وبطية لا انه يشير الى حقيقة الخبر
وحصوئية ومثله وما يتراد نفسي ان النفس لا مارة بالسوء وصل عليهم ان صلواتك سكت
لهم وبما يها الناس انوارهم ان زلزلة الساعة شئ عظيم وغيره كك ما ياتي بعد الاوامر
والنواهي وهو كثير في التبريل جدا وقال الشيخ عمدا لظاهر ان في هذه المعامات لتصح
الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه القائل فيه ولغني هتاء التاء ويجعل غير
المنكر كالمشكر اذ الاح اي ظهر عليه في غير المنكر شئ من امارات الامكار بحرفه جيل بن
نفسه جاء شقيق اسم رجل عارضه محمدا في واصنع على العرض من عرض الصود على الاناء
والسيف على النجد فنوا لا ينكر ان في بني عمر ماحا لكن مجيد واصنع الرمح على العرض من غير
القنات وتنبوا امارات انه يعتقد ان لا رماح فيهم بل كلهم لا سلاح معهم فتقر لمتر المنكر
وحوطب خطاب القنات بقوله ان بني هلك فيهم رماح موكدا ومثله انكم بعدد كك لميتون

موكباً بان واللام وان كان لا ينكر لان قدامهم في العقلة والاعراض عن العمل لما بعد ما رآه
الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان مع المنكر ما ان يملكه اي شيء من الدلائل والشواهد
ان تامل المنكر ذلك الشيء امر تدفع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوماً له
او محسوساً له عند كونه قول المنكر الاسلام الاسلام حق من غير توكيد لما معه من الدلائل
الدالة على بطلان قوله عليه السلام لكنه لا يتأملها ليرتدع عن الانكار وقد يذكر في حل اللفظ
المتكلم فيها وجوب مقتضىه لا فليدفع ليرادها وقوله محمولاً ريب فيه ظاهر في التفسير
لما نحن فيه فانه قيل التفسير قد لا يكاد يصح لو صحني احدهما ان هذا الحكم اعني
نفي المريد بالكلمة لا يصح ان يحكم به لكن المراتبين فضلاً عن ان يؤكد الثاني انه قد ذكر
في بحث الفضل والوصف ان قوله لا ريب فيه تأكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما أكد فيه الحكم
بالكره بخلافه قد قام عليه قائم ويكون على مقتضى الظاهر من مقصود المحم انه قد جعل انكار
المنكر كلاً انكاراً مقولاً على ما ينزله كلاً ريب حتى يصح نفي الريب بالكلمة مع كثرة المراتبين
فيكون نظير ما علمنا من قبله لا تمثيلاً فالجواب عن الاول انه لما نقا الريب على سبيل الاستعارة
مع كثرة المراتبين ذكره في المتن لبيان احد ما شاذ ذكر في السؤال وهو انه جعل كلاً ريباً مقولاً
على ما ينزله وح لا يكون مثلاً لما نحن فيه وثانيها ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي
ما ليس بمنتهى بمعنى ان احدا لا يتراب فيه بل بمعنى انه لا محال لوقوع الارتياب فيه لانه من
وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يتراب فيه فكانه قيل هو ما لا
ينبغي ان يتراب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينبغي كثير من الاستقفا فينبغي ان
يوكد لكن ترك تأكيد لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيله لهذا الانكار لو
تأملوها وهو انه كلام مجتزأ من حديثه من قوله بالجزات الباهرة وعن الثاني ان
المذكور في بحث الفضل والوصف انه بمنزلة التأكيد المعنوي وزانة وزان نفسه في اعجبي زيد
نفسه فمع القوم السهو والتجوز فلا يكون من قبيل التكرار لكن المذكور في دلائل الاعجاز يؤكد
السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله تعالى ذلك الكتاب ونهاية تثبت
له وبمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتقدم من ثمانية للثبوت فان قلت قد
ذكر صاحب الفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر هو يسمى في علم البيان بالخاتمة
وهو ذكر لانهم الشيء المنقول عنه الى ملزمه فارجحه قلت لعل وجهه ان مراد الكلام في ما تمعاً
لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن ترك نزلت هذا المقام والمحال المحقق منزلة المقام والمحال
الذي يطابق هذا الكلام واصبحت فيه اعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما
يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينقل عنه اليه مثلاً فلو كان المنكر الاسلام لا سلام حق
مجرداً عن التأكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلاً انكاراً وتزلزله من هو خالي الدهن
عن الانكار وقولاً على ما ينزله وان معناه ان يملكه امر تدفع عن الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مسافة

خالي الدهن ما ينقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب الكتاب في قوله في
المهد ينطق عن سعادته حياء اثر النجاسة ساطع البرهان ان قوله اثر النجاسة ساطع البرهان
جملة مستأنفة حوايا عن السؤال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه يصنع في المهد
ففي هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية
عن هذا الغرابة وقد مر ما لا يلزم صدقة السامع في يادي المراهق نحو جري السؤال
عن بيان كيفية بيان صدقة نفيق الكلام مع سياق الكلام مع السائل المستشرق
الى كيفية بيانه المشتري الى ساطع برهانه وقس على هذا القول في لما كانت الامثلة
المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب في ان اشار الى القيم
دفعاً لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفع من التجريد عن المركبات في الابتدائي
وتفويته بموكداستحسانا في الطلب وجوب التاكيد بحسب لا تكاثر المتكلم لا تكاثر
والامثلة ظاهرة وكذا يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكرنا فيما تقدم و
ههنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انه لا يحصر فابده ان في تأكيد الحكم قضائيا شك او ردا
لا تكاثر لا يجب في كل كلام موكدا ان يكون الغرض منه انكار محقق او معذور وكذا المحذور
عنا التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم
في الذي انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمثل ومنهم من الخطابية انه كان من المخاطب لا من
تراوا حسنتا الى فلان ثم انه فعل جزائي ما نزل عليه رب اني وضعها اني ومرت ان
تومي كذبون ومن خصا يصها ان لصير الثاني مع احسان ليس بد ونهايل لا يصح بديها
هو قوله تعالى انه من يتق ويصبر الانية وانه من يعمل سوءا وانه لا يفلح الكافر ومنها
تمية التكرار لان يصلح مستدا كقوله ان سواء ونشوه وجب المنازلة الامون وان
كانت التكرار موصوفة تراها مع ان احسن كقوله ان هذا يلق شلي بسعدى لزمان بهم
بالاحسان ومنها حدث الخبر بخوان ما لا وان ولما وان نهدا وان عروا قلو سقطت يدق
لم يحسن الحديث ولم يجبر انه في كلامه وقد يترك تأكيد الحكم المتكلم لان نفس المتكلم لا يثبت
على تأكيد الكونه غير معتقد له اول انه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التوكيد ويؤكد الحكم
المسلم تصديق الرعية فيه والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واد الفوا الدين امنوا
قالوا امنا وادخلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جبريلا ياقوي
الكلامين واوكره ما لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم او حيدون فيه اما
لان القسم لاقتسامهم عليه لعدم الباعث والمحركة من العقائد واما لا يروج عنهم لو
قالوا على لفظ التوكيد والبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على
الهدى بديهم فيه على صدقة رعية وفور نشاط وهو رايح عنهم متقبل منهم فكان مظنة
للمحقق وهيئة التوكيد وقد يوكدا الحكم بناء على ان مخاطب ينكس كون المتكلم عالما به معتقدا له

كما يقول انك كالمعلم وعلمه قوله تعالى قالوا قسم هذا انك لم تسولوا سرادادنا ان تنبيه
المخاطب على ان هذا المسكلم كاديب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده قوله الحكم وان
لم يكن مخاطبك منك المطابق ما ادعاه وعلمه قوله تعالى ان المتأقين كما دبرين واما قوله
تعالى والله يعلم انك لم تسول فانما الكدالة ما يجب ان يبالغ في حقيقة لانه لرفع الابهام و
الا فاما مخاطب عالم به ولا يهتبه فتارة استخراج من امثاله ما يناسب المقام ثم الاستناد
مطلقا سواء كان خبرا او انشائيا ولما ذكرنا بالاسم الظاهر من المضمحل لا يعود الى الاستناد
الخبري منه حقيقة عقلية لم يعمل اما حقيقة واما مجازا لان من الاستناد ما ليس بحقيقة ولا
مجازا عندك كما اذا لم يكن المستند قد فعلا او معناه كقوله الحيوان حليم وكان قد كان بعضه
حقيقة وبعضه مجازا وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز حقيقة الاستناد دون الكلام
كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال واما اخرنا لان النسبة الشيء الذي يسمى حقيقة
او مجازا الى العقل على هذا التقسيم بلا واسطة وعلى قولنا لا اشتغال على ما ينسب الى العقل
اي الاستناد يعني ان يسمي الاستناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار ان ثبت في محله مجازا
باعتبار ان يسمي مجازا وايضا والمحكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء محمول
بمعنى الكلام دون واضع اللفظة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بوضع اللفظة بل عن
اشياء الضرب فعلا له واما الذي يعود الى الوضع ان لا يثبت الضرب دون الخروج
وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاستناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب
اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر تحت الحقيقة والمجاز العقلية في
علم البيان كما فعل صاحب المفتاح ومن سبقه قلت قد نهم انه داخل في تعريف علم المعاني
دون البيان فكانه مبني على انه من احواله المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن
المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها تنطبع
بها للنقط معضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقلية ليس من هذه
الهيئة فلا يكون داخل في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من الاستدالة
والاستد وهي اي الحقيقة العقلية اسناد العقل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة واسم التفصيل والظرف واحترن بهذا عما لا يكون المستند قد فعلا او معناه
كقولنا الحيوان حليم الى ما اي الى شيء هو اي العقل او معناه كراي لركب الشيء كالفاعل
فيما بين له نحو ضرب زيد عمرا او العقول به فيما بين له نحو ضرب زيد فان الضارب به زيد
والمضروب به عمرا بخلاف نماذج صايم فان الصوم ليس للنهار عند المسكلم متعلق بالظرف
اعني له وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد من الواقع لكن بقى خارجا عنه ما لا يطابق
الاعتقاد سوا طابق الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف
المذكور الى ما يكون العقل او معناه له عند المسكلم فيما يعنى من ظاهر كلامه ويذكر من ظاهر

حاله وذكرا ان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه
تأيم به ووصفه وحقق ان بسند اليه سواء كان مخلوقا سواء كان غيره وسواء كان صادرا
عنه باختيازه كضرب او لا كرمض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه والا لخرج ما يكون فيه
مصدرا فعلة خلق فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن اثبت الله البقل وما يطابق
الاعتقاد فقط بخلاف قول الجاهل اثبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتز
لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله الا فعلا كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله
اسناد الى ما هو له عند التكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير
مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منها بخلاف ما جاء في رواية اي والحال انك خاصة
تعلم انه لم يجز دون المخاطب وهذا ايضا اسناد الى ما هو له عند في الظاهر لان الكاد
انصب فيه قرينة على خلاف ما ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم السند اليه احترامها
اذا كان المخاطب ايضا عالما بما انه لم يجز فاندرج لا يفتي كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين
احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بما انه لم يجز عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجز والثاني ان
لا يكون عالما به والا فلا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر
لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان للملازمة يكون مجازا والا
فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يبعد لا في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قايده الى ما
يكسره كما صرح به في الفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بما انه لم
يجز يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عند بناء على سهم او شيان وانما عدل عن
تعريف صاحب الفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم
فيه لا موهما الا ان جعلها صفة الكلام والمص صفة الاسناد والثاني انه غير مطرد لانه
على ما ليس فيه المسند فعلا او في معناه نحو الانسان حليم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا
وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكذا قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وصفها على ان
الحكم المستفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع سؤفة فتعريف المصنف غير منعكس لخرجه
عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا
لانه ترك التعيد بقولنا في الظاهر والاعتدار عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا
على انه يفهم ما ذكر في تعريف المجاز والا لما لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه باننا لانعلم
مدم صدقه على ما ذكر فان قوله هو الكلام المفاد به ما عند المتكلم اهم من ان يكون عند المتكلم
في الحقيقة او في الظاهر بل لا يلتفت على الثاني في الظاهر لعدم الاطلاع على السراير وقايل ان لقول
تعريف المص غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على مخوفاتها فانما هي اقبال واديار
ما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلية الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم
ترد بالاقبال والاديار غير معناها حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلها لكثرة ما

يقول ويدبر كأنها تختبئ من الاقبال والادبار وليس ايضا حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه وان كانوا يدبرونه من ادبار لوقلتنا ان يدبر انما هو ذات الاقبال والادبار
فيدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شئ مغلوب وكلام ما في سره ولا لا شعاع له عند من هو
صحيح الذوق والمعرفة تنسأ به الحكمي ومعنى قدر المضاف فذاته لو كان الكلام قد جي به على
ظاهره ولم يعقد المبالغة المذكورة لكان حقا ان يحار بل فقط الطائ لا انه مراد وجوابه
لقطة ما في التعريف عبارة عن الملا بين اي الى الفاعل او المفعول به هو له على ما صرح به في ما
سجي وهذا اسناد الى المبتدأ والاسناد الى المبتدأ عند ليس حقيقة ولا مجازا واما الثاني
فلعدم صدقه على ما قام نريد وما ضرب عمر من المنفيات فاني اسناد القيام والضرب ليس الى
ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان لم يرد اسناد القيام والضرب المنفيات الى ما هو له
تقد دخل حصد التعريف من المجاز العقلي ما هو متفق على ما صام بن محي وما تام ليلى قال
الشاعر فتمت وما الدليل البطل بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة
التي والاثبات واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فاعني ثنى الفعل عما هو له عند الحكم
في الظاهر وجوابه ان معناه لو اعتبر الكلام مجردا عن الشيء وادي بصور الاثبات كان اشبا
الى ما هو له لان الشيء وضع الاثبات فالاسناد في قام نريد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا
نفسه وقلت ما قام نريد بخلاف الاسناد في نحو صام بنامري فان اسنادا الى غير ما هو له فيكون
مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الاثبات مثلا نهاره صام ولست غفاري صام
وما اشبه ذلك فليتامل ومنه اي ومن الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكيا ومجازا في الاما
واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى ملا بين غير ما هو له اي غير الملا بين
الذي ذكر الفعل او معناه ليعني غير الفاعل فيما بيني ففاعل وضم المفعول به فيما بيني للفعل
يتاوله متعلق باسناده وحقيقة قولك تاوت الشئ بك تطلب ما ياوله اليه من الحقيقة و
الوضع الذي يؤله اليه من العقل لان اولت وتاولت فعلت وتعلقت من الامر الى كذا
يؤله اي هو اليه المالك المرجع كذا في دليل المجاز وحاصله ان منسوب قرينه صارفة الاسناد
من ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله وكذا في الفعل ملا بينات
شئ مختلفة جمع شئت كمرضى جمع مريض لا بين الفاعل والمفعول به والمصدر والسبب و
الزمان والمكان ولم يتقرر للمفعول بعد والحاد ونحوها لان الفاعل لا يسند اليها باسناده
الى الفاعل الا الى المفعول به او كان مبنيا الى اي الى الفاعل او المفعول به بمعنى اسناده الى الفاعل
او كان مبنيا الى اي الى المفعول به او كان مبنيا الى حقيقة وقوله في تعريف الحقيقة ما هو
له يشملها كما مر من الاسناد واسناده الى غير ما اي غير الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل
في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني اجل ذلك الغرض شيئا به ما هو له
في ملائكة الفعل مجازا فقد اسقى الاسناد ما هو له ليعني المشابهة اياه في الجرارة ملائكة

كما استقى للرجل الشجاع اسم الاسد لما بهت اياه في الجروة ولا يجاز ولا استعارة في شيء
من طرفي الاسناد وانما الفرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال
في دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالعاد رقيق لخلق وجود الفعل به وليس هو التشبيه الذي
يقاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن المجاز التي راعاها المصنف حتى اعطى الربيع حكم
العاد في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما يلبس فرغ بها الاسم ونصب الخبر فان
الفرض بيان قدر قد روي في انفسهم وحتما راعوها في اقطار ما حكم ليس في الفعل كقولهم عيش
واضيه فيما بيني للفاعل واسند الى المفعول يراى العيشة مرضية وسيل مفعول في محله
المفعول اسم مفعول من افقت الاناء ملحة فقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر و
الاولى ان يثبت مخرجه جدا لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى الفاعل
الشعر من قبيل عيشه واضيه وحقيقة ما ذكر المزني في وهو ان ما شاءت العرب ان يشقوا
من لفظ الشيء يريدون ان يبالغة في وصفه ما يتصوره به تاكيدا ونهية على انتهائه ومنه كك
قولهم ظلم ظلم ظل وذاهية ذهبيا وشعر شاعر في الزمان ونهر جار في المكان و
بنى الامير المدين في السبب الامر وضمير التأديب في السبب لغايب ومثله يوم يقوم الحساب
اي اهل الاجل وقد خرج من تعريفه للاسناد المجازي امرا ان احدهما وصف الفاعل والمفعول
بالمصدر مخبر عن كل عدل وانما هي قبالة واد بار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف محذو
وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن
الى المفعول الذي يلابسه وكذا اسند بل فعل اخر من افعال مثل انشأت الكتاب وكلامه
ظاهر ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه وكذا اسند
كداما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل اخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب
الا ليم انما البعيد انما الضلال والليم انما هو العذاب فيوصف به فعلة مثل جرحه كذا في الكفا
وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه فكذلك المصدر ويمكن الجواب عن الاول بان ليس عند
بجائز كما انه ليس بحقيقة موعنة في بيان الملازمة اهم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها
وهذه الصورة من قبيل الاول او فلاصل هو الحكيم في اسلوبه وكما به وبعيد واليم في ضلاله
هذا به فيكون ما بيني للفاعل واسند للمفعول بواسطة حرف قنامل ونس عليه انظاره و
المعتبر عند صاحب الكشاف ان يلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله المحقق لانه قال في المجاز العطف
ان يسنده الفعل اليه شيء يلبس بالذي هو في الحقيقة له كلبس التجارة بالمشتري في
قوله تعالى فارجعت تجارتهم وكذا ان يجعل مثل هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان
قيل كثيرا ما يطلق المجاز العطف على ما لا يشتمل هذا التعريف من نحو قوله تعالى سقاه منها
ومكر الليل والجماد وقول الشاعر يا سارق الليل اهل الدار فوئنا العجيبا ثبات الربيع و
جري الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطعموا امر المسرفين وقولنا نومت الليل واخرت النهروما

استبد ذلك من السبب الإضافية والابقائية والجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبية الاسناد او غيرهما فكما ان اسناد الفعل الى ما هو حقه ان يضاق اليه لانه جار موضعه الاصل في المدكور في الكتاب اما تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة او لطلعة باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل على الكلام بصريحه كما هو او يكون مستلزما له كما في هذه المسئلة فانه يجعل فيها البين شأوا لليل والنهارها كرين والليل مرفق والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تميز كقوله تعالى اولئك شركائنا واصل سيلا لان التميز في الاصل فاعل فاذر فانه بحث نفيس واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكرنا في قولهم سل الهمم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهمم مخزونه بقرينة اضافة السلبية اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام الحكم والمصنف قولنا في التعريف بآول يخرج ما مر من قول الجاهل انبت لربيع البقر رأيا الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا ماول فيه لانه مراده ومعتقد وكذا شفا الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكادية فانه لا ماول فيها فان قلت اي سر في بيان فائدة هذا العقيد وليس هذا من مادي هذا الكتاب ثم اي سر في القرض اخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكادية وهذا العقيد يخرج جميعا قلت السر في ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المنادى به خلاف ما عند الحكم من الحكم فيه بضرب من الماول افاده للخلاف لا بواسطة وضع وقفا انما قلت خلافا ما عند الحكم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت لربيع البقر وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة او ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت بضرب من الماول ليحتمل بغيره عن الكذب واعتراض المصنف عليه باننا لا نفهم طرده بما ذكره ونحو بقوله بضرب من الماول ولا يبطلان عكسه بما ذكرنا لانه المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحصل عند ويرسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار ههنا الى ان الماول لا يختص باخراج الاقوال الكادية كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرده بقرينة نحو قول الجاهل ولما مل ان يقول ان مفهوم قول ما عند العقل ما حصل عند ونبت وهذا اعم مما في نفس الامر لا مكان مقصود الكواذب فلا يجوز العقبى به عنه ومع ين دفع الاعتراض الاول ايضا ولا امساع في ان يشمل التعريف على قيتين يفرد كل منها بقايدة خاصة مع اشتراكها في فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما مقصودا ومن الاخرى مضافا ولا يكون هذا تكرارا لافا خارج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند الحكم وبضرب من الماول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمعصود بالناس في اخراج الكواذب وعلى هذا كان الاستيطان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده كفي المناقشة في العبارة بعد وصول المقصود

في ش
 كافر
 الذي
 بيع حكم
 فان
 عيشه
 اذ
 فلهما
 في اليق
 لا يشق
 من ذلك
 كان
 قوم المنا
 مال والبعو
 محدث
 لكن
 كلام
 فلهما
 العذاب
 في الكف
 يرضى
 يذروها
 فضلا
 له
 ابره
 عار العي
 راني في
 فان
 فاني منها
 الربيع
 وما

ليست من ادوات المحللين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المحرر شعرا بان مراده غير ما هو له
عند العقل وفي نفس الامر وحيث يرد عليه نحو قوله الجاهل والمعتري لن يبرح حالها اثبت انه
البطل وخلق الله الافعال كلها واحصل الله الكافرا التاويل والعقد الى انه اسناد الى السبب
لان اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن
مقرئنا ما ذكره وان اراد عند المسكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج
نحو قوله الجاهل والاقوال الكاذبة لقوله عند المسكلم في الظاهر وصار قوله بتاويله خائفا
واخراج نحو قوله الجاهل اليه فاسدا قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر
الاعم اعني ما يصدق انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني المفاهيم الواقعة او عند المسكلم
في الحقيقة او في الظاهر وحيث يدخل فيه نحو قوله الجاهل والاقوال الكاذبة ليكون الاسناد فيه
الى غير ما هو له في الواقع وقوله المعتري لكونه اسنادا الى غير ما هو له عند المسكلم فاخرج
جميعها بقوله بتاويله ونفي التعريف سالما يخرج منه ما لا اول فيه ويدخل نحو قوله الدهري
والعصر لما اثبت الله البطل وخلق الله الافعال كلها بتاويله حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما
هو له عند المسكلم وكذا قوله الدهري اثبت الربع البطل حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو
له في الواقع وكذا نحو قوله الموحدا اثبت الله البطل بتاويله عند خفاء حاله من الدهري واظهار
انه غير معتقد لظاهره بل انما اسناد الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المسكلم في الظاهر
لا تعاليه العام لا يتحقق الا في ضمن الحاضر وقد تبين فساد فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له
اعم من ان يكون في الواقع او عند المسكلم في الحقيقة وفي الظاهر لا نقول فرق بين ارادة مفهوم
العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الحاضر عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين
ان الفساد انما كان ينشأ من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام بهومه فليتأمل
فان هذا العام يستصعب اقام ولهم اي ولان مثل قوله الجاهل خارج عن المجاز لا اشتراط
التاويل فيه لم يحفل بنحو قوله اي الصليان الصليان اشيايا الصغير واقى الكبير كرا الغداة ومرو
العشي على المجاز اي على اسناد اشيايا واقفا الى الصليان كرا الغداة ومرو العشي مجازا دام
لم يعلم ولم يظن ان قابله لم يرد ظاهره لعدم التأويل بل جعل على الحقيقة لكونه اسنادا الى
ما هو له عند المسكلم في الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدلال يعني لم يعلم ولم يستدل
على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قوله اليها الخ قد
اصححت ام الهيام تدعي على بناكله اصنع من ان رأت راسي كرا اس الاصلعي ميز عرفت
عن قترع اي بعد قترع هو الشعر المجتمعة في فواحي الراس جذب الليالي اي مضها وخلق
وفي الاساس جذب الشراي مضت عامها ابطنى او اسري حال من الليالي على تقدير القول
اي مقولا فيها ادلك ويجوز ان يكون الامر بعين الخبر ويجوز ان يكون منقطعا عن الاول اي اصنع
ما شئت ايها الليالي فلا تنفارت الحار عندي بعد ذلك ولا بالى مجاز خبر ان بقوله متعلق باستدلال

عقبه اي عقب قوله من عنده قتر عا عن قترع افناه اي بالبحر او شعر راسه فقل الله اي
امره وارادته لتسخر اطلعي حتى ادا واراك فوق فارحني فليته يدله على انه يعتقد الفعل به
وانه المبدي والمعيد والمقتضي فيكون اسناد مير الى حبيب للبيان متاولا على انه
نزهان او سبب واقسامه اي المجاز العقلي اربعة اقسام لا في طرفتي وهما المسند اليه والمسند اما
حقيقتان وجهيتان نحو انتب الربيع المثل او مجازان وصفيان نحو احيا الارض بشباب الزمان
فان المراد باحيا الارض تهيئ القوي النباتية فيها واحداث نظارتها بافانواع النبات والاحيا
في الحقيقة اعطاء الحياة وهي صفة لصفى النفس المحركة الارادية وتفسر الى البدن والروح
وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهي الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان
يكون حرارة الغريزة مستوية اي قوتها مستقلة او مختلفان نحو انتب البطل بشباب الزمان
فيا المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيي الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفتين اولا
وبالذات وللانسان ثانيا وبالعرض وفيه يسهل على ان الاستدلال المجازي لا يخرج بالطرد عا هو
عليه بل حاله كحال سائر الالفاظ المستقلة في انه اما حقيقة او مجاز واما لما هو راسي
من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين واحضا والاقسام في الارجعة
ظاهر على مذهب الم لا شرط في المسند ان يكون فعلا او في معناه فيكون مفردا وكل مفرد
يستعمل في الحقيقة ومجاز في المجاز في قولنا زيد نهارة صايم انما هو اسناد صايم الى صدر النهار
كراي قولنا احبيب احيا في ملاقاته المجاز اسناد احيا في ملاقاته لا اسناد الميمكة الواقعة خبر
الى المسند واما على مذهب الكاكي فتد اشكال وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثيرا في كثير
نفسه لا بالاضافة في مقابلته حتى يكون الحقيقة العقلية قليلا وتقدم في القرآن على كثير مجرودا
واذ انليت عليهم اياته ايات الله عزادتهم بما تالم يقل منه قوله تعالى ونحو ايها الم لا تقاس
وان المعنى اذ انليت عليهم اياته عزادتهم بقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا والمعصوم
ان اسناد عزادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها افضل منه وانما الايات سبب لها يلج ابناء مذهب
الى فرعون التدبير الذي هو فعل جيسر لانه سبب امر يتبع عنها الباسها ترع الباس عزادهم
وحوى وهو فعل الله حقيقة الى البليس لان سببه الاكل وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياها
انه لما المن الناصحين يوما نصب على انه معقول به لسقون اي كيف سقون يوم القيمة ان القيمة
على الكفر يوما يحمل الولدان شيئا سبب الفعل الى الزمان وهو الله حقيقة وهذا كناية عن شد
وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تقاوم الاحزان الشيا عن طوله وان الاطفال يبلغون
فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض فقال لها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفان
والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو من مختصر الخبر كما نوه من تسمية
بالمجاز في الايات ومنه كذا في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هاما ابن
لي صرحا وقوله فلا يخرج حينا من الجنة فان النيا فعل العمل وهاما من سبيل امر وكذا الاخراج فعل

فعل الله والبلبلين سيب ومثله فليثبت الربيع ما شاء وليس بها له ولبيد جدك وما استبدك
 ما استند الامر الى الهوى الى ما ليس المطلوب صدور الفعل ان لم يكن عند من اجريها الهوى ولا قطع
 امر فلان على ما استند اليه وكذا لست الهوى جارا وصلوك تا مراك ونحو ذلك لا بد له اي الجواز
 العقلي من قرينه صارفة من رادة ظاهرة لان المتبادر الى الفهم عند انقضاء القرينة هو الحقيقة
 لفظية كما مر في قولنا الى الجمع من قوله اقناه قيل ايها ومعنوية كما استحالة قيام المسند بالمدكور
 اي بالسند اليه المدكور مع عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين
 والمبطلين انه يجوز قيامه به لا ان العقل اذا دخل وقت بعد محال كقولك محبتك جاءت في اليك
 او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الاخير الجند وبنا الوزير العصر وقيام السند بالسند اليه
 اهم من ان يكون بجهة صدور راعية كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدور
 عطفت على استحالة اي وكصدور الكلام من الواحد فيا يدعي الحق انه ليس بقيام بالمدكور وان كان
 المدكور المحيط يدعي قيامه به مثل الشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل قتل هذا
 الكلام اذا صدر عن الواحد يحكم بان اسناده مجاز لان الواحد لا يقدر ان يهاهول لكن امثال
 هذا البيت ما يستحيل العقل والاماد هي ليه كثير من ذوي العقول ولما احتجنا في بطلان الى
 الدليل ومعرفة حقيقة يري ان العقل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا
 استند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من ان عبارة عن اسناده الى غير من هوله فاهوله الفاعل
 او المفعول به الحقيقي لكن لا يثبت ان يستعمل حقيقة لجواز ان لا يستند الى ما هوله قطعا كما ان الجواز
 الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز
 ان يستعمل فيه قطعا كخرفة فاعله او مفعوله الذي اذا استند اليه يكون حقيقة اما ظاهره كما في قوله
 تعالى فارجعت تجاركم اي فارجعوا في تجاركم واما خفية لا يظهر الا بعد نظر وتأمل كما في قوله
 سررتني من بينك اي سررتني عند روتيك وقوله اي قوله ابن المحدث يربنا صفحتي قمر يزوت
 سنا ما القمرا يزيدك وجهه حسنا او ما ردت نظر اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه
 من ذنوبه فابق الحزن والجمال يظهر بعد التأمل والامعان وقوله كما قد نلت بل لك حق لي على فلان اي
 اقدمني نفسي لاجل حق لي على فلان ومحبتك جاءت في اليك اي جاءت في نفسي اليك لاجل محبتك
 وقوله الشاعر وصيرتني هواك وبلي لم يصبني السهل اي صيرتني سبب هواك بهذه الحالة
 ان يصير بها السهل بان يفتك في محبتك في معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع
 عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر ونحوه من حيث قال واعلم انه ليس بواجب
 هذا ان يكون للفعل فاعل في القدر اذا انت نعت الفعل اليه صار حقيقة كما في قوله تعالى فما
 رجت تجاركم فامك لا تجد في محرابك مني بل لك حق لي على فلان فاعلا سوا الحق وكذا لا يستطع
 في صيرتني وزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه العقل فجعل للهوى ولو جهده فاعلا اذا ان
 يكون المعنى الذي رجع اليه الفعل موجودا في الكلام على الحقيقة فان العدم موجود حقيقة وكذا

والله اعلم بالصواب. والمراد من هذا ان كان مطلقا للفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازيا له نفسه
فيكون في الحكم فاعرف هذا الخلق واحسن من جعلها خلقا يكون على بصيرة من الله عز وجل لا امام
المراد في هذا نظر لان الفعل لا يدور عن هذه كونه لفاعل حقيقة لا متشاع صدق من الفعل لا عن فاعل
حقيقه حقيقي هو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا جعل له ولا فيكون قد بين ذلك في اي المجازية
المعنى السكاكي وقد كان الذي عندي في هذه الاستعارة بالكناية بمجمل المراد استعارة
بالكناية في الفاعل الحقيقي في اسطة البناء في التسمية وجعل نسبة الانبياء اليه قرينة
لاستعارة وهذا معنى قوله وادها الى ان ما هو من ان الاستعارة ونحو استعارة بالكناية
وهو عند ان يذكر التسمية ويريد التسمية في اسطة قرينة وهي تسبب اليه من اللوام
المساوية للتسمية في التسمية التسمية السبع ثم تفردها بالمذكور فصيغتها التسمية من
لغاتهم السبع بقوله محال التسمية نسبت بعلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي
للتسمية في قوله المجازية التسمية نسبة الانبياء الذي هو من اللوام المساوية
للفاعل الحقيقي التسمية اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال معنى ان
المراد بالطبيب السابق الحقيقي بقدر نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامر المذير
لاسيما في الامور التي هي الخبير بقدر نسبة الهمم اليه والخاصة ان نسبة الفاعل المجازي
المذكور في الفاعل الحقيقي في علق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه من اللوام
الفاعل الحقيقي وقدر اي في ادمها اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعينه
في قوله تعالى فهو في عيشة راحية صاحبه كما سياتي في الكتاب في نفس الاستعارة
بالكناية في امر السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك كما دللنا في صاحب
عيشة وكذا الامعنة لقوله خلق من شخص يدفون الماء اي يصبه في قوله تعالى خلق من ماء
دافق ويستلزم ان لا يفتح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي نحو نهار
صائم لبطانة اضافة التسمية الى نفسه اللزومة من كلامه لان المراد بالنهاية ح فلاق نفسه
فلاستاك في صحة هذه الاضافة وقوله ما لا الله تعالى فارححت تجاركم ولو مثل لقوله
فلرحمت تجاركم قوله قيام لسد وتجلي هي كما ان ادفع للشف لان قوله نهار صائم
ما يناقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضمير المستعمل في نهار كالاستخدام في علم الابداع
كمن المناقشة في المثال ليست من ذاب المحصلين وليست ان لا يكون الاعتراف بالبناء في قوله
يا هامان ابن لي صر حالها ما لان المراد به هو العمل انفسهم وليس كذلك لان الغذاء
له والخطاب به ويستلزم ان يتوقف بحرايت الربيع المقتضى في الطبيب المريض
ومثل قوله فيك ما يكون الفاعل الحقيقي هو امر تعالى في السبع من السباع لان اسماء
اسم لغة فوقفه لبطان على اسم لا حصة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الضارع وليس كذلك
لان مثل هذا التركيب صحيح شائع دافع جار في كلامهم سمع من السباع اعلم سمع واللوم

كلها متفقين ذكرنا فيفتي كونه من باب الاستعارة بالكناية لا لانتفاء اللزوم بوجوب التفسير
اللزوم ووجوبه ان يبين معنى الاستعارة على ان مدرك السكاكي لا يستعار بالكناية
ان تذكر المشبه وترد المشبه به حقيقة وهذا هو المعنى الذي مراد بالاسم في
قوله تعالى الحية سببت بغيره في السبع حقيقة بل المراد الحية من لفظها وادعاء الحية و
جعل لفظ الحية من لفظ السبع ادعاء على كونه في السكاكي حقيقة انما هو اسم
الحية اسم السبع من ادعاء بالوفاة كما هو في قوله تعالى في الحية تدعى في حشر السبع لا بل
المبالغة في التشبيه وتلك ايضا المراد بالاسم السبع بادعاء السبع لها في الكلام ان يكون
شيء غير سبع وحيث يكون المراد بالاسم حياحيها بادعاء الحية لها والمجاز في الكلام بادعاء
الصايم لها لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويكسر المضافه وانما يكون الامر البناء لها
كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس الجملة لفظ المياضه ولا يكون السبع
مطلقا على اسمهم حقيقة حتى يتوقف على السبع او المراد به حقيقة هو السبع لكن اذا
انما قد رخصت من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم رخص على مدعيه الاستعارة
بالكناية اعتراض قوي تذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى ولا يخفى ما هو مقتضى
مخبرها صام وليد قائم وما اشبه ذلك مما يستعمل على ذكر المعنى الحقيقي لا سيما على
ذكر طرفي التشبيه وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما هو مذهب في الكناية وما كان
مخوارات فلا تسمى اسدا ولقيت من اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه الاستعارة
وجوابه اننا لا نعلم ان ذكر العنق في مطلقا ينافي الاستعارة بل ان كان على وجه ينافي التشبيه
سواء كان على جهة الحمل نحو رايت اسدا ولا نحو لحي الما بدليل انه جعل من قوله قد انزل
ازرار على العنق من قبل الاستعارة مع استعاره على ذكر العنق في قوله ان المشبه به هو
هو شخص صام مطلقا والصبر لفلان كقوله من غير اعتبار كونه صام او غير
صام ومنهم من لم يفت على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاول بان
الاستعارة انما هي في صير اخيه والمعنى من حيث حشر مثل عيشه واهية صاحبها
بها والمراد بالبناء الصام مطلقا فيكون من العام اضافة الى الخاص ولو سلم قول صاحبنا في
الى الاسم فانظر الى ما اركب من التحولات المستعارة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بكان
على الوجه المستردل وعن الثالث بان الامر بالبناء لها ما كان مجازا وليس حقيقة وخفي
عليه انه اذا كان المراد بلفظها مان هو لبيان حقيقة كما فهم لم يكن الامر لا حقيقة ولا
مجازا الا ترى انك اذا قلت اسد لم يسمد لا يكون الامر للحيوان المعنى من قطعا وبقي الرابع
بان التوقيف انما هو مدرك البعض والسكاكي من يجوز اطلاق الاسم على اسد في قوله توقيف
وكذا صرح بان السبع استعارة بالكناية عنده ولم يصرح انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين
بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك شأنه في كلام

الجميع منه غير فوقت واسد امل بالصواب

الباب الثاني في احوال المسند اليه اعني
الاسرار العلمية عند من حيث انه مسند اليه كدفعه ودكن وقدره وقدرته وتكليفه وغير
ذلك من الاعتبارات الراجحة اليه لادانته لايواسطة الحكم او المسند اليه مثلاً لكونه
مسند اليه لحكم موكد او متروك التاكيد وكونه مسند اليه لمسند مقدم او موخر او
معرف او منكر ومحمود كذب وسياق بيان يكون المسند اليه اولى بالمقدم اما خدعة قد مر
على سائر الاحوال فانه عبارة عن عدم الاثبات به وهو مقدم على الاثبات الآخر وجود الحادث
عزله عن الحدف بنفي الراجح من احد ما قابلية العلم فهو ان يكون السامع عارفاً به
لوجود القرائن والتلفيق الراجح الموجب لوجوب الحدث على الذكر ولما كان الاصل معلوماً
مقرباً في علم التخصيص فيكون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى
الاول فانه لا يخلو من الغيب او العزيمه والى علمه قد كره غيب لكن لا بناء على
الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والافضل في الحقيقة الركن الاكبر من الكلام
فكيف يكون دكن عينا وقيل معناه انه حيث نظر الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة
فيجوز ان يعلق به عرض مثل التبرك والاستلزام والتبيين على عبارة السامع
ويجوز كما لا يخفى العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ بغير الاعتقاد عند
الذكر على دلاله العظم من حيث الظاهر وعند الحدث على دلاله العقل وهو قولنا استقلال
بالدلالة بخلاف اللفظ فانه ينفي عن العقل فاداء
الدليل الاضعف الى الاقوى واما قال لا يخفى لان الـ
المذكور عليه بالقرائين والاعتماد في دلاله اللفظ بالاخر
يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحدف على العلة
عليه صهر ايم وجرت طويل لم يقل تا عسل للاخترازا والتجيب المذكورين واختيار
سنة السامع عند القرينة هل يتقدم ام لا او اختيار مقدار تبيينه هل يتقدم بالغير
المضام لا او ايهام صورة اي المسند اليه من سائر المقطع بالاداء فاما ما ذكره اي
اهام صور لسائله عند تحقير الدلالة او تافا في الاكثار بتمسده لذي الحاجة نحو
فاسق فاجر عند قيام قرينة اي مراد ليقول كذا ان يقول ما امرته بل امرت فخرج
او لتبينه او ادعاء اي العامين او محذور كذا كصديق المقام عن طالع الكلام فيسب
مخبر او سنا مته او فوات عرضة او محاذرة على وزر او جمع او قافية وما اشبه
ذلك كقول المصنف غزال فان المقام لا يسهل ان يثبت هذا خبرا لاصطادوه وكالاتها
من غير السامع من الجاهل من مثل جاد وكاتبه الاستعلاء الوارد على تركه مثل مرتبة من
غيره وام وشنشنة اخر من اخرم او على تركه نظامين كافي الرفع على المامع او الدم او الترم

فانهم لا يكادون يدكرون فيه المبدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان
يدكروا رحمة فقوا من شأنه كذا وكذا بعد ان يدكروا الديار والمنازل ربيع كذا وكذا و
هذه طريقتان مستعملتان عندنا وقد يكون المبدأ المحذوف اليه هو الفاعل ووجه محض سماع
الفعل الى المعنوية ولا يفسر هذا الى المعنوية الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الفاعل
الداعي الى المحذوف مثل قول الخارجى لعدم الاعتناء ببيان قائله وانما المعنوية ان الفعل هو
من شئره وقد يكون حذف الفاعل شاعرا بان يبلغ من الغفلة مبلغا لا يمكن ذكره كما قال الله
تعالى ان هذا القرآن نوحى اليه الى قلبك اى الى القلب والحق والخاتمة او الطريقتان في المحذوف
غفلة لا تتجدي في الذكر او يبلغ من الغفلة الى حيث لا يقدر المسكلم على اجرائه على اللسان
او السامع على استماعه وطول اذا قلت كيف يكون جازلا عن الواجب في بليته بقاد لا يتسأل
عنه اما ان لا يتجوز ان يحرك لسانه عما هو فيه لغفلة عنه واضمحاض الحكم وانما لا يكاد
على استماعه للغفلة السامع واضمحاض الحكم اى الذكر لا يصل الى المعنوية الغفلة
عنه او الاحتياط لضعف النفس على الغفلة او العسر على عيان السامع او زيادة وضوح
في المقرين ومنه اولئك على هذا من جهة اولئك هم الغافلون نقرأ في الاشارة
تجيبا على من قد كثر في طم الاثر بالهوى في ثابته لم بالغا من الغفلة كل من الغافلين في غير
طاف من غيرهم بالكتاب الى ان تقدمت كفت ميمه على حيا طافا في ظاهرها فقطمة او احاطة
او التبرك به كذا او مستند او اسبط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اى في مقام يكون الاضطرار
السامع مطلوب لا التكلم لعل شرفه نحو هو عساي وطول اسطال الكلام نحو من الاحياء
وغيره ان يكون حيث مستند الزمان وقد يكون اسبط الكلام في مقام الاستحضار والتمثيل
الى غير ذلك لا سيما حيث المقاسمة كقوله من بينك فتقول انبيا جيب الله ان القسم
يحدث عن غيب الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد ذكر المحدث اليه التبرك او المعجب او
الاستهاد في قصيدة او التبرك على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الاقارص والكل مع
قام الغفلة وما جعله عندنا من الغفلة من الغفلة من الغفلة من الغفلة الى كل
مبدأ اليه والمراد تخصيصه بمعنى محو زيد قائم وعزود اهتبه في الدلالة والاعتراض
المعطية بانه ان قامت قرينة قد لا فليد ان حذفه نعم الخ من امراده تخصيصه بمعنى
واحد مما لا يتصور ان ذكره على ان لا يتصور ان يكون له كذا في كذا والاستعداد او نحو
ذلك ليجوز الذكر على المحذوف وان لم يتم فليكن كان ذلك ولجبا لا استغناء شرط المحذوف
لا لفظا ومعنى المشبه به او لفظا ومعنى من السبب والمراد من السبب
تفصيل الاستغناء عن شيئا محذوفه وتحقيقه لان المراد من السبب هو ما هو
مستند اليه هو الله تعالى وان كان عام المشبه به لم يرد تخصيصه نحو جيت من هذا اليك
الفاجر نعم مستند المراد كذا واخرى لا يقتضى بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل هو انه فيكون

ذكره واجبا لا راجحا والمعتنى ما يكون مرجحا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون
معتنى الحال والجواب ان المعتنى اعم من الموجب والمرجح ولا تم المناقاة بين وجوب الذكر
وكونه معتنى الحال فان كثيرا من معضيات الاحوال بهذا التأييد وما تقر به اي جعل
المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليقول في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الدلائل مشارا
به الى خارج اشارة وصفية وقدم في باب المسند اليه التعريف على التكرار لان الاصل في المسند
اليه التعريف وفي المسند بالعكس فمعرفة الافادة الخطابية فائدة وذلك لان العرض من
الاخبار كما مر هو افادة الحكم او لانه وهو ايضا حكم لان الحكم كما يحكم في الاول بوقوع
النسبة بين الطرفين يحكم ههنا بان عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم مع
كان بعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد
الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ للتوراة فافادة اتم فائدة لبعض
اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والتكرار ان امكن ان تخصص الوصف بحيث
لا يشاركه فيه غير كقولك اعيد الهاء خلق السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحد
قتل كل احد لكنه لا يكون في قولك تخصيص المعرفة لانه وصفي بخلاف تخصيص المنكر لم التعريف
يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اعراض مختلفة اشار اليها بقوله في الاضمار لان المقام
للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المصغر كونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون المعنى
واحد كما في اكثر لان وضع المعارف على ان يستعمل المعنى في ان الخطاب هو توجيه الكلام
الى خاص فيكون معينا وقد يتركب اي الخطاب مع معني الى غير اي غير معني ليعلم الخطا
كل مخاطب على سبيل البدل نحو وكوثرى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لا يريد بالخطاب
مخاطبا معينا قصدا الى تقطيع خال المجرمين اي تكلمت حالهم الفضيحة في الظهور وتبلغ
النهاية في الاكشاف لاهل المحشر الى حيث يسمع خفاؤها فلا يحصر بما روي براء دون
راءى واد كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب ومن مخاطب بل كل من تعلق
من الرواية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي بروية حالهم مخاطب
او بحالهم روية مخاطب على سبيل حذف المضاف فالر في الايضاح وقد يترك الى غير معنى نحو
فلان الكريم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد
مناكره الكبرياء واحسن الله فيجرحه في صورة الخطاب ليعيد العموم وهو في القرآن كثير نحو
ولوترى الاية اخرج في صورة الخطاب لما اراد العموم وقوله ليعيد العموم متعلق بقوله فلا
يريد مخاطبا بعينه لا بقوله فيجرحه في صورة الخطاب ليعاد المعنى وكما قولك لما اراد العموم
متعلق بما دل عليه الكلام اي يحل في هذا المعنى عدم ارادة مخاطب معني لارادة العموم فيجرح
بدلك لفظ المقتاح وبالعكس اي لتعريف المسند اليه بارياده علما وهو ما وضع لشيء مع
جميع شخصاته وقد بها على بقية المعارف لانها اعرفت منها الاحضار اي المسند اليه بعينه اي

ليشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسمه حينئذ يحول
عالم جاني في يد من السامع ابتداء اى اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الثاني
مخو جاني يزيد وهو الرب باسم مختص اى المسند اليه بحيث لا يطلو على غيره باعتبار هذا الوجه
واحترز به عن ضمير المكلم والمخاطب واسم الإشارة والوصول والعرف بلام العهد والاضافة
فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس في منها مختصا بمسند اليه معني
فان قيل هذا القيد مع من الاولين لان الاسم المختص بشئ معني ليس الا العلم قلنا بعد العلم
ان ذكر العبود انما هو لتحقيق مقام العلية فلا بأس ان يقع فيها ما يصح به الاعتراض عن
الجميع كما في التعريفات لا يقي ان قوله ابتداء احترز به عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد
والوصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكر تحقيقا او بعدا والثالث بواسطة العلم بالصلة
لاننا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اى بنفسه لفظه يعنى احضارا
لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شئ اخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اراد ذلك يكون هذا
بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد التباين الذي يكون الاحتراز من سائر المعارف ولا
يكون التخصيص ما ذكره جهة لان اللفظ الموضوع لعين انما هو العلم وما سواه انما وضع
ليستعمل في معنى فيدعى ان يصار الى ما ذكر بعضهم من ان معناه اول زمان ذكر وهو احتراز
عن احضاره في ثاني زمان ذكر كما في سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا
مفهوماتها الكلية واقادتها للجنس ثبات المرادة في الكلام انما يكون بواسطة معنيها في الكلام
كعدم الذكر والاستارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك لا يخفى على المصنف ان الوجه ما
ذكرناه اوله هو انه احد فاسد اصله لا بد من ذكره المرة وعوضت عنها حرف التعريف
ثم جعله على اللغات الواجب الوجود الخالق لكل شئ ومنزهم انما هو المقوم الواجب لذاته
او المستحق للعبودية لكل منها كل واحد في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم خبري فقد
سهى الا يرى ان قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار
عدمه ولو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق والواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد
التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثير وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود
بالحق فيلزم استثناء الشئ من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة
فوجب ان يكون الاله معنى المعبود بالحق والله علم للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية
له في الوجود او موجود الاله الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قوله صاحب الكشاف
ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلو على غيره اى بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى و
تقدس او تعظيم او اهانته كما في الاقاب الصالحة لمدم او دم مخو كى على وهرب معاوية او كما
عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعلى كذا وفي السرايل ثبت يدا الى لهب وثبت اي انما
يدي جبريتي لان انتا بة الى النار يدل على ملازمة اياها كما ينافى هو ابو الخير وابو الشر واخو

الفضل واخو الحرب لمن يلايس هذا الامور والالهي الحقيقي لهي جهنم في قالا استقلال
من اي لهي الى جهنم استقلال من المرقم الى اللانتم او من اللانتم الى المرقم على اختلاف الراشدين
في الكناية الا ان هذا المرقم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلم
وهم يعتبرون في الكناية المعاني الاصلية وما يلايس على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا
باعتبار ان ذلك الشخص لزمه ان جهنم سواء كان اسم بالهيب او غيره او غير ذلك انك
لو قلت هذا الرجل فقل كما مشي الى اي لهي لا يكون من باب الكناية في شيء وبجيان يعلم
ان ابا لهب انما يستعمل هنا في الشخص المسمى به لكن لينقل منه الى جهنم كما ان طول النجاد
يستعمل في معناه الموضوع له لسعمل منه الى طول القائمة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب و
اردت كما فرجهنم لا اشتها راى لهي بهذا الوصف يكون استعارة نحو رايت حاتما واردة
جوادا ولا يكون من الكناية في شيء فليتأمل فان هذا المقام من منزلة الاقدام او اهاهم استلزامه
اي العلم والبركة به ونحو ذلك كالتقاول والتطير والتجمل على السامع ومردك ما يتاخر
اعتبار في الاعلام كالقصر والايضاح وبالوصولية اي تعريف المسند اليه بايراد اسم الموضوع
وكان الاستبان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخطوب يعرف مدلوله بالقلب
والعيني بخلاف الوصول ثم الوصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صرح جيل الذي يوس
صفة للحناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرناه من الاعرفية هو المقول
من سيوير وعليه الجمهور وفيها من هذا خرو المقام الصالح للوصولية هو ان يعبر احضار
الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى مشاير اليه بحسب الذهن لان وضع الوصول
على ان يطلقة المكالم على زمان تعقيدا لمخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلهذا
كانت الموصولات معارف بخلاف النكح الموصوفه المختصه بواحد فان تخصيصها ليس بحسب
الوضع فتقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معنى لقيت الانسان المعنوي يكون
مضروا بالك لكنه ليس بحسب الوضع وان جعلتها موصولة به فكانت لقيت انسانا
مضروا بالك فهو ان تخصص بكونه مضروا بالك لكنه ليس بحسب الوضع لان موضوع الانسان
التخصص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تخصص بجنسها الصلة ويكون معرفتها
هذا هو العام الصالح للوصولية ثم المقدم قد اشار الى تفصيل الباعث الموجب لهذا والبرج بقوله
لعدم علم المخاطب بالاحوال المحصورة به سواء الصلة كقولك لذي كان هذا امر رجل عالم و
لم يتصور له لا يكون للتكلم او لغيرها علم بعين الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا يعرفون ولا يعرفون
لقلة حدود في هذا الكلام ونذرة وقوله واستبحان التصريح بالاسم او نذرة التعريف اي تقرير
الغرض المسوق المسوق له الكلام نحو وراودة التي هي في بيتها عن نفسه اي راودت عن النجا
عن نفسه المرادة الفاعلة من راودت وجاء وذهب وكان المحو خادعة عن نفسه وفعلت فعل
المخادع لمصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرج من يده فيحتال عليه ان يطلبه وياخذ منه وي

مباركة عن العمل لولا فقهنا اياها في الكلام مسوق لتراهه يوسف وطهارة دليله والمذكور
ادل عليه من امره الفرضين ونزولها لان كونه في بيته وموتها يوجب قوة تمكنها من
المراودة وقيل المراد فناء باوع عليها وعدم الاعتقاد لها يكون غاية في التراهه عن
الغشاق وقيل معناه زيادة لقرب المسند لان كونه في بيته تراهه بقرير المراودة لما فيه
من فطر الاحتياط والافقه وقيل بل يقرب المسند اليه وذلك لا مكان وقوع الاشتراك
في نزولها وامرأة العزيز فلا يتغير المسند اليه ولا يفتقر في مثله التي هو بينهما لانها لا
معينة شخصيه وما هو نص في زيادة سرور الفرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه
بيت السقط اعبار المسيح بخلاف محبي ونحن عبيد من خلق للمخالفات ادل على عدم
خوفهم الضامري من ان يقول نحن عبيد الله والشهوان الالهيه مثال لزيادة التعري
فقط والمفهوم من المفتح انه مثال لها ولا استعجان الصريح بالاسم لانه قال او
استعجان الصريح او ليعقد زيادة التعري بخلاف قوله تعالى الاية ثم قال والعدول
عن الصريح باب من البلاغة واورده حكاية شرع فلولم يكن مثالا لها لافترده كزاده
الهدس عن الحكاية فافهم او التفتيح نحو تقسيمهم من اليم ماغيثهم ومنه في غير المسند
اليه قوله الي نواس ولقد غفرت مع القواب بدلوهم واسم شمع الخطا حيث
ويبلغ ما يبلغ امره ببابه فاد اعصاه كل اذا اثم او تنبيه المخاطب على الخطا
نحو قول عبد بن الخطيب من حصيد يعط فيها نبيه ان الذي منكم اخواني يظنونهم
اخوانكم يثني قليل صدورهم ان يصرعوا اي يهلكوا ونصايتها بالحوادث ففهم من
التنبية على خطا في هذا الظن باليسر في قولك ان القوم الغلابي وجعل صاحب
المفتاح هذا البيت مما جعل فيه الايام الى وجه بناء الخبر درجعة الى التنبية على الخطا
ورده المصنف بانه ليس فيه اشارة الى وجه بناء الخبر بل لا ينبغي ان يكون فيه اشارة الى بناء
مقتضيه عليه وهو بان العرف صريح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة وبما
جعل درجعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موصيا الى بعد بناء الخبر
فاشكر عليه الامر لمخوان الذي سمك السماء ذلك الملقى ضربت وان الذين تروهم لعدم كحق
السيعة وهو لم يتقدم له ذلك ومن الناس من اخفى اثره في تفسير الوجه بالعلة لكن هرب
عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على امر او المسند اليه موصلا من غير اعتبار
المعنى لا ياء فلا يلزم ان يكون في الايات المذكورة اماء مسوق الكلام ينادي على فساده هذا
الراي عند المصنف بوجه مقتضا الموصول الحش على العظم او التحقير او نحو ذلك كقولنا جاك
الذي اكرمك او اهلك او الذي سب اولادك او امواله وقد يكون التسمي نحو يا ايها
الذي منزله عليك الذكر انك لحنون لطايف هذا الباب لا يكاد يقتضي وبالاشارة اي يقرئ
المسند اليه بابراده اسم اشارة متقى صالح المقام له وانصل به عرضا ما المقام الصالح فهو ان

والدوق شاهد اصدق بما انك اذا قلت عندك كرجاعة معتقدتم المحاطيون اخوانا خلاصا
ان الدين ترونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر بنا في الاخوة وبيان
المحبة اذا الايماء الى وجه بناء الخبر اي الى الطريقة بقوله علت هذا العمل على وجه عملك و
على حمتي على طرزه وطريقة معني تاتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه
على اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والدرج والذم غير ذلك وحاصله ان
تاتي بالفاح على وجه بسط الفطن على الحاشية وهو كالايراد في علم البديع نحو ان الدين
يستكملون عن عبادي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر
من حجب العقاب والادلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم لا اعلام ثم الايماء الى وجه بناء
الخبر بما جعل درجته اي وسيلة الى القربى بالعظم بشأن اي بشأن الخبر بحرف قوله
ان الذي سمك السماء لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد والعز وعايم اعز
واطول من دعام كل بيت فقول ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر
من حجب الرقعة بخلاف ما اذا قيل ان الله والرحمن وغير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بنا
بيته كونه فقل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها واعظم او شأن غيره اي عن الخبر
نحو ان الدين كذبوا شيعيا كانوا هم الخاسرين ففهم ايماء الى ان طريق بناء الخبر ما
ينبى عن الخيبة والخسار وتعظيم شأن شيعي وهو ظاهر وقد جعل درجته الى
الاهانة بشأن الخبر نحو ان الذي لا يعرف العقه قد صنف فينا وسان غير نحو الذي
يتبع الشيطان فهو خاسر وقد جعل درجته الى محقق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة
يكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان
طريق بناء الخبر ينبي عن نزول المحبة والقطاع المودة ثم انه محقق نزول المودة ويقترن
حتى كان برهان عليه وهذا معنى محقق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعراض
المصرو بانه لا يظهر بينهما فرق فكيف يجعل الايماء درجته اليه الا ترى ان قول ان الذي
سمك البيت ايماء الى ان الدين ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد جعل درجته
الى التنبية على الخطا كما مر فاحسن التأمل في هذا المقام فانه من مطارج الاقطار والفاصل
العلامة قد تقرر في شرح المتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعدد والسبب كما هو
الظاهر في قول ان الدين استولوا في درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا
اعتبارات لطيفة بما جعل درجته الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موصيا
الى بعد بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذي
ترونهم لعدم محقق السبب وهو لم يقرر ذلك من الناس من اثنى اثره في اعتبار الوجه
بالعدد كمن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند اليه موصلا
من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايماء سوق الكلام نيادي على فساد

هذا الرأي عند المصنف وقد يقصد بالموصول الخش على العظيم او المحقر او نحو ذلك
 كقولنا جاءك الذي الكرمك او هانك او الذي سبنا اولاده او اموا له وقد يكون
 للمتهم نحويا بها الذي نزل عليه الركامك لمجنون ولطابت هذا الباب لا تكاد
 تضبط وبالأشارة اي تعريف المسند اليه بامراة اسم اشارة متى ضلح المقام
 وانقل به عرض ما المقام الصالح فهو ان يحج اخضار في ذهن السامع بواسطة
 الاشارة اليه حقا فان اصل الاشارة ان يكلم بها الى مشاهد محسوس قريب او
 بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد والى ما يتصل احساسة مشاهد فليصير
 كالشاهد وهو الاشارة العقلية منزلة الحسية واما العرض الموجب له او المخرج فقد
 اشار الى تفصيله بقوله لغير اي السند اليه اكل يتم بحقوقه اي قولنا ابن الرومي
 هذا ابو الصغر فرد انصب على المدح او على الحال في محاسنه من مثل شيدان بن الضا
 والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يعينون بالبادية لان فقد العرض في الحضرة او العرض
 بغيره السامع حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الغرزدق او تلك ابا في فحين
 بمثلهم هذا الامر للتعجب كقوله تعالى فاقوا بسورة من مثله ادا جمعنا يا جبريل الجافل
 او بيان حاله اي السند اليه في القرب والبعد والتوسط كقوله هذا وذلك او ذكر
 زيد اخذ كذا التوسط لاننا نحقق بعد تحقق الطرفين فان قيل كون هذا القريب
 وذلك البعيد وذلك التوسط مما يقتضيه الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم
 المعاني لانه انما يجب عن الزايد على اصل المراد قلت مثله كثيرا في علم المعاني كما في
 التعريف والتتابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة يتغير من حيث
 ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث ان زاد اريد بيان قربة السند اليه في
 بهذا او هو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على السند اليه المذكور والمعر عن شئ
 يوجب بضرورة اياها كان ولو لم فذكر في هذا المقام موطئة ومتمم لما يتقرر عليه من
 التحقيق والعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيق اي السند اليه القرب نحو هذا
 الذي يذكر اليكم وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيمة قد قامت
 او فظمه بالبعد نحو لم ذلك الكتاب تنزل القدر راحة ورفعة محله منزلة بعد
 المسافة وقد يقصد به تعظيم الشئ كقوله الامير لبعض حاضره ذلك قال كذا او تحقيق
 بالبعد كما في ذلك المعين فعلى كذا تنزل البعد من مساحته وعن الحضور والخطاب
 وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولغظة ذلك ضالحة للاشارة الى كل غايب عينا كان او غي
 بان يحكى عنه او لام يشار اليه نحو جاني رجل فقال ذلك الرجل وحضره زيد فقال الذي ذلك
 الضرب لان المحكى عنه غايب ويجوز على قلته لفظ الحاضر فقال هذا الرجل وهما الذي
 هذا الضرباى هذا المذكور عن قريب فهو ان كان غايبا لكن ذكر جري عن قريب فكانا

وتنفي ذلك كماله في الحاضر بل في البعيد نحو يا الله العظيم وذلك قسم عظيم لا فعلن لأن
الطريق في هذا كماله في الحاضر بل في البعيد نحو يا الله العظيم وذلك قسم عظيم لا فعلن لأن
المشاعر التي هي في الحاضر بل في البعيد نحو يا الله العظيم وذلك قسم عظيم لا فعلن لأن
على حقيقة لم يقدّر في الحاضر بل في البعيد نحو يا الله العظيم وذلك قسم عظيم لا فعلن لأن
على أنما في الحقيقة على المشاعر التي هي في الحاضر بل في البعيد نحو يا الله العظيم وذلك قسم عظيم لا فعلن لأن
من أجل الأوصاف التي هي في الحاضر بل في البعيد نحو يا الله العظيم وذلك قسم عظيم لا فعلن لأن
الصلوات التي هي في الحاضر بل في البعيد نحو يا الله العظيم وذلك قسم عظيم لا فعلن لأن
يؤمنون يا وصفاً مستقده من الأوصاف التي هي في الحاضر بل في البعيد نحو يا الله العظيم وذلك قسم عظيم لا فعلن لأن
المعبران أو كذا اسم إشارة تنبها على أن المشاعر التي هي في الحاضر بل في البعيد نحو يا الله العظيم وذلك قسم عظيم لا فعلن لأن
على المندرج ما جلا والقوة بالصلاح أجلا من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة أولاً ولا
تكون طريق الحاضر بل في البعيد نحو يا الله العظيم وذلك قسم عظيم لا فعلن لأن
العرفان أي تعريف المسند إليه باللام للإشارة إلى معبود أي إلى حقيقة من الحقيقة معبود
بين الكلام والمخاطب واحد كان أو اثنين أو جماعة يقال عند فلان إذا أدركته ولقيته
وذلك لعدم كونه صريحاً أو كناية غير ليس الذكر كالأنثى أي ليس الذكر الذي طلبت امرأة
عرفان كالاتمالي الأنثى التي وهبت كبراً فالأنثى شاعر إلى ما سبق ذكره صريحاً في قوله قلت
رب أنى وصفها أنى كنه ليس المسند إليه والذكر إشارة إلى ما سبق كناية في قوله رب أنى
ندرت لك ما في بطني محرراً فاني الملقط ما وإن كان يعم الذكر والآنثى لكن التحرر وهو أن
يعني الولد لخدمة بيت المقدس إنما كان المذكور وفي الآنثى وهو مسند إليه قد استغنى
من تقديم ذكره بالقرآن نحو خرج الأمير أو لم يكن في البلد الأمير واحد وكقولك لمن
دخل البيت أغلق الباب وقد يكون لام العهد للإشارة إلى الحاضر كما في وصف المنادي
والاسم للإشارة نحو يا أيها الرجل وهذا الرجل أو للإشارة إلى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى
منه غير اعتبار المصادق عليه من الأفراد كقولك إلى الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة
على المفردات نحو الإنسان حيوان ناطق والكلمة لفظ مفرد موضوع ونحو ذلك لأن التعريف
للأمية وقد ياتي المصروف باللام الحقيقة لواحد من الأفراد باعتبار عهديته في الدهن
لطابق ذلك الواحد الحقيقة يعني المصروف يطلق بالام الحقيقة الذي هو موضوع الحقيقة
المختصة في الدهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معبوداً في الدهن وجزئياً من جزئيات
لك الحقيقة مطابقتها لها كما يطلق الكل الطبيعي على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على
أن ليس التقيد إلى نفس الحقيقة من حيث هي بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها
في ضمن جميع الأفراد بل بعضها كقولك أدخل السوق حيث لا عهد في الخارج فإن قولك أدخل
قرينة ذلك على ما ذكرنا وتحقيقاً أنه موضوع للحقيقة المختصة في الدهن وإنما أطلق على الفرد

منها باعتبار الحقيقة موجودة في خارج العقل باعتبار الوجود لا باعتبار قيام الموضوع والفرق
بين النكر كالا لفرق بين علم الخبير المستعمل في قدره وبين اسم الخبير غير المستعمل في قدره
ولفتت اسد القاسم موضوع لفرق من احاد جند وملازمة على كونها ملازمة على اصل
ومنه وانما موضوع عن الحقيقة المستعمل في الوجود في ادلة طلبة العلم الواحد فانما هو
الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود البقاء عند كل انكسار لئلا يترك ذلك
الاسم بعض من جملة الحقيقة فتوادخل سواها في اللفظ المصروف عنها وتدخل النسب فان الملام
يقس الحقيقة واليقضية مستفاد من الفرقية كالفرق بين مثلا وهو علم مخصوص بالحقيقة
فالجميع ودواللام اذن بالنظر الى الفرقية بين او بالنظر الى حقيقة ما يختلفان في الحقيقة
بقوله وهذا في المعنى كالنكر يعني بعد باعتبار الفرقية وان كان في الحقيقة جند علمه
احكام المعارف من موضوع مبتدأ ودخالا وصفا للفرقة وهو صوابها وهو حق وكذا علم
الخبير وهذا الاحكام اللفظية هي التي اضطر بحكمها الى الحكم بكونه معلومة وكونه موضوعا
فما عني تكلفا ما تكلفوا ويعلم بما ذكرنا من فقره كلامه ان عود الخبير في قوله وقد ياتي
الى المعرف بلام الحقيقة او من عود الى مطلق المعرف باللام كما يقتضيه ظاهره
لايضاح ويكون هذا المعرف في المعنى كالنكر يعامل بمعاملة النكر كغيره في المعنى كالمحل
كقوله ولقد امر على اليتيم ليسبي وفي التبريل كمثل الخمار يحمل استعاره على ان يحمل صفة الخمار
وفيه الاستغناء من الرجال والنساء والولدان على ان الاستغناء يكون على ان قوله
لاستطيعون صفة المستضعفين او الرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان
فقد خرف التعريف فليس بشئ يعني كذا في الكشاف وهو مرجع في آخر اللام في المستضعفين
حرف التعريف كما سيذكره من قريب وان كانا معا فهو لا يقع هذا ايضا لان الموصوف
لا يعامل بمعاملة هذا المعرفة كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين اتقوا عليهم لا اتقوا
فيه فهو كقوله ولقد امر على اليتيم فيصح ان تقع التكرار اعني قوله عن المعصومين وطاعا
له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الخبير والمطلقا على واحد كما في نحو ادخل السموت
وربما سامة معتلة حقيقة هوام مجاز قلت بل حقيقة ذلك فيستعمل اللفظ في وضعه لان
معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الموصوف لا يصلح طاعة لا تقاها على ذلك المعنى ولقد
اراد به منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اريد به
الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام الفرقية فهو يستعمل اللفظ
ضع له ويستعمل هذا في مجاز الاستعارة وقد قيل المعرف باللام المنطوق بها الى الحقيقة
الاستغناء بحق ان الاستغناء في خبر اسير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها المماثلة
من حيث هي هي ولا من حيث جمعها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع في كل جملة
الاستغناء الذي شرطه قوله المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وحقيقة ان اللفظ

اذ دل على الحقيقة اعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد والاعتبار اذ لا وسط
بينها في الخارج فاما لم يكن للجمعية لعدم دلالتها وجب ان يكون الجميع والى هذا ينظر
صاحب الكشاف حيث يطلق لام الحين على ما يعيد الاستغراق كذا ذكر في قوله ان الانسان
الذي حشره الله الحين وتعالى في قوله تعالى انا لله يجب الحين ان اللام الحين فتناو
كل حقي وكثيرا ما يطلق على ما يقصد به المعنوم والمقصود كذا ذكر ان اللام في الحمد للحين
دون الاستغراق والحاصل ان اسم الحين المعروف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة
من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الحين والحقيقة وتحت
علم الحين كما ساقته واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد
الخارجي وتحت علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله التكرار
لرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل نضاف الى نكر والتحقاق في اثنين
بعضها من بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الامة من حيث هي
هي لم يتبين من اسماء الاحياء التي لم يتبين فيها دلالة على الجمعية والكلية بخارجي
ودكري والرجعي والدكري وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الدهن لم
يتبين عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اوردته صاحب المفتاح على هذه
القامه جوابا باننا لا نعلم علم يتبين عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في العهد
الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الامة والمهور
باعتبار كونه حاضرا في الدهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الحين النكر وعدم اعتبار
الشئ ليس باعتبار عدمه وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي او هو ان يراد كل فرد بما
يتناول له اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي عالم كل غيب وشهادة وعرفي وهو
ان يراد كل فرد بما يتناول له اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولك جمع الامير الصاغرة اي صاحب
بلده او اطراف مملكته لانه المعنوم هو الصاغرة الدنيا فان قيل الصاغرة جمع صايغ واللام
في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لاحرف تعريف عند غير المازني فكان التمهيل
على هذه هبة قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون
انه فضل في صورة الاسم ولهذا جعل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى الحدوث
من نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كصفة المسمي واللام فيها حرف تعريف
اتفاقا وكلام صاحب المفتاح والكشاف يوضح عن ذلك في غير موضع ولوسلم فالمراد بغير
مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غير والموصول ايضا ياتي للاستغراق
بما ذكره الدين بل ياتي لك الاشارة واضرب العاين الاعراض وهذا ظاهر واستغراق المعر
سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجوع لانه يتناول كل واحد
احد من الافراد واستغراق المثنى يتناول كل اثنين اثنين ولا ياتي في خروج الواحد واستغراق

لان العتيد في الكلام ناظر لما في ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للقيام بهذا الكلام صريح
 فان وهنت العظام يعيد سمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج من البعض وكلام المصباح
 صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبارها من بعض العظام دون كل فرد فالتساوي بين الكلامين
 واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع كما قصد
 الى ان بعض عظامه ما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصابا لكل من حيث هو الكل والبعض
 في خارجها كالواحد والاشين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك ان افادة الجمع
 المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد كما هو مقرر في علم الاصول فالنحو وكلامه في الكشاف ايضا مستحسن
 به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع لتساو كل محسن وفي قوله تعالى وما الله
 يريد ظلم للعالمين انه نكر ظلماء جمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي
 قوله ولا يكون للخائنين حضيبي اي لا تخافهم من خائين فقط وفي قوله رب العالمين انه جمع يشتمل
 كل جنس ما سمي بالعلم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العلم المحسوس المشاهد فجمع ليعيد
 السمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان المراد ان المفرد وان كانا شتملا لكنه قصد هنا
 الى معنى اخر هو تنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يعيد سمول الاحاد والجمع يعيد
 سمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن مفيدا لتعلق الحكم بكل ما سمي بمفردة كيف يكون العالمين
 متساو ولا لكل جنس ما سمي بالعالم وهل هذا الا نهات وايضا لادلالة لقوله شتمل كل جنس ما سمي
 به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ما ميات مختلفة فيساو لها الجمع بخلاف العظام وذلك
 لان هذه العفوفة لا يريد ها عقل ولا نقل وبالمجدة فالقوله بان الجمع يعيد لتعلق الحكم لكل واحد
 من الافراد مستحسن او متفيا مما قرره الامة ومهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف
 في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك لكلام صدر عن صاحب الفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع
 في المعرفة بلام الجنس من وجه اخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه
 الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان ياكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد
 به بعضه الا الى الواحد لان وزانه في تناوله الجمعية والجنسية في جنس الجنس ووزان المفرد في
 تناوله الجنسية والجمعية في جنس الجنس الا في وحدانه كذا في الكشاف فتخو قو لم فلان يركب
 الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم هذا فلان قتلوا زيدا وانما فله واحد منهم
 فان قيل قد روي عن ابن عباس رضي الله عنه ان الكتاب الكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف
 بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قايمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء فاما الجمع
 فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من المجموع قيل هذا الكلام مبني على ما هو المعنى عند البعض
 من ان الجمع العرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة او مرده في جميعها الكلام ابن عباس رضي الله عنهما ولم
 يصيد بانه مذهب بدليل انه صرح بخلافه في مره والاستعمال ايضا يشهد وانما اطنبت الكلام
 في هذه المقام لانه من سارح الانظار ومطروح الافكار لم نزلت فيه الا فاضل اقداهم وكلت وفي

بنوم

الوصول الى الحق اقبامهم ولما كان هنا مظنة اعتراض وايران افراد الاسم يدل على وحدة
معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد ما يتناقضان فكيف يجتمعان اشار
الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق
الحرف النقي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على
معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما المشعح وصفه بغير الجمع نحو الرجل
الطوال للمحافظة على التماثل اللغوي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل
فرد لا يجمع الافراد ولهذا امتنع وصفه بغير الجمع عند الجمهور والحكاية الاخفش في نحو
الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسما ونظف اسما فلاح الثوب مولف
من قطع كلها شمل اي خلق والمظنة مركبة من اسما فكل منها مشعح بوضف المولف بوصف
بمجموع الاجزاء لانه مولف وبلاضافة اي تعريف المسند اليه باضافة الى شئ من المعاصر
انما لانها احضر طريق الى احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قولهم جعفر ابن علي
الحارثي هو اي موي وهذا احضر من الذي اهواء ونحو ذلك والاختصار مطلوب
لصيق المقام وفرض السامية لكونه في السجين والحبيب على الرجل مع الركب اليانين مصعد
اي معبداه في الارض وتامة جنيب وجما في بكة موقوف والجنيب المحبوب المستمتع
والثمان الشخص والوثق المعيد ولفظ البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر على بعد الحبيب
او تضمنها بغيره لسان المضاف اليه والمضاف او عنهما كقولك في الاول عبدني احضر
والثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي بغيره لسان الشك بان عبد
السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغيره اصنف
المسند اليه وهو المراد بغيره او عنهما او تضمنها بحقرا للمضاف نحو ولد الجحام حاضرا
او المضاف اليه نحو ضارب زهيد حاضرا او عنهما نحو ولد الجحام بجالس زهيدا وتباد مرفوعة
يكون المضافة لافنائها عن تفصيل مستقدر نحو الفوق اهل الحق على كذا او مستقدر نحو اهل البلد
فقلوا كذا ولانه يمنع من التفصيل مانع كقيد بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم
علماء البلد وكما يصرح بدهم واهانتهم نحو علماء البلد فقلوا كذا ولسماعة السامع الصلح
او مخاطب نحو حضر اهل السوق او لضمين الاضافة تحريضا على الكرام او اذلالا ونحوها
نحو صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تقناروا الذين يولدونها ولا مولود له بول
فانه لما نبت المرء من المضارة اصنف الوالد اليها استقطانا لها عليه وكذا الوالد او لضمينها
استمراء وتهكما اخوان رسوكم الذي ارسل اليكم ليجنون او اعتبار الطيفيا محاديا وهو
الاضافة باد في ملازمة من غير ملك ولا احتياض نحو كوكب الخرقا او لانه لا طريق للاختصاص
سوى الاضافة نحو غلام زهيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية وبقية القولهم بذلك على
خدا محي الارض الفحة من رايحيتها يعني على جنس الخزامى وذلك لان الاسم المفرد حائل بمعنى

المجسمة والفردية فاذا اضيفت من خواص الحس وذات الفرد علم ان المقصود به
الى الحس كالوصف في نحو ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجي ان شاء الله تعالى واما تكثير
فلافراد اي تكثير المسند اليه المقصود الى فرد غير معين ما يصدق عليه اسم الحس بنحو
قوله تعالى وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى والنوعية اي المقصود الى نوع ملحق بنحو قوله تعالى
وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاضطراب غير متعارفة فيما بين الناس وهو عطاء
القاضي عن ايات الله وفي المفتاح انه للعظيم اي عشاق عظيمة يحجب ابصارهم بالكلية
وتحولت بينهما وبين الادراك لان المقصود بيان بعد طاهم عن الادراك والعظم ادل عليه اوفي
تبادلية او العظم والتحقير بمعنى انه يبلغ في ارتفاع شأنه واحتياطه مبلغا لا يمكن ان يعرف
كقوله اي قولنا اي السطح له حاجب اي ما يقع عظيم في كل امر يشهد اي يعينه و
ليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب حقيق فكيف بالعظيم او الكثير كقول
ان لما بلا وان له نفسا او القليل بنحو وهو من انما اكبر والفرق بين العظم
والكثير ان العظم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبيعة والكثير بحسب اعتبار الكثرة
بحقيقا او تقديرهما في المقادير والموزونات والمشيئات بها وكذا المحقر والقليل
والفرق اشار بقوله ومد جاء للعظيم والكثير بنحو وان كذبك فقد كذبت ريت
اي دونه كثر هذا بالنظر الى التكثير وايات عظام هذا بالنظر الى العظم ونحو
للمحقير والقليل ايضا بنحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالعظيم والكثير قد يجتمعان
وقد يفترقان وكذا المحقر والقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بحقيقة من
جهات التعريف خمسة او ثمانية او لا تدبغ عن التعريف مانع كقوله اذا سمعت منه
يمين لطول الجمل بدله شمالا لم يقل لمينما حتمت اراعي الصريح بنسبة السامية الى يمين
المدح وجعل صاحب المفتاح الشك في قوله تعالى ولئن سئمت من عذاب ربك
للمحقير واعتبر من المصنف رحمه الله بان المحقر مستفاد من بناء المنة ونفس الكلمة لانها
اما من قول لم ينجت الريح اذ اصابته اي هبة او من نفخ الطيب اذ افاح امر فوجد وجواب
انه ان اراد بنا المنة ونفس الكلمة مدخلا في فائدة المحقق فهذا لا ينافي كون التكثير
للمحقير لانه ما يقبل السد والضعف وان اراد ان المحقر المستفاد من الآية المفهوم منها
بحيث لا يدخل الشكر اصلا فمنوع للفرق الظاهر بين المحقر في محبة من العذاب وفي
في تحفة العذاب بالاضافة وما يحتمل العظم والقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك
عذاب من الرحمن اي عذاب هائل او شئ من العذاب ولا دلالة للفظ المس والاضافة العبد
الى الرحمن على ترجمته الثاني كما ذكر بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم
ولان العقوبة من الحكم الكرم اشد ومن تكثير غير اي غير المسند اليه فلافراد او النوعية
بحواسه خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نقطة معينة وهي نقطة ابيه

المختص به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة
 الذي يختص به كل النوع من الدواب وصرح بأنه غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح
 ان الحالة المتضمنة لشكر المسند اليه هي اذ كان المقام للافراد شخصاً او نوعاً كقول
 واسد خلق كل دابة من ماء فتقهم بعضهم انه اراد بالاستناد مطلق العقول ليخرج
 بالاية وبعضهم انه مسند اليه بقرينة اذ العذر لكل دابة خلقها الله من ماء او ماء
 مخصوص خلق كل دابة منه وتقسف ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال كقول
 المقام للافراد شخصاً او نوعاً لا لشكر المسند اليه وهذا في كتابه اكثر فليقتبه له وللعظم
 مخوفاً وتواجب من الله ورسوله وللحقير ان نظن الاظنا اي ظنا حقيراً ضعيفاً او الظن
 ما يقبل الشك والضعف والمفهوم المطبق ههنا للتوعية لا للتاكيد هكذا يحل الكثير
 على ما يفيد التوهم كالعظيم والمعتبر والكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الامن المنقول
 المطلق وهذا يحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفعول
 يجب ان يسند من مقدور مستقر حتى يدخل منه المستثنى بيقين يخرج بالاستثناء
 وليس مصدره لظن محتمل غير الظن حتى يخرج الظن من بينه وحي لا حاجة الى ما ذكره بعض
 النحاة من انه محمول على المقديم والناخبر اي ان نحول ظناً ومثله قوله وما اغتر
 الشيب الا افترا اي ما اعتره الا الشيب اعتراراً ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قوله
 ضربت نهياً مثلاً محتمل من حيث لو تم مخاطباً ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يحرك
 فخره كالمقصد والشروع في مقدماته فهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمعتمد الشامل
 للضرب وغيره من حيث التوضيح وكما لك قلت ما فعلت شيئاً غير الضرب ومن شكك غير
 المسند اليه للنعارة وعدم التيقن قوله تعالى او اطيعوا امرأه اي امرأه منكوه مجهول بعد
 عن العرائس والتقليل قوله فيوماً يحيل نظرد الروم عنهم ويوماً يحيد نظرا لفقروا والجداً
 اي بعدد تزيين من حيوك وفسانك وشئ يسير من فيضان جودك وعطائك واعلم
 انه كما ان الشكر هو في معنى البعضية يعني المقطوع فكذلك اذ صرح البعض بلقط البعض
 كقوله تعالى ورافعنا بعضهم فوق بعض درجات اراد محذاهم في هذا الابهام من تقسيم
 فضلهم وبعد اعلاهم ما لا يحصى ومثله قوله او تربط بعض القوس حمامها اراد نفسه و
 قد يقصد به المحمدي ايضاً نحو هذا كلام ذكر بعض الناس والتقليل نحو كفي هذا الامر
 بعض اهتمامه وما وصفه اي وصف المسند اليه اخر المصم ذكر التواضع والضمير المضل
 من التكرار على ما هو المناسب من ذكر التكرار بقلب التعريف وقدمها كما في علم الشكر
 نظراً الى ان ضمير المضل كثير من اعتبارات التواضع انما يكون مع تعريف المسند اليه و
 شكره وقدم من التواضع ذكر الوصف ككثير وقوة واعتباراً له والوصف قد يطلق على
 نفس التابع المخصوص وقد يعقد به معنى المصدر والاول هو الانسب ههنا ليوافق قوله

واما بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر الغت للسند اليه فلكونه اي
الوصف مبنيا لراي السند اليه كاشفا عن معناه كقولك الحميم الطويل العريض العقيق
محتاج الى فزاع فيغله ونحن في الكشف قوله اي نحو هذا المثال في مجرد كون الوصف
للكشف لا في كونه وصفا للسند اليه قوله او من عن حجر في حريته فضا له بن كلن من
حقه او لما ايها القس اجلي جزعا ان الذي تحذر من قد وقعا الى قوله ان الذي جمع
الساحرة والنجدة والبر والتقى جميعا الالمع الذي يظن بك الظن كان قدرا او قد
يجمع الالمع واليحي الذي المستوفد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب بصفة لام
ان او سديرا صني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات اودي اي هلك فلا ينفع الا
حي ساحة من امور لمن قد حيا وله الدعا فالالمع ليس بسندا اليه لقوله الذي يظن
الى اخره وصف له كاشف عن معناه كاحكي عن الاصعي انه سئل عن الالمع فانشد
البيت ولم يرد عليه ومثله في النكح قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه
الشجر جزعا واذا مسه الخير منوعا فان الالمع سرقة الخبز عند من المكروه وسرقة الخبز
عند من الخير او محض صا اراد بالتحضير ما يعقليل الاشتراك ورفع الاحتمال
عند النجاء التحضير عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم
فانه كان بحسب الوضوح محتملا لكل فرد من افراد الرجال فقلت عالم قلت ذلك الاشكر
والاحتمال وحضته لغز من الافراد المسقفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال
الحاصل في المعارف نحو هذا التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان محتمل التاجر وغيره
فلما وصفته برفع الاحتمال او يكون الوصف مدحا او ذمما او ترحا نحو جاني نهد العالم
او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني هذا قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعين
اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب بعينه قبل ذكر الوصف
واشترط هذا لئلا يصير الوصف محض صا او توكيدا اذا كان الموصوف متضمنا للمعنى ذلك
الوصف نحو اسر الدابر كان يوما عظيما فان لفظ اسر ما يدل على الديمور وقد يكون الوصف
لبيان المقصود وتفسيره كاسياني ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض الا وطأ برطير
يخاضه حيث وصف دابة وطأ برطيرها هو من خواص الجنس لسان ان البعض منها الى
المبسر دون الغرر وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التقييم والاحاطة واعلم
ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه كثيرا الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب
بحسب صحة وقوع الغرر موقفا والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار
الحكم الذي يناسبه الشكر لان الاصل في الحكم ان يكون محمولا ليعيد السامع وينبغي ان يكون
هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالقرين والشكر من خواص الاسم وبحسب في تلك
الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعقد المتكلم ان المخاطب عالم بانها

الموصوف بمقتضى ما قبل ذكرها وانما يحجبها المعترف بالمخاطبة لموصوف ويمنع عند
بما كان يعبر عنه قبل من انضائه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم
للمخاطب حصوله قبل ذكرها والا فتأثيره ليس كذلك فوقها صفة او صلة انما
يكون بتقدير القول هذا هو المستظهر بين النخاض فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف
في قوله وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير من اقسامه باسمه ليبطئن والقسمة وجوابه صلة
من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسمة وهو جملة خبرية محتملة للمصدق
والكذب ولذا يقال في تأكيد الاخبار واسد لزيد قائم والافتراء انما هو نفس الجملة الغريبة
مثل قولنا واسد اقسم بالله ونحو ذلك هناك ان الشرطية خبرية بخلاف الشرط
فان قيل في كلامه ايضا لما يشترطان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث
ذكر في قوله تعالى وانقوا النار التي وقودها الناس والحيوان ان الصلة تجب ان تكون
فغنية معلومة للمخاطب فيجوز انهم علموا ذلك بان سمعوا في سورة التحريم قوا انفسكم
واهلكم نامرا وقودها الناس والحيوان ثم قال وانما جاءت النار معرفة وفي سورة
التحريم منكم لان الآية في سورة التحريم تزلت اولا بكونه تعرفوا منها نارا وموصوفة
بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوا اولا قلنا يمكن ان يقال
الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والمخاطب في سورة التحريم للمؤمنين
وهم قد علموا ذلك سماعا من النبي وسلم والمشتكون لما سمعوا الآية علموا ذلك فحظروا
في سورة البقرة واما تأكيد التقرير اي لغير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله
امني جملة مستقلة محققا ثانيا بحيث لا يظن فيه غرض محجوزا زيدا اذا ظن الاستكمال
فعله السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن جملة على معناه ومثل هذا وانما يمكن على
رفع توهم التجوز او السهول لكن فرق بين العقد الى مجرد التقرير والعقد الى دفع التوهم
على ما اشار اليه صاحب الفتاح حيث قال عند ذكر دفع التوهم انما كان العقد الى مجرد
التقرير كما يطلق عليه فضل اعتبار القديم والتأخير مع الفعل وذكر العلامة في شرحه
ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع من بحث القديم والتأخير يطلق عليه
وهو خلاف ما ظهر جوابه في محول الكذب انت من ان تأكيد المسند اليه انما يفيد تقرير
المحكوم عليه دون الحكم فان قيل ان لم يرد التأكيد الصانع بل مجرد التكرير نحو انما عرفت
وانت عرفت فانه يفيد الحكم فتقوية قلنا لا نسلم ان المعنى لتقرير الحكم هو التكرير بل
القديم الا ترى الى نصهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت لتقرير الحكم وانما هو
لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السالك لم يورد بحث تقوي الحكم في فضل القديم والتأخير
مع الفعل بل في اخراج بحث تأخير المسند ولو سلم انه اراد ذلك فيكون قوله كما يطلق على اشارة
الى ما ذكر في محول الكذب انت من انه مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله في

[illegible]

۳

[illegible]

[illegible]

فيكون المستند قاعدة تفصيل المستند لا في حق او قلت ما جاني زهد فهو ايضا لمحيي عقيب
يجي زهد ويحتمل انها جاء الكثر مطا او جاء كبحر بعد قيل زهد او بعد عبيد من اخية فان
قلت قد جي العطش على المستند اليه بالقاء من غير تفصيل للمستند نحو جاني الاكل
فالتساريف فالنايم او اكان المرصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطش
المستند اليه لان في المعنى الذي ياكل فيشرب فينام واحدا فلم يلازم فياذا ذكر على انه
يلزم ان يكون تفصيل المستند او في السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب وسيجي
بحقيقة في بحث العطش نحو جاني زهد لا غير انما اعتقد ان مراد جاء كبحر زهد او انما
جاء الكثر جيا وما جاني زهد لكن مراد انما اعتقد ان زهدا جاء كبحر ومن كذا في المفتاح
والايضاح ولم يدرك المعنى منها لكن زهد لا في الرد الى الصواب الا ان اللفظ الحكم عن اللفظ
بعدا عما هو المستوعب ولكن لا يجازي للتابع بعد فغير من المستوعب والمذكر في كلام النجاشي ان
لكن في جاني زهد لكن غير مدفع وهم المتخاطب ان مراد المفتاح لم يجز زهد بناء على بلايته
فيما هو ملائمة لانه لا يستند اليه وهو قد توهم بتوليد من الكلام المتقدم وقعا تشبيها
بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاني زهد لكن مراد انما اعتقد ان الجي مستغ
عنه جميعا لان اعتقد ان زهدا جاء كبحر ومن مراد على ما وقع في المفتاح واما ان يقال ان
اعتقد انها جاء كبحر ان يكون قصيرا فيراد قلم يقوله واحدا او صرف الحكم عنه عن الحكم
عليه الى اخر نحو جاني زهد بل مراد وما جاني زهد بل مراد فان بل للاضرب عن المستوعب وحسن
الحكم الى التابع ومعنى الاضرب استقال الحكم من المستوعب الى التابع والمستوعب في حكم المسكوت
منه يحتمل ان يلازم الحكم وان لا يلازمه ففرض جاني زهد بل مراد يحتمل في زهد وعدم مجية
في كلام ابن الحارث انما يقتضي عدم المجي زهدا قطعيا واما ادعاء انهم اليه نحو جاني زهد لا بل هو
فانهم يفتيد عدم مجي زهد قطعيا واما المنق فالمراد على انه يفتيد الحكم بثبوت للتابع مع
المسكوت من ثبوت وانفاؤه في المستوعب قطعيا ففرض ما جاني زهد بل مراد بثبوت المجي
مع احتمال مجي زهد وعدم مجية وقيل يفتيد انتفاء الحكم عن المستوعب قطعيا حتى يفتيد في الماء
المذكور عدم مجي زهد اليه كما في كبحر ويجوز ان يفسر كلامهم في بحث العطش مذهبا لميرد انه
يفيد ان في يفتيد في الحكم عن التابع والمستوعب كالمسكوت اما الحكم مستحق للثبوت له ففرض ما
جاني زهد بل مراد ما جاني زهد ففرض مجي زهد في تحقق مجي زهد وعدم مجية على الاختلال او
مجية تحقق ففرض ما الحكم في الميث ظاهر وكذا في المسوق على مذهب الميرد ففرض ما على مذهب
الميرد ففرض ما كمال فانه قلت قد مر ان ابن الحارث بان بل في الميث الميث مطلقا وفي النسخ
على مذهب الميرد لا يقع في كلام ففرض وكان الاول تركه كيد القلط قلت معا ومن يبادر كبحر
المحققين من النجاشي ان زهدا القلط مع بل ففرض مطلق في كلامهم لانها من شدة لئلا تركه مثل هذا
القطط او الشك من المستقيم او للتشكيك اي ايقاع المشكك السامع في الشك يخرج زهدا او مراد

۴۴

البطل المجامعي لا تريد ان البطل المصور والاقتصر جستن البطل عليه مبالغة وتخرج لك بل تريد
 ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المجامعي بل حصلت عنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان
 يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك لروية فانه كنت تصورته حتى تصور فعليك
 بصاحبك يعني بهذا فانه لا حصة له ورأى ذلك فطرفة طرفة فتوكل هل سمعت بالاسد
 وهل تعرف حقيقة فريد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحبك كشاف انما
 خيل هذا معنى التقريب وقاعدة لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل
 الدلالة على ان الواردة بعد خبر الصفة والتوكيد واجاب ان القابض المسند ثابت المسند
 اليه دون غيره مما المحقق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو
 ريد هو افضل من غيره ونريد هو بقاء الاسد كصاحبك كشاف في قوله تعالى ان الله
 هو تقبل التوبة عن عباده هو التخصيص التاكيد وقد يكون المخرج التاكيد اذا كان التخصيص
 حاصله بغيره وتبين ان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الزراف
 اي لا زراف الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحب هو المال
 قال ابن الطيب اذا كان السببا بالسكر والشيء ماثما والحق هو الحمام لا اي احبب الا الحمام
 واما تقديم اي المسند اليه على المستند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح
 صاحب الكشاف باننا نيقال مقدم وموخر الزوائد لا للتأخر في مكانه قلت القديم خبر بان تقدم
 على نية التأخر كقديم الخبر على المستند والمقول على الفعل ومخوذك ما يتبع مع التقديم اسمه
 وسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التأخر كقديم المسند على الخبر والفعل على
 الفاعل وذلك بان تقدم الى اسم مقدمه تارة على الفعل فتقبله مستندا نحو زيد قام وتوخره تارة
 فيجمل فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الثاني ومراد صاحب الكشاف منه هو التقرب
 الاول وكلامه ايضا مشهور باطلاق التقديم على الضرب الثاني فيكون ذكر اي المسند اليه اهم
 وذكر الشيخ في دلائل الامم انهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل من العناية
 والاهتمام لكن ينبغي ان يعين وجه العناية بشئ ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه
 يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه
 والاصل هذا انما المصنف الى تفصيل وجه كونها اهم فقال اما لا تراهي بقديم المسند اليه الاصل
 لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فتعقد في اللفظ ايضا ان يكون ذكر قبل ذكر الحكم
 عليه ولا مقتضى للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا للتقديم في الذكر
 او لم يكن معه ما يقتضي العدول عنه ذلك الاصل كما في الجملة العقلية فان كون الفاعل هو العامل
 يقتضي العدول من تقدم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المفعول وكذا كل ما كان معه شئ
 يقتضي تقديم المسند على ما سيجي تفصيله واما ليقمن الخبر في هذا السامع لان في المسند تشويها
 اليه ومن هذا كان حق الكلام بطريق المسند اليه ومعلوم ان حصل الشئ بعد الشئ المذكور

الفاعل

في النفس كقولهم اي كقول ابي الصلاه المصري من قصيدته يري بها فتيها خفيا والذي حاربت
 البرية فيه خيوانا محدث من جمادى يعني تحيرت في المعاد الخيالي في المشور الذي ليس
 بنفساني وحياتي ليدان الاموات كوث يحيى من الرقات كذا في ضرام السقط وقيل بان
 امر الله واختلف الناس فداع الى الضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا
 يقول به وهذا يتبين ان نفس المراد بالحيوان المستخدم في الجماد ادم عليه السلام والا ناوله
 والاعيان موسى بالالف نفس على ما وقع في المشرق لانه لا يناسب السياق واما التخييل المستقر
 او المساءة للتقاول او السطير نحو سعد في وارك والسفاح في د امر خديك واما الالهام
 لانه لا يرد عن الخاطر وانه يستلزم ولما لم يرد في كماله من اظهره في كماله في الدار
 وعليه قوله ثم واصل سمي عنده لا تخفى من جمل بجان في الدار في مثل الدلالة على ان
 المطلوب انما هو انصاف المسند اليه بالاستدلال على الاستمرار لا يخرج للاخبار بخبره وانه كقول
 الراصد يشرب ويظرب دلاله على انه يصدر العقل منه حالة بخلافه على سبيل الاستمرار بخلاف
 قولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره في الحال والاستقبال وهذا معنى قول
 صاحب الفتاح اولان كونه مستقفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر والمراد بالخبر الاول
 خبر المبتدأ والخبر الثاني الاخبار والمص لما قدم من الثاني ايضا معنى خبر المبتدأ اصر على
 بان نفس الخبر تصور لا يقصد في المطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان
 المراد بذلك وقوع الفعل مطلقا اي ثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح ما سياتي في احوال
 مستلزمات العقل انه لا يتغير عند ثبات وقوع العقل لذكر المسند اليه اصلا بل نقاش وقع
 الشرب مثلا فم لو قيل على الفتاح لا غلظ ان التقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل
 على العقل المضارع كما سندر في حيث لو الشريطة ان شاء الله تعالى كان وجهها اد ورايه
 تخصيص كقولهم متى تنزني فظن تجدهم سيوفنا في عواقرهم سيوف جلوب في مجاسهم
 زمان وان صنفنا لم فم خفف والمراد هم خفف مستهلون للتخفيف كذا في الفتاح اي محل
 الاستنهاذ هو قوله ثم خفف تقديم المسند اليه فقول المص هذا التفسير الذي باعاده لفظ
 ليس بشئ واعتراض ايضا بان كون التقديم معندا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما
 سياتي في غيرنا سعت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان خفف فاجع خاف بمعنى خفف
 او حبيب لمنع هذا الاشتراط لمصرح اية التفسير بالمعنى في قوله تعالى وما انت علينا
 بعزير وانت عليهم بوكيل وما انا بظالم الذين امنوا وخرجوا لك ما الخبر فيه صفة لا فعل
 وفيه بحث لظهور ان المعنى في قولهم ثم خفف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بان لا
 يريد بالتخصيص هنا المعنى بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله واما الحالة المتضمنة
 لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد بتخصيص المعنى
 هنا سديد لكن في بيان كون التقديم معندا للزيادة التخصيص نوع خفاء قال الشيخ عبد القادر

الخبر

قد اورد في دليل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم المسند اليه
بعد التقديم بتخصيصه بالخبر العقلي اي قصر الخبر العقلي عليه والتفصيل بالفعل ما فهم
من كلام الشيخ وان لم يصحح بتخصيصه لفتح ما يلا بالخصص فيما اذا كان الخبر من المستفاد
نحو ما انت عليه بعين وان ولو حرف النفي اي كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل
من قوله وليك اي قريب منك نحو ما انا قلت هذا اي لم اقل مع انه مقول لغيري فالقديم
يعتد نفي العقل عن المذكور وبثبوت لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والمضمر
ولا يقال هذا الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونه القائل لا نفي القول
ولا يلزم من ان يكون جميع من سواك قابلا لانا التخصيص انما هو بالنسبة الى من تقوم
المخاطبة لغيرك ككثرة في القول او بقرائنك به فونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم
ولهذا التخصيص يصح اي بلان التقديم فثبت التخصيص ونفي العقل عن المذكور مع بقاء لغير
لم يصح ما انا قلت هذا غيري لان معنهم الاول اعني ما قلت بثبوت قابلية هذا القول
لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا في غيري فني قابلية عن الغير وما متناقصان
بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يوزن المسند اليه وتعالى ما قلت ولا احدا غيري
الاهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغير من غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك
خلتين فاسد من احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قابله غيرك فيقول
لك انت قلت لا غيرك فيقول له ما انا قلته ولا احدا غيري فعندنا انما السكوت عن العقل
وتقدم المسند اليه بطابق كلامه وهذا لما يكون في ما يمكن انكاره كافي هذا المثال بخلاف
قولك ما انا ثبت هذا الدار لا في غيري فانه لا يصح ولما انا رايت احدا لا يصدق ان يكون
افسان من المتكلم قديم في كل احد لا يصدق في المتكلم الروية على جهة العموم في المنقول
فحيث ان يثبت لغير ايضا على وجه العموم لما تقدم كما ان المسند لان المتني هو الروية الواقعة
على كل واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يعيد التقديم بثبوت لغير المذكور هو لغير
الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لان ان المتني هو الروية الواقعة على كل واحد
من الناس بل الروية الواقعة على فرد من افراد الناس والعزوة واضح فان الاول يعيد
السلب الجزئي لان نفي الروية الواقعة على كل احد لا يثبت الروية الواقعة على البعض
والثاني يعيد السلب الكلي لوقوع التكرار في سياق النفي ولهذا حمل كثير من الناس على انه
سوء من الكاتب والصلاب ما انا رايت كل احد واعتدته بعضهم بوجهين احدهما انه
سوء على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن هنرة بدلا عن الواو لا يستعمل في الاثبات
لجميع كل فليكن ان يكون ما انا رايت احدا روا على من زعم انك رايت كل احد لانه اجاب فلا
يستعمل بدون كل الثاني انا احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع
اليه في قوله نعم لا تقول بين احد من رسله وفيما فاسمك من احدهما خا جزي وفسروه في قوله

تعالى يستلزم كاحد من النسب المعنى جماعة من جماعات المنسب وعدم جريان هذا الحكم
في كل نكرة متفيدة بل على ان هذا ليس بنسباً على انه نكرة في صيغة التثنية في سياق النفي كما
تومر البعض وظاهر كلام الصحاح يجب وضع اللفظة لا نقول ان هو اسم لمن يضاف
ان مخاطب ليستوي فيه الوجد والجمع والمؤنث ويقل انه هو مبني على ان احداً اسم في
معنى الواحد لا يتغير بتغيرها الموصوف وبجوز ان نقتصر موصوفه مفرد او مشعور او
مذكر او مؤنث اي احداً من الافراد والمثنيات والجماعات واد كان احداً بمعنى
الجمع عايتكون المعنى ما انا رايت جميع الناس ويلزم المثال المذكور وكلاماً فاسد
اما الاول فلا في هذا الاستماع جار في نحو ما انا رايت رجلاً وما انا اكلت شيئاً وما
انا قلت شعراً وغير ذلك مما وقع بعد الفاعل المعنى نكرة على ما سيجي فليكون المخصوص
لفظاً واحداً واما ما نية فليجوز ان يكون احداً ههنا مبدل الهمزة من الواو ومثله في قوله
فقط هو واحد وان لا يكون المعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت حملاً من
الناس لا جميع الناس فالفاصل في المصنوع من نفي الروية الواقعة على كل احد في العموم
الذي هو سلب جزئي وقولنا ما رايت احداً او رجلاً او نحو ذلك يعيد عموم النفي كذا
هو سلب كلي وتحقيقه بالشكك بعض ان لا يكون معنى مبدل الصفة اعني يجب ان لا
يصيد في معنى الغير انه لم يري احداً وعدم صدق عليه لا يعين ان ذلك كل احد بل يعينه
ان يكون رى احداً لان السلب الكلي يرتفع بالاجاب الجزئي لا يقال السلب الكلي يستلزم
السلب الجزئي فيصح ان الروية الواقعة على كل احد متفيدة ويصح ان المعنى لا نقول
المعتبر هو المصنوع الصريح والا لزم استماع ما انا ضربت زيداً لا في ضرب زيد يستلزم
نفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم الجمع المذكور وقال الفاضل العلامة في
ان المقول في قولنا ما انا رايت احداً لما كان عاماً لوقوعه في سياق النفي بل ان يكون
معتقد المخاطب عاماً كذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطاب في هذا
المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم المقص فيلزم ان يكون ما نفي من الفاعل
الواقع على المقول على الوجه المذكور مقتضى الشكك والمخاطب فيهما ما مقام وان
خاصة فخاصة اد لو اختلفا فهو ما وحصره ما يكن الخطا في الفاعل بحسب المقدور بخلاف
واصرض عليه فغير المحققين بان الثاني بعد نفي الفاعل ههنا هو السلب الكلي اعني
عدم روية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقداً ان انساناً لم يري احداً من
الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في لقينه فزعم انه منك او انت بشارك الغير
فنفيت وجهه وحضرت في نفسك هذا السلب اعني عدم روية احد من الناس او لو
اختلف الفعلان ايجاباً وسلباً لم يكن الخطا في الفاعل بحسب هذا هو الكلام الذي بين في
هذا المقام على استقامته وهي متعارفة ومنشأه انهم لم يحا فطوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا

في تقديم المسند اليه على الفعل وحرف التي حيا ومقدير على الفعل وحرف التي
 حية عند قصد التخصيص لعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كل من كان في نحو ما انا قلت
 كذا وليس هذا اول ما روي كسرت في الاسلام فقولنا يحصل كلاما اقدم المسند اليه على
 الفعل وحرف التي حيا فكل من حكم المسند باق ياق التقوى فلهذا التخصيص كما ذكر
 عن قريب واد اقدم على الفعل دون حرف التي هذا التخصيص قطعا لكن فرقته عن التخصيص
 في التي فان قولك انا ما سميت في حاجتك مقصد التخصيص ان ما يقال لمن اعتقد
 في حاجته واحدا وكذا كذا اخطا في فاعله الذي لم يسع فرم استغنى له او استغنى له
 الغير كما ان قولك انا سميت في حاجتك انا يقال لمن اعتقد وجود شيء واحدا فيه
 لكن اخطا في فاعله الذي لم يسع فرم انه غيرك او انت لمشاركه الغير واما على قولك ما
 سميت في حاجتك فقولك انا كذا في اوج العلام ان ما يقال لمن اعتقد وجود شيء
 واحدا فيه كذا اخطا في فاعله فرم انه انت وحده او انت مشتركه الغير فلا بد
 من يثبت الفعل قطعا على التي الذي ذكر في التي ان عاما فقام ما ان خاصا فخاص
 السمع ادا قلت ما انا قلت هذا كنت تقيت ان يكون الفاعل لهذا القول كان المظهر
 في سنة بشتا انه يقول وطمنا لم يسع ان يكون التي عاما فكان خلفنا من القول ان يقول
 ما انا قلت بشرا قطعا انا اكلت اليوم شيئا ما انا اكلت واحدا من الناس لا يقتضاه
 ان يكون انسانا فكل شيء في الدنيا واكل كل شيء ياكل واحدا من الناس
 لا يقتضاه ان يكون الانسان قد فكل شيء في الدنيا فقتضاه ان يكون هو هذا
 الكلام فاما اعتقد بما طمنا ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط او لم ياكل اليوم شيئا او لم
 ياكل من الناس واحدا في ذلك كذا اخطا في اقتضاه فرم غير ذلك وابتدأ فيشاركه
 الغير فلا بد وان يقول له انا ما قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم شيئا وانا اكلت
 واحدا من الناس ويكون هذا معنى جميعا كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا انا الذي
 لم ياكل اليوم شيئا انا الذي لم ياكل من الناس من هذا التخصيص الى الا بعد وهذا
 المعنى في الغير وكذا في ان يكون احد قد قال شعرا واكل شيئا وربما احدا ولا يصح
 في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا انا اكلت شيئا ما انا اكلت احدا انا يكون
 من العظم فثبت على الوجه الذي ذكر في التي من العظم والمضوض ولم يقل له انه
 يشتمل على وجه ما سميت في التي المعقول واخطا في من في عنده الذي لم يسع فرم انه غيرك
 فكل من حكم المسند اليه على الفعل وحرف التي حيا فكل من حكم المسند اليه على
 الغير فاما يلو حيزا التي فانه يكون له انما لم يشاركه الغير في اعتقاد شيئا الفعل بالمعنى
 الذي في الخطا في اعتقاد ان فاعله هو الذي لا يكون له انما لم يشاركه الغير في اعتقاد شيئا
 فكل من حكم المسند اليه على الفعل وحرف التي حيا فكل من حكم المسند اليه على الغير فاما يلو حيزا التي فانه يكون له انما لم يشاركه الغير في اعتقاد شيئا الفعل بالمعنى الذي في الخطا في اعتقاد ان فاعله هو الذي لا يكون له انما لم يشاركه الغير في اعتقاد شيئا

قد علم من قبل ان يكون في المنهج كذا كذا ما تقدم في هذا السطر الى ان يروى على الشيخ
 بهذا القدر في السطر كذا كذا غير ما حيث علوا امتناع ما انا ضربت الاثر بها بان تقتض
 المتقي بالا لصحة ان يكون ضربا من ضربات الضمير واما حرف التي يقتضي
 ان لا يكون ضربا من ضربات الضمير فانه متنازع ما ذكرناه لانه ما ذكره لاناسم ان ايراد
 الضمير يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني بقدام السند اليه واما يلا
 حرف التي انما يكون اذا كان الفصل المذكور بحيث ياتنا تحققتا متفقا بينهما وانما يكون
 المناظر في قاعه فحق في هذه الصور يجب ان يكون الخاطب صحيحا في اعتقاد وقوع
 الضرب على من هذا ايرادا خطيا في اعتقاد ان قاعه است يقتضيه انه الى الصواب
 هو كذا الا ضربا من ضربات الضمير لان لا يكون استنادا على التي العقل اعني ان يذكر
 الا ضربا الواقع على من هذا ايرادا مسلم لكن قاعه ضربا من ضربات الضمير فانه
 قاعه فلا يكون ضربا من ضربات الضمير ولا يقرب ايضا وهذا عقيق ما ذكره العلامة في شرح
 الفتاوى ان التقدم يقتضي ان يقتضي عنه العقل الصحيح الاستثناء اثبات من يقتضي ذلك
 في مثل ضيقا على خلاف ما ضربت الاثر بها فان التي لا يتوجب الى ضرب معين وح يكون في
 الضرب محمولا على افراد غير ازيد والا ثبات لزيد فتباني التوفيق لا ينافي يجوز ان يكون
 هذا كضربا في وقوع احد محمولا من هذا ايرادا والاخر على زيد ووقعت المناظرة في قاعه
 الاول فتفاء المتكلم من نفسه ثابتة الى غيره فيعلم ان يكون مزيد مضربا باله هذا الضرب الذي
 مضربا في قاعه ولا يلزم ان يكون مزيد مضربا باله اطلاقا فتباني التوفيق لا ينافي يجوز ان يكون
 الذي يوجب في المناظر في قاعه يكون هو ثابت المراد ومتباعدة هذا محال وعندي ان
 قوله بعض التي بالا لصحة ان يكون ضربا من ضربات الضمير فانه متنازع ما ذكرناه لانه ما ذكره لاناسم ان ايراد
 الضمير يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني بقدام السند اليه واما يلا
 حرف التي انما يكون اذا كان الفصل المذكور بحيث ياتنا تحققتا متفقا بينهما وانما يكون
 المناظر في قاعه فحق في هذه الصور يجب ان يكون الخاطب صحيحا في اعتقاد وقوع
 الضرب على من هذا ايرادا خطيا في اعتقاد ان قاعه است يقتضيه انه الى الصواب
 هو كذا الا ضربا من ضربات الضمير لان لا يكون استنادا على التي العقل اعني ان يذكر
 الا ضربا الواقع على من هذا ايرادا مسلم لكن قاعه ضربا من ضربات الضمير فانه
 قاعه فلا يكون ضربا من ضربات الضمير ولا يقرب ايضا وهذا عقيق ما ذكره العلامة في شرح
 الفتاوى ان التقدم يقتضي ان يقتضي عنه العقل الصحيح الاستثناء اثبات من يقتضي ذلك
 في مثل ضيقا على خلاف ما ضربت الاثر بها فان التي لا يتوجب الى ضرب معين وح يكون في
 الضرب محمولا على افراد غير ازيد والا ثبات لزيد فتباني التوفيق لا ينافي يجوز ان يكون
 هذا كضربا في وقوع احد محمولا من هذا ايرادا والاخر على زيد ووقعت المناظرة في قاعه
 الاول فتفاء المتكلم من نفسه ثابتة الى غيره فيعلم ان يكون مزيد مضربا باله هذا الضرب الذي
 مضربا في قاعه ولا يلزم ان يكون مزيد مضربا باله اطلاقا فتباني التوفيق لا ينافي يجوز ان يكون
 الذي يوجب في المناظر في قاعه يكون هو ثابت المراد ومتباعدة هذا محال وعندي ان

فعلى السليم العفو عن غيره على ما لم يشترطه انفراد من اى غير المسند اليه بل هو كونه اى بالجزر
 انقل او نزع من غير ما ذكره اى الغير منه اى في الخبر العفوى عننا سعت في حاجتك منى
 زعم ان منكر العفو بما لم يشر في حاجته او كان منشارا كالكذب فيه فيكون على الا ولا فصل
 قلبك وعلى الثاني قصر اقتراد ويؤكد على الاول نحو لا قيرى كمثل لا تزيد ولا عود ولا من
 سواء في هذا الشيء فلك وعلى الثاني من غير حدى مثل منقر او سوعدا وغير منشارك
 ونحو ذلك لانا لم نرض من اننا كيد وقع شبهة مخالفت قلب السامع والسمعة في الاول
 ان لا يعمل صدر من غيرك وعلى الثاني ان صدر منك فيسلك في الضرر بل لا يصح ان يطالب
 على دفع الاول نحو لا قيرى وعلى دفع الثاني نحو حدى دون العكس وقد بان في لقوى
 الحكم ويصير في دفع السامع دون الشخص من نحو هو اعطى الجزل فعدا الى ان يقررا
 في دفع السامع فيحقق انه بفعل اعطاء الجزل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب لقوى
 تكرار الاستدلال كاي كونه يابى يكون المسند محلة وكذا اذا كان الفعل متفيا وقد بان في التحصير
 نحو انت ما سعت في حاجتي وهذا الى تخصيصه بعدم السعي وقد بان في لقوى ولم يمثل
 المص الا به ليقع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه فانه محل الاستثناء بخلاف
 التخصيص نحو انت لا تكذب فانه استدلال الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت
 مع ان فيه تأكيد ولذا ذكره بلفظ كذا لانه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم نكره فقولنا
 لا تكذب انت تقي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكدا على معنى ان المحكوم عليه سعي
 الكذب هو الضمير لا غير ومعنى لا غير انك لا تتظر ان عدم الكذب في هذا الحالة الى الحكم
 فيه مسند اليه غير الضمير فاما استدلال الضمير الى الضمير سبيل التجوز او السهوا والسيما
 وليس هذا ان تقي الكذب محض فيه فليسا بل وكذا قولنا سعت في حاجتك لا يفيد
 التجوز بل لا القوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهوا او
 شيان وهذا الذي قصد صاحب المقام حيث قال والمير اذا قلت سعت في حاجتك
 او سعت انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع خطأ
 منه في ما علم فيقصد ازالة الخطاء بل اذا قلنا اى المثال الاخر ابتداء مفيد للسامع صدور
 سعي في حاجتك غير مشوب بتجوز او سهوا و شيان اى من افعال صح وانما لم يشر
 في السعي لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص فاما حضور شيان بالمثال الاخير
 لانه هو محل الاستثناء والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهوا
 والسيما ما لا يزيدك النظر فيه الا العجب والحقرة ذلك انه قال الغرض انك اذا قلت
 انت يا فلان من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعت في حاجتك او سعت انا في حاجتك
 يفيد سعي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعت في حاجتك او سعت انا في حاجتك
 لا يفيد سعي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعت في حاجتك او سعت انا في حاجتك

فجزء من الشيء اما الاول فان قولك ثا مضميما لا يستعمل في الخطا والى العمل
 في مادة وجوه الشيء فاد الاستعمال في مادة وجود الشيء فاما ان يكون باعينا من استعمال
 معناه فيكون عيانا او باعينا من معناه فيكون سريحا ان لم يغير معناه معناه ليس او
 فاما ان يكون ذلك اما الثاني فلا شك او اقلت انما سميت في حاجتك لا في الاستعمال
 بل عند حفظه الخاطب في العقل يات اعتقده نسبة الفعل الى الغير على الاقتراح او
 المشاركة فان كان كقولك قد سبنا الى الغير لسانا لم يكن مجزوا والكان سريحا او سريحا فالتجوز
 والشهر والمضيق على الاول من المسكن وعلى الثاني من الخاطب ثم ياتي على كلامه هذا
 بين والتجوز ياتي على الصورة هذا الذي ذكره من التفسير الى بني الفعل على مصدر فخره ان ياتي
 الفعل على منكر انما المقدم انما السطر على المنكر تخصيصه عن الواحد ياتي بالفعل
 نحو رجل جاني اي لا امرأة فيكون من تخصيصه جنسا والرجلان فيكون محققين على
 واحد فاذ الشئ لا يكون في اللفظ ليس على ضربين ثم يقع المقصد الى احد مادون
 الاخر ولا يغير ذلك الاخر ان لم يدخل في المقصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة
 ان يكون لواحد من الجنس فيقع المقصد بها ثانيا الى الجنس فقلنا اذا اعتقد الخاطب هذا
 الكلام ان قد اناك ايت ولم يدر جنس الرجل هوام امرأة او عشيده امرأة وياتر الى القول
 فقلنا اذا عرفت ذلك قد اناك من هو من جنس الرجل ولم يدر من الرجل ام رجلا او اعتقد
 انه رجلا ولم يدر ولا يل الا عيانا من جنس من انه يدخل في تخصيص النوع نحو رجل طويل جاني
 على معنى ان المسمى من جنس طولا الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المصنف
 انه اذا اتى بالفعل على منكر فهو التخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين
 البناء على المنكر والبناء على المصنف بل اشار في موضع من دلائل الاحكام الى التلخيص المنكر
 ايضا قد يكون التقوي لكن بشرط ان يعتقد به الجنس او الواحد كافي التخصيص وانما
 نفرد كلامه عند تحقيق معنى التقوي وادى الى هذا القام السكاكي على ذلك اي على ان
 يقدم المسند اليه عند التخصيص كمن خالف في شرائطه وتفاصيله لان مدعي التخصيص على ما
 ذكرنا انه ان وقع بعد التقوي فهو التخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون
 للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا مضمرا او منكرا مثبتا كان الفعل او متفيا وعلى ما
 ذكرنا المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب التلخيص
 انه هو في التلخيص القام لانه قابل بالخصر في نحو ادر يسطر وادى يستخرجهم وامثالهما
 المسند اليه من غير معرف ومدعي السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يقع منه
 مانع كما ينبغي وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان
 قدر كونه في الاصل مضمرا فهو للتخصيص والا فالتقوي ولم يتضح في كتابه التقوي في التلخيص
 في التقوي بين ما لا يبيح من ياتر الى الحكم في الصور المذكورة وان قولنا وقد عرفت على

الجنس

[illegible]

يكون متحققا في كل واحد من الطرفين من الطرفين المتفقين
في الكلاسيك بهذا الوجه لا يبرهن على صحة الحكم بل على صحة
الطريق الذي لا يبرهن على صحة الحكم بل على صحة الطريق
وهذا يدل على ما جعل الحكم المتحقق في كل واحد من الطرفين المتفقين
من غير أن يكون على صحة الحكم بل على صحة الطريق
يصح وقوعها مستقلا كما هو في هذا الوجه لا يبرهن على صحة الحكم بل على صحة الطريق
المعروف لغيره وهو ما يستلزم في كل واحد من الطرفين المتفقين
والثاني في افادة التقديم للحكم في كل واحد من الطرفين المتفقين
بناء على أن التقييد بالوصف عند ذلك في الحكم مما عدا ذلك في كل واحد من الطرفين المتفقين
بما هو متحقق من غير تقدير من ذلك في كل واحد من الطرفين المتفقين
قولنا ما ضربت أكبر خرتك وهو في معنى ما ضربت أخاك الأكبر في كل واحد من الطرفين المتفقين
إليه السكاي وأصح به لم يبرهن على صحة الحكم بل على صحة الطريق
في أمثال التقديم ما يقتضي حالهما أي ما دام الحكم فاعلم أن الحكم في كل واحد من الطرفين المتفقين
تقديم الثاني على الأول وإذا لم يبقيا على حالهما فلا أمثال في تقديم الأول على الثاني في كل واحد من الطرفين المتفقين
العنوي دون العقل في الحكم لا يقتضي الحكم لا يبرهن على صحة الحكم بل على صحة الطريق
المتحقق في الثاني بغيره وهو ما يبرهن في كل واحد من الطرفين المتفقين
الطريق لا يقتضي الحكم لا يبرهن على صحة الحكم بل على صحة الطريق
ما قيم مقامه من ذلك في كل واحد من الطرفين المتفقين
فاسد لأن هذا اعتبار متحقق في كل واحد من الطرفين المتفقين
في زيد قائم فان قلت يقدم الحكم على حال كونه فاعلم أن الحكم في كل واحد من الطرفين المتفقين
ثم لا يبرهن على صحة الحكم بل على صحة الطريق
الحق بغيره فكان مما قلنا بغيره فاعلم أن الحكم في كل واحد من الطرفين المتفقين
فولم يبرهن على صحة الحكم بل على صحة الطريق
لأنه لا يبرهن على صحة الحكم بل على صحة الطريق
فقد كان قوله وسالكم عن طريقه فاعلم أن الحكم في كل واحد من الطرفين المتفقين
من غير أن يكون على صحة الحكم بل على صحة الطريق
والحكمة في كل واحد من الطرفين المتفقين
ثالثا في بيان هذا الحكم في كل واحد من الطرفين المتفقين
في كل واحد من الطرفين المتفقين
في كل واحد من الطرفين المتفقين

القياس به بالمبتدأ قائم منا بعينه واما قوله فكان محققا كذا ذلك الشهر فيعدبوت
 كوني البيت ما يشهد به محتمل ان يكون كذا ما كذا القصير المستمر في كان للدلالة
 قوله قبل الحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وقتير الروي لو سلم فيكون
 شادا محمولا على الضرورة فلا يدل على جواز على البقية ولو سلم فغيره يقلل على المتبوع
 فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا فم قد ذكر الحاجة انه يجوز تقديم المعطوف
 بالواو والفاء ونحوها والاعطاف المعطوف عليه في ضرورة الشرط ان لا يتقدم
 المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والمؤكد في السعة على المتبوع والعامل جميعا
 فما لم يقل به احد ثم لا نسلم استفاء التخصيص في صورة المنكر اعني نحو رجل جاني لولا
 تقدير التقديم لمصلحة اي التخصيص بعينه اي بعينه تقدير التقديم كذا ذكر السكاكي في سر
 اهره انما يتكسر من المهويل وغيره كالتمثيل والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من
 التكثير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواء لكن استلزم كلامه ذلك حيث
 قال انما يتكسر ذلك الوجه البعيد عند المنكر لغوات شرط المبتدأ لا يقال الشكر انما
 يدل على النوعية بالمهويل وغيره والحصر بما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه محالا
 لا نأثرت وقد ذكرنا انما يختص بالوصف يمنع تقدير التاخير في الصحة وقوة مبتدأ
 كالمعرف وانما يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه بل للقول
 انما يغير التقديم والتاخير في صورة المنكر اذ لم يقصد به التخصيص النوعي الذي
 يمكن ان يستفاد من الوصف مستفادا من التكثير كافي قولنا رجل جاني لمعنى لا اسراة
 ولا رجلا ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر بـ لا خيرا اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال
 الشيخ عبد القاهر في قوله شر لان المعنى الذي هو من جنس الشر لا من جنس
 الخير قال السكاكي ويعتبر من قبل زهد قام زيد قائم في المعنوي لقننه اي قائم
 الضمير مثل قام فيكون الاسناد ويتقوى الحكم وقوله انما قلت يقترب دون ان اقوله
 بنظير لان المعاني لم يتفاوتت في الحكاية والخطاب والغيبة في انما قائم وانت قائم
 وهو قائم شبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع
 انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم توهم في الخطاب والحكم والغيبة كالاقترب
 الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه محققا ونظير انه
 اسم منصوب على انه معقول مع اي لقننه الضمير مع شبهه اي مشابهة الخالي عن الضمير
 يعني ان قوله ويعتبر يشتمل على امرين احدهما المقارنة في المعنوي والثاني عدم اكمال المعنوي
 لقوله لقننه الضمير على الاول وقوله وشبهه على الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن
 اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجرح عطف على لقننه ليكون اوضح ولهذا اي ويشبهه
 بالخالي عن الضمير لم يحكم بان مع الضمير جلية واما في جملة الموصولة فاما حكم بذلك لكونه فيها

فلا يدل به الى صوت الحكم الا سم كراهة دخول ما هو في صورة لام المقرئ على صريح
الفعل ولا عمل قائم مع الضمير معاملة اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل
قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومساها للخالق عنه
روعت فيه الجهتان اما الاولى فيبان جعل قريبا من هو قائم في التقوي واما الثانية
فيبان لم يجعل جملة ولا عمل معاملة في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد ولا عمل
فيما اسند الى الظاهر قائم من قائم زيد بناء على شبهة بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد
والاعراب فيما اسند الى الظاهر بخلافه قائم ابوة لان كالفعل بعينه اد الفعل لا
يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل قائما مابعا للسند الى الضمير وحل عليه
حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعة في حكم الافراد نحو زيد عارف الحق
اي جعل تابعا للمعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله
وقال المهم معناه اتباع عارف عرف في الافراد اسند الى الظاهر مفرد اكان الظاهر
او مشي او مجوقا واعلم سهوا اذ لا حاصل عند هذا الكلام وما يرى نقد مبر على المسند
كاللازم لنقط مثل وعرف اذ استعماله على سبيل الكناية في نحو شك لا يجمل وغيره لا يجوز
بمعنى انت لا تتجمل انت تجرد في الاحجاب نحو مثل الامر على الادام والاشبه في غير
بأكثر هذا الناس يتخذ ايا لا سبر حل وانا لا اتخذ فالاول كناية عن ثبوت الفعل في
نفيه عن المخاطب بل عن اضعاف اليه لفظ مثل لانه اذا ثبت الفعل لمن يبد مسد ومن
هو على احضار وصافه ونقي عنه واريد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى
القياس وموجب لعرف ان يفعل كذا وان لا يفعل كذا لزم الثبوت لدائما والنقي عنها بالبر
الاول والثاني كناية عن ثبوت الحكم للفعل لمراد اضعاف اليه لفظ غير في النقي وعن سلبه
في الاحجاب لانه اذا نقي الجود من غير المخاطب مثلا ثبت للمخاطب ضرورة ان الجود جود
ولا بد له من محل يقوم به ولا نداء ثبت الاتخاذ للغير من غير قصد الى ان انسانا سوى
الكلم بتصف بالاتخاذ ولا شك في ثبوت عدم الاتخاذ لاحد في الجملة لزم سلب الاتخاذ
عن المكلم فما قد استعمل على سبيل الكناية ولم يقصد بثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل
او معاير لمن اضعاف اليه كما في قولنا مثل لا يوجد وقوله غيري جني وانا المعاقب فكم
وكا نفي سبابة المتقدم فان المقدم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار
من غير ارادة تعريض بغير المخاطب بان يراد بكلمة غيرك انسان غير المخاطب
مماثل وقوله من غير معناه حال كون ذلك القول او الكلام ناسيا من غير ارادة التعريض
اي لم ينشأ من ارادة المقرئ كما بقوله ضربتني من غير نية اي ضربتني لم ينشأ من
نية كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعله هذا مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل
الكناية ويلزم فيه من يمتن به لكونه اي يرى نقد مبر كاللازم لكونه القديم اقول على

بوجوب العرف

المراد بها اي هذين التبيينين لانها من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم
بطريق الكناية ابلغ كما سيجي وتقدم لكونه معينا للفقير اقول على اثبات الحكم
بطريق البالغة ولعله يرى بعد ما كان لا يلزم عيانا الشيخ في دلائل لا يجازر ونقشا
ان مقتضى القياس ان يجوز التأخير ايضا لمصالح البالغة بالكناية لكن التقدم يرى
كالا من اللازم لم يقع الاستعمال على خلافه قطعاً فالشيخ وانما اذا تصفح الكلام
وحديث هذين الاسمين بقدر ما زاد على العقل اذا قصدت بهما هذا المعنى ويرى
هذا المعنى لا تستقيم فيها اذا لم يقدمان لو قلت كذا يفعل مثلك وغيرك رايت كذا
مقلوبا عن جهة وتطيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبأ عن معناه ورايت الطبع
ياي ان يرضاه قبل وقد تقدم المستدلية السور بكل على المستدلين المترون بحرف
النقي فانه اي التقدم دال على العموم اي على نقي الحكم عن فرد من افراد ما اضيف اليه
لفظ كل نحو كل انسان لم يعم فانه يعيد نقي القيام عن كل واحد من افراد الانسان
بخلاف ما لو اخر تخولم نعم كل انسان فانه يعيد نقي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد
والتقدم يعيد عموم السلب والتأخير لا يعيد الاسلب العموم ونقي السمول وذلك
اي اعادة التقدم النقي عن كل فرد والتأخير النقي عن جملة الافراد لئلا يلزم مرجح
التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لفظا للمعنى الحاصل قبله وتقدم على التأسيس
وهو ان يكون لافراد معني اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقدم معني العموم
النقي والتأخير معني النقي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس واللازم باطل لان
التأسيس خير من التاكيد لان جملة الكلام على الافادة خير من جملة على الافادة فالمعزوم
مشكوكان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر والحمل عليه راجح قلت ثم ولو سلم
فلم يعارض ما ذكرنا لانا قولى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القابل يتسكك
في اصل الدعوى لا بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة فلا ولا يثبت
اللفظ بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقدم فلان قولنا انسان لم يعم موجبة
مهملة اهل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة للمحمول لان حرف السلب قد جعل
جزءا من المحمول لان ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعد ثم اثبت الموضوع
هذا المحمول المركب من الاحباب والسلب لهما جعلت موجبة معدولة لاسالبة محصل
ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة فلما صح جعلها في قوة السالبة
الخرئية والافالسالبة الخيرية اعم منها الصدفها عند شفاء الموضوع فاذا كان قولنا
انسان لم يعم فوجبة مهملة معدولة للمحمول يكون معناه نقي القيام عن جملة الافراد لا عن
كل فرد لان الوجبة المهملة المعدولة للمحمول في قوة السالبة الخيرية عند وجود الموضوع
نحولم يعم بعض الانسان معني انها متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنقي القيام

عما يصدق عليه الا انسان وهو عام من ان يكون جميع الافراد او بعضيا واما ما كان
 يصدق في القيام عن البعض وكما يصدق في القيام عن البعض صدق في قيامها
 صدق عليه الانسان في الجملة وكل ما يصدق انسان لم يصدق لم يصدق بعض الانسا
 وبالعكس ان التقديم وجود الموضوع في قوة السالبة الجزئية المسلم بها الحكم
 عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفي
 عن كل فرد من الافراد او يكون منفي عن بعض الافراد ثابته البعض اخرج كل تقدير
 يلزمها في الحكم عن جملة الافراد لا دون كل فرد لجوانبات يكون منفي عن البعض
 ثابته البعض الاخر وادانبت ان انسانا لم يصدق بدون كل معناه في القيام عن جملة
 الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل ما كيدا لا
 تاسيما فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فحينئذ يكون معنى كل انسان لم يصدق
 في الحكم عن كل فرد ليكون كل تاسيس معنى اخر لا لتاكيد المعنى الاول واما في
 صورة الآخر فلان قولنا لم يصدق انسان سالبة مبهمة لا سورت منها والسالبة المبهمة
 في قوة السالبة الكلية المعنوية التي من كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقيام وانما
 قال في الاول المستلزم وهما المعنوية لان السالبة الجزئية المحتملة في الحكم عن كل
 فرد ومحملة بقية عن بعض وبقوة لبعض وعلى كل تقدير يستلزم في الحكم عن جملة الافراد
 فاشارة بلغظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها المعنوية بغير مجمل في الحكم
 عن كل فرد ولما كان المقتر عندنا ان المبهمة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها في
 قوة الكلية احتاج الى بيان فاشارة الى بقوله لو لم يصدق موضوعها اي موضوع المبهمة
 نكرة غير مصدرة بلغظ كل في سياق التقي وكل نكرة كذلك معنية لعموم التقي وانما
 قلت غير مصدرة بلغظ كل لان ما يفيد العموم في التقي انما هو النكرة التي تفيد الوجد
 في الايات واما التي تفيد العموم في الايات كالمصدر بلغظة كل فتدور ودها في سياق
 التقي انما تفيد في العموم لا عموم التقي لان رفع الاحجاب الكلي سلب جزئي واد كان هذا
 السالبة المبهمة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يصدق انسان في الحكم عن كل فرد فاد
 دخلت عليه لفظة كل وقتنا لم يصدق كل انسان فلو كان معناه ايضا في القيام عن كل
 فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فحينئذ يكون معنى في القيام عن جملة الافراد
 ليكون كل تاسيما فالاحاصل ان المتقدم قبل كل سلب العموم وحينئذ يكون بعد العموم
 السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك لان لفظة كل لا تتلوه عن
 افادة هذين المعنيين فتد ان شاء احد ما يثبت الاخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون
 كل انسان لم يصدق لا افادة التقي عن الجملة ولم يصدق كل انسان لا افادة التقي عن كل فرد لان التقي
 ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان التقي عن الجملة في الصورة الاولى

احد

اعني الموجبة المملة المعدولة نحو كل انسان لم يعم وعن كل فرد في الصورة الثانية
اعني السالبة المملة نحو لم يعم انسان انما افادت الاسناد الى ما اضيف اليه و
كل وهو لفظ انسان وقد رآه كذا الاسناد المعند لهذا المعنى بالاسناد اليها اي
الى الكل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مستندا اليه فيكون اي على تقدير ان
يكون اسناد الى كل معند للمعنى الحاصل من الاشارة الى انسان يكون كل تاسيلا
تاكيدا لان التاكيد لفظ مفيد بقوة ما بعده واخره هذا ليس كذلك لان التقى عن الجملة في
كل انسان لم يعم وعن كل فرد في لم يعم انسان وحي لا يتوجب هذا المنع اشارة الى منع اخر
على ان يكون منعه تأكيدا انما افادة ح نفس الاسناد الى كل لاسي اخر فيكون كل لقوة
ولما كان تقابل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرتم من معنى التاكيد هو التاكيد الاصلاحي
وتحذف التاكيد ههنا ان يكون كل لا فادة معنى كان حاصله بدونه وحي لا يتوجب هذا
المنع اشارة الى منع اخر على تقدير ان يكون معنى تأكيدا هذا فساد ولا في الصورة الثالثة
اعني السالبة المملة نحو لم يعم انسان اذا افادة التقى عن كل فرد فقد افادت المنع عن
الجملة فاد اجملت كل على ثنائى اي على افادة التقى عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يعم
كل انسان تقى القيام من الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيلا بل تأكيدا على ما مر من
التفسير لان هذا المعنى كان حاصله بدونه وان لم يكن تاسيلا فلو جعلنا هال المنع
عن كل فرد وقلنا لم يعم كل انسان لعموم السلب مثل عموم لم يعم انسان لا يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل لا يلزم ترجيح احد التاكيدين على
الاخر والحاصل ان لم يعم انسان ان لم يكن معندا للتقى عن كل فرد ويلزم التقى عن الجملة
ايضا فكل المعنى حاصله فكل مغلوا بها اجملت يكون تأكيدا لا تاسيلا فلا يصح قوله
المستدله انه يجب ان يحمل على التقى عن الجملة ليلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
لا يقال دلاله قولنا لم يعم انسان على التقى عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم
يعم كل انسان عليه بطريق المضايقة فلا يكون تأكيدا لا فاقول اما ان يشترط في
التاكيد اتحاد الدلائل او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا كل انسان
لم يعم تأكيدا سوا جعل التقى عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان يكون كل ان
في قولنا كل انسان لم يعم عند جعله للتقى عن جملة الافراد تأكيدا لان دلاله قولنا انسان
لم يعم على التقى عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وحي يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان
تقى الحكم من الجملة اما بان يكون متقيا عن كل فرد او بان يكون متقيا عن بعض الافراد
ثابتا لبعض الاخر ولقسم محتمل للعنيين والمستفاد من لم يعم انسان هو القسم الاول فقط
والحل عليه تأكيد وعلى غير تاسيس فلو جعلنا لم يعم كل انسان لم يعم للتقى عن كل فرد يلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للتقى عن الجملة الافراد يلزم على الوجه المحتمل

فيكون تاسيًّا قطعاً لأن هذا المعنى لم يكن حاصلًا قبله فليتأمل وأن التكرار المقيد
أو اعتكاف كان قولنا لم يقع انسان سأل كلبه لا مهملة كما ذكر هذا القائل لأنها قد بين
فيها أن الحكم معلوم عن كل واحد من أفراد الموضوع لا يقال فيها مهملة باعتبارها
السور عني اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع لا تقول المسطورة في كتب القوم أن
المهملة هي التي يكون موضوعها كلياً وقد اهل فيها بأن كمية أفراد الموضوع أي لم بين
فيها أن الإيجاب أو السلب في كل أفراد الموضوع هو بعضها أو الكمية هي التي بين فيها أن الحكم
على كل أفراد الموضوع قطعي وأن الصادق على نحو قولنا لم يقع انسان إنما هو تعريف
الكلمة دون المهملة وأما أنه لا سور فيها فنوع أو العددية قد بين فيها أن الحكم سلب
عن كل فرد فلا بد بهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا تغني بالسور لأهذه القوم
وإن جعلوا سور السلب كمالاً لا شيء ولا واحداً فلم يقصدوا إلا إحصاء فيها بل كل ما يدل على
القوم فهو سور الكلية كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك فيصلي الشيخ في الاشارات
وهنا يجوز أن يكون القضية كلية لقوم أفرادها وكون الموضوع نكر منفي وإدخال
الثوبن عليه سور الكلية كما أن في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات أن
كان إدخال الألف واللام موجباً فيها وإدخال الثوبن موجباً تخصيصاً فلا مهملة في
لغة العرب وقال عبد العاهر في تقرير أن كلمة كل تارة تكون لشمول الشيء واخرى لشي
الشمول أن كانت كل وإدخاله في غير الشيء بأن آخرت عن داته سواء كانت مفعولة لأداة
الشيء أو لا سواء كان الخبر فعلاً كقول أبي الطيب ما كل ما يمتنى المرء يدركه بجري الرياح
بما لا يمتنى السقى وغير فعل نحو قولك ما كل ممتنى المرء حاصل أو حاصل على اللغة
المجازية فلا تمنونه أو مفعولة للفعل الممتنى أما أن يكون عطفاً على أدخلته في غير الشيء
وأما أن يكون يتقدّم فعل عطفاً على آخرت المعنى أو جعلت المفعولة وكلاماً ليس بسلب
أما الأول فلأن كلاماً من الدخول في غير الشيء والتأخير عن أدوات الشيء شامل لوقوعها مفعولة
للفعل الممتنى فلا يحسن عطفاً عليه ما واما الثاني فلأن التأخير عن أداة الشيء أهم شأن
يقع بينها فصل نحو ما ريت كل القوم وما جاء كل القوم وغير ذلك من الأمثلة المذكورة أو لا
يقع نحو ما كل ممتنى المرء حاصل فإن خصصت التأخير باللفظ فلم يخرج منه إلا المفعول المتقدّم
على الفعل الممتنى وإن جعلته أعم من اللفظ والتقدير دخل فيه العمان وإياها ما كان الكلام
لا يخرج من تحتها وإنما وقع فيه لتفريع عبارة الشيخ وهو قول إذا دخلت كلاً في خبر اليع
بأن تقدم الشيء عليه لفظاً أو تقديرًا يعني كما إذا قدمتها على الفعل الممتنى العامل فيه فانه مؤخر
تقديرًا لأن مرتبة المفعول التأخير عن العامل فالأقرب أن يجعل عطفاً على آخرت تقدير
الفعل ويكون المراد بقوله آخرت عن أداة الشيء ما إذا لم تدخل أداة الشيء على فعل عامل في
كل ما يشعر به المثال المذكور والمعنى بأن آخرت عن أداة الشيء الغير الداخل على الفعل العامل

فيها او جعلت معموله للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تأكيدا لمرغوب ما جازى المقوم كلامه وما
 جاء به كل المقوم وقدم التأكيد لان كل اصل فيه او متعلقا لا كد كسب متاخرا لم يخذ كل الدراهم
 او كل الدراهم لم يخذ او لا يخذ هم كلها لم يخذ وعركه مثال التأكيد اعتقادا على ما سبق و
 جعل الفعل منفيا بلم لان المنفي مما لا يقدم معموله عليه بخلاف بلم ولا ولن على ما سبق في
 الخبر وكذا اذا وقعت مجزعا او ظرفا نحو ما سررت بكل المقوم وما سررت كل الايام و
 نحو ذلك ففي جميع هذه الصور يوجب المنفي الى السؤل خاصة لا الى اصل الفعل واذا
 اى الفعل لكلام بثبوت الفعل او الوصف لبعض ما اضيف اليه كل ذلك كانت كل في
 المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او اعمل فيها كقولنا في الفعل ما كل المقوم
 يكتب وما يكتب كل المقوم وفي الوصف ما كل المقوم كاتبا وما كاتبت كل المقوم فيعيد
 الكتابة لبعض المقوم ولو فاق بثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل
 سوداء ثمرة لكان احسن او تعلقة اى تعلق الفعل والوصف بترى ببعض ان كانت
 كل في المعنى مفعولا للفعل والوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يمتنى المرء
 يدركه ولم يخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذها انا وما اخذنا كل الدراهم فيعيد
 تعلق ادراك المرء ببعض متمنية وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشها
 الدوق والاستعمال قال الشيخ اذنا ملنا وجدا اذ خال كل في خبر المنفي لا يصلح الاحت
 مراد ان بعضها كان وبعضها لم يكن وفيه نظر لاننا نجد حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل
 ببعض كقوله واسد لا يجب كل مختار فخور واسد لا يجب كل كفا رايم ولا تقطع كل كلامه
 فالحق ان هذا الحكم اكثرى لا كلي والاي وان لم تكن داخل في خبر المنفي بان قدمت
 المنفي لفظا ولم يقع معموله للفعل المنفي عم المنفي كل فرد مما اضيف اليه كل واذا فاذني اصل
 الفعل عن كل فرد كقولنا لقل النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له د واليدين اقتصرت
 الصلوة بالرفع لانها فاعل فعل لم تسبت يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم كل ذلك
 لم يكن اى لم يقع واحد منها لا المقصر ولا النسيان وعليه اى على عموم المنفي وتشموله كل فرد
 ورد قولنا الى النجم قد اصحبت كل الحيا تهدي على ادنيا كل لم اصنع برفع كل على معنى لم اصنع
 شيئا مما يدعيه على من الدوق قال المصنف المعتد في اثبات المطلوب الحديث
 وشرا في النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السوال بام من احد الامرين
 لطلب التعيين بعد ثبوت احد ما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالعين او بغير
 كل منها ود على المستفهم وتخطية له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بغير الجمع بينهما لانهم لم يثبتوا
 جميعا فيجوز ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال النبي
 صلى الله عليه وسلم الصلوة والعتة كل ذلك لم يكن قال به واليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن
 قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليهما صحيح بعض ذلك قد كان في قوله لا نرا في نفس كل منهما

لا نفى بها جميعا اذ لا يجاب الجزئي برفع السلب كلى لا للسلب الجزئي واما الاحتمال
 فيجوز ان النعم لا ترفع فصح والشايع فيها اذ لم يكن الفعل مستقلا بالضير ان ينصب
 الاسم على المفعول به نحو زيد ضربت وليس في نصب كل ههنا ما يكون له وزنها وسيار
 كلامه اذ لم ات لشيء مما ادعت عليه هذه المنة فلو كان النصب مقيدا للدرك للهموم و
 الرفع غير مقيد لم يعدل الشاعر المصباح عن الضم الشايع الى الرفع المحتاج الى تقدير
 الضير من غير ضرورة وتعايل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا
 وهو متنع لان لفظة كل اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تأكيد او مبتدا لا تقو
 على كلكم ولا ضربت كلكم ولا ضربت كلكم فظن بعينه ما ذكر سيوري في قوله ذلك
 كل من قلت هذا ان الرفع في كل من على الابتداء وحذف الضير من الجزئ جازيل في البعثة
 اذ لا ضرورة في توجيه المير لا مكانا ان يقول كل من قلت بالضرب واعتبر من عليه ان الحاجب
 بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها مستقلا هو غير جازيل لان كلا اذا اضيف
 الى المضمر لم يستعمل الا تأكيد لان قياسها ان يستعمل تأكيد لما تقدمها لما اشتملت على
 ضمير لان معناه افادة التثنية والاحاطة في جزاء ما اضيف اليه ولما اضيف الى
 المضمر كان الجملة مقدما ذكرها وفي حكم التقديم الا انهم استعملوها مستدا لان العامل
 فيه معنى لا يخرجها في الصورة عما هي لها ولذلك قال ان الامر كله لله بالرفع والضرب
 ولا يقال الامر ان كل من هذا كلامه واما تأخير فلا قضاء المقام بتقديم المستند
 سيجي بانه هذا الذي ذكر من الحذف والاضمار والتعريف والتشكي والتقدم والتأخير
 كل مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر
 لا قضاء الحال اياه فيوضع المظهر موضع المظهر كقولهم مكان نعم رجلا مكان نعم الرجل
 فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المستند اليه
 علم من يندل عليه وهذا الضمير عايد الى مفعول معروف في الدهن منهم باعتبار الوجود
 كالمظهر في نعم الرجل فيصير الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو المدح
 العام او الدم العام اعني من غير تقييد في حقه والتزم لتفسير نكر ليعلم جنس المفعول في
 الدهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالعام واللا يلبس بالخصوص بالغا على نحو نعم رجلا
 السلطان نعم بعد تفسير الضمير بالنكر صار قوله نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام في
 الاجال ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى بخصوص المدح كقوله نعم رجلا زيدا واما
 هو من هذا الباب في احد القولين اي قوله من يجعل المحض من جنس مبتدا محذوف واما
 في قوله من يجعل المحض مستدا ونعم رجلا خبر والتقدير زيدا نعم رجلا فليس من هذا
 الباب على المتعلق لاحتمال ان يكون الضمير عايدا الى المحض وهو مستقدم تقدير فان
 قلت الا انها لو كان كذلك لوجب ان يقال نعم رجلا زيدا ونعم رجلا زيدا ونعم رجلا زيدا

المقصود في وضع الباب وما فيه من تبيين بالانكسار او لا معنى له قلت قد انصرف هذا
الباب نحو اصر ويجوز ان يكون من خواصه التزام كون صيغة مستقاة من غير
ابراز سواء كان مفردا او مثنى او جمع على ما يشابه اسم الجا مدي عدم المقصود من حيث
و يجب بعضهم الى انه اسم واما الابهام غير ان التفسير يكون حاصل من التزام تاخير
المحذور في اللفظ الامادرا وهذا الاعتبار يصح فليميز بالانكسار ويجوز ايضا ان يكون
التمييز للتاكيد من ان في نعم الرجل حملا كما قال الله تعالى في سورة قمرها سبعون ذرا
او لرفع لبس المحذور الفاعل وقوله هو او هي زيد عالم سكان الثالث او الفصح
والاضمار فيه ايضا بخلاف معنى الظاهر فيختار الثاني في هذا الضمير اذ كان هذا
في الكلام الموت غير مفصلة نحو هي هند مليحة وقوله تعالى فانها لا تعنى الا بصار
قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك الموت ولم يسمع نحو هي الامير بني
معرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازها وانما لم يقرض المحذور في قول
يا ليرجلا وباللهما في قوله تعالى وقوله تعالى ففرض سبع سموات لانه ليس من
المسند اليه ليمكن تقليل وضع المضمر بوضع المظهر ما يعقبه اي يعقب ذلك
الضمير اي يحكي على عقبيه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير
معنى انتظر اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليعلم منه معنى لما جيل اسم عليه
القبول من الشوق الى معرفة ما قصدا بهما من فيمكن المسحوق بعد في ذهن
فضل تمكن لان ما يحصل بعد تقاسم الغيب ومعناه الطلب له في القلب محل
ومكانه لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا
مظاهرا يعنى به فلا يقال هو الذي باب يظن وهذا معنى فضل الابهام ثم التفسير ليدل
على التخييم والعظيم هو السرف في التزام تعدد ضمير الشأن وهو بعضي التزام تاخير
المحذور في باب نعم لكنه قد جاء بعد كقول الاخطل ابو موسى فجدك خير جدد ونج
الجو خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكر من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى
انتظر انما يصح في ضمير الشأن دون الضمير في باب نعم اذا السامع ما لم يسمع المفسر لم
يعلم ان فيه ضميرا فتقليل وضع المضمر مقام المظهر في باب نعم بما ذكر من لبس جدد و
قد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهان ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلنا
اي القرآن اوله ما بلغ من عظم شأنه الى ان صار ثقلا الادهان نحو هو الى ابائي
اولا عامان الدهن لا يلتفت الى غير كقوله في المطلع زادت عليها للظلام رواق وقد
يعكس اي بوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم لاشياء
فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قوله ابن
الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مرثا

رجل اي رجل اي كامل في الرجولية اعيت اي احييه يعني اعجزته وواعيته عليه
 عصيته مداهية طرون معلية وجاهل جاهل خلقه من روقا هذا الذي اعيت
 تركه ولا وتمام حايمة وصير العالم الخبير المحقق من غير الامور علما اعقبتها نرفذ نفا
 كافونا فيا للصانع قابلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فتقوله هذا اعشار الى
 حكم سابق غير محسوس وهو كونه العاقل محروما والجاهل من روقا وكان المقام معلوم
 المضمر لكيفه لا يستحق بحكمه يدع بحسب الشان وهو جعل الا وهام حايمة والعالم الميقن
 زيد يقاكت بدعته لا الحكم بيقين وايران في محسوس كانه من حيا السامعي
 ان هذا الشيء المميز وهو الذي لذلك الصفة المحسوسة والحكم اليديع وقد قال ان
 الحكم اليديع هو كون العاقل محروما والجاهل من روقا فتقن اختصاص المستدالي بحكم
 يدع ان حيازة عقد من كون هذا الحكم بدعته انما ضد ما كان يتطويعه من حيازة
 من الضعف او الشك عطف على كل العتاية أي والتكلم بالسامع والسخرية كما اذا
 كان فاقد البصر ولا يكون ثم مشارا اليه اصلا او السدا على كل تلاوته بان لا يدرى
 غير المحسوس هو فطانت بان غير المحسوس عند بمنزلة المحسوس او ادعاء كال ظهور
 اي ظهور المستداليه وعليه اي على وضع اسم لا شارة موضع المضمر لادعاء كال الظهور
 من غير هذا الباب اي بان المستداليه قول ابن الدهنية نقالت اي اظهرت القلة
 والمريض كي اعني اي احزن من شجي شجي على حد علم يعلم واما شجي شجي فهو من فقد
 على شجي في هذا الامر اي احزنني وما كنت على ريد من قتلي قد ظفرت بذلك
 اي يقتلي ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهن المحسوس بالبحر الذي يشار اليه
 باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر عن اي غير اسم الاشارة
 فلزيادة المكين اي تكفي المستداليه عند السامع نحو هل هو ام لا احد امه الصل
 من هذا المبدأ افعلا لان الذي يصمد اليه في الحوايج نظيره اي نظير من غيره
 فل هو امه الصل وضع المظهر موضع المضمر لزيادة المكين من غير باب
 المستداليه قوله تعالى والحق انزلناه والحق نزلنا انزلنا القرآن الا بالحكمة
 العتصية لا نزلنا وما نزلنا الا بالحكمة لا شارة على الهداية الى كل خير او ادخال الروح
 في صفة السامع وتربية الهامة والقوية داعي المأمور اي ما يكون داعيا لمن امر
 بغير اي الامثال والامثال به مثالا اي مثال القوية وادخال الروح مع التربية
 قول الخلفاء امير المؤمنين يا مراك بكرا مكانا امراك وعليه اي على وضع المظهر
 مقام المضمر لقوية داعي المأمور من غيره اي من غير باب المستداليه فاذا عرفت
 بعد المشاوره وضع الراي فتوكل على الله حيث لم يقل على لما في لفظة الله من تقوية
 داعي النبي صلى الله عليه وسلم الى التوكل عليه لادعاء انه على ذات موصوفة بالقدر الكمال

وساير اوصاف الكمال والاستغناء في طلب العطف والرحمة كقوله الهى عبدك
العاصي اناك مقبل بالذنوب وقد دعه لك فان تقض فانت لذلك اهل وان تطرح
فمن رحم سواك حيث لم يقل انا العاصي اتيك على يكون العاصي هذا لان في ذكر
عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الثقة بالسير في لفظ انا وفيه ايضا ما كان من
وصفه العاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى
قوله فامسوا باسمه ورسوله والشيء الامي الذي يوصى باسمه وكلامه حيث لم يقل فامسوا
باسمه وفيه لم يكن من اجراء الصفات عليه المذكورة وليس غير ان الذي يوجب الايمان
به بعد الايمان باسمه هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كايما من كان انا اقول
غيري اظهر المتفهم بعدا من العقب لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام
من الحكاية الى الغيبة غير مختص بالسند اليه ولا بهذا العذر اي النقل غير مختص بان
يكون عن الحكاية الى الغيبة ففي العبارة اذ في تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل
عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالعذر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بغير
غائب والاول اوفق لقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا سئل الى الآخر
فصيرا لقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنى لان كلاما من الثلثة ينقل الى
الاخرين وقوله مطلقا زيادة من المصم ليس بصريح في كلام السكاكي ويحتمل ان يعلم
بالغيبة على معنى سواك ان الغيبة باسم مظهر او مضمرا او بالجميع على معنى سواك ان في
السند الاول في عين وسواء كان كل منهما قد اورد في الكلام ثم عدله عنه الى الاخر او لم
يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدله الى الاخر ولم هذا انت بمقتضى المعنى
من يقتضيه تغير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ما هو دامن التفات
الافسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقوله صاحب كشاف انه يسمى انفا
في علم البيان بني على انه كثير ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله امرء العتيس
تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موصوع ويروي كسرهما حصص
هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على انه مذهب ان كلاما من الكلام
والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده وعدله عنه الى الاخر فهو التفات
لانه قد صرح بان في قوله ليكن التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ايراده اليه
والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التغير من معنى بطريق من الطرق الثلاثة
الكلام والخطاب والغيبة بعد التغير عنه اي عن ذلك المعنى باخر منها اي بطريق اخر
من الطرق الثلاثة بشرط ان يكون التغير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون
مقتضى الظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بعين هذا الطريق وبهذا يفسر كلام المصنف
في الايضاح واما قلنا ذلك لانا نفهم قطعاً من اطلاقهم واعتبارهم ان الالتفات انما هو

استقال الكلام من اسلوب الحكم والمخاطب والغيبة الى اسلوب اخر عني ما ير فيه الكلام المحظ
لغير نظرية نشاطه وبقاها في اصنافه فلو لم يعتبر هذا الغيب لم يخل في هذا المفسر
اشياء ليست من الالتفات منها نحو اننا نريد وانت غرق ونحن رجال وانتم رجال وانت
الذي فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباها ونحوه كذا ما عني عن معنى واحد تارة بصير
الكلمة والمخاطب وتارة بالاسم المظهر وصير الغائب ومنها نحو بانريد قم وبارجله بصير
خد سدي وفي التثنية انت فعلت هذا بالهتاء ابراهيم لان الاسم المظهر هو تسمية
ومنها تكرار الطريق الملتفت اليه نحو اياك نعبد واياك نستعين واحدا وانفت فان
الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جارح اسلوبه وان كان يصيد في كل منها انه يقيد
عن معنى بطريق بعد الغيبة عن طريق اخر ومنها نحو قوله يا من هو عالم حقيق في هذه المسئلة
فانك الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفا رقت وهذا ناكل في
بعدكم عدم فانه لا التفات في ذلك لان حق العايد الى الموصول ان يكون بلفظه الغيبة وحق
الكلام بعد تمام المثالي ان يكون بطريق الخطاب وكل من نفا رقت وبعدكم جارح على مقتضى
الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذي امنوا من باب الالتفات و
القياس من منتم فليس بشئ قال المزمع في قوله انا الذي سمعنا مني حيدر كان القياس
ان يقول سمعنا حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان المقصد في الاختيار
نقته فكان الاخر هو الاول ثم لا يبالى برح الصير الى الاول وحمل المعنى الكلام على المعنى لا منه
من الالتفات وهو مع ذلك فيجوز من هذا النسخ حتى ان المازن في كتابه لا اشتداد موده
وكثرة لود دته ومن الناس من نراو لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التغيير
في كلامي وهو فلو لا قوله تعالى باركننا حوله لنريد من اياتنا فيمن قرا ليريه بيا الغيبة
فيه التفات من الحكم الى الغيبة ثم من الغيبة الى الحكم مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام
تخيل هو من متلفات لزمه ومتماز وهذا احصى الى التفات بتفسير الجمهور اخضر منه
تفسير السكاكي لان التقليل اعم من ان يكون قد عبر عنه بطريق من التثنية ثم عبر عنه
بطريق اخر او يكون مقتضى الظاهر التفسير عن طريق منها فعد الى الاخر عند الجمهور
مختص بالاول وكل التفات عندهم التفات عنده من غير مكن كما في قوله تطاوله ليلك
بالايمد ويات الخالي ولم ترقد ويات ويات له ليله كليل ذي العايق الارمد وذلك من بناء
جائي وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح العايق قد في العين وفي الاساس في عينه عايق وهو
اي غصه بعض منها ويات له ليله من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه لا التفات في
البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الايات الثلثة التفات وقوله
صاحب الكشاف قد الفت من القيس لك التفات في تلك الايات ظاهر في ان مذهب السكاكي
موافق لمذهب فان قيل يجوز ان يكون احدهما في بيات والاخران في جائي احدهما باعتبار

الاستقلال من الخطاب في ليلك والآخر باعتبار الاستقلال من الغيبة في بابت او يكونا كذا
وبذلك اعتبار الاستقلال من الخطاب الى التكلم بغير ان فيها مثل التفافات على مذهب
المحقق ايضا فالجواب عن الاول ان الاستقلال انما يكون من جهة حاصل واقع عليه يكون
المكلام كلاما وبعد الاستقلال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بابت فلا يصح حمل الخطاب
وصار الاستلوب الغيبة فلا يكون الاستقلال الى التكلم في جاني الا من الغيبة
وحدها ومن الثاني اننا لانعلم ان الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه
واحدا بل هو خطاب لمن يلقى منه الكلام كما في قوله هل يجرى منكم رسالة من رسول ام ليس
ينفع في ولاك الولد حيث لم يقل ولاكم وقوله بكذا صاحب قبل الجبر ان ذكر النجاش
في التكبير حيث لم يقل ذلكا مثالا للتفات من التكلم الى الخطاب وما الى الا عبد الذي
فطري والسراجون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون
المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما الى الا عبد المخاطبون والمعنى وما لكم
لا تعبدون الذي فطري كما سيجي فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت ح يكون
قوله ترجعون واراد على معضى الظاهر والالتفات بحان يكون من خلاف معضى الظاهر
قلت لاننا لم ان قوله ترجعون واراد على معضى الظاهر لان الظاهر مقتضى ان لا يعبر
بسلوب الكلام ويجري للاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من
بناء حافي وقد قطع المعبر بانه واراد على معضى الظاهر ونزعم ان الالتفات عند السكاكي
لا يختص بخلاف معضى الظاهر هذا مستورا مختصا به في عند غير السكاكي وفيه نظر لان
مثل ترجعون وجاني لما لا تروى التفات عند السكاكي وعنه فهو كان واراد على
معضى الظاهر لما اختص الالتفات في خلاف معضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا
تحتاج اختلاف منه وبين غيره ثم الحق انه يختص في خلاف معضى الظاهر وان مثل
ترجعون وجاني من خلاف المعضى على ما حققنا والى الغيبة محورا ما اعطينا كالكور
فصل الربك مكان لنا وقد كثر في الواحد من التكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدم المعظم
كالجماعة ولم يحج ذلك في الغايبة في الخطاب في الكلام العدم وانما هو استعمال المولى في تعظيما
بخطاب وبواضعا من التكلم ومن الخطاب الى التكلم قوله عليه من عبد طحايتك اي
دمب بك قلب في الحسان سقون بقوله طروب قال المزد في معنى طروب في الحسان
ليطرب في طلب الحسان ونشاط في مرادها بعيد الباب اي حين والى الشباب و
وكاد يضرهم عصر جان سيب اي زمان قريب المسيب واقباله على الهجوم يكفني
يلكي فيه التفات من الخطاب في طحايتك الى التكلم حيث لم يقل يكفك وفاعل يكفني
ضير القلب ويلي معنونه الثاني اي يكفني ذلك العلي ليلي ويطا ليلي بوصلها وورع
بالتا القوفانية على انه مسند الى ليلي والمفعول محذوف اي شدايد فراقها او على الخط

للقلب فعنه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب قوله لما بك فيه التفات آخر عند السكالي
لا عند الجمهور وقد شط اي بعد ولها اي قريبا وعاد عواد بيتنا وخطوب
قال المزمع في عادت يجوز ان تكون فاعلت تنو المعاداة كان الصواب والخطوب
صارته متعادلة ويجوز ان يعمل من عاد يعود اي عاده عواد وعوايق كانت محولة بيتنا
الى ما كانت عليه قبل والى الغيبة حتى اذا كنتم في القللك وجربن ايم مكانكم ومن
الغيبة الى الحكم واسما الذي رسل الرياح فيذكر سخايا فسقناه مكان ساقه والى
الخطاب اياك يوم الدين اياك بعد مكانا ياه بعيد وكر صدر الا فضل في ضرام
السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب الكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى
اياك بعيد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو بمنزلة
المخاطب لان ذلك يحرك من العبد مع الله تعالى لامع غير بخلاف قوله جبريل في يابه
ليس له شرك ومن عند الخليفة بالخارج اعني يا فداك ابي وامي بسبب منك انك
دوار تباح فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب لله بالبيت الاول امر اتم
وبالبيت الثاني هو الخليفة وهذا اخضر من تفسير الجمهور بقوله اني العلاء هل جرب
رسالة من رسل ام ليس ينفع في ولاك الوك فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في
يزجرنكم الى الغيبة في اولك بمعنى اولك وحقا في اخر ليس اضرب من خطاب من خطاب
كفانه الى الاخبار عنهم وان كان من قبل الالتفات فليس من لانه المخاطب يحمل حرم
بنو كفانه ويقوله اولك انت وقد يطول الالتفات على معنيين آخرين احدهما يعقب
الكلام بحيلة مستقلة ملاقيه له في المعنى على طريق المثل والدعاء او نحوهما كما في قوله
تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا صرفا الله
قلوبهم وفي كلامهم تضم الفقر ظهره والفقر من قاصات الظهور في قوله جبريل
بمعنى كان الحيايم بدي طلوع سبقت الغيث ايها الحيايم انتهى يوم نصقل عارضتها
بغير شامة سقى المشام والثاني ان يذكر معنى مشام ان السامع اختلج شئ فليفت
الى كلام من يزل اختلاجه من رجع الى معصود كقوله ان فتاده فلا صر مريندو وفي
الباس راحة ولا وصله يصفونا فنكاره كانه لما قال فلا صر مريندو قيل له وما
يصنع به فاجاب بقوله وفي الباس راحة ووجهه اي وجه حسن الالتفات على
الاطلاق ان الكلام اذا نقل من سلوب الى سلوب كانا حسن تطريرا اي مجديدا
واحدا من طريقتي الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك
الكلام وقد يختص من اتقه بلطائف اي يكون لكل التفات سوا هذا الوجه العام لطيف
ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فاذا العبد ادا ذكر الحقيق
بالحمد من قلب حاصر بحد ذلك العبد من امته محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد

وكما احرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يزول الامر
الى خاتمته اي خاتمة تلك الصفات وهو قوله مالك يوم الدين المصنف انما اراد ذلك
الحقيق بالمجد مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اصنف مالك يوم الدين على طريق الاستساق
والمعنى على الظرف اي مالك في يوم الدين والعقوله محذوف دلالة على التقييم فحينئذ
يوجب ذلك المحرك الخاصية في العتق الاقبال عليه اي اقبال العبد على ذلك الحقيق بالمجد
والخطاب بتخصيصه بقاية الخضوع والاستعانة في المهمات والباء في تخصيصه متعلق
بالخطاب يقال مخاطبة بالدرء اداء عوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك
ان يخاطب ذلك العبد الحقيق بالمجد بما يدل على تخصيصه بان العباد وهو غاية الخضوع
له لا العتق وبان الاستعانة في جميع المهمات منة لا من عتق وتقييم المهمات مستفاد من اطلاق
الاستعانة والاحزان يراد الاستعانة على اداء العباد ويكون اهدنا بياننا للمهونة لئلا يلام
الكلام ويكون العباد له لدانة لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات واللطف
المختص بما وقع هذا الالتفات هو ان منه تنبها على ان العباد اخذ في القراءة بحسبان
تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا الذي ذكره المصنف جاز
على طريقة المفتاح وطريقة الكشف ما وان لم اذكر الحقيق بالمجد واجرى عليه تلك الصفات
تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء والعبادة فالقت وخاطب ذلك المعلوم
المتين فقبل اياك يا من هذه صفاته. العبد ليكون الخطاب ادل على ان العباد له
لاجل ذلك التميز الذي لا يستحق العباد الابه لان الخطاب ادخل في التميز واعرف في
كان تعلق العباد به تعليقا بلفظة التميز ليسع بالعلمية ويمكن ان يقال ما زدد يا ذكر
لوانهم الشيء وخواصه توجب ان يزداد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجبه
النفس الى الدات الحقيق بالعبادة فكما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام انزاد
ذلك وقد وصف ذلك لا بانه المدبر العالم واهله وانما بانه المستقيم بانواع النعم الدينية
والاخرية ليستظم لهم امر المعاش ويستقدوا لاسر المعاد والثابته المالك لعالم الغيب
واليه معاد العباد فاضرفت النفس بالكلية اليه لتأهي وضوحه وتميزه بسبب هذه
الصفات فخطب تنبها على ان من هذه صفاته بحسبان يكون معلوم التحقق عند العبد
تميز عن سائر الذات حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العباد وفيه تعظيم
الامر بالعبادة وانما ينبغي ان تكون عن قلب حاضرا كما نرى في الهدى وبراء ولا المسقت الى
ما سواه ولما انجز كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر وورد عدة اقسام ستروان لم يكن
من مباحث المسند اليه ومن خلاف مقتضى ملق الخطاب بغير ما يترقب بحمل كلامه على
خلاف مرادة الباء في بغير للتقديم وفي بحمل السبب والمصدر مضافا الى المفعول الا
وهو الخطاب المعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر تعلق المسلم الخطاب الذي صدر منه الكلام

ما يترب هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده تغييره له على انه اي ذلك العزم
هو الاول بالمقصد كقول القبيضي المجاب وقد قال المجاب له حال كون المجاب مستقلا
اي لا حمل لك على الادامه يعني العتيد مثل الامير يحمل على الادامه والاشبه هذا مقول
اقول القبيضي فابره عيد المجاب في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترب بان حمل
الادامه في كلامه على العزم من الادامه اي الذي غلب سواده حتى ذهب اليه الباطن الذي
فيه وضع اليد لاشبه اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد المجاب انما
هو العتيد قلبه على ان العمل على العزم من الادامه هو الاول بان يقصد الامير اي من كان
مثل الامير في السلطان وبسطة اليد تجد بان يقصد اي بان يعطى المال ويهب من
الاغنياء لان يقصد اي يقيد ويوقت من صفاته وقال المجاب له ثانيا انه اي الادامه
حديث فقال الان يكون حديثا خيرا من ان يكون بليدا فخر الحديث ايضا على خلاف مراده
او اسباب عطف على المخاطب اي تلقا السائل بغير ما يتطلب يقتضيه سؤاله منزله غير
اي غير ذلك لسواله تغييره على انه اي ذلك تغير الاول بحاله اي حال ذلك السائل
المهم له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهل قل هي موافق للناس والجمع سألوا عن السبب
في اختلاف العزم في زيادة النور ونقصانه قالوا ما بال اهل الابد يدور دقيقا مثل الحيط
يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ والكون على حاله
واحدة فاجيب ببياننا العزم من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف
معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والتاجر والمحال الديوني والصوم وغير
ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقية للعدول وذلك لتبنيه على ان الاقوال والتوقيعات
ان يسألوا عن العزم لا عن السبب لانهم ليسوا بمن يطالعون بسبب ما هو من
دقائق علم الهيئه ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ما اذا ينفقون قل ما
انفقتم من خير فقلوا للدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبل سألوا عن
بيان ما ينفقون فاجيبوا ببياننا المصارف تبنيه على ان المهم هو السوال عنها لان النفقة
لا يعتد بها الا ان تخرج موقعا وكل ما هو خير فهو صالح للاتفاق قد ذكر هذا على سبيل
التضمن دون المقصد ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر القبيضي من المستقبل بل فقط
الماضي مبيها على تحقق وقوة نحو يوم يتفتح في الصور مصرع من في السموات والارض
في الارض بمعنى فيفتح وهذا في الكلام لاسيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله
القبيضي من المستقبل بل فقط اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحو القبيضي عنه
بل فقط اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع الناس لما فيه من التوب
والعقاب والحساب وجميع ذلك واره على خلاف معنى الظاهر فان قلت كل من اسم
الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وحج يكون معنى لواقع

[illegible]

في المحامد والاشعار في التوقييل ورد في اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تفضل عينا
لظننا غير نفس القلب الذي جعل السكاكي من اللطائف قبل كقولك اي قوله روبر ومهداي
منافرة مغني متلون بالحق في ارجاءه اظهر افرو وتواحيه جمع الرجاو معقول كان لو
ارضه ساءه وهما متضادان وهذا في قوله اي لو في ما في هذا معنى قوله اي لو بها في المصراع
الاخر من باب القلب والمعنى كان لو ان ساءا من غير تمام لو ان تفضل وفي القلب من اليبالغة
ماتس في تركه لا شعاع بان لو في المصراع قد بلغ من الغنى الى حيث يشبه به لو في الارض
والغير والا اي وان لم يتفضل اعتبارا لطيفا لان العدو على حصن الظاهر من غير
نكتة يعطيه يخرج عن نطق الكلام لخصي الحال وهو على فتيان احد ما ان لا يحسن ما
يؤم على الموضع كقولك اي قوله القطا في حيث ما في السمن فلما ان جرى سمن عليها
كالميت من طين النخل بالحد في اي الغضب الساكن على البطن بالمتى والمضى كالميت
المعدن بالصياح والجواب كما في العبد اسر بها الرجاو اليها خذوها في نخل ان لم يتفضل
فلما ان يقول انه يتفضل من اليبالغة في سمن فنانا ما لا يتفضل قوله كما في حيث بالعد
بالصياح والديهم ان الصياح قد بلغ من العبد والكثير الى ان صار بمنزلة الاصل والعد
بالسنة اليه كالصياح بالسنة الى العبد كالميت في ان يتفضل ما يؤم على الموضع فيكون
الاجل في الرج كقولك ان في حيث وقد اجبت ولم اصب بجمع البصيرة فانه في الاقدام
والعنى فانه في الجاهل بجمع الاقدام على انه على من الضمير انضرفت ولم اصب يعني لم
اجرح وذلك لان الحد وخرج من السمن والقتل مع قدس وانتهى في فالتناسب وصف
الراي والبصيرة بالقتل وخرج واضع الاقدام والا فقام في المقام بالحد وخرج كالميت في الاقدام
عروها اي مجرب فليس هذا القلب اعتبارا لطيفا بل فيه ايها المخلص المتفضل واجب
بانه ليس من اجل القلب لان قوله بجمع البصيرة حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب في
معناه لم الف من اصبت الشيء الفية وجد في لم الف بهذا الصفة بل وجدت بخلافها
بجمع الاقدام فارج البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من ابيات يدل على انه جرح
وتحذر منه الدم ولا في قوله كلامه الدلالة على انه جرح ولم يمت اعلا ما بان الاقدام ليس
بجمع الاقدام وحسنا على ترك الضمير العوايق ورفض الضمير جرحا من الما ط كذا في الانضاح
وفيه جرح لان قوله وقد اصبت اي جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب يعني لم اجرح واما
جمله يعني لم الف فلا قرينة عليه مع ان ما من من النظم ودلالة الكلام على ابيات الجرح له
لا ينافي ذلك لانه اذا جعل بجمع البصيرة حال من لم اصب صار المعنى لم اجرح في هذه الحالة
بل جرح بجمع الاقدام فارج البصيرة على انه لما جعله يعني لم الف فالان ان يجعل بجمع
البصيرة معضولا ما يبالا لانه احسن تاوية المقصود والجواب المرجح ما اشار اليه كلام
الزم في وهو ان جرح البصيرة حال من الضمير انضرفت وجرح البصيرة عبارة عن انه

على بصيرة التي كان عليها اولاً لم يغير لرايه ندم في الاقتحام ولم ينطرف اليه تباعد عن الاقدام
وقد روج الاقدام عبارة عن انه قد تم طالت ما مرسته للحرب وهكذا قال المعنى ثم انصرفت
قد نلت ما اردت من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا وانما يصرف في الاولى لم يبد لي في الاقتحام
ولا غلبت اختيارى المظروف والاختلاف بل قد صار اقدامى في الحرب قارحاً لطول ما مرسته
وتكرر عبارتي في

الساكنة الثالثة احوال المسند اما تركه فلما

في حذف المسند اليه وانما كان في المسند اليه حذف وفي المسند تركه وعاية لطيفة وهو ان
المسند اليه اقوم مكاناً في الكلام واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند حيث
لم يدكر لفظاً وكان في به لفظ الاحتياج اليه ثم استغنى لغيره من جملات المسند فانه ليس
بهذه الشبهة في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يوقف به لغيره من اقواله اي قوله صاني من الحاشية
البرحمي ولم يك اسماً بالمدينة راجعاً في وقارهما الغريب في الاساس الماء في رجليه في منزله
وما واه وقيل اسم الجبل قرينه ولفظ البيت خبر ومعناه التحضر على الغربة والتوجه من الكربة
حذف عن البيت في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحضر ومما فظت الوزن والسهولة ان يكون
غريب خبراً منها مراده لا سماع العطف على محل اسم ان قبله معنى الخبر بخوان زهداً وعمراً
منطلق وفي ارتفاع قياسه جهاً اذ احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم بقدر ان يكون
العطف بعد معنى ولا يلزم ارتفاع الخبر بما ملئ من مختلفين كما في ان زهداً وعمراً فاهيان لان
كل منهما خبراً اخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمخزوف خبراً والجملة باسمها عطف على
جملة ان مع اسمها وخبر ولا شريك هنا في عامل كما يقول ليت زهداً قائم وعمراً منطلق والسر
في تعدد قياسه على خبر ان فقد التسمية بينهما في التحضر على الاعتراض كما مر في غير دوي
القول ايضا بيان ذلك انه لو قيل ايها الغريب وقيل لجان ان يتوهم له منزلة على قياسه في
التأخر على الغربة لان ثبوت الحكم والا فاقوى فقدم ليا في الاخبار عنها دفقة بحسب الظاهر
فتبين ان قياسه مع انه ليس من دوي القول قد يسأ ويالعقل في استحقاق الاخبار عنه
بالاعتراض فقد ادى التحضر هذا الوجه الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذي
امتوا والذين هادوا والنصارى والصابئون الامة وقال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره
المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امتوا الى اخره لا محل لها من الاعراب وقابله بقدم
الصابئون التبيين على انهم مع كونهم ايها المذكور في ضلالا واشدهم غيابة عن علمهم ان صح
منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيره فيها ابحاث لا يحلها المقام وكقوله نحن بما عندنا و
انت بما عندك راضٍ والذي مختلف هذا صريح في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف
على عكس السبب السابق وكذا قوله رها في با مر كنت منه ووالذي يربا ومن اجل الطولي رها في
على ان يربا خبر عن والذي وعن كنت محذوف فهو عند من عطف المعنى وجمهور النحاة على ان المذكور

خبر كنت ووالذي مرفوع بالاستدعاء والخبر محذوف قال المزني في قوله فيا خبر عن كيف
وارتجوه وقد كان منتهى الخبر مقربا والخبر ايضا مترجع فيكون من عطف الجملة ولا
يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا الاستدعاء في نيت المتأخر وانما قدم للقرينة لا لطلب
ولوا انه قد حذف من الثاني مضمونا اي كنت منبريا والذي ايضا مراد وكان الير من غير
والخبر ايضا مترجعا ليكون من عطف المقرب كقولنا كان زيدا قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك
زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف للاختصار عن العيب من غير حقيق المقام وقولك
خرجت فلما زيدا اي موجود محذوف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجأة تدل
على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص فمثل قائم او قاعدا او راكب ولا بد من الذكر
قد يدل الفعل على نوع مخصوص فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت تدل
على ان الحق حاضرا وبالباب او بخودك والفاء في فاذا مبتدأ هي السببية التي يراد بها
لرفع ما بعدها لما قبلها اي مفاجأة زيدا لمرته للخروج وقيل العطف حلا على المعنى اي
خرجت مفاجأة وقت وجود زيد بالباب والعامل في ادا هو فاجات فتح يكون مفعولا
به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف فتح لا يكون مضافة الى الجملة وقد
المبرد ان اذا ظرف مكان فمخوفا هو ان يكون خبرا مبتدأ اي في المكان زيد والتميم بقوله
لما استبنا اذا الشرطية لكنه لا يظفر في نحو خرجت فاذا زيدا بالباب اذ لا معنى لقولنا فيا مكانا
زيد بالباب وقوله اي قوله الاعشى ان محلا وان من محلا وان في السقرا ادمصوا مهلا
السفر جمع ساقر كصو وصاحب ومهلا اي بقدماء وطولا اي ان لنا في الدنيا حلولا ولنا
عنها اي للاخرة ارتحالا والسفر الزمان قد تغلوا في المعنى والرجوع لهم ونحن على
انهم عن قرب محذوف المستند وهو هنا ظرف قطع بخلاف ما سبق لتقدير الاختصار
والعدول الى ما قويا الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لا طراد من المحذوف في نحو
ان ما لا وان ولدا وان زيدا وان عمروا وقد وضع سيويه لهذا بابا فقال هذا باب
ان ما لا وان ولدا قال عيدا القاهر لما سقطت ان لم يحذف الحذف او لم يحسن لانها الحذف
له والمكلفة لشأنه والمترجمة عنه وايضا فيه ان محلا وان من محلا حقيق المقام اعني الحاقفة
على الشعر والمص بعد ما سئل للاختصار يردون الضيق بقوله ان زيدا وان عمروا قال وعليه
قوله ان محلا يعني على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر لان المكررة ظرفا ولم يعقد انه
بدون الضيق قافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربكم لرغبتون ان يخرجكم
تملكون الاول سوابك من صميم المفضل اعني لو اوصيتم متفضل وهو انتم لتقدر الانصاف السقرا
ما تستصل به فالمستند المحذوف هنا فقل وقيا تقدم اسم او جملة والغرض من الاعتراض عن
العبث اذ المقصود من الايتان بهذا الظاهر تفسير المعنى فلو اظهرتم لم يحجج الله وانما صير
البيان لو انما تدخل على الفعل وذا الفاعل فانه فاعل الفعل المحذوف لا مستدعاء ولا تأكيد ايضا

على ان يكونا المقدمين لم يكونا انتم تكونان لان حرف الفرض اسهل من حذف الجمله ولا يبعد
حذف المبرك والعامل وبقاء التاكيد بلا صاحب كذا في هذا لا يقتضيه علم لا ريب
فاما ما يقتضيه علم البيان فتوان انتم تكونون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون
بالشئ اى الجمل الكامل المتابع لان الفصل الاول لما سقط لاجل المختص من الكلام في صورة السند
والجزء يعنى كان قولنا كونه مثلثا في الصورة والعجب من استدلال هذا الكلام على ان قولنا
انما مرقت عند الاختصاص جملة عقلية وانما ليس متبدا بل تاكيد مقدم وهذا الكلام
صريح في مناقضة فرض صحة علمه لا وهو له بقاى قصير جميل يحتمل الاصل من حذف السند
والسند اليه اى قصير جميل اجزا وحذف السند اليه اى قاصر جميل حتى الحذف تكثير
الفائدة باسكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما اردت كره فانه يكون اضافيا بعد ما
المحبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الفلق ورجع حذف السند اليه باسكان فالحمل عليه
اولى وبان سوق الكلام للادح لمصلحة الصبر والخبر بان الصبر الجميل اجمل الابد على حصوله
له وبان في الاصل في المصداق المنطوق به اى صبر جميل وحمله على وقت السند موافق
لردف حذف المبرك وبان قيام الصبرية قرينة حالية على حذف المتبدا وليس على فرض
حذف الجزاء اعني اهل قرينة عقلية ولا حالية وفي هذا الظاهر ان وجوه الفرضية هي ما شاع
الحذف فحذف لا يجرى هذا صلا والقرينة منها صلا انما اصحاب الاختلاف في حكمها وهاى
كثير ما يقولون ان الصبر غير متناهى هذا الكلام ما يفهم منه هذا المعنى بسهولة وانما يرجع
حذف المتبدا بقرانه من قرينة غير اجزاء بالمتبدا وان معناه اصبر صبرا جميلا وبان اصل
في السند الاصل من حمل الكلام على وجه يكون المتبدا مصرفة اولى وان كان قد ذكر في
وبان المتبدا من قولنا قصير جميل اجمل انما اهل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل
انه اهل من الفرض وبيت الشكوى وما يحتمل الاصل من قوله تعالى ولا تقولوا ثلثه انتهى في
المعنى الموصوف او المزايا لا تقولوا اور والشيخ وافى ثلثه اى مستوفى واستحقاق العباد
والرسالة اذا ارادوا الحيا فانهم يبرهنون في صفة من قتلهم ثلثه حذف المتبدا فله
صاحب الاختراع وقد يكون حذف المتبدا بناء على انه ذكر في خروج المصداق من ذلك
الذي قد ذكر ام غيره فاما ان لم يكن ثلثه صبرا او ام غيره فذلك من غير ان يتصل الى
الاقتطاع ودك لا ينافى ولا يتسام والحق جميلان مشتركان في احد الجزئين اعني السند
اليه والسند وقيل على ايقاع مفرد فبدل من قدام قدام غيره فيزيد قائم وقاد
ام موقعا عند وانما عندك ام غير عندك او عندك صرح تام منقطعة لا محتملة لانه قد
على الايمان بالمفرد فبدل من قدام قدام الى الايمان الكون ما قبلها وما بعد ما يتقدم كلام واحد
من قدام اقتطاع فالسند الى المبرك ليس الاقتطاع وقيل شاع المعنى على المفرد احتراز
عن معنيين الفيلسوفين المشركين الى العقل من قدام شيعت واعلم انهم قد لا يفرق كل عقل

لا بد له من فاعل فهو مقدر ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعل ان يكون منقطع
عنوا قام زيدا معكم ولا بد المحذوف من قرينة كقولهم الكلام جوابا بالسؤال محقق نحو ولين
بالهم من خلق السموات والارض ليقول الله اي خلقه من الله المحذوف المستدل ان هذا الكلام
عند من يقرر بثبوت ما فرض من الشرط والجزء يكون جوابا عن سؤال محقق وجهه في الحاجة
على ان المحذوف فعل المذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولا ان القرينة فعلية فتقدر على الفاعل
اولى و قد نظر الله ان اراد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فيمنع بل لا معنى له وان اراد ان
والسؤال هو الفاعل وصدر عنه تقدير مستدل كقولنا الله خلقها اي هذا المعنى
وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل والى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الظهور لان
السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الا ولى انه مقدر والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال
ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفاعل وتقدم المستدل عند فهم والجواب ان حمل الكلام
في جملة اولى من جملة على جملة لما فيه من الزيادة والاختصاص وان الواقع عند عدم المحذوف
جملة فعلية كقولنا تعالى ولين سالهم من خلق السموات والارض ليقولوا خلقهم من العزير العلم
ان المقدر عطف على محقق اي كقولهم الكلام جوابا على سؤال المقدر محقق في عزير العلم
ثم يلحقه قرينة من يدعي ان مثل ليبيك من يدعي خاتمة قبل من ليبيك فعلى ضارح اي ليبيك ضارح
اي دليل المحذور من متعلق بضارح فان لم يمتد على شيء لان الجاهل والمجهول وكيفية راحة
من الفصل اي ليبيك لا يمكن ان يكون ملحقا وظاهر الالام والاد والضعف وفعلية ليبيك المقدر ليس بقوي
من جهة المحذور تامر وتخطيط ما تطمح الطوايح المحتبذ الذي ياتي الله للعرف من غير
وسيلة وتطرح من الاطاحة وهو لا بد كالب والاطوايح اجمع مطبوعة على غير القياس
لا ان يجمع ما تحت يقال طوحت الطوايح والاطاحة الطوايح ولا يقال المطلق طوحت ولا
المطويات ما ساقى الخطوط وما مصدرية اي اتصال من اجله ضاربا القوايع ماله اي
يكون المقدر اي يمكن الاجل اهلا كما انما يطلع على التقديرين المعنى الماخوذ عن الله اليه
استحضار الضمير قد كمال الامر اليك فتمتد اي فتقول ليبيك تزيده ضارح وهو ان يحصل
القول بمعية الخطوط ويوقع المقصود مستدلا اليه بذكر الالام من غير ان يفتل من غير جواب
السؤال مقدر على خلافه وهو ليبيك من يدعي ضارح بالبناء الفاعل ليبيك من يدعي مقفول بذكر
الاستعداد وقد استدل العقل جلالا من فضيلة ذلك كما في قولنا ليبيك من يدعي فقد علم ان هذا
بالحيث يستدل اليه هذا الكلام كونه محذوف فلا فيل ضارح اي ليبيك ضارح فقد استدل الى الفصل
فلا شك ان الاستعداد من بين الممكن والقوى ولذا الاجمال ثم التخصيص او وقع في النفس يمكن ان
وقد يقال ان الاستعداد لا يلا في السؤال المقدر المعنى من ليبيك لا من الفاعل المعنى العلم
استعداد الى العلم والاجمال ولا يستدل ان يقال قد استدل بك من استدل به الاجمال وما حله اتصال
والحق في غير من يدعي في قوله بل جريه وجملة وسند اليه محذوف ما اذا نصب على المعنوية فانه

[illegible]

تعالیٰ

بما لا يحيط به ان لا يكون ذلك العايد مستندا اليه في تلك الجملة فخرج عن زيد مطلقا اي لا منه
مقرر وعن مطلقا اي لا من احد لان تعليقها على المستند ليس بما يرد من زيد فقام وزيد هو قليم
فانما لا بد من هذا السند فليس من زيد اي من قام وزيد فقام اي من زيد من زيد فخرج
عن زيد في قوله من زيد كسرة سرح فخرج من قوله من زيد فخرج من قوله فخرج من قوله فخرج
المصالحات انما انضج اجوزا حسن ملاحظات السند اعم من ان يكون فخره قوله العوا ملاق
بعد هذا العايد من الضمير وعن وعلى فخره السند السبي هو مجموع للمعاني التي وقعت فيها
بشيء من ذلك ما حيل من ذلك هو ان يكون مفهوم السند مع لقم عليه بانه ثابت لشيء الذي ينفذ
عليه كذا السند على ما ينفذ من ذلك او من ذلك فخره مطلقا التعليق بغير ما ينفذ عليه كذا السند
فخره مطلقا لثبات ذلك الغير بنوع ما او تعليق في جهة بنوع ما او يكون المستند فخره
لا ينفذ الى ما بعده فيطلب تعليق ذلك السند على ما قبله بنوع اثبات او نفي كونه ما بعده
لكل السند مطلقا بما قبله فيسبب ما قاله فخره زيد اي مطلقا فان مفهوم مطلقا مثلا
فخره مع لقم عليه بنوع مستند ما عني اي قد طلق بنوع بالاثبات له وتزيد غير ما ينفذ مطلقا
فخره لان معناه ما حيل مستندا او وقع مثلا مطلقا فخره اعنه فخرج من هذا القسم فخره مطلقا
اي لا ينفذ اي لا من احد لان مجرور اسم الفاعل اي العقل السبي يعني على شيء لما عرفت من القسري و
الاثبات بنوع مقرر ضرب بنوع فان ضرب فخره مستندا الى ما بعده وهو حق ثم علق على ما قبله
وهو حق بالاثبات ليكون الاخر مطلقا به ومضافا الى مفهوم فخره السند السبي فخره مطلقا
او يكون السند فخره مقرر موقوف على قوله يكون مفهوم السند وقد توهم بعضهم ان
السند السبي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع موقوف على قوله او كان في قوله
اما الحالة المتضمنة لكونه جملة فخره والربط بقوله الحكم او اذا كانا مستديبا ولا يخفى
انه نهى ولا كانا متساويان بقوله واذا كانا مستديبا فلا ولا وجه للعدول الى المضارع و
ترك لفظه اذ في موضع لا يتناسق مع رعايته في الاقرب الذي لا يتناسق فيه اعني قوله او اذا كانا مستديبا
سواء كان الظاهر من لفظ المتنازع ان السند السبي في زيد اي مطلقا هو مطلق وفي غيره
اخره فخره فان قد يكون مقرر كما في هذا في المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد اي
انطلق بناء على ان انطلق مع ضمير جملة وليس في الكلام ما يدل على ان نفسا السند السبي
محدد يكون جملة بل اللام من كلامه اقل انه كان الكلام في السند سبي جملة ان يكون مستند
وكذا الكلام جملة وهذا حق لما مر من ان السند السبي لا يكون الا في جملة وقعت مستندا الى
ويكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا محذوف هو الزمان وضمير هو عايد الى السند
السبي او الى قوله او اذا كانا مستديبا والمعنى ان السند السبي يكون اذا كان مفهوم السند
كذا او وقت كون السند سبييا وقت كونه كذا ومع يكون السند السبي هو الماخوذ من مجموع
كلامه وهو نفس الجملة كذا ذكرناه او لا واما كونه اي كون السند فخره مطلقا فخره السند ياخذ

الاثر من المقتضى الماضي وهو الزمان الذي قبل ان ينفك الكلام والمقتضى هو الزمان
 الذي يترتب عليه ما بعد هذا والحال وهو ما اخر الماضي واذا قيل المستقل يحتاج الى غير
 توقيت وتاريخ كما قيل في زيد يصلي بالحال ان بعض صيغته ما في بعض ما في بعض
 ان في وقتها انما كانت الكثير المتناهية في الحال على اخصر وجهه لا في الامم على ان يقيم
 ليس الا في وقتها فانه يحتاج الى امتناع في وقتها واما الفعل كما جده اللفظ من غير وقت
 لصفة يدل عليه مع افادة الفعل الذي هو من احوال الزمان الذي هو من منضم الفعل
 فيجوز ان يكون في وقت واحد في بعض جرد الكمال وحده في وقت واحد في الزمان في كل الدورات لا يحتاج الى
 بعضها مع بعض كقول اي قوله طريق بن جهم او كلفرت عكازة من شوق المصوب كما في
 جهم فون في وقتها شدون ويتأخرون وكانت في وقتها قايح قبيل بعض الى غير ذلك من
 والقوم هو القوم باسمهم الذي شهر بدك وعرفت بتوهم اي يتصرف في الوجوه ويتألم له
 فيجوز من ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه النظر لفظه فلهذا تطلبنا الكمال باسم
 واما كونها في افادة عليها اي عدم المقتضى المذكور وافادة التفسير في افادة المقتضى
 في الزمان في مقام المقتضى بدك في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يشبه الذم
 والشيء كقول لا يالف درهم المضرب صرنا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها
 صرنا منطلق بمعنى ان الاطلاق ثابت لردايم من غير محذور اعتبار كما في الشيخ عبد القاهر
 في المحققين من الاخبار ان كان هو اثبات المطلق متفق ان يكون الاسم وان كان المعنى
 لا يميز الانبعاث في زمان ذلك فينبغي ان يكون بالفعل في كل ايضا موضع لا يميز
 في نسبت الشيء الى شيء من غير اعتبار ان ينفك ويحذف شيئا فلا يفرج في زيد في الزمان
 لا يميز من اثبات انطلق في كل في زيد طريق وعرف قصر واما الفعل فانه يعقد فيه الحد
 والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الاطلاق يحصل منه جزم في او هو يرا وله ويزجيه قولنا
 في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير اتفاق والام يختلفا
 وفلا واما تعيد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وعرف لك المفعول مطلق او
 يدا وفيه اوله او معروضا من الحال والمبني والاستثناء فلهذا القايمة وتكون بمثابة
 انه يدا التعدي في جاز يدا المخصوص وهو يوجب انه يدا العبد الوجوب لقوة القايمة
 كما في المسند اليه ولما كان ههنا مطنة السوال هو ان خير كان ما هو نحو المعنى هو تعيد
 لكان به ليس لمزيد القايمة او لا قايمة في نحو كان زيد ونحو الخير يكون الخير لمزيد القايمة
 الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقتضى في نحو كان زيد منطلقا هو مستطافا لكان لا منطلقا
 هو نفس المسند حقيقة لا صدر زيد منطلق وفيه كبر كان ولا لعل في زمان التسبب وهو قيل
 المطلق كان في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لقوم الفاعل في صفة اي حصل
 وتثبت على غير صدره كالفعل وهو مفهوم الخير على انها اعني تلك الصفة مستقيمة بما في تلك الاعمال

فمنه كان زهيد قايما انه مصنف بالقيام بالمصنف بالكون اي الحموله والوجوه في الماضي
ومعنى زهيد غنيا انه مصنف بالشي المصنف بالصيرورة اي الحموله بعد ان لم يكن في
الماضي وهذا معنى قولهم انما لا تعطوا المسند اليه حكمه فانه المصنف في هذا المثال حكم الاشياء
فانه للمال الذي اسفل اليها وهذا النوع انما في تحقيق كونها لا اخبار معتد بها الاضافه واما
تركه اي ترك العقيد فلما نفع منها اي من تربية القايمة كعدم العلم بالعقيد استا فهدم الاحياء
التي اخرجت انقضاء الشرطه او علم ارادة ان مطلع السامع او عن من الحاضر في علم
نمازنا لفتل او مكانه فهدم كما لا يخفى بغير حقا ان تصور الخطاب ان المسك كشار
او قادم على المسك فتقوله منه عداوة واما السبب ذلك واما العقيد اي العقل بالشرط نحو الكرمك
ان تكون مني اوا قد تكون مني الكرمك فلا اعتبارا في حالات بعض العقيد به لا تصرف الامور
ما يتراد وانتهى حروف الشرط واسما من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم الحنفى
فليرجع اليه في هذا الكلام نفسه على ان الشرط قد للعقل مثلا لفتل او عن من فاق كلف
ان تكون مني الكرمك فبذلك فحق كذا الكرمك وقت الكرمك مني اي ولا يخرج بهذا الكلام
فكان عليه من الخبرية في الاشياء الجزئية ان كان جزيا فالجمله خبرية نحو ان جيتنى الكرمك
يعنى الكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجمله انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه
اي الكرمك وقت مجيئه فتقول صاحب المفتح ان لآلية الشرطية جملة خبرية معتد بعقيد
مخصوصة مختلفة في نفسها لا صدق والكذب بناء على انه في حيث عقيد المسند الخبري واما
نفس الشرط بدون الجزاء فليس خبر قطعا لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء كالاستفهام
فلا يقدم ما في خبر ولا يصلح عرفا في نصيبك اضربك واما ما ذكره الطاهر العلامة من
ان مراده ان الجزاء جملة خبرية مختلفة للصدق والكذب وانفسها اي نظرا الى ما بها يخرج
من العقيد بالشرط لا مع العقيد به على اطلاق لانا العقيد بالشرط يخرجها عن الخبرية ومن
احتمال الصدق والكذب وهذا الدقيق فبدل لقوله في نفسها واقصف منه وتخلط لكلام
ان في الخبرية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا حقيقت جزا من الشرط متقدما
او تأليا له اجمع عنها اسم القضية ولم سبق اما احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال
بالشرط بين القضيتين فمقول ان كاستنباط السمس طالع ليس بقضية ولا مستل للصدق
والكذب وكذا قولنا فلانها لم يوجد عند وقوعه جزا بالشرط وعلى منع ظاهر وعلينا
لا بد لم ذلك في الجزاء لان قولنا الكرمك اذ جيتنى بمنزلة قولنا الكرمك على تقدير مجيئك
وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام انه مفهوم الشرط بحسب اعتبار المظن في غير مجيب
اعتبار اصل الخبرية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل اللغة
الاصرية النهار محكوم عليه بوجوده محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية انما هو
ثبوت النهار على تقدير طلوع الشمس فظاهر ان الجزاء باق على مكانه عليه من احتمال الصدق

والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار وح كذبها بعدمها واما عند
المنطقيين فالحكم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية هو الحكم يلزم
الجزاء الشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها وكل من الطرفين
قد اتحتم عن الجزئية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها فنارة الحلية في انها قولنا
موضوع للتصديق والكذب وتعالى بان طرفها موافق ان تليها خبريا وان لم يكن خبريا
وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الاخر بخلاف الحلية الاتريحان قولنا ان كانت الشمس
ظالمة فالنهار موجود مفقود عندهم ان وجود النهار لزم لظهور الشمس عند الحاجة ان
يقدرا النهار من وجود في كلمة وقت ظهور الشمس وظاهر انه جملة خبرية قيل مسددا لمعقول
لانه فكم بما المفهومين وحقق هذا المقام على هذا الوجه من تفاسير المباحث ولكن لا بد
من النظر الى من البحث هنا في علم المعاني لكن مباحثها الشريفة المهمة في علم الصوفي ان
واذا ولو فان واد الشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط واعتقاد
المسكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريقة الحكاية او على ضرب التاويل واصل اد الشرط
بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه شرط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذلك شرط
ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكر جميع النجاء وصحوا بانها لا يستعمل في المعاني المجردة المشكوك
فلم لم يقرر ذلك المصنف قلت ان العرض بيان وجه الافتراق بينا في واد بعد استمرالكما
في كونها للشرط في الاستقبال ردك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم
بلا وقوع الشرط فستترك بينهما فليتامل وكذا ذكر في المفتاح ان الاصر فيها الخلق عن الجزم
بوقوع الشرط نحو ان تكن منى كرمك حيث لا يعلم ام فنية في المثال على استمراد الخلق
عنا الجزم بالوقوع وكذا قال انها في نحو ان لم يكن ك ما كيف تراعي حتى مستعمل في مقام
الجزم لنكتة قطا هو ان الجزم هنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط انما هو شفا كونه
ام لا فلو لم يستمراد الخلق عند ايضا لما احتاج هذا المثال الى التاويل وقد سها الفاضل
السارح هنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط والمخاطب عالم به ولا يكادى في ذلك
اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر لوقوعه موقفا لان لان
النادر غير متطوع في الغالب وكذا لك ايضا غلب لفظ الماضى على لفظ المضارع في الاستقبال
مع اذا لان الماضى اقرب الى المقطع بالوقوع نظرا الى اعطى الموضوع دلالة على الوقوع
وان كان بالمعنى الى المعنى على الاستقبال لان اقل الشرطية فقلب الماضى الى معنى المستقبل مل
ان نحو فاذا جاءهم اي قوم موسى الحسنة كالحبيب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه محضصة
بها ونحن مستحقوها وان نصيبهم سيرة جديب ولا يطير ما موسى اي يشاقوا به ويقتولوا
فيقوم موسى ومن بعد من المؤمنين جاء في جانب الحسنة بلحظ الماضى مع اذا لان المراد الحسنة
المطلقة التي حصولها متطوع به ولما عرفت ان نصيب المؤمنين اي الحسنة لا الاستحقاق

وان كان تعريف الحبيب يطلق عليها وحسب الحسنة وتكون كالحاجب للكثرة والتعريف
لصقته في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثر حبيبها ولهذا
بان دون اهلها فصار هذا النوع كغيره تعالى ان يصيبهم حسنة ولبي اصابكم فضل من
الله ومنها بخت وهو ان عدم الكثرة وعدم القطع بالمصداق انما هو في نوع معين
او في جزء معين واما في نوع من الانواع او في جزء من الاجزاء كزيادة عليه التاكيد فلا
لان القطع بمصداق الحبيب بوجوب القطع بمصداق نوع ما او بجزء ما ضرورة ان لا يحيل
الاقضية فالفرق بين محمدا واهله الحسنة ويخبر ان يصيبهم حسنة غير واضح اللهم
الا ان المقصد به نوع مخصوص والمصدق قطع يكون تعريف الحسنة تعريف الحبيب وهذا
على صاحب الاحتجاج حيث جاز ان يكون تعريف العهد ونزعم اننا اقصى الحق البلاغة وذلك
لانه ان اراد به العهد على مداهم الجمهور فغير صحيح اذ لم يقدم ذكر الحسنة للاحتجاج ولا نقده
ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فحينئذ ان يكون المقصود الحسنة بعينه عن الحبيب والاحتجاج
ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها كثر الوقوع والاشارة وبلا ظهور فانه ما قيل انه
اقضى لحق البلاغة كونه اذ دل على فضل الله تعالى وعنايته حيث جعل الحسنة المعروفة التي
حقها ان يسلك في وقوعها كثر الوقوع قطعية مع جعل السبب القليل غير قطعية
المصداق وان اراد به العهد على مداهم بناء على ان الحسنة المطلقة منزلة انما منزلة العهد
الحاضر في الدهر حتى كانا يصيب اعينهم بفرض الاحتجاج اليها وكثرة دورها فبان منهم
ويكون اقصى الحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فبما بعينه تعريف الحبيب
على مذهبه وهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقصى لحق البلاغة
اما معنى فلكونه اذ دل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي العصب والرخا قد صارت للذين
دورها صفتهم بمنزلة المعصية الحاضرة في تعريف العهد للفظ ان هو لا الدين يدعونه
انهم احقاء باخصاص هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله عليه فهم اقبح الناس
اعصاوا واسؤم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الحبيب فليس دعوى استحقاق
العقيل كدعوى استحقاق الكثر لانه قد سلم الاولى دون الثانية ولا ترك الشكر على
العقيل كترك الكثر فانه قد بعد الاول دون الثاني واما لفظا فلا يتبادر اقصا
بها العهد تكون الحسنة واقعة موجودة فيوافق لفظها واما بخلاف الحبيب فانه لا
يلزم وقوعها من حيث هو عين على اننا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم
لجئنا الحسنة فقد دخل فيه المعصية دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الحبيب تركه على
المعصية وعينه فيكون اسوأ وايضا وقوع حبيب الحسنة ليس الا اعتبار وقوع افرادها
واما من حيث هي بمنزلة قد دخل اذا طهرها يكون متمنا لا مرجوحا واذا جعلت الحسنة
الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر في نظرها فساد ما قيل انه اقضى

الحق المبالغة لكونه بعيد عن الابتكار وادخل في الالتزام لكن بها إشارة الى حاضره وهو
 ولا يمكن ان يكونا حاصلان القول يكون المراد بالحسنة المحسنة المعهودة بيننا في القول
 يكون المراد بها الحسنة المطلقة ويكن الميراث بان معنى كونها معهودة لانه عبارة عن حصة
 مغيرة من الحسنة وهي الحبيب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الحبيب
 والرخاء بل من غير تعيين معين وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه الحق في المبالغة والشيء
 بما ورد بالنسبة اليها اي في جانب الشيء بلفظ المضامع مع ان لان النسبة نادرة
 الموقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا تكررت ليدل على تكرارها وتقليدنا فان قلت
 قد جاء استعمالها في موضع اذا في الشيء متكررا في قوله تعالى فاذا اسر الانسان ضربه
 ومعه في قوله تعالى واذا مسه الشر فزد وادعاء من بعض فوجهه قلنا لا اول
 فلننظر الى اللفظ للمعنى المنبئ عن معنى العلة والى تكرارها المعيد للتعليل والى الانساق
 المستترة في الحقيقة كل ضربه ليجل عن الحق وارثا كما به الضلال فيه بلفظ اذا والماء
 على ان مساس قد يصير من الضرر لمثل حقيقة ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني
 قلنا الضمير منه للانسان المعروض المنكر المدلول عليه بقوله واذا اسر الانسان
 فيصير في ثانيا بجاية فيه بلفظ او او الملقى على ان ابتداء مثل هذا الانسان بالشر
 يجب ان يكون مقطوعا به وقد استعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهه لا اختيار
 المقام التماسا هل كما اذا سئل العبد عن سيده هل في الدار هو يعلم انه في الدار فيقول ان
 كان فيها اخترت فيتم اهل خونا من السيد وكا اذا استبكت ليلتك فيقول ان يطلع
 الصبح وسفصى الليل اقل كذا فيتم اهل ثوبا وصحبا وقس على هذا او لعدم جزم التماسا
 كقولك لمن بكديك ان صدقت فادنا بقل او تنزلة اي لسريل المخاطب العالم بوقوع
 الشرط بمنزلة الماهل المخالف معضن العلم كقولك لمن يودي اباك ان كان اباك فلا تقو
 مع علمه بانه ابوك لكن معضن العلم انه لا يودي او التوهم وتعتبر المخاطب على الشرط وتصور
 ان المقام لا يستلزم على ما يطلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام ولا الغرض اي فرض الشرط
 كما يفرض الحال لغرض متعلق بفرضه كالتكيت والالتزام والمبالغة ونحو ذلك كقوله تعالى
 ان تضرب عنكم الذكرا الى اهلهم فتضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والمهي والوعد و
 الوعيد صفحا اي اعراضا او الاعراضا ومعرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قبل ان
 بالكسوف ان الشرط وهو كونه مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن جي بلفظ ان لعقد
 التوهم على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام بحان لا يكون الا
 مجرد الغرض والعديد كما يفرض الحالات لاستعمال المقام على الايات الدالة على الاسراف
 بما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اقل اقل وهو بمنزلة الحال ادعاء بحسب معضن المقام لا تقا
 المستعمل في فرض الحالات ينبغي ان يكون كلمة كافي قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم بحسب

الاصل ان دون ان لما عرفت من ان شرطها عدم الجرم بوقوع الشرط بالانقضاء من المثل
مقطوع بلا وقوع فلا يقال ان طارئة استحال كان كذا بل يقال لو طارئة لا تملكه الا ان
في هذا المقام يفرق بين شرطه ما لا يقطع بهد من سبب الاستحالة والشرط الذي هو
لعدم التمكن فحينئذ لا يصح استعماله في كذا وكذا صاحب الكشاف في قوله تعالى
فان امنوا بمثل ما استقيم هذا اعتقادا لانه من باب التمكن لان من الحق واحد
لا يوجد له مثل في كلمة السك على سبيل الفرض لا يقتضيان حصولا في اخرهما
لغيره في الصحة والسداد فقد امتدوا في قوله تعالى ان كان هذا من الحق من عندك
فما طر علينا حجارة اي ان كان حقا فافنا على الكثرة والمراد في حقيقة وتعلق العلة
بكونه حقا مع اعتقاده باطل بتعلق بالحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد
فانما اول العابد من او تغليب غير المصنف اي بالشرط على المصنف كما اذا كان
القيام قطعي الحصول بالنسبة الى بعض غير قطعي بالنسبة الى اخرين فيقول الجميع
ان قسم كان كذا تغليبنا لا يقطع بانهم يقيمون ام لا على من حصل لهم القيام قطعا
وقوله تعالى ان قسم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع المترابطين بحتمه اي بحتم
ان يكون للتوحيج على الارتياب ولصور ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم
الا على سبيل الفرض لا استعمال المقام على ما ينزله ويقلعه عن صده وهو الامات
الدالة على انه منزله من عند الله وان يكون لتغليب غير المترابطين منهم لانه كان منهم
من يعرف الحق وانما يمكن عناد يجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والا شكك المدرك
دارد منا لان عدم الشرط مع يكون مقطوعا به فلا يصح استعماله في الماس لا يقال
الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقنان وهو محتمل الوجود والعدم لا يقال
ظاهرا ان ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل وهذا زعم الكوفيين ان ان
هنا معنى او قد نفس المبرد والزجاج على ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وهو
كثير من النسخة انما اراد اريدا بقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو
قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان فتحيه قد من قبل وذلك لصدق دلالة
كان على المعنى المستعمل لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا
يستفاد منه الا الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينسبك
السلطان فلا يستعمل بعد الذكر مع القوم الظالمين ثم يجوز ان يراد وان كان السلطان
ينسبك قبل النهي فتح بحالة المستتمين لانه ما تملك العقول فلا يقدر بعد ان
ذكرنا كفيها فلما اراد جعل الشرط ما ضا قدره كان وجعل ينسبك خبرا له مستقيم
الضيق فان قيل لما كان البعض من بابا قطعا والبعض غير متراب قطعا جعل الجميع
كانه لا قطع بارتياهم ولا بعد ارتيابهم قلنا من تكثر استعماله في هذا المقام وليس

يا سعيب والدين امنوا معك من قريتنا اولم توردن في ملتنا ادخل سعيب بحكم التعليب
والعود في ملتهم من امن به ومنه تغليب المكلم على المخاطب والغايب نحو انا وانت فقلنا
وانا ونريد خربنا ومنه تغليب المخاطب على الغايب نحو انت ونريد فقلنا وانت والقوا
فقلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فبين قرا بناء الخطاب والمعنى فقلنا انت
يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يخاطب غير من غير انفسنا
التعليب مسامح ان يخاطب المكلم واحدا شان او اكثر من غير عطف او تشية او جمع فافهم
قال الله تعالى فمن يتبعك منهم فان جسم جزا وكم احد جزا وهم وجزا كذا قال يا ايها الناس
اعبدوا ربكم الذي خلقكم والدين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلم شامل للناس
الذي توجه اليه الخطاب اولا والدين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيب لان لعلم
متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا
اعبدوا لعلمكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء
على الجميع كما لقوله خلق الناس والانعام ومنهم من انهم فان لفظهم مختص بالعقلاء وقد يجمع
في اللفظ الواحد تغليب المخاطب على الغايب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من
انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يدرككم فيها اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم
اي من جنسكم وكورها وانا انا وخلق الانعام ايضا من انفسها كورها وانا انا فبذلك
ايها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل بما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو
كالنوع والمحدث للنبات والكلية فقولنا اذا ولكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام
المذكورة بلفظ الغيب فغير تغليب المخاطب على الغايب والماصم ذكر الجمع اعني الناس
والانعام بطريق الخطاب لانا لانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والماصم خطاب
الجميع بلفظكم المختص بالعقلاء فلفظكم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان
تقال يدرككم وياها كذا في الكشاف والفتاح وغيرهما وتقال ان يقول جعل الخطاب
شاملا للانعام تكلف لاحاجة اليه لانا لغيره اظهره العدة وبيان اللطاف في حق
الناس والخطاب يختص بهم والمصنف يكثر في هذا التدبير حيث مكنتكم من التوالد والتناسل
وهيا لكم من مصالحكم ما يحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدريب التوالد والانعام
خفيا لكم فيها داف ومنافع ومنها ما يكون وجعلها ازواجا ياتي ببقائكم وتدوم بدوكم
وعلى هذا يكون التدبير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انب منظم الكلام بما قدوه
اي جعل للانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اوجد
بعض الشيء وبعضه متربيا لوجوده فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والدين يونس
بما انزل اليك والمراد المتربى كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص
على ما وقع بعينه هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم وكرالا يدي لان اكثر الاعمال

يزاو بالأيدي فجعل الجميع كالواقع بالأيدي تفتلياً ولو كانا قلعيل لقوله كان كل قدم
 ليثبت الحكم اول الامر معللاً فيكون له في التقى استغراق لما يدكر قلعيله بعد ان
 وكون ان واد التعليل امر هو حصول الجزاء بغير معنى حصوله معنونه الشرط في
 الاستقبال متعلق بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتباً على حصول الشرط في الاستقبال
 ولا يجوز ان يتعلق بغيره امر لان التعليل انما هو في زمان الكلام لا في الاستقبال الا ان
 انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد عرفت الجزاء على الدخول في الدار في
 الزمان المستقبل كان كل من جئتي كل زمان واد معنى الشرط والجزاء فعلية استقبلية
 واما الشرط فظاهر لانه مفروض في حصول الشرط في الاستقبال فيمتنع بثبوته ومصنعه واما الجزاء
 فلان حصوله متعلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليل حصوله الحاصل
 الثابت على حصوله ما يحصل في المستقبل ويجب ان يتبين ان الجزاء يجوز ان يكون
 طلباً يجوز ان جاء كتريد فأكرمه لانه فعل استقبال في الالة على الحدوث في المستقبل
 يجوز ان يترقب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا
 يكون طلبياً فافهم ولا تخالف ذلك لفظاً الا لئلا نقطعاً بالمعنى وتفاوتاً بين
 مخالفة معنى الظاهر من غير ان يقيضها شيء وقوله لفظاً اشار الى ان الجملة في و
 ان جعلت كلتا ما او احدهما اسمية او فعلية ما ضمنية فالمعنى على الاستقبال حتى
 ان قولنا ان الكريم في الآن هذا الكريمك اسم معناه ان تعتد باكرامك اياي الان فاقتد
 باكرامي اياك اسره وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا
 تخزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الاستصراة فقد مضى اسمه
 او اخرجيه الذين كفروا معناه مضى من مضى قبل ذلك وقدر على هذا فقدر ما
 يناسب المقام وتفاوت الجزاء الطلبية بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط
 بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد استعمل ان في غير الاستقبال قياساً اذا كان الشرط
 لفظاً كان يجوز ان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جئ بها في مقام التاكيد
 مع واو الحال للمجرد الوصل والربط ولا يدكر له في جزاء مخوفين وان اعطى ما لم يجزئ
 واعمر وان اعطى جياها لئيم وفي غيره كك قليلاً كما في قوله اي قوله الى العلا فينا
 وظني ان فانتى بك سابق من الدهر فليغتم لسانك الباك وقوله ايضا فلا وان
 وهلت عما جن صدورها فقد ابيت وجد القوس من جبال فظن ان المعنى على المضى
 دون الاستقبال وقد استعمل اذ الماضي كقوله نعم حتى اذا بلغ بني السدين حتى اذا
 ساوى بني الصدفين حتى اذا جعله ناراً ولا استمرار كقوله تعالى واد القوا الدين
 استوا قالوا امنا كما بران غير الحاصل في صورة الحاصل لقوة الاسباب المتأخذ في حصوله
 بخلافنا شتريناً كذا حال انقضاء اسباب الاشترا او كون عطف على قوة الاسباب لا على البرز

غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده باولائها كفا على الا بران من الحاصل في معرض
 الحاصل ان يكون ما هو الوقوع كالواقع كقولك ان مت كاسبق من ان يفتي من
 المستقبل بلفظ الماضي تنبها على الحق وتوهم او التقاولة او اظهار الرغبة في وقوعه
 اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام وهذا يصلح مثالا للتفاوت
 واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة بمعنى ابران غير الحاصل في معرض
 الحاصل لقوله فان الطالب اذا عطلت زرعته في حصول امر يمكن حصوله اياه اي
 حصول الطالب كذا الامر فربما يخلو كذا الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا فيغير
 عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله نعم ولا تكرر هو
 فتياكم على البقاء ان اردن تحصن احي بلفظ الماضي ولا له على اوقرا الرغبة في امره
 المختص فان قيل تعليل الرضى عن الاكراه بالادب من المختص بمعنى جواز الاكراه
 عند اسفائه واجيب بوجوب الاول لانم ان التعليل بالشرط بمعنى اسفائه المعلق
 عند انتفاء والاستدلال بان اسفائه الشرط يوجب اسفائه الشرط لانه عبارة عنها
 سوقت عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لانم ان الشرط
 المتخوى هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواته معلقة على حصول
 مهتون حيلة اي حكم بانه يحصل معنونه تلك الحيلة عند حصوله وكلاهما منقولة عن
 معناه اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الاترى ان قولنا ان كان هذا
 انسانا فهو حيوان شرط وخزاء مع ان كونه حيا نالا يتوقف على كونه انسانا فلا
 سقى بانسائه بل الامر بالعكس لكن الشرط المتخوى في الغالب ملزوم والجزاء لانهم
 السابى انه لا خلاف في ان التعليل بالشرط انما يقتضى اسفائه الحكم عند اسفائه اذ الم
 يظهر للشرط فائدة اخرى ويحتمل ان يكون فائدة في الالية المباعدة في النهوض الاكراه
 يعني انهم اذا اردن الصفته فالمراد الحق بالمرادتها اولان الآية تزلت فبين برود
 المختص ويكرهه المولى على الزنى الثالث ان لا يكون هو معناه يحرم الاكراه او
 الطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة المختص ينتفى حرمة الاكراه او
 طلب الكف عن الاكراه ضرورة اسفائه الاكراه ح لانه لما يكون على فعل يريد الفاعل بقبضه
 فعند عدم ارادته الامتناع عن الزنا يتحقق الاكراه عليه السرايع اناس لنا ان الآية تدل
 على اسفائه حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مضمون المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه
 والظاهر يرفع بالقاطع فالسكالي او للمعتزلي اي ابران غير الحاصل في معرض الحاصل
 امالم ذكر او المقرض بان ينسب الفعل الى الواحد والمراد غير محموله تعالى ولقد
 او هو اليك والى الدين من قبلك لينا شركت ليحبطن عمك والخطاب لمحمد ع ومحمد
 اشراكه مقطوع يمكن جى باللفظ الماضي ابران لا لاشراك في معرض الحاصل على سبيل التمر

من قدم
 بل ان
 ربط في
 الاستدلال
 الدار
 مستقبل
 واما الجزا
 حاصل
 ان يكون
 مستقبل
 ال فلا
 او ياهن
 التخي
 بال جن
 لان فاعله
 فاه فلا
 من ا
 قدر ما
 كالمشرط
 الشرط
 عام المالك
 محتمل
 لا فناء
 اقاوان
 على المفعول
 متى اذا
 الدين
 في حصول
 على ابران

والقديس بقريض بن صدر عنهم الاشراك فانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا اشتك احد
فبقوله والله ليس يشتمني الامير لا ضربته ولا حكي عليك انه لا معطى للبقريض بن لم
يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يعيد البقريض كونه على صله ولما كان في
هذا الكلام من الحق والصف سبب الى السكالي والا فتوقد كجميع ما تقدم ثم قال
ونظير اي نظير بن اشركت في البقريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط
للبقريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم
بدليل واليه ترجعون ادلولا البقريض كان المناسب ببيان الالية والميراجع ووجه
حشده اي حسن هذا البقريض استماع المتكلم المخاطب الذي هم اعداؤه الحق على وجه
لا يريد ذلكا لوجه عظم وهو اي ذلكا لوجه ترك الصريح بنسبتهم الى الباطل واعتقت
عطف على لا يزيد وليس هذا من كلام السكالي يعني على وجه يعني على قوله اي بقوله الحق
لكونه اي كون ذلك لوجه ادخل في المحاضر النصح حيث لا يزيد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه
ويسمى هذا النوع من الكلام المضاف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انضفك المتكلم
به او لان المتكلم قد انضف من نفسه حيث حط مرتبة عن مرتبة المخاطب ليسي لا نصيا
الاستدراج لاستدراج الحضم الى الادعان والمستلم فهو من طائفة الاساليب وقد
كثر في السيرة والاسفار والمجالات فان قلت في قوله تعالى ان يتقنوا اي يحكم مشركوا
مكة ويظفروا بهم يكونوا لكم اعداء خالصة العداوة ويسيطروا اليكم ايدهم والستهم
بالسوء اي بالقتل والضرب والسم ووهوا لو تكفرون اي تتقوا ان ترتدوا عن دينكم
فكونوا سلاهم وترفع العداوة واستعمال قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل
معاطفة وقد عدل في الثالث الى لفظ الماضي فاي تلك في ذلك قلت فيه وجهان
احدهما وهو المذكور في الكشاف ان العرض منه الدلالة على انهم ووهوا اصل كل شيء كمن
المومنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار
عندهم ان يريدوا المومنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عندهم من انفسهم لانهم يريدون
الارواح دونه وانفسها وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ورتادهم ان يريدوا كفارا
لحصادهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمل به لزوم الاولين لهما اعني كونهم
اعداء ويسيطرون الابدني والالسن اليهم لانها واضحة للزوم بالنسبة اليها لان ولا دهم لكثير
المومنين ثابته البتة والالحج اليهم من كفر نعم كونه اضرا لاشياء بالمومنين واعتبارها
للمشركين لاحتمام ماوة الخاصة وارتفاع المعائلة والمساخرة بخلاف العداوة ويسيطر
الايدي والالسن فانه يجوز اسفا وما الذي المصادمة بتذكر ما بينهم من القتالية والمعرة
وبما نشأوا عليه ولما لبثوا من قولهم لمكت فاسحج اولها اما استقاء وداوة كفرهم بان يسلم
المشركون وهو ان كان ممكنا محتملا كني لا يخفى انه بعد واخفى فان قلت واذا عطف شيء على

جوابا للشرط فهو على وجهين احدهما ان سيصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر
 ويصح وقوع جزاءه بخلاف الثاني اعطاك واكسبك والثاني ان يتوقت المعطوف على
 المعطوف عليه بخلاف مرجع الامير استادنته وخرجت وهذا في المعنى على كلامي اي
 اذ ارجع استادنته واستادنته خرجت كذا في دلائل البجائية في الآية ان كان من
 الضرب الثاني ليكون مجموع الجمل الملت لانهما واحدا لم يصبح ما في المفتاح وان كان من الضرب
 الاول لم يكن في تعيد ودادة الكفن بالشرط فائدة لانهما حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا
 فالاولى ان يكون قوله ورد واعطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان تقاطف
 الشرطية وغيرها كغيره في الكلام قال الله تعالى وان يقابلوك يولمكم الادبارهم لا يفسدون
 على مجموع الشرط والجزاء قال الله تعالى وقالوا لولا امر الله عليه ملك ولولا اننا لمكافئ
 الامر عطف الشرطية على قالوا فالت ظاهرانه من الضرب الاول والمراد اظهروا اداة
 الكفر واستيقا معضيه بها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهروا
 اعداء ولا فناء لعداوة حاصلة ظفروا اي لم يظفروا لا يقال لانه نزلت في حاجب من
 الى بليقة حتى وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي صلى وسلم لقتالهم فقبل
 ظفروا المشركين بهم فظنوا بهم كفارا مثلهم فلا عداوة ولا اداة الكفر لدخول الكفر والامانة
 اذ اظفروا بهم ودجروهم من منى محمد بن محمد بن العداوة وسيط الامدي والاسن وودع
 الرد الى الكفن لانهما فعل بهذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلى من جاء
 الكفر والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذ اصحاب النبي
 عن الطريق ولو بالشرط اي لتعلق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فترضا في
 الماخنة مع القطع بانتفاء الشرط فليعلم منه انشاء الجزاء كما يقول لو جيتي لا كرمك
 معلقا الاكرام بالجي مع القطع بالانتفاء فيعلم اسفاء الاكرام واما عبارة المفتاح و
 انها لتعلق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جيتي لا كرمك معلقا
 لا امتنع الاكرامك بامتناع من يجي بخاطبك ففيها اشكال لانه جعل ولا المعلق نفس
 الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق في امتناع الجزاء والمعلق عليه
 نفس الشرط مع وبتوقع فساد كل منهما وقد وجه بعض من اطلع على بانه على حذف
 مضاف اي كونهما لتعلق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع الاكرامك بامتناع ما امتنع
 من الجي والظن انه لا حاجة اليه لان تعلق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية وكأنه قيل
 انها لتعلق ما امتنع من حيث انه امتنع وهذا معنى لتعلق امتناعه وكذا قوله بامتناع
 وهذا معنى لطيف تسجع الكافي على هذا العبارة ومقتل عنه المهر من مقتني كتابه
 فعدا هو لتعلق الامتناع بالامتناع العظمي وعلى ما ذكرنا لتعلق الثبوت بالثبوت
 مع القطع بالاشفاء والمال واحد في الجملة هي الامتناع الثاني اعني الجزاء لا امتناع لا

احد
 بين لم
 كان في
 ثم قال
 الشرط
 فظن
 مع وجه
 على وجه
 واعتقد
 قوله الحق
 بدلت
 المثال
 ايضا
 بيب وقد
 كرم مشركي
 السيرة
 اذن دية
 ثل جمل
 جهان
 شئ كثر
 المصارف
 هم يبدلون
 كفارا
 في كونه
 وهم كثر
 والمفتاح
 ولبط
 والمعرفة
 بان يله
 فشي

اعني الشرط سواء كان الشرط والجزء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والاخر نفيا فاشياء
المتقاي اثبات وبالعكس ففي نحو لو لم تأتني لم أكرمك لا مشاع عدم الاكرام لا مشاع عدم
الاتيان اعني ثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعرض
عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم
من المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فاستفاء السبب
لا يوجب استفاء المسبب بخلاف استفاء المسبب فانه يوجب استفاء السبب الا ترى ان
قوله تعالى لو كان فيها الهة الا اعد لعندنا انما سبق لتبطل بالمشاع القصاد على امثال
تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم من استفاء تعدد الالهة استفاء القصاد لجواز ان
يفعله الله بسبب اخر فالحق انها لا مشاع الاول لا مشاع الثاني وقال بعض المحققين ان
دليله باطل وهواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا
فخو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطها نحو لو كان لي مال لجمت
او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط
مترجم والجزء لازم واستفاء اللازم يوجب استفاء المترجم من غير عكس ففي قوله
ليكون جزاؤها معدوم المصنوع فيمتنع مصنوع الشرط الذي هو مترجم لاجل
استماع لازمه وهو الجزء وهي لا مشاع الاول لا مشاع الثاني اي ليدل استفاء الجزء
على استفاء الشرط ولهذا قالوا في العياص الاستثنائي ان مرفوع الثاني يوجب رفع
المقدم ومرفوع المقدم لا يوجب رفع التالي فتولنا لو كان هذا اثباتا كان هو
لكنه ليس جوازا فينتج انه ليس باثباتا وقولنا ليس باثباتا لا ينتج انه ليس بجواز
وهذا ما ذكره جماعة من الفقهاء وتلقاهم غيرهم بالقبول فحق نقول ليس مضاعفون
لولا مشاع الثاني لا مشاع الاول لانه يستدل بالمشاع الاول على مشاع الثاني حتى
يرد عليه ان استفاء السبب والمترجم لا يدل على استفاء السبب واللازم بل لانها للدلالة
على ان استفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب استفاء الاول فعني لو شاء الله لهذا
ان استفاء الهداية انما هو بسبب استفاء المشيئة فهي عندنا دليل للدلالة على ان استفاء
مصنوع الجزء في الخارج هي استفاء مصنوع الشرط من غير التفات الى علم العلم
باستفاء الجزء ما هي الا ترى ان قولهم لولا مشاع الثاني لوجود الاول نحو لولا على هلاك
عمر ومعناه ان وجوده على سبب لعدم هلاك عمر لا لوجوده دليل على ان عمر لم يهلك
وبذلك على ما ذكرنا قطعنا قولنا في العلل المعري ولود است الدالات كانوا كغيرهم
رعيا ولكن ما لم يرد وام الا ترى ان استثناء بعض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقدم في المنطق
وكما قول الحاشي ولو طارده وحافر قبلها لطارده لم يطرأ على عدم طيران تلك
الغري بسبب ان لم يطرده وحافر قبلها فليتأمل واما ان بابا لعقوله فقد جعلوا لوران

و نحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع باسقاطها
 ولما صحح عندهم استثناء عن المعتد نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 لكن الشمس طالعة فهم يستعملون الدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء
 الاول ضرورة اسفاء المترجم باسفاء الاثر من غير التفات وفي ان علة اسفاء الجزاء في
 الخارج ما هو الاثر انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتفديقات ولا
 شك ان العلم باسقاء المترجم لا يوجب العلم باسقاء الاثر بل الامر بالعكس واذا
 تفحصنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة لكن قد يستعمل على قاعدة ثم كما في قوله
 تعالى لو كان فيها الهمة الا الله لفسدتنا لظهور ان الغرض من المقابلة باسقاء
 معتد الا الهمة لا ينافي سبب اسقاء العباد فعلم ان اعتراض السمع المحقق واتباعه
 انما هو على ما ذهبوا من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا ولم من عايب قوله
 صريحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم اسقاء الجزاء لاسقاء الشرط في نحو قوله
 عليه السلام نعم العبد صهيبي لو لم يخف الله لم يعصره ولا يلزم بثبوت عصيانه لان لبيك
 اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيبي لعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان
 ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد التكلم به لكان اذا كان
 الشرط ما يستبعد استمراره لك الجزاء ويكون تقييد ذلك الشرط انفس واليق
 باستمرار ذلك الجزاء فيلزم استمراره كجزء الجزاء على بعد وجود الشرط وعدمه
 فيكون داما سواء كانا الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهتمت لا بيت عليك او مغبين
 نحو لو لم يخف الله لم يعصره او مختلفين نحو قوله تعالى وتوان ما في الارض من شجر
 اقلام والبحر عيده من بعد سبعة اجهر ما تقدمت كلمات الله ونحو لو لم يكرم مني لا بيت
 عليك ففي هذه الامثلة اذ هي لزوم الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزوم مدح
 عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى فيستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لو الاكرام
 اياي لا بيت عليك على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين لولا ولو الداخلة على
 النفي فان قلت هل يجوز ان يكون لولا في هذه الامثلة على اصلها من تقدير نفاء
 الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون
 هذا متفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا تقدير اسقاء التناء المرتبط
 بعدم الاكرام بناء على ثبوت التناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احدنا الارتباط
 بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يخفى ذلك من قبل الشرط والا لمكان تعييده
 بالشرط تكراما كما اذا قلنا لو جئتني لا كرمتك اكراما مرتبطا بالجي ونحو نعم قطعا
 ان المعنى في قولنا لو جئتني لا كرمتك فليس كل ما له دخل في لزوم شيء لشيء او
 بثبوته له محيان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقبلا لذلك الشيء ونزعم ان الحاجب

فاستأ
 شعاع
 اعرض
 ان اعم
 والسبب
 ترى ان
 لا استأ
 وان كان
 حق وان
 سببا
 لمجت
 لشرط
 وهو
 جل
 الجزاء
 دفع
 هو
 ان
 لم
 متى
 الاله
 الم
 فانا
 لك
 لك
 فانا
 ان

انه مستقيم فيما وقع الجزاء بل فقط المنيب وذا المتقي او لا عموم للمنيب فيجوز في حق
 لو اصدقني لا اثبت عليك ان تعدل الشاء المتقي غير المنيب بخلاف المتقي فانه تعدل
 العموم فيعرفه في حق قوله بحيف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر بثبوت
 نفي المتقي لزم الاثبات وتناقض وهذا وهم لان ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم
 الجزاء حتى يكون المعنى في محموله اصدقني لا اثبت عليك شاءا مرتبطا بها فانه فلا نعلم ان
 المتقي عام بل معناه لو لم يحيف الله لم يعصه علم عصيان مرتبط بعدم الخوف وحق يجوز
 ان يكون اسفاهه باسقاء العقيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم
 يعتبر بل اجري على اطلاقه فيلزم العموم في بعينه مثبتا كان متقيا او ما قوله تعالى لو
 علم الله فيهم خيرا لا سمعهم ولو اسمعهم لقلوا منهم فقد قيل انه على صورة قياسا في
 محبان ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لقلوا وهذا محال لانه على تقدير ان علم
 منهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل لا نقباء واجيب بانها مملكتان وكبرى الشكل
 الاول يجب ان يكون كلية ولو سلم فاما منتجان لو كانتا لزوميين وهو ممنوع
 ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لانه علم الله فيهم خيرا محال او لا خير فيهم والمحال
 جائز ان يثبت المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في وضع الكلام في القياس الا في
 وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المسد في بعض النامي لانه لا مسامح الشيء استماع
 عنه وهذا لا يصرح باستثناء يقتض النامي وكيف يصح ان يقتض في الكلام الحكيم تعالى
 وقدس ان قياسا هات في شرائط الانتاج واما ما يرد في ذلك وهل
 ركب لقياسا لا محصول النتيجة بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا ولم يرد على قاعدة
 اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم اسدأ قوله ولو اسمعهم
 لقلوا كلاما اخر على طريقة لو لم يحيف الله لم يعصه يعني ان التولي لانهم على تقدير
 الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكرنا وقوله يجوز ان
 يكون التولي متيقنا بسبب اسفاء الاسماع كما هو مقتضى اصله لان التولي هو الاعراض
 عن الشيء وعدم الافتاد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي و
 الاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الافتاد له فان قيل اسفار التولي خيرا فاما تكون
 خيرا لو كان من اهل بيته اسمعوا الاشياء ثم اسعادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يقال
 لا خير في فلان لو كان فيه قوم مسلمين بناء على عدم القوم والعدو وليس خيرا فيه
 واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فنحن لان يكون من قبيل لو لم يحيف
 الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا
 ويحتمل ان يكون على اصله من اسفاء الشرط والجزا اي لو جعلنا الرسول المرسل
 اليهم ملكا لجعلناه ملكا في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم علم النبوة

والضمة توافق الغرض من البشوت ينافي العلق والاستقبال بنا في فلا
بعد في حليتها عن العنصرية الماضوية الالهية ومن مذهب المبرد انها تستعمل
في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وفي
الابا هي بكم الامم يوم القيمة ولو بالقطر وقال ابو العلا ولو وضعت في وجهه
الهام لم تنفق من الجوع الا والعلوب حوالى نصف ناقته على مغارة بغداد
وشوق مراكبه الى ماء وجلة والمعة ان وضعت لكنه جاء باو قصدا الى ان وضع
مراكبها الهام في ماء وجلة كانه امر قد حصل منه الياس والعطش الرجاء فصاد
في حكم المطوع بالاسفاء فتعاطا على المضارع في نحو لو يطيعكم في كسر من الامر
لنتم اي لو افقتم في الجهد والهلاك لعصدا ستمرا الفضل فيما مضى وقتا فوينا
لان كان في امرادهم استمرار عمل النبي عليه السلام على ما يستصرون وانه كلما عن لم
ما في امر كان معلولا عليه بدليل قوله نعم انما نحن مستمرون حيث لم يقل
المستمرون بهم بلقط اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستمرار وعنده وقتا
بعد وقت والاستمرار منه هو الالهية والاستحقاق ومعناه انزال السهم
والحقارة بهم وهكذا كانت تكايات اسبقا في المناقبة والابا اله النازلة بهم
بجود وقتا فوينا فتحدث حالا فان قيل ان اراد بالفضل في قوله لعصدا
استمررا الفضل لا طاعة ليكون المعنى ان اسفاء عنكم بسبب اسفاء استمرار
على طاعتكم فهذا مخالف لما ذكر في المتاع من ان المعنى ان اسفاء عنكم باستمرار
اسفاء عن طاعتكم وان اراد به اسفاء الطاعة ليكون الاستمرار من الجفاء الى
الاسفاء عن الطاعة فهو بخلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يعين الاستمرار
لو عليه انما يعين اسفاء الاستمرار لا اسفاء قلنا الظاهر هو الاول والمأني ايضا
وجه لانه كان المضارع المتيقن يعين استمرار البشوت يجوز ان يعين المعنى استمرار
التي يعين الداخل عليه لو استمرار الاسماء بحسب الاستعمال كما ان الكلمة الاسمية
تفيد البشوت والدوام والتاكيد فاذا دخل عليها حرف النفي يكون لتاكيد النفي
الباشة لا النفي التاكيد والبشوت ولما قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد القوم
انا اساء على ابلغ وجه واكثر وان قولنا ما زيدا ضربت وما زيد مررت لا اختصاص
النفي لا النفي لا اختصاص مع انه يدون حرف النفي يعين الاختصاص وهذا نظير اخر
في كلامهم والمدح لو على لفظ المضارع في نحو لو ترى الخطاب لعبد الله او لكل
من تاني منهم الروية او فموا على النار اي امره ما حتى يعاينوا او يطيعوا عليها
اطلاعا وهي محتم او ادخلوها فغرفوا مقدارها من تركك وقفت على كذا اذا
فتمت وعرفت وجواب لو محذوف اي لرايت امر قطعا وكذا في قوله تعالى ولو ترى

الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتبينوا لاي
المضارع منزلة الماضي لصدقوا اي المضارع او الكلام عن الاختلاف في اخباره
وهو الله الذي يعلم عيب السموات والارض والمسقبل الذي اخبر بوقوعه
بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع هذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما يكون
القائمة لكنها جعلت بمعنى الماضي المتحقق فاستعملوا وادوا بها مختصان بالماضي
وتج كان الناس ان يقولوا ولو رايت لكسرة الى لفظ المضارع لانه كلام من
لا خلاف في اخباره فالمضارع عند بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقق ماض
بحسب لما قيل قد اخرج ذلك الامر لكسرة ما رايت ولو رايت لرايت
امر انما هي هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للبيبي عليه السلام
ولو للمتنى فلا استنباد لان الوالدين يدخل على المضارع ايضا كما في ربنا يود الذين
كفروا فانه قد التزم ابن السراج و ابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع
بعد رب المكفوفين بما يجب ان يكون ماضيا لانها لتقليل في الماضي وجوز ابو علي
في غير الايضاح ومن بعده وقوع الحال والاستقبال بعد ما وقع ربنا يود الذين
من منزلة الماضي في احد قولها البصريين واما الكوفيون فعلموا انه بتقدير
كان اي ربنا كان يود فذلك لكن استعمال كان بعد ربنا واما جعل ما نكر موصوفا
يود والفعل المعلق برب محذوف اي رب شيء يود الذين كفروا تحقق ونبت
فلا ينبغي ما فيه من العسف وبنوا النظم وربما هنا لتقليل النسبة بمعنى انه تكلم
اهوال القيمة فيمنون ذلك فان وجدت منهم افاقة ما متوا ذلك ويجوز ان يكون
استعارة للتكثير وكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقق ومعنى
يود محذوف بدليل قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للمتنى حكاية لود اذ هم حجاب
على لفظ الغيبة لانه محذوف عنهم كما بقوله خلف باسمه ليعلمن لو قيل لا فعلن كما ان ايضا
سديا حسنا وربما فهم ان لو الواو فحة بعد فعل يفهم منه معنى المتنى حرف مصدرا
فقول يود عند هو قوله لو كانوا مسلمين او لا مستحضرا للصورة عطف على قوله ليرى
بمعنى صورة روية الكاف من موقوفون على النار لعمري قالوا يا ليتنا نرى ولا تكذب بآياتنا
ربنا وكذا صورة ربنا الظالمين موقوفون عند ربهم والمجرمين ناكسوا رؤسهم
متفاوت بين تلك المقالات كما قال السريقم فيبشر بحيايا لفظ المضارع بعد قوله الله
الذي يرسل الرياح استحضارا لذلك الصورة البعيد الدلالة على القدرة الباهرة
اعني صورة انما السحاب سخر بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والا
نقلات التفاوت وتروك لان المضارع ما يدل على الحاضر الذي من شأنه ان يشاهد
فكانه استحضار لفظ الظارع تلك الصورة يشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في

اسم بهتم بشاهدته لقراءة او قطعة او محو ذلك وصوفي الكلام كثير وقد يكون
دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من القطاعة بحيث يحترز عن ان يعبر عنه
لفظ الماضي كونه بما يدل على الواقع في الجملة كما نقول لقد صابني حواشي لو تبع
الى الان لما بقي مني اثر ولم يقرض للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية
كقولك تعالى ولو اتممت اسنوا وانفقوا لشئ من عند الله خير دالة على اثبات المنة
واسبقوا لها لانه ظاهر ما الجملة في الاول فلا نفع الا فنية البتة واما تنكير اي
تنكير المسند فلا راد له عدم المحصر والعهد المضمون من اعتبار كقولك زيد كان
وعمر شاعر فزيد رجل ما اذا فعل حكمية عن المنكر كما اذا قال لك قابل عندني فل
بقول صدقنا عند رجل وان كنت تعلم انه زيد او لستخيم بخو هدى للمقني على
انه خبر مستداه محذوف او غير ذلك الكتاب او للتخمين نحو ما زيد شيا قال صاحب
الفتاح او يكون المسند اليه نكر نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب تحسني
المسند لان كون المسند اليه نكر والمسند معرفة سواء قلنا مسمع عقلا ولا يمنع
عقلا في كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون من اجبال
عسلا وما من باب العلب على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يحذفون
كونه لمبتدأ كمن اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك ولم درهم ما لك وكذا
فيما دأصفت على ان يكون المعنى اي شئ الذي صنعتته وقد صرحوا في جميع ذلك
بان اسم الاستفهام والخبر معرفة نحو من ابوك ولم مبتدأ نكر والخبر معرفة يمنع
عقلا بوجوبها لا لسان الاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة
واركان في مخالفة الاصل في استبعاد العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام الشئ
يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشئ بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم
العلم بذلك الشئ لا مشاع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاما في غاية الفساد
انما الاول فلا في وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفة او التنكير المخصوص
بل التنكير المخصوص معلوم من وجه والحكم على الشئ انما يستلزم العلم به بوجه ما وان
قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجي في تعريف المسند وان ما ذكر على
صدر الصفحة انما يدل على الاستبعاد كما اعترفت به والمطلوب هو الاشاع واما
الثاني فلا راد له الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم
كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشئ يستلزم العلم به ممنوع بل انما
يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة فهو
زيد فلام رجل والوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة

المقصود من وجوب ثبوت الغاية وجعل معلول الاستدلال كالحال ونحو من المقدمات
والإضافات والوصف من الخصائص مجرد اصطلاح وقيل لأن التحصيل عندهم هنا
عن نقص الشيوع ولا شوب في الفعل لأننا نأيد على مجرد المعلوم والحال تبعه والوصف
بحسب الاسم الذي فيه الشيوع فيخصه وهذا وهم لأننا إن أراد الشيوع باعتبار الدلالة
على معنى الكثرة والشمول لها فظاهر أن المنكر في الإيجاب ليست كذلك ويجب
أن لا يكون الوصف في رجل عالم مختصا وان أراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق
على كل فرد يفرض من غيره لا على النقيض في الفعل أيضا شيوع لأن قولك جاني
نريد محتمل أن يكون على حالة الركوب وغيره وكذا طاب نريد بقسا محتمل أن يكون
من جهة نقر وضربها في الحال والتميز وجميع المولات تحصيل الأثر في صحة
قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف وأما ترك أي ترك محصيل الاستدلال بالاضافة
والوصف فظاهر مما سبق في ترك تفيد الاستدلال بما منع من ترتبه الغاية وأما
تقريبه فلا فائدة السامع حكما على أمر معلوم كدراي السامع بأحدى طرق المعرفة
هذا إشارة إلى أنه يجب عند تقريب الاستدلال أن يكون الاستدلال به معرفة أو ليس
في كلام العرب كون المستدان كرم والخبر معرفة في الجملة الخبرية بأخر مثلا أي
حكما على أمر معلوم بأمر آخر مثلا ذلك الأمر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع
بأحدى طرق التعريف سواء بتعدد الطريقتين نحو لراكت والمنطلق ومختلفان
محموز به هو المنطلق وقوله بأخر إشارة إلى أنه يجب مغايرة الاستدلال به والاستدلال
بحسب المعلوم ليكون الكلام مفيدا أي نحو أنا أبو الخيم وشعري شعري يتاول
مخلاف المضارع باعتبار حاله أي شعر الان مثل شعري فمات أي المعروف
والمشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل بلانهم في كل ما يتجدد فيه لفظ
الاستدلال والخبر على ما تقوم بعضهم أو لا حاجة إليه في نحو جاني قولنا نريد شجاع فن
سمعتهم يقاوم الأسد فهو هو واحد الصنفين لكن سمعتهم الآخر لزيد وهذا مفيد
من غير تأويل ولا يلزم حكم كذلك عطف على حكم أي أو لا فائدة السامع حكمه إلا أنهم
بأمر على معلوم بأحدى طرق التعريف بأمر آخر مثلا وفي هذا إشارة إلى أن يكون
الاستدلال والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فأيده محمولة لأن ما يفيد
السامع في الكلام هو انتساب الخبر إلى المبتدأ أو كونه المتكلم علم به والعلم بنفس
المبتدأ والخبر لا يوجب عدم انتساب أحدهما إلى الآخر فالجواب أن السامع قد
علم أمرين لكن خبره هو أن يكونا متعديين في المقام فلا يستفاد من الكلام أنها متعديان
في الوجود الخارجي يجب الدلائل نحو هذا نحوك وعن المنطلق حال كون المنطلق في

في المثال الآخر باعتبار تعريف العهد والجبن وفي هذا المبتدأ لما سيجي من حيث العقر
وتماورد على تعريف العهد قول اي نواس فان يكون براة من جناسه فان من يضر
الجاني هو الجاني اي هو هو يعني ان الناصر الجاني والجاني سيان على معنى ان
هذا ذكر وذاك هذا ولا فرق بينهما في جواز اضافة النهاية الى كل منهما حسب
اضافتهما الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى هو الكامل في النهاية المراد على كل
حال ولم يرع ان من الضار الجاني فقد جنى جنائيه حتى يصح له التكثير والمذكور
في بعض الكتب ان التعريف المسند ان كان بعينه الاضافة يجب معلومية المسند
اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وهذا من غير
لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على اخر مسند ما في ذلك ويدل على انه يجب معلومية
الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها وتبين ما ذكره النجاشي من ان تعريف
الاضافة باعتبار العهد فذلك لا لقوله غلام زهد الا غلام معلوم بين المستكم والمخاطب
باعتبار تلك النسبة لا غلام من علمانه واللام سبق بين المعرفة والتكريم فلو لم يرد
ذكر بعض المحققين من النجاشي ان هذا الاصل وضع للاضافة ولكنه قد يقال الجاني
غلام زهد من غير اشارة الى معنى كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة
لكنه كشيء في الكلام ولفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا
الاستعمال لكن المعرفة بالاضافة ان كان سند اليه فلا بد ان يكون معلوما
مثلا لا لقوله اخوك زهد لمن لا يعرف ان له اخا لا مسمع الحكم بالتعريف على من لا يعرف
المخاطب صلا وعكسها اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك زهد والمنطلق عمرو و
الضابط في السند ان اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع
انصافا بحددهما الاخرى حية يجوز ان يكونا وصفين للشيء متعدد بن في الخارج
فانهما كان يجب تعريف السامع انصاف الذات به وهو كالمطالب يجب زهدك
ان تحكم عليه بالآخر يجب ان يكون في اللفظ الدال عليه فتجعله مستندا واما ان كان خبر
يجل انصاف الذات وهو كالمطالب ان حكم بثبوت الذات او بنفيه عنها يجب ان يكون
اللفظ الدال عليه فتجعله خبرا فاذا عرف السامع زهدا بعينه واسمه ولا يعرف
انصافا بانه اخوك وان اردت ان تعرفه ذلك قلت زهدا اخوك واذا عرفت انك لا
لا تعرف على التعيين وان اردت ان تعرفه عند قلت اخوك زهد ولا يصح زهدا اخوك
وهذا ينبغي في قولنا ريت اسودا فابها الرياح ولا يصح رها حها الغاب ولهذا
فيل في بيت السقط مخوض بحر اعتمد مرماه ان الصواب ما وه بقوله ان السامع
يعرف له ماء وانما يطلب فقند وكذا اذا عرف زهدا وعلم انه كان من انسان انظروا
ولم يعرف انصاف زهدا بانه المنطلق العمود وان اردت ان تعرفه ذلك قلت زهدا المنطلق وان

أردت أن تعرف أن ذلك المنطوق هو زيد بناء على أنه يطلبه على التقنين ويقول
من المنطوق قلت المنطوق زيد ولا يصح زيد المنطوق بهذا يظهر أن ما ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى أو لك هم المفلحون أنه إذا بلغك أن انسانا من أهل
بلدك مات ثم استخبرت من هو فقلت زيد النابى محل نظر وفلس ما ذكرنا سائر طرق
التعريف والثاني أي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء محققا أي
قصر غير محقق بل بما نفاية كماله في أي كمال ذلك الجنس في ذلك الشيء أو بالعكس
فهم عموم السجاء أي الكمال في السجاعة فيبرز الكلام في صيغة قوم أن السجاعة مقصورة
عليه لا تتجاوز لعدم الاعتداد بسجاعة غير المقصودها من رتبة الكمال وكذا إذا جعل
المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الأمير زيد والسجاء عمر لا تفاوت بينهما وبين ما تقدم
في إفادة قصر الامام على زيد والسجاء عمر وذلك لأن اللام ان حلت كونهما في
القام الخطابي على الاستفراق وكثيرا ما يقال الأمير للجنس فامر ظاهر لأنه بمنزلة
قولنا كل أمير زيد وكل سجاء عمر على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حلت على الجنس
والحقيقة هو يفيد أن زيد الجنس للأمير وعمر الجنس للسجاء متحدان في الخارج
صحة أن المجرى متحد بالموضوع في الوجود لظهور اسماء حلا أحد التميزين في الوجود
الخارجي على الآخر ثم يجب أن لا يصدق جنس الأمير والسجاء الا حيث يصدق زيد
وعمر هذا معنى القصر فإن قلت هذا جار مجيء في الخبر المتكرر نحو زيد انسان أو قائم
مثلا فانما متحدان في الوجود فيلزم من أن لا يصدق الانسان والقيام على غير زيد و
فاده ظاهرا قلت المجرى هنا مضمون فرد من افراد الانسان أو القيام ولا يلزم من
اتحاد زيد مثلا اتحاد جميع افراد الانسان بغير المامية بخلاف المعروف فإن المتحد به
هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لا مشاع حقوق الفرد بد ولا يحقق للجنس
وفيه نظر فالماصل أن المعروف بلام الجنس أو جعل مبتدأ فهو مقصور على الجنس
سواء كان الجنس مصرا بلام الجنس أو غير نحو الكرم التقوى أي لا غيرها والامر السجاء
أي لا الجبن والامر هذا أو زيد أو غلام زيد أو كان غير معروف أصلا نحو التقى كل
على امره التقوى على امره الكرم في العرب والامام من قريش لأن الجنس متحد
مع واحد ما يصدق عليه الجنس فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه
في الجملة بدون الجنس فيلزم أن يكون الكرم مقصورا على الانصاف بكونه في العرب
لا يلزم أن يكون ما في العرب ان يكون مقصورا على الانصاف بالكرم وعلى هذا القيد
فلتأمل فان فيه دقة وهذا يظهر أن تعريفنا الجنس في الهدى يفيد قصر المجرى على الانصاف
بكونه على المبدأ نحو زيد الأمير وعمر السجاء والموصول الذي قصد به الجنس
في هذا الباب بمنزلة المعروف بلام الجنس ثم الجنس المقصود قد يكون مطلقا كما في الأمثلة

المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تعيينه بوصفا وحال او طرفا او
 مفعولا او غير ذلك كقولنا في العصر حقيقة او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر
 راكبا وهو الوفي حين لا ينبغي احد لا احد وهو الواهب الف قنطار قال الاعشى
 هو الواهب المائة المصطفاه اما مخاصا واما عشارا فصر عليه هبة المائة من الابل
 حال كونه مخاصا وعشارا لا مائة الابل مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء
 كانت مائة الابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا نريد المنطلق باعتبار العبدان العقد
 ههنا الى جنس مخصوص من الهبة هو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص
 وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان قولنا انت الجيب لي ليس معناه
 انك الكامل في المحبوبة حتى انه لا محبة في الدنيا الاما انت به جيب كما في انت السحاح
 ولا ان احدا لم يحب احدا مثل محبتي لك حتى ان سائر المحبات في جنبها عن محبة كما في
 قولنا انت المظلم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابه حتى كان كل ظلم
 في جنبه علة بل معناه ان المحبة مني جعلتها معصومة عليك وليس لغيرك حظا محبة
 مني فهو مثل نريد المنطلق الذي الذي كان منته الاطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من
 الجنسية لان المعنى ان المحبة مني جعلتها معصومة عليك ولم تعد الى محبة واحدة من
 محباتك ولا يتصور هذا في نريد المنطلق ادلا وجه للجنسية فيه ولو قلت نريد
 المنطلق لي حاجتك اي الذي من شأنه ان يسعى في حاجتك عن رضائه معنى الجنسية
 ح مسئلة في انت الجيب فاعرف وقوله قد يفسد لفظ قد اشار الى انه قد لا يفسد
 العصر كما في قول الحبش في من شير اجنبا صخر اذ افتح البكاء على قاتل رايت بكاء كالحسن
 الجنبلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوز الى من آخر والام بحسن جعله جوابا
 لقوله اذ افتح البكاء على قاتل لم يحسن البكاء على ما لا ينبغي على من لا ذم فيه له باساليب
 الكلام لظهور ان العرض ان بنت لبكاه اي عادة الحسن فيجنس من جنس بكاه عن من
 القاتل كما قيل الصبر محمود الاعنك والجنح مدموم الاعنك وهذا سقط ما قيل
 انه يجوز ان يكون العصر مبالغة او يكون قصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوز
 الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوز الى شيء آخر ومعنى التعريف ههنا ان اضافة المستد
 بالجنس اسرها ولا ينكر ولا ينك في مسئلة قوله حان وان سباهم المجد من
 ان هاشم بن ميثم بن مخرم والدك الصمد اراد ان يمتد العبودية به لم يجعله ظاهرا
 لا من مبالغة مفعولا كما في دلائل الاعجاز فان قيل اللام ح لا يكون للجنس فلا تنافي في قوله
 يكون اعتبارا تعريف الحسن مع هذا العصر اذ ما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعبد
 انما هي للجنس وهما في المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي اشترط اليه في بحث ضم
 العقل وانما حصر حكم العصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان العصر مدموم انما يكون في

جنس

بكونها يعقل فيه العموم والشمول في الجملة والمعمود في نحو زيد المنطلق بقدر تساوي
المبتدأ والخبر فلا يصديق احد مما يدون والاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما
اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معروفا كما هو اصل وضع لاصنافه
ومثل هذا الاحتصاص يقال له المقصر الاصطلاحي وقيل الاسم متعين للاستدعاء فقد
او اخرج لانه على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او اخرجت لدلالةها على
امرئى لانه ليس المبتدأ مستبدا لكونه منطوقا به ولا بل لكونه مستبدا اليه ومثبتا
له المعنى والذات هي المنسوبة اليها والصفة هي المنسوبة فنوا قولنا زيد المنطلق
او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا وورد هذا القول بان المعنى المخبر
الذي له هو الصفة صاحب هذا الاسم فالصفة قد جعلت والذات على الداء ومستبدا
اليها والاسم جعل على الاعلى امرئى ومستبدا او قد سبق الى الوهم ان تاويل زيد بهذا
هذا الاسم ما لا حاجة اليه عند من لا شرط فيه الخبر ان يكون مستقفا وهو الصحيح
من البعض من وجوبه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الخبر
بعينه وانما المجهول عنده هو الصفة بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما
هو لفادة هذا المعنى وما عند المنطقين هذا التأويل واجب قطعاً لان الجزئي
المعنى لا يكون مجزأ البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلى وان كان في الواقع مختصا في شخص
واما كونه اي المستند جملة قد تقوم تحصيل من النشاء ان الجملة الواقعة خبر مستبدا لا يصح
ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه محتمل ان يكون
ثابتا للمبتدأ والانشاء ليس ثابت في نفسه فلا يكون ثابتا للخبر وجوابه ان خبر المبتدأ
هو الذي يكون ثابتا الى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق والكذب واللفظ اشتراك اللفظ
وجوب ثبوت الخبر للمبتدأ انما هو الخبر والقصبة لا يطلق خبرا للمبتدأ لان الاستدعاء
اعرف من الاخبار والانشاء الا ترى ان الظرف في نحو زيد عندك خبر مع انه لا يحتمل
الصدق والكذب وليس ثابت للمبتدأ وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرجع اليكم وقولهم اما زيد
فاضربوه وزيد كانه الاسد ونعم الرجل زيد في احد القرائن فلا يخفى ان تقدير المعنى
في جميع ذلك نفى واما كونه جملة فالتعوي او كونه سببيا كما مر من ان افرادها
كونه غير سببي مع عدم افادة تعوي الحكم والخبر السببي بمزلة الوصف الذي يكون مجزا
ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقوله هذا سبب من ذلك ان الخبر
مرتبط به لان السبب في الاصل الجمل وكل ما يتوصل به الى خبره وسبب التعوي على ما ذكره
صاحب الفتاح وهو ان المبتدأ كونه مبتدأ يستدعي ان يستدعيه فادجاء بعد
ما يصلح ان يستدعيه صفة ذلك المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الخبر او
متضمنا له فيعتقد فيها حكم ثم اذا كان متضمنا الخبر المستدعي بان لا يكون متبنا للخالي

عن الضمير كما من صفة ذلك الضمير الى المستند ثانيا فيكتمى الحكم فوقه في هذا المحقق
المتقوى بما يكون سندا الى الضمير المستند ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويبنى ان
يحمل سيبيا كما سقت الاشارة اليه واسما على ما ذكر الشيخ في دلائل الاعتبار و
هو ان الاسم لا يوافق به معنى عن العوامل الى الحديث قد قوي اسناده اليه فاذا
قلت زيد فعل اسقرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه وهذا توطئة ومقدمة
للاعلام بدفا قلت قام دخلي فليدخول افاضل فوس وهذا استدلال لثبوت وامنع
عن التهمة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشئ بعينه مثل الاعلام به بعد التثنية
عليه والمقدمة فان ذلك يجري تأكيد الاعلام في التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد
ضربه ونزيد من رت به وما اسببه ذلك فان قلبه لم يتغير من الجملة الواقعة
خبراً عن ضمير الشأن مشهورة امره وكونه واحداً معيا لكن كان ينبغي ان يتغير في صورة
المخصص مثل ناسيت في حاجتك ورجل جاني وما اسببه ذلك ما فقد به المحقق
فان المستند هو جملة قطعاً قلت هو داخل في التقوى ضرورة كبر الاستثناء
فكانه قال للمتقوى سواء كان على سبيل التخصيص او لا ولفظ التقوى يشمل التخصيص من
حيث انه متقوى وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في محض زيد عرف ان
عدم اعتبار العدم والناحية لا يعيد الا التقوى واعتبارها ما يعيد التخصيص ولم يقل
لا يعيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تأكيداً على
تأكيد ومما ظهر ففان ما ذكر العلامة في شرحه من ان المعنى انه يعيد التخصيص
فقط دون التقوى لانه لا يد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل فيبعد تسليم
العرفان لا حاجة الى التأكيد والبيان ثم العجب هو انه صرح بان المستند لا يكون
جملة الا للتقوى او لكونه سيبياً مع ضمير محبة بان المستند في نحو ناسيت في حاجتك
عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر فطريقها لا اختصار الفعل
او هو اي الطرفية مقدمه بالفعل على الاصح لانا الاصل في التعلق هو العقل واسم الفاعل
انما يعمل لمساومة فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولا نه ولا قد ثبت تعللها
بالفعل قطعاً في نحو الذي في الدمار اخوك والذي عند فله درهم فقد التردد للعل عليه
اولى وقيل المقدم اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفعول الاصل المفعول في الاعتراف
على ان الانصاف هو ان المعنوم من قولنا زيد في الدمار ما يتا فيها او مستقر لا ثبت او
استقرم عبارة النحويين في هذا المقام ان الطرف مقدم جملة والمفعول قد غير الجملة
الى العقل مقداً الى ان الضمير قد اسفل الى الطرف ولم يحدف مع العقل فيكون الفعل
تقديره فعلاً لا حلاً ولا مفعولاً اوضح لا معنى لعبارة المص اصلاً مع ان فيها فساداً اخر لانها
ان حلت على ظاهرها افاد ان الجملة الطرفية مقدمه باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح

لان الظرف في ذلك المذهب مقدر لاجلة فكان ينبغي ان يقول او المظرف مقدر
هنا بعضه واما ما خبر فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في عدم المسند اليه واما تقدير
فلم يخصه بالمسند اليه اي قصر المسند اليه على المسند على امر في صدر المعضل لان
معنى قولنا قائم زيدا انه معصور على القيام لا يتجاوز الى المعقود وتحو لا فيها قوله اي
بخلاف خور الدنيا واعتراض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بعصور
عليه بل على جنه المجره اعني الضمير الراجع الى محور على الاتصاف بنق خور الجنة او على
المصولة فيها لا يتجاوز الى الاتصاف بنق خور الدنيا او على المصولة فيها وان اعتبر
التغ في جانب المسند في المعنى ان القول معصور على عدم المصولة او كونه في خور الجنة
لا يتجاوز على عدم المصولة في خور الدنيا فالمسند اليه معصور على المسند وقصر غير حقيق
فكذا في قوله تعالى لكم دينكم ولي الله من معناه دينكم معصور على الاتصاف لكم لا تصف
بلي ودينى معصور على الاتصاف لا بلي لا تصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الضم
دون العكس كما توهم البعض فيظن ذلك ما ذكر صاحب الفتح في قوله تعالى ان حسابهم
الا لله ربي معناه حسابهم معصور على الاتصاف بلي في لا يتجاوز الى الاتصاف بلي
ليس القصر حقيقا حتى يلزم من كون دينى معصورا على الاتصاف بلي لا يتجاوز الى غير اصل
وكذا قوله لكم دينكم ولا فيها قوله وهذا يظهر ما ذكر العلامة في شرح الفتح
من الاختصاص هنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان المختص بكم
دينكم لا دينى والمختص بى دينى لا دينكم كما ان معنى قائم زيدا ان المختص به القيام دون
المعقود لا ان غيره لا يكون غيره قائما فليس على ما في هذا الكلام من الخبط والمخرج
عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يعيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف
الذي هو المسند على المسند اليه في لارب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يعيد تقديم
عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بحسب دلاله الخطاب بناء على اختصاصه
الريب بالقران وانما واف في سائر كتب الله دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر
ليس يجب ان يكون حقيقا بل العاليل ان يكون غير حقيقى والمعتبر في مقابلة القران هو
ما في كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خور الجنة خور الدنيا لا سائر المشرقيات
وفيها او التبيين عطف على تخصيصه اي تقدم المسند للتبيين من اول الامر على انه
اي المسند خيرا لا نفت او الفت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لا نه ريبا ليعرف
انه خيرا لا بالمال في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا كقوله اي قوله حسان
في مدح النبي صلى الله عليه وسلم له هم لا منتها لكبارها وهمة الصغرى اجل من الدهر قائم
لواخر الظرف اعني له على المبتدا اعلى مهم لتوهم انه نفت له لا خبره هذا التقديم واجب
او كان المبتدا نكرة غير مخصوصة بخوفا الدار رجل اي المبتدا نكرة مقدم الحكم عليه كانه قد

معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قايم رجل لان الاستياس
ياق لجواز ان يكون قائم مستدا ورجل يدل لانه بخلاف الظرف فانه معين كونه خيرا
ولانهم استحووا في الظروف ما لم يتعموا في غيرها واما اذا كانت النكرة محصورة
فلا يجب لتقدم كقولهم تعالى واجل سمي عنده واورد على نحو في الدار رجل ان المحصر
اذا كان بسبب تقدم الحكم على غير المحصر ضرورة ان المحصر اذا كان بسبب تقدم الحكم
على غير المحصر لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ليس لمحصر الحق
في هذه المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز التكرير من غير حصول العائدة فاذا
حصلت العائدة فاحترق اي نكرة هي نحو رجل على الباب و غلام على السطح وكوب
العض الساعرة والتفاوت نحو عدلت بغير وجهك الايام او المتولين الى ذكر
المستدالية كقولهم اي قولهم محلي وميب في المعترض بالله يشبه هذا المستدالمعتمد و
المستدالية مثل الضمير ما عطف عليه تشرق من شروق بمعنى صار مضيا و فاعله
هو الدنيا والعائد الضمير الى الموصوف اعني ثلثة هو المحرور في قوله لم يجهتها
اي عجزها اي قصير الدنيا من هذه الجهة هذه الثلثة وبها بناء وقد تقوم بعضهم
ان تشرق مستد الى ضمير ثلثة والدنيا ظرفت اي في الدنيا او مفعول به على ضمير
تشرق معني فعل سجد وهو شروق ضمير الضمير و ابو السمع المعترض باسمه والتمت
ههنا وما يتبعه من تقديم المستد لثمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه اعم
عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه واهلهما المص اما الاولى فلشبه امره وارت
لان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الامة ليست اعتبارا مقابل للاعتبار
المذكور بل هي المعنى المعترض للتقدم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقدم
المستد اليه وما جعله السكاكي مقتضايا لتقدم المستد كون المراد من الجملة افادة التحد
نحو صرف تزييد وترك المص لانه كلام يعبر عن حيط ولا شكل ويشتمل على نوع واختلاف
وذلك انه قاذ او يسم ان يكون المراد من الجملة افادة التحد دون التبروت فيجعل
المستد فعلا ويقدم اليه على ما يستد اليه في الدرجة الاولى وقول في الدرجة الاولى
احترام من نحو ناعرفت وانت عرفت وتزيد عرفت فان الفعل فيه يستد الى
ما بعده من الضمير استدا ثم يوساطه ووكما الضمير الى ما قبله يستد اليه في الدرجة
الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المستدا اذا كان فعلا
يستد الى ضمير المستدا فاستد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المستدا في الدرجة
الثانية وكلامه في تقدير القوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المتدا لكونه مستدا
يستد الى ان يستد اليه شي فاذا جاء فعلا ما يصلح ان يستد اليه صرفه المستد الى نفسه
وسعد بينهما حكم سواء كان غاليا عن ضمير المستدا او مستغنيا له ثم اذا كان متضمنا للضمير

ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانياً في كسرى الحكم قوة وهذا ظاهر في أن اسناد الفعل إلى المبتدأ
 والعقاد الحكم بينهما مقدم على الاسناد إلى الضمير وهل هذا المتناقض وثانيتها أن
 اسناد الفعل في هذه الأمثلة أعني نحو أنا عرفت وانت عرفت وزيد عرفت إذا كان
 إلى ضمير المبتدأ في الدرجة الأولى على ما ذكره هنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في
 الدرجة الأولى والحال أن الفعل في كل منها مقدم على ما أسند إليه في الدرجة الأولى
 فهل هذا الاتهامات ويكون أن يجاب عن الأول بأن في نحو زيد عرفت ثلثة أسانيد مرتبة
 في التقدم والتأخر ولها اسناد عرفت إلى زيد بطريق العقد وامتناع اسناد الفعل
 إلى المبتدأ قبل عود الضمير بمفعول وثانيتها الاسناد إلى ضمير زيد وثالثها اسناده إلى
 زيد بطريق الالتزام بواسطة أن عود الضمير إلى زيد يستدعي صرفاً لاسناد إليه
 مرة ثانية وأما وجه تقدم الأول على الثاني فلأن الاسناد نسبة لا تحقق قبل تحقق
 الطرفين وبعد تحققها لا يتوقف على شيء آخر ولا شك أن ضمير الفاعل كما يكون بعد الفعل
 والمبتدأ قبله فلما تحقق الفعل اسناداً إلى زيد تحقق المبتدأ إليه والمستخدم إذا تحقق
 الضمير بقدر بينهما الحكم وأما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه هنا صريح
 في أن اسناد الفعل إلى مقدم على المبتدأ اسناداً إلى المبتدأ بواسطة عود الضمير وهو الذي
 كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث العقول الحكم محمول على أن اسناد الفعل إلى المبتدأ
 بطريق العقد من غير اعتبار توسط الضمير بمقدم على اسناده إلى الضمير وإلى المبتدأ
 بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى في أحد الأمرين لازم أما استلزام
 كلامه المتناقض وأما استصاكالقول بالأسانيد الثلاثة لأن قوله صرف ذلك الضمير إلى
 المبتدأ ثانياً أن كان عبارة عن اسناد مفتاح الفعل الضمير فقد تناقض لأنه جعله فيما
 سبق اسناداً أولاً وهذا ثانياً وركان غيره كان مع الاسنادين الآخرين ثلثة وهو الذي
 بانتهلما كان أول الاسناد في هذه الأمثلة اسناد الفعل إلى المبتدأ بطريق العقد والمبتدأ
 إليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الأمثلة خارجة بقوله في الدرجة الأولى
 بخلاف عرفت زيد فإن المبتدأ إليه في الدرجة الأولى فإنه هو الفاعل والفعل مقدم عليه
 لكن بقي ههنا اعتراض صعب لا دفع له وهو أن قوله فإن الفعل فيه سند إلى ما بعده
 من الضمير ابتداء إلى آخره لا يصح تعييداً للاحتراز عن الأمثلة المذكورة بقوله في التقدم
 الأولى لأننا نريد على أولية اسناد الفعل إلى الضمير والمطلوب أولية اسناده إلى المبتدأ
 ولا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام أصلاً وإنما الصالح لذلك ما أورده في بحث
 العقول فانه الذي يدل على أن اسناد الفعل إلى المبتدأ في الدرجة الأولى هذا خلاصة
 ما أورده بعض شائخنا في شرح المقام وصرح بأن نحو أنا عرفت وانت عرفت وزيد
 عرفت يعيد اليوت ون المجردة والحدوث انه يضدي المناظر بعض الفضلاء وكتب ذلك

كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين
 الاول الاسناد في الدرجة الاولى بلا واسطة من كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام
 والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده الى المبتدأ بسوط
 الضمير قسم يقتضيه المتدا قوله صرفا المبتدأ الى نفسه محمول على القسم الثاني وقوله
 صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد
 في الدرجة الثانية ما يقتضيه الفاعل وح لا تناقض هذا ظاهر كلامه بعد التبيين
 والتصحيح ولا يخفى انه قد تقدم لنا ادعاء الشارح في دفع الشاقض من محقق الاسناد
 الثلاثة وان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدأ اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ فهو
 بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانما خبر الاسناد الفعل
 بواسطة الضمير فلا بد من بيان كفيه تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير كما يشعر به
 قوله ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فانه متشبا الاشكال
 وقد اهل ولا يعم المصنوع بزيادة لفظ القسم والافضاء وقسم الدرجة الاولى بما
 لا يكون بواسطة ومن الجواب انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح ولم يبين بما فيه من الغلط
 ولم يتغير لمحقق مقصود السكاكي من هذا المقال ولم يره ولا طيف خيال لم بالغ في
 التشنيع على الشارح وكتب ما في اخر الكلام اللهم ادا قرأ كاهن ويدل بان ثانيا في النظر
 بالشأني وليت تحت هذا سجين عالمك ايها الفاضل تلا فيا لما كان عند المناظر و
 شغيا عاجري عليه وانا اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتح
 صريح في ان كون المسند جملة فعلية نحو زيد انطلق او يتطلق انما هو لا فائدة المحدث
 دون البثوث وبان نحو زيد في الدار محتمل البثوث والمحدث بحسب تقدير حاصل
 او حصل فالقوله بان كل جملة اسمية بعيد البثوث وبم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن
 الخبر فعلية والقوله بافادته المحدث والبثوث معا باعتبار الاسنادين ما لا يخفى بطلا
 الثاني ان قوله صاحب المفتح وقوله في الدرجة الاولى الى اخر كلام ظاهره ان المراد
 بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدأ كما فهم الثالث
 ان حمل قوله في بحث الفتوى صرفه ذلك المبتدأ الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ
 بعد لا نسلم ان المسند الكونه مبتدأ سيده في اسناد الخبر لظهور ان تضائفا انما هو
 مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل اسناد الى المبتدأ فباعتبار انه مسند الى
 الخبر الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال الفعل مع ضمير المفضل فعل الرابع انه
 اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو ناعرفك لا اسناد واحد هو
 نسبة العرفان الى المتكلم بالبثوث وان اراد به الوصف الذي به يحصل اهل العربية
 احد المعطين مسند اليه والاخر مسند اقطا هو ان الاسناد الى الضمير العايد الى شيء لا

المسند
 بها ان
 او كان
 بقوله في
 الاولى
 سائلا
 د الفعل
 انه الى
 اسناد اليه
 بل محقق
 بعد الفعل
 محقق
 هنا صريح
 هو الذي
 الى المبتدأ
 الى المبتدأ
 الاستلزام
 ضمير الى
 جملة فيها
 وهو ان
 قد والمند
 الاولى
 مقدم عليه
 الى ما بعد
 في الدار
 الى المبتدأ
 في بحث
 خلاصة
 بنت في
 المبتدأ

بقية الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحاً كما لمجرهم في قولنا دخلت على زيد فقام و
ان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدأ والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامل
فلا بد ههنا من زيادة اعتبارها الخامسة ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير انشاء
الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجملة التزام ما مع انه المتقوى على تخصصه وجعل اسناد مجرد
الفعل الى المبتدأ فندام مع ما فيه من الاستدعاء والاستبعاد وان اراد عنده فلا وجه
للاختصار على التلخيص الاسناد في امر لجهة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ الثاني
اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ الرابع اسناده للجملة
التي هي الخبر الى المبتدأ وهذا ما لم يتلبس به احد ولم يلجئ اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر
ما ذكرت ان ليس مراد السامع بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ
وكلام السامع ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير وافي بتمام المقصود
فما رايت في تصحيح مباحث كلام المفتاح وفي تحقيق احترامهم عن نحو انا صفت مع التصريح
بانه مفيد التحية دون البتة قلت اما الاولى فوجه ان الاسناد في الدرجة الاولى
وفي الدرجة الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من
حيث انه عبارة عن شيء اخر والاسناد الى الضمير العايد الى شيء اخر اسناد الى ذلك الشيء
من جهة المعنى ولا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار
لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلت في نحو دخلت على زيد فقام ان
قام سندا الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره فكلامه ههنا صريح في تقدم الاعتبار الاول
على الثاني بحيث التقوى لا بد له الا على ما اخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة
الى المبتدأ لانه الذي يستدعي المبتدأ كونه مستدأ وهو المراد بقوله صرفه المبتدأ الى
لغته وانما كان الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لما تضمنه ذات المبتدأ وبعد
نحو الخبر لا يتوقف على شيء اخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن
الخبر الضمير كونه عايدا الى المبتدأ ولا يخفى ان يكون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمنا
وصف له متاخرا عن ذاته فهذا الاعتبار قائم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير
الى المبتدأ ما نيا يعني بعد صرفه المبتدأ الخبر الى لغة ان كان الخبر متضمنا للضمير اسنادا
الغية لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار المراد بقوله صرفه ذلك الضمير
اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير المتقدم عليه وعلى اسناد الجملة
هو الاعتبار الاول وح لم يستلزم كلامه الساقط ولا قضاء الاسناد التلخيص على الوجه
المستبعد والمستبعد كما زعم واما الثاني فنحن معناه كلامه انه اذا كان المراد بالجملة اقا
المحدود دون البتة يجعل المبتدأ الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل على ما اسند
اليه في الدرجة الاولى بمعنى الى فاعله سواء وجد ههنا اسناد اخر كما في زيد قام ابو زيد على

ان زيد مبتدأ وقام ابو حنبل مقدم عليه اولم يوجد كما في حرف زيد فجميع هذا للصحة
 نقد التجرد والحدوث والابتداء من تقدم الفعل على ما يستدل اليه في الدرجة الاولى
 واحتمل بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني هذا اسناد الفعل ببق سطر
 الضمير الى المستد فان في الدرجة الثانية فلا يشترط في فائدة التجرد تقدم الفعل اليه
 على هذا المستد اليه بل يجوز ان يقدم عليه كما في قام ابو زيد يجوز ان لا يقدم كما في نحو
 زيد عرف مع حصول التجرد في الصورتين بخلاف المستد اليه في الدرجة الاولى فانه
 لا بد من تقدم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار اليه بقوله اليه وهذا معنى الاحتراز عن
 نحو زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الكاظم من انه احتراز عنه لانه لا
 يعيد التجرد لما سبق فيه كثيرا ما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذاتي فلهذا
 باب المسند اليه غير مختص بها كالدكر والهدف وغيرهما من التعريف والشكر والتقديم
 والناحية والاطلاق والنقد وغير ذلك مما سبق واللفظ اذا التقن اعتبار ذلك فيها
 اي في البابين لا يخفى عليه اعتبار في غيرهما من المفاعيل والمتممات بها والمضاف
 اليه وانما قال كثيرا ما ذكر لان بعضها يختص بالبابين كضمير المفضل فانه يختص ببابين
 المسند اليه والمسند وكونه المفرد فعلا فانه يختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما
 ولا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه
 اشار اي ان جميعها لا يخفى في غير بابين كالتعريف في الحال والتميز والتقديم في
 المضاف اليه فليس بشئ لان قولنا جميع ما ذكرنا في البابين غير مختص بها لا يصح جواز
 كل منها فيه ان يكتفى بعدم الاختصاص بالبابين بشرط في واحد ما يميزها
البيان في احوال متعلقات الفعل
 قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها اكثر من الاحوال المذكورة
 في البابين لكون اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع مخصوص ومن
 دقة فوضع هذا الباب واما بالاحوال حال بعضها كهدف المقول وتقدم على
 الفعل وتقدم بعض المعولات على بعض ثم مهد لهذا مقدم فقال للفعل مع المقول
 كالفعل مع الفاعل في ان العرض من ذكر منه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل
 الاسند كالفعل مع كل منهما يعرف بالتأمل افادة تليسه به اي تليسه الفعل بكل منهما
 لكنها يقتضي ان بان تليسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتليسه بالمفعول من جهة وقوعه
 وتليسه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المقول به لان هذا يمتد لحدقة وان كان
 سايرا في المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان العرض من ذكرها مع الفعل افادة تليسه
 بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله معه وغير ذلك لا فائدة وقوعه مطلقا اي ليس
 العرض من ذكر مع الفعل افادة وقوع العقل وبقائه في نفسه من غير ارادة ان يفعل

وقع او على من وقع اد لو كان العترض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عينا بل
العبارة ان يقال وقع الضرب او وجدا وثبتا ويحذف كل من الالفاظ الدالة على
مجرد وجود الفعل الا ربما زاد اريد تلبس بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبقي
الفعل للمفعول واستدالمير وادالم يدكر المفعول به مع الفاعل المتعدي المستند
الى فاعله فالعترض ان كان اثباته اي ثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل
عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم الفعل بان يراد جميع افراد او خصوص بان
يراد بعضها ومن غير اعتبار بعلقة بمن وقع عليه فضلا عن عموم وخصوص تترك الفعل
المعدي مع منزلة اللازم ولم يقدمه مفعولا لان المقدم بواسطة دلالة القرينة كاللغة
في ان السامع يوقع منها ان العترض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار بعلقه بمن
وقع عليه فينتقص العترض المصمم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان العترض بان
حينئذ ما تناول الا عطاء والاعيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء
غير الدنانير لا مع من بقي ان يوجد منه اعطاء وهو اي العثم الذي تترك منزلة اللازم بغير
لان اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا كما اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير
اعتبار بعلقة بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه مطلقا بمفعول مخصوص
دلت عليه قرينة اولها اي لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون فان العترض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في قوله
ولا خصوص ومن غير اعتبار بعلقة معلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجده
حقيقة العلم ومن لا توجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص
بل عليه القرينة وانما قلتم الثاني لا يراعى اعتبار اكثر ونحوه استدلالا بما ذكر
الكافي في بحث قاعدة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا لقوله
المؤمنون كرم والمنافق خبة نيسم حل المعرف باللام مفردا كان او جمعا الاستغراق
لعلته ايها ان العقد الى فرد ومن اخر مع تحقق الحقيقة فيها الى ترجيح احد المتبادرين
على الاخر ثم ذكر في بحث حدقا المفعول انه قد يكون للعقد الى نفس العمل يتبين للمعك
بمنزلة اللازم وهما با في تحرفلان يعطى الى معنى بفعل الاعطاء يوجد هذه الحقيقة
ايها ما للمبالغة بالطريق المذكورة في قاعدة اللام للاستغراق يجعل المصنف قوله بالظن
المذكور شارحا الى حق لزم اذا كان المقام خطابيا حل المعرف باللام على الاستغراق واليد
اشارة بقوله ثم اي بعد كون العترض بثبوت اصل الفعل وتترك بمنزلة اللازم من غير
اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا مكفى فيه مجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين
البرهاني فاذا كان المقام الخطابي والفعل المذكور كما ان يكون العترض بثبوت لفاعله او
نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتعميم اللازم من جملة على فرد وذا خرو حقيقة

ان معنى يعطى حتى بفعل الاعطاء ويوجد هذا الحقيقة لمصدر هذا الفعل صرف بلام
الحقيقة فيحتمل ان يحمل في مقام الخطابي على استغراق الاعطارات وسنوها اختصار
من ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افاده التعميم في افراد الفعل ينافي كونها
بثبوت الفاعل وتغيره عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يقتصر عموم افراد الفعل وخصوص
والاعتقالية بمن وقع عليه لانا نقول لانسلم المناقاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في
الغرض والمقصود عدم كونه متفادا من الكلام وانما المناقاة التعميم هو اعتبار عدم العموم
لا عدم اعتبار العموم والعرف واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور
اشاره الى ما ذكر في اخر بحث الاستغراق في ان نحو الخاتم الجواد يعيد الاختصار ببالغة
سبل جود غير حاتم منزله لعدم لان معنى قولنا فلان يعطى هو لا غير يوجد حقيقة
الاعطاء لا غيرها وهذا العمري قس منه ما فيها من ان ما ذكر من الحصريين تمام تشهد به
نقل ولا عقل نعم اذ اعمل على التعميم افاده ان يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غير هذا
للاعطاء وما انه لا يوجد كل اعطاء فهما لا تتفق هذه العبارة والظاهر ما ذكره المصنف
وبحقيقة ما ذكرنا فليحفظ عليه فان هذا المقام مما وقع لبعضهم حبط عظيم والاولى
هو ان يحمل الفعل مطلقا كناية عنه مطلقا بمفعول مخصوص كقول البحري في المعنى بانه
معرضا بالمستعين بانه شحيح حساد وعظيم عداء ان ربي مبصر وسميع واعى اى ان يكون
و ربه و ربه و ربه و ربه بالصور بالسمع اخبار الظاهر الدالة على استحقاقه لامتانة
دون عين والاحيد وانصب عطفت على المضارع المضروب قبله اى فلا يجدوا عداء وحشا
الذين تمنون الامانة الى منارعة الامانة سبيلا فالهاصل انه نزل ترا و يسمع منزلة الكلام
اى يصدر منه الردية والسمع المتعلقين بمفعول مخصوص من محاسنه واخباره
بادعاء الملازمة بين مطلق الردية و ربه و ربه اشارة ومحاسنه وكذا بين اى مع مطلق
السمع والسمع اخبار دلالة على ان امانة واخبار بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث
تسمع خفي وها فيبصرها كل راي و يسمعها كل راي بل لا يقصر لراى الاثارة ولا يسمع
العامى الا اخبار قد ذكر الملتزم و امره اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه لا يقتصر
هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديمه كما في السماع فلهذا كرهنا الاعراض عنه من الايدان
بان فضائلية كفى فيها ان يكون و يصرود و يسمع حتى يعلم انه المقصود بالفضائل والا
اى وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المقدرى المسند الى فاعله اثباتا
لما ملأه وتغيره منه مطلقا بل قصد تغلقة بمفعول غير المذكور وجب المقدر بحسب
القرائنى الدالة على تعيين المفعول ان عام ما فقام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد
تغلقة بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او تغيبه مطلقا بان قصد اثباته او تغيبه مطلقا
بان قصد اثباته او تغيبه باعتبار مخصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار السمع

بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجب لفعلت المفعول كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة
مرة او مرتين اي بفعل اعطاء من غير تعيين المفعول وفلان يعطي مع قصد انه
يفعل كل اعطاء من غير اعتبار المفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول
ظاهر وما ان فرض تلازمهما في الوجود فلا يلزم بينهما في الاعتبار والعقد لم الحذف
اي حذف المفعول في اللفظ بعد قابلية المقام اعني الوجود القرينة اما البيان بعد
الاهتمام كما في فعل المشي والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه
تبيينه ما لم يكن تعلقه به اي بتعلق فعل المشي بالمفعول عن طريقا فلو شاء هذا كما اجمعين
اي لو شاء هذا يتكلم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هذا شيء علق
المشي عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيب جواب الشرط صار مبينا وهذا وقع في النفس
بخلاف نحو قول الحرابي ربي ابره ونصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت
ان ابيد ما ليكبة عليه ولتكن ساحة الصبر وسع ومنها واعددة دخر لكل مهمة
وسهم اظنا يا بالدخار متولم فان تعلق فعل المشي بكاء الدم غريب فلا بد من
ذكر المفعول ليعرف في نفس السامع وبانظر السامع به وما قلناه اي قولنا الى الحسن
على ابن احمد الجوهري فلم يبق معنى الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابيك يكت
تفكر فليس معنى اي ما تركت فيه حذف مفعول المشي بناء على ان لا يتركه لعلقه على سبق
الى الوهم ودليله صاحب الضمان من ان المراد ولو شئت ان ابيك تفكر فلم
يحذف مفعول المشي ولم يقل ولو شئت يكت تفكر لان تعلق المشي بكاء التفكير
غريب كقولنا بكاء الدم فرفع هذا الوهم وصرح بان ليس من هذا القبيل لان المراد
بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابيك تفكر ابيك
بل اراد ان يقول انما في القول فلم يبق معنى غير خواطر غول حتى لو شئت البكاء
فريت جنوني وعصرت عيني ليسيل منها دم مع لم احدا وخرج منها بدم الدمع التفكير
التيه فالبكاء الذي اراد اتباع المشي عليه بكاء مطلق منهم غير مسمى الى التفكير
التيه والبكاء الثاني معتمد متعدي الى التفكير فلا يصح تفسيره الاول وبياننا له كما اذا قلت
لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في لا يمل الا مجاز وما نشأ من سؤالهم
وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابيك والمراد البيت ليس
من قبيل ما حذف فيه المفعول البان بعد الاهتمام بل الغرض اخر لا يقال محتمل ان يريد
اني ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في مادة الدمع نصرت بحيث اقدر على بكاء التفكير
والجنى لو شئت ان ابيك تفكر ابيك تفكر اعطى ان من باب التنازع مثل اضربت واكرمت
زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان ابيك ما ليكبة لا تقول ربي هذا الكلام على
قوله فلم يبق معنى الشوق غير تفكري يدل على ضاد هذا الاحتمال لان بكاء التفكير ليس سوء

الاسف والكدر والعثرة عليه يتوقف على ان لا يقع الشوق غير التفكير بخلاف عدم العثرة
على البكاء المصنوع بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكير فانه ما يتوقف على ان لا يقع فيه غير
التفكير فحينئذ يحسن ترتيب النظم قليلا وما يحدث فيه المفعول بالواسطة للبيان
بعد الايهام قوله امرة فقام اي امرة بالقيام قال الله تعالى امرا متر فيها ففسقوا
اي امرا منهم بالفسق وهو مجاز عن تكبيرهم واقدارهم وما عطف على قوله اما البيان
لرفع قلوبهم امراة غير المراد ابتداء مقول بقوله قلوبهم كقوله اي المحمدي ولم دثر اي
دفعته عن تحمل حادث يقال بحامل فلان على ادالم بعدله ولم في البيت خبرية عنزها
قوله من تحمل حادث واذا فضل بينكم الخبرية وميزها بفعل مستعد وجبا لبيان من
ليلا يلبس المهن بمفعول ذلك لفعل محذوف قوله تعالى لم تركوا من جنات ولم اهلكتم من
قرية ومحل كم ههنا الضرب على المفعولية وسورة ايام اي شدتها وصورتها خزن اي
قطعت اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم بها قوم قبله كرم بعد اي
ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحزم ينسب الى العظم بل كان في بعض فقره ليدفع من
السامع هذا الوهم وتوضيح في نفسه من اول الامران الحزم مضى في اللحم حتى لم يرد الا العظم
واما لا تدره ذكر اي ذكر المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل
على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على صنف وان كان كناية عنه كقوله اي المجتري قد
طلبنا فلم نجد لك في السوء والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول
من اللفظ اذ لو ذكره كانا المناسبت في قوله لم نجد الا بيان بصنف اي فلم نجد وفيه تقويت
الغرض وهو ايقاع في الوجدان صريح المثل كمال العناية بعدم وجدان المثل له ولا جمل
هذا المعنى لانه فسر والرمية في قوله لم كدح لا يصبه بشعري لئلا ان يكون لصائب
مالا فانه عمل الفعل الاول في صريح لفظ اللبم والثاني في صنف لان الغرض ايقاع في
المدح على اللبم صريحا لكان العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب
اي سبب حذف المفعول في بيت المجتري ترك مواجهة المدوح بطلب مثله قصدا
الى المبالغة في التاديب معه لان طلبا لمثل صريحا ما يدل عليه تجوز بناء على ان العاقل
لا يطلب الا ما يحوز وجوده وايضا هذا في الحذف بيان بعد الايهام واما السقيم في المفعول
مع الاختصاص كقولك فلو كان منك ما يوه اي كل احد بقرينة او المقام مقام المبالغة
وهذا السقيم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه لقوت الاختصاص
وعليه اي على حذف المفعول السقيم مع الاختصاص قوله تعالى واسم يدعوا الى دار السلام
اي يدعوا العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تم الناس كافة كثر الهداية الى الطريق المستقيم
الموصل اليها تختص من يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالشال الاول يقيده العموم
بالمبالغة والساني بحقيقته وان احتمل ان يحط من قبل ما نزل منزلة الا انهم كثر الشامل

الدو في سبهدان العقد في هذا المقام الى المفعول فان الحمل على امثال هذه المعاني مما
تتعلق بعقد المسكلم ومناسبة المقام اذا جعل صاحب المصباح سحلا لتسفلون يعطى سحلا
للتبديل مثله الا انهم والعقد الى تقيم المفعول وما يحتمل الحذف للمعنى في غير المفعول
به قوله تعالى واياك نستعين اى على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اذا
العبادة لئلا نهم الكلام وههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه التقيم والاختصار انما
هو من قبل ما وجب فيه التقدير المفعول بحسب القران ووجه فان ذلك القرينة على ان
المعنى يجب ان يكون عاما فالقيم في عموم المقدر سواء ذكر أو حذف والا فلا ولا لفظ
القيم فالظاهر ان العموم فيها ذكر انما هو من الدلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف
انما هو لجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله وانما تجرد الاختصار وقد وقع في
بعض النسخ عند قيام قرينة وهو مذكور لما سبق في قوله بحسب التقدير بحسب القران والظاهر
اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة على ان الحذف لجرد الاختصار ليس بسبب لانه
جارى في سائر الاقسام والا وجه للتخصيص لجرد الاختصار نحو اصبغت لية اى ادى
وعليه قوله تعالى واياك نستعين اى انظر اليك اى اى ملك وقد عرفت هذا البحث على
بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو قول كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر
والظاهر اللفظ يوم الاستغراق للمعنى وهم ليس بمعتقود واما اذا حذف فيكون
الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يعم الا ما يجوز العقل ولا يومه خلافا للمعتقود فصح
ان الحذف التقيم الذي لا يومه خلافا لمعتقود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار
لا يمكن ان يقال لولم كل احد ممن يجوز العقل والعرف ايلامه اياه فقلت اولا لتفيد التقيم
الكتاب عليه واثباتا ان الحذف ح انما يكون لرفع الابهام والتقيم مستفاد من عموم المعنى
ولو سلم فترك التعويض بما لم يزيدا اختصارا بل حذفنا عنه دفع الابهام والمقرر بما
ليس كذلك كذا عن التقيم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى واسئلك
الى دار السلام بما قصد فيه التقيم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يومه خلافا لمعتقود
بل يحقق المصنوع على ما ذكرته فلا وجه للحذف سواء مجرد الاختصار ومن الحذف لجرد الاختصار
قوله تعالى قل ادعوا الله وادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية التى تعدي الى
معقولين سمو الله وسمو الرحمن بما ستموه فله الاسماء المحضة اذ لو كان الدعاء بمعنى
الدعاء المعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان سمي الله غير الرحمن ولزم عطف
الشيء على نفسه ان كان عنه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقول
الى الملك لقدم وابن طام وليت الحلية في المركب ثم لكنه لا يصح في اولها لاحد الشئين
المقاييرتين ولان المختار انما يكون بين الشئين وايضا لا يصح قوله تعالى يا ما تدعوا لان اياها
انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما وره ماء مدين وجد عليه امه من الماء

يسقون ووجد من دونها امرأتين تذودان قد ذهب الشيخ عبد القادر وصاحب الكفاية
الى ان حذف المفعول في العقد الى نفس الفعل وتبقى له مثل اللانته اي يصيد منها الشيخ
وسنها الذود واما ان السقي المزد ابل او غتم فخرج من المصنوع بل يوم خلا فزاد
لوقيل او قد يسقون ابلهم وتذودان عنها السقون ان الترحم عليها ليس من جهة انها
على الذود والناس على السقي بل على جهة ان سرودها غتم وسقون ابل الا ترى انك اذا
قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث موضع رده صاحب المصنف
الى انه مجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان عنها وكذا سائر الافعال
المذكورة في هذا الالبه وهذا اقرب الى المحقق لان الترحم لم يكن من جهة صدور المزد
عنها وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودها عنها وسقن الناس مواشيهم حتى
لو كانت تدود ان غير غتمها مثلا لم يصح الترحم والتأمل فبيد قد اعتبرها صاحب المصنف
بعد التامل في كلام الشيخين وغفل عنها الجوسر فاستحسن كلامها واما المراجعة على القائل
غفوه تعالى والضحى والليل ادا سحبه ما رعدك ربك وما قل اي ما قلناك فحذف لان
قواصل الآتي على الالف فلا مشاع ان يجمع في مثال واحد عرض من الاقراض المذكورة وهذا
ذكر صاحب المصنف هنا انه اختصار يعي على الظاهر المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا
والذاكرات اي وذاكراته واما لا ستمجان ذكر اي ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها
سأى من النبي صلى الله عليه وسلم ولا راي مني اي لا راي مني مودة واما لكثرة اخرى
كاخفاه او التمكن من الكرام ان مست اليه حاجة او يقينه او ادهاء يقينه او نحو ذلك
قال امر تعالى ليندرها بسا شديدا اي ليندر الدين كغيره والحذف ليقينه ولان القرض
هو ذكر المندبر ويقدم مفعوله اي مفعول الفعل ونحو اي نحو المفعول من الجار والمجرور
المجرب والظرف والحوال ونحو ذلك على مفعول الفعل لرد الخطا واليقين كقولك زيد
عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وان غير زيد فانه يصيب في وقوعه في اعتقاده و
وقوع عرفتك على انسان محط في بعضنا ثم زيد ويقول لتاكيد اي تاكيد هذا الرصيد غير
عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطا في الاشتراك كقولك زيد عرفت لمن اعتقد انك
عرفت زيدا وعمرا وغيرهما ويقول في تاكيد زيد عرفت وحده وكاف على المصنفان
يدكره بل كان الاخر ان يقول بذكر قوله لرد الخطا لا فائدة الاختصاص ليدخل فيه العقم
بانواعها الثلثة ونحو قولك زيد الخطاء فيه لا يخلو عن تحمل ذلك اي ولان التقديم لرد الخطا
في بعض المفعول مع الاصابة في اعتقاده وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا ينافي ما زيد
ضربت ولا غيره واما ما زيد ضربت ولكن كرمته اما الاول فلان التقديم يقيد وقوع الضرب
على احد غير زيد حقيقة المعنى الاختصاص وقولك لا غيره صريح في تقيده نعم اذا قامت قرينة على
ان التقديم ليس لتحصيل صريح ان يقال ما زيد ضربت ولا غيره كادكر في ما انا قلت هذا ولا

غيري وكذا يصح زهدا ضربت وعمره اذ لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له
واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ في التصريح فيرده الى الصواب في الكلام
وانما الخطأ في المضروب حيث اعتقد انه زهد فيرد الى الصواب ان يقال ما زهد في
ولكن عمره واما محو زهد عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور
قبل المضروب نحو عرفت زهدا عرفته والا اي وان لم يكدر المفسر قبل المضروب بل قدما
بعد محو زهدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالقديم على المذكور كما
في بسم الله محو زهدا عرفته يحتمل التخصيص بمجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل
مقدرا بعد المضروب فهو المبلغ في الاختصاص من قولنا زهدا عرفت بما فيه من ان التكرار المفيد
للتاكيد ومعلوم ان ليس العوض والتخصيص الا لتاكيد على تأكيد ويقوى بان زهدا التاكيد لا محالة
وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واي اي قاهر هبون انه من زباب زهدا رهنة وهو
او كذا في افادة الاختصاص من انا كنعيد وقد صرح في المنهاج باننا لغا المعطوف على المحذوف
والقديم اي راي راي هبون قاهر هبون وتحقيق المعايير بان في المعطوف على الاختصاص دون
المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لانا لم نعرض منه بحسب نسبة الفعل لانه ان كيفية تعلقه بالمعطوف
واما قوله تعالى انا رضى واسعة فاي فاعيدون قالوا في فاعيدون جواب شرط محذوف
لانا لنع ان ارضى واسعة فان لم تخلصوا العيادة لي في ارضي فاخلصوها لي في غيرها فخذ
الشرط وعوض من حذفه تقديم المعطوف مع افادة الاختصاص كما في الكشاف وفي جملة الفا
في فاعيدون جزاء الشرط استباح بناء على انه تقدير لما هو الجزاء اعني فاعيدوا فكانه هو
واما الفاءات الثلاث فاولها هي التي كانت في الشرط المحذوف فبقيت تنبيهها على سبب
ما قبلها اى اذ انا لا ارضى واسعة فان لم تخلصوا الى الاخر والثانية جزاء الشرط والثالثة
تكررها او عاطفة كافي وقد وقع في بعض النسخ واما ثمة فنديناهم فلا يبيد الا التخصيص
ودلك لاستماع تقدير الفعل مقدما نحو ما فنديناهم ثمة لا التزامهم وجود فاصل بيني اما والفا
وبحقيق هذا المقام ان قولنا اما زهد فقيام اصله بما يكن من شيء فنديناهم ثمة ان يقع
في الدنيا شيء يقع معه قيام زهد فنذا جزاءه بوقوع قيام زهد ولو لم يرد لان جعل لازما لوقوع
شيء في الدنيا وما دامست الدنيا فانه يقع فيها شيء وما تحذف المعلوم الذي هو الشرط اعني
مكن من شيء واقية مقام مملووم القيام وهو زهد وابقى الفاء المودون بان ما بعد ها لانهم
لما قبلها يحصل العرض الكلي اعني لزوم القيام لزهد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه
صدر الجزاء فحصل المحقق واقامة المملووم في قصد المسكلم اعني زهدا مقام المملووم في كلامهم
اعني الشرط وحصل من قيام جزاء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عند من ان
حيثما التزم حذفه ينبغي ان يشغل شيء اخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو
حقها اذ لا يمنع الفاء للسببية في استثناء الكلام ولهذا تقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المتفصلة والظرف

وعتد لك من المعولات ما يقصد لزوم ما بعد الفاء ولا يستكر اعمال ما بعد الفاء فيما
قبله وان استمع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز
لتخصيصها الفاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل التقديم ليس للتخصيص لظهور
ان ليس الغرض انما هدينا مؤدودون غيرهم من اعلى من زعم الاشتراك او تفرد الغرض بالهدة
بل الغرض اثبات اهل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد
وعمر ثم سئل ما فعلت بهما بقول اما زيد افاكرمه واما عمر افاهنته وليس هذا حصرا
وتخصيصا لانهم لم يكن عامرا فيثبت اصل الاكرام والاهانة وكذلك في مثل قولك زيدا
عرفت قولك زيد مررت لمز اعتقد انك مررت بانسان وانك غير زيد وكذا سائر
المعولات بخلاف المعتمدة سررت وفي المسجد صليت وقام بياض ربه وما شئت تحت و
التخصيص لانهم التقديم غالبا يعني ان التخصيص مفعولا لا تنفيك في غالب الامر من التقديم
ما حقه التأخير يعني انه لانهم التقديم لزوما جزيا اكثر ما كان يقال تحكك الفلك الاسفل
لانهم للضعف غالبا اي بخلاف التسامح وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد يكون لا
للتخصيص بل لجزء الاهتمام او المترك او الاستدلال او موافقة كلام السامع او ضربا
الشعر ورعاية السجع او رعاية الفاصلة او السجع او ما اشبه ذلك قال الله تعالى
خذوه فقلوه ثم للجهنم صلوات في سلسلة درهما سبعون درهما فاسلكوه وقال تعالى ان علمكم
لما تظنون وقال الى ربها ناظر وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما ينصرف
فحدث الى غيره لك من المواضع فيما لا يخفى فيه اعلينا التخصيص لنبينا المقام منه على ما صرح به
ابن الاثير في مثل السائر حتى ذكرنا التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن نظم
السجع الذي هو على حرف النون للاختصاص على ما قاله الرافعي في اشارة الى المعاني
ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه تحضك بالعبادة والاستعانة وفي الا الى
استعشرون معنى الياء الى غيره استشهد بما ذكره الية السير في المثالين احدهما المفعول
بلا واسطة مثل زيد اعرفت والثاني في واسطة مثل زيد مررت مع ان الدوق ايضا يقص
ذلك وهذا سقط ما ذكر ان الحاحية من التقديم في نحو اريد الصد واياك نعبد للاهتمام
ولا دليل على كونه المحصر لان الدوق واية التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل
لانه لا ينافي الاحتصاص واليه اشارة بقوله ونعبد التقديم في الجميع وري التخصيص على هذا
اهتماما بالتقدم انهم يقدمون الذي شأنهم وهم يشانه اعني قال السجع في دلائل الاحكام
انما لم يقدم اعتمدا الى التقديم شيئا محرم الاصل شيئا العناية والاهتمام لكن ينبغي
ان يفسر وجه العناية بشي ويعرف لمعنى وقد ظهر كثر من الناس انه يمكن ان يقال انه
قدم للعناية وكونه انهم من غير ان يدكر من اين كانت تلك العناية ولم كان اهم ومن الخطا
ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام قايده وغير مفيد في اخر بان يقال انه يترس على السامع

والكتاب في القول فـ في الاسماء اذ من البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى
هذا كلامه وفيه نظر ولهذا بقدر المحذور في اسم الله موجرا نحو اسم الله افضل كذا في
مع الاختصاص للاهتمام واورد في اقرا باسم ربك فانه قدم فيه الفعل ولو كان التقديم معينا
للاختصاص للاهتمام لوجب ان يورخ الفعل يقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى واجب بان
الاسم فيه القراءة لانها اول سورة تزل فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبان
باسم متعلق اقرا الثاني اي مقول اقرا الذي بعده ومعنى الاول اوجدا القراءة من غير اعتبار
تورية الى مقروبه كما يقال فلا تبي على اي يوجد الا عطاء من غير اعتبار بقلعة الى المعطى كذا
في الفتح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك يا قرا تعلق المقولية وهذا الباء للدلالة على
التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحزان اقرا الاول والثاني
كلاما مترا لان شذوذا لا يقران اي فعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما اي اقرا
القران والباء للاستعانة والملازمة اي مستغنيا باسم ربك او متبركا ومتبدا بانه ولا
يعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يحصل باسم ربك متعلقا بقراءة
الثاني ويكون متعلق الاول قوله باسم الله وتقدم بعض معولا تاري معولات الفعل على بعض
اما لان اصله اي اصل ذلك البعض المتقدم على البعض الاخر ولا مقتضى للعدول منه اي
عن ذلك الاصل كالتفاعل في نحو ضرب زيد عنقه اذ ان اصله التقديم على المفعول لانه عدم يقتصر
اليه في الكلام والمفعول فصلة يستغنى عنه فيه فالعند الحق بالتقدم ولا تارة كالحرف من الفعل
فيستغنى ان لا الفصل بينهما شيء والمفعول الاول في نحو عطيت زيدا درهما فان اصله التقديم
على المفعول الثاني لما فيه من جهة الفاعلية وهو ان يعطى اي اخذ العطاء واما ترتيب التفاعل
فقتل الاصل بتقديم المفعول المطلق ثم المفعول بربلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة
ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب
ذي الحال والتابع عقيب المتبع من غير فاصل وعند اجتماع التتابع الاصل بتقديم المفعول
ثم التاكيد ثم البعد او البيان او لان ذكر اي ذكر ذلك البعض الذي تقدم اهم وجعل الامة
ههنا فتاكون الاصل التقديم وحمله في المسند اليه شاملا له واعترض من الامور المتضمنة
لتقديم المسند اليه وكلام المتنازع ههنا موافق لما ذكر في المسند اليه فتراده ههنا موافق لامة
العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع ببيان اهتمام بحاله لغرض من الاغراض كقولك
قتل الخاري فلان تقدم المفعول لان المقصود الامم قتل الخاري ليجل الخاري من شره وكقولك
قتل زيد رجلا او كان زيد من لا يقدم فيه ان يقتل احدا فان الغرض الامم الاحياء من صدر
منه العمل مع ان الاصل تقدم الفاعل والاف في التاخير خلا لا يبيان المعنى لا نحو وقال رجل
من من ازال فرعون بكم ايمانه فانه لواخر من ازال فرعون عن قوله بكم ايمانه لتقوم امر من
اصلكم بكم ولم يفرهم ايمانه اي ذلك الرجل ومنهم اي من ازال فرعون يعني انه قد ذكر لرجل الله او صا

او صاف والسبب في تقدم الاول اعني مومن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني
نسب تقدمه على الثالث ان لا يتقدم خلاف المعصوم اولان في الساجدين خلا لا بالتأخر
كرباية العاقل بخوفه وجبر في نفسه خيفة موسى بتقدم الجبار والمجرب والمفعول
على الفاعل لان فواصل الاي على الالف وجعل السكاكي التقدم للعناية مطلقا او سواء
كان من سموات الفعل وغيرهما قسمي احدهما ان يكون اصل الكلام فيها تقدم هو التقدم
كتقدم المستبد المصروف على الخبير وتقدم ذي الحال المصروف على الحال وتقدم الفاعل على المفعول
الى غير ذلك وبما بينهما ان يكون العناية بتقدمه شديدا اما لكونه في نفسه نصب عينك
كتقدم الممول على العامل في قولك وجه احبيب امتي لمن قال لك ما تمضي الدي وتقدم
المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا هم شركاء على انها مفعولا جعلوا فان
ذكر اسود وكره وجه الحبيب هم لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه لغيره اس
بوجوب لكونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملقت به اليه منتظر لركن كقول
تعالى وجاء من افقر المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشمال ما قبل الاية على
سواء معاملته اصحاب القرية الرسل فكان المقام ان ينتظر السامع لاتمام حديث
قبل ذكر القرية هل فيها احد خير ام كلها كذلك فندا العارض حصل المجرور نصب
الغني بخلاف قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل من افقر المدينة فانه ليس فيه
ذلك العارض وكما اذا عرفت في الساجدين ما مثل الاخلال بالمعصوم في قوله تعالى
وقال للملاء من قوم الدين كفروا وكذبوا بلفاء الاخرة واورفناهم في الحق الدنيا
سعدم الحال اعني من موته على الوصف اعني الدين كفروا اولون فتخرج لوقتهم انه من
سلوة الدنيا لانها ههنا اسم تفضيل من الدنيا وليست اسما والدنو متجد كما ينقضي
ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى ما من رب هرون وموسى بتقدم هرون
مع ان موسى احق بالتقدم واعترض عليه المص بوجوب احدهما قوله تعالى وجعلوا
شركاء مسوقا للتكامل القوي فيمنع ان لا يكون تعلق جعلوا باسم منكر الا باعتبار
تعلقه بشركاء اما ينكر باعتبار تعلقه باسم فلا فرق بين تقدمه سر وناخير وقد علم
بهذا ان كل فعل متقد الى مفعولين لم يكن الاعتبار بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر
اذا قدم احدهما على الآخر ليصح تعليل تقدمه بالعناية والحواس انه ليس في كلامه ما يدل
على ان المنكر تعلق جعلوا باسم من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل في كلامه ما يدل على ان
المنكر تعلقه بها لكن العناية بترابها هم وامراده في الذكر هم لكونه في نفسه نصب عين
المومن ولا يخفى ان لا يرد على هذا ما ذكر وبما فيها انه جعل التقدم للاخترا من الاخلال
بالمعصوم وبهناية الفاصل من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحترام المذكور
امر عارض واجب لما تقدم ان يكون نصب العين والثبات ان تعلق من قومه بالدنيا على

تقديرها حين وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو مبتعدى من
 لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا ارتفنا الكثرة ونفناهم في الحيوان التي
 دنت من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يرا دوت من حيوان قوم نوح اى كانت
 قريبة بحيث هم شبيهة بها وهذا لا غير ضروري ان كان مناسبا في المثال لكنه حق وعبر
 بعضهم بانه جعل تقدم وجه الجيب على التمسك من باب تقدم المعولات بعضها على بعض
 والمسير كذلك وجعلها اثرنا اليه من ان تقدم التقدم مطلقا بدليل بدليل انه اورد فيه
 تقدم العامل على المعول فالمبتدأ على الخبر نعم قد صح البحث لتقدم المعولات بعضها على
 بعض لكن عم الحكم بغيرها للفايد وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقدم بعض المعولات على
 بعضها قد يكون يجب يمنع الا بعد تقدمه على العامل فالمقصود هنا تقدم المعول على
 الفاعل وانما جاء التقدم على الفاعل من جهة الضرورة لا منساع تقدم المعول على الفاعل
 الفصل من غير تقدمه على الفعل

الباب الخامس من الفصل
اللفظ الحبس يقال نصرت القصة على فرجة اذ جعلت درها لا لغيره
 الاصطلاح تخصيص في شيء بطريق محصور يظهر في القصر نحو العطف والاستثناء
 وغيرهما وانما قد يبرر لخرج عنه نحو زيد محصور بالكتابة وهو حقيقة وغير حقيقة لان
 محصور الشيء بالشيء ما ان يكون يجب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوز الى غير اصلا
 وهو الحقيقة او يجب الاضافة والنسبة الى شيء اخر بان لا يتجاوز الى النسبة اليه وهو غير حقيقة
 بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معنى اخر كقولك ما
 زهد الاقام بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القوم ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوز الى صفة اخرى
 اصلا وانقسامه الى الحقيقة والاضافي بهذا المعنى لبيان كون التخصيص مطلقا من قبيل
 الاضافة ولما لم يصح صاحب المقتات بتقدمه الى الحقيقة وغير الحقيقة لعله جدها في قوم
 المصنف انه اهل ذكر الحقيقي وليس كذلك لان ما حاصل معنى القصر مراجع الى تخصيص
 الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان اخر او الى تخصيص الموصوف بوصف
 دون ثان او بوصف مكان اخر فهذا التقسيم من الحقيقة وغير الحقيقة لان المراد بقوله
 ثان او اخر ما يصدق عليه ثان واخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ
 لو اراد الواحد لخرج عنه كثر من امثلة الخبر الحقيقي ايضا كقولك ما زهد الا كاتب ثم اعتقد
 انه كاتب وشاعر وسجّح وكقوله ما شاعر الا زهد لمن اعتقد ان زيدا وعمرى وبكرا وخالدا
 شعراء فليتامل بهذا من شأنهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي نعم انه قد اورد في امثلية
 اثنا التفسير من غير الحقيقي اعتبارا بكون الوقوع واحتراما من وصمة الكذب وكلامه لا يخلو
 عن امثلة هي ظاهري في الحقيقة مثل زهد شاعر لا غير وليس غيره وليس الا في مثل ما ضرب عمرى

الانزهد وما ضرب نريد الا عمدا وادانا ملت وجبت صاحب الفلاح شيئا الى التقسيم ايضا
حيث قال متى دخلت التي على الوصف المسلم بشيئة وقتت ما ساعرت وجه التي بحكم
العقل الى شيئة للمدعي ان ما كقولك في الدنيا شعرا وفي قبلة كذا شعرا وان كان
كقولك نريد وعمد ساعرا ان قيتا على التي شيئة لذلك فتي قلت الانزهدا فاد العصور
كل منها اي من الحقيقي وغير الحقيقي فومان قصر الموصوف على الصفة او قصر الصفة
على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمنع ان يشترك غيره في
الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن يجوز ان يكون حاله
لموصوف اخر في الثاني فيشع تلك المشاركة لا معناه ان تلك الصفة ليست الا لتلك
الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره لكن يجوز ان يكون لتلك الموصوف صفات اخر
والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قام بالغير لا الفت الخوي الذي هو تابع يدر
على ذات ومعنى فيها من السمول وبها عموم من وجه لصداقها على العلم في قولنا ان علمي
هذا العلم وصدق الصفة المعنوية يد وذا الفت على العلم في قولنا العلم حق وصدق
يدونها على الرجل في قولنا سر هذا الرجل وكذا بين الفت والصفة المعنوية التي
فسرها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لصداقها على جاء في
رجل عالم وصدقها يد ونرى قولنا العلم ملكم والعلم في قولنا جاء في هذا الرجل و
يجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والاول السبب واما نحو قولك ما هو الا
نريد وما نريد الا اخوك وما البابا الاساج وغير ذلك مما وقع فيه الجبر هامدا فن قصر
الموصوف على الصفة او المعنوية المقصودة على الكون نريدا او خاك او ما جاء فينا مل و
الا وك اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما نريد الا كاتب اذا اريد انه لا
يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد بقدر الاحاطة لصفات الشيء اذ ما من
مقصود الا وله صفات يتقدها احاطة الحكم بها وكيف يصح من قصر على صفة ونفيها
عنها بالكلية بل لقولنا ان هذا النوع من العصور يعني الى المحال لان الصفة الحقيقية تفر
المثبتة وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع التقيضي مثلا
اذا قلت ما نريد الا كاتب على معنى ان لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعد
وهذا محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية بخلافها لزم ارتفاع التقيضي لكن
المقدر باق والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كغيره في الدار الانزهد
على معنى ان الكون في الدار مقصور على نريد وبحسب ان يعلم ان الاقسام الثلاثة من قصر الاخر
والقلب والتعيين لا يجري في الحقيقي لما سبب اليه وقد يقصد به اي بالثاني بالمبالغة
لعدم الاستعداد بغير المذكور كالمقصد في قولنا ما في الدار الانزهد ان من في الدار من
عد انزهد في حكم المعدوم ويكون هذا قصر حقيقيا اذ عاينا لا قصر غير حقيقي لقولنا المقصود

بالعصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويكون ان يعتبر هذا
في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد ببيان الصفات والفرق بين
العصر الحقيقي والعصر الحقيقي مبالغة وادعاء فيقول فيتامر والاولى اي قصر
الموصوف على الصفة من غير الحقيقة بتخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها
اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير
الحقيقة بتخصيص صفة بامر دون امر اخر او مكانها ولفظة السويع فلا ينافي في التفسير وقوله
دون اخرى معناه متجاوذا صفة اخرى فان المخاطب يعتقد اشراكه في صفتين فالمكلم
يخصمه باحدهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى ذلك في الاصل او في مكان من الشئ يقال هذا
دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استغیر للتفاوت في الاحوال والرتبة فقليل زهيد
دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوزه وحد وتخطى حكم الحكم ولعلنا
ان يقول ان قوله دون اخرى ودون اخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون
امر واحد اخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب ان صفات امر بكثر من صفتين او
بثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زهد الاكاتب لما اعتقد كاتبا وشاعرا ونحبا
وقولنا ما شاعر الا زهد لما اعتقد اشراك زهد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك
ان اراد به اعم من الواحد والاثني والجمع فقد دخل العصر الحقيقي في هذا التفسير لانه
تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات وتخصيص صفة دون سائر الامور وكذا الكلام
على قوله مكان اخرى ومكان اخر فان قلت بتخصيص امر بصفة دون سائر الصفات
نصف ان يعتقد المخاطب ان صفات العصر الحقيقي ان يعتقد المخاطب
بثبوت ما نقاد المكلم قطعا واحتمالا وهذا لا يقع وكذا الكلام في البواقي قلت هذا
الاقتضاء يختص بالعصر الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زهد
قصر حقيقة ان لم يرد له من اعتقاد جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب
بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير
الحقيقة لانه ليس بحدود التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يبين عليه التقييم لاخر
في العصر الاقراوى والقلب والعتيق وهذا التقييم لا يجري في العصر الحقيقي اذ
المقابل لا يعتقد ان صفات جميع الصفات ولا ان صفات جميع الصفات من صفة واحدة
ولا يردده ايضا من ذلك وكذا اشراك صفة بين جميع الامور فكل منها اي فاعلم من هذا
الكلام ومن استعمال لفظة او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف ضربان الاول بتخصيص امر بصفة دون اخرى او بتخصيص صفة بامر دون
اخر والثاني بتخصيص امر بصفة مكان اخرى او بتخصيص صفة بامر مكان اخر والمخاطب لا
من ضرب في كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من حقيقة الشئ اي

شركة الصفة

شركة الصفتين او اكثر في موصوف في قصر الموصوف على الصفة او شرکہ الموصوفين
او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما نريد الا
كاتب من يعتقد انضاف نريد بالكتابة والساعة مثلا وبقولنا ما نكتب الا نريد من يعتقد
اشترک نريد وعرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اى لقطع الشركة
المذكورة وبالنسبة الى المخاطب الثاني من ضمن كل واحد هو تخصيص من بصفة مكان اخرى
او تخصيص صفة باسم مكان اخر من يعتقد العكس اى عكس الحكم الذي احببه المصنف حتى
يكون المخاطب بقولنا ما نريد الا قاي من يعتقد انضافه بالعقود دوننا لقيام وبقولنا
ما شاعر الا نريد ان الشاعر عمرو دون نريد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب الحكم
المخاطب او تساوي عند الظاهر ان عطف على قوله يعتقد العكس ولقط الايضاح
صرح في ذلك اى المخاطب بالنسبة الى ما من يعتقد العكس وما من تساوي عند الامر ان
اعني انضافه بتلك الصفة وانضافه يعنيها في قصر الموصوف وانضاف ذلك الامر
تلك الصفة وانضاف غير تلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما
نريد الا قاي من يعتقد ان قاي او قاعد ولا يعرفه الا العتق وبقولنا الا شاعر الا نريد
من يعتقد ان الشاعر ما نريد او عمرو من غير ان يعلم على العتق ويسمى هذا القصر
قصر عتق لعتق ما من غير عتق عند المخاطب فالماصل ان تخصص شي بشئ دون
اخر قصر افراد ومخصص لشيء كان اخرنا عند المخاطب فيه العكس قصر قلب
ولن تساوي عند قصر عتق
عند المخاطب وعين المصنف احد ما يكون هذا تخصيص من بصفة دون اخرى لا تخضع
من بصفة مكان اخرى لان لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المصنف مكانها الا ترى
انك اذا قلت ما نريد الا قاي لمن اعتمد انضافه من الواحد من القيام والعقود على التساوي
فقد خصص بالقيام متجاونا للعقود ولم يخصص بالقيام مكان العقود لان المخاطب لم
يعتقد انضافه بالعقود حتى يوقع مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة وكذا جعل صاحب
المفتاح تخصيص شي بشئ ون اخر مشترك بين قصر الافراد والقصر الذي نفاه المصنف
قصر عتق وجعل تخصيصه به مكان اخر قصر قلب فقط فان قلت سرا والمصنف
بالاخرى احدى الصفتين وبالاخر احد الاسمين فاذا قلت ما نريد الا قاي لمن اعتقد
انضافه باحد الصفتين فقد خصصت نريدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي
احدى الصفتين التي اعتمد بها المخاطب وكذا في قصر الصفة بالاخر قلت بمعنى قوله
مكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى مغيبة واذا اراد بالاخرى احدى
الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد انضافه باحدى الصفتين
بشرط عدم العتق لان محققا محال بل اعتقد انضافه باحدى الصفتين من غير علم بالعتق

وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصيغة مكان آخر
بل صادق تخصيصه بصيغة تصديق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان آخر لا يقتضي
ان يكون اعتقاد المخاطب في الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تحقق ثبوتها
واثبات الاخرى وهناك لك لانه اذا تساوى الامران عندنا قلنا جواز ان يكون الصفة
الثابتة هو القيام فقل جواز ان يكون هي العقود على الصفتين فادلت ما نريد الا قائم
فقد خصصت بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها على الصفتين وهي العقود
في اختلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد انضاف الصفتين ولم يجز انتفاء احدهما فلا
يكون قولك نريد الا قائم تخصيص لزيد بالقيام مكان العقود لان القيام في مكانه قلت بعد
ان كتاب جميع ذلك فالاشكال محال لانه غاية هذا التكلفات انه تحقيق في قصر الصفتين
مخصص في شيء من اخر لان قولك ما نريد الا قائم لمن رده بين القيام والعقود
تخصيص القيام دون العقود هذا ظاهر لا مدفع لرحم يكون قوله دون اخرى مشترك
بين قصر الافراد والصفتين ولا يلزم ان يكون المخاطب من يعتقد الشركة او من تساوى
عنده وقاية ما يمكن في هذا المقام ان قلنا اني كلامه حذفنا واضمارا وتقدم المخاطب
بالاول من يعتقد الشركة او تساوى باعتد وما نشأ في من يعتقد العكس وتساوى باعتد
ويكون القصر الذي يكون المخاطب به من تساوى الامران عندنا سواء كان من اخرى
او مكان اخرى قصر صفتين وكفى ليل على ثباته كلام المفتاح ورد اداة هذا الكلام انما ينظر
الى هذه الكلمات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة بشرط قصر الموضوع
على الصفة افراد اعدم سائر الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون
الصفة في قولنا ما نريد الا شاعر كونه كاتبا او نبيا لا كونه نبيا لا شاعرا السامع به والمخاطب
لان الاتهام هو وجدان الرجل غير شاعر شرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقيق
تساويهما اي تساوي الوصفين ليكون اثباتها شعرا بانفائها غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر
لانه ان اراد به ما سبق الى بعض الاولاهم من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة
كالقيام في قولنا ما نريد الا قائم شعرا بانفائها غيرها هو العقود ضرورة امساع اجتماعها
فقتضاه واضح لان هذا لا يتوقف على تساويها لان اثباتها بطريق القصر شعرا انتفاء
الغير كما في قصر الافراد والصفتين بل قد صرح بالتساوي والاثبات جميعا نحو نريد الا قائم
ولان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة اليه بقاها المتكلم كالعقود شعرا بانفائها
غيرها وهي الحق اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصره
فتساويا فاسد لجواز ان يكون اشفا الغير معلوما من وجه اخر مثل ان يصح المخاطب
ويقول ما نريد الا قائم وايضا يخرج حسد قولك ما نريد الا شاعر لما اعتد انه كاتب لا
شاعر عن قسام القصر لعدم الشافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلبا

ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان
هذا شرط حسن قصر القلب فيها لا يفهم من اللفظ بل افاده لفظ الانصاح ولو فم فلا دليل
عليه لاننا لا نسلم علم حسن قولنا ما نزيد الا شاعرا لم نعتقد كاتبا لا شاعرا وكذا ما
يقال من ان المراد الثاني في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الشرط
يحتمل ان يكون ضارعا لا منقاد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني
يثبت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبتته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح كون المخاطب معتقدا
للعكس فلا يصح قول المص انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين فبني على انه ادخل
فيه قصر العقين وقصر العقين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين
لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامر من المعنى لا يقتضي امكان اجتماعهما والاعتقاد
وبهذا علم ان كل مادة يصلح مثلا لا قصر الا فراد والقلب يصلح مثلا لا قصر العقين من
غير عكس والقصر طريق والمذكور هنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط صفة الفصل
وتعريف السند ويجوز قولك نريد معصوم على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فكأن
جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن محصور يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة
ويمكن ان يحصل الفصل وتعريف السند ايضا من طريق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا
لاختصاصهما لما بين السند اليه والسند من التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف
والقديم فانها وان سبقا لكونها بيان في السند اليه والسند كالطرق المذكورة ههنا
كان في قول المص منها ومنها دون ان يقول الاولى والثاني ايماء الى هذا منها العطف
كقولك في قصر اي في قصر الموصوف على الصفة افراد انزيد شاعرا كاتبا وما نزيد
كاتبا بل شاعرا مثل ما بين احد ما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنع
هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبهذا
حروف العطف واما لكن فظا هو كلام صاحب المفتاح والاصح في باب العطف انه
يصلح طريقا للقصر ولم يكن المص ههنا وقد اشرفنا الى ذلك في باب بحث العطف وقبلها
نريد قام لا قاعد وبني المعقود وان علم من انباء القيام بناء على تنافيها لكن لم يعلم
منه كون المخاطب معتقدا للعكس وطريق القصر انه على هذا المعنى بخلاف مجز
الاشابات فانه خال عن هذه الدلالة او ما نزيد قايما بل فاعدا وفي قصرها اي قصر الصفة
على الموصوف افراد او قلبا بحسب المقام نزيد شاعرا لا عرو وما عرو شاعرا بل نزيد
ويصح ان يقال ما شاعرا عرو بل نزيد كنهه بحسب رفع الاسمين لبطان علم ما يتقدم الخبر
وقد اجمع النحاة على صحة هذا العديم وبطلان العمل وقد صرح ذكر في شرح المفتاح انه
منع تقديم الخبر على الاسم اذا العمل وكذا اذا لم يعمل اما لان اصل العمل او اما ليوافق اللغة
العامة وهو غلط فاحسن لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على

للمع
يقض
نفسها
نقطة
القيام
المعقود
ما فلا
قلت بعد
من العقين
هو
شرك
تأوبا
المخاطب
اعتد
اخرى
الفرق
صاحب
في يكون
المعنى
تحقق
من نظر
المذكور
اجتماع
تنفاه
لا قاعد
من اشعار
قصر على
اطبة
لا
قلب

الصفة مثال الافراد صالحا لان يكون مثلا للقلب لا اشتراط عدم الشا في الافراد
محمق الشا في القلب على نزع افرع للقلب مثلا لا يتا في فيه الوصفان بخلاف قصر
الصفة فان مثلا واحدا يصلح بها ولما كان كل مثال لها يصلح مثلا للعصر المعين لم
يتعرض للذكر وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها التقى والاستثناء كقولك في قصر
افرادا ما نزيد الا شعرا وقتيا ما نزيد الا قايما وفي قصرها افرادا ما شاعرا لا نزيد و
الكل يصلح مثلا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك
في قصر افرادا انما نزيد كاست وقلبا انما نزيد قائم وفي قصرها افرادا او قلبا انما قام
نزيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاما نزيد غير بان لا وانما يدل على قصر القلب و
الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا يتنى عن الثاني ما وجب للاول انها شئ عن الثاني
ان يكون واسا لك الاول في الفصل الا ترى انه ليس معنى جاء في نزيد لا عمره انه لم يكن من
عمر محي مثل ما كان من نزيد حية كانه عكس قولك نزيد وعمره بل المعنى ان الجاني هو
نزيد لا عمره فهو كلام مع من غلط فهم ان الجاني عمره لا نزيد لان اعتقادها جانيان
وهذا المعنى قائم بعينه في انما قادت انما جاني نزيد لم يكن ينبغي ان يكون قد جاء
مع نزيد غير بل ينبغي الجاني الذي انبت نزيد عن عمره فهو كلام مع من زعم ان الجاني
عمره لا من زعم ان نزيد او عمره جانيان فان زعمت ان المعنى انما جاني من بين القسم
نزيد وحده فانه مكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيده بنحو وحده
لانه السابق الى القسم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والاولى هذا
الكلام اشارته الى ارفا في انما ليست هي النافذة على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا
على اخادة القصر بان التلا نيات وما للشي ولا يجوز ان يكون لانيات ما بعدا وانفرد
بحيان يكون لانيات ما بعدا ونفي ما سواء او على العكس والثاني باطل بالاجماع وتعيين
الاول وهو معنى القصر ذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافذة لا تنفي الا ما دخلت
عليه باجاء النجاء واسا بل فقط المضمن الى ان ليس معنى ما والا حق كما انها لفظان مترادفا
اد فرق بين ان يكون في الشئ معنى الشئ وان يكون الشئ على الاطلاق فليس كل كلام يصلح
فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجي ثم استدل على تضمنها معنى ما والا بلية او جيا شاملا
الاول بقوله يقول المعتز انما حرم عليكم الميتة المصب معناه ما حرم عليكم الا
الميتة وهو اي هذا المعنى المطابق بقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان
القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرى برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل
ايضا وقرى برفعها وحرم للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم
مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعاً اذ لو كانت موصولة لبقى ان بلا خبر والموصول بلا
عايد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا افسر بقراءة المصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت انما

تضمن معنى ما والا فطابق هذا القراءه قراءة الرفع لان ما فيها موصوله و
العائد محذوف والمسته حيزان ولقد مر ان الذي حرمه الله عليكم المسته وهذا الغيد
العصر لما مر في تعريف المستند ان نحو المطلق نريد ونريد المطلق فيندحصر الاطلاق
على نريد فان قلت هذا جعلت ما في قراءه الرفع كافة مثله في قراءة الضم قلت
اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود هنا فظاهر
انما ليت بكافة الا ان حرم مستد الى غير الله فلا وجه لرفع المسته الا على تاويل
انما حرم الله شيئا هو المسته وهو مع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يحتمل
ما موصولة والعائد محذوف والمسته حيزان والتقدير ان الذي حرم الله عليكم المسته
لا مجال لامر تكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للفعول فيحتمل ان تكون
كافه وان تكون موصولة وعلى ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وحرم
مستد الى المسته لكنها تقول جعلتها موصولة اسم ان والمسته خبرها اولى لا يتيقن
ان عامله على ما هو الاصل واسما الى الثالث بقوله واقول النجاء في انما لا ثبات ما
يدكر بعد وثني ما سواء اي سواء ما يدكر بعد اما في قصر الموصوف نحو انما نريد قائم
فثبات ثبات قيام نريد وثني ما سواء من المقود ونحو انما نريد واما في قصر الصفة
نحو انما يقوم نريد فثبات ثبات ثبات وثني ما سواء من قيام عمرو وبكر وغيرهما سواء
الحكم المذكور بعد في كل من العنصرين مخصوص بظهور انه لا شئ كل حكم سواء وقد
يقال ان المراد انه لا ثبات الجزء الاخير ما بعد الموصوف اولا ثباته على صفة
مع ثني ما سواء وهو مكلف واسما الى الثالث بقوله وبوجه الاتصال الضم مع اي
مع انما كقولك انما يقوم انما كقولك ما يقوم الا انا اود قد تقرر في علم النحاة انه لا يصح
الاتصال بالتعدي الاتصال ووجه التقدير محصور مثل التقدم على العامل والفصل
بينها لغرض ونحو ذلك وجميع هذا الوجه مشقة هنا سواء ان تعذر فيه الفصل
لغرض ودلك ان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد بصفة هذا الاتصال بين
النحاة وصرح باسم الشاعر لعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لا ثبات القراءه في
ليس الغرض مجرد التمثيل فقال الغرض في انا الذي من الذود وهو الطرد والها
الدماء وهو العهد في الاساس هو الحامي الدمار واحمي بالوله تحمي ثم وعنف من جهه
وحريمه واما يدافع عن احسابهم انا او منى لما كان عن صند ان يخفى لما دفع عنه لنا المله
عنه فضل لما الضمير واحد اذ لو قال وانما ادافع الا عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع
عن احسابهم لا عن احساب غيره كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك بغناه
وانما بغناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة
لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا ما كيد ولا يجوز ان يكون ما

فع

موصول اسم ان وخبرها اي ان يقال الذي بدافع عن حسابهم انا لان قوله انا الذي
 دليل على ان الغرض الاخبار عن المسكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس محض ان
 يقال انا الدايد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما
 وهو اظهر في المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا
 مسلم انا الفعل غائب لان ضمير الفعل وكلامه وخطابه باعتبار المستند اليه فالعقل في
 نحو ما يقوم الا انا وانت لا يكون غائبا ولو سلم فالمستند اليه في الحقيقة هو المستند
 منه العام وهو غائب وقد يدل على تضمنه معنى ما ولا يصح اعمالي الصفة الواقعة بعد
 على ما صرح به بعض النحاة نحو انا قائم ابوك مثل ما قائم الا ابوك وقد يدل في تضمنه
 ما والاشابة عن علي بن موسى الرضي وهو انه لما كانت كذا ان لتأكيد اثبات المستند
 الى المستند اليه ثم اتصلت بهما الموكدة ناسبان فتنضم هذه القصر لان القصر ليس الا تأكيد
 للحكم وعلى تأكيد ذلك لان قولك زيد جاء لا عمر وان ترد اليحي منها بعيد اثبات اليحي
 لتريد صريحاً في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمر ولا نقتصر اليحي لما كان مسلم الثبوت
 لاحد ما فادانقت عمرو اثبت زيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تأكيد على
 تأكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني في التأكيد قطعاً واما الاول في التأكيد ايضا
 بالنسبة الى تضمن الحكم لا انه كان مسلم الثبوت قبل ذلك ويحتمل ان يعلم ان هذا مناسبة
 ذكرت لوضع انما تضمننا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تأكيد على تأكيد
 بعيداً للعصر مثل ان زيدا قائم ومنها اي ومن طريق القصر التقديم اي تقديم ما حقه التأخير
 كمن السند او محولات الفعل كترك في قصر اي قصر الموصوف يتي انا اي كان الاحزان
 يذكر مثالي لان هذا المثال لا يصلح ان يكون مثالا للجميع لان التسمية والعيشة ان تنافيا
 لم يصلح مثالا لقصر الافراد والالم يصلح لقصر العقب وفي قصرها انما كفي ملك افراد المن
 اعتقد انك من العز كفيه وقلبا لمن اعتقد افراد الغيبة وبقينا لمن اعتقد انصاف احد كما
 به وكذا الكلام في سائر محولات الفعل ما يصح تقدير هذه الطرق الاربعة بعد اثباتها في
 ان المخاطب بها محتمل ان يكون حاكما مستوا حاكما بالصواب وخطا وانت تريد اثبات صوابه
 وتفي خطا من انا في قصر الافراد فيحكم صواب في بعض وهو ما اثبت المسكلم وخطا في بعض
 وهو ما ينبغي واما في قصر العقب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف
 لاحد الموصوفين والخطا في غيره واما في قصر العقب فالصواب ايضا كون لا احدهما والخطا
 في غير كل منهما على التساوي يختلف من وجوه قد لا تدرى الاربعة اي التقديم بالتحريك اي مفهوم الكلام
 بمعنى انه اذا تأمل بالدوقا سليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فم من العصر وان لم يعرف
 انه في اصطلاح البلغاء ودلالة الكلمة الباقية بالوضع لانا لوضع وضع لا حبل والتوقي
 الاستغناء وانما المعان بعيد القصر في الاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في

الاولى في طريق العطف المضارع المثبت والمتنفي كما من من الامثلة فان في لا المعطوف عليه
هو المثبت والمعطوف هو المتنفي وفي بل العكس فلا يترك المضارع عليها الا كراهة الاطراب كما
اذا قيل نريد يعلم النحر والمضارع والعروض ونريد يعلم النحر وعمره وبكره معول فيها اي في
هذين المعنيين نريد يعلم النحر لا غير ما في الاول فغناه لا غير النحر هو قيام مقام لا النحر
ولا العروض واسما في الثاني فغناه لا غير نريد وهو قيام مقام لا عمره ولا بكره وحذف المضاد
اليه من غير بني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمصطوف في كلام بعض النحاة ان
الا هنا ليست عاطف وانما هي لا التي تنفي الجنس نحو لا غير مثل لا ما سواه والامر عداه
وما اشبه ذلك وقد سئل في المفتاح في هذا المقام بخلاف غير ليسا واعترض عليه بان هذا
ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان معنى نريد يعلم النحر ليس معلوم من الا
النحر وليس العالم بالنحر الا هو واجيب بان ترك المضارع المثبت والمتنفي في العطف قد يكون
بان يحذف المتنفي ويقام مقامه لفظ اخر متناو له ويكون العطف بجاءه نحو لا غير وقد
يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخر يودي مقامهما مثل
ليس غير وليس الا وحي لا ينفي العطف فليتامل فانه دقيق قال اصل في العطف المضارع عليها
وقال للشيخ الباقية المضارع المثبت فقط دون المتنفي نحو ما نريد الا قيام وانما هو قيام وقام
هو فانه لا ضرورة على المتنفي اعني العقود والتمني اي الوجه الثالث منه وجوز الاختلاف اليه
بمعنى بلا العاطفة لا مطلق النفي اذ لا دليل على امساع ما نريد الا قام ليس هو بقاعد وانما لم يمتل
طريقا العطف كما في المفتاح لانا الحكم مختص بلا دون بل لا لا جاسع الثاني اعني المتنفي والتمني
لا يقال ما نريد الا قام لا قاعد وما يقوم الا نريد لا عمر وقد يقع مثل ذلك في تركيب المنصتين
لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المتنفي بلا العاطفة على ما صرح به في القام
ودلا بل الامحاز ان لا يكون ذلك المتنفي متقبلا قبلها بعينها من الدوات التي لانها متنوعة
لان ينفي بها ما اوجبه للتبوع لان مقتديها المتنفي شئ قد تنفيه وهذا الشرط معقود في النفي
والاستثناء لانه اذا قلت ما نريد الا قام فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيه الشارح حتى يكون
كانك قلت ما يقوم ليس هو بقاعد ولا يام ولا مضطجع ونحو ذلك واذا قلت لا قاعد فقد نفيت
بها شئ هو متنفي قبلها بما الناقية وكذا اذا قلت ما يقوم الا نريد فقد نفيت عمره وبكره وغيرهما
عن القيام فلو قلت لا عمره وكان تقبلا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضو
فان قلت ما قاعد قوله لعنه ما وكان يجوز كون منفيها متقبلا قبلها بلا العاطفة الاخرى
قلت المراد به منيها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وقايد ته الاحترار من ان يكون متقبلا
فمنه نحو الكلام او علم السامع او المتكلم او بشئ من الافعال الدالة على النفي مثل امسع واي
وكف وفيه ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امساع في ذلك فكان الاحتراز ان يصرح المصنف
ايضا بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من الوهم فهو من رفع بالتام في قولنا هذه القليل

الكرم ان لا يودي فيه فان المعلوم منه ان لا يودي غير سوا كان ذلكا الغير كرميا او غير كرم
 لان الصبر في غير ذلك الشخص نقوله لغيرها اي لغير العاطفة التي هي بها ذلك المتق
 ومعلوم انه يمنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفي شيء بلا العاطفة قبل الايمان
 بها ومعتهم قد اخذوا هذا الوهم مذهبهم فزعموا انه احترام عز ان يكون منفي بلا
 العاطفة الاخرى نحو زهد قائم لا قاعد على القاعد على ان يكون الثاني تأكيدا او جاني الرجال
 لافناء الهند والانهيب ولا غيرها على ان يكون يد لا والجامع التي بلا العاطفة الاخرين
 اي انما والتقديم فيقال انما انما لم يسمي لا فيسمى هو لا يأتي لا عروا والتبيل نحو زهدا ضربت
 لا عروا احتلان التي فيها في الاخرين غير مصرح به بخلاف التي والاستثناء فانه
 وان لم يكن المنع فيه مصرح به لكن المنع مصرح به لوجود كلمة التي واذا لم يكن الاخير ان
 صريحا في التي فلا يد وان يكون صريحا في الاحجاب فيكون اثباتا لا نفيها لذلك المعنى الجواب
 فلا يلزم خروجا عن وصفها وما يدل على ان التي الضمني ليس في حكم التي الصريح انه يصح
 ان يقال ما من الله الا الله وما احد الا وهو بقوله ذلك ويمتنع انما من الله الا الله وانما احد
 الا وهو بقوله ذلك لان من لا تزد الا في التي واحدا بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما نقا
 استنع زهد عن المحي لا عزم لانه وان دل على نفي المحي عز زهد لكن لا صريحا بل ضمنيا وانما مضاه
 الصريح احباب امشاع المحي فيكون لا في قوله لا عزم ينفي عن الثاني ما اجبته للاول
 بخلاف ما جاني زهد لا عزم فانه صريح في التي فيكون لا نفيها للتي هو احباب فيخرج
 عز وصفها والتشبيه بقوله امشع زهد عن المحي لا عزم ومن جهة ان التي الضمني ليس في
 حكم التي الصريح لا من جهة ان التي بلا العاطفة متني قبلها بالتي الضمني كما في انما انا
 تسمى لا فيسمى ادلاله لقولنا امشع زهد عن المحي على نفي عزم لا ضمنيا ولا صريحا فليتام
 ثم ظاهرا كلامهم لبعضهم قولنا ان زهدا لا القيام لا العقود وقرات الا يوم الجمعة لا
 سائر الايام لان التي بلا ليس متقيا شيء من كلمات التي اللهم الا ان نقالا ان المصريح بالاثنا
 مشربا ان التي الضمني ايضا في حكم المصريح به اي لم يرد زهدا القيام وما تركت الصراة الا
 يوم الجمعة فمستع ثم قال الكافي شرط مجامعة اي مجامعة التي بلا العاطفة الثالث
 اي انما ان يكون الموصوف في نفسه مختصا بالوصف لعدم القابلية في ذلك عند الاختصاص
 نحو انما يستحب الدين اسمعون فانه يقع ان يقال الا الذي لا يسمعون اذ كل ما قل يعلم
 انه لا يكون استجابته الا ممن يسمع ويعمل بخلاف ما يكون زهدا لا عزم اذ الاختصاص
 للقيام بنفسه زهد وقال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما يحسن
 في غيره وهذا اقرب ادلال دليل على امشاع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكر
 هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا كان دلالة على العزم اضعف من انما قال
 عبد القاهر ان التي فيما هي فيه التي مقدم تارة نحو ما جاني في زهدا ما جاني عزم وتياخر آخر

نحو انما جاء نريد لا نريد وانما انت مدكر لت عليهم بسطرو فيه بحك لان الكلام في العلم
 بلا العاطفة والا فلا دليل على شاع نحو ما جاتي نريد لم يحى الا عمرو وما نريد الا قائم لم
 هو بقاعد وفي التزمل وما انت يسمع من في العتور ان انت الانذير واصل الثاني انت
 يكون ما استعمله ما يجعله المخاطب وينكر بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه
 الاختلاف استعمال ان اصل النفي والاستثنا ان يكون الحكم الذي استعمل هو لان الاحكام التي
 يجعلها المخاطب ينكرها بخلاف انما فاقم صلا ان يكون الحكم المستعمل موقفا ما عليه المخاطب
 ولا ينكر كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الايمان حيث قال اعلم ان موضوع انما ان
 يحى بخبر لا يجعله المخاطب ولا ينكر او لما ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكر وفي حكمه
 وفيه اسكان لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكم مستويا بخطاء لم يصح التعديل
 لا يفيد الكلام سواء لانهم الحكم وكان مراد الشيء انه يحى بخبر من شأنه ان لا يجعله المخاطب
 ولا ينكر حتى ان انكاره ينزل بادي في نسبة لانه لا يصير عليه وعلى هذا يكون موافقا لما
 في القناع وهو ان طريق انما انما سلك مع مخاطبة مكان مقام لا يصير على خطاء او يحى
 عليه ان لا يصير لثم انه قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف معنى الظاهر
 فاشارة الى امثلة الاصلين وتركها كقولك لصاحبك وقد ريت شيئا من بعيد ما هو
 الا نريد اذ اعتدته عن اي اذ اعتقد صاحبك ذلك الشيخ غير نريد مصر على هذا الا
 وقد مر في العلوم من المجهول لا اعتبار مناسب فيستعمل في اي ذلك المعلوم الثاني اي
 النفي والاستثنا افراد اي حال كونهم قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على
 الرسالة لا استعدادها الى التبرع عن الملاك فالمتطابقون وهم الصحابة رضوا سر عنهم اجمعين
 وهم عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرع عن الملاك كقوله
 لما كانوا يعبدون ملاكهم اسرا عظيما نزل استغظا منهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك
 فاستعمل في النفي والاستثنا والاعتبار المناسب هو الاستغفار لعظم هذا الامر في تقواهم
 وشدة حرصهم على بقاء النبي صلى الله عليه وسلم فيما بينهم حتى كانوا لا يحضرون هلاكه با
 لبال عطف او قلبا على قوله او افراد اي يستعمل في الثاني في حال كونه قصر قلب نحو ان
 انهم الا بشر مثلنا نريد وذا ان تصدقنا عما كان بعيدا باونا فاقونا في سلطان مدين فان
 المخاطب في هذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكبين لذلك لكنهم
 نزلوا منزلة المنكبين لاعتقاد القائلين ان الرسل لا يكونون بشرا مع اصرار المخاطب
 على دعوى الرسالة اي لان الكافرين القائلين وهذا القول اعني ان انتم بشر كانوا يقفون
 ان البشر تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المتخاطبون
 كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة ونزلهم الكفار منزلة المنكبين للوصف الاخر
 اعني البشرية اعني بناء على ما اعتقدوا من الثاني من الوصفين فقلوب هذا الحكم وعسكوا

مقار

له وقالوا انتم الابشراي انتم مقصودون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي
 ولما كان ههنا مظنة سوال وهو ان القائلين قد ادعوا الشاقي بين البشرية والرسالة
 وان المخاطبين مقصودون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصودين على
 البشرية حيث قالوا ان نحن الابشراي انتم فكيف اسلموا رسالة عنهم اشار الى جوابه
 بقوله وقولهم اي قولنا لرسول المخاطبين ان نحن الابشراي انتم من باب عجاير الخضم
 اي التماس معهم وانحاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدمات يعقل
 الخضم من العشار وهو الزلة لا من العثرة وهو الاطلاع حيث يراد سكتة اي سكات
 الخضم والزمان لا لتكلم انتقاء الرسالة فالرسالة السلام قالوا اما قدتم
 من اننا بشراي انتم حق لا تشكروا ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة
 وهذا لا يصلح جوابا لاثبات الرسالة البشرية لا تقسم واما اثباتها بطريق العرف فيكون
 على وفق كلام الخضم كما هو ذاب للمناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه اخر وهو انه استعمل
 قوله ان نحن الابشراي النقي والاستعانة مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعون الاول
 او وفق لجواب المتن فليعلم وما استعمل على قول المعلوم منزلة المجهول فصر قلب قوله تعالى
 حكاية عن اهل انطاكية حتى كذبوا رسول عيسى عليه السلام انتم الابشراي مثلنا وما اترك
 الرحمن من شيء الا نكذبون بقوله انتم الابشراي فصر قلب على كفرنا الان واما قوله
 ان انتم الابشراي فخطا هو ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون
 انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمل صاحب المفتاح على انه قصر فراد
 بعينه الذي سماه الخضم قصر بعض بناء على كنهه وهي ان الكفار ترى المخاطبين ويستهم على
 ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا
 متردد بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعى عند السامعين فقصروا هم
 على الكذب فصر بعضين وكفوا على قوله كفوا لك لصاحبك يعني ان الاصل في انما
 ان يستعمل فيما لا ينكر المخاطب كفوا لك انما هو خوفك لمن يعلم ذلك وقصيرا وانت تريد
 ان ترفقه عليه اي ان يحصل من يعلم ذلك رفيقا مشفقا على ذلك لانه والاولى بناء على ما
 ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج الاعلى معضيا للحال لظاهره لانه لما لم يشفق على
 اخيه فكانه احظا فزعم انه ليس كنه غير مصر على ذلك وقد من كمال المجهول منزلة المعلوم
 اي منزلة ما من شأنه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصير على الكثرة لادعاء ظهوره فيستعمل
 له الثالث اي انما نحن قوله حكاية عن الهوى وانما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين
 امر ظاهر من شأنه ان لا يجهد المخاطب ولا ينكر ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون
 لروى عليهم موكد بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على البتة وتقرير الجيز الدالة
 على الحصر الذي هو تأكيد على تأكيد وتوسيع ضمير المضل المؤكدا فادة الحصر وتقدير

ان انتم ظ

الكلام بحذف التنبيه الدال على مضمون الكلام ماله خطر والعناية اليه مصروفة ثم اليك
بان تم تعقيب الكلام بما يدل على التعرّيج والتوجّس وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم
ان بين الطرفين الاربعه مشاركه رابعة كما مر وللايه كما شتراك الثلاثة الاولى في ان
ولا يلتزم على المعنى بالوضع في انه لا يحصل فيها على المثبت والمنفى بل على المثبت فقط
وثنايه كما شتراك الاخيرين في صحة المجامعة مع لا العاطفة ومشرته انما على العطف
انه يعقل منها اي انما الحكمان اعني الانبيات المذكور والنفي عما سوا معنا بخلاف العطف
فانه يفهم منه اول الانبيات ثم الذي يتوزيد قام لا قاعد او على العكس نحو ما يزيد قايما
بل قاعد وتقتل الخليلين معا الرجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم المعنى من اول الامر
كما في العطف واحسن موافقها اي موافق انما التعرّيج انما يتذكر اولو الابواب فانه
تقرض بان الكفار من قراط حيلهم كالبهايم وطع البخر اي التامل منهم كطعمه منها
اي كطعم النظر من اليها ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقرت وحدتها اقوى ما يكون
واعلق ما يركى بالقلب او كان لا يركى بالكلام بعدها من معناه لكن التعرّيج
بامر هو مقتضاه فانا نفهم ان ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولو الابواب ان
يعلم السامعون ظاهرا معناه ولكن ان يدرك الكفار وان يقال انهم من قراط الحيل كالبهايم
ثم المعنى كما يقع بين المستد او الجبر كما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الانزيد
غيره كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الاكرم او ما ضرب عمر الانزيد والمفعول
نحو ما اعطيت زيدا الا درهم او ما اعطيت درهم الانزيد ودي المال والمال نحو ما
جاء زيدا الا ركبا وما جاء في ركبا الانزيد وكذا بين الفعل وسائر المقلقات سوا
المفعول مع نحو ما قام زيدا الا في الدار وما نام زيدا الا في الليل وما ضربته الا في
وما طاب الا لنفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والمبدل والمبدل نحو
ما جاء في رجل الا قاضل وما جاء في احد الا اخوك وما نزيد الا راسه وما سلبني
الا ثوبه في الاستثناء نحو المفعول عليه مع اداه الاستثناء كما ترى في الامثلة ومع
فقر الامثلة الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المستند الى الفاعل على المفعول
ويعلى هذا قياسا ليوافق فيرجع في المحقق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف
على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقى افراد او قلبا او تعينا كما مر ولا يخفى اعتبار
ذلك وقل قد يهاجها اي جاز على قلته بقدّم المفعول عليه واداه الاستثناء على
المفعول حال كونه المفعول عليه والاداه بجالها وهو ان يكون الاداه مقدّمة على المفعول
والمفعول عليه يليها نحو ما ضرب لا عمر و زيدا في قصر الفاعل على المفعول والعبر ما
ضرب زيدا لا عمر وما ضرب الانزيد عمر في قصر المفعول على الفاعل والعبر ما
ضرب عمر الانزيد ومنه قول الشاعر الاستعجاب يقيم الاكارها باب لا مير ولا دفاع الحيا

وقوله كان لم يمت حي سواك ولم يتم على احد الا عليك النواحي وكذا سائر المعولات
وانما قل ذلك لاستلزام قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول
هي الضرب المستند الى زهيد والصفة المقصورة على زهيد في الثاني هي الضرب المعلق
بعمره واما مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني لتمام
لكل الصفة وانما جازع قلنا لانها في الحقيقة ماسد يدكر المعلق في الاخر وانما قال
بجالها احترامنا عن تقديمها مع انزالها عن مكانها بان تقولوا فاه الاستثناء عن المقصور
عليه كما يقال في ما ضرب زهيدا لا عمرو اما ضرب عمرو الا زهيدا بتقديم الاداة والمفعول
على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب الا زهيدا عمرو ما ضرب
الا عمرو بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه يمنع
لما فيه من اختلاف المعنى وانكاس المقصور فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلى
اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين عن المقصور كما في هو الشايع او مقدمين عليه
كما هو القليل واعلم ان تقديمها بجالها ايضا ماسد بعض النحاة لانه يفيد العصرية
الفاعل والمفعول جميعا فيجعل المقصور لان التقديم في ما ضرب الا عمرو زهيدا ما ضرب
احدا احدا لا عمرو زهيدا وفي ما ضرب الا زهيدا عمرو ما ضرب احدا احدا الا زهيدا عمرو
هذا عند من يجوز استثنائين باداة واحدة بلا عاطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك
او كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى به لا منه نحو ما ضرب احدا احدا الا زهيدا عمرو
والاكثرون على منعه مطلقا لصعوبة اداة الاستثناء الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى
بها شيان وتقدم بجالها انما يجوز على ان لا يجعل الاستثناء مقدما ويجعل المقصور
في النية مقدما ويجعل عمل ما قبل الا في ما بعد المسمى بها الا ان الهمزة على منع ذلك
الا ان يكون المفعول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاني الا زهيدا احدا او ما
المستثنى منه جاني الا زهيدا الظرف او مفعولا لغير العامل في المستثنى نحو لا تترك اد لم سبق
الا الموت ضاحكا فان ضاحكا مفعول مايت والعامل في الموت لم سبق وليطلب بان
ذلك من كتبهم فالواظظ في قوله تعالى وما تترك استعك الا الذي هم اراد لنا بايدي
الراي مفعول بجزي ايقولك في باوى الراي وكذا باب الامر في البيت الاول اي را
استثنى باب الامر والنواحي في البيت الثاني مرفوع بجزي قامت النواحي وفيه بحث
لان الفعل الاول سبق بلا فاعل واعتبار الضمير لا يخلو عن نقص نعم يصح هذا في ما اذا قدم
المرفوع واخر المضموع ومن هذا قيل ان عمرو في قولنا ما ضرب الا زهيدا عمرو منصوبا
بجزمه كانه قيل ما وقع ضرب الا من زهيد قتل من ضرب فقيل عمرو اي ضرب زهيدا عمرو
وقال المصنف تظلا اقتضاه العصرية الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لا بهامه
استفهام عن جميع مرفوع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زهيدا وعمرا وكبر فقيل لك من ضرب

نقلت بهذا الم يتم الجواب حتى ما في الجميع فعلى هذا لا يكون غير عمر في المثال المذكور
مضروبا ولم يقع ضرب الامن به فيكون العنصر في الفعل والمفعول جميعا وقد خفي
على بعضهم هذا البيان فتعوا ذلك لاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة الفاعل
فان ابن بلزم العنصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انما يلزم اقتضاء العنصر في الفاعل والمفعول
جميعا ومنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه الجميع ان السبب في افادة التثنية و
الاستثناء والعنصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول او غير ذلك ان في التثنية في
الاستثناء والمفعول وهو الذي يترك في المستثنى منه فخرج الفعل الذي قبل الاستثناء
عنه بالمستثنى المذكور بعد الاستثناء الى معده هو مستثنى منه لان الالاخراج والافراج
لصفي محض جاعلا لمتناول المستثنى وغيره فيحقق الاخراج ولا يلزم التخصيص من غير
محصر قال صاحب المفتاح ولذلك لا تأتي علم الخبر بقوله يا سموت الضمير كانت في
قدرت الى جعفر رضى الله عنه ان كانت لا صحيحة واحدة بالرفع وفي ترمي المبنى المفعول
في قراءة الحسن رضى الله عنه فاصحوا لا ترمي الامساكنهم برفع ساكنهم وفي بقيت في بيت دي
الرمية وما بقيت الا الضارع الجراشع النظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء
المقام الما معنى من الاشياء والاشياء اسكال وهو انما اذا خرج العامل الى ما بعد الا بان حذ
المسمى منه فلا ضمير في الفعل أصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل كما في الكشاف واصل
صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المسمى منه المقدر
الا كيف سيند الفعل المنفي الى المفاعل المراد وقوع الفعل منه واما كان الفاعل في الحقيقة
هو ذلك المقدر الوهم وهو وليس به كونه في الفعل صيرها يد اليه كما في قوله ادا كان غدا
فانني فان اسم كان ضمير عايد الى ما نحن فيه وكقوله تعالى ولا تحبين الدين بفرحون بما
انقوا في من قرا بالياء فان فاعله ضمير عايد الى جاسب لا شاع حذفا العامل فاعله ضمير
يكون هندي مثلا في ما قام الامتداد لا من الضمير العايد الى احد لكن يلزم في هذا القسم
الابدال ولم يجوز الضمير لا سقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلي ولا اقتصاره على ضمير
العايد الى ما ليس في اللفظ والضرفا العامل الى مستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان
يغير في يجوز ما ضربا لا يزيد احد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوة الاجبة وفي نحو ما جاء الا
واكبما كانيا على حال من الاحوال وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتنا من الاوقات وفي ما
صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تغير المناسبة في
الحسن بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى او ليس المقدر في ما كسوة
الاجبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الاسئلة المذكورة بل المراد اخضر من
ذلك وفي صفة يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان المنفي
موجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من

ذلك المقدم شيء بالاجاء القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشيء على صفة الانتفاء واعلم انه
 قد يقع بعد الا في الاستحقاق المخرج لليلة وهي ما جبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما
 جاني منهم رجل الا يقوم ويعقد او حال نحو ما جاني الا يصحك وكثير ما يقع الحال بعد الا
 ما ضياء مجرور اعز قد والوا ونحو ما ابتعد الا انا في وفي الحديث ما ايسر الشيطان من
 بني ادم الا انا منهم من قبل النساء وذلك لانه مقصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد ما قبلها
 فاشبه الشرط والمجزا وهذا الحال مما لا يقارن مضمون بمضمون مما لا على تاويل الضم
 والتقدير ما ايسر الشيطان من بني ادم اغير النساء الا ما زلما على ايتانهم من قبلهم كقولهم
 خرج الامير معه صقر صايدا به فذا حبل المزموم عليه المجزوم كالواقع الحاصل وفي انا
 يوخر المصور عليه بقوله انما ضرب زيد عمرا فالعقد الاخير ما وقع بعد بمنزلة الكواقع
 بعد الا ويكون هو المصور عليه ولا يجوز تعقيد به اي تقديم المصور عليه على غير الالتي
 فاما ما جاز في النفي والاستثناء على قلته لعدم الالتباس ببناء على ان المصور عليه هو المذكور بعد
 الاسواق قدم عليه المصور واخر منه وهما ليس الا مذكورا بل الكلام مستغن عنه فلو قلنا
 في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد انفس المضمون بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد
 الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المصور عليه هو المذكور بعد الا قدم واخر وهما
 تطرو وهو ان تقدم المصور عليه جاز اذا كان نفس التقديم معينا للقصر كما في قولنا انما زيد
 ضرب فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اسما ما لم تزد معرفته وانما لذكرها
 اي ما ذكرها الا للدلالة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر استفادا من انا وهذا ليس
 كذلك وغيره كما في افادة القصر في اي الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
 افراد اقلنا ونقينا مقول في مقصده ما زيد غير شاعر فردا وما زيد غير فام قلبا وفي قصر
 ما شاعر غير زيد بالاعتبار من على حسب المقام وفي امشاع مجامعة الا العاطفة فلا تقول ما
 زيد غير شاعر لا يحسن ولا شاعر غير زيد لا يحسن ولا انتفاء شرطها لكون من فيها متفيا قبلها بغير
 من كلمات النفي **الباب الثاني في الانتفاء** الانتفاء قد يقال على الكلام
 الذي ليس له نسبة خارج نطاقه او لا تطابقة وقد يقال على اي فصل الكلام اعني انتفاء الكلام
 الانتفاء كالاختفاء والمراد ههنا هو الثاني لانه نسبة الى الطلب فغيره وقسم الطلب الى
 المعنى والاستفهام وغيرهما وارادها معانيها المصدرية لا الكلام المشتل عليها القترية قوله
 واللفظ الموصوف له كذا وكذا ولطهورا نيت مثلا موضوع لادفاده معنى المعنى لا للكلام الذي
 فيه المعنى وكذا البراق في الاستفهام ان هذا المعنى كونه المحب من غير اجمال اللفظ لان المعصوم يتوجه
 اليه اخر الا من قبل النساء ضربا بطلب الاستفهام والامر والتمني ونحو ذلك وغير ذلك كفعال
 المقاربة وافعال المرح والذم وصيغ العقود والقسم والصل ورب وكلم الخبرية ونحو ذلك المعصوم
 بالنظر ههنا هو لطلب الاختصاص بغير ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولا في كثير من الانتفاءات

الغير الطلية في الاصل اخبارها ثلث الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب الفتح ان السابق
في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب
لاستماع طلب الحاصل والضرر ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب
حاصلا يمتنع اجراؤها على معناه الحقيقي ويتولد منها محجب التعارض ما يناسب المقام وان
كثيرا وهي على ما ذكره المصنف من خمسة المعنى والاستقام والامر والنهي والنداء لانه اما
ان تقضى كون مطلوب مكنيا او لا الثاني المعنى والاول ان كان المطلوب به حصول امر في
وهذا الطالب فهو الاستقام وان كان المطلوب حصوله في الخارج فان كان ذلك الامر
استقاما فكل فهو النهي وان كان بشروط فان كان باحدهما فكل النداء والافعال الامر
سما المعنى وهو طلب حصول شئ على سبيل المحبة والعتق الموضوع له لئلا يمتنع ولا يمتنع
المتنق لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه وقد يكون مكنيا كما تقول لبت زيد بحى وقد
يكون محالا كما تقول لبت السباب يعود لكنه اذا كان مكنيا ان لا يكون لك توقع او طاعة في
وتوقعه والا يصير ترجيا ويستعمل فيه فعل او عي ولما ذكر ما هو موضوع للمعنى اشار الى ما يستعمل
في المعنى مجازا فقال قد يمتنع بهل نحو هل من شئ حيث يعلم ان الاستفيع لانه لا يمتنع جملة
على حقيقة الاستقام لحصول الجزم بالانشاء هذا الحكم واستدعى الاستقام للجهل بشيئ وانقلا
والنكته في المعنى بهل والعدول عن لبت هي ابراز المعنى بكاء العناية في صورة المكنى الذي
لاجزم بالانقلاء وقد يمتنع بل نحو لو اني متي فمتي البصب على تقدير فافتحني فان البصب
قرينة على ان لو لبت على اصلها او لا يصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يصير ان في
جواب الاشياء الستة والناسب للمقام هنا هو المعنى كما يفرض بلوميز الواقع وبلوكذلك
يطلب بلبت وقوع ما لا طاعة في وقوعه وقيل انها لو التي يتجى بعد فعل لبت معنى المعنى نحو
ود والوتد من وهي مصدرية وكثيرا ما يستفخ بها من فعل المعنى فينبض الفعل بعد نحو
لو كان لي مال لا فاجع اى او لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان ليكونه فاكون من المحسنين
قال السكاكي كان حرف السدم والتخصيص وهي هلا ولا يقتل بها رمة ولو لو ما
ما حوز منها اى كانا ما حوز من هل ولو اللتين للمعنى حال كونهما مركبتين متلاقي ما
المزيد بين لقتنها على لقوله مركبتين والضمين جعل لبت في ضمن الشيء لقوله صنت
الكتاب كما ذكرنا باننا اذا جعلنا ملك الابواب لبت ان العز من هذا التركيب
والترامد جعل هل ولو متضمنين معنى المعنى ليس افادة المعنى بل ليتولد منه اى من
معنى المعنى المتضمنين مما اياه في الماضي السديم نحو هلا اكرمت بهذا ولو لا اكرمة طاعة
ليتك اكرمة صدقا وجعله نادما على تراكوا الاكرام وفي المضارع التخصيص نحو هلا يقوم
ولو ما يقوم على معني لبتك يقوم على فضيلة الى خصه على القيام ومع هذا فلا يخلو من خبر
من التوحيح واللوم على معنى ما كان يحسنه الخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لقتنها ما يحسنه

مضافا الى المفعول الاول ومعنى المنى مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ
الفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع لا وما المزيدتين مطلوبان بالانتماء التركيبية
على الزام هل ولو معنى المنى وهذا مستصحب بان ما يقع في بعض النسخ لغيرها ليس على ما ينبغي
وكذا قوله ليقول لنا ايضا محمول كلام صاحب الفتح حيث قلنا اذا قيل هذا كرميت
نزهيا فكان المعنى لئلا كرمته ميتا لانه معنى السليم وانما لم يجعل تركبها من اول
الامر لضمين معنى السليم والتخصيص من غير توسط مع المنى جريا على معنى المناسبة
فان هل ولو قد يستعملان للمنى ومنى ما معنى يتأسس لستدم وما يستقبل السواء
والتخصيص وانما ذكر هذا الكلام ليلفظ كان لعدم القطع بذلك خيال ان يكون كل منها حرفا
موضوعا للسديم والتخصيص من غير اعتبار لا تركيبة فان الضرف في الحروف ما ياباه كثير من
النحاة وقد يمتنع بلعل فتعلى حكم ليت وهو ان يضرب جوابا للمضارع على ان ضمرا ان نحو
اعلم انك فاعلم انك بالضم ليعلم المراد من المحصول وبسبب بعده عن المحصول اسبغ المحالة
والكمينات التي لا طاعة في وقوعها فتولد منه المنى لما مر انه من طلب محال او ممكن لا يطع
في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن لم لا يثق لعل الشئ محريا
ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو اهلك بقطيعة او
لاشفاق ارتقاب المكروه لعل امرت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس مطلب منها اي من
انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة في الدهن فان كانت تلك الصورة
وقوع نسبة بين الشين اولا وقوعها محصو لها هو التصديق والافق الصور والالفاظ
الموضوعات المنزعة وهل وما ومن واي دم وكيف واين واين وسق واين بعضها مختص
بطلب الصورة بعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منها بل يقع القيلين و
هذا الاعتبار صارت المنزعة انهم فقد بها المصنف وقال فالهنا لطلب التصديق اي اذكر
وقوع النسبة اولا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك اقام
نزهيد ولا نزهيد بقيام فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالاجاب والسبب في طلب تعيينها
الاولى الصورة اي اراك من النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه او ليس في الاناء ام عمل
فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند في الجارية ديسك
ام في الزرق فانك تعلم ان الديس محكوم عليه بالكسوة في الجارية او الزرق والمطلوب
هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي ويطلب بالاستفهام تفصيله
ولهذا اي ولجي المنزعة لطلب الصورة لم يقع في طلب تصور لفاعل انزهيد قام كما يقع هل
نزهيد قام ولم يقع في طلب تصور المفعول اعرف اعرفت كما يقع هل عرفت اعرفت وذلك
لان العدم يستلزم حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو مح
بخلاف المنزعة فانها تكون لطلب تصور تعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعرف اعرفت

واما في ان زيد قام فلا ادخله ان قلنا ان مقتضى المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل فاقترانه
محمول لذلك على مذهب عبد القاهر فمحمول ان يكون ان زيد قام لطلب التصديق ويكون
نقد زيد للاهتمام بخبره ويدل على هذا انه على وجه هل زيد قام بان هل يعني قد لانه
محصول طلب التصديق كما سيجي والمستوفى عنه بما اى الذي يسئل عنه بالمتن وهو ما يليها
كالفعل في ضربت زيد اذ كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب
الواقع على زيد وارادت بالاستغناء ان تقم وجوهه ففى على هذا الطلب التصديقات
بعدد مرات الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فنوا طلب التصديق المسند اضربت
هو ام اكرام والتصديق حاصل بشيئين احدهما فعل هذا محتمل ان يكون لطلب التصديق وان
يكون لطلب التصديق فيرى بينهما بحسب الغرائب ونحو قولك افرغت من الكتاب الذي
كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتب هذا الكتاب ام اشترية سؤال
عن تعيين المسند وبهذا يظهر ان كلام المحقق لا يخلو عن عتق والفاعل في لانت ضربت
اذ كان الشك في الفاعل من هو مع القطع بوقوع ضرب على زيد والمفعول في اضربت
اذ كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب فكذا سائر
المقتضات نحو في الدار صليت ايام الجمعة سرت واتا ديتا ضربة واراكما جيت و
هو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز ما يبيد ذلك انك تقول اقلت شعرا قط واورت
اليوم انسانا فصحا ولا يصح ان تقول لانت قلت شعرا قط ولانت رايت انسانا اذ
الغنى السؤال عن الفعل من هو في مثل هذا وان ذلك انما يقصور اذ كانت الاشارة الى
الفعل بخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بين هذه الدمار وما اشبه ذلك مما
يكن ان ينصرف على معنى فاما على المعنى وروية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه
ليس ما يختص بهادون ذلك حتى يسئل من فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل
على المثلين نحو هل قام زيد وهل هو قاعد اذ كان المطلوب التصديق بما يحصل القيام
لزيد والعقود لعموم ولهذا اى واختصاصها بطلب التصديق استغنى هل زيد قام ام هو و
لان وقوع المرفوع بعدام دليل على كونها مسئلة وام المسئلة لطلب تعيين احد الامرين
مع العلم بثوب اصل الحكم ففى لا يكون الا لطلب التصديق بعد حصول التصديق بنفس الحكم
وهل الا لطلب التصديق فيبينها توافيق فيسمع بخلاف ما اذا لم تذكر ام هو وقيل هل زيد قام
فانه يقع ولا يمتنع لما سيجي فان قلت التصديق في ام المسئلة نحو ان زيد قام ام هو قلت التصديق
الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب بقوله احد على التقين وهو
غير التصديق السابق على التصديق لانه التصديق بوجوب ما وقع هل زيد اضربت لان التقديم
حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل طلبا للحصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال
ان يكون زيد مفعولا لفعل محذوف ليس الظاهر اى هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقع لعدم

استعمال النفس الضمير وقيل لم يمنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الامتناع من تخصيص و
فيه نظر لانه لا وجه للقبضه معناه لان الغالب في التقديم الاختصاص وهذا يوصل ان يفتح
وجه الجيب تنفي على وجه الامتناع دون الاختصاص ولا قابل بدون صفة اى لم يفتح هل زيد
ضربته لجواز بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المفعول فلا يستدعي حصول التصديق
بنفس الفاعل فيكون هل لطلب التصديق فيجوز وذكر بعض المحققين من المنهاه انها مع وجوب
الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم واد كان منصوبا بغيره في الظاهر فلا يجوز اختيار
هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا وحصول السكاكى فيجوز هل رجلا عرف لذلك اى
التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس المفعول كما سبق من ان اعتبار التقديم والتأخير في
نحو رجل عرف لا عرف فان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا
النجوى الذين ظهروا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ولمنه
اى السكاكى ان لا يفتح هل زيد عرف لان عدم المظهر المصرفة ليس للتخصيص حتى يستدعي
حصول التصديق بنفس المفعول على ما مر مع انه يفتح باتفاق المنهاه وما ذكر صاحب المفضل
من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فيصح للوجه القبيح البعيد لانه شايع حسن وهما
نظروا هو انما لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون فيجاء بعبارة اخرى فان شفاء علة محضومة
لا توجب شفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكر السكاكى يفتح هل زيد
عرف لا انه يلزم عدم فتحه وعلى غيره اى في السكاكى فيجرى اى هل رجل عرف وهل
زيد بان هل بمعنى ود في الاصل واصلها هل لقولها هل عرفت الدار بالضمين وترك
الانتم قبلها كثره وقرعها في الاستفهام واقبت مقام الانتم وتطلعت عليها في الاستفهام و
قد من لوازم الافعال فكذلك ما هي معناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يفتح او يفتح وقرعها
على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فالفارق بينه وبين ما اذا
كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذارات الفعل في حين هاتيكرت عموما
بالهي وحت الى الالف المألوف وعاقبته ولم تر في الفارق الاسم بخلاف ما ادالم تر في غير
فانها استلت عنها اهله وهي اى هل تحصر المضارع بالاستقبال بحكم الواقع كالسين
وسوف فلا يفتح هل يضرب زيدا وهو اخوك كما يفتح اضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يفتح
استعمال هل الاكار اثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يفتح استعمال انتم
فيه ذلك لان استعمال هل تحصر المضارع بالاستقبال فلا يفتح انكار الفعل الواقع ثم ات
العتيد بقوله وهو اخوك ليكون قرينه على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا كعتيها
من وقوع الضرب في الاستقبال وقد صرح السكاكى بذلك في ان يكون الضرب واقعا
في الحال واعلم ان هذا الامتناع جار فيما ادلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع
بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كان القرينة فعلية كما في هذا المقالة او حالية كما في قوله تعالى اقوله

على السرم لا تعلمون وقولك تضرب ياك وانتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل هذا
الوقوع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما نمت ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقد بالحال
لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل واشغابها هنا فنوع الآتي
الى صحة قولنا سحى زيدا راكبا او سا ضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الحامسي
سا عمل عنى العار بالسيف جاليا على قضاة امر ما كان جاليا واعجب من هذا ان بعضهم
لما سمعوا قول النجاة انه يحجب خبره صدر الحملة الحالية عن علامة الاستقبال لما سئلوا
في حجب الحال فهم منه ان الفعل المستند بالحال يحجب خبره عن حرف الاستقبال فلا يصح
تقديم هل تضرب بالحال واورد قول النجاة دليلا عليه وهو يادي على خطائه وينقل
استماع تعيد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان الصريح لا مثال هذه المباحث مما لا ينبغي
يلبس به لئلا تخاف على الناظرين ان يفتوا فيه من غير تأمل وياخذ وامرهما واختصار
المصدق بها ان يكون هل معصوم على طلب المصدق وعدم مجيها خبر المصدق كما
تقال يخصك بالعبادة اي عني لا بعد غيرك وتخصها المضارع باستقبال كان لها مزيد
اختصاص بالكون زمانيا اظهر ما موصوله وكون مستل احب اظهر زمانيا اظهر خيرا
لكون اي بالشئ الذي زمانية اظهر كان كالعقل فان الزمان خبر من معتم بخلاف الاسم
فانما يما يرد عليه حيث يرد لمروضة واما اقتضار الثاني اعني تخصيصها المضارع بالقبول
لذلك فظاهر المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالمصدق
لذلك فان المصدق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتبع جهازا الى الضم
التي هي مدلولات الافعال مزج هي لا الى الدورات التي هي مدلولات الاسماء مزج
لان الدورات دورات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل وهذا كان قبل انتم شيئا كرونا
اول على طلب الشكر من قبل تشكرون وقبل انتم تشكرون مع انه موكد بالشكر لان اسم
فاعل فعل مقدري هل تشكرون واتشكرون لان ابرارها سيجد في معرض الثابت اول
على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في قبل تشكرون لانها داخله على الفعل حقيقة
وفي قبل انتم تشكرون لانها داخله على فعل تقدير الانتم فاعل فعل محذوف بغير الظاهر
والصا قبل انتم شاكرين اول على طلب الشكر من افا انتم شاكرين وان كان للثبوت باعتبار
كون المبهمة احسن لان هل ادعى لفعل من الهبة فتكره اي ترك الفعل مع اهل اذا على ذلك
اي على كمال العناية بحصوله ما سجد ولما اي وان هل ادعى للفعل من الهبة لا يحسن
هل زيد منطلق الامر بالبليغ لانه الذي يعنى به الدلالة على الثبات وابرارها سبق
في معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل منطلق زيد وكان الآتي
به ان يدخل على الفعل كما هو اصل اي اهل فسمان بسيطة وهي التي تطلب بها وجود
الشيء اولا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة اولا موجودة ومركبة وهي التي تطلب بها وجود

شئ ليس كقولنا اهل الحركة داية اولاد داية فان المطلوب وجود الدوام للحركة والافاض
وقد اخذ في هذا شيان غير الوجود وفي الاول شئ واحد ولهذا كانت مركبة بالسنة
اليها فالوجود في البسطة محمول وفي المركبة رابط والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك
في انها لطلب المصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها بصورها شئ اخر قبل فيطلب
بما يشرح الاسم كقولنا ما العنقا طلبا ان يشرح هذا الاسم ويبيّن مفهومه وان لا يمتنع
ضع نيجاب بامراد لفظ اشهر سوا كان من هذه اللفظة او من غيرها اما هيئة المسمى اي حقيقة
سمى هذا اللفظ نيجاب بامراد داتية من الجنس والفضل ويتبع كل البسطة في الترتيب
بينها اي بين ما يشرح الاسم والتي لطلب مامية المسمى يعني ان مقتضى الترتيب الطبع
ان يطلب اول شرح الاسم ثم وجود المعلوم في نفسه مامية وحقيقة لان من لا يعرف
مفهوم اللفظ استحالة طلب وجود ذلك المعلوم ومن لا يعرف انه موجود استحالة
منه طلب حقيقته ومامية او المعدوم لا هو تارة والفرق بين المعلوم من الاسم بالجملة و
بين المامية التي هي مفهوم من الحد بالتفصيل من قليل فان كل من خوطب باسم فهم واما ما وقع
على شئ الذي يدل عليه الاسم او كان عالما باللفظة واما الحد فلا يقف عليه الا المراد من بصفة
المنطوق فالوجودات لما كان لها مفهومات وحقايق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب
الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها حدود الا المفهومات لم يكن لها حدود ولا بحسب
الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان تعرف الذات موجودة حتى ان ما يوضع
في اول التعليم من حدود الاشياء التي يبرز عن وجودها في الاشياء والتعليم انما هي حدود بحسب
الشرح للاسم ثم بما ثبت وجودها بمرئ على صائر تلك الحدود بعينها حدود بحسب الذات
والحقيقة كما ذكر الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جائز ان يكون بحسب الاسم وبحسب
الذات بالقياس الى شخصين والقياس الى شخص واحد في وقتين ومن العار من الشخص
لديك العلم اي يطلب من الامر الذي يعرف من لفظ العلم فيفيد شخصه بعينه كقولنا من
في الدار فانه يجاب عنه زيد ونحو ابن فلان مما يفيد بما يفيد شخصه واما الجواب بحسب
رجل فاضل من قبيله كذا ونحو واخو فلان وما اشبه ذلك فان ما يصح من جهة ان المخاطب
يفهم منه الشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت تلك الاوصاف
مقتضى الى مفهومها تلكيات وقال الكاكي بسئل بل من الجنس بقوله ما عندك اي اي اجاب
الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحو ويدخل فيه السؤال عن المامية والحقيقة نحو ما الكلمة اي
اي اجناس الالفاظ وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمة هو وجود
الكلمة الدالة على معناه نفسه غير معتقن باحد الازمنة او من الوصف بقوله ما زيد وجواب
الكرم ونحو وفي الحديث وقد سبق المفعول ونحو وما المفعول وفي يارسول الله فقال الذالكروا
اسم كثير والذالكراث ويسئل من من الجنس من ذك العلم لقوله جبرئيل من اي البشر هو ام لم

ام جنى وقية فطر ولا فطر ان السواك من الحسن وان يجمع في جواب من جبرائيل ان يقال ملك
بل جوابه ملك ياتي بالوحى الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد السامع شخصه وقبيله واما
ما ذكره السكاكي في قوله حكايه من ركبها يا موسى ان معناه ليس هوام ملكا من حيث قصه
يفسر من جواب موسى لقوله ربنا الذي اعطاك كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد
تعيينه وشخصه على ما ذكرنا ويسال باي مما يميز احد المشاركون في امرهم انخوي القبر
حين متاعا اي نخزاه اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فان الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد
عليه السلام قد اشتركوا في القبر فليسوا لواءا يميز احد ما عن الاخر والامر الاعم الذي اشتركوا فيه
هو موافقون ما اضيف اليه اي يوضح قوله في المقتض كقولنا انما يميزني ثياب فتقول
اي ثيابي فيطلب منه وصفا يميز بها عندك عما يميزكم كما في التوبيخ قيل انه اذا اضيف
الى مشارا اليه كقولنا ايم يفعل كذا وجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية واسم علم ولذا ايجز
الى كل مجاز يميز كل غير وعلم الميزة هو طالب للتمييز ويشارككم في التميز نحو سئل
اسرا سلكم اتيناهم من اية من اية انينا هم اعسريرام تليين ام فيرد لك فالعسر
من هذا السؤال المصراع والاستفهام استفهام تقرير اي هل على الاقتدار ومن اية تميزكم
بزيادة من قالوا فاد افضلو اي من ميم يفعل فقد وجب زيادة من فيزيلا يلبس
بالعضولة كما مر في الخبرية وذكر بعض المحققين من النجاة ان ميمكم للاستفهام لم اضر عليه
بجود ثرا بمن في شعر ولا نثر ولا دل على جواز ان تحاسب من كتب الشعر وقوله سئل بني اسرائيل
كم اتيناهم من اية بينه وبيننا وكيف عن الحال وبان عن المكان وبقي من الزمان ما ضيا
كان او مستقبلا او بايان عن الزمان المستقبل قبل ويستعمل في مواضع التخصيم مثل يسال ان
يوم الدين واي يستعمل تارة بمعنى كيف وبما ان يكون بعده فعل نحو فانتوا حرثكم افي
شيتهم اي على اي حال ومن اية شيتهم اريدتم بعد ان يكون في موضع الحرث ولم يحجوا في نهج الجحيم
كيف هو واخرى بمعنى من اين يحرف لك هذا اي من اين لك هذا الميزق الا في كل يوم
وقوله يستعمل شعرا بان يحتمل ان يكون مشتركا بين المؤمنين وان يكون في احد ما حقيقة
وفي الاخر مجازا وايضا قد ذكر بعض النجاة ان افي بمعنى اين الا انه في الاستعمال مع من ظاهرا
كافي قوله من افي عشرون لنا اي من اين او مفردة كقوله تعالى افي لك هذا اي من اين اي
من اين فقال المصنف انه يستعمل بمعنى من اين سوا كان ذلك من جهة اضرار من او بدونه
فتظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كمل وبعضها مختص بطلب التصور
كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجي لطلب التصور والتصديق
لحرفتها في الاستفهام ولعلها يجوز ان تقع بعد اسم سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله
ايم هل يستوي الظلمات والنور وقوله تعالى من هذا الذي هو جندكم وقوله تعالى ام ما ذا
كنتم تعملون وقوله الشاعر ام كيف ينفع ما يطي العلوقه وام ههنا بمعنى بل التي تكون للانتقال

من كلام الى اخر من غير اعتبار الاستفهام وكافي قوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو
مبين وبهذا يجعل ما قيل في قوله تعالى اذ كنتم تقولون ولما صلبوا بها علما ام ما كنتم تقولون
من ان ام اذا كانت مسقطه فسرطها ان يليها احد المستويين والاخر يلي الهمزة وهذا
ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت مسقطه بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية
بعدها او لا يستقيم عن الاستفهام فلا حاجة الى ما قيل في الجواب انها مسقطه والمعنى اذ كنتم
ام لم تكذبوا واد لم تكذبوا فاي شيء كنتم تقولون ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما
تعمل في غير الاستفهام ما يناسب المقام بعونه القرائن وبحقيق كغيبه هذا الجواز و
بيان انه من اي نوع من انواعه ما لم يجد من احد جوابه كالاستبطاء نحوكم ومهلك ومنه
قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين امنوا معه متى نصر الله وبيت السقط اللام وقيم
نقلنا سركا وب وامل ان يكون لنا اواب والتج نحو ما في الاربع المدي والنتية على الضلالة
نحو ما ين تدعون وكنتم كنتم يسئ الاوب الم اديب فلانا ادا علم ذلك والقتر قد
يقال القتر يعني التحقيق والنيب وقد يقال يعني حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه
والجواز اليه وهو الذي قصد المصنف هنا بايلاء القتر به الهمزة اي بشرط ان يلي
الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء المستولد عنه الهمزة
تعمل ضربت نهيدا او اشدت ان تحمله على الاقرار بالعقل وانت ضربت في القتر بالفعال
وانه ضربت في القتر بالمفعول وكذا في ابرز مررت وارا كيا مررت وغير ذلك مما يجعل
الهمزة في القتر بالفاعل قوله تعالى حكاية انت فعلت هذا بالمتنا يا ابراهيم ادليس
مراد الكفار حمله على قرائن بان كثير الاضمار قد يكون بل على الاقرار به انه منه كان كيف
وقد اشار الى الفصل في قولهم انت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا لو كان القتر
بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض المصنف عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام
على اصلا وليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عاقلين بان ابراهيم عليه السلام هو الذي كسر
الاضمار حتى يسمع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الاية وهو ان عليه
قد حلف فعلة فقال ناسه لا كيدنا ضناكم بعد ان قولوا مديون ثم اراوا كسر الاضمار قالوا
من فعل هذا بالمتنا انه من انظار المدين قالوا سمعنا فتى يدكرهم فقال لدا ابراهيم فالظاهر
انهم قد علموا بذلك من حلفه ومنه من الاضمار وقد روي انهم هربوا وتركوه في بيت الاضمار
ليس بعد احد فلما ابصرهم يكسرهم اقبلوا عليه ليدسروا فيكفون وقوله يا ايلاء القتر به
الهمزة يعني اذا كان القتر بالهمزة وانما هي التي تجي للقتر بالمفعول والفاعل والمفعول
وغيرها بخلاف البواقي فان هل تكون لتعريف بشر الحكم بنو عينة نحوكم اتيناهم من اية بنية
وماذا فعلت بفلان ومن الذي قلته ونحو ذلك والامكار كد كاي بايلاء المنكر الهمزة
يعني اذا كان الامكار بالهمزة وما غيرها وان صح مجيء الامكار لما يليها

لا يحري فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ما دأبتك لو فعلت كذا ولمن ذا فعل كذا
وكم مدعوني وكيف تؤدي اياك ومن اين تدرى ما اقرله من الزيد وما اشبه ذلك
اما الهمزة فهي الانكار ما يليها كالمفعول في قوله اقبلني والمشرقي مضارع فانه ذكر ما يكون
معاً من الفعل ولو كان الانكار الفاعل لانه ليس ممن يصدر منه الفعل على ما سبق الى الوهم
لما احتاج الى ذلك وكان الفاعل في قوله ايم يستهون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القائلين
لا نفس الهمزة والمفعول في قوله تعالى اعزها سراجاً ولياً فان المنكر هو اتحاد غير الله
ربك لا اتحاد الولي وما قوله تعالى احمدا واصناماً الهمزة فالمنكر هو نفس اتحاد غير
الله لا الهمزة فلهذا ولي الهمزة المفعول والاحمال في قولك ارحل اسير وكذا غيره ذلك
من المملقات ونحوها هذا من غير محتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب
المقربين بالفعل المنصرف كذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار على نفس
الفعل بحسب التقديم على المحض كذا وقد يكون الانكار الحكم على ان يكون التقديم لمحجود
القوي وجعل صاحب القناع قوله افاضت تكن الناس ماتت فسمع الصم من قبيل
مقوية حكم الانكار نظر الى ان المخاطب وهو النبي عليه السلام لم يصعد اشرافاً في ذلك
ولا يقر به وجعلها صاحب الكشاف من قبيل المحض نظر الى انه عليه السلام شغف بآيائهم
ومبالغة حرصه على ذلك كانه يستقد قدرته على ذلك يقال همزة الانكار بمنزلة الهمزة
وقد مر ان ما يلي حرف الهمزة يعيد المحض قطعاً فكيف يحل السكاي على القوي ومن المحض
لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف الهمزة في ذلك فالسكاي لم يصرف ما يلي حرف الهمزة وغيره
بل جعل جميعاً محتملاً للمعنى والمحض ان كان مضمر ومتعياً للتخصيص ان كان مظهر
منكراً وللقوي ان كان معرباً وقد اشارنا الى تذكير هذا التفصيل ثم قال فلا يحل قولهم
تعالى اذن لكم على التقديم فليس المراد الاذن شكر من اسدود عن غيره ولكن احلته على الابد
مراداً منه تقوية حكم الانكار وهذا مقيم ان مثل هذا التركيب يكون حمله التقديم والانكار نفس
الفاعل او اساعده عليه المعنى وهذا خلاف ما دأبنا عليه فيما سبق من ان المظهر المصروف
لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مدحهم لمقوم ومنه اى من محي الهمزة للانكار
السيراً بديكاف هيد اى اسد كاف لان الانكار انتهى لى ونفى النفي ابيات وهذا المعنى
مراد من قال ان الهمزة فيه للتقدير اى لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو اسد كاف
لا بالنفي وهو ليس اسد كاف وهذا قوله المفسر لك صدر لك والمجيدك يتبها وما اشبه
ذلك وقد يقال ان الهمزة للانكار قد يقال انها للسقير وكلامها حسن فلهذا ان التقرير
ليس محتمل ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه
قوله تعالى اذنت قلت للناس اهدوني واني اهدى من غيرهم فان الهمزة فيه للتقرير بما يعرف
عليه عليه السلام من هذا الحكم الابانة قد قال ذلك فافهم قوله والانكار كذلك على ان صوته

انكار العقل ان يلي الفعل المنة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها العقل المنة
اشارة اليه بقوله ولا نكار العقل صورة اخرى وهي ان هذا ضربت ام عمرو المن يرد
الضرب بينهما من غير ان يعقد تعلقة بعينهما فاذا انكرت تعلقة بها نفيت من اصل
لان لا بد من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى اذكر من حرم ام الاثنين اما استقلت عليه
ارحام الاثنين فان الغرض انكار التحريم عن اصله وكذا اذا اوليها الفاعل نحو ان هذا ضربت
ام عمرو المن يرد والضرب بينهما وعيها الفاعل في الليل كان ام في النهار في السوق كان
هذا ام في المسجد الى غير ذلك ولا نكارا للتوحيج اي ما كان يقع ان يكون ذلك الامر
الذي كان نحو عصيت ربك فان العصيان واقع في هذا الاستفهام بقدر ما يقع في السوء
والنكار بمعنى انه لا ينبغي ان يقع وعليه قوله افوت البدر من وضع لي مهاد فانه للغير
مع شايبة من الانكار بادعاء انه اطل مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث ويحدث
مضمون ما دخلت عليه المنة وذلك في المستقبل نحو اقض ربك بئس لا يسع ان يحتج
العصيان والكذب في الماضي اي لم يكن نحو افاضكم ربكم بالبينين اي لم يفعل ذلك
او في المستقبل نحو انزلن مكنيها اي انزلنكم تلك الهداية والنجاة اي انزلنكم على قبولها
ونفسركم على الاعتداء بها والحال انكم كارهون اي لا يكون هذا الالتزام وعليه قوله هل
جزا الاحسان الا الاحسان وقوله السامر هل تدخر الضرب فام قوتا ليوم ادا اخرا لنيل
الطعام لغامه وقد يكون استفهام الانكار الذي يجيء النفي للتوحيج ايضا لقوله تعالى وما
واعليهم لو امنوا بالله يعني اي سبعة ووبال عليهم في الايمان وترك الاتفاق وهذا للذم
التوحيج والافعل مصلح فيه والتمك عطف على الاستفهام نحو اصلوتك تاسرك ان تترك
ما يعبد اباؤنا والحق فيكون من هذا والتهويل لاعتباره ابن عباس رضي ولقد نجينا بنو اسرائيل
من العذاب الممين من فرعون ابلوط الاستفهام ورفع الرغون ولما قال انه كان عاليا
من المسرفين والاستفهام نحو اني لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا
كله ظاهر والمحصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع عليها على حقيقة يتولد منه بمعنى القرين
ما يناسب المقام ولا ينحصر المتولد في ما ذكره المص لا ينحصر ايضا في اداة دون اداة
بل المحاكم في ذلك هو سلامة الدوق وتتبع التراكيب فلا يسع ان يقتصر في ذلك على
سبعة او ثمان وجدته من غير ان يتحقق بل عليها العرف استعمال الروية واسد الهادي
منها اي من انواع الطلب الاسر وعرفوه بان طلب فعل غير كلف على جهة الاستفهام واحترق
بقوله بعين الكلف عن النبي ويقول على جهة الاستفهام اي على طريق طلب العلو سوا كان
ماليا حقيقة او لا غنا لدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو الكفت عن القتل ثم اختلف
الاصوليون في ان صيغة الامر لما دأ وضعت فقتل للوجوب فقط وقيل للندب فقط
وقيل للقدرا لاشتركة بينهما وهو الطلب على جهة الاستفهام وقيل هي المشتركة بينهما لفظا

وقيل بالتوفيق بين كونها المقدر المشترك بينهما وهو الطلب وبين الاشتراك اللغوي
وقيل هي المشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعات لكل منها وقيل
للمقدر المشترك بين النسخة وهو الادن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب
ولما لم يكن الدلائل مقيدة للقطع بشئ من ذلك لم يحتمل المصنف شيئا وأشار الى ما
هو ظاهر عند العقل لقولنا اما من قائل والظاهر ان صيغة من المقتدر نحو المحضر
زريد وغيرهما نحو اكرم عمر او زريد بكذا في هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر
ثلاثة الاولى المقتدر باللام الجارفة وتختص بالسير للفاعل المخاطب والثاني ما يجز
ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم وال على
طلب الفعل وهو عند المخاطب من الاسماء الافعال الاولى ان لغة استعمالها في حقيقة الامر
اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سيما ما هي نحو يورث امرأ سو استعمل في حقيقة الامر
او غير ما حتم ان لفظ اعقر في قوله اللهم اعقر لي امرأ عندهم واما الثالث فلما كان
اسما لم يستحق امرا فرقا بين البابين موضوعه طلب الفعل استعلاء اي حال كون الظاهر
ستعليا سو كان عاليا في نفسه او لا يتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى
ذلك اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة فالجواب
الفتح والتوافق اية اللغة على اضافة مخوفم وليتم الى الامر بقوله صيغة الامر
ومثال الامر ولام الامر ون ان يقولوا صيغة الاباحة اولام الاباحة مثلا بمد
كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء وان حقيقة الامر وفيه نظر لاننا لا نشتم
ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى الطلب الامر استعلاء بل الامر في عندهم
حقيقة في مخوفم وليتم ونحو ذلك واطافة الصيغة والمثاله اليه من اضافة العلم
الى المخاض بدليل انهم يقولون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع ومثاله
فيتأمل ويكون بان يحاط باننا سلنا ذلك لكن تسميتهم مخوفم وليتم امرادون ان
يتمون اباحة مثلا مد ذلك في الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد قيل فعل صيغة الامر
لغيره اي غير طلب الفعل استعلاء ما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان
لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالجواب الاول
اشارة بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين والتهديد اي التحول وهو اعم
من الاشارة لانما بلاغ مع تحولات وفي الصالح وهو تحولات مع دعوى فالتهديد
نحو اعملوا ما شئتم والتحذير نحو فاقوا بسورة من مثله والتحذير نحو كونوا قردة
خائنين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديد او ليس الغرض ان يطلب منهم كونوا
حديد او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التحذير بحصول الفعل وهو صريح وهم
قردة فيه دلالة على سرعة تكوينا في حال ايامهم قردة وانهم مستحقون له مستعادون له

وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون هجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم
والستوية مخوفاً صبراً او لا صبراً والفرق بينهما وبين الاباحة ان المخاطبة في
الاباحة كانت تقيم انه لا يجوز له الاتيان بالعقل وبيع ادن له في العقل مع عدم الجرح
في الترك وفي الستوية كان تقيم ان احد الطرفين من العقل والترك انتفع وارجح
بالنسبة اليه فيرفع ذلك وسوى بينهما والمتى جرحوا امر الغير الا انها الطويل
الا انجلي بصبح وما الا صباح منك يا منجلي الا صباح الصبح والاخله الانكشاف تقول
ليترى طلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح يا فضل منك عندي لاني اقا صبح
هو بي نهار كما في اقا صبحها ليل او لان نهار بي مظلم في عينه لا زحام اليوم على
فليس الغرض طلب الاخله من قيل لانه لا يقدر على ذلك لكنه منتهى ذلك تخططاً
عما عرض له في الليل من نباح الهوى ولواجع الاشواق والاستطالة تلك الليلة
كانه لا يربح الاخله ها وليس له طاعة فيه ولا يتوقع فلهذا يحمل على المتنى دون الترجي
والى الثاني اعني ما يكون لطلب العقل كمن لا على سبل الاستغناء اشار بقوله والدعاء
نحو رب اغفر لي فانه طلب العقل على سبل المضجع والالتماس كمن ليس بيسا وبك
رغبة العقل بدون الاستغناء وبدون المضجع ايضا هذا وكمن الالتماس في العرف انما
يقال لطلب على سبل نوع من المضجع لا الى حد الدعاء ام الامر قائم السكاكي حقه الفكا
لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستغناء والنداء ولباد الغنم عند
الامر بشئ بعد الامر بخلافه الى غير الامر الاول وفي الجمع بين الامرين واما الترجي
فان المولى اذا قال لعبد قم ثم قال له قبل ان يقيم اضطج حتى المساء بتاد الغنم الى
انه غير الامر بالقيام بالامر الاضطجاع لانه اراد الجمع بينهما القيام والاضطجاع مع تراخي
احدهما وفيه نظر لانا لا نعلم ذلك منه عند خلوا المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب
استغلاء والغور والترأخي مفوض الى القربة كما التكرار وعدمه فانه لا دلالة للاس على
شئ منها ومنها اي من انواع الطلب الذي وهو طلب الكف عن العقل استغلاء وكه
حرف واحد وهو المجازمة في نحو قوله لا تقبل وفي مرفق الحاء فتسمى نفس هذه الصيغة
نبيا في اي معنى يستعمل كما سمي فعل امر وهو كالامرة الاستغلاء لانه المتبادر الى الغنم
وليس كالامر في عدم الغور وعدم التكرار والحق ان الذي يقتضي الغور والتكرار فالك
السكاكي ان كان الطلب بالامر الذي راجعاً الى قطع الواقع كقولك الساكن يتحرك و
المتحرك لا يتحرك فالاشبه المرفق وان كان راجعاً الى الاتصال الواقع كقولك في الامر
للمتحرك يتحرك اي في الاستقبال وفي الذي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل
في غير طلب الكف عن العقل كما هو مدني البعض وطلب الترك كما هو مدني البعض
فانهم قد اختلفوا في ان يختص الذي كف النفس عن العمل بالاستغلاء باحد اضداده او ترك

الفعل وهو يقرر ان لا تفعل والمذاهب ان متقابلان في الجبل قد يستعمل انتهى في غير معناه
وذلك بان يستعمل الطلب لكف او التارك كالتمديد كقولك لعبد لا يمثل امرتك لا تمثل
لا مري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كف عن الامتثال ويستعمل الطلب لكف او التارك
لا على سبيل الاستعداد بل ما على سبيل الضرع فيكون دعاء اللهم لا تقسم لي اعدائي او
على سبيل اللطف فيكون التماسا كقولك لمن يبا وبك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل
الامر والنهاي لطلب الدوام والسيات على ما عليه المخاطب من الفعل والتارك نحو هذا الامر
المستقيم ولا تحتبر امره غافلا اعدم وابنت على ذلك وهذه الاربعة يعنى التمنى والاستقام
والامر والنهاي بمعنى تقدير الشرط بعد ما و ايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمر مع
الشرط كقولك في التمني ليت لي ما لا اعقد ايمان اريد قد افقته وفي الاستقام ايمان
بيتك اريد اي ان تعترفني اريد وفي الامر اكرمك ايمان تكريمي اكرمك
وفي النهي لا تمنني يكن خيرا لك ايمان لا تقسمي يكن خيرا لك وقد ذكر لتحقيقه جملة
احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا سفك من سبب حامل للطلبية عليه
توجد ذلك السبب الحامل سبب غرضه كالمطلب في الخارج لان العلة الغائية لوجودها
معلولة للعلل الفاعلية وان كانت لما هيتهما عليه العلية الفاعلية ولهذا قالوا ان العلة
ستقدم في الوجود على المعلول وتاخر عنه في الخارج وهذا معنى قولهم اول الفكر اخر العمل و
لما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل سببا في الطلب في الخارج مفهوما من ذكر
الطلب وذكر السبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف
الشرط والسبب او ليس معنى الشرط والجزء الاسمي الاول وسببه الثاني فالجزء
السبب الحامل بان المقدم من بعد هذه الاشياء وانها ان كل كلام لا بد فيه من حامل المتكلم
عليه والحامل على الكلام الجزئي اعادة المخاطب لمضمونه وعلى الطلب كونه المطلوب مقصودا
للمتكلم اذ امر او لعينه بمعنى توقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غير على حصوله هو معنى
الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعد ما يصلح توقفه على مطلوب جوهره المخاطب كون
ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعد ذلك غلب على ظنه كون المطلوب
مقصودا لذلك المذكور لا لغيره فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذلك كذا في كل شيء ظاهر
هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزءا من معنومها وقصد
بها السببية بخلاف قولنا ان بيتك الضرب زيدا في السوق ان لا معنى قولنا ان
تعترفني اضمرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل لا تدنا منوا بعمور الصلوة فلا في
الشرط لا يلزم ان يكون عملة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان
كان متوقفا على شيء اخر بخوان توضحته صح صلواتك وان لم يقصد السببية بنحو المضارع
على رغبة ما حال لا نحو درهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او اشتقاقا

اي جوابا عن سوال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك واما لغير المضاعف عند الحاجة احلك
الاشياء التي يقدر بعد الشرط ويحكم في جوابه المضاعف كقولك لا تترك نقب خيرا
اي ان تترك نقب خيرا فلو لم يترك الاستفهام اي ليس هو يا با على هذه بل الهمزة فيه مارة
استفهام دخلت على الفعل وامنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرض عدم التمسك
مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل قولك لانه لغيره الحال عرض التمسك على المحاب
وطلبه منه وهذه في التحقيق بمن انكار اي لا ينبغي لك ان لا تترك وانكار التمسك اثبات فلذلك
صح تقدير الشرط المتيقن بعد نحو ان تترك فان الشرط المتقدر بهذه الاشياء ان
يكون من جنسها فلا يصح تقدير المتى بعد المتيقن وبالعكس مثلا لا يجوز ان تترك تدخل النار
او اسلم تدخل النار يعني ان تترك وان لا تسلم تدخل النار خلا فالكساي فانه يجوز
تقولا على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع لقرينة نحو
ام اتخذ وامر ونرا اولياء فانه هو الولي اي اتخذوا الاولياء بحق فانه هو الذي يجب
ان يتولى وحده ويعتقد انه المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه
فان قلت لاشك ان انكاره توهم بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دون اولياء وحي لا يترك
عليه قوله فانه هو المولى من غير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله تعالى فانه هو
المتحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكم حكم ذلك الشيء ولا ينبغي على ذي طبع
حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف ان تضرب زيدا فهو اخوك استفهام
انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى التمسك
لم يعقدوا ان لا فوق بينها اصلا لان كل سليم الدوق يجد من نفسه تفاوت وانما يصح
وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر ولهذا الشرط في الكلام كثير وسنعرض له في
بحث الامثال ان شاء الله تعالى ومنها اي ومن انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال
بحرف نايب مناسب او لفظا او مقدرا وايا وهيا البعيد وقد يترك غير
البعيد مقام البعيد لكونه نايبا او مائيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي تنادي به
لنا معنى انه يبلغ من علو الشأن الى حيث ان الخطاب لا يقع بما هو حقه من السعي فيه
ان بدله وسعه واستفرغ حيله وكانه غافل عنه بعيد واي والهمزة للتقريب وقد استعمل
والبعيد تشبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا بقوله اسكان فغان الراك
يتغرا بايكم في زرع قلبي سكان واما فليل جملة في القريب والبعيد لانها الطلب
الاقبال مطلقا وقيل البعيد استعمالها في القريب اما لاستقصاء الداعي لنفسه و
استيعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما التشبيه على عظم الامر وعلو شأنه واما المحاب
مع تناسك على الامثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبي بلغ ما اترك اليك واما المحاب
على اقبال كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما التشبيه على بلائته وانه بعيد من الاشياء

اسمع يا ايها الغافل واما لا استعطاء شأنه تبعيدا له عن المجلس نحو هذا وقد استعمل
صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاعزاء في قولك لمن اقبل
تظلم بامظالم فان لم يسلط الاقبال لكونه حاصلا وانما العرض اخراجه على زيادة النظم
وبث الشكوى والاختصاص في قولهم اما افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل
اصدر تخصيصا لنادي بطلب اقباله عليكم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل
الى تخصيص مدلوله من احتمال ما نسب اليه وهو ما في معرض التفاضل نحو انا اكرم
الصف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف والنصاف نحو انا
المسلمين ايها الرجل اي مختصا من الرجال بالسكنة او المجرم بيان المضمود
بدلك الضيف لا للتفاضل ولا للتفاضل نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقول
ايها العموم وكل هذا صورة النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفا لم يرد به
المخاطب بل هو عبارة عادلة عليه ضمير المتكلم السابق فلا يجوز فيه اظهار حرف
النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا وكن الصريح بادائه بقوله انا ايها الرجل
واي منه مضموم والرجل مرفوع كما كان في النداء ولكن مجموعهم في محل الضيف حال
ولذا قال المصنف رحمه الله تعالى اي يختص من بين الرجال قد يقع مقام اي اسم
منصوب اما معروف باللام نحو نحن العرب اقوى الناس ومضاف نحو انا نحن
الانبياء وربما يكون علما نحو انا نحن انكشف انصاب قال ابن الحاجب المعروف ليس
منقولا من النداء لان المنادي لا يكون السحاب واللام ونحو يا ايها الرجل منقول
قطعا والمضاف يحتمل امرين النقل فيكون منصوبا بياء مقدره وكونه مثل المرفوع
فيكون منصوبا بغيره افع او اخضر فالف الامام المروي في قوله انا بنية نضل لا
تدعي الالب الفروق بين ان ينصب بنى نضل على الاحتصاص وبين ان يرفع على
الجنسية هو انه لو جعل خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب فكان
قصده كركب ونحو عن حمول فم وجعل من المخاطب لشأنهم واد انصب امن من
ذلك فقال مقتضرا انا اذكر من لئلا يخفى شانه لا يفعل كذا وكذا اما يستعمل فيه صيغة
النداء الاستعانة نحو يا الله من لم الكفر اوق ومنها العجب نحو يا الله يا الله واه
كانه لغيره يدعون ويستحضرون ليعجب منه ومنها التذلل والتعظيم كما في نداء لاطالا
والناسلك والمطايا ونحو لك كقولك ايا منازك سلمى بن سلك وكقولك امان
جدي فقد استنسا منك في صبري تو عري واخلاسي والتساعي ومنها التوجع
والتعظيم كقولك فيا قبر معز كيف واهيت جوده وقد كان منه البهر والجهر متبرعا
كقولك يا عين كى عند كل صلح ومنها التذمير كقولك يا محمد انا لك تدعون وتقول
تعال فاننا شتاق اليك وامثال هذا المعاني كثير في الكلام قائل واستخرج ما يناسب

المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتساؤل بلغة الماضي على انه من الامور الماضية
 التي حقت ان يخبر عنها ما فعل ماضية كقولك وقفتك ابراهيم القوي ولاظهار الخبر
 في وقوعه كما مر في بحث المظهر من ان الطالب اذا عظم رغبته كثر تصوير اياه وربما
 يحيل اليه حاصلا فينورده بلغة الماضي كقولك زرتك ابراهيم القوي والدعاء بصيغة
 الماضي من البلوغ نحو حمد الله بحملها اي التساؤل واظهار الخبر وانما غير البلوغ
 فهو ذاهل من هذه الاعتبارات او للاختلاف من صورة الامر كقولك العبد لله في نظر
 المولى له ساعز دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة
 في الحقيقة او يحيل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب من لا يجب ان يكذب
 الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يجب تكذيبك تاينوع هذا
 مقام انني نحمد بالطف وجه على الايمان لا من ان لم يالك غدا صرت كاديا من حيث
 الظاهر تكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصورة مجاز لا استعمال في غير
 ما وضع له ويحتمل ان يكون كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر
 موقع الانشاء المقصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب شارعا في الامثال
 ومنها المقصد الى امتحان المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التخييل على كون
 المطلوب قريبا الوقوع في نفسه او لقوة الاسباب المتأخرا في وقوعه ونحو ذلك
 من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالحزب في كثير ما ذكر في الابواب الخمسة السابقة
 بعض احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومقتلقات النقل والعصر فليست
 اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء والخبر الناظر المتأمل في الاعتبارات
 ولطائف الاعتبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما موكدا او مجرد من التاكيد
 وكذا المسند اليه اما مذكورا او محذوف مقدم او مؤخر معروف او منكر الى غير ذلك
 وكذا المسند اسم او فعل مطلق او محدد بمفعول او شرط او غيره والمقتلقات اما
 مقدمة او مؤخر مد كونه او محذوف وقت واسناده ومقتلقة ايضا اما بقصر او بغيره
 فمقتلقات الاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتبار بعد
 الاعاطة بما سبق والله الموفق الى طريق الصواب

الباب

السابع في الفصل الوصل الوصل عطف بعض الجمل

على بعض الفضل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فينبغي ان يقابل العدم والمكمل
 ولما قدم الوصل لان الاعلام انما تعرف ملكاتها وانما في صدر الكتاب فقد قدم
 الفضل لانه الاصل والوصل طارطيه وانما كانت عطف بعض الجمل وذا ان يقول
 عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام

والجملة متحدة فمن لكن الاصطلاح المذكور هو على ان الجملة اعم من الكلام لان
الكلام ما تضمن الاسناد الاصل وكان مقصود الدالة والجملة ما تضمن الاسناد
الاصل سواء كان مقصود الدات او لا فالصديق والصفات المنسدة الى فاعلها
ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا
او حالا او شرط او صلة او نحو ذلك جملة وليس بكلام لان اسنادها ليس مقصودا
لدالة فادانت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا
على الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب فان قصد تشريك الثانية
لها اي للاولى في حكمه أي حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبرا مبتدأ وحالا
او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور
كالعزود فانه اذا قصد تشريكه بمفرد قبله في حكمه اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا
او حالا او مفعولا كبحب عطفت عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا
في واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فيشترط كونه اي
كون عطفت الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى
والثانية جهة جامعة مخوزيد يكتب وشعر لما في الكتابة والسحر من التناسب
او يعطى ويمنع لما بين الاطباء والمنع من المضاد بخلاف مخوزيد يكتب ويمنع او شعر
ويعطى وذلك لان هذا كعطفت المفرد على المفعول وشرط كون عطفت المفرد على المفرد
بالواو وقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة مخوزيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب و
معلم قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك
كالفاء ولم وحيه وهذا فاسد لان هذا الحكم يختص بالواو لان لكل من الفاء ولم وحيه تحفة
اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المفعول والمفعول عليه جهة جامعة
او لا مخوزيد يكتب ففقط او لم يعطى اذا كان يصدر منه الاطباء بعد الكتابة بخلاف
الواو فانه ليس له هذا المعنى ولا يدل من جامع ولما عيب على في تمام في قوله لا والذي
هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كرم اولا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومراة
النوى سواء كان نواه او لولا غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطفت مفرد على
مفرد كما هو الظاهر وعطفت جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعول العلم لان
وجود الجامع شرط فيها جميعا قوله لا للثاني لما ادعت الجيبة عليه من اندراس هواه
يدل عليه البليت السابق وهو قوله رغبت هواك عن الغداة كاصح منها طلاء بالوى
ورسوم فاعل ورغبت ضمير الجيبة والمخاطب في رغبت هواك لنفس وجواب العثم
البليت الذي هو بعيد وهو قوله ما زلت من سنن الوداد ولا عدت نقيض على الف سوك
مقوم والآي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لثلا

يلزم من العطف الشريك الذي ليس بعصبة نحو واذا خلوا الشياطينهم قالوا انا
معكم انما نحن مستهزون الله يستهزئ بهم لم يعطنا الله يستهزئ بهم على اننا معكم انما
نحن مستهزون وانه ليس من مقولهم نفعه ان قولهم اننا معكم جملة على محل المضرب
على انه معقول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم لزم كونه مشاركا لها في كونه معقولا
قالوا وهذا باطل لانه ليس بقول قول المتناقضين وانما قال على اننا معكم دون انما نحن
ستهزون لانه بيان اننا معكم محكم وحكمه على الثاني على تقدير ان لا يكون الاول
محمل من الاعراب ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى
الواو عطف به اي عطف الثانية على الاولى بذلك العطف لعاطف من غير اشتراط
شيء اخر بخود دخل زيد يخرج من او ثم يخرج اذا قصد العقيب والمهلة وذلك لان
ما سوى الواو من حروف العطف يعين مع الاشتراك معاني محصلة وتفصيل ذلك
ان حتم ولا العاطفين لا يعينان في عطف الجمل او واساوام في عطف الجمل مثلها في عطف
المعزوات وليست اوفي مثل قوله تعالى لو كلمه الجبرا وهو اقرب وقوله تعالى ما من
الف او يزيدون لا عطف بل هو حرف استئناف بمجرد الاصطلاح بمعنى بل وحكمه كمن
قد عرفت فيما سبق ويل في الجمل مثلها في المعزوات الا انها قد يكون لا لتدراك القلط
بل بمجرد الاستفاد من كلام الى احترام من الاول وجعله في حكم السكوت عنه كقولهم
بل هم في شك منها بل هم منها قوم واما الفاو ثم فالفا تعيد كون المضمون الجملة
الثانية عقيب مضمون الجملة الاولى فلا فضل وقد يعيد كون المذكور بعدها كلاما
مترتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله
تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فليس مشوفا المتكررين فان مدح الشئ اثم
ذمه يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل الجمل نحو ونادى نوح ربه فقام
ونحو وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا لانه موضع التفصيل بعد الاعمال ولا
ينبغي ان يكون فيها معنى السببية نحو يقولون زيد فيغضب عرو ثم ان كونها بلا مهلة للقر
لا ينافي كون الثاني المرتب مما يحصل بنهاية زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا
لقوله تعالى الم ترى ان الله انزل من السماء ماء فصبح الارض مخضره فان الاخضرار
يبتدى عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم يصبح نظرا الى تمام الاخضرار
جائز وثم للترتيب مع التراخي كما في المعزوات لكنها كثيرا ما تجي لا يستعاد مضمون الجملة
الثانية وعدم مناسبتها له نحو انشأناه خلقا اخر ونحوهم الذين كفروا ببرهم فعدوا
لا يستعاد الاشتراك بخالق السموات والارض نحو كما قوله ثم كان من الذين آمنوا فعدوا
فلا تتم العقبه الاية بعد المتصلة من الايمان وتلك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم
توبوا اليه بعد بين طلب المغفرة والانتقطاع بالكلية الى الله وهذا في الترتيل اكثر

من ان يحصر وقد يحى لجزء الترتيب والتدريج في درجة الارتقاء من غير اعتبار تغير
او تراخي كقولنا ان من سال ثم سال ايون ثم قد سال قبل ذلك جدا وكذا قوله قولنا
وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين واعرفت هذا فيقول او اعطيت بوجه
من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الغاية فيه وهو حصول ^{معرفة} الحروف بخلاف
الواو فانها لا تعيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعترافي وعند
استقامته ثبت الاستقبال فان قلت الواو ايضا تعيد الجمع بين مضموني المثلين في المصو
لغة لا ذلك اذ قلت يصير زيد ينفع من غير واواحتل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن
قولك يصير وابطال المذكر في دلائل الامحياز قلت هذا العذر مشترك بين الواو والفا
وهم والميل المشترك في مجرد الحصول غير متناهية فبين ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن
هو الذي تكسبه العبارات والآي واي لم يعقد ربط الثانية بالاولى طامعنا طامع
سوى الواو فان كان لا في حكم لم يعقد اعطاه للسان فالفضل واجب لئلا يلزم من
الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو وا داخل الالية لم يعطى استهزاء بهم على قالوا
ليلا شيئا كره في الاختصاص بالظرف لما من تقديم المفعول ونحو من الظرف ونحو
نعيدا لاختصاصه فليكن ان يكون استهزاء الابهيم وهو ان خذاهم وخلاهم وما سوت
لهم التسميم مستجبا اياهم من حيث لا يشعرون محققا بحال خلوهم الى شيئا طينهم وليس
كذلك بل هو متصل لا انقطاع انه محال فان قلت لانهم ان اذ الى الية ظرفية ابل شرطية
وبعد تسليم ان العامل في اذ الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان هذا المقدم للاختصاص في
بل هو مجرد ضد الشرط كما استهزاء ولم نسلم فلا نسلم اننا اعطيت ما يعيد في يوجب
نعيدا المعطوف بذلك الشيء قلت اذ الشرطية هي بعينها الظرفية استقبلت استقبال
الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأتا لقران يعيد معنى لا اقر العزان الا
اذا خلوت سوا جيل ذلك باعتبار معنوم الشرط او باعتبار ان المقدم يعيد الاختصاص
ثم العيد اذ كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر ان هذا المعطوف به كقولنا يوم
المعزة سرت وخربت زيدا وقولنا ان حينئذ اعطك واكسك ثم ان لم يسبق على
لكنه السابق الى النعم في الخطايات فان قلت كذا عطف شيء على جواب الشرط فهو
على ضرب من احدهما ان يستعمل كل بالجزء اية نحو ان تاتني اعطك واكسك والثاني
ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا في وقوع
كونه سببا في المعطوف عليه كقولنا اذ ارجع الامير استادت وخرجت فالمنع
اذا ارجع استادت واذا استادت خرجت فلم لا يجوز عطف استهزاء على قالوا
من هذا القبيل قلت لا يخرج بصير المعنى واذا قالوا ذلكا استهزاء الابهيم وهذا غير
ستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الابهيم انما هو على قصر استهزاءهم واذا دهم اياه لا على اخبائهم

من انقسامه بانماستز من بدليل انهم لو قاموا ذلك لدفعهم عن انقسامه والفضل من
شريم لم يكن عليهم من خذ كذا في الاول الايمان والاعطى على قولهم ان كان الاول
اي وان لم يكن فلاولى حكم لم يعقد اعطاء الثانية وذلك ان لا يكون لهذا حكم بل
على مفهوم الجملتين او يكون ذلك ولكن قصد اعطاء الثانية ايضا فان كان بينهما اتي
بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلافا للمع
او كمال الاتصال او سببا احدهما اي احدا لئلا يكون كذلك يتعين الفصل والا اي وان
لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام والكمال الاتصال ولا شبهة احدهما فالو حصل متعينة
وخصود ذلك ان الواو للجمع والجمع بين الشئين معنى ضا منهما وان يكون بينهما
مغايرة لئلا يلزم عطف الشئ على نفسه والمفاضل من احوال الجملتين اللتين لا فصل لهما
من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يعقد اعطاءه للثانية مستد الاول كمال الانقطاع
بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبهة كمال الانقطاع والرابع شبهة كمال الاتصال
المعاصر كمال الانقطاع مع ايهام السادس من التوسط بين الكمالين الحكم الاخير من الفصل
حكم الاربعة العاقبة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني
والرابع فلعدم المناسبة المتعقبات الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق المقامات
الستة فقال اما كمال الانقطاع فلا خلافا فيها جزا وان شاء لفظا ومعنى اي يكون احدهما
الجملتين جبرا لفظا ومعنى والاخرى نشاء لفظا ومعنى وقال رايد هم امر سوا
تقاروا لهما كمال حقيقة امر مجرى بمقدار الرايد الذي يقدم القوم بطلب كماله وامر سوا
اي اجتمعا من ارسيت الحقيقة بحسبها بالبرساة وتراولها اي تجاولها وتعللها
والصغير للشيء اي قال رايد القوم ومقدمهم اجمعوا فقاتل فان عرفت كل نفس مجرى بمقدار
الله تعالى وقدره لا الجبر بل لا القدر ولا الاقدام من يد وقيل الصغير للشيء وقيل للمع
والوجه ما ذكرنا ولما كان امر سوا انشاء لفظا ومعنى وتراولها جزا كذلك لم يعطف
عليه ولم يعطف ايضا مجرى ما جوا بالاول ولا في الضمير من قبل المصنف بالامر سوا بالامر سوا
والامر في الجزم بانعكس على ليصير الامر سوا جزم الامر سوا كافي اسلم تدخل الجنة فان
قلت هذا الاقتران كمالا على معنى الثاني ونحوه ان لا يكون الجدة الاولى محل من الاعراب
والجدة الاولى في هذا المثال وهو قول رايد في محل المصنف على انه معقول فانه فكيف
يصح قلت لما ذكرناه وقد يكون بين الجملتين اللتين لا فصل لهما من الاعراب كمال الانقطاع
او كمال الاتصال او نحوهما اشار الى تحقيق هذه المقامات من غير نظر الى كونها بين الجملتين
اللتين يكن في الاول محل من الاعراب هو لا يكون فهذا امثاله الجزم كمال الانقطاع بين
الجملتين قد يقال ان المراد بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرايد والجملتان في كلامه ليس لهما
محل من الاعراب على ما مر ولا يحجج ما فيه من الضعف لان المثال انما هو هذا المصطلح والجملة

كما فينا معكم مقول
قالوا

فيه ماله الاعراب ولما جعل نحو قوله تعالى انا معكم انا نحن مستتر وزمالة محل من الاعراب
على ما مر او معنى اي ولا اختلا فيهما خيرا وانشاء معنى بان يكون احدهما خبرا عن معنى واخر
انشاء معنى وان كانا خبرين وان انشاء به لفظا عنهما مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله
تعالى فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان اولاته عطفت على اختلا فيهما والضمير
لثان لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح نهدي طويل وعمر قائم ولا العلم حسن
ووجه نهدي قبيح واما كال الاضالة فلكون الثانية مؤكدة الاولى او بدلا عنها او بيا لها
واما الفت فلما لم يتميز من عطفت البيان الا بان نهدي على بعض احوال المتبوع لا عليه و
البيان بالعكس وهذا المعنى مالا يحقق له في الجمل ثم تترك الثانية منزلة الفت من
المضوت ثم جعل الثانية مؤكدة الاولى يكون لدفع توهم تجوزا وغلط وهو قيمان لانه
اما ان يترك الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في فادة التقريب مع
الاختلاف في المكل المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لاريه في
بالسنة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف
الجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثالثة ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار
وهنا وجو اخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب واليا
في قوله بولغ من متعلق بوصفه اي في انه وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال و
بقوله بولغ متعلق الياء في قوله يجعل المبتدا ذلك وتقريب الخبر باللام وذلك لما مر
من ان تعريف المسند اليه بالاسانء يدل على كمال العناية بتبينه وانه ربما يحصل بعدا
وربما الى تعظيمه وبعد درجة وان تعريف المسند باللام يعيد الاختصار حقيقة نحو
اسد الواجب الوجود او مبالغة نحو لتمام الجواد ففخ ذلك كتاب انه الكتاب الكامل
كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وان الذي يتا هل ان يسمى كتابا كما بقوله هو
الرجل اي الكامل في الرجولية كان مل سواه من النسبة اليه ليس برجل جائز جواب لما
اي يجوز بسبب هذا المبالغة المذكورة ان يقوم السامع قبل التام ان اي قوله ذلك
الكتاب ما يرد محبة جزا فان عينا ان يكون صادرا عن روية بصيرة واستعارة على لفظ
المعنى للمفهوم والمرفوع والمستتر عايد الى قوله لاريه في والنصوب البارز الى قوله
ذلك الكتاب اي ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك كتاب جزا فاجعل قوله لاريه في ثانيا
لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك لتوهم فورا انه اي ومان الريب فيه ومان لفته في جاء نهدي
نفسه والثاني نحو هذا للمعنيين فان معناه اي الكتاب في المداينة بالغ درجة لا يدرك
كمنها لما في تنكير هدي من الاتهام والتعظيم وكمنه اشئ هدايته حتى كانه هداية محض
حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد بالمعنيين وهذا معنى ذلك الكتاب لان
معناه كما من الكتاب الكامل والمراد بكامله كانه في المداينة لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب

الهداية يقال ليكن عليك حب ذلك اي على تقدير وعده وتعليم الحمار والمجبر
للحصر فان قلت قد يتفاوت الكتب السماوية بحسب جزالة النظم وبلاغة كالمعنى
فانه فاق على سائر الكتب باعجاز نطقه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد
الى المصدق ودليل عليه فجزاى وزان هدى المسقين وزان نهدي الثاني في جاني
نهدي نهدي لكونه مقدر لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه
فانه وان كان مقدر لكونها مختلفا في معا ولما جعل منزلة التاكيد المعنوي هذا ولكن ذكر
الشيخ في دليل الاجاز ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب
وزيادة تثبت له وبمترله ان يكون هو ذلك الكتاب فيفيد مرة ثانية لتثنية او بلا
منها عطفت على قوله مؤكدة للاولى اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان يكون الحمد الثاني
بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير واقية بتبهم المراد وكثيرا لواقية بخلاف الثانية
فانها واقية لا تثبت غير الواقية والمقام يقتضيه اعتناء بشيء اي شاق المراد لان العرف
من الابدال ان يكون الكلام واقيا بتبهم المراد وهذا انما يكون فيما يقتضيه ثبانه للثبوت
لكونه اي تلك الثبوتة مثل كون المراد مطلوبيا في نفسه او ظرفيا او عيوبا او لطيفا فتقول
الحيلة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض والاستمال من متبوعه فلا يعطى عليها لما بين
البديل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتز بدل الكل لانه لا يميز عن التاكيد الا بان لفظ
غير لفظ متبوعه وانه المعصود بالسببية ومنه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا تحقق
له في الحمد لاسيما المحل لها من الاعراب فالاول وهو ان منزلة بدل البعض
انما امدكم بانتمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التثنية على نعم
اسم تعالى والمقام يقتضيه اعتناء بشيء لكونه مطلوبيا في نفسه او درعية الى غيره ولكن
اعنى قوله امدكم بانعام الى اخره او في ناديت اي تادية المراد لدلالة التثنية اي دلالة الثانية
عليها اي على نعم الله تعالى بالمفضل من غير حالة على علم الخاطبين العائدين فوزا
فقران وجهه في العجينة نهدي وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما فعلون يسئل الانعام
والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان منزلة بدل الاستمال بخلاف قوله لا ريب فيه
لا تقتضي عندنا والا فكن في السر والجهن سلما اي وان لم تدخل فكن على ما يكون على الاسلام
المسلم من استواء الحالين في السر والجهن فان المراد به اي بقوله ارجل كمال اظهار الكرامة
لا قامد اي قامة المخاطب وقوله لا تقتضي عندنا او في تادية اي تادية المراد لدلالة التثنية
اي لدلالة لا تقتضي على المراد وهو كمال اظهار الكرامة لاقامة المطابقة مع التاكيد
الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقتضي عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن
الاقامة لانه موضع المعنى واما اظهار الكرامة المنهي فن لواتهم ومعصية تود لالة
عليه يكون بالالتزام دون المطابقة فقلت نعم ولكن صار قولنا لا نعم عندي بحسب العرف

حقيقة في اظهار كراهية اقامته وحصوله حتى ان كثيرا ما يقال لا اقم عندك ولا ابراه كنه
عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهية حصوله والتاكيد بالسوف والى هذا المعنى فصار
لا يقين عندنا الا على كمال اظهار الكراهية لا اقامة بالمطابقة وقربا من هذا ما نفعنا
من انه لم يرد بالمطابقة وقرب من هذا دلالة اللمتط على تمام ما وضع له بل دلالة على ما
يفهم منه معضدا او صريحا بخلاف ارجل فان دلالة على كمال اظهار الكراهية لا اقامة ليست
بالمطابقة مع انه ليس فيه من التاكيد بل انما يدل ذلك باللاتزام لقوله قوله ولا
فكن في السر والجهر سلما فانه يدل على ان المراد من امر بالرحلة اظهار كراهية اقامته
عند السبب بخلافه سر العلن ونزعم صاحب الفتاح ان دلالة ارجل على هذا المراد
بالضيق وكانه اراد بالضيق معناه اللغوي لان ارجل معناه الصريح طلب الرحلة قد
فقد في ضمن ذلك نيت من الاقامة اظهار الكراهية منها وظاهر ان كمال اظهار
الكراهية لا اقامة ليس جزءا من مفهوم ارجل حتى تكون دلالة عليه بالضيق ويمكن
ان يقال انه مبني على ان الامر بالشئ متضمن للنهي عن ضد قوله ارجل يدل به بالضيق
على مفهوم لا اقم عندنا وهو اظهار كراهية اقامته بحسب المعنى كما مر وفيه نقص و
ونرا انه في ان لا يقين عندنا ونرا ان حسناتها في اعجبى الدار حسنها لان عدم الاقامة
مغاير للاحتمال فلا يكون لا يقين بتاكيد القول ارجل ويدل كل وغير داخل فيه اي عدم
الاقامة وغير داخل في مفهوم الارحالة فلا يكون بذلك البعض مع ما بينهما من الملازمة
والملازمة فيكون بذلك الاشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارجل موضوعة المحل
مفعول قوله كما مر في رسالتنا ولها المثلثين اعني الآية والبيت ان الثاني او في ثالثة
المراد يدل على ان الجملة الاولى فيها واقعية تمام المراد لكنها كغير الواقعية واما في
الآية فلما فيها من الاحتمال واما في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من المعصود
او بيانها عطف على موطن اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية
بيانا للاولى فيزيل منها منزلة عطف لسان من مبسوطة في افاة الايضاح فلا يعطى
عليها لمغايرها اي المعصية لبيان الجملة الاولى بالثانية حتى الاولى مع انضوي المقام ان الله
نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد ومكة لا يبلى
فان ونرا انه اي ونرا ان قوله تعالى يا ادم ونرا ان عمرو في قوله اقم يا ادم وحفظ عمن
جعل قوله تعالى قال يا ادم بيانا وتوضيحا لقوله تعالى فوسوس اليه الشيطان كما بنا
جعل عمن بيانا وتوضيحا لا في حفظ ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف بيان الفعل لا
او اقطعنا النظر عن الفاعل عني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فليست
وقد عطف الجملة التي تقع بيانا للاولى عليها باتباعها على استقلالها ومغايرتها للاولى
لقوله تعالى يسوس منكم سوء العذاب يدعون ابناءكم وفي سورة ابراهيم ويدعون بالو

فحيث طرح الواو جعله بيانا لسيو منكم وتفسير العذاب وحيث اثبتنا حمل التبريح
لانه اوفى على حسن العذاب ونراد عليها نراية ظاهرة كما نه حينئذ اخذ قد يكون قطع
الحيلة مما قبلها لكونه بيانا وتفسيراً لتفرد من معزده انه لقوله تعالى عذاب يوم كبير
الى الله مرجعكم فانه بين عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء
وكان قادراً على استدراك من عذابكم ولما فرغ من كمال الانقطاع والانتقال اراد
ان يشير الى شبهها فقال وما لكونها اي كون الحيلة الثانية كالمقطعة عنها اي من الاول
فلكونها عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى وما العطفها على غيرها مما يودي
الى فساد المعنى وشبه هذا بكال الانقطاع انه يشتمل على مانع من انهماك العطف
وهو انهماك خلاف المراد كما ان المختلفين انشاء وخيرا والمختلفين الذين لا جامع بينهما
يشتمل على مانع لكن هذا دون ذلك لان الماتع في هذا خارجي رها يمكن دفعه بنصب قرينة
وسمي الفصل لذلك قطعاً ومثاله وتظن سلمى انني اني بها بدلا في اراها في الضلال
تبيهم فان بين الجملتين الخبر سمي اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة
الاتحاد بما في المسند لان معنوا اراها اظنها والمسند اليه في الاولى المحبوب وفي الثانية
المحبيب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله اني وهو قريب
اليه فتكون هذه ايضا من مظهرها ستمسح ليس كذلك ومحملة الاستيفان كما نه
قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها متحيرة في اودنة الضلال ومن هذا القبيل
قطع قوله تعالى انه يستمرهم عن الحيلة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم فان عطف عليها ايهم عطفه على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما مانع
لما سرو ظهرا ان قطعه ايضا للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما نزع السكاكي لانه
لم يبين امشاع عطفه على الحيلة الشرطية لا يقال انه تركه لظهور امشاع عطفه عن الشرطية
على الشرطية فظهور انه لا يتجامع بينهما لا سؤال فالاول ممنوع فان عطف الشرطية على
غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولوا انزلنا ملكا
لعصى الامر وقوله فاذا جاء احدهم لايتاخر عن ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني
لظهور المناسبة بين المسندين اعني استنوا واسبهم وتقاولهم هذه المقالات في
اوقات المحلوات بل الاتحاد بما في المحقق وكذا بين المسند اليها لكونها متقابلين يستمر
كل منهما بالآخر بدليل انه على قطع استمرهم عن جملة قالوا وجملة انا معكم بما مر لا
لعدم الجامع بينهما فانهم واما كونها اي كون الثانية كالمقطعة بها اي بالاول فلكونها
اي الثانية جوابا لسؤال اقبضت الاولى فيستلزم اي الاولى منزلة اي منزلة السؤال
لكونها شاملة عليه ومقتضية له فحصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن
السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني من الحالة المتضمنة للقطع ان يكون

الكلام السابق لغواه كالمجرد للحواله فيتم له ذلك السؤال بالمدلول عليه بالفقهاء
متزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوا باله فقطع عن الكلام السابق لذلك
وتتميل السؤال بالتفوا متزلة الواقع لا يصار اليه الا للثبوت كافتاء السامع ان يثبت
او ان لا يسمع منه عطف على اعناء اي مثال ان لا يسمع من السامع شيء محققا له وكل هذه
السمع كلاما ومثل ان لا يقطع كلامك بكلامه او مثل العقد الذي تنكح المحنة بتقليل
اللفظ وهو بعد بالسؤال وترك العاطف او غيره ذلك فليس في كلام السامع دلالة
على ان الجملة الاولى متزلة السؤال كافي كلام المعرف كان المعرف نظر الى ان قطع
الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال كونهما كالمصلحة بها انما يكون على تقدير
مبشيرة الاولى بالسؤال وبشيء منها متزلة ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة منسأ السؤال
كافي في كون الثانية التي هي الجواب كالمصلحة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف
حيث قال وانما قطعت بقية الكلام عن قوله تعالى ان الذين كفروا يسوا عليهم لآية
عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمعتقين والثانية مسوقة لبيان
ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فيبين الجملتين تباين في الغرض والاسباب وبما
على هذا لا مجال فيه للعقل بخلاف قوله تعالى ان الابرار في نعم نعم وان النجار في جهنم
م قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جابر على المعتقين فاما اذا
استدل به وبثبت الكلام لصفة المؤمنين ثم اعقبه بكلام اخر في صفة اصدا دهم
كان مثله قوله تعالى ان الابرار في نعم نعم قلت من الكلام المستد اعقب المعتق
سبلة الاستيناف وانه مبني على تقديم بر سوال وذلك ادراج في حكم المعتقن و
المتابع له في المعنى وان كان مستداه في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ولشي
الفضل لذلك اي يكون الثانية جزءا بالسؤال فيثبت الاولى استينافا وكذا الجملة
الثالثة بنفسها استينافا كما نشي متانقة وهو اي الاستيناف تلك ضرب لان
السؤال الذي تضمنته الاولى الجملة اما في سبب الحكم مطلقا نحو قال كيف انت قلت
علي فلان فلان وحزن طويل اي ما ياك عليك وما سبب عليك وذلك ان العادة
اداهيل فلان علي ان يسال عن سبب مرضه وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب
علته كذا وكذا لاسيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن
لانها من اعداد اسباب المرض فغدا ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص
وعلم التاكيد ايضا من ذلك واما عن سبب خاص بهذا الحكم نحو وما ابرء نفسي
ان النفس الامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقلت نعم ان النفس الامارة بالسوء
فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يمكن
يؤكد وهذا الضرب يقتضيه تأكيد كما مر في باب اسوال المستد لاسنا وحق يقتضيه

فعلم ان المراد بالاقضاء من الاقضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاما
قلت اعبد ربك فان العبادة حق له فهو جواب السؤال عن السبب المظاهر في العبادة
حق له وادان قلت والعبادة حق له فهو بيان ظاهر لطلاق السبب وهو اصل ظاهر بحرف مخرج
لوصول ما قلت العبادة حق له وهو اصل خفي تقديره ولا يتنافى بجواب السؤال عن مطلق
السبب أي تارة بالعبادة له وهذا يبلغ الوصلين واقتضاها حقيقة هذه النقطة بحسب
تفاوت المقامات واما من بينهما أي في السبب المطلق والسبب المظاهر نحو قالوا سلاما
قال سلام أي بباد اقال ابراهيم عليه السلام في جواب سلامهم فقيل قال سلام أي حياتهم
بمعنى احسن من حياتهم لان حياتهم كانت بالجملة العقلية الدالة على الحدوث أي شمل سلاما
وتحت الجملة الانسانية الدالة على الدوام والقيوم أي سلام عليكم وقوله نزلهم الصلوات
انتم في غنى الصلوات جمع عاقل بمعنى جماعة عادلة لا املاءة قاله بدليل قوله صدقوا
ولما كان هذا مظنة ان يقوم ان غنىكم ما تكلف كما هو شأن الكثر الغرابة والسداد
استدركه بقوله ولكن غنىكم لا يحصى وصل قوله صدقوا عما قبله كونه استينافا جوازا
للسؤال عن سبب السبب كما انه قيل صدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا وصل
الضمير اليه لان السؤال عن سبب السبب ايضا اما ان يكون على اطلاقه كما في المثال الاول
واما ان يقتل على خصوصية كما في المثال الثاني فان العلم حاصل لواحد من الصدق وال
الكذب واما السؤال عن تعيينه والاستيناف باق واسع متكاثر الحسن وايضا منه عدا
تعيين اخر للاستيناف وهو ان ما ياتي باعادة اسم ما استوفيت عنه أي وقع منه
الاستيناف بحذف المفعول بلا واسطة الاصل استوفيت عنه الحديث نحو احسنت
انت الى زهدك نريد حقيق بالاحسان ومنه ما يعني ما صفتته اي صفتته ما استوفيت منه
دونا منه فمعه يكون المسند اليه في الجملة الاستيناف من صفات من مضاف استيناف
الحديث منه اعني صفتته يصلح لترتيب الحديث عليه وهذه العبارة او خرج من قولهم
ومنه ما ياتي باعادة صفتته اي اعاده ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت الى
زهدك صدقك القديم اهل ذلك والسؤال المعتمد فيها لما اذا احسن اليه اهل هو حقيق
بالاحسان وهذا أي الاستيناف المبني على صفة ما استوفيت منه المبلغ واحسن الاستيناف
على بيان السبب الموجب للحكم كقدم الصلوات في المثال المذكور وما سبق الى الهم من
ترتيب الحكم على الوصف ان الوصف على له واما اذا عرفت المتناف عن في الكلام
السابق بصفات ثم ذكرته في الاستيناف بلفظ اسم الإشارة كقولك قد احسنت الى
زهدك الكريم الفاضل كحقيق بالاحسان فالأظهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى
اولئك على هدانا من ربهم على وجهه فان قلت ان كانا السؤال في الاستيناف عن السبب
فالجواب يستعمل على بيان لا محالة صوابا كان باعادة اسم ما استوفيت عنه او مبيحا على صفة

وان كان من غير فلا معنى لشماله على بيان السبب سو كان في باحا قوله تعالى قالوا سلاما
قال سلام وقوله نهم العواذل البيت سو كان باعادة الاسم او صفته فواجه هذا الكلام
قلت وجهه انه اذا ثبت لشيء حكم ثم قدر سوال عن سبب واريد ان يحجب بان سبب
دلالة مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون ناسخا باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد
ان سبب ثبوت هذا الحكم كونه حقيقيا به وناسخا باعادة صفته فعند ان سبب استحقاقه
لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس هذا في سائر صوره الاستيناف فليتامل وقد يحذف
صدرا الاستيناف ففلا كان او اسما ونحوه فيجوز له فيها بالاعداد والاصحاب رجالا كانه قيل
من يسميهم فليل رجالا اي يسميهم رجالا وعليه نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد على قوله اي قوله
من يجعل المحض من غير مستند محذوف اي من زيد ففصل الجملة استينافا جوبا بالسؤال
من تغيير الفاعل المبهم كما مر وقد حذف الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقام محذوف
الحال في يسميهم اسد نهم ان اخوتكم قريش لهم الف اي يلاف في الرجلين المعرف
لهم في التجارة ارجلة في الشتاء الى اليمن ورجلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف
اي موالفة في الرجلين المعرفتين وبعلا اوليك امنوا جرمها وخوفها وقد جاءت
بنواسد وخافوا كانهم قالوا احد قنا في هذا الزعم ام كذبنا فقتل كذبهم فحذف هذا
الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالة عليه ويحتمل ان
يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوبا بالسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال
المحكم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان
كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى
كذبتم المحذوف لا يحتمل سوا الذي يكون استينافا جوبا باله وبيان السببية فاقم مقام السبب
قلت بل يحتمل التاكيد والبيان وكانه جعل في الوجه الاول مؤكدا للجهل بالمحذوف او
بيانا له لو بدون ذلك اي بدون قيام شيء مقام محذوف نعم المأمرون اي نحن على قوله اي
قوله من يجعل المحض من غير مستند محذوف اي هم نحن فحذف المستند والخير جميعا من
غير ان يقوم شيء مقامها ولما فرغ من الاحوال الاربعة المتضمنة شرع في الحاليتين المتضمنتين
للوصل فقال اما الوصل لدفع الابهام لفتي لهم لا وايدك اسد فقولهم لا رد كلام سابق كانه
قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فمما جلة اخبارية وايدك اسد جملة
انشاء مع لا انها بمعنى الدعاء فمما كالا لا فلقطاع كمن ترك العاطف ههنا يومهم خلاف
المعصود لو قيل ايدك اسد لنتهم انه دعاء على المخاطب لعدم التأييد فلدفع هذا
الوجه جي بالقوا والعاطفة لا الا تشابه الدعاية على الاخبار المنفية المدلولة عليها
بكله لا كما ترك العطف في صورة العطف نحو وقطن سلمى البيت دفعا للايهام واما للتوسط
اي واما الوصل للتوسط بين حالتي كالا لا فلقطاع وكال الاتصال وقد توهم بعضهم اما

بجزي

فتين

بكر العزة فوق في حبط عظيم وانما هو بالفتح عطف على اما السابقة وقد علم ما مر ان
الوصل اما لرفع الابهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فقال اما الوصل
لرفع الابهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا المثلتان خبرا او انشاء لفظا
ومعنى لا يخفى فقط ويكون بينهما جامع وانما ترك هذا العبد استقناء عنه بما سبق من
انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع وبما يدكر بعد هذا من ان الجامع بينهما
بحال ان يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور لما سمعنا اذ كان كلنا المثلتين خبرين لفظا
ومعنى او انشائيتين او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كانت
كلتا الما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او تكون الاولى خبرية لفظا والثانية
انشائية او بالعكس والمجموع كما بينه انقسام فالالاتفاق لفظا ومعنى لقوله تعالى يحادعون
اسد وهو خادعون وقوله ان الابرار لفي عظيم وان النجاسة لفي حميم في الخبرين المخالفين
اسمية وفعلية او المتقابلتين لقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى
فقط لم يذكره المصنف الامثالا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من
الانقسام الستة واعاد فيه الكاف تبهيلا على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكلمة تعالى
واذا احذنا مشاقبي اسرائيل لا نعبدون الا اسدا وبالوالدين احسانا ودي القربي واليتامى
والمساكين وقولوا للناس حسنا فغطف قولوا على لا نعبدون لانها وان اختلفا لفظا
لكلنا متفقان معنى لان لا نعبدون اخبارية معنى الانشاء اى لا نعبد وكما يقول نذهب
فلان بقوله كذا تريد الامر وهو بلغ من صريح الامر كما في سورة الى الامثال فهو خبر
عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا يدل على فعل واما ان يقدر خبرية معنى الطلب تبهيلا
على المسألة المذكورة اى وتحسنون معنى احسنوا وهو عطف على لا نعبدون فيكون مثالا
لقسم اخر وهو ان يكونا انشائيتين معنى فقط بان يكون كلتا الما خبريتين لفظا او قيدا
من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اى واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه
قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطف على قومنون قبله في قوله تعالى يا
ايها الذين آمنوا هلموا الى كلمة على تجتمع من هذا اى اليم قومنون بالله ورسوله
لانه بمعنى آمنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة
بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي عليه السلام وبما وان كانا متناسبين لكن
لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر بالمخاطب على الامر بالمخاطب الا عند التفرع بالنداء
فما يتردد ثم واعتد يا عبد على ان قوله قومنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف
كما نرى قالوا كيف تقفل فقول قومنون اى آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه
عطف على قل مراد قتل يا ايها الذين آمنوا اى قل يا محمد كذا وبشر على محمد وفاى فابشر
يا محمد وبشر يقال بشرته فابشر اى قلت له ابشر وما اتفق المثلتان في الخبرية معنى فقط

والثانية انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اسئلكم واسئلكم اني يريد ما
تشكون اي واسئلكم وبالعكس قوله تعالى لم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب الا يقولوا
على الله الحق ودرهوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه لا يستحقون فان قلت قد يجوز صاحب
الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر معنى الانشاء او على العكس
بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احدي الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث
ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا ان الله ليس الاعداء
بالعطف هو الا مخرج حتى يطلب له منشا كل من امر يعطف عليه واما المعتمد بالعطف
من جملة وصف ثواب المؤمنين فينفي معطوف على جملة وصف عقاب الكافرين لما اتفق
نزهة يعاقب بالعقوبة والارهاق وتبشر عموما بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق
حسن لكن من شرط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا سلم صحة ما ذكرنا من المثال و
لهذا قال المصنف ان قوله وبشر المؤمنين عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرتهم
وبشر الذين امنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مراد اقل يا ايها الناس اعبدا
ربكم الذي خلقكم الآية وكانه من الجنب عليه السلام بان يورد معنى هذا الكلام لانه قد اخرج
فيه قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما نقول لفلانك وقد ضرب
نزهة قلت لنزله اما تستحي ان تضرب غلامي وانا المنعم عليك بافراح النعم والجماع بينهما
اي المجلس يحيان يكون باعتبار المسند اليها والمسند من جميعا اي باعتبار المسند اليه
في الجملة الاولى والمسند اليه في الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية
هو شعر نزهة وبكت للناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقامر بها في خيالها
وعطى ومنع للتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليها واما تقامرها
فلابد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله ونزهة شاعر وعمره كاتب و
نزهة طويل وعمره قصير لمناسبة بينهما اي في شرط ان يكون بين نزهة وعمره مناسبة
كالاخوة والصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون بسبب احدهما من الاخر
وملاقبها بخلاف نزهة شاعر وعمره كاتب يدونها اي بدون المناسبة بين نزهة وعمره
فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا مجتمعين ولهذا خرج الحكم
بامساع العطف في نحو خفي صديق وخاتم صديق وخلاف نزهة شاعر وعمره طويل
مطلقا اي لو كان بين نزهة وعمره مناسبة او لم يكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين
المسندين اعني الشعر والطول القائمة فالشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان
يكون المحدث عند احدي الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون
الخبر من الثاني ما يجري مجرى الشبهة او الظن والقياس الخبر عن الاول فلو قلت
طويل القامة وعمره شاعر كان خلفا عن القول لسكاك الجامع بين الشين قد نقل المع

كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله مختلا ظنا من ذاته اصله له ونحن نشرح اول هذا الكلام
مطابقا لما ذكر السكاكي ثم نشير الى ما فيه نقل المعنى من الاحتلال فتقول من القوى
المدركة - العقل وهو القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة
للغاي في الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان يتبادر اليها من طريق الحواس كما ذكر
العداوة والصداقة من زهد مثلا وكادراك النساء منهن في الذيب ومنها الخيال
وهي قوة يجمع فيها صور المحسوسات ويبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي
القوة التي يتبادر اليها صور المحسوسات من طريق الحواس الظاهرة فتدركها
هي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ويعني
بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس للظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكر
وهو التي لها قوة التقصيل والتركيب من الصور لما خردت عن الحس المشترك ولما
المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دايما لا تسكن يوما ولا يقضه وليس من
سكانها ان يكون عليها منتظا بل القسرة تجعلها في نظام تريد فان استعملتها بوجه
القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بوجه القوة العاقلة وحدها او مع
القوة الوهمية فهي المفكرة او انه تريد هذا فتقول ذكر السكاكي انه يحسن ان يكون
بين الخلقين ما يجمعها هذا القوة المفكر جمعها من جهة العقل او من جهة الوهم
او من جهة الخيال فالجامع بين الخلقين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور
المراد بالجامع العقلي اسرئيسه فيتمنى العقل اجتماع الخلقين في المفكر فالتس
السكاكي يحوان يكون بين الخلقين اتحاد في التصور مثل الاتحاد في المحبة عنه او في
الميزان في قنود مما مثل الوصف والحال او الظرف او نحو ذلك فظلاله
اراد بالمصور الامر المصور اد كثيرا ما يطلق المصورات والمضد بقيات على
المصورات البصورية والمضد لبقية او تماثل هناك اي في تصور من تصور انما انما
الى سبب كون التماثل لقضية بسبب العقل جمعها في المفكر لبقية فان العقل يجمع
المشئين عن الشخص في الخارج يرفع المقدر بينهما لان العقل يجمع لا يدرك بدانة الخلق
من حيث هو بحد بل بحد من الصور المصورة في الخارج وينتج منه المعنى الكلي
فبذلك فالمتماثل ان اذا اجتمع عن الشخصات صارا متحدين فيكون تصور احدهما
في المفكر حضورا لا في الخارج وانما قال من الشخص في الخارج لا في كل ما هو حاضرا في
العقل فلا بد له من شخص عاقل ضرورة انه متميز عن ساير المخلوقات وانما قلت
انه لا يدرك الجزئية بدانة لانه يدرك الجزئيات بواسطة الالات الجسمية كما يحكم
على الجزئيات بالكليات كقولنا زيد انسان والحاكم يحل ان يدركها معا لكن ادراك
الكلي بالذات والجزئي بالالة وكذا حكمه بان هذا اللون مغير هذا الطعم ونحو ذلك

قلت تجريد ما من الشخص في الخارج لا يقضي ارتفاعه بغيره مما هو ان يقدر ان يكون
كمية حاصلة في العقل مثل ان يعلم من زيد انه رجل اخر فاضل ومن عمره انه رجل
اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلها كان اشتراك زيد وعمره وغيرهما من
الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختلفة ببعض منها
وهنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعاً لم يتوقف صحة قولنا زيد كات وعمره
شاعر على مناسبة بين عمره وزيد مثل الكسوف والصدقة ونحو ذلك لانها متماثلة لان
اشتركاها في الانسانية وقد مر بطلانها والجواب ان المراد بالماثل اشتراكها في وصف
له نوع اختصاص اما وسيوضح ذلك في باب التشبيه او تضالفت وهو ان كون الشئ
بحسب لا يمكن نقل كل واحد منها الا بالقياس الى العقل الاخر فحصل كل واحد منها
في العقل فستلزم حصول الاخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بينا الصلة والعلول
ان كل امر يصدر عنه امر اخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير فتوعلوه واخر
العقل فحصل نقل كل منها بالقياس الى العقل الاخر والاول والاخر والاول والاكثر
ان كل مدد يصير عند اليد فانها قياس عدد اخر فتوافق من الاخر والاخر اكثر منه
المر السارح العلامة ان المثال الاول مثال المتضالين بين الامور المعقولة والكميات
المتضالين بين ما يعبر عنه الحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان المتضالين انما هو بين
مفهوم العلل والعلول ومفهوم الاقل والاكثر لا بين ما يميز الا ترى ان نقل
ما من الواجب ليس بالقياس الى العقل ذات مخلوقة وبالعكس وكما نقل صحة
من الرجال ليس بالقياس الى العقل صحة وبالعكس والمفهومات صور عقلية لا محسوسة
وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوساً وان يكون معقولاً
فكذلك العلل والعلول كالنهار والليل فانها محسوسات وان اراد ان العلل والعلول
معقولات لكونها نسبتين فالأقلية والاكثرية كذلك وهي عطف على قوله عقل والمراد
الجامع الوهمي من سبب لفتحه الوهم اجتماعها في المفكرة اغتراباً الوهم بختلا في
ذلك بخلاف العقل فانه اذا قلنا وقتل لم يحكم باجتماعها وذلك بان يكون بين تصورهما
شيء مماثل كوني بياض وصفر فان الوهم يميزهما في معرض المثلين في من جهة اخرى
سبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احد ما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان
متباينان داخلان تحت جنس وهو اللون وكذلك الحضر والسواد ولذلك اي ولان
الوهم يميزهما في معرض المثلين ويجهل في الجمع بينهما في المفكرة حتى الجمع بين الظاهر والباطن
في قوله الله تشرق الدنيا بتمجتها الشمس الضحي واين الحق والقس فان الوهم يميزهما
في معرض الاسئلة ويترجم ان هذا الملك من نوع واحد وانما اختلفت بالصوارض
الشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع اخر وانما اشتركت في عارض

مواشاة الدنيا بهجتها على ان ذلك في احدى الحق مجازا او يكون بين تصورهما تضاد
وهو التقابل بين امرين وجود بين متعاقبات على محل واحد بينهما غاية الخلاف
كالسواد والبياض في المحسوسات والايان والعرض في العقولات والحق ان بينهما تقابلا
العدم والممكن لا تقابل التضاد لان الايان هو الكفر بصدق اليقين على العلم وجميع ما على
بجبهه به بالضرر في الحق وقوله القدر لك والادعان من غير ايار ولا مجموع مع لا طرف
به باللسان والكفر بصدق الايان عما من شأنه ذلك فلا يكون ضد الايان اللهم الا ان
تقابل الكفر بالظاهر من ذلك كونه وجودا مثله وما يستحق به اي بالمذكور
كالاسود والابيض فانها متضادان باعتبار اشتغالهما على الوصفين المتضادين وهما
السواد او شبه تضاد كالسما والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار
انها وجوديان احدهما في غاية الخطاط لكنها لا يتواردان على المحل كونهما من الاجسام
دون الاعراض فلا يكونان متضادين في الاول والثاني فيما يعم المحسوسات والعقولات
فان الاول هو الذي يكون ساطعا في الغير ولا يكون سبقا بالغير والثاني هو الذي
يكون سبقا بالغير والثاني هو الذي يكون سبقا بواحد فقط فاشبه المتضادين
باعتبار اشتغالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنها ليسا بمضادين لكن هما عبارة عن
المحلين الموصوفين بالاولوية والثانية فان قلت كما جعلت السواد والابيض من قبل
المتضادين باعتبار اشتغالهما على الوصفين المتضادين فلم يجعل نحو السما والارض والاول
والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت ان الفرق ان الوصفين
المتضادين في نحو الاسود والابيض جزء من مضمونها بخلاف نحو السما والارض فانها لا تفرقان
لها خارجان واما الاول والثاني وان كان الاولية والثانية جزء من مضمونها لكنها
ليس بمضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر بعد من الثاني مع ان ان عدم
معتبر في مضمونها فلا يكونان وجوديين ثم ينبغي ان يكون التضاد وشبهه جامعاً وهما
بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبهه التضاد منزله التضاد في انه لا يحضر
احد المتضادين او الشبهين لهما الا يحضر الاخر لذلك تجد التضاد قريب الى ظهور
بالبال مع التضاد من المقاربات التي ليست تضاداً الرقعة فلما يخطر بالبال السواد
ويخطر باللباض وكذا السماء والارض يعني ان ذلك يمنع على حكم الوهم والا فالعقل يستقر
كلا منهما داخل عن الآخر وليس عند ما يفتخر اجتماعها الى المفكر او خيالي عطفت على
وهو يعني بالجامع الخيالي امر بسببه يفتخر الخيال اجتماعها في المفكر وان كان العقل
من حيث الذات غير متضرر لذلك وهو بان يكون بين تصورهما تقارب في الخيال سابق على
العطف لاسباب موهبة الى ذلك واسبابها في سبب التقارب في الخيال مختلفة ولذلك
احلقت الصور الثابتة في الخيالات ترتيباً وصنفاً فلم يصر الا لتماثل بينهما اصلاً في خيال

وهي في الآخر ما لا يجمع أصلا ولم صورة لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر ما لا تقع
قط ولصاحب علم المعاني وقيل احتياج إلى معرفة الجامع لأن معظم إجابات الفصل
والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيال فان جمعة على مجرى اللفظ والعادة بحسب
الافتقار إلى أسباب في أسباب في ثبات الصور في خزانة الخيال وبين الأسباب ما يقع
المعبر وهذا أمثلة وحكايات ذكرت في المقتضب وقد ظهر لك ما ذكرنا أن ليس المراد
بالجامع القطع ما يكون مدركا بالعقل وبألوهي ما يكون مدركا بالوهم والخيالي ما يكون مدركا
يكون مدركا بالخيال لأن التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم
وكذا الثقات في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معاني تقع
ومعهم لما لم يثبت على كذا عثرنا ولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح
أن يجعلوا من الوهميات واجبات ثانيا بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر وهذا مع
خبرني لا يدرك إلا بالوهم وهذا فاسد لا لأنفسنا ان تضاد السواد والبياض مع خبر
وان أراد أن تضاد هذا السواد وهذا البياض خبر في تماثل هذين مع ذلك وتضاد خبر
معنا أيضا مع خبر في فلا تفاوت بين التماثل والتضاد وشبه التماثل والتضاد
وبشبه التضاد في أنها إذا صيغت إلى الجزئيات كانت جزئيات وإذا صيغت
إلى الكمليات كانت كمليات فكيف يصح جعل بعضها في الإطلاق عقليا يقضها وهي
ثم أن يجعلها الجامع الخيالي هو تماثل الصور في الخيال فظاهر أنه لا يمكن جعل صفا
مرتبة في الخيال لأنه من المعاني وجميع ما ذكر ما يظهر بالتأمل في لفظ المقتضب فان
قلت ما ذكرت من خبر كلام المقتضب مستغرابا بكون صحة العطف وجود الجامع بين
الجزئيتين باعتبار خبر التماثل الاتحاد في الخبر عنه أو في الخبر وفي قيد من قيد ما
ومضاده واضح للقطع باستماع العطف في خبر هتم الاستيعاب في فهم الجملة وخطا زيد
ثوب فيه والكافي أيضا يعرف باستماع خبر خبر حقيق وخاتمي حقيق وخبر السوء
التي باد بجماعة ومرارة الأرب محدثة قلت ليس في هذا الكلام إلا بيان الجامع بين
الجزئيتين وأما المثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف أم لا فنقول في ما قيل هذا
الكلام وما بعده وقد صرح فيها باستماع العطف فيما لا تناسب بين الخبر عنها وان
كان الخبران متحدين فممنه أن الجامع محبان بكون اعتبارهما جميعا والمص لما اعتقد
أن كلامه في بيان الجامع سهو منه وإراد أصلا حذره عن ما يرى في جعل مكان فذكر
الجزئيتين السئين وأقام قوله اتحاد في المصهور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد
في الخبر عنه أو في الخبر وفي قيد من قيد ما فظهر الفساد في قوله الوهمي أن يكون بين
تصويرها شبه تماثل أو تضاد أو شبهة وقوله الخيالي أن يكون بين تصورهما تفاوت لأن
التضاد مثلا لا يهوي بين نفس السواد والبياض لا بين تصورهما مع العلم بهما وكذا التفاوت

انما هو بين نفس الصور فوجب ان تزيد بقدر ما ينبغي فيها حتى يكون له وجه
صحة واما يقال من انه اراد بالثنتين الخلتين وبالصورة المفردة الواقعة في الجملة
كما هي مراد السكاكي فعينه فهو فلتا لانه قد مر هذا الكلام على السكاكي وحده على
انه هو منه وقد مر هذا السكتين اصلاحه على ان هذا المعنى ما لا يدل عليه لفظه
ويا ياه قول في الصور مصر فا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام في هذا
المقام فان الحقيقة على ما ذكرت من اسرار هذا الفن واحد الموفق ومن محضات الوصل
بعد تحقيق المجزئات تناسب الخلتين في الاسمية والفعلية اى في كونها اسمين او
فعلتين وتناسب الفعليتين في المعنى والالتصاف مرة ومثلك ذلك كونها شرطتين
مثلا اذا اردت بحرف الاختيار من غير تعرض للجدد في احدهما والثبوت في الاخرى
لزم ان تقول قام زيد وقد عمر وعمر قاعد قال صاحب الفتاح
وكما زيد قام وعمر فقد زعم السارح العلامة انه انما فضل بقوله وكذا الاحتمال
كونها اسميتين او فعليتين بان يكون زيد وعمر فاعلين لقام وقد ما عليها فحين
حين ان يقول اما اسميتين او فعليتين لان تقدير احدهما اسمة والاخرى فعلية
ولهذا ان كلام في غاية الحق ما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل
ان الخبر في كل منها جملة فعلية وقد اشار الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبر
جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا ولا يحصل المناسبة بان يولي
بالثانية فعلية صفة مخبر زيد قام وعمر فقد في هذا معنى على ما ذكر السيراني ومن
تبعه في نحو زيد قام وعمر الكرمية من انه اذا رفع عمر فالجملة عطفت على الجملة الاسمية
واذا نصب تنقدت الفعل في عطفت على الفعلية التي هي من خبر المبتدأ والخبر
محدوق اي والكرميت هو واخذ او في دارم وانما ترك سبويه في المثال ذكر الخبر
لان عرضه لتعين جملة اسمية خبرها فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الخبر
وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي يشبهه كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه
في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب
بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين هو واحد واختلف الاصلان
باعتلاف الاعتبارين ولهذا حصل المناسبة ولا يخفى على المحقق اصف هذا الوجه
ودقة وان دخل عنه الجمهور وخف على كثير ان الجوارح السامع مثل ان يراد
في احدهما المتحد في الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمر قاعد او مراد في احدهما
المعنى وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الدين كثره ويصدون وقوله قم
فريقا كذبتم وفريقا يقتلون او مراد في احدهما الاطلاق وفي الاخرى التقيد بالشرط
مثل اكرمته زيدا وان جفته اكرمته ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزلنا عليه

ملك ولوا نزلناه ملكا لفظ الامس ترتيب شبه تعقب باب الفصل والوصل بالبحث
عن الجملة الحالية لكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى واما الترتيب فهو جعل الترتيب
ذاتية الشيء وكان هذا تسمية باب الفصل والوصل وتكميله والحال على ضربين موكلة
تتو فيهما القدر مضمون الجملة الاسمية على رأي ومضمون الجملة مطلقا على رأي والحق
ان الحال التي ماتت تارة وصل اخرى كثيرا ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضا فن اشترط
في الموكلة كونها بعد جملة اسمية لزم ان يجعلها فتا اخر من الموكلة والمتعلقة وتقدم اليه
او ما يتبعه في الجملة الحال الغير المتعلقة ليست محلا للواو لئلا يرتبطا بما قبلها فلا
يبحث عنها ههنا الا من المتعلقة فتقول اصل الحال المتقلة ان تكون بغير واو لانها معتد
بالاصالة لا بالمتعلقة والاعراب في الاسماء انما هي للدلالة على المعاني الظاهرة عليها ليس
تركيبها مع الصوامل فتشدد ال على التعلق المضمون بينهما وبين موكلتها فيكون مغنيا عن
تعلقه بغير الواو فاستبدل المصطلح بك ما لفظا من في الجز والنقت فقال لانها
اي الحال وان كانت في اللفظ متصلة بتم الكلام بدونها في المعنى حكم على صاحبها كالحسن
بالنسبة الى المتدا من حيث انك ثبتت بالحال المعنى الذي الحال كانت بالغير المعنى
للمتدا فان قولك جاء زيد مراكبا ثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد مراكبا الا ان
الفرق انك حيث لم يزد معنى في اخباري عنه بالحي ولم يقصد ابتداء اثبات الركوب
له بل اثبت على سبيل التبع بخلاف الغير فانك ثبتت به المعنى ابتداء وقصدا وحفظه
اي والان الحال في المعنى وصفت لصاحبه كالنقت بالنسبة الى المنقوت الا انك تعتد
في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشر العقل فتوقف العقل وبيان
كيفية وقوه بخلاف النقت فان المعنوي بيان حصول هذا الوصف لذات المنقوت
من غير نظر الى كونه مباشر العقل او غير مباشر وهذا جائز ان يقع تحت الاسود والابيض
والطويل والعصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا استقلال فيها لغتها لاحالا و
بالجملة كما ان من حق الغير والنقت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت
الغير والنقت قد يكونان مع الواو ايضا اما الغير فكثيرا ما كان كقول الخناس
فلا صرح الشر فامس وهو مراد وان جازها الواقع بعد الاضغ قولهم ما احدا لا ولم نفس
امارة اما النقت فكما الجملة الواقعة صفة للنكر فانها قد اعتد بالواو لتوكيد لصوق
الصفة بالموصوف والدلالة على ان اقصادها امر مستقر كقول تعالى وثامنهم كلبهم
وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك
ما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مدح صاحب الفتح ان قوله ولها كتاب
حال عن قرية لكونها تسمى في سياق النقي ود الحال كما يكون معترفة يكون محضوصة
وجملة على الوصف كما هو صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان تكون بغير واو ولكن نحو

روحه
الجملة
حذف
بغير لفظ
في هذا
ات الواو
سبب او
ما شرط
الاخرى
الفتاح
الاحوال
عليها في
فعلية
بالمفضل
شبهة
بان يوجب
يراد
الاسم
دا والغير
ذكر الغير
بار الضم
لوف عليه
والنقت
لا مراد
دا الوجه
ان يراد
في احدها
قوله
بالشرط
قوله عليه

هذا الاصل اذا كانت الجملة وانما جائز كونها جملة لان مضمون الحال فيك لها ملها
ويصح ان يكون المقيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفعول فانها أي الجملة الواقعة
حالة من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف على التعليق بما قبلها وان
كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق عليها لما مر
من انك لا تعقد بالحال اثبات الحكم استدارا بل ثبتت الاحكام بتوصل منه الحال
فتعطفها من صلة ليست على سبيل التبع له فتحتاج الجملة الواقعة حالاً بسبب كونها
مستقلة من حيث هي جملة أي ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالاً عنه وكل من الصير
والواو وصلح للربط والاصل الضمير يدل على الاتصال عليه في الحال المضروبة والخبر والعت
ومعنى اصالة انه لا يعدل عنه الى الواو مالم تنس حاجة الى الزيادة ارتباطاً والافالواو
اشد في الربط لانها موضوعه له فالحال يكون نفعه بعد تمام الكلام اخرج الى الربط
فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال باهو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها
الجمع ايذاناً من اول الامر بانها لم تنقطع استقلالها بخلاف الحال المضروبة فانها
ليست مستقلة بخلاف الخبر فانه جزء الكلام وبخلاف النعت فانه لسبب النعت
وكونه للدلالة على معنى فيه ضمير كانه من تمامه في كل جملة بالضمير كجملة الواقعة
صلة فان الوصول لا يتم جزئ الكلام بدونها وتظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون
بالواو وقد يكون بالضمير وكل مقام فتعلق الجملة التي تقع حالاً اما ان تكون خالية عن
ضمير صاحبها او لا يكون فالجملة التي تقع حالاً ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع
حالة عنه وجب الواو ليكون مرتبطاً به غير منقطعة فلا يجوز حرجب زهد على الياس
وجوز بعضهم عن ظهور الملازمة على قلته ولما بين ان اي جملة يجب فيها الواو
اماد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع حالاً بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيه فقا
وكل جملة حالية من ضمير ما أي الاسم الذي يجوز ان ينصب عنه حال وذلك بان يكون
فاعلاً او مفعولاً مفعولاً او منكر المخصوص لا مستنداً وخبراً ولا نكرة مخصصة وانما لم يقل
عن ضمير صاحب الحال لان خبر المستند هو قوله يصح ان يقع تلك الجملة حالاً عنه اي عما
يجوز ان ينصب عنه حالاً بالواو اي اذا كانت الجملة مع الواو وما لم يثبت هذا
الحكم اعني وقوع الجملة حالاً عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازاً وانما لم يقل من
ضمير ما يجوز ان يقع تلك الجملة حالاً عنه ليدخل فيها الجملة الحالية عن الضمير المصدرة
بالمضارع لان ذلك الاسم ما لا يجوز ان يقع تلك الجملة حالاً عنه لكنه ما يجوز ان ينصب
عنه حالاً في الجملة وحيث يكون قوله كل جملة عن ضمير ما يجوز ان ينصب حالاً مثلاً
للمصدر بالمضارع الحالية عن الضمير المذكور فيجوز استثناء ما بقوله الا المصدرة
بالمضارع المنصب نحو جاني زهد وتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا وتكلم عمرو

حالا من زيد كما لما سياتي من ان ربط مثل مجبان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله
 كل جملة الخاضعة شامل للجملة الانشائية وهي لا يصح ان تقع حالا سواء كان مع الواو
 او بدونها لان الخاضعة من الحال تخصيصا وتوقع مضمون عام لها بوقت حصوله
 مضمون الحال فيجب ان يكون ما يقصد فيها الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية
 دون الانشائية قلت المراد كل جملة تصح وقوعها حالا لانها المعصودة بالنظر
 بقية سوق الكلام فان قلت هل يقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منقول
 ذلك ونعموا ان اراد المراد ذلك الشرطية خبرا عن مجمل ما اراد الحال عنه مخرجها
 نريد وهو ان يسال يقسط فيكون الواو تقع موقع الحال عنه هو الاسمية ودور الشرطية
 وذلك لان الشرطية تصدرها بالحرف العنصري بجذر الكلام لا كما ترتبط بشئ قبلها
 الا ان يكون له فضل قوة ومن زيد انضاء لذلك كما في الخبر والفت فان المبتدأ العلة
 استغناء عن الخبر بصرف الى قسم ما وقع بعد ما يميزه في صلوح لذلك وكذا
 الفت لما بينه وبين المفتوحة من الاشتراك والاتحاد المعنوي حتى كانا شئ واحد
 بخلاف الحال فانها فضل مستطع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط المدلول
 على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان عند الشرط مدكورا ولا بالضرورة لذلك
 الكلام السابق الذي فيه كالمعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمهم وان شئت
 واطلبوا العلم ولو بالصين قد ميب صاحب لكشاف الى انها للحال والعامل فيها
 ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقيل الخبرية انها للعطف على محذوف هو عند
 الشرط المذكور نحو ان لم يشتهن ان شئت واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين و
 لو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية وبعضهم بالجملة الاخرى
 ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به بمعنى متا نقا لفظا على طريق الالتفات كقوله
 فانت طلاق والطلاق الية وقوله وتبرى كل من فيها وحاشاك فانتا وقد يحى بعد
 تمام الكلام كقوله عليه السلام اناسيد اولاد ادم والحق والاعطف على قوله ان خلت اي
 وان لم تحل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما يكون فعليه واسمته والعفلية
 اما ان يكون فعليا مضارعا او ما ضارعا والمضارع اما ان يكون مبتدأ او متقيا لبعض
 هذه بحسب فيه الواو وبعضها يمين وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها ترجيح فيه
 احدها فاشترى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت مفعليه والفعل مضارع
 ثبت استمع دخولا اي دخول الواو وبحسب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تفتن تستكبر اي
 لا تقط حال كونك مقدما بقطعية كثيرا لانا الاصل في الحال الحال المفردة لعراق المفردة
 في الاعراب وقطفيل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه عليه الفاعل او المفعول والبنية
 ما تقوم بالغير من ان المفردة تدل على حصول صفة لانها بيان الشئ التي عليها الفاعل

لزم ان يحل

او المفعول والاسم ما يقوم بالخير وهذا معنى الصفة ثابتة لان الكلام في الحال
المتكلم مغاير ذلك المفعول لما جعلت اي الحال قيداً لرعيه العوامل لان الغرض
من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة
وهو كذلك اي المضارع المثبت يدل على حصول صفة عن ثابتة فلكونه فعلاً مثبتاً والفعل
تدله على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على حصول المقارنة فلكونه مضارعاً
والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما ان يكون مشتركاً بينهما او يكون
حقيقاً في الحال مجازاً في الاستقبال وهذا نظري وهو ان الحال الذي هو الفعل المضارع
انما زمان الكلام وقد مر ان حقيقة اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واول المستقبل
والحال الذي نحن بصدده كما ان يكون مقارناً للزمان و وقوع مضمون الفعل المعتمد
بالحال وهو قد يكون ماضياً وقد يكون حالاً وقد يكون مستقبلاً والمضارع مرة لا دخل
لها في المقارنة فالاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظاً وتعني
معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله واما ان مناهضة اعتراض واما ان قد جاء المضارع
المثبت بالواو في السرد والنظم اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض
قوت واصك وجهه وقوله اي قوله عبد الله بن مام السلوبي فلما خست ظاهريهم
نجوت وارهنهم مالكا فقبل على حذف المتبدا اي وانا اصك وانا ارهنهم فتكون
الجملة اسمية فيطرح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تود وتي وتعلمون اي لم تود
الله اي وانتم قد تعلمون وقيل الاو كاي قوت واصك وجهه ساو والثاني اي
نجوت وارهنهم ضرره وقال الشيخ عبد القاهر اي الواو فيها اي في قوله واصك
وجهه وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قوت صاكا وجهه ونجوت
رامنا ما كابل المضارع بمعنى الماضي والاصل قوت وصككت ونجوت ورامنت
مدل من لفظ الماضي الى المضارع بحكاية الحال الماضية ومعناها ان تعرض ما
كان في الزمان الماضي ما وقع في هذا الزمان ويعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد
امر على النسيم يسبني بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعاً مثبتاً
وان الفعل المضارع منفياً فالامر ان جائز ان يقع دخول الواو وتركه من غير ترجيح
واما مجيء الواو فهو كترارة ابنه كوان فاستقبلا ولا يتبعان بالتحقيق اي تخفيف
النون فان لاح للنون دون النون التوالت التي هي علامة الرفع فيكون اختيار
فلا يصح عطفه على الامر قبله فيصحب كون الواو والحال بخلاف قراءة العامة ولا
يتبعان بتسديد النون فان نهى معطوف على الامر قبله والنون للتأكيد واما مجيء
بغير الواو فاما اشار الى بقوله ونحو واما لنا الا نؤمن بالله اي شيء بيت لنا والمعنى
ما نضع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته سبب عدم ايماننا وانما جاز في المضارع

المتقى الامر ان دلالة على المقارنة كونه مضارفاً وفي الحصول كونه متقياً والمتقى
من حيث انه متقى انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام
على حصول ما يقابل الصفة المتقية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفى
ههنا المتقى بالادوية لانها حرف الاستقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالاً لا في
عن حرف الاستقبال كالسني ولن ونحوهما وذلك لان هذا الحال والحال التي تقابل الكسبية
وان تبايننا حقيقة لان لفظ يركب في قولنا بجي زهد فذا يركب حال بهذا المعنى غير
حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استنبطوا بقصد من الجملة
الحالية يعلم الاستقبال لشاخص الحاد والاستقبال في الجملة ونزهم بعض النحاة ان النفي
يلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجزوع يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه
ما يدل بظاهر على الحال وهو ما وجوبه ان فوات الدلالة على الحصول جواز ذلك قال
الشيخ عبد القاهر في قوله ما لك من رافع اقاد واسند مي وتهدوني وكنت وما
ينتهي عن الوعيد ان كان تاماً والمجلة الداخلة عليه الواو في موضع الحال والمعنى وجد
غير منتهية بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو منفية وكذا نحو
الامر ان اعني وحول الواو والاكتفاء بالصنعة ان كان الفصل في الجملة الفعلية ماضياً
لفظاً او معنى لقوله تعالى اخيراً اني يكون في غلام ولقد بلغني الكثير بالواو ونحو قوله
تعالى وجاء ولم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا فيما من ماض لفظاً واما الماض
معنى فعني به المضارع النفي بلم او لما فان كلامها تعلق معنى المضارع الى الماضي
واسما الى مثال ذلك لقوله وقوله تعالى اني يكون في غلام ولم يمسس بشر وقوله
تعالى فانقلبوا سمعة من اسرة فضل لم يمسسهم سوء وقوله تعالى ام حسبكم ان تدخلوا
الحية ولما ناكم مثل الدين خلوا من قبلكم واهل مثال النفي بلما مجزوع عن الواو لانه لم
يطلع عليه لكن القياس يقتضي جواز انما اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي مثبته
كان او متقياً لقوله واما المثبت فدلالة على الحصول بغير حصوله صفة غير ثابتة كونه
فعلاً مستبداً وفي المقارنة كونه ماضياً والماضي لا يقارن بالحال ولهذا اي ولعدم دلالة
على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهراً او مقدر لان قد تقرب لما
من الحال ويرد من الاشكال المذكور وهو ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها
مضمون العامل لا زمان التكلم واد كان العامل والحال ماضيين مجزعين ان يكونا متقاربين
كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب الماضى الى الحال المقابل للاستقبال و
هو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي سبباً لعدم مقارنته بمضمون العامل ولو كان المعتبر
المقارنة للحال اليه زمان التكلم بعيداً المضارع المثبت بالواو واد كان العامل مستقبلاً
لقولنا سجي الامير تقاد الجنايب من بين يديه لعدم المقارنة للمقطع بان المضارع هنا ليس بـ

الحال وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالة الماضي لا تمتنع وان كانت بالنظر
 الى عامله ولقطه قد انما يقتضيه من حال التكلم فقط والحال ان متباينان لكنهم استنبطوا
 لفظ الماضي والحالية لينا في الماضي والحال في الحلية فاقوا بلفظة قد لظاهر الحالية
 وقالوا جاء زهد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في اشتراط خلو الحلية الحالية عن
 حرف الاستقبال وظهر ان مصدر الماضي المبت بلفظة قد مجزء استحسان لفظي و
 كثيرا ما يعتد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله عند طولية كثر قد
 بلفظة قد تكسر منه سورة الاستقبال كقولنا الى العلاء اهد قد في مسرة وقد امرت
 اصحابه سورة بعد اياته التسع وبالحلية بحسان يعلم ان الحال التي **■** بيان الهمزة لا يجب
 ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانها متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان
 ما قاله السخاوي من انك اذا قلت حيت وقد كت زيدا فلا يجوز ان يكون حالا ان
 كانت قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد قضى منها جزء
 الا انه يلتبس بها استدلالها ولا نقضاء جزء منها جازي بالماضي واللبس بها ودوامه
 عليها صحيح ان يكون لفظ الماضي حالا لا اتصالا بالحال واما الماضي المتق فلما جاز فيه
 الامران مع انتفاء المقارنة والحصول فظاهر الكونه ماضيا فتفيا احتياج في تحقيق
 المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنق اي ما جاز الامر من في الماضي المنق
 فلذلك على المقارنة دون الحصول اما الاولى اي دلالة على المقارنة فلا ان لما
 للاستغراق اي الاستمرار المتق من حين الاستغراق الى حين التكلم فحينئذ زهد في لما
 يقع الندم اي عدم نفي الندم من قبل جاز التكلم وغيرهما اي غير لما مثل ما ولم الانتفاء
 مقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمرار اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز
 انقطاعه دون زمان التكلم فحوله يضرب زهدا مس كنه ضرب اليوم فيحصل به اي
 بالمتق او بان الاصل فيه الاستمرار عند الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي
 عند عدم التعبد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زهدا مس
 ولكن ضرب اليوم بخلاف ما ثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون
 الاصل استمرارا فادان قلت ضرب مثلا مكث في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء
 الماضي وادان قلت ما ضرب افاد استمرارا في جميع اجزاء الزمان الماضي وذلك
 لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات معتدلين بزمان واحد في ظرفي تقيض فلو جعلوا
 النفي والاثبات معتدلين من الاجزاء لم يتحقق الشاقض لجواز تغير الجزئين والاعتناء
 في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وفقدوا في النفي الاستغراق او استمرار الفعل
 اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي مرجحا للتكرار وذا الامر وكان في
 النفي اثباتا داما مثل ما نزل وما انتك ونحو ذلك وتحقيقه اي وتحقيق هذا الكلام وهو

ان الاصل في المنع الاستمرار بخلاف المثبت ان استمرار العدم لا يقتضي السبب بخلاف
استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجود يحتاج الى سبب موجب
لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار
العدم فانه عدم لا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انشاء سبب الوجود والاصل في
الحادث العدم فالمراد ان استمرار العدم لا يقتضي الى سبب موجود يوترق فيه والا فهو
يعتبر الى انشاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانراولى بالممكن من
الوجود وبالمجمل لما كان الاصل في المنع الاستمرار حصلت من اطلاق الدلالة على المقارنة
وقد صفت ما فيه وما الثاني في عدم دلالة على الحصول فلو كان منقيا هذا او كانت
المجلة فعلية وان كانت المجلة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو بعكس ما
سرى في الماهية المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة
غير ثابتة لدلالة على الدوام والنبات نحو كلمة قوه الخ في ورجع عوده على يد يد نين
رفع قوه وعوده على الاستدعاء اي رجوعه على ما ابتداء على ان البداء مصدر بمعنى القصور
وان دخولها اي والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها العدم دلالة اي المجلة
الاسمية على عدم النبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن مزاجه رابط نحو فلا يتخلوا الله
اندا دا وانتم تظنون اي وانتم من اهل العلم والعرفه او انتم تظنون ما بينه وبينها
من التفاوت حتى داهب كثير من النخلة الى ان يخرج الاسمية عن الواو ضعيف وقاك
صدا القامران كان المبدأ والمجلة الاسمية صنف في الحال وحب الواو سواء كان حيز
فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو يسرع وذلك لان المجلة لا تترك
فيها الواو حتى يدخل في صلة العامل ويضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في ان لا
يتألف لها الاثبات وهذا مما يشع في نحو جاء زيد وهو يسرع او هو يسرع لانك اذا
اعدت ذكر زيد وحيت لضمير المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعاق اسم صريحا في انك
لا تجد سبيلا الى ان يدخل يسرع في صلة الجي ويضم اليه في الاثبات لان اعادة ذكر لا يكون
حتى لا يقتد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكت تركت المبدأ بصيغة وجعلته لغزا
في البين وجري مجرى ان تقول جاء في زيد وهو يسرع اما من ثم نعم انك لم تستأنف
كلاما ولم يبتدأ للسرعة اثباتا او على هذا فالاصل والقياس ان لا تحي المجلة الاسمية الا مع
الواو وما جاء بدونه فسيبيل الشئ الخارج عن قياسه واصله بضمير من التاويل
وموع من الشئ ودللا معنى قوه الخ في مثافها ومعنى عوده على يد يد ما بها في طراقة
الذي جاء منه وما قوله اذا ثبت ابان قاله وحده حاضر للوجود والكرم فلانه
بسبب تقدم الخبر قرب في المعنى من قولك وحده حاضر اي حاضر عند الجود والكرم
وتتمثل الشئ منزلة غير ليس بعين في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على مرادة الواو

كما جاء الماضي على ارادة قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والدي يلوح منه وجوب
 الواو في نحو جاني زهيد وزهيد يسرع او يسرع وجاني زهيد وعمر يسرع امامه اولى
 منه في نحو جاني زهيد وهو يسرع او يسرع وقال ايضا في موضع اخر انك اذا قلت
 جاني زهيد السيف على كتفه او خرج التاج عليه كانا كلاما نادرا ولا يكاد يقع في استعمال
 لانه بمنزلة قولك جاني وهو متقدم سيفه وخرج وهو ليس التاج فان المعنى على
 استئناف كلام وابتهاد اثبات وانك لم ترد جاني كذلك ولكن جاني وهو كذلك فظهر
 منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجزئها عن الواو لانها تنزيه من التاويل والتشبيه بالمتنزه
 وبهذا ليس كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بيانا او هم قائلون ان الجملة
 الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو واستغفلا لاجتماع حرفي العطف لان
 واو الحال واو العطف استعيرت للوصل في قولك جاني زهيد راجلا او هو فارس كلام
 فصيح واما جاني زهيد هو فارس فكلام خبيث وذكر في قوله تعالى بعضهم لبعض عدا
 انه في موضع الحال اي متقارنين بعبادتها ابليس بعبادها يانه فاوله ونزله منزلة المتنزه
 وهذا بخلاف جاني زهيد هو فارس لانه لو اراد ذلك لوجب ان يقال فارس سا فلهمنا
 حكم بانه خبيث والذي ثبت من ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت
 جاء زهيد يسرع فهو بمنزلة جاء مسرعا في انك ثبت له مجيئا في اسراع وبطل احدى
 المعنيين بالآخر ويجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاني بهذا البيت واذا قلت
 جاء زهيد وهو يسرع او وعلام يسرع بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك قد
 ثابت المجيئ ثم استأنفت خبرا واشتدات اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا
 احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى نحو بالواو كما جئ بها في نحو زيد منطلق وعمر
 وامر متبعتها واو حال لا يخرجها عن كونها محمولة لضم الجملة الى جملة كالفاء في
 جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة فانها جاءت لربط جملة ليس من شأنها ان تربط
 بنفسها فبالجملة نحو جاني زهيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغنى عن الفاء لان من شأنه
 ان يربط بنفسه والجملة في نحو جاني زهيد يسرع او وعلام يسرع بين يديه او وسيفه
 على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شأنه ان يربط بنفسه ثم قال الشيخ فان جعل نحو
 على كتفه سيف حال لاكثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو ونحو قولك يسار
 ادا انكرتني بلدة او انكرتها خرجت مع البازي على سواد اي ادا لم يعرف قدرني امل
 بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم متكررا مصاحبا البازي الذي هو المكنى الطيور
 مشتق على شيء من ظنة الليل غير منظر لا سفار الصبح فقوله على سواد اي بغير من
 الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظن
 لا اعتماد على دى الحال لا مستبدا بنحو ان يقدر ههنا خصوصا ان الظروف في تقدير اسم

الفعل دون الفعل اللهم الا ان يفعله فلما ضياع قد وقال المص لعله انما اختار
تعليم باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهي المفعول ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما
جوزنا القدر بالفعل لما ضياع الواو قليلا لمقتوله وان امرا اسرى اليك وروى
من الارض من ماله وبهذه تملق وانما لم يجوزنا القدر بالمضارع لانه لو جازنا القدر
لاستعجبنا بالواو وهذا كلامه وفيه نظر لانه كان اصل الحال الافراد وكذا الخبر
والنعت فالواجب ان يذكر ما سببه لفتح اختيار الافراد في الحال على الخصوص
دون استماع الواو لجواز ان يكون القدر عند وجود الواو وهو الماضي الا ترى
انه اختير بغيره بالمضارع ومع هذا لم يمشع الواو مع ان القدر والى باستماع الواو
من المضارع والحق ان نحو على كقته سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالاستدعاء و
الظرف حينه فيكون الجملة اسمية كاجازة ذلك في نحو في الدار زيد واقام زيد
ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي والمضارع وان يكون حالا مفعولة بتقدير اسم
الفاعل الا ان بما يجوز فيه ترك الواو والاختلاف مما يمشع فيه الواو فتر اصل هذا
اكثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال تكرر معدومة والافالواو فيه واجب
ليلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاني رجل فارس وعلى كقته سيف وما اهلكنا قرية
الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله وبحين الترك اي ترك الواو في الجملة
الاسمية تارة لدخول حرف على المستدعاء يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله
اي قوله الفرس ذوق فقلت عسى ان تبصر بني كاتبا بني حواشي الاسود الجوار
من جرد اذا غضب فقول بني حواشي الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول بغير
ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حواشي اي في كاتبا في حال من ينم
لما في حرف التشبيه من معنى الفعل وبحين الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية حالا
بعقب مفعول حال كقوله اي اني الرمي والله سعتك لنا سالما يردك اك تجيل وتعظم
بهذه الجملة حال ولولم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحال ان اعني الجملة
وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان يكون احوال مستعدة صاحبا لها
كالقاف في بقيق ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهي ان تكون صاحب
الحال المتأخر الاسم الذي اشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يحصل قوله يردك اك تجيل
حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المستدعاء ضميرا في الحال يجب الواو والا
فان كان الضمير في صدر الجملة الاسمية سواء كان مبتدأ نحو فوج الى في ما هبطوا
بعضكم لبعض عدوا وجنبا نحو وخذته حاضرا الجود والكرم فلا يحكم بضعفه مجردا
من الواو لكون الرابط في الاوالة الجملة هذان البيتان من هذا القبيل والافق ضعيف
قليل كقوله نصف النهار الماء عامر **الباب** **الثامن**

الاجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي ما لا يجاز والاطناب فلكو
نسبتي اي من الامور النسبية التي تكون تقطعا بالقياس الى تعقل شيء اخر فان
الموجز اما يكون موجزا بالنسبة الى كلام انهد منه وكذا المطب اما يكون مطبعا
بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيها الا بتلك التحقيق والتعيين يعني لا
يمكن ان يقال على التحقيق والتعيين ان الاثبات هذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك
المقدار اطناب ادرب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون موجز مطبعا بالنسبة
الى كلام اخر وكذا المطب وكيف يمكن على التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وكذا
اطناب والبناء على امر عربي اي والا بالبناء على امر عربي اهل الصرف وهو متعارف
الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا في فهم اي كلامهم في مجرى عرفهم
في تادية المعاني عند المعاملات والمجاورة وهو اي هذا الكلام لا يحل من الاوساط
في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يثبت ايضا منهم لان غرضهم تادية
اصل المعنى بدلالات وصفية والفاظ كيف كانت وتخرج ما ليس يخرجها عن حكم القسمة
قالا يجازوا المنقوح باقل من عبارة المتعارف والاطناب اذاه باكثر منها قال ثم
الاختصار كونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر و
يرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا مابسط ما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم
وليس المراد بما ذكره متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف
الكلام بالاختصار كونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف كونه اول من العباد
اللايقة بالمقام بحسب معنى الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتغل
الراس شيئا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب تحت كفة ايجاز
بالنسبة الى ما تضمنه المقام لان في بيان اقراض الشارب والمقام السيب فينبغي ان
يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن يعلم ان الاجاز ايضا
معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما يقتضي
ظاهرا للمقام وبهنا عموم من وجه لتصادفهما فيها هو اقل من عبارة المتعارف ومن
معنى المقام جميعا كما اذا قيل رب تحت مجد حف النداء وبلاضافة وصدق
الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قال الخبير نعم مجد حف مستداه فانه اقل من عبارة
المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من معنى المقام لان المقام لتضيقة معنى حدث
المستداه كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله تعالى رب اني وهن العظم
منه ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه اذا ترك الاستباق الدهني البهر
كما ذكر في الاجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه كذا بين الاجاز بالمعنى الثاني
وبين الاطناب فليسا مل وقد نوه من كلام السكاكي ان الفرق بين الاجاز والاختصار هو

ان الابهان ما يكون اقل بالنسبة الى مقتضى الكلام وهو و هم لان السكاكي قد صرح
 باطلاق الاختصار على كونه اقل من المقارن ايضا نعم لو قيل الابهان احضر باصطلاحه
 لانه لم يطلع على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم سعد عن الصواب وفيه نظر لان
 كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسف تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني الا
 ضافية قد تحقق معانيها وتعترف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه
 ان المراد بعدم تيسر حقيقة انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا العذر من الكلام ايجاز
 ودلك طناب على ما مر وهذا ضمني وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناه اصلا
 لان ما ذكره نقسب لهما م البناء على المقارن والبسط الموصوف بان يقال ايجاز الكلام
 قد يكون كونه اقل من المقارن وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ايسر من الكلام المذكور
 مع الى الجمالة لانه لا يعترف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لا خلاف طبقاتهم
 ولا يعرف ان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويحكم ان المذكور
 اقل منه واكثر وجوابه ان الالفاظ تقابل المعاني والعذر على تادية المعاني بعبارة
 مختلفة في الطول والقصر والنقص والزيادة في ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هي من ذاب
 البقاء واما المتوسطون بين الجمال والبلغاء فلم في تعيين المعاني حد معلوم من
 الكلام بغيري فيما بينهم في الحوادث اليومية تدل بحسب الوضع على المعاني المقصودة
 وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليها جميعا واما
 البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلقاء فقط وهم يعرفون كل مقام
 بمقتضى البسط وان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط على ما مر من ذلك في الابواب
 السابقة فلان في الجمال والاقرب الى الصواب هو الى العلم ان يقال التقبي عن
 المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له او لا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا
 والناقص منه اما ان يكون وافيya او لا الزايد اما ان يكون لغاية او لا هذه خمسة
 طرق ثلث منها مستترة واثنان مرده وان اما المقصود من طرف التقبي عن المراد
 فهو تادية اصله بلفظ مساو اى اصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد
 عليه لغاية فالمساو ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والابهان ان يكون اللفظ
 ناقصا عنه وافيya والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لغاية واحترز من واف
 عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف بيانه كقولك اى
 الحمارك بن حزنه العيش حزين في ظلال النوك اى الحق والجمالة منه اى
 من عيش من عاش كذا اى مكروها مستقوبا اى الناعم في ظلال العقل بمعنى ان اصل
 مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك خيرا من العيش الشاق في ظلال العقل واللفظ
 غير واف بذلك فيكون محلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به اعني

اي

العين الناعم انما هو عين الجبله الحقيقه وذا العقلاء المتشاكلين في عواقل الامور
فجعل سطق العين في ظلال النوك كناية عن العين الناعم والعين الساق كناية
عن عين العقلاء المحترمين في امورهم واسرارهم بالطفه وجه الى ان العين في ظلال
الجبل والحافه لا يكون الا ناعما وان العين الساق لا يكون الا عين العاقل حجة
انه ذكر الناعم في ظلال العاقل لكان كالنكرار وشبه على ذلك لفظ الظلال واحترام
بفايدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا فائدة ولا يكون اللفظ
الزائد معينا على قوله عدي بن ابراهيم يدكر غديرا لزيد الجديمة بن ابراهيم فعدده
الادم لراعيته والقي اي وجد قولها كذا وبينا والكذب والمين بمعنى واحد
فلا فائدة في الجمع بينهما التقديد القطيع والراعيان عرقان في باطن الدر اعين
الصبر في راحته وفي القي الجديمة وفي مدوت وقولها لزيد وعن الحشو المعند
اي واحترام بفايدة من الحشو ايضا وهو الزيادة بلا فائدة بحيث يكون الزائد معينا
وهو مستهان لان ذلك الزائد اما ان يكون معن المعنى او لا يكون فالحشو المعند
كالندي في قوله اي كلفظ الندي في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا
للشجاعة والندى وصبر الفتاة لولا الفاء شعوب هي اسم للنسبة غير مضرف للعلمية
والثانيث وانما صرفنا للصبر مرة فالمعنى انه لا فضل في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر
على الشدايد على تقدير عدم الموت وهذا انما صح في الشجاعة والصبر دون العطاء
فان الشجاع اذا يتقن بالخلود هان عليه الاقحام في الحروب والمعارك لعدم الخوف
من السلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا يتقن بزوال الحوادث والشدايد
وبقاء العمر هان عليه صبر على المكروه لو توقف بالخلوص منه بل محرم طول العمر
ما يكون على النفوس الصبر على المكارة ولذا يقال هان لي صبر ايوب فنزاني
لي عمر ثوح بخلاف ما ياول ما له فانه اذا يتقن بالخلود تشق عليه بذل المال لا احتياج
اليه دايما فيكون بذله ح افضل واما اذا يتقن الموت فقد هان عليه بذله ولهذا
قال فكل ان اكله فاطم اخاك فلا الزاد سقي ولا الاكل وما يقال ان المراد بالندي بذل
النفس فليس في ذلك لا يفهم من اطلاق لفظ الندي ولا انه على عدم الموت
لا معنى لبذل النفس فليس الا عدم الخوف عن الامور التي من شأنها الاهلاك وهذا
بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن حنبل وهو ان الخلود وشغل الاخوال
التي من عسر الى يسر ومن شد الى رخاء ما يمكن النفوس ويسهل اليوس فلا يظهر
لكثير المال لبذل كثير فضله وعين المعند لقوله اي عن الحشو الغير المعند للمعنى
كلفظه قبله في قوله زهير بن ابي سلمى فاعلم علم اليوم والامس قبله وكنتي عن
علم ما في غد عني فان قلت قد يقال الصبر به يعني وسعته ياد في وضعية بيدي

ولا يجعل هذا من الحسول منزه في النزول كقولته تعالى قويل لهم ما كذب الذين
قلت أمثال ذلك إنما يقال في مقام يقتصر إلى التأكيد كما يقال لمن ينكر معصية
ما كذبته يا هذا لقد كتبتة بينك هذا وأما قوله تعالى ذلك قولهم يا قوا ما هم
نفساه أنه قوله لا يعضد برهان فاما في اللفاظ فيقولون به لا معنى له كالألفاظ
المهملية التي هي اجزاء من نغم ولا معنى لها ذلك لأن القول الدال على معنى لفظه
يقول باللفظ ومعناه موشى إلى الغيب وما لا معنى له مقول باللفظ لا غير لهذا قال
الله تعالى يقول يا قوا ما هم ما ليس في قلوبهم المساواة قد بها لأنها الأصل و
المعنى عليه قوله تعالى ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله وقوله أي قوله النافعة
بما طيب إنما تشير فاك كالدليل الذي هو مدركي وإن قلت أن المتأخر أي أنهم موضع
من انتافي عنه أي بعد عنك واسع أي دوسعة وبعد سيرة بالليل لا من وضع
حال سخط وهو له من المعنى أنه لا يفتوت المدوح وإن بعد في المنزل فصار إلى
القيمة إلا من سعة ملكه بطول يده لأن له في جميع الأوقات مطيعا لا وامر يرد
الهارب إليه فإن قيل كلا المثالين غير صحيحان في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت
حذف جواب الشرط فيكون الجواز لا مساواة فلما اعتبر ذلك من لفظي ومربانية
اعتاد المفسرين من قديم أن يتوقف عليه تادية أصل المراد حتى لو صرح بذلك
لكان اظنا بأبل ربما يكون تطويلا وبالمجدة كون لفظ الآية والبيت ناقضا عن أصل
المراد منهم لأنه قد صرح كثير من النحاة بأن مثل هذا الشرط الواقع حالا
يحتاج إلى الجزاء والاعجاز ضربان أحدهما العوض وهو ما ليس بحذف مخوف لكم في
العقاص حيون فان معناه كثير ولفظه يسير لأن المراد به أن الإنسان إذا علم أنه ميت
قتل قتل فان ذلك داعيا إلى أن لا يقدم على القتل فارتدع بالقتل الذي هو العقاص
كثير من قتل بعضهم لبعض وكان ارتفاع القتل حيون لهم ولا حذف فيه فان قلت
السر فيه حذف القتل الذي يتعلق به الطرف قلت لما سد الطرف سدا وجب
تركه لعدم احتياج تادية أصل اللفظ حتى لو قيل ذكر كان تطويلا ويصح أن ليس فيه
حذف شيء مما يؤدى به أصل المراد بعد من القتل إنما هو مجرد ربانية أمر لفظي
وهو أن حذف الخبر لا بد وأن يتعلق بفعل وقضه أي رجحان قوله وكم في العقاص
حيون على ما كان عندكم أو جمل كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل التي للقتل
بقوله حرف ما يداخل أي اللفظ الذي يداخل قولهم القتل التي للقتل منه أي من
قوله وكم في الله أمر حيون وما يداخل منه هو في العقاص حيون لأن قولهم لكم لا مدخل
في المناظرة كونه مراد على معنى قولهم القتل التي للقتل فحذف في العقاص حيون
أحد عشر إن اعتبر المتولين والألفس وحذف القتل التي للقتل أربعة عشر والمعتبر

الحروف المملوطة المكتوبة لان الاجازة ما يتعلق بالعبارة دون الكتابة والبصر
على المطلوب الذي هو الحيوة خلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيد
تكميل حيوة من التعظيم لنفسه اي منع العضا من ايها مما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد
فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو العضا من حيوة عظيمة او النوعية عطف على
التعظيم اي لكم في العضا من نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للموت اي الذي
يعصده قتله والقاتل بالارتداد عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا
هم بالقتل يعلم انه يقتص منه فارتدع وسلم صاحبه من القتل وسلم هو من القتل
واطراده اي يكون قوله ولكم في العضا من حيوة مطرد لان الاقتصاص مطلقا سببا
للحيوة خلاف قوله فان القتل الذي هو اني للقتل ما يكون على وجه القصاص لا
مطلق القتل لان القتل ظاهرا ليس اني للقتل بل ادعي له وخلق اي خلق قوله تعالى
ولكم في العضا من حيوة عن التكرار خلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار
من حيث هو تكرار من عيوب الكلام يعني ان ما يخلق عن التكرار افضل مما يشتمل عليه
ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخرجا بالعصا فان قيل في هذا التكرار رد العجز
على الصدر وهو من المحسنات قلت حسنة ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز
على الصدر وهذا لا ينافي رجحان الثاني عن التكرار ولهذا قالوا لاحسن في رد العجز
على الصدر ان لا يودي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى اخر واستقنا
اي وباستقنا وقوله تعالى ولكم في العضا من حيوة من تقديم محذوف خلاف قولهم
فانه يحتاج اليه اي نحو القتل الذي للقتل من تركه والمطابقة اي وباستقنا على صنعه
المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالعصا من الحيوة ورجح ايضا بما فيه من العزاية
وهو ان العضا من قتل ونقص الحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وسبلا منه من
تعالى الاسباب المحسنة التي تنقص سلاسة الكلام خلاف قولهم فانه ليس فيه ما
يجمع حرفين متحركين متلاصقين لا في موضع واحد يخلق عما يشتمل عليه قولهم من التكرار
حسب الظاهر وهو ان الشيء ينبغي نقته في نظر لان ذلك عزاية محسنة ولما
فيه من تقديم الخبر على المستبدار للاختصاص بمباشرة وفيه نظر لان تقديم الخبر على
المستبدار المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص واجاز الحدف مطلقا على
اجازة المقصر وهو ما يكون محذوف عزاية محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على شيء
والحدف من اجازة جملة بمعنى بالجزء ما يدكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا
عنه كانه وفضل مفرغ اكان او جملة مضاف بذكر من جزاء جملة نحو واستلوا العن
اي اهل القرية او موصوف نحو قوله العرجي انا ابن حنبل وطلاع الشياطة اقضع
العامة يعرفوني الشئمة العقية وقلان طلاع الشياطة اي ركاب اصحاب الامور اي

انكشف امر واحدا لا يرى كشيء فحذف الموصوف وقيل ان الصفة من شرط
وجعل الجملة على من محكي او كانت جملة لا تصح موصوفها الا بشرط ان يكونا
بعض ما قبله المجرور من او يفي لقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقوله ما في الصوم
دون هذا وفي غير ما ذكر لا سيما اذا لم يكن له اطلاق غير الطرف الى الجملة فليقتض
خلافا من علم وجدنا الثوبين لانه محكي كقوله في قوله في قوله خوالى بنى زيد
ظنا علينا لم قد يد لانه غير مضاف للعلية وقرن الفعل على ما توهمه بعض النحاة
لان هذا الوزن ليس ما يختص بالفعل ولا في اوله ولا في اواخره زيادة الفعل وتحقيق ذلك ان
الفعل المفعول الى العلية اذا اعتبر غير مفعول فاعله وجعل الجملة على من محكي
الا فحكم المفعول او المفعول في الاضمار وعدمه او صفة نحو وكان من ايام
ملك ياخذ كل سفينة عضبا اى كل سفينة صحيحة او يخطىها كالماء او غير حقيقة
وما يودي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاروق تان اعيبها فانه يترك
على ان الملك كان اياها خذ الصبيحة ون العلية او شرط كما مر في اخرها بسم
الانشاء او جواب شرط اما المجرور الاختصاص نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم
وما خلفكم لعلمكم انهم من جنون اى عن جنون بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما بين ايديهم
شراية من ايات الله الكائنات منها معنيين او للدلالة على عطف على قوله المجرور
الاختصاص يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على ان ترى جواب الشرط في
لا يحيط به الوصف او ليدرب لفت السامع كل مدد يمكن فلا يصح مطلوبا و
لا مكرها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين و
ربما سهل امر عليه الاترى ان المولى اذا قال لعدو ولا منه لفتك اليك وسكت
تراجعت عليه من الظنون المفترضة للوعيد ما لا يتراحم لولض من مواخذته على ضرب
من العذاب وكذلك ما قال الشيخ اذا رايتنى شابا وسكت هارت الا فكاره
بالم تحبده لوانى الجواب ساكنا اى مثال ما يحذف للدلالة على انه لا يحيط
به الوصف والحذف لمدد السامع كل مدد يمكن ولو ترى اد وفتوا على
النار ولو ترى اذا الظالمون من موقفون عند ربهم ولو ترى اذا المجرمون ناكسوا رؤوسهم
عند ربهم ومنه قوله تعالى حتى اذ جاءوها وصحت ابواها او غير ذلك عطف على
قوله جواب الشرط اى او المحذوف فيردك من المذكور كالمسند اليه والمسند والنحو
والفعل كما مر في الابواب السابقة وفي الحال نحو البرا كرسيتين اى منه والمستثنى
نحو زيد جاني ليس الا والمضاف اليه نحو ينفذ راعي وجهه الاسد ونحو يارب ويا
غلام وكجواب القسم نحو والمجرور ليا لعشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتلك للجبين و
كالمطوف مع حرق العظمت نحو لا استوي منكم من اتق من قبل الفتح وقائل اى ومن

بعدا وقابل بدليل ما بعده وهو قوله اوليك اعظم درجة من الدين اتفقوا من بعد
 وقابلوا واما حكمة عطفت على ما جزم حجة منسوبة من سبب مدكور نحو الحق الحق
 ويطلق الباطل فكل ما فضل ومنه قوله ان الطيب الله الزمان بنوه في شبيته فسي
 واتيناه على الهم اي فناءنا او سبب مدكور كقوله تعالى قلنا اضرب بعصاك
 الحجر فالتجرت اي صخرة فالتجرت من امتنا عظم عينا فيكون قوله يضرب بها حجة
 محدوفة هي سبب المدكور وهو قوله فالتجرت ومنه قوله تعالى قلنا من امر واحد
 فبكت الله النبيين انما اختلفوا في بكت بدليل قوله تعالى ليحكم بين الناس فيما اختلفوا
 فيه فبكت اسم المحذوف خبر من حجة ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد التجرت
 فيكون المحذوف جزا من حجة هي شرط كقوله فان لمسه هو الولي اي ان ارادوا وليا بحق
 فالله هو الولي والفاء في قوله فالتجرت فسي قاء نصيحة وظاهر كلام الكشاف ان
 تسميتها نصيحة انما هي على تقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف حرفا وظاهر كلام
 المفتاح على العكس قيل انها نصيحة على التقديرين والمسهور في تحيلها قالوا خراسان
 اقصى ما يراد بناء القول فقد جئنا خراسانا او غيرهما اي عن المسبب والسبب
 قسم الماهذوف على ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف المسبب والخبر في قوله
 من يحمل المحذوف من خبر مبتداء محذوف فاما الكثر اي والمحدوف اما الكثر من حجة
 نحو انا انتمكم بنا وبلد فارسلون يوسف اي الى يوسف لا يضره الزيادة في قوله فاما
 له يوسف ومنه بيت القط طريق لفضا البارقا المتقالي بعداد وهذا ما له من وولي
 اي طريق فاختارت اسكنها وهي لا تسكن ثم اوتوها من دافني الى ان فقيت الهب من كثر
 معاود في وسلة مدافعتها والمحدف على وجهين احدهما ان لا يقام شيء مقام المحذوف
 كما مر وان يقام نحو وان يكرهواك فقد كذبت برسل من قبلك فان تكذيب الرسل من
 قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء بل وهو سبب لعدم الجزاء والصبر فاقم مقام
 المسبب ثم المحذوف لا يدل من دليل واوله كثر منها فن يدل العقل عليه اي المحذوف
 والمعصية الاظهار على نصين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل
 دل على ان الاحكام الشرعية انما سئل بالفضل دون الاعيان فلا بد منها من محذوف
 والمعصية لا تظهر دل على ان المحذوف تناول لان العرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها
 وتعدى الشاولة اول من تقدير الاكل ليشمل لتناول شرب البانها فانها ايضا حرام قوله
 منها ان يدل فيه فتاوح لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان
 يدل العقل عليها اي على المحذوف وتقتضي المحذوف وبك اي امر وعلايه فان
 العقل يدل على مشاع الجمع على امره تعالى ويدل على نصين المحذوف كالامر والعذاب
 اي احدهما وليس المراد انه يدل على نصين الامر والعذاب ليتأمل ومنها ان يدل العقل

اعاود ما مر

عليه والعادة على العيينة بخلاف ذلك الذي المحتكى فيه فان العقل كبير واما ما عرفت
المحذوف فانه محتمل ان يقدر في حبه لقوله قد شغفها حباً وفي مراد من لقوله نزاد
فتاها عن نفسه وفي شأنه حتى شغلها أي الحب والمرادة والعادة ولتشرط الثاني أي
في مراد من لان الحب المضطرب الدال عليها قد شغفها بان لا يلام صاحبها عليه بغيره أباه
أي لعن الحب المضطرب صاحبها وفيلت عليه فلا يصح ان يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملاً
له وسيعين ان يقدر في مراد من نظرنا الى العادة ومنها أي من أدلة تعيين المحذوف
لان الشروع مثلاً انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على المحذوف
فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا يدل من فعل متعلق هو به على ما شهد به القوانين
المنهوية ويدل على تعيين الشروع في الفعل بخلاف اسم الله فيقدر بها جعلت السمية مثلاً
له أي بعد عند الشروع في القراءة باسم الله اقرا وهذا الشروع في القيام والتقوى
اقوم واقعد وكذلك كل فعل شرع فيه ومنها الاقتران أي من ادلة تعيين المحذوف
اقتران الكلام بالفعل لقوله للمعسر بالبرقاء والبنين أي عرفت فان كون هذا الكلام
مقارناً للامر من الخطاب يدل على ان المحذوف ما عرفت والباء للملابسة والرفاء الالتيام
والارتفاع يقال رفعت الثوب ورفاءت اذا اصبحت ما وهن منه والاطناب اما
بالايضاح بعد الابهام لتري المعنى في صورتين مختلفتين احدهما مهمة والاخرى موضحة
وعلم ان حين من علم واحد وليتمكن في النفس فحصل تمكن لما طبع الله النفس عليه من
ان الشيء اذا ذكر فيها ثم تبين كان اوقع فيها من ان سبق اولاً او لتكمل هذه العلم به أي
بالعلم وذلك لان الادراك لهذه والمراد من فقه مع الشعور بالمجهول بوجه ما لم فالمجهول
ادالم يحصل به شعور ما قل الالم في الجمل به واداً حصل به الشعور بوجه دون وجه
تشوقت النفس الى العلم به ومالت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل
الايضاح حكيت هذه العلم للعلم الضعيف ان اللذة عقيب الالم الحل واغوى وكانها
لديتان هذه العجدة ان هذه الخلاص من الالم لا يقال بشري ولكن بشريان وما يوافق
ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتهم الله في ظلل من الغمام فانه جعل العذاب
ياتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون الشدة لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب
كان اعم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسرّ كيفاً واما الشر من حيث
يحتسب الخيس ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستغفلة لمحيها من حيث يحتسب
الخيس ولذلك اذا متوقع الغيب وبذلك من الله ما لم يكونوا يحتسبون بحورباً شرح
لي صدر لي فانا شرح بعيد طلب شرح لشيء ما لم ياي للطلب وصدى بعيد نفس أي
تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام محتمل ان يكون للاغراض الثلاثة
المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتكثير لقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دبر

هو لا مقطوع مصححين وكقوله وادبر فاح ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل
قواعد البيت بالاضافة ومنه اي ومن الايضاح بعد الاهام باب مع على احد المقوم
اي قول من يحمل المحضو من غير متبدل محذوف فساد لو اراد الاختصاص من كذا ثم نريد فلما
مثل نعم الرجل نريد لو نعم رجلا نريد كذا لاطنا باهم فيه الفاعل ولا فيين ثانيا و
قوله او لو اراد الاختصاص من غير بان الاختصاص قد يطلق على ما يقابل الاطباء ونعم
لا يجازر والمساواة وهذا يوافق الاصطلاح السالك ووجه حسنة اي حسن باب نعم
نعم سو ك ما ذكر من الايضاح بعد الاهام ابراهيم الكلام في معرض الاعتدال فقل الى
الاطباء من وجه حيث لم يقل نعم نريد ولا يجازر من وجه حيث حذف المتبادر الك
هو صفة الاستئناف واهام الجمع بين المتنافيين الاجازة والاطباء وقتل الاجال و
التفصيل والاستك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الضربة المستطرفة التي تظهر
في النفس عند وجدانها بآثارها لقول عجب وانما قال اهام الجمع لان جملة
الجمع المتنافيين ان يصدق على واحد وصفان شيع اجتماعهما على شيء واحد في زمان
واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي ومن الايضاح بعد الاهام التوسيع وهو ان
يولي في مجزأ الكلام بشي من غير اسمين ثانيا مقطوع في الاول نحو ليشب ان آدم وقب
فيه فصلتان للعرض وطول لا مل ولوار هذا الاختصاص اقبل ونيب عليه المحرم والامل
لكنه اههم اولاً ثم اوضح بما سبق وسمى هذا توسيعا لان التوسيع لف نقن منذ وقت
وكان يحمل التعيين من المعنى الواحد بالشئ المعنى اسمين بمركبة لف الفطن بعد التثنية
واما يذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الاهام ونعمه يدرك ان يكون
على سبيل العطف وهذا الوصف لا بدالك فلو قال واما العطف الخاص على العام لكان
اوضح وذلك للتبعية على فصلة اي منزلة الخاص حتى كانه ليس من جنس اي من جنس العام
تزيلا للتغاير منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن ساير افراد العام بانه من الاوهام
الشريفة جعل كانه شئ اخر غير العام مبين لما لا يسميه لفظ العام ولا يعرف حكمه منه
بل يجب التخصيص عليه والمضمر به وذلك قد يكون في مفرغ نحو حافظوا على الصلوات
والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوات او الفصلة من قوائم الافضل الاوسطى
صلوة العصر على قول الاكثرين ومنها قوله تعالى قل من كان عدوا لالله وملائكته ورسله
وجبرئيل وميكال وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتنك منكم امته يدعون الى الحن والامر
بالعرف وينهون عن المنكر وقوله تعالى اصبر واصبر لان المصابرة باب من الصبر
ذكر بعد تخصيصه لشدته وصعوبته واما بالتكرير لئلا يكون اظنا بالانطوية كما كيد
الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله كلا روع وتنبية على انه لا ينبغي النظر
لقبه ان يكون بالدين جامع همه وان لا يهم بدنية وسوف تعلمون الانذار لهما فينبهوا على غفلتهم

اي سوف تعلمون لفظه فيما انتم عليه اذ اهابتم باقدامكم من بقوله لقاد الله و
في تكرير ما كيد المروج والانداس وليا لانيان بلفظهم دلالة على ان الانذار الثاني في البلغ
حق الاول واستدراك القول المقصود اقول لك ثم اقول لك ان لا تغفل وذكرك لان
اصل الدلالة على تراخي الزمان وقد يحكي لغير التدريج في دبرج الارتقاء من غير اعتبار
التراخي والعدد من مكث التدريج والاول ان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك وانكر
الاول بلفظه نحو وانه ثم واعدوا لقوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم
الدين ومن كنت المكرر زيادة التنبيه على ما يقع التفتت والانتباه عن سنة الغفلة كما
يلقى الكلام بالفتور كما في قوله وقال الذي امن يا قوم استجبوا في اهدكم سبيل الرشاد يا قوم
انما هذه الحقيق الدنيا متاع ومنها نراية التوجع والتعسر كما في قوله فيا قوم معزانت اول
حفرة من الارض جعلت للساخرة مصفيا ويا قوم معز كيف واهيت جود وقد كان منه
البر والنجاسة منها في الكلام وهذا التاكيد قد يكون مجزا عن رابط كما في
قوله تعالى ثم ان ربك للدين اشواها جردا من بعد ما اقتوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك
من بعد ما العفور رحيم وكما في قول السامر لعلم الحيا ليايون انني اذ اقبل اما بعد
اني خطيبها وقد يكون مع رابط لقوله تعالى لا تحسن الدين فيزجون بما اتوا ويحبون
ان يحيدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن
الدين فيزجون ليعلم من المصنوع الثاني واما بالافعال من افعال في البلاد او ابعاد منها
واختلفت في تقيده فقول هو عظم البيت بما تفيد نكته يتم بدونها كزيادة المبالغة في
قوله اي قول المنشأ في سرية اخيها محض وان صححنا لثام اي مقتدي الهداية كما نرى
علم اي جبل مرتفع في راسه فان قولها كما نرى علم واف بالمقصود ونقوى تشبيهه بما هو معروف
بالهداية الا انها ليست بقولها يا في راسه ما راينا الا زيادة في المبالغة وتحقيق اي وتحقيق
الشبه في قوله اي قول امر القيس كان عيون الوحش حول خياما اي خيامنا وارجلنا
الجزع الذي لم يغيب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح خزرا لياي في الذي فيه سواد
وبما خسر شبه العيون كمنه اني لقوله لم يغيب ايضا لا محققا للشبه لان الجزع اذا كان فيه
منقب كان شبه بالعيون قال الاصمعي الطبري البقر اذا كان احسبان فعيونها كلها سود
فاذا ما تابدا باضها وانما شبهها بالجزع فغير سواد وبما خسر بعد ما موت والمراد كثر الصيد
بعض ما اكلنا كثر ما العيون عندنا كما في شرح ديوان امر القيس وبه تبين بطلان ما قيل
ان المراد انه قد طالت مساييرهم في المغامرة حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكرههم
فهم من المصنوع في بيت السقط فبقا كاس من فم مثل خاتم من الدر كل لاكل لهم بهيم
تقبله حال فانه لما جعل الهم كاسا صنيقا مثل خاتم من الدر كان غالبا مما يكرع فيه كل احد
من المجلس طرحة كانه يغفل ذلك ان وصفه بانه يقبل ملك مسكر فكيف عين هذا يختص

بالشعر وقيل لا يختص الشعر بل هو ختم الكلام بما يعيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل
لذلك في غير الشعر قوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين استمعوا من لا يسألكم
اجرا وهم مهتدون فان قوله تعالى وهم مهتدون ما يتم المعنى بدونه لان المرسلين
مهتدون لا محالة لكن فيه زيادة حدث في الانبياء وترغيب في الرسل اي لا تهتدون
معهم شيئا من دنياكم وترجون صحة دينكم فينتظم لكم خيرا لدينيا والاخرة واما المثال
وهو تعقيب الجملة بحجة يشتمل على معناها اي غايته الجملة الاولى للتوكيد على التعقيب
فالندس اعم من الايقال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واحض من جهة
ان الايقال من جملة انه قد يكون لغیر الجملة وتعقب لتأكيد وهو اي الندس ضربان
ضرب لم يخرج مخرج المثال اي لم يستعمل بافاضة المراد بل توقف على ما قبله بخلاف ذلك
جزئيا هم بما كفروا وهل يجازي الا الكفور طوجه وهو ان يكون المعنى وهل يجازي
ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز من الوجه الاخر وهو ان يقال
الجزء عام لكل مكافاة ويستعمل تارة في معنى المعافاة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل
في معنى المعافاة وقوله تعالى جزئيا هم بما كفروا والمعنى ما قبلنا هم بكفرهم قبل
وهل يجازي الا الكفور وهل يعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله
بافاضة المراد وضرب اخرج مخرج المثال بان تكون الجملة الثانية حكما كلييا مستصلا
جاء بما يجري الامثال في الاستقلال ونسب الاستعمال بخلافه فلما جاء الحق ونزه الحق الباطل
ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا البكر من
قبل الخلد افان مت فهم المالدون كل قسم واقعة الموت من الضرب الثاني وكل منهما هل
عاقبه وهو ايضا اي الندس ينقسم قسمين اخرى ولعظ ايضا تنبيه على ان هذا التقسيم
للتدليل مطلقا يعني انه قد علم انه ينقسم الى قسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم لقسمين
اخرى الى قسمين اخرى ولولا قوله ايضا لوقف ان هذا التقسيم الضرب الثاني كما توهم
نظرا الى الامثلة بعض من لم ينقسم بالتنبيه فالندس الذي يجب ان يكون لتأكيد الجملة الثانية
اما ان يكون لتأكيد منطوق كمد لا يتفرق من هو الباطل منطوق في قوله تعالى وهو
الباطل واما لتأكيد معنوم كقوله اي قوله الثانية الدينية وليست بمستيق لخال لا تله
حال عن خال المعنوم بوقوعه في سياق اللفظ او من ضمن الخطاب في امت وهذا احسن من
ان يكون صفة لا خال يعرف بالتأمل ليعنى لا يقدر على استيفاء مودة اخ حال كونك بمنزلة
تله ولا تضلح على سعيه اي تعرف وذمهم حضالا اي الرجل المذهب اي المنهج الضلال
المرضى الحضال ضد البيت دل بمضمون على لفظ الكمال من الرجال وعجز تأكيد لذلك
تقديرا لا لاستفهام فيه لا كما رأى لا مذهب في الرجال ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس
هو التوقي والاحتراس من الشيء وفيه توقي اي اتمام خلافا المعصود وهو ان يوتى كلام يقيم

خلاف المعتود بان يدفعه اي توقي يدفع وكل الالهام وذكر له مثالين لان ما يدفع
الالهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في اخره فالاول كقوله اي قوله طرفة
فمنع ديارك غير مفسد ها اي غير مفسد الديار وهو حال من فاعل سقى عنه قوله
صوب الريح اي تروى المطر ووقوه في الريح وديمته تهي اي سئل لان تروى المطر
قد يكون سببا لخرب الديار وفنا ديارها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسد ها و
الثاني نحو قوله خوف ياتي امر بقوم يحجم ويحونه اذلة على المؤمنين امرت على
الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لوقع ان ذلك لضعفهم
فاتباع سبل السبل بقوله امرت على الكافرين دفعا لهذا التوهم واستعار بان ذلك
تواضع منهم للمؤمنين ولما ادى ذلك ليعلى معنى العطش كانه ليل ما طفين عليهم
وجه التذلل والتواضع ويحونه ان يكون التقدير لعل الدالة على انهم مع شرهم و
علو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافطون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قوله مطرك
كعبا لغنى حليم اذ اما الحكم نرينا اهل مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر
وصفه بالحلم لوقع ان ذلك من محبة فانزال هذا الوهم بان حله انما هو في وقت تزيين
الحلم لاهله وهذا انما يكون عند العذر والام يكن نرينا واما المصراع الثاني فزعم
المصنف انه تأكيد للآية ما يفهم من قوله اذ اما الحكم نرينا اهل وهو انه في حليم حين
لا يكون للحلم نرينا لاهله فان لا يكون حليما حين لا يحسن يكون مهيبا في عين العدو ولا محالة
فيكون هذا تأكيد للمعنى لا تكيلة كما نرى بعض الناس وفيه نظر لانا لا نعلم
ان من لا يكون حليما حين لا يحسن مهيبا في عين العدو والمؤمنان يكون غضبه مما لا يهاب
ولا يهابه والذي يحظر بالبال ان معنى البيت لا ظفر وادق مما يشير به كلام المصنف
وان المصراع الثاني يحتمل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوم امر في تلك
الحالة ليس مما يما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم انار الغضب والمما برة فمع
ذلك لو لم يعمد مع الحلم بحيث يهابه العدو ومهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة
التي يحسن فيها الحلم بحيث يهاب العدو لم يكن مهيبا في عينه فكيف في غير تلك الحالة
واما بالتميم وهو ان يوتي في كلام لا يوتى خلاف المقصود بفضل لتكنه كالمبالغة
نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الصبر في حبه للطعام اي يطعمون
مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الصبر لئلا يطعمون على حبه فلا يكون ما نحن
فيه لانه لتاديه اصل المراد ولتقليل المرادة في قوله سبحانه الذي اسرى بسيرة ليله
ذكر ليله مع ان الاسر لا يكون الا بالليل لانه على تقليل وانه اسرى في بعض الليل
واما بالاعتراض وهو ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين مع جملة او
اكثر لا محل لها من الاعراب ليس المراد بالكلام هو المستند فقط بل مع جميع

ما يتعلق بها من الفضائل والتواضع والمراد بانصال الكلامين ان يكون الثاني بيا بالاول
او تأكيد له او بدلا منه كالقصر في قوله ويجعلون هذه البينات سبحانه ولهم ما
يشتهون فان قوله سبحانه حمله لكونه مقدر العقل وفقت في انشاء الكلام لان قوله ولهم ما
يشتهون عطف على قوله هذه البينات والتكبير فيه تشريه الله ولقد شبه عما ينسبون اليه
والدهاء في قوله وكالداه في قوله عرفان بن يحيى يعلم السباني ليكبره وضعفه ان
التامين وبلغتها واحوجت سمى الى ترجمان كمال ترجم كلامه واضر بلسان اخر وقوله
بلغتها حمله معترضة بين اسم ان وحينها قالوا وفيها اعتراضية ليست عاطفة ولا
حالية ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكر صاحب الكشاف في قوله واتخذ اسما برأهم
خليل لانها اعتراضية لا محل لها من الاعراب نحو الاهل تاءها والحوادث مفعلة فايد هرا
تاكيد ووجوب اتباع طنه ولو جعلتها عطفا على حمله فيلزم ان يكون لما منع ومثله ما ذكر
في قوله تعالى واسم اعلم بنا وصفت وليس الركن الا اني انها اعتراضية بين قوله اني وصفتها
انتي وقوله اني سميتها من ومثله هذا الاعتراض كثر ما يلحق بالهاء والفرق دقا
اسما ليه صاحب الكشاف ذكر في قوله اتخذتم العجل وانتم طالمون ان قوله وانتم طالمون
حال اي عبد تم العجل وانتم واصفون العباد في موضعها واعتراض اي وانتم قوم
عاد بكم الظالم والتشبيه في قوله اي والتشبيه في قوله الشاعر واعلم فاعلم المرء يتفقه ان يوفق
ياي كل ما قدرا ان هي المحققة من المسئلة وظهر الشأن محذوف يعني ان المعذورات اتيه
وان وقع فيه تأخير في هذه تسلية وتسهيل الامر وقوله فاعلم المرء يتفقه حمله معترضة
بين اعلم ومفعولية والفار اعتراضية وفيها شائبة من السببية وما جاء اي ما الاعتراض
للدي وقع بين كلامين وهو اكثر من حمله ايضا كما ان الواقع هو تنبيه اكثر من حمله قوله تعالى
فلما مضى من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فسادكم حرثكم لقوله
فان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراضية اكثر من حمله بين كلامين متصلين معنى
كما في قوله تعالى فان قولهم فسادكم حرثكم بيان قوله فان قولهم فسادكم حرثكم
الله يعني ان الما في الذي امركم به وهو مكان الحرث لان الغرض الاصل في الاتيان طلب
النيل لا قضاء الشهوة فلا ما قولهم من الامن حيث يتاخر منه هذا الغرض والنكتة في هذا
الاعتراض الترفيق فيها امر وايد والتفريقا بنوعه ومن نكتة الاعتراض تخصيص احد
المدحورين بزيادة التاكيد في امر علق بها كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حلة
امه وصنا على وهن وحمل فضاله في ما بين ان اشكر لي تقيرا وصينا وقوله حلة اقراض
بينها اجمالا للوصية بالوالدين خصوصا وتذكر الحقها العظم معروا ومنها المطابقة اي
صفة المطابقة والاستقطاف لقوله في الطيب وخفوق قلب لورايت بينها ما حجة
لرايت فيه حيننا وقوله يا حناني اعتراض المطابقة مع الجيتم والاستقطاف ومنها بيان

السبب لا سر فيه غربة كما في قول الشاعر فلا هجرة بيدى وفي الياس لحة ولا وصله
تصفون بنا فكاهمه فان كون هجر الجيب مطلوباً للنجاة من ضرب من سببه باز الياس
راحة وقال قوم قد يكون النكتة فيه اي في الاعتراض لدفع غير ما ذكر ما سوى دفع
الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المصنوع من حوزة بعضهم وقوله
يعني ان العالمين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الابهام ايضا افترقوا فرقتين
فجوزت من قديمهم وقوع الاعتراض جملة لا عليها جملة مقصده بها بان لا عليها جملة فكون الاعتراض
اخرا للكلام او عليها جملة اصلا فتكون الاعتراض من مقصده بها معنى وهذا صريح في مواضع
في الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤول في انشاء الكلام بجملة او اكثر ولا يحمل لما من الاثر
لنكتة لانهم لا يخالفون الاولين الا في جواز كون النكتة ودفع الابهام وجواز ان لا عليها جملة مقصده
فتبقى استرطاط ان لا يكون لها محل من الاعراب بجملة فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل
وبعض سورة التكميل وهو ان لا يكون الجملة لا محل لها من الاعراب كما في قوله الخاسر وما ما
مناسيد في قراشه ولا طل من حيث كان قبيل فان المصراع الثاني يحيل لانه احذر لما
وصف قوم بيهول القتل يا هم فالك لا يصح فانه هذا الوبم بوصفهم بالانتصا
من قائلهم وكلامه ههنا وان على ان الجملة في التذييل يجب ان يكون لها محل من الاعراب
وهذا مما يفسر به نصيب لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب بجملة اخرى
مستثناة عنها محسنة باعرابها بدلا منها او توكيدا ويكون الغرض منها ما كتبه الاولى
اللام الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاعتراف على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير من الشعر
لانه انما يكون بفضله والفضل لا يد لها من الاعراب وبعضهم كوراي جواز الفرقة الثانية
من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد تكون رفع الابهام ان يكون الاعتراض من جملة فالاعتراض
عندهم ان يؤول في انشاء الكلام او بين كلامين مستقلين معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر
فاما على ما ذكر في الايضاح حيث وقال فرقة بشرط الاعتراض بان يكون جملة او اكثر من
جملة فمسند يشتمل من التميم ما كان واقعا في احد الموقعين اي في انشاء كلام او بين كلامين
مستقلين وفي التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل لو
من جملة او اكثر فومر اخلا لا انه اما ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون له محل
من الاعراب او لا يشترط فانما يشترط ذلك لم يصح بجواز كون ضمير جملة لان الغرض لا بد له
في الكلام من الاعراب ولم يشتمل من التميم اصلا لانه ان يكون فضله والفضل لا بد لها من
الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشتمل من التكميل
ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة
او اكثر فتشعر ان ما هو اقل من الجملة لا بد من ان يكون له اعراب في الجملة بكلامه لا يخلو عن شرط
واما بغيره كذا في الاطنايب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا او بغيره كذا

الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون فان خلوا لم يدكروا ومن
به لان ايمانهم لا يكون من سبهم اي لا يحمله فلا حاجة الى الاتيان به لكونه معلوما وعن
ذكر اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرفه الايمان وانما يتحلى به حلة العرش ومن حوله
ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطياب غير داخل في ما سبق ظاهر بالناسل فيها
ومن الامثلة التي اورد ها المصنف في هذا المقام قوله راسد يعني وقوله تعالى ويقولون
يا هؤلاء هم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد اتي فيه بصفة التكميل
والدلالة على ان هذا وقوله يحرك على السنتهم من غير ان تكون ترجمة على علم في القلب ومنها
قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله تعالى قضيا مائة ايام في الحج وسبعة ايام رجعة لانه
توهم الا باجته فان الواجب في الاباحة في نحو جالس الحسن او ابن سيرين ولا يرى ابن الجاهل
جميعا او احدا منها كان ممثلا وفيه نظر لانه يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع حلا
خلاف المعصوم ومنها قوله تعالى اذا جاءكم المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله وانه
يعلم انك لرسول الله سيدنا اننا نقول لكاد يكون فانه لو اخطأ لمترك انك لرسول
الله والله يعلم انك لرسول الله سيدنا اننا نقول لكاد يكون مساق الاية لتكديف المناقير
في دعوى الاخلاص في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كاد يكون في الاقرار وفيه نظر
لانه نظر ايضا من قبيل التكميل ومن الاعتراض عند من يجوز كون التكميل في دفع الابهام و
اعلم انه كان يصف الكلام بالاطياب والابحاز باعتبار كونه ناقصا عما ياتي اصل المراد او
نرايها عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالابحاز والاطياب باعتبار قلته حرة وكثر بها بالنية
الى كلام اخر ساوله اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قوله الى تمام بعد ردي تعرض عن
الدنيا اذا عن اي ظهر سوداى زيادة وتامة ولو بمرتبة في نفي عذراء ناهية الزنى
النسبة والعذراء البكر والناهد المرأة التي تحفد مد بها اي امرت وقوله اي قول الشاعر
ولست بطيار الى جانب المعنى اذا كانت العليا في جانب العقر المحسنة يعني ان السيادة
مع العقب والسفر احب اليه من الراحة والرفقة بدونها بصفة الميل الى العالي فصراع
الى تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت مسا وان لم في اصل المعنى مع قلته حرة وبه والبيت
اطياب بالنسبة اليه ومثل هذا الارجاز يجوز ان يكون ايجازا بالقياس السابق وان يكون
مساواه وان يكون اطيابا وكذا مثل هذا الاطياب ونحوه من اي من هذا القبيل قوله تعالى
لا يسأل عما يفعل وقوله الحاسي ويكرمان يسأله الناس قلوبهم ولا يكرهون القول حين
يقول اي يغير ما يريد يغير من قوله فينا واحدا لا يحجب الاعتراف علينا اعتقاد الله
واقصدك يحسننا بصفنا منهم ونفاله حكمهم ورجوع الناس في المهمات الى ايمانهم فالارجاز
بالنسبة الى البيت وانا حال القرب لان ما في الاية يشتمل على فعل كل والبيت مختص بالقول
ان كان ملين من عموم الافعال ايضا علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه ونحمد الله والصلوات على سيدنا محمد وآله

واسأله التوفيق واتمام العامين الاخرين بمبته وجوده **الفن الثاني**
علم البيان فذكر على المبدع لهذا الاختصاص اليه كونه جزء من علم البلاغة
ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف المبدع فانه من التتابع وهو علم بصرفه
ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه ايراد بالعلم الملكة التي
تقديرها على ادراكات جزئية ونفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في نفس
علم المعاني فليس التقدير علم بالقواعد اى ادراكها او الاعتقاد بها على ما توهموا واما ايراد
بالمعنى الواحد فلي ما ذكره القوم ما يدل عليه كلام الذي رووه فيه المطابقة لمقتضى
الحال واما بالطرق التركيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما ساقى والمعنى ان علم
البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في مقتضى المشكل واما ايراد
بتركيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرفت من ليس له هذا الملكة
اي ايد معنى قولنا نزيد جواذ في طرق مختلفة مثل ان يقول نزيد كثير الرماذ او نزيد في
الاوقف لم يكن عالما بعلم البيان ويعتد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد مع
مقدودة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه عن بعض الاخر على معناه لم يكن ذلك من
البيان في معنى وتفيد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد
المعنى الواحد في طرف مختلف في اللفظ والعبارة دون الوضوح والحقا مثل ان يورد
بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة
وخفاها لان كل واضح هو حفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح
ان بعضها اوضح للدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الحقائق وبالفن المذكور
المعنى الواحد يخرج ملكة الاقدار على التبيين من معنى الاسد بعبارة مختلفة كالقيد
والغضن واللبث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما ياباه القوم في الدلالات
الوصفية كما ساقى ثم لا ينبغي ان نعريف علم البيان بما ذكرهنا اولى من تعريفه بصرفه
اي ايراد المعنى الواحد كما في المعناح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة
ولم يكن كل دلالة كمثل الوضوح والحقا وحسب تميم الدلالة على ما هو المقصود منها
والدلالة هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ اخر والاول الدالة والثاني
المدلول والدالة ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط في
المعقود والنص والاشارات ودلالة الاثر على المورث كالدخان على النار فاضاف الى
الى اللفظ احتراز عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يعيدها بما يكون للوضع
مدخل فيها احتراز عن الدلالة العقلية والطبيعة لان دلالة اللفظ اما ان يكون
لوضع مدخل فيها اولا فالاولى هي التي سماها القوم وصفية وهي التي تنقسم الى اللفظية
والنفس والاشارة والثاني اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اتم على

على الوجود فان طبع اللفظ المعنى اللفظي بذلك عند عرض الوجود له اذ لا
يكون وفي الدلالة العقلية الصفة كدلالة اللفظ المسوع من وراء الجدار على
وجود اللفظ والمقصود بالنظر هو اللفظ للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعة
والعقلية لاختلافها باختلاف الطباع والافهام والمصترك العقيد لوضوحه وكون
سوق الكلام في بيان التعميم مستفيدا من ذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوصفية بانها
فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحتمل ان يكون
عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفها على العلم بالوضع واما بالوضع وضع ذلك
اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عن المقصود والالتزام واعتراض بان
الدلالة وصفية اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاعلية فهو
صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفعولية فهو صفة المعنى وايضا كان
فلا يصح حمل على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم
منه المعنى عند الاطلاقات للعلم بوضعه وجوابه اننا لا نعلم انه ليس صفة لللفظ فان
فهم السامع المعنى من اللفظ او الفهم المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث
يفهم منه المعنى فاية ما في البياض الدلالة مفردة يصح ان تشق منها صيغة تحمل على اللفظ
كالدال وفهم المعنى من اللفظ او الفهم منه مركب لا يمكن اشتقاقا منه الا برابطة
مثل ان يقال اللفظ منهم منه المعنى الاتركا الى صحة قولنا اللفظ مصنف بانفهام
المعنى منه كما انه مصنف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الحق في العقل
او امرت ذلك فنقول دلالته اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما
وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزءه كدلالة الانسان على الحيوان
او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك ونسبي الاول يعني الدلالة على تمام ما
وضع له وصفية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له في الدلالة
المشوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخيرين اى الدلالة على الجزء والخارج عقلية لاقبالها
عليها انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الدهن يستلزم حصول الجزء فيه
وحصول الملتزم يستلزم حصول اللزوم والمنطوقين ليمون الثلث وضعه بحيث ان
للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوصفية والطبيعية كما ذكرنا و
يجوز الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن
المعنى والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذ كان اللفظ مشتركا
بين الجزء والكل وامر به الكل واعتبره لا لانه على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها
دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها ليست مطابقة بل تضمن وان امر به الجزء لانه
موضوعه يصدق عليها انها دلالته اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة

وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اراد به الملزوم واعتبره لانه على اللازم
بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة
وان اراد به اللازم من حيث انه موضوع لم يصدق عليها انها دلالة لانه على الخارج اللازم
مع انها مطابقة لا التزام وح ينقص بقرينة الدلالات بعضها ببعض فالحجج ايسر
لم يعتقد بقرينة الدلالات حتى يبالغ في رعاية السقوط وانما قصد التقسيم على وجه
يشعر بقرينة فلا يباين ان يترك بعض القيد اعتمادا على وصوحيه وشهره فيما
من المقوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع
له والتضمن دلالة على جزئ الموضوع له من حيث انه جزء والا التزام دلالة على الخارج
اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يحاب بان لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ
لما كانت وصفية كانت مستقلة بمرادة اللفظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ
ان اطلق واراد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فتولد عليه والا فلا والمشارك اذا اراد
به احد المعنيين لا يراد به المعنى الاخر ولو اراد به ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع
لان قانون ان لا يراد بالمشارك الا احد المعنيين فاللفظ ابد لا يدل الا على معنى واحد قد
المعنى ان كان تمام الموضوع له فطابقه وان كان جزءا فصحت والا فاللزام وفرض نظر لان
كون الدلالة وصفية لا يقتضي ان تكون تابعة لارادة تيل للموضع فانما قاطعون باننا
اواسمنا اللفظ وكما علمنا ان الموضوع متعلق بمعناه سواء اراده اللفظ او لا ولا نفق
بالدلالة سوى هذا القول يكون الدلالة موقوفة على الارادة باطله لا سيما في التضمن
والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم
اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كافي المجازات صارت الدلالة
عليها مطابقة لا تقتنا والتزاما وعلى ما ذكر هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالة
لا امتناع ان يراد باللفظ واحد اكثر من معنى وقد صرحوا بان كلامنا التضمن والالتزام
يتلزم المطابقة سلبا جميع ذلك لكنه مما لا يعتد في هذا المقام لان اللفظ المشترك
من الكل والجزء او اطلق واراد به الجزء لا يظهر انها مطابقة ام تضمن واهما احدث
يصدق عليها بقرينة الاخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية
ما لا بد منه وشرطه اي شرط الالتزام الملزوم الذهني من الموضوع له والخارج عنه اي
كون المعنى الخارج محيى يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على
القوة او بعد التماثل في القرين والالكات نسبة الخارج الى الموضوع له كسنة سائر
الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ذلك من جملة بلا مرجح ولو لا اعتقاد
المخاطب لغيره او غيره اي ولو كان ذلك الملزوم الذهني مما يثبت اعتقاد المخاطب
عرف عام لانه المعنى من اطلاق العرف او غيره كالشعر واصطلاحات اسباب الصناعات وغيرها

ذلك ما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر للافتقار في
اشتراط اللزوم الدهني ووجه العلامة في شرحه ان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل
دلالة الالتزام ان يفيهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان التمهيد سبب اللزوم
بينها دلتها او بغيره من قرائن الاحوال فالأظهر ان مراده باللزوم الدهني ان لا
ينفك تفعل المدلول الا لشرحي عن تفعل المسمى لان معنى التلزم عدم الالتصاك وظاهر
انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان
تكون مدلولها التزاميا بل يمكن دلالة الالتزام ايضا بما يتلوا في الوضوح والحقا
ولا يراد المدلول اي مراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح **بيان** في الوضعية
اي بالدلالات المطابقة لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى فم
يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والآي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لذلك
المعنى لم يكن كل واحد من الالفاظ دالاً عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلاً اذا
قلنا خذ لي ثوب الورم فالسامع ان كان عالماً بوضع المفردات والهيئة التركيبية
امشع ان يكون كلام يودي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا
خذ لي ثوب الورم او اخذ انا اذا اقتنا مقام كل كلمة منها ما يراد بها فالسامع ان كان
عالمًا بوضعها لما يتك المعنومات كان فهمها ايها من المرادفات كقوله اياها من تلك
الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالماً بوضعها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى
اصلاً وانما قال والالام يكن كل واحد منها دالاً دون ان يقول لم يكن واحد منها دالاً لان
الفهم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ لانه عالم بوضع كل واحد منها فتفهم
المسار الى بقوله والا ان لا يكون عالماً بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون
عالمًا بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالاً ان يكون عالماً ببعض منها دون بعض فيكون
بعضها دالاً دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالاً ولا يمكن ان يكون
بعض منها دالاً فليتأمل وايا ما كان لا يجري فيها الوضوح فان قلت لتوقف فهم المعنى
على العلم بالوضع لزم الدوران العلم بالوضع متوقف على فهم المعنى لان الوضع نسبة
من اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت المتوقف على العلم
بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالتحليل لا على
فهم من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق
بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قيل لا نسلم
انه اذا كان عالماً بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ
المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل ياد في المقامات فكثرة الممارسة والمواصلة
وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى السفات اكثر ومراجعة اطول وكثيراً

ما يقتضيه في سببها المعاني المطابقة من بعض الألفاظ مع سبق علمنا بوضعها
الى متاعده فكل واحد من هذه تأمل المطول المعجل بها وقله تكرار اللفظ على الحصر والمعاني
والمعاني على العقل فالمعاني ان المراد بالاختلاف في الموضوع والحقارة ان يكون
ذلك بالنظر الى الموضوع الاول لا لاختلاف الالات الالتزام كبرك لاها من حيث انها دلالة الالتزام
قد تكون واحدة كما في التزامات القسمة وقد يكون خفية كما في التزامات العبد المقتصر
الى الوسايط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق واجب قطعاً عند تعلم بالوضع
وممنع قطعاً عند عدم العلم بالوضع وأسره خصوصاً بعض المعاني المطابقة الى العقل
ودليلها انها من جهة سرعة تدكر السامع للوضع وبطوره ولهذا يختلف باختلاف
الاستخاض والافات وثبات العقلية اي والاراد المذكور يتاى بالدرالات العقلية
لحيوانان يختلف مراتب الزوم في الموضوع اي مراتب لزوم الاجزاء في القطن للكل
مراتب لزوم التزامات الزوم في الالتزام اما في الالتزام فظاهراً لحيوانان ان يكون الشيء
واحد لتمامه مستقلاً وبغيرها اقرباً اليه من بعض اخر بسبب قلة الراسطة فيكون
اوضح لزوم ما لا يمكن تادير ذلك المعنى الملتزم بالالفاظ الموضوعية لهذا التزام
المختلفة الدلالة عليه ووضوحها وخفاؤها وكذا اذا كان الشيء واحد منومات لزوم
سببها اوضح منه لبعض فيمكن تادير ذلك التزامات تلك الملتزمومات المختلفة الدلالة
عليه في الموضوع وبذلك لا في المعنى في دلالة الالتزام منها هو ان يكون معنى الخارج
بجيب يلزم من حصول الشيء في الدهن حصوله فيه سواء كان ملا واسطة او بواسطة او
بوساطة مستعدة وسواء كان الزوم عقلياً او اعتقادياً عرفياً او اصطلاحياً مثلاً
مع قولنا زيد جواد يلزم منه لتمامه مختلفه الزوم مثل كونه كسيراً الرماذ وحيان
الكلب ومنزول الفصيل فيمكن تادير هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها
اوضح دلالة عليه من بعض واما في القطن فيبانه انه يجوز ان يكون المعنى جزء من
شيء وجزء الجزء من شيء اخر قد لا تدل الشيء الذي كل المعنى جزء منه على ذلك المعنى
اوضح من دلالة الشيء الذي كل المعنى جزء من جزء مثلاً دلالة الحيوان على الجسم وضح
من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على الثرى اوضح من دلالة البيت عليه فان قل
يسخ ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمعقود من الانسان
او الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا ان القطن تابع
بسطا لغيره لان المعنى القطني انما عقل اليه الدهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك
على ان القطن من فهم الجزء وملا عطية بعد فهم الكل وكثيراً ما يلزم الكل من غير
النفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الحبش مالم يحظر بالبال وسخه
النوع بالبال ولم تراع النسبة منها في هذا الحال ممكن ان يغيب عن الدهن فيجوز ان

يحظر النوع بالبال ولا يلبق الدهن لا الهين هذا كلامه فان قلت قد سبق ان
المراد بالمعنى الواحد ما يورد به الكلام المطابق لمقتضى الاحتمال وهو لا محالة
يكون معناتركيبا وما ذكرته من تناقض الادوية بالعبارة المختلفة انما هو في المعاني الاخرى
قلت نقيد المعنى الواحد بما ذكره لا يدل عليه اللفظ ولا سيما عند كلامهم في مساحت
البيان لان المجاز المصرد باس و هو من معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية
انما هي في المعاني الافرادية فكنا لما ساعدنا القوم في هذا التقيد نقول ان كون الكلام
اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اقراء ذلك الكلام اوضح
دلالة على ما هو اخل في ذلك التركيب فادعوا عن المعنى التركيبي بتركيب بعض معانيها
اوضح دلالة على ما هو اخل في ذلك المعنى كان هذا تادية للصحة الواحد التركيب
بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما يتيسر في من الكلام في هذا المقام وهو قد
موضع نظرم اللفظ المراد به لانه ما وضع ذلك اللفظ له يعني باللائم ما لا ينفك عنه
سواء كان داخل فيه كما في الضمن او خارجا عنه كما في اللازم ان قامت قرينة على عدم المراد
اي مرادة ما وضع له تجازوا الا اي وان لم يدل قرينة على عدم المراد فما وضع له كناية
وهذا مني على ما يسمى في اول باب الكناية من ان الاشتغال في المجاز والكناية كليهما انما
هو من المنزوم الى اللازم وانما ذكر السكاكي من ان معنى الكناية على الاشتغال من اللازم
ان المنزوم ليس بصحيح او لا دلالة لانه من حيث ان لا من على المنزوم واللازم انما
الدلالة على اللازم التسمي الا على منزومهم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في
المجاز ان يذكر المنزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح الا في قليل من قياسه على ما يسمى
وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كناية معناه لان المراد في المجاز هو اللازم
فقط بقيام قرينة على عدم المراد في المنزوم بخلاف الكناية فانها يجوز ان يكون المراد بها
اللازم والمنزوم والناسك بان هذا جمع بين الحقيقة والمجاز في الارادة محال جميعا والمجاز
مقدم على الكل فقدم في الوضع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم
في الوضع ايضا لتوافق الوضع الطبع من منى المجاز ما يقتضي على التخييل وهي الاستعارة
التي كان اصلها التشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احدا فاستعارة الاستعارة لا يقتضيها
عليه فاحضر المعصود من علم البيان في التثنية التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا
كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتداء الاستعارة عليه فلم يجعل مقصدا بل سببه
دون ان يجعل مقدمة للتشبيه الاستعارة قلت لا فرق بين مباحثه عموم قوايد اراقت عن
ان يجعل مقدمة للتشبيه الاستعارة واستحق ان يجعل هذا سببه هذا هو الكلام في سطر
مقدمه علم البيان على ما احتج به السكاكي وانت خير بما فيها من اضطراب والافترار
ان يقال علم البيان علم بحث فيه من التشبيه والمجاز والكناية ثم تشتغل بتفصيل هذا

الباحث من غير لغات الى الامجاء التي اوردنا في صدر هذا الان التثنية
اي هذا بحث التثنية الاصطلاحي الذي هو معنى الاستعارة وهي المقصد الاول
من المقاصد الثلاثة ولما كان هو اخير من مطلق التثنية اعني التثنية بالمعنى اللغوي
اسما او لا الى لقبه بقوله التثنية اي مطلق التثنية سواء كان على وجه الاستعارة
او على وجه يقتضيه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسم المظهر ولم يأت بالضم
ليلا يعود الى المذكور المحض من اللام في التثنية الاولى العهد او في الثاني للجنس ولما
يقال ان المصرفة اذا اعتدت بعرفة وتوهمين الاولى فليس على اطلاقه يعني ان معنى
التثنية في اللغة المبالغة في مصدر قولك دلت فلان على كذا اذا هدته له يعني
هو ان يدل على مشاركة امر في معنى فالاموال اول هو المصيبة والثاني هو المصيبة به و
الغنى هو وجه التثنية كما قلنا من هذا القسم شامل لمخبر قولنا قاتل زيد عمرا وجاني
زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد هنا ما لم يكن اي المبالغة بالتثنية المصطلح عليه
في علم البيان هو دلالة على مشاركة امر اخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة
الحقيقية نحو رابت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو رابت المسنة
الظفارها ولا على وجه المجازيد نحو رابت برزدا سدا ولقيني من اسد على ما سمعني في
علم البديع فان في هذه التثنية دلالة على مشاركة امر اخر في معنى مع ان شيئا منها
لا يسمى شيئا في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في المجازيد فانه صرح بان نحو
نريت بفلان اسدا ولقيني من اسد من قبيل التثنية لغوية التثنية في الاصطلاح
عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر اخر لا على وجه الاستعارة الحقيقية والاستعارة
بالكناية والمجازيد ومعنى ان يراد فيه قولنا بالكاف ونحوه لقطا او معتبرا اخرج
منه نحو قاتل زيد وعمرو ولما قال الاستعارة الحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة
التخييلية وهي ايات الاظفار التثنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر
اخر عند المصنف لان المراد بالاظفار هنا معناه الحقيقي على ما سمعني انشا الله تعالى في ذلك
في اي في تفسير التثنية نحو زيد كالاسد او كالاسد يحرف حرفه لقيام قرينه وما قسمي
لشيء على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التثنية وجعل التثنية به جولا عن التثنية
او في حكم الجنس سواء كان مع ذكر المصيبة او مع حذفه فالاول قولنا نريد اسدا والثاني نحو قول
تعالى ضم بكم غمي بحذف المتداي من ههنا المحققين على انه يسمى تثنية بالكناية لا استعارة
لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوي ذكر المستعار له بالكلمة وبحذف الكلام خلو عنه
صالحا ان يراى به المفعول عنه والمفعول له لولا دلالة الحال او مخوف الكلام ويجوز لهذا ان يراى
سبب وتفسير في خراب التثنية ان شأ الله تعالى والنظر ههنا في اركانها في التثنية في هذا
المقصد انما هو عن اركان التثنية المصطلح وهي اربعة طرفاء يعني التثنية ووجهه و

وإدانت في العرض من وفي اقتسامه وإطلاق الأركان على الأربعة المذكورة أما
باعتبارها بما حوت في اعتبارها لأنه هو الدالة على مشاكلة أمر لا أمر في معنى بالكاف
ومعناه وأما باعتبار أن التشبيه في الاصطلاح كثير لما يطلق على الكلام الدالة على المشاكلة
المذكورة في حقها لأنها لا تزيد على السيد في الشجاعة طرفة أما حسيان في قدم البحث عن طرفية لا
صا لها لأن معنى التشبيه وجه مقى قائم بالطرفين من جهة التشبيه والتشبيه به أما منسوبان
إلى الحس كالخزف والورد في المصبرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد
بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع إلا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو
الصوت الذي لا يخرج من فضاء الفم ولا يخرج من فمهمز ولا يخرج من فمهمز ولا يخرج من فمهمز
والرقيق والمهمز في المدركات والجلد الناعم والمهمز في المدركات وهذا كله ما فيه نوع
تساعح إلا في الصوت الضعيف والهمس والتكلم وذلك لأن المدرك كونه بالصوت مثلا إنما
هو لون الخبز والورد وبالشيم راحة العنبر وبالذوق طعم الرقيق والخمر وباللمس صلابته
الجلد الناعم والمهمز ليس إلا نفس هذه الأشياء كونها أحيا ما كانت قد أحسرت في العرف
أن يقال أصبحت الورد وتمت العنبر وقت الحس ولست الحس وأعتقيا أن عطف على
قولنا ما حسيان كالعلم والحيق ووجه التشبيه بينهما كونها حسيان أدرك على ما سمع حقيقة
أو محتملان بأن يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيان أو على العكس فالأول كالمشبه
والسبع فإنا لنسبة أعني الموت محتمل لأنه عدم الحيوان عما من شأنه تلك والسبع حسي والثاني
مثل التطور وحلقو والخلق رجل كرم فان العطر هو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو
كيفية تقاسية يصدر عنها الأفعال الباشهوات عقلية وقيل إن التشبيه المحسوس بالشم
غير جائز لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس وتنبه بها وكذلك يوم قيل حرق
حساق قد علمنا بغير العلم المستفاد من ذلك الحس وإذا كان المحسوس أصلا للعقول
فتشبه به يكون نقل الشئ أصلا ولا يصل فرعا وهو غير جائز فذلك لو جاز لم يحال
مما ولا مباغت في وصف النفس الظهور والمسلك ما ساق في الطيب فقال الشئ المحسوس
في الظهور والمسلك في الطيب كان تخصيا من القول وأما ما جاء في الاستعارة من تشبيه
المحسوس بالعقول فوجه أن يقال العقل محسوسا ويجعل كالأصل المذكور المحسوس على
طريق المباغتة فيصح التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به من جنس مدرك بالحواس
الظاهرة ولا بالقوى العاقلة مثل الخيالات والوهميات والوحدانيات إرادات يدخلها
في الحس العقل تقديلا للاعتبار لتبديلا للأسرها لإطلاق لأنه كلما قل الاعتبار قلت إلا
قسام وإذا قلت الاقسام كان سهل صنطا فاشارة إلى أنهم بغير الحس والعقل بغير المراد
بالحس المدرك هو ومادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم و
الدوق واللمس قد دخل فيه أي بسبب زيادة قولنا ومادته دخل في الحس المبني وهو العقل

الذي قرض مجتمعا من امور ما يدرك بالحس كما اي كالمشبهة في قوله كان بحر السيق
 من باب جرد قطيعة اراد به شقالب النعان وتصوره واحمر في وسطه سوا في
 وانما اصنف الى النعان لانه حرم ارضا كثيرا في ذلك والتصوب اي مالا اله السفل من صاحب
 المطر اذا ترك او تصعد اي مال الى العلوا اعلام جمع علم وهي الراية يا قوت فشن على ارجح
 من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المشهورة على رهاج الزبرجد ما يدركه الحس لا الحس
 انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضرا عند المدرك على هبهات محسوسة مخصوصة
 به لكن ما دتر الى تركيب هو منها كالاعلام والياقوت والرياح والزبرجد كل منها محسوس
 بالبصر والعلم ما عدا ذلك اي المراد بالعلم ما لا يكون هو لا ما دتر مدركا باحدى الحواس
 الحس الظاهر فدخل فيه الوهم الذي لا يكون في الحس مدخل فيه فكونه غير متنازع متنازع
 الحيا في فانه متنازع منه ولهذا قال اي غير ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المدركة
 ولكن بحيث لو ادركه كان مدركا كلها وهذا العقيد يترتب عن العقول كما في قوله اي كالمشبهة
 في قوله اسر العيس القيلاني والمشرقي مضاجعي ومستونه زهرق كانياب احوال يقول اقله
 وكما الرجل الذي يوهو في حبلى والحال ان مضاجعي وملازمي سيف منسوب الى شارف
 الدين ومنها محمد بن الفضل يقال السيف او اخلوه ووصف الفضل بالزرقه لانه لم يخط
 صفها ولو زنا محبوبة فان انياب الاغوال ما لا يدركه الحس لعدم محققها مع انها لو ادركت
 لم تدرك الا بحس البصر وما يحس السهل في هذا المقام ان ليس المراد بالحيا اليات الصل
 المرستة في الحيا المتأدبة التي من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني في الحيز المدرك
 بالوهم على ما سبق تختمها في حب الفضل والوصل لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدب
 الى الحيا والحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال ورد من الشياطين
 ليست من المعاني الحيزية بل هي صور لا نهاليت ما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل
 انها وحده لم تدرك الا بها وليست ايضا ماله تحقق كصدقة زهد وهداة عمرو بل التحقيق
 في هذا المقام ان من قوت الادراك ما يسمى متخيلة مفكر ومن شأنها ان كيب الصور و
 المعاني وتفصلها والعرف فيها واحتراع اشيا لا حقيقة لها كاسنان له جناحان او ايمان
 ولا رأس له وهي لا تسكن داما لا نوما ولا يقظة وليس عليها منتظا بل النفس التي تسعملها على
 اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية بهذا الاعتبار يسمى متخيلة وبواسطة القوة
 العقلية وهذا الاعتبار يسمى مفكرة فالمراد بالحيا في هو المدرك الذي مركبة المحتملة من
 الامور التي ادركت الحواس الظاهرة بالوهمي بما اخترعها المحسلة من عند نفسها كما اذا
 سمع ان القوارض يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختر
 ناب لها كالسبع وما يدرك بالوجدان اي ودخل ايضا في العقل ما يدرك بالقوى الباطنية
 ويسمى وحدانيات كاللذة والالم الحسنيين وانه المعنوم من الوجدانيات بخلاف ادراك اللذة

ق

ع

ما
 الكافر
 المشارة
 رانية لا
 سوان
 مراد
 وهو
 في الشئ
 في نوع
 شلا انا
 الملازمة
 رف
 على
 حكمة
 كالمشبه
 الثانية
 ق وهو
 بالعلم
 من جهة
 الحس
 كالمشبه
 من جهة
 الحس
 الادراك

واللام العقليين فانها ليس من الوجودات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحق
 وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كالوجع من حيث هو كذا والام
 ادراك ونيل لما هو عند المدرك افة وشئ من حيث هو كذا وكل منهما حي وعاقل اما
 الحس فادراك القوة الغضبية او الشهوة ما هو غير عند ما وكال كتحريك الدافعة
 بالخلق واللامسة باللمس والباصرة بالمدركة والسامعة بصوت حسن والشمامة برائحة
 طيبة والمتوهم بصورة شئ او جوه وكذا البواقي فذلك مستند الى الحس واما العقل
 فلا مستند ان القوة العاقلة كذا وهو ادراكها المجردات العقلية وانما تدرك هذه الكليات
 وتلتدبر وهو اللذة العقلية وتشرق على الالم واللذة العقلية ليست من المدرك كمتى الوجود
 بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا كاهن عن
 الادراكين المدركين والادراك ليس مما تدركه الحواس الظاهرة دخل بالضرورة فيما عدا
 المدرك وكذا باحدى الظاهر وليس من العقليات الصرفة كونها من الجزئيات المستندة
 الى الحواس بل من الوجودات المدركة بالقوى الباطنة كالسمع والبصر والشم والذوق
 والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجه ما يشتركان فيه اي وجه الشبه هو المعنى الذي
 قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او محتملا والافريد والاسد في قولنا زيدا كالاسد
 مشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس وجه
 التشبيه فالمعنى المراد الذي له زيادة احتصاص بها وقصد بيان اشتراكها فيه ولما قال
 الشيخ عبد القاهر التتبيه الدلالة على اشتراك شئين في وصف من اوصاف الشئ في لغة
 خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتحليل ان يوجد لك في احد الطرفين
 او في كليهما لا على سبيل التحليل والتاويل نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في قوله تعالى
 السوخي وكان الخمر بين دجاها جمع دجية وهي الظلمة والصبر ليل الى ان الخمر
 ستن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه في اي وجه التشبيه المذكور في هذا البيت هو
 التشبيه الحاصلة من حصول اشياء شرفه سجن في جواب سبي مظلم اسود فبما في تلك
 السبي غير موجود في التشبيه الاعلى طريق التحليل وذلك اي بيان وجوده في التشبيه
 على طريق التحليل ان الصبر ليلان لما كانت البدعة وكل ما هو جمل تحصيل صاحبها كونه
 في الظلمة فلا يستدعي للطريق ولا يامران يقال مكرها شئت البدعة وكل ما هو جمل
 بما اي بالظلمة فتقوله شئت جواب لما ولزم طريق العكس اذ اريد التشبيه اي تشبيه
 السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم مقابل للبدعة والجمل كان السور مقابل للظلمة
 وشاع ذلك اي كون البدعة والجمل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تحيل ان الثاني اي
 التشبيه وكل ما هو علم بالنور واسراق نحو لا يتكلم بالخشية البيضاء والاول على خلاف ذلك
 اي تحيل ان البدعة وكل ما هو جمل ما له سواد وظلام كقولك شامت كعن من جبين فلان

فصار اي بسبب تحيل ان الثاني ما له باض واسراق والاول ما له سواد صار تشبيه النجوم
بين الدجى والسفن بين الابتداع كشيئهما اي مثل تشبيه النجوم ببياض المسيب في سواد
السياب اي اسفله في اسود، فيا سواده متحقق او بالانوار اي بالانوار هار متعلقة بالعاذ
اي لامعه بين النبات الشديد للخصر فيها سواده بحسب الاتصال فقط فظهر اشتراك
النجوم بين الدجى والسفن بين الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا ابيض بين دجى سواد
على طريق التاويل وهو تحيل ما ليس بمنقول مستلوا واعلم ان قوله سنف لاح بيننا ابتداء
من باب القلب والمعنى سنف لاحت بين الابتداع وكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنف
حتى كان البدعة هي التي تلح من جنسها فعلم من وجوب اشتراك وجه الشبه بين المشبه
والمشبه به فساد وجهه وجه الشبه في قوله القليل النجوم في الكلام كالمخ في الطعام
كون القليل مصححا والكثير معندا ان هذا المعنى ما لا يشترك فيه المشبه اعني النجوم
لان النجوم لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع القائل نصب المفعول مثلا
فان وجد ذلك في الكلام فقد حصل النجوم فيه وانتفى العناد عنه وصار متفقاً به في فهم
المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يوجد النجوم كان فاسدا لا ينتفع به بل يستغنى عن قومه
في عميا ويهجم الوجه عليه كما يوجب الكلام العناد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة
بان يحتمل في الكلام العناد تصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه الشبه فيه كونه استعما
مصححا واما لما معندا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافاة الترتيب في الدلالة
على المقاصد الامارات احكام النجوم من الاعراب والترتيب الخاص كالاحكام المطامير
ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التقدير مالم يصلح بالمخ ومن جعل وجه الشبه كون
القليل مصححا والكثير معندا فانه اراد بكنز النجوم استعمال الوجوه العربية والاقوال
الضعيفة ونحو ذلك مما عيذ الكلام وهو اي وجه التشبيه غير خارج عن حقيقتها اي
حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ما بينهما او جزء منها مشتركا بينهما وبين ما يميز
اخرى او يميزها عن غير هذا كما في تشبيه ثوب اخضر في ثوبها او جنبها او فضلها
كما يقال هذا العنق مثل ذلك في كونها كرايا ساو ثوبا او من العنق او خارج عن
حقيقة الطرفين ولا محال ليكون معنى قايما بها وله اقل صفة في ذلك الصفة اما
حقيقية اي منتهى ممكنة في الذات متغيرة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اي
مدركة بالحواس كالكميات الجسمية اي المختصة بالاحكام ما يدرك بالمعبر وهو قول
سرسر في العصبين الجوفين اللتين متلاقيان متفرقتان الى العينين من اللوان
والاشكال والشكل بمعية احاطت نهاية واحدة بالجسم الدائري او نهايتين كشكل نصف
الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث او مربع كالمربع الى غير ذلك والمقادير والمقدار كهم
متفرقات الذات وتعني بالكم عرضا لقبيل التجري لدائرة والاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك

تتلاقى عندئذ وبه احتراز من العدد ويكونه قار الدات ان تكون اجزائه المفروضة ثابتة
وبه احتراز عن الزمان والمقدار جيم تعلیمی ان قبل العتمة في الطول والعرض والعمق
وسلم ان قبلها في الطول والعرض فقط وحظ ان قبلها في الطول فقط والسر كانت
والحركة عند السككين حصول الجيم في مكان بعد حصوله في مكان اخر اعني انها عبارة عن مجموع
المحصلين وهذا مختص بالحركة الايقينية وعند الحكم هو الخروج من القوة الى الفعل على حال
التدريج وفي جعل المقدار والحركات من الكيفيات لان المقدار من مقوله الكم اعني الذي
لنصف العتمة لدائره والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقضي لدائرها قسمه ولا
نسبة وكانت ارادوا المقادير اوصافها من الطول والعرض والتوسط بينهم وبالحركات نحو
السرعة والبطو والتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات كالجنين والعتج المسقف
بها الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكانضك البقاء الحاصلين
باعتبار الشكل والحركة وكالاتقامه والاحتكا والتدرب والعقور الداخلة تحت الشكل
ففي ذلك وبالسبع عطف على قوله بالمصدر والسمع قوة مرهت بالعصب المقروء على
سطح باطن الصاخين يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين
من الاصوات الحادة والنعيلة التي بين بين والصوت يحصل من التوجع المعلوم للفرع
الذي هو اساس حفيف والقلع الذي هو تقريظ حفيف بشرط تقاومة المقروء للقلع
والمقلوع للقلع وبحسب قوة المقاومة وضعفها تختلف قوة وضعفها وبحسب الاختلاف
في صداه المقروء وملاسته كما في اوتار الاغاني المدة او في عصر السند او مثله التواتر
كما في المسار المتقوية تختلف حدة وغلا وبالدوق وهي قوة منبهة في العصب المقروء
على جيم اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحارقة والحراقة والملوحة والمحرقة والعمرة
والقبض والدرسومة والحلاوة والتقاممة وبالسهم وهي قوة مرتبة في زرايد في مقدمته
الدماغ الشبهتين بحلتي الشدي من الروائح واحصها انواعها ولا اسمائها الا من جهة
الموافقة والمخالفة كرايحة طيبة او منته او من جهة الاضافة الى محلها كرايحة المسك او
ما يقاونها كرايحة الحلاوة وباللسان وهي قوة سامية في البدن كله بما يدرك الملوهمات
من الحرارة والبرودة والرطوبة والسياسة هذه الاربعة هي اوايل الملوهمات التي بها تتعال
الاجسام العنصرية وينقل بعضها عن بعض فيقول لد منها الرخايات والاويلان منها فطمتا
لان الحرارة كيفية من شأنها تفريق المختلفات وجمع المشاكلات والبرودة كيفية من شأنها
تفريق المشاكلات وجمع المختلفات والاخران التقاليتان لان الرطوبة تقضي سهولة
الشكل والعروق والاتصال والسياسة كيفية تقضي صعوبة ذلك والمثوبة وهي كيفية تحصل
من استواء وضع الاجزاء والملاسة وهي كيفية تقضي قبول النعم الى الباطن ويكون للشيء بها قوام
غير ساو فينقل عن وضعه ولا يعمل كثيرا بسهوات وانما يكون قبول النعم الى الباطن من الرطوبة

وتما سكة من البسوسة واللبن وهو يقابل الخشونة ويكون هذه الاربعة من الملبوسات ثم
بعض الحكماء والصلابة والخفة وهي بعضى به الجسم ان يتحرك الى صوب المكنان لم
يعتد عايق والنقل وهي وكل منهما في الحقيقة مبدأ في القوة محسوسة توجد مع الحركة لما
يحدث الانسان من الجهد امسكه في الجوف فانه يجد فيه مدا فنة هابطه ولا حركة وكما يجد من
الرق المقنوخ فيه اذ احسبه يده تحت الماقتل فانه يجد فيه مدا فنة صاعدة ولا حركة فيه
وما سئل بها اي بالمذكورات كالبلية والنفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة
وغیر ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عكسه عطف على حسیة ای الصفة الحقيقية
اما حسیة كما مر وعقلية كالکيفیات النفسانية ای مختص بدوات الانفس من الذكاء
ای حلة القواد زنة قوت النفس معلة للاكتساب الاراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج
العضایا و سهولة استخراج النتائج ملكة النفس كالبرق اللامع بواسطة كمن من والذ
المقدمات المنتجة والعلم العلم قد يقال على الاثر ان المعنى لمحصل صورة الشئ عند العقل
وهو الاعتقاد الجاهل المطابق الثابت وعلى ادراك الكل وعلى ادراك المراكب وعلى ملكة
تقديرها على استعمال من صنوعات ما ينحصر من الاعراض ما دراهم البصر بحسب
ما يمكن فيها ويقال فيها الصنافة والغضب وهو حركة النفس مبتداها عند ارادة
الانتقام والحلم ويقوان يكون النفس مطمئنة لا يحس بها الغضب بسهولة ولا باضطراب عند
اصابة الكرم وسائر الغرائز جمع غریز وهي الطبيعة وفترت بانها ملكة تصدر عنها صفات
دائمة ويقرب منها الخلق وهو بانها ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان
للاعتبار خلا في الخلق دون الغریز وتلك الغرائز مثل الكرم والقدر والسخامة ومقابلاتها
وما اشبه ذلك واما اضافة عطف على قولها اما حقيقة والمصفة كما يطلق على ما يقابل
الاضا في الذي لا يكون مقتررا في الدات بل لا يكون معنى متعلقا بشئ كان ذلك الجاهل في
تشبيه الخجة بالنفس فانها ليست هيته مقتررة في دات الخجة او الشمس ولا في الجباب كذلك
قد تطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا يحقق لمعنومه الاعتباري العقل كالصورة الو
النسبة بالخلق والثاب المنة والى كلها اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف
العقل مختص بن جميع الكيفیات المتناهیة ومن اعتباري ونسبي كالاضاف الشئ يكون
مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كالاضافة لشيء يصور في وهي مختص واعلم ان مثال
هذه التبیات التي لا سفر عن قسامها احكام متفاوتة قليلة الحدودی وكان هذا منهاج
المكاکی باطلاقة على المطلقات المسکون في هذه المقام على التکثر من امثلة انواع الشبهات في
تحقيق اللطائف المودعة فيها وايضا وجه التشبيه اما واحد واما يهزلة الواحد كونه
مركبا من متعدد واما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه الشبه حقيقة ملتبسة من امور مختلفة او

تركيبا اعتباريا بان يكون هيئته انتمتها العقل من عدة امور وبهذا يشعر لفظ المركب
 وفيه نظر مستغرق وكل منها اي من الواحد وما هو بمنزلة حقيقة او عطف واما مستغرق
 عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه الشبه اما واحدا وغيره وعبر الواحد اما بمنزلة الواحد
 واما مستغرق بان ينظر الى عدة امور وتفصيل الاشتراك الطريقتين في كل واحد منها وهذا القلا
 المذكور المتزل منزلة الواحد فانه لا يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور بل في الهيئة
 المتفرعة او الحقيقة المتضمنة وذلك المستغرق كذلك اي اما حية او مختلف اي بعضه حية
 وبعضه عقلي اي الذي تركيب منها هو بمنزلة الواحد ايضا اما حية او عقلي او مختلف لكن
 لما كان وجه الشبه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه و
 الحسي طرفان حيان لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء كان بتامة حيا او مستغرقا
 مختلفا لا يكون المشبه به الاحسين ولا يجوز ان يكون كلها او احدهما عقليا لا متناع ان
 يدرك بالحسي من غير الحسي يعني ان وجه التشبيه وجه ما هو من الطرفين موجود
 فيها وكل ما يتخذ من العقل ويتخذ فيه بحيث ان يدرك بالعقل لا سمبالحس لان المدرك
 بالحس لا يكون الا حيا او قايما بالحس والعقل اعم يعني يجوز ان يكون حيا او حيين وان يكون
 احدهما حيا والاخر عقليا لئلا يترك من الحس شي اذ لا متناع ان يقيم العقل
 بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حية وبعضها عقلي ولذلك بقي التشبيه
 بالوجه الحسي العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي يعني ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي
 يصح بالوجه العقلي دون الحسي كما مر فان قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كل
 الحس ليس بكلي لتعريف السؤال ان كل وجه التشبيه فهو مشترك فيه لا اشتراكا الطريقتين
 فهو كلي لان الكل الخرف يكون نفس بصورا ما نعام من وقوع الاشتراك فيه وكل وجه تشبيه
 فهو كلي ولا شيء من الحس كلي لان كل حية فهو كل موجود في المادة حاصرا عند المدرك
 وكل ما هدا شانه فهو جزئي خروفا فلا شيء من وجوه التشبيه الحية وهو المطلوب قلنا
 المراد يكون وجه التشبيه حيا ان الافراد هي جنسية مدركة بالحس كالخرف في التشبيه الخ
 بالوجه فان افراد الخرف وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالمصروف ان كانت الخرف الكلية
 المشتركة بينهما ما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا يصلح جوابا عما ذكر صاحب المقاصح و
 هو ان المحقق في وجه التشبيه بان يكون هو غير عقلي لان المصنف قد عدل عن الحقيقة
 لا المتسامح كما ترى قوله الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها
 ان وجه التشبيه اما واحدا ومركب او مستغرق وكل من الاولين اما حية او عقلي والآخر اما حية
 او عقلي او مختلفا فصارت سبعة اقسام وكل منها فطر فاه اما حيان او عقليان او المشبه
 به او بالعكس قصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحس كالحرف من المصبرات
 والحق اي خفاء الصوت من السموات وفيه تسامح لان المقادير ليس بمجموع وكذا في قوله

ولذة الطعم من المذوقات
التي هي من اللذات

وطيب الرائحة من المسنومات فيما سري في تشبيه الحذر بالورد والصوت الضعيف
بالسر والنكهة بالعنبر والربيع بالخمر والجلد الناعم بالخمر والواحد العقل كالصراخ
من الغاية والجبر هي عقول لأن الجبرادة السجاعة ويقال جبر الخمر لرجل جبر بالمد وانما اختيار
الجبر على السجاعة على ما نشر الخلف السجاعة مختصة بدوات النفس لوجوب كونها صادرة
من موهبة فيمنع اشار اليه لاسد فيه بخلاف الجبر فانها اعم والمداية اي الدلالة الموصلة
الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع لعدم فيما طر فاه
معقولان فان الوجود والعلم من الامور العقلية سواء كان الوجود عامر عن الغاية او
غيرها وبهذا سقط ما ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان يثبت لهذا
معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه كائنا لمك للرجل سجاعة الاسد والعلم حكمة النور
انك تقصص به بين الحق والباطل كما تقصص بالنور بين الاشياء واد اقلت للرجل القليل
العامي معدوم او هو والعدوم سواء لم يثبت لها شيئا من شئ ملا يما في وجوده كالمعدوم
وشي لا شيء موهو وجوه شبه بالعدم فان اثبت ان لا نقل على هذا الظاهر فلا ان مطابقة
فيه مضانفة والرجل السجاعة بالاسد فيما طر فاه حيان والعلم بالنور ان شبه عقل والمشييه
حده فبالعلم يوصل الى الحق ويضيق بينه وبين الباطل كما ان النور يبيد كالمطلوب ويصل
بين الاشياء والعقل بخلاف مخصصكم فاما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف
ونشر هو ظاهر وفي فحة بعض الامثلة تسامح لما فيه من شايه التركيب كالعرا غرا الغاية
واستطاب ان النفس وقد ذكر في المصاح والاصحاح من امثلة العقل فيما طر فاه عقليا ان شبه
العلم الحيوة في كونها جهمتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يعتد بها على ادراكات
جزئ كعلم النجوم مثلا والحيوة شريط الادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد هو العقل
ولو جعل وجه لانه بين العلم والحيوة الاستماع كان ايضا صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه
لا يتقسم باعتبار الطرفين وعقلية لما عرفت ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الاحسيين
كثمة يتقسم باعتبار اخر وهو ان طرفها اما مقدر ان او مر كيان او احد مما مقدر والاخر
مركب فان قلت ما معنى التركيب والافراد هنا ولم يخص هذا التقسيم بوجه الشبه
المركب دون الواحد قلت يحان ان يعلم ان ليس المراد تركيب المشبه او المشبه به حقيقة
مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مقدر ان لا مر كيان
وكذا وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمر في الانسانية واحد لا مترادف
بل المراد بالتركيب ان يعتقد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف الشيء مترع منها
هيبر وتجعلها شيئا وشيئا بر او وجه الشبه وكذلك يدعى صاحب المتاح ليجري في
الشبه المركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيبر مترع على ما سمحي ان شاء الله تعالى
لا يخفى عليك ان وجه الشبه الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى ان يكون معنى مترعا من عدة اشياء

كل منها دخل في حقيقته لا يكون طرفاه مركبين بالجهة المذكورة في تركيب الطرفين بهذا
الجهة اعني الجهة ان يعتقد الى مقددين مدتن منها هيتين لم يفصلا شيئا كالمستثنى
في هيئتهما وشمليهما انما كان وجه الشبه مركبا وليتأمل وبهذا يظهر انما ذكر في
المناجح انما ذكر من الوجه الشبه اما امر واحد او غير واحد وفيما الواحد اما ان يكون في
حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملققة او اما او صافا مستقدا من مجموعها الى هيئته واحد
او لا يكون في حكم الواحد محل نظره انما امر بالتأمل ان يمنع وقوله لا نسلم ان تركيب الطرفين
يستلزم تركيب وجه الشبه لا يجوز ان يقتصر من الطرفين الهيتين ونسبة النسبة بالاشبه
في امر واحد ولا استعماله في ذلك اللهم لا يعلم ان نصيب العرض في هذه النسبة والواحد
فالمركب المحر فيها اي بالشبه الذي طرفاه مفترق ان كان في قوله اي كوجه الشبه في قوله
احققه انما الخلاص او فليس الاسدي وقدا لا في الصبح التي كما ترى كعقود ملاحظة
اكثر الملاهي بجم الميم غيب البض في حبه طول وقد جاء بتسديد اللام كما في هذا البيت
حين نورا اي تفتح كذا في اسرار البلاغة تعالى نورث الشجر فانارت اذا اخرجت نورا
من الميم هي بدل في قوله كما قوله الحاصلة من تقابل الصور البض المستديرة الصغار
المقادير في المراد وان كانت كما في الواقع على الكيفية اي تقابلها حال كونها على الكيفية
المخصوصة منتزعة الى المقادير المحصورة والمراد بالكيفية المحيطة اجتماع المقام والذات
والا مسمى شذوذ الافتراق بل بها الكيفية محصورة من التقارب والتباعد على نسبة قريية
ما عجز في رأي العين من تلك الانجم وهذا الذي ذكرنا في نفس الكيفية جعلها الشيخ
عند القاسم نسبيا لمقدار محصور اي مقدار في القرب والبعد منها وكانه اراد بمقدار
محصور عند مجموع مقدار الثريا والعقود اعني مثلها من الطول والعرض المحصور بين
المحصور ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذه التشبيه
الى عدة اشياء وعقد الى النسبة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفترق ان لان المشبه
هو نفس الثريا والمشبّه هو العقود حين تفتح نورا وسيجي ان المفترق قد يكون مقيدا وان
لا يقتصر التركيب وفيما اني والمركب الحية في الشبه الذي طرفاه من كان كما في قوله فيسار
كان مشار الفقع تعالى انما انما انما اي هيجه فوق روستا واسيا فتا ليل تتهاوي كواكب
اي تتقاطر بعضها في اشراق بعض ولا متهاوي بحدف احدى النايين ومن جعله ماضيا لم يثبت
لكونه مستندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التي تصدها المساعر على ما تطلع عليه
في انشاء شوحه وقوله من النسبة بيان لما في قوله كما الحاصلة من هو في بفتح الهاء الى سقوط
اجرام مشرقه مستطيلة مناسبة المقدار متفرقة في جوانب شمس مظلم فوجه الشبه مركب
كما ترى وطرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال فقد تشبه الفقع والسيوف في
بالليل المتهاوي كواكب لا تشبه الليل بالفقع من جانب ونسبة السيوف بالكواكب من الجانب

ولهذا وحيا الحكم بان اسيا فنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع تشبيه بغير تشبيه وتيقن
ان كقولنا كان مثالا للفتح لئلا كان السيف كواكب ونصب الامثال لا يمنع تقديم
الامثال لان الواو فيها معنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفضلها وارصفها الا ترى
ان ليس كذلك ان لقوله لو تركت الناقة ولو تركت فضيلها ففعل الكلام جليبي وما شبه
على ذلك ان قوله تهاوى كواكب حلبة وقعت صفة ليل فالكواكب مذكورة على سبيل
الفتح ولو كانت مستقلة لكانت يقال ليل وكواكب فلو لم يقتض على ان ادراك لكان
السيف في انشاء المجازة كالكواكب في الليل بل عين عن هيئة السيف وقد سلت من
اعادها وهو يعلق وترسب ويحوي ونذهب وهذا الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانه
لا يقع في العقل الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان السيف في حال التهاوى الحركي
واختلاف الاماكن فيها تضطربا خطريا شديدا وحركات سريعة ثم ان ذلك الحركات
جبهات مختلفة واحوال تقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض والخطاطة
لن السيف باختلاف هذه الاماكن تتلاقى وتتداخل ويصير بعضها بعضا ثم ان اسكال
السيف مستطيلة فيه على هذه الدقائق كلمة واحدة وهو قوله تهاوى فان الكواكب اذا
تهاوت اختلفت جهات تحركها وكان لها في تهاويها توافق وتدخل ثم ان تهاويها في سطر
اشكالها فاما اذا لم تزل مستقيمة عن امكانها فهي على صورة الاستقامة هذا كلامه وقوله ان
اسيا فنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطف على مثال الفتح بل هو ما يتعلق به معنى
الاشارة لتكون الواو بمنزلة وهذا كما يقال في قولنا نهض ضارب عمرو فبكر ان بكر
في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المشارة بمصدر على ما يسبق الى الفهم والمركب
المسمى فيها طرفاه مختلفان اي احدهما مفرد والاخر مركب كما مر في التشبيه الشيق باعلام
يا قوت فشرت في رهاج من زبرجد من الميعة الحاصلة من فشر اجرام حمر مبسوط على
اجرام حمر مستطيلة فالمشبه مفرد والمشب به مركب وعليه كما في تشبيه نهار مشمس
شاهد مرهرا الذي يليل معتد سيجي لهذا زيادة تحقق في عتيم السبب باعتبار الطرفين و
من يدع المركب المسمى ما اي وجه السبب الذي يحوي في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي
يكون وجه السبب الميعة التي تقع عليها الحركة من الاستقامة والاستقامة في غيرهما وتعرف
تركيب ويكون ما يحوي في تلك الميعة على وجهين احدهما ان يقرر بالحركة وعندها من اوصاف
المسمى كالشكواللون وقد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان جا
يزاد في السبب فقه ويخرج ان يحوي في الهيئات التي يصنع عليها الحركات والميعة المعنوية في
السبب على وجهين احدهما ان يقرر بعينه من الاوصاف والثاني ان يقرر بميعة الحركة مع
لا يرد عنهما قال في الاول كما في قوله اي كوجه السبب الذي في قوله ابن المعتز والى النجم والنس
كالرأه في كفت الاشكال من الميعة الحاصلة من الاستقامة مع الاستقامة والحركة السريعة المستقلة

مع لجوح الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يركب السماع كأنه لم يبنسب
حيه بعض من جواب الدارين ثم يدركه أن يقال بداهة اذا قدم والمخبر ظهر له والمخبر
رأى غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بداهة الى الانقباض كما نه يجمع من الجواب الى القول
فان السمع اذا احس الانسان النظر اليها يتبين جرمها وجدها مودية لهذا السمع المرفى
وكذلك المرأة اذا كانت في بداهة الاشراق والوجه الثاني ان يخرج الحركة عن غيرها من الاوصاف
فهناك ايضا لا بد من اختلاف حركات السمع التي الى صفات مختلفة له كان يتحرك بعضها
الى اليمين وبعضها الى الشمال وبعضها الى الاعلى وبعضها الى السفلى لتحقيق التركيب والاكمل
وهذا السمع مفرد وهو الحركة لا مركبة في الحركة الرشي والسهم لا تركيب فيها لا اتحادها بخلاف
حركة المصحف في قوله اي قوله ابن المعتز وكان البرق ومصحف فارجدف الهن اي قاري
فانطبقا قاصرا وانفصاها اي فينطبق انطبقا قاصرا وينفصاها انفصاها فان فيها تركيبا
لان المصحف يتحرك في الحالة انما هي حالة الانطباق والاصحاح الى حمتين في كل حالة اي جهة
فالشيخ كل هنة من هيئات الجسم في حركات ادا لم يتحرك الى جهة واحدة فان شأنه ان يغير
ويند او كل ما كانت التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها البعض الجسم اسد كانت لتركيب
الى هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الرماض حفت لسروا نقبان
يلحقن حقرا نمر في صفة الرمح على قوام معتدله مكانها والرمح جاء بيلها بتغى القفا
ثم يمينها الجمل وقد يتبع التركيب في هيئة السكون كافي قوله اي كوجه السمع الذي في قوله
الطيب في صفة كلب يتقي اي يجلس ذلك الكلب على راسه جالس البدوي المصطلح باربع
مجدوله لم يجد له اي لغز ام بحكمة الخلق من جدله الله لا من جدله الانسان والمجد والمجد
من الهيئة الخاصة من وقع كل عضو من اي من الكلبة اقامة فانه يكون لكل عضو منه
في اقامة موقع خاص والجموع صورة خاصة موافقة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس
البدوي المصطلح بالثا والموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب
كانه عاشق قد مر صغته يوم الوداع الى قوديع سر تحل او قام من لغاسه لوعده من اصل
لتطيه من الكحل فاسبته بالتمطى المواصل تطيه مع الغرض بسببه وهو الغرض من الكحل
فينظر الى الجهات الثالث مطلقا بحسب التركيب والعقيل بخلاف تشبيهه بالموطع
فانه من قريب التناول لا يقع في نفس الراي والصلوب لكونه امر حملنا والركب
العقل من وجه السمع كرم ان الاسماع ما بلغ نافع مع كلا البحث في استقصاها في
قوله مثل الذين حلوا السور لم لم يحلوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين
وهو الكتاب لانه امر عقل منتزع من عدة امور لانه روى من الحمار فضل مخصوص هو
للحل وان يكون المحل شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل
بما فيها وكذا في جانب المسبب واعلم انه قد شرع من معتدلة يقع الخطا لوجه في استناده

منها كثر كما انما اتفرع وجه الشبه من الشرط الاول من قوله كما ابرق قوما عطا شاة غاملة
يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع بزوا لا يصح هنا من هذا
الوجهين وحكي ابرق السماء اذا هارت فابرقت وفي الاساس ابرقت الى فلانة اذا
تحتت لك وتعتقت فاما معنى هنا ابرقت الغمام للقوم وتعتقت كالم تحذف الجاء
واوصل الفعل فلانها وهما اتعتقت وتعتقت اي تضرعت وانكسفت فانتزعت وجه
الشبه مجرد قوله كما ابرقت قوما عطا شاة غاملة خطأ الوجهين انتزعت من الجمع الجمع
البيت فان المراد التشبيه اي تشبه الجبال المذكورة في الايات السابقة بظهور الغمام
لقوم عطا شاة لم يضر بها وانكسفتها بانكسار اي بواسطة القطار يعني باعتبار ان يكون
وجه التشبيه والمقصود المشترك في اتصال استاء جامع بانتهاء مواسم لان البيت
في ان يظهر المنطق الى الشيء الشديد الحاجة اليه اما في وجوده ثم تضرعه وسبق تحسن
ونحوه لا يرجح فالبناء في قوله بانكسرت ليس هي الية حل في المشبهة به لان هذا المعنى مشترك
بين الطرفين والشبه بظهور الغمام ثم انكسرت فابل هو مثل البناء في حق اسم الشبه بالجو
المتعلق اهم فليما مل فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجبته كقولنا نريد
نصفون ويكدر تشبيها واحدا لان الاقمار على احد الجزئين سطل الغرض لان الغرض من
منه وصف المجزئين من غير ان يجمع بين الصفتين وان احدهما لا يدوم قلنا الفرق بينهما ان
الغرض في البيت ان يثبت استاء سطلها بانتهاء مواسم ويكدر اكثر ويكون الشيء
ابتداء لا اخر من زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا نصفون ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين
من غير قصد الى اشتراج احدهما بالآخر كما انك لو قلت نصفون ولم يصرف لذكر المكدر
اجلت فتشبهك له بالماء في الصفاء بجاءه على حقيقة وتظهر البيت قولنا يكدر ثم نصف
لافاضة ثم الترتيب المعنى لربط احد الوصفين بالآخر كما ذكرنا المصداق فظهر عن اسرار البلاغة
ولا يخفى ان قولنا نريد نصفون وليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستقارة بما
لنا به على ما سبق فليكن شاة امه فقال في قوله وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجبته
تفاوت في التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا باصر من احدهما انه لا يحب فيها تركيب والثاني اذا
حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افاضة ما كان بعيد قبل الحذف فاذا قلنا نريد كالاسد
والبحر والسيف لا يحب ان يكون لهذا التشبيهات فنحن مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر
او بالسيف جازمه لو اسقط واحد من الثلثة لم يتغير حال الباقي في افاضة معناه واسد اعلم
وقدم ان وجه التشبيه لثلاثة اقسام واحد مركب مستعد ولما فرغ من الاولين شروع في
الثالث وهو ما هي اوقعا او محتمل والمقعد للشيء كاللون والطعم والرائحة في تشبيه
فاكته باخرى والمقعد المعقل كحد المقطر وكل الحذر واخفاء السقاء اي نزول الكر على الكر
وفي المثال اخفاء سقاء من الغراب في تشبيه طائر بالغراب والمقعد المحلف الذي يعضه عقلا

كمن الطلحة الذي هو حيز وشاذة الشان لى تر فيه واستهان الذي هو عقل في تشبيه
 الضمان بالشمس واعلم انه الضمير الشان قد ينتزع الشبه الى التماثل يقال شبهة في التماثل
 اى تشابه وقد يكون بمعنى الشبه كالشبه بالسكون ومثل تحقيق الترادف ما به التشابه
 وجه الشبه من اقسام القضا لا اشتراك الضدين فيه اى في النضاد ولان كلاهما مقتضا للآخر
 ثم يترك النضاد منزلة التماسك بواسطة التلخيص اى بيان ما فيه ملاحة وطرافة يقال ملج
 الشاعر اذا اتى في ملج او تمك اى سخن واستهزاء فقال للحيان ما امشبه بالاسد و
 البخل هو حاتم كل منهما محتمل ان يكون مثالا للتلخيص والتمك والتلخيص بينهما بحسب المقام
 فافان كان المقصود بخرم الملاحمة والمطرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتلخيص والا
 فتكم وما وقع في شرح المقام من ان التلخيص هو ان يشار في نحو الكلام الى قصة او مثل
 او سخرنا وروان قولنا هو حاتم مثال التلخيص لا التكم فهو غلط لان ذلك ما هو التلخيص
 سخرنا للام على المسم كاسم في علم البدع وفي قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم
 قال الامام المازني في قول الحامسي اتاني من ابي السن وعد فعل لغبط ايضا حسي
 ان هذا الالفاظ قد قصد بها التزوي والتلخيص فان قلت قولنا الظاهر قوله لا اشتراك
 الضدين فيه فهم ان وجه الشبه بين الحيان والاسد هو النضاد باعتبار صفته الجبين
 والجبراة وكذا بين البخل وحاتم لا تلخيص ولا تمك لانا اذا قلنا الحيان كالشهام والنضاد
 في ان كلاهما نضاد الاخر لا يكون هذا من الملاحمة والتمك في شيء وايضا في الحاجة الى
 قولك ثم يترك منزلة التماسك بل لا معنى له اصل قلت التلخيص على احد انا اذا قلنا الجبر
 هو اسد والتلخيص هو حاتم وارادنا بالضمير فوجه الشبه لم يأت لنا ان نقول في النضاد و
 في مناسبة الصفات بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجبراة وحاتم في الجبر من معلوم ان
 الما ضل في الشبه هو ضد الجبراة والجود وهو الجبين والتلخيص كذا شئناه منزلة الجبراة والجود
 بوجه التلخيص لا اشتراكهما في الضد كما يحصل في الاما ديب المضمك فوجه الشبه في قولنا
 للحيان هو اسد انا هو الجبراة لكن باعتبار التلخيص او التكم هذا ينبغي ان يفهم هذا المقام
 وادان اي ادوات التشبيه الكاف وكان لا الزجلاج كان التشبيه اذا كان الخبر جامدا
 نحو كان زيدا اسدا والسك اذا كان مستقفا نحو كانك قائم لان الخبر في الخبر هو المشبه و
 الشبه لا يشبه بغيره وقيل انه التشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوفى كالمثل شخص
 قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كذا الخبر بغيره صار الضمير
 الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت وكاف قلت والمقارنه قد يستعمل عند الظن
 بغير الخبر من قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مستقفا كذا نحو كان زيدا اخوك و
 كانه فضل كذا وهذا الكلام في كلام المولدين ومثل وما في معناه كشيء يساير وما يستحق من
 الماثل والمشابهة والمضاهاة وما يوردى مضاهيا بالاصل وفي نحو كافى في الكاف ونحوها

ما يدخل على المضرة كلفظ نحو ومثل وسببه بخلاف نحو كان وماثل وتساويه ان ساء
المشبه به ما لفظا كقولنا نزل كالاسد وقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا
فالمتشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته الهيبة الشأن واما مقتضى القول
او كصيب من السماء في ظلمات وهدى وبرى الآية فان التقدير وكمثل دوي صيب
فيذف دوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصوامع عليه لان هذه
الضامير لا بد لها من مرجع وحذف مثل لبيان القرينة اعني عطفه على قوله وكمثل
الذي استوقد نارا والمثل المشبه به قد ولي الكاف لان المقدر في حكم الملقب
وانما جعل ذلك من قبل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكره الكثاف والاضاح
فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيث الدنيا كما راي ليس المراد
تشبيه حال الدنيا بالماء ولا المضرة اخر بخلاف التقدير فقلنا انه او كان المشبه
معترا مقدر في من قبل ما الى المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف في الانشاج
بان قوله يا ايها الذين امنوا كونوا انصارا لله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصار
الي الله ليس من قبل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير يكون الحواريين من
انصار الله وقت قوله عيسى بن انصار ي الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر
كقولهم انك خفوق النجم اي زمان حضوره فالمشبه به هو كون الحواريين من
انصار الله مقدر على الكاف كمثل دوي صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا
يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقوله عيسى صلى الله عليه وسلم سلامه عليه
لحواريين من انصار ي الى الله قال صاحب المطالع اوقع التشبيه من كون الحواريين
انصارا لله بن قوله عيسى للحواريين من انصار ي الى الله وانما المراد كونوا انصارا
مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه من كذا
وكذا لان المراد ان الاول شبه به فحق ان الصواب المؤمنين ببدل الحواريين اذا
ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشامخ العلامة قد روى قوله
هذا البعض بان الآية ح لا تكون نظرا لقوله كصيب وبان تشبيه كون بالقول
ما لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد القائل انه وقع في الظاهر التشبيه بين كون
المؤمنين انصارا لله وبين كون عيسى ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين ا
انصارا لله وبين كون الحواريين انصارا وقت قوله عليه كما هو صريح في الكتاب
كون المشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله تعالى وكصيب من السماء يعني
نعم ما ذكره الشامخ في توجيه لفظ المقتض كافي في نرد هذا القول وهو ان معنى كلامه
فاوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصارا لله على ان الكلام للعهد بنين اي
داير بين كون الحواريين انصارا على ما نفهم هنا فتمنا ويستلزم قوام نحن انصار

الله وبن قول عليه على ما هو صريح بمعنى ان المشبه كون المؤمنين اعضاءا له والمشبه به
يحتل ان يكون هو كون الخوارج اعضاءا له على ما يفهم صفتا ويحتل ان يكون هو قوله
عليه لكن المراد هو الاول لا الثاني بمعنى المشبه بكونهم بقوله عليه وقيل المراد
بالخوارج في قوله او وقع التشبيه بان كون الخوارج من المؤمنين لانهم خوارج
مجد عليه لم اذ هو امر في الرجل وصفه وخلصا به وقد يليه اي قد يلي الكاف
غير المشبه به اذ كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد وال عليه وانما قلنا ذلك احترا
عن نحو قولنا مثل الذين حملوا الصلوات لم يحملوها كمثل الخمار تحمل اسفارها فان المشبه
به مركب لكنه غير مفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة الجنية الشأن
نحو واضرب لهم مثل الحيوان الدنيا كاه انزلناه من السماء فاحلطت بربيات الارض
فاصبح شيئا قد روي الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بما ولا يفهم اخر يحمل
تقدير بل المراد تشبيه حالها في بقرتها وبهجتها وما سبقتها من الملاك والفتا بحال
النبات الفاضل من الماء يكون احضرا نا حضرا سدا هذا المقصود لم ييسر فظن الرياح
كان لم يكن فان قلت لم لم يقدر بهما ايضا من مضاف محذوف اي كمثل ماء ليكون
المشبه به يلي الكاف تقدير كافي قولنا او كصيب قلنا هذا بعد الحاجة اليه فلا ينبغي
ان يعبرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان الصبر من قوله يحملون اصابهم في اذانهم لا بد
لها من مرجع قال صاحب الكشاف لو اطلب هذه الضامير مرجعا لكتبت مستقفا
من بعد كمثل دوي صيب لاني اراعي الكسنة المترجمة من مجموع الكلام فلا على ان وفي
حرف التشبيه مفرد وتأتي التشبيه به ام لم يليه الا انما في قوله انما مثل الحيوان الدنيا
الا كيف وفي الماء الكاف وليس الصبر تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يحمل تقدير
ونما هو بين في هذا قوله لبيد وما الناس الا كالديار والماء بها يوم حلى حان هذا
بلا وقع لم يشبه بالديار فانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم
بحلول اهل الدنيا فيها وسرعة خروصهم عنها وتركها خلاة هذا كلامه فان قيل هي ان
طلب مرجع الضمير اوجبا الى تقدير دوي فاجبه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لاني
المشبه به ليس دوات دوي الصيب بل حالهم وصفهم لا انما في قوله لا يلزم من عدم تقدير
مثل والاقتضار على تقدير دوي ان يكون المشبه به دوات دوي الصيب بل مجموع المقصود
المذكورة كافي قوله انما مثل الحيوان الدنيا كاه بل الجواب انه كما افهم باب الحذف والتقدير
فتقدير مثل دوي صيب اولى من الاقتضار على تقدير دوي لان اوله على المقصود واسد
سلامة المعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد فليتا مل وقد ظهر بما ذكرنا ان ما
من قال تقدير قوله كاه انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يلي الكاف كونه محذوف
قد سها سها بينا وقد يدكر فخل بينه عن التشبيه كافي حلت زيدا اسدا ان قرب التشبيه

واريد ان يشابه الاسد مشابهة قوة لما في علية من الدلالة والحقق الشيء وسقطها وكما
في حسنة او خلت نريد اسدا ان بعد التشبيه اذ في بعد لما في الحيات من الدلالة
على الظن دون المحقق فغيبا اشعار بان يكون تشبيهه بالاسد ليس الجهة بيقين انه هو
بل يظن ذلك ويخيل في كون هذا العقل مبنيا على التشبيه نظر لقطع بانه لا دلالة
للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على نريد محققا
وانه انما يكون على تقدير ارادة التشبيه سواء ذكر العقل ولم يذكر كما في قولنا نريد اسدا
ولو قيل انه مبني على حال الشيء من العزب والعبد كان اصوب والعرض منه اي من
الشيء في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي العرض العائد الى المشبه بيان امكانه
بعض بيان ان اثباته امر ممكن للوجود وذلك كلام في غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى
امثاله كما في قوله اي قوله الى الطبيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض
دم الغزال فانه اراد ان يقول للمدح تهاجي في الصفات الفاضلة لصروته قد
فاق الناس بحيث لم يبق منه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برباسه وجبنا بنفسه و
هذا في الظاهر كما لمشع الاستعداد ان ينتهي بعض احاد النوع في الغضايل الخاصة بذلك
النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذا الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله
بحال المسك الذي هو من الازهار ثم انه لا يعيد في الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة
لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه فمننا
وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع امك واحدهم فلا استعداد في
ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فالك شبه بحال المسك
وبينهم مثل هذا تشبيها مكناهنا او حاله عطفت على امكانه اي بيان حال المشبه بانه
على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد او اعلم لون المشبه به
دونا المشبه والالم يكن لبيان الحال لانها مبنية على مقدارها اي مقدار حال المشبه
في القوي والصفى والزيادة والنقصان كما في تشبيه اللون الاسود بالقراب
في شدة اي شدة السواد او بغيرها معطوف على بيان امكانه اي تقرير حاله
المشبه في نفس السامع وقوة تشابهه كما في تشبيهه من لا يحصل من سعيه على طائل
بين يرقم على الماء فالك مجازية من تقرير عدم الفائدة وقوة مشابهة ما عطف في
عنه لان المحسات ام حلة بالعقلية تعتمد الحيات وفطر الف النفس بها الا
تري امك اذا امرت ووصف يوم بالطول فقلنا يوم اطول ما يتوهم او كانه اليوم
الاخر فلا يجد السامع من الاثنى ما يجد في قوله ويوم كظلم الريح قصر طوله لزم اكبر
عنها واصطفاك المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالعصر ما تصور او كلم العصور كما
ساعة لا يجد فيه ما يجد في قولهم امام كاياهم العطا وقوله الشاعر ظللنا عند باب

ابي نعيم يوم مثل سألته الدباب وكذا اذا قلت فلان ادا هم بشئ لم يزل ذلك من
 ذكره ويصير خواطرا على امضاء علمه لئلا يخطئه عنه بشئ فاصاح لا تصادق
 فيه من لا يرجح به بالصادق من الشاهد وقوله ادا هم التي عنده معتق ونكث من ذكر الحق
 جاسا وهذا الاغراض الاربعة لمقتضى ان يكون وجه الشبهة في المسئلة برام وهو امر
 اى وان يكون المشبه به بوجه الشبهة اسهرا وعرف وظاهر هذه العبارة ان كلاما من الاربعة
 يقتضى ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضى كون المشبه به بوجه الشبهة
 اسهرا ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضى كونه في المشبه بل
 وكذا بيان حاله لا يقتضى ولا كون المشبه به اسهرا كما اذا كان الثوبان معشاوين في
 السواد لان الضرر بمخرج الاستواء في كونه اسود وكذا بيان مقدار السبب في وجه الشبهة
 لا انزيد وانقصا لقياس مقدار على ما هو ولهذا قالوا كلما كان السبب او خله في القول
 اما يقترب حاله فيقتضى الامر من جميعا لان القدر الى الامة الاسهرا ميل فالشبه به بنزاهة
 التقرب والتقوية احدها فان قلت لم يخص هذه الاربعة بذلك قلت لان الرهن
 والشبهة والاستطراف لا يقتضى الامة والاسهرا به صحة تشبيه وجه الهندى الشديد
 السواد بمقلة الظم الرهن مع الى ان السواد فيها ليس اتم منه وجه ولا هي اسهرا منه بالسواد
 لان الامة المشتركة بين الوجه المحدث والسطح الجاهل المفقودة ليست في السطحة اتم ولا
 هي بها اسهرا كذا في الاستطراف بل كلما كان السبب به انذر واحقا كان التشبيه يتاكد به
 هذه كاعراض او في اضطراب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قد قال ان حق المسئلة
 ان يكون اعرف بوجه السبب واحضرها او اقوى حالها والام يصح ان يذكر كمال السبب
 لبيان مقدار السبب ولا لبيان امكانه ولا انزيد بزيادة شتره ولا لبيان في معرض التبرير
 والتشويه لا شاع بقرينة المجهول بالمجهول وتقرر التبرير بما يوافق التقدير الابلغ وفي
 معرض الاستطراف كما في تشبيه لم فيه جرم وقد يحرم هذا المسلك موجه الدوام هذا المسلك
 وقوع المشبه بصيرته كالمسلك شيئا بهما ياه او الوجه الاخرى اى نقل النذر خصوصا
 في الدوام مطلقا او عند حضور السبب الى المشبه بمثل ما ذكر اى استطراف استطراف
 التواء وكذا ذكر الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه الذي لا يكون
 اعرف واحضرها اقوى خاليا عن التعليل وقيل مناه بثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول
 وهذا السبب سلك كلامه وبالجملة فذلك لا يطابق دعواه لانه لا بد من وجوب كون
 المشبه به اقوى من السبب ثم اتم لا يستحسن او لا يستباح او العتابة والنذر لتفصيل الضرر
 واما في وجه التشبه الذي هو الامة المشتركة فلا وجه لا بعد ان يكون مراد السكاكي بوجه
 السبب المقصد الذي توجه اليه التشبيه اعني الاز الذي لا حيلة ذكر التشبيه وهو العرض
 لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف او وجه السبب ادا كان القبر من التشبيه بيان حال السبب

او بيان المشبه به مع كونه اصف على حد مقدار المشبه في وجه المشبه الازيد ولا نقص
وحيث ان يكون اتم في وجه الشبه اذ كان الغرض الحاق الناقص بالكمال او زياده القدر
عند السامع وان يكون سلم الحكم معرفته فيما يقتضيه وجه المشبه اذ كان الغرض
بيان امكانه وتزيينه وتثويبه وان يكون نادرا المحصور في الدهن اذ اقتضا استطرافه
او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تزيينه المشبه عند السامع كما في تشبيه
وجه اسود بقله الظلم او تشويهه كما في تشبيه وجه محذور بجلته جامدة قد تقررتا الذلي
او استطرافه اي عدا المشبه طريقا حاديا كما في تشبيه فم نيزج موقد بجحر من السك موقد
في صفة الذهب لا يراى اي انما استطراف المشبه في هذا التشبيه لا يراى المشبه في صفة
المشمع عادة ولا استطراف وجه اخر من الابرار في صورة المشمع عادة وهو ان يكون
المشبه به نادرا المحصور في الدهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فم نيزج موقد واما
عند حضور المشبه كما في قوله اي قوله الى العتامة بصف الشفيع ولا يرد رتبة فهو
قال الجوهري زهي الرجل يزرفها بين الرياض على حرا اليواقيت بحوزان يربها
الاظهار المشبه باليواقيت كانتا فوق قامات ضعفن بها او ايل النار في اطراف كبريت
فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها عند حضور صورة الشفيع
فيستطرق بمشاهدة غناق بين صورتين فاية البناء ووجه اخر انه ادراك تشبيهها
بنات ففض برق واوراق رطبة تشب نار في جسم يستوفى عليه الناس وجنى الطبايع
على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يحد ظهوره منه كان ميل النقص الى الكثرة وهو
بالشفيع به اجدر وقد مرود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما
بها ان اتم من المشبه في وجه المشبه وذكر في التشبيه الملبوب وهو ان يجعل الناقص
في وجه المشبه شيئا به فقصا الى ادعائه زائد التشبه كقوله اي قوله محذب وميب و
بدا الصباح كانه غرة هي باضرة وجه الغرس فوق الدرهم ثم نقاله غرة الشجر الاغرة وكله
غرة الصبح البياض وجه الخليفة حين يمدح فانه فقصا بهام ان وجه الخليفة اتم من
الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمدح دلالة على ان الصبح المدح بمصرفة
حق المدح وبمعظم شأنه عند الحاضر من الاصفاء والبر والابتهاج او على كونه كاملا في الكثرة
بضعف بالبر والطلاقة عند استماع المدح والضرب الثاني بيان الامتنان بمرأي المشبه
به كتشبيه الخاتم وجمها كالنديم والاستدانة بالترس وسمى هذا النوع من الغرض
اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من جعل احد الشئين شيئا به انما يكون اذ المراد الحاق
الناقص في وجه الشيء حقيقة كما في تشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كل
تشبه الذي يعود الغرض منه الى مشبه به بالزيادة في وجه التشبيه وهذا محل نظر لان
ما تقدم كله ليس ما يقصد فيه الى ان الناقص في وجه التشبيه بالزيادة على ما قد تراء فيها سبق

فان اراد الجمع بين شيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما انصارا والاخر نارا ليداسوا
وحدث الزيادة والنقصان او لم توجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون
كل واحد من الشين شيئا ومشيها به احترامنا من ترجيح احدا المتساويين في وجه الشبه
كقولنا اي قولنا في استحقاق الباني تشابه دعوى ادعوى ومدا منى فمن مثل ما في الكاس عين
مشكبيع فواسر ما اورد في باب التمسك سبب حقيق فيقال سبب الدرع والمطر اذ امطر واسبب
السما واللباء في بالحن التقدير وليست نرايدا على ما قوم ام عبرتي كنت امر ب ما اعتقد
التساوي بين الدرع والحنز لم يقدرا احدا نرايدا في الحن والآخر ناقص بلحق بحكم بينهما
بالتشابه وترك التشبيه ويحوز عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة
الفرس بالصبح وعليه اي تشبيه الصبح بغير الفرس فتقاريد ظهوره من ارمي ومظلم اي من
ذلك الميز من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط ومنه قوله
السرور قد ضلنا ونحو ذلك اذ لو قصد شي من ذلك لوجب جعل الغرة شيئا والصبح شيئا به
لان الزيد في ذلك فان قلت اسامع ترجيح احدا المتساويين فيتمتع ان يجب الحكم بالتشابه ولا
يحوز الشبه اصلا قلت التساوي بينهما انما هو في وجه التشبه ويحوز ان يجعل الحكم احدهما
شيئا والاخر شيئا به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب غير القصد اشرا كما فيه كان
الاخذ ترك الشبه المميز في الاغلب عن كون احدهما ناقصا والاخر نارا في وجه الشبه عند
انام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فنون له تقريبا باعتبار
الطرفين والاخر باعتبار التشبيه والاخر باعتبار الارادة والاخر باعتبار الغرض فقد ذكر
هذا لارجعة على الترتيب السابق واسأ الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين
اي التشبيه والتشبيه به ارجعة اقسام لانها تشبيه مفرد بغيره وبما اي المفرد ان غير معتد
كشبه الخد بالورم وكشبه كل رجل وامرأة بلباس في قوله تعالى من لباسكم وانتم
لباس لمن لان كل واحد منكم على صاحبه عند العناق كاللباس لان كل واحد يصون صاحبه
من الوقوع في فضيحة ما فاحته كاللباس النساء للصورة فان قلت ليس قوله لكم ولهن قيدا في
المعتد به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتغال بالصيانة عليه او معتد به
كقولهم لمن لا يحصل من سحبه على طایل هو كالمرأة قم على الماء فان المشبه هو الساعي المعتد بان
لا يحصل من سحبه على شيء والمشبه به هو السوية بين العقل ودمه وهو موقف على اعتنا
هذا بين المعتد به والمعتد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالفعول
وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفا في اي احدهما غير معتد والاخر معتد كقوله
والشمس كالمرآة في كفت الاسفل فان المشبه هو الشمس غير معتد والمشبه به هو المرآة معتد
يكون منها في كفت الاسفل بخلاف المشبه به الشمس وعكس اي تشبيه المرآة في كفت الاسفل بالشمس
المشبه معتد والمشبه به غير معتد واما تشبيه من كبت في بيت فبشار وهو قوله كان مسار

المتع البيت وقد سبق تحقيقه وبحسب في تشبيه المركب ان يكون كل من المشبه والمشيبه به
صية حاصلة من عدة امور كما صرح المفتح واسما اليه صاحب الكشاف حيث قال
ان العرب تأخذ اشياء افرادي مفردة لا بعضها من بعض فتشبهها بنظائرها وتشبه
كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامنت وتلاصقت حتى عادة شيئا واحدا باخرى مثلها
بم تشبيه المركب بمركب قد يكون بحيث يحسب تشبيه كل جنس اجزاء احد طرفيه بما يقابل من
الطرف الاخر وكان اجرام النجوم لو امعاً في نثرها على اساطير لرق فان التشبيه بحسب
كمن ان هو من التشبيه الذي يربك السهل الذي فلا الغلوب سروراً وهجياً من طلوع النجوم
موتلقه متفرقة في اديم السماء وهو رزق رزقها صافية وقد يكون بمبدأ الخبيثة كقولهم
فكانا المريح في المشرق قد امد في شامخ رفعة مضرب بالليل من دموع ما قد امدحت قد امد
شعته فانه لو قيل المريح كمنع من دموع لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعبر كل جنس
من اجزاء الطرفين ما يقابل من الطرف الاخر الا بعد تكلف ونقص كما في قوله تعالى كمثل الذي
استوقد ناراً لانه قال الصحيح ان هذين الشبهين من التشبيهات المركبة التي لا يستلزم الواحد احد
شئين بقدر شبهه وهو القول الفحل والمدن بالحوول وان جعلتها من المقترقة فلا بد من تكلف
هوان فيقال في الاقل تشبيه المناق بالمستوق قد تارة واظهار الايمان بالاضاءة واقتطاع انقضاء
بالنظام النار في الثاني شبه وون الايمان بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات
فيه من الوعد والوهد بالعدو والبرق وما يصيب الكفرة من الانزع واللبا والعتق من
جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفردة بمركب كما من تشبيه الشقيق بالعلام
يا قوت فشرق على رماح من زبرجد في المشبه مفردة وهو الشقيق والمشب بمركب من
عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاه للجل كما رابت مستوق الشفة والحوافز ثابت على
راسه شجراً عضان والفرق بين المركب والمعتد رجوع شيء الى السائل والمشيبه في قولنا
هو كالمراقم على الماء انما هو الرامة بسوط ان يكون رافة على الماء وفي تشبيه الشقيق او
الشاه للجلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الرامة الحاصلة منها وجعل صاحب
المفتح تشبيه الشاه للجلي من تشبيه المشرق بالمغرب لتشبيه السقط بعين الدبك وتشبه
الزبا بالعنقود المعقود وتشبيه الشمس بالمرأة في كفت الاشل ولوليفة احبت بحول فنادى
دايب وقوله كان مشار النقع وقوله وكان اجرام النجوم وقوله وكان المريح من تشبيه
المركب بالمركب واما الى ان كلا من المشبه والمشيبه به صية حاصلة من عدة امور ولم
يغير من تشبيه المفردة بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المعجم اقرب فان الفرق بين تشبيه
الشقيق وتشبيه الشاه للجلي بانه قصد في الثاني اي ما يدخل فيه الامور المتعددة المختلف
الخلاف الاولى واما تشبيه مركب بمفردة كقوله اي قوله الى تام يا صاحبي نقصا نظركم
بما هو اقصر نظركم واحتملا في النظر بقا لنقصته اي بلغت اقضاه كذا في الاساس ترى

الامر كيف تصور اي تصور يحدف التاء يقال صور امر صور حسة فتصورها ترى بال
و شبا اذ الشمس لم يتره عيم قد شابه اي خالطه من هراير في حضنها لانهما انضروا سدا
خضر فكانا هواي ذلك النهار الشمس مقتراني ليل دو قس شبة النهار الشمس الذي اختلط
به انهما الرويات فمقد باحضلهما من حضن الشمس حتى ضارت تضرب الى السواد
بالليل المقترنا المشبه من كسب المشبه به مغرد ولا يخلو هذا عن متاسخ وايضا لستم اخذ
الشبه باعتبار الطرفين فواتر ان تعدد طرفاه فاما ملتقون وهوان يوفى على طريق
العطف او غير بالمشبهات اولاً بالمشبه بها كقوله اي قوله امر القيس بصف العقاب
يكبر اصطفاً الطيور كان قلوب الطير رطباً بعضها وباباً بعضها الذي وكرها العناب
والخشف هوارد امر التمر اليابس شبة الرطب الطري من قلوب الطير والعناب واليابس
العتيق منها بالخشف اليابس اذ ليس لاجتماعها هبة مخصوصة بعندها وبعضد تشبهها
و اد اقال السمع في اسرار البلاغة انما يستحق التفضيل من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب
فيه لان الجمع فايدي في معنى التشبيه او مفروق وهوان يوفى بمشبهه ومثبه به ثم اخذ
كقوله اي قوله المرقس الاكبر صيف فناء والنشأ الطيب والراحية مسك والوجوه
ونابير واطراف الالف وروي اطراف لبنان علم من شجر احمر لين فان تعدد طرفه لان
يعني المشبه دون المشبه الثاني فان تعدد طرفه الاول فمشبه التشويه كقوله مدع الجيب
وتجاني كلامها كاللثاني وتغره في صفاء واد مع كاللثاني وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه
دون الاول فتشبه الحج كقوله اي قوله الجعري مات فدعا في حجة الصلاح اعني مجزول
مكان الوشاح كانهما يسمي وكما لا اعتد الى التام البدن عن تولد متفب منتظم او برده هو
جاء التمام او افاق جمع الخوان وهو ورد له لغز شبة فخر نكسر في الحديث بقوله عن الولد
رطب ومن برد وعن افاق وعن طلع وعن جب شبة يجري كونه هدين من باب التشبيه
منظر لانا المشبه اعني الشفر من مذكور لقطا ولا تقدر كانهما في بيت السجري يدل على انه تشبيه
الاستعانة وتسمع في هذا كلاما ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قوله صاحب عيادي
وصفا لبات اهديت اليه السني الامسا نياتة بعدله روي روج الجنان كيوه الشباب وبو
الشباب الامان ونبيل الاماني وعمد الصباء ونسيم الصبا وصفوا الزمان ورجع القيان
وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه مقسم ثلث
تقسيمات فالاول تمثيل و غير تمثيل والثاني مجمل ومفضل والثالث قريب وبعيد اشارته
الى الاول قوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من مقدود امر في
او امور كامر من تشبيه الرمي والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرأة في كفت لا شل
في تشبيه الكلب بالبدوي المصطلح والتشبيه في قوله كما اوفت عطاشا البيت الى غير ذلك
وقيد اي المنتزع عن مقدود السكاكي بكونه عن حقيقة قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقة

وكان منتزعا من هذه امور خص باسم التمثيل كما مر في تشبيه تمثيل السهود ومثل الخمار فان
وجه التشبه هو حرمان الاشباع بالبلغ نافع مع الكذب والعتب في استصحابه فهو وصف
مركب من متقدم وليس بحقيقه بل هو عائد الى الوهم وكما قوله كمثل الذي استوقد نارا الاله
وما اشد ذلك فالتمثيل يقين اخر من يقين الجمهور واما صاحب الكشاف في تمثيل التمثيل
رادف للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزح من امور وادام لم يكن التشبيه
مقتضا يقال انه متضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيل ولا خبر بمثل وان كان عقليا جاز
لاطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضربا لاسم مثلا كذا يقال ضربا للنور مثلا للقران و
المعنى للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه اي خلاف التمثيل فنقد الجمهور ما لا وجه منتزعا
مستعد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقه وتشبيهه التمثيل بالاعتق
المعبر به مثلا وعند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا يقيم اخر للتشبيه باعتبار وجه
وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فنه اي فن الجمل ما هو ظاهر وجهه اي فن الوجه الغير
المذكور ما هو ظاهر لغيره كلامه بخلافه كالاسد ومنه حتى لا يذكره الا القاصه كقول بعضهم
هم كالحلقة المفترقة لا تدرك من طرفيها شئ يقين فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اياها
الحلقة المفترقة متساوية الاجزاء في الصورة يمتنع تعين بعضها طرفا وبعضها وسطا كذا
مفترقة متضمنة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لم يكن مسطحة الجوانب فان موضع لا تفراق
منها يكون طرفا ومتقابله وسطا ذكر جارا منه ان هذا قول الانبارية فثبت الحسن
حين مدرجت بينهما الكلمة وهم يفتح الكامل وعارة الزهاب وقلبن الحفاظ وانفس القوارير
او الادريز باد القيسى وذلك لانها سلت عن نيتها اهم افضل فقالت عارة لا بل فلان لا بل
فلان ثم قالت تكلمتم ان كنت اعلم اهم افضل هم الحلقة المفترقة وقال الشيخ عبد القاهر
انه قوله من وصف بني الهلب للشيخ لما ساله ايضا منه اي من الجمل قوله منه دون ان يقال
وايضوا اما كذا واما كذا للاشعار بان هذا من اقسام الجمل لا من اقسام مطلق التشبيه
وهذا عطف على قوله من ظاهره منه مخفي اي ومن الجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين
بعض الوصف الذي يكون فيه اشعارا في وجه التشبيه نحو زيد اسد وزيد الفاضل اسد لئلا
يزيد الفاضل اسد يكون ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالاشجار
هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي من الجمل ما لم يذكر فيه وصف التشبيه بوجهه بعض الوصف
المشعر بوجه التشبيه كقولهم كالحلقة المفترقة لا يدرك من طرفيها فان وصف التشبيه
والتشبيه بكلمة الحلقة يكونها مفترقة عن معلوم الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه
قوله النابغة الديباني في شعره فانك شمس والمولود كواكب اذا طلعت لم يبد منها كواكب
ومنه ما ذكر وصفها اي وصف التشبيه والتشبيه بكلمة كقولهم اي قوله اني تام في الحسن بن بل
سبح العين لجد الليل عند فتي كنه ذكر الرضا في ساعة الغضب صدف عنه وامي اعتر

عنه ولم يصدق موامبه عنى وعاودة ظنى فلم يجب ان جيته وافلا اى اناك رافقه نقلا
قولنى روق شيا به ورافقه اى اوله واصا به رافق المطر ورافق كل شئ فضله وان ترحلت
عنه لج في الطلب وصف المدوح بان نعمه فافضه عليه اعرض عنه اولم يعرض وكذا وصف
الغيث بانه يصيبك جيته او رحلت عنه وهذا الوصفان مشعران بوجه التشبيه اعني
الافاضة في حاله الطلب علامه وحالتي الاقبال عليه الا عارض عنه ومنه ما ذكره وصف
النسبه وحده كقولك فلان كثير ايا ديارى وواصل موامبه الى طلب منزله او لم يطلب كالمغث
وكانه تركه لعدم تمثال له من كلامهم واما معضل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكره وجهه
كقوله وتفرع في صفاء وادعى كالا في هذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه
الشبه والثاني ان يكون امرا مستلزما له واليه اشار بقوله وقد يتسامح بذكر ما يشبهه مكانه
اي بان يذكر مكان وجه الشبه اللازمه يستلزمه اى الشئ الذي يكون وجه الشبه لازما له
كقولهم للكلام العضيح هو كالصل في الخلاق فان الجامع فيه لازما لهما اى وجه الشبه في هذا
الشبه اللازم الخلاق وهو سبل الطبع لانه المشترك بين الصل والكلام الخلاق التي من
خواص الطموحات قال الكاكي وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون الشبه وصف اعتبار
كسبل الطبع وانزاله الخلاب ونسبه ان يكون قوام التحقيق وجه الشبه حيث قسموا الى
حس وعقل مع انه في التحقيق لا يكون الاعقليا كما من تسامحهم هذا يعني ان ذلك التسامح
ناسى عن التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم كاتسامحوا فعملوا وجه الشبه مقاما الى الحس
والعقل ليصح قوام وجه الشبه هو الخلاق التي من الامور المحسوسة قطعاً كما ذكر الشارح
هو الخلاق ونساده بان لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الخلاق لا يزيد على جعل
وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخلاق كالبود في الحرة التي هي من الامور المحسوسة ايضا فكيف
يكون الحاصل على التسامح وترك التحقيق هذا دون ذلك والذي يحظر بالان معنى كلام الكاكي
ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحس والعقل ونسبت بعضهم حيا انما هو من قبل التسامح
في تسمية يستلزم وجه الشبه لان وجه الشبه في تشبيه الخلاق بالبود هو الحرة المشتركة الكلية
اللازمة المحسوسة فهذا الاعتبار هو الحس وجه شبهه وايضا تقسيم ثالث التقسيم باعتبار
وجهه وهو انما اقرب سبيل الى الشبه الذي يتقبل فيه من المشبه الى المشبه به من عين
تدقيق نظر ظهور وجهه في بادي الراي اى في ظاهر الراي اذا جعلته من بدي الامر بدو
اى ظهر وان جعلته موزنا من بدا بغيره اى في اول الراي وظهور وجه الشبه في بادي الراي
يكون الامر بين المكونة امر اجليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا
ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شئ او جسم او حيوان سهل واقل من ادراكه من حيث انه جسم
حساس يتحرك بالارادة ناطق لان المعضل كسبل على الجملة وشئ اخر ولهذا اعرق من الخاص
ووجه تقديره في تفرعات الحاملة وكذلك مراكة الحواس فان الروية تنقل ولا الى الجملة الى التفصيل

بن الشبه

ثانيا ولعل ذلك قيل اولى حقا وفلازم يحسن في النظر ولا ينبغي وكذا يدرك من التفاصيل
الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او
قليل عطف امر اجليا اي او لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبه حضور المشبه به
الذهن اما عند حضور المشبه به بين اد لا يخفى ان الشيء مع ما يبا سبدا سهل حضور
منه مع ما لا يبا سبه كتشبه الحبة الصغيرة بالكورة في المقدار والشكل فان في وجه الشبه
تفصيل اما حيث اعتبر المقدار والشكل لكون الكون قابلا لحضور عند حضور الحبة او مطلقا
عطف على قوله عند حضور المشبه به في الوجود مطلقا يكون لتكرره اي لتكرير المشبه به على
الحس كحضور القمر مخفيا والتشبه اي لتشبيه الشمس بالمرآة المحلوق في الاستدارة والاشكال
فان في وجه الشبه تفصيلا ما كمن المرآة غالبا في الوجود مطلقا لمعرضة كل من القرب
والبعث والتفصيل اي وانما قلت التفصيل في وجه الشبه مع غلبه حضور المشبه به بسبب قرب
الناسبة او التكرير على الحس سببا لظهور المودة الى الابتداء مع ان التفصيل بين اسباب العلة
لان قرب المناسبة في صورة لا وفي فالتكرير على الحس في انثانية تعارض التفصيل القليل لان
كلام القرب والتكرير بعضي مرتبة الانتقال من الشبه الى المشبه به في وجه الشبه كانه اس
جلى لا تفصيل فيه فبصيربيا للاستدلال كما سبق في القسم الاول واما بعد هرب عطف
قوله اما قريبا مشددا وهو بخلافه اي هذا الشبه الذي لا ينحل فيه من المشبه الى المشبه
البعيد فمكرر تدقيق نظر لعدم الظهور اي الخفاء وجهه في يادي الراي وعدم الظهور يكون
الامر من اما لكثر التفصيل كقوله والشمس كالمراة في كذا الاشكال فان وجه الشبه فيه هو
المسألة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الراي للمراة
الدائمة الاضطراب الا بعد ان تتألف تاملا ويكون في نظر متبذلا او نذورا اي اولند
حضوره المشبه به اما عند حضور المشبه بعد المناسبة كما من تشبه النقيع بنار الكبر
واما مطلقا او نذورا حضور المشبه به مطلقا يكون كونه ومما كاتيا بالافعال او كبريا خفالا
كالعلام يا قوت مشهورة على راس من زجرا او من كبريا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة
الى ما ذكرنا من الاشكال المذكورة او قلته تكرره اي تكرره المشبه به على الحس كقوله كالمراة في كذا
الاشكال فان المراة في كذا الاشكال ليست ما تكرره على الحس لانه ربما يعرضي الرجل دهره ولا يتفق
له ان يرى امراة في كذا الاشكال وانما كان نذورا حضور المشبه به سببا لعدم حضور وجه
التشبه لانه فرع الطرفين ومنها ينتقل اليه كونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وان يحضر
الطرفان او لا ثم يطلب ما يشتركان فيه فالغرابية فيه اي في تشبيه الشمس بالمراة في كذا الاشكال
من وجهين احدهما كثر التفصيل في وجه الشبه والثاني قلته تكرره المشبه به على الحس والمرد
بالتفصيل ان تنظر في اكثر من وصف واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها
وعدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلذلك

والشمس

قال ويصح أي التفصيل على وجوه كثيرة أمر بها أن تأخذ بعضها من الأوصاف وتعلم بعضها
أي يعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله أي من العتس حلت ردينيا كان سنان
سنانا لم يتصل بدخان وإن يعتبر الجميع كما من سببه الترياق قال الشيخ في أسرار البلاغة
أعلم أن قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه أن معك وصفين أو أوصافا فانت تتظفر بها
واحدا فواحدا وتفصل بالتأمل بعضها من بعض فإن بك في الجملة حاجة إلى أن تتظفر في أكثر
من شيء واحد وإن تتظفر في الشيء الواحد إلى أكثر من جهة واحدة ثم أنت ترفع على وجه أحدها
أن تأخذ بعضها وتضع بعضها كما فعل من العتس في الذهب حين عذله كدخان عن السناء
وجرده والثاني أن تتظفر من المشبه في أمور فتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كما عتس
في تشبه الترياق بالعقود الأجر انقضاء الكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة
مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العقود الملاحية مثل ذلك الثاني أن تتظفر إلى خاصية
في العتس كما في عني الدريك فأنك لا تعقد فيه إلى نفس الحرة بل إلى نفس ما ليس في كل حرة ثم
قال وأعلم أن هذه العتية في التفصيل موصوفة على الأغلب بالأعرف والأقد قابلية لا تكاد
تضبط وكما كان التركيب خياليا كان أو عقليا من أمور أكثر كان التشبيه أبعد تكون تفاصيله
أكثر كقوله تعالى إنما مثل السيوف الدنيا الآية فإنها عشر جمل متداخلة قد انتزع وجه السببه من
مجموعها والسببه البليغ ما كان من هذا الضرب أي من البعيد الغريب دون القريب المتبدل
فإنما يرى أي يكون هذا الضرب غريبا غير متبدل الأسماع ولا منسوجة عليها العناكب ولا
يخرج أن المعاني الغريبة البليغ وأحسن من المعاني المتبدلة ولأن قيل الشيء بعد طلبه الذوق
في النفس الطيف وبالمسرة أولى ولهذا ضربا لئلا بكل ما لطف موقفه يرد الماء على الظاهر
ويصح بعدم الظهور في بادي الرأي ما يكون سببه لطف المعنى وقته وترتيب بعض المعاني
على البعض فإن المعاني الشريفة فلا تنفك عن بناء ثان على الأقل ووردنا إلى سابق فيحتاج إلى
تظفر وتامل وهذا في أجلة من الأفكار اصادف نجما قريبا وطريقا سقيما يصل إلى المطلوب
ويظفر بالمطلوب المقصود والمعاني المردود والمعدود في العقيدة هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب
اللفاظ واختلال الاستقالات من المعنى المذكور إلى المعنى المقصود وقد يصرف في التشبيه الغريب
المتبدل بما يحمله غريبا ونجوه من الابتدال كقوله أي كقول الطيب لم يلق هذا الوجه
شمس نهاننا الأبرج ليس فيه حياة فإن تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب متبدل كمن حديث
الحياة قد أخرج من الابتدال إلى الضراب لا شتاله على زيادة دقة وخفاء لم يلق أن كان من لفتة
بمعنى قابلية وعارضة فهو فضل ينبي عن التشبيه أي لم تقابل ولم تقارن في الحسن والبهاء إلا
بوجه ليس فيه حياة ومثله قول الآخر أن السموات لتسبح أو انتظرت إلى نذاك فقاسته بما
فيها قوله أي قول الوطواط عن ما تتر مثل النجوم ثوابا أي لو ما لولم يكن للشاقيات أقول
فإن تشبيه العزم بالنجوم متبدل لكن الشرط المذكور أخرج به إلى الضرابة وتسمى هذا التشبيه تشبيه

المشروط وهو ان يمتد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجود محي او محي عليه
يصح النقط او ببيان الكلام ومنه قوله هو جبره حتى يتمكن الارض اي لو كان البحر ليكن
الارض وهذا القية قلت ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من استم المشبه
باعتبار الطرفين والوجه اشار الى اعميه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اي والمشبه
باعتبار اداته اما موكد وهو ما حذفت اداته مثل وهو ترمز السحاب اي مثل من السحاب
ومشتر اي ومن الموكد ما اختلف المشبه الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تفت
بالعصون وقد جرى دهمب الاصل الجين الماء اي على ما كان الجين اي العنفة في الساخر
الصفاة والاصل هو الوقت بعد العصر الى المغرب بوصف بالصفرة ودعيب الاصل
صفرة الشمس في ذلك الوقت يعني صفرة اصيل وصفرة الشمس اصيل كالدمب فلهذا
دعيب الاصل قريب من الجين الماء قال الشاعر ورب نهار افراق اصيل ووجهي كلا لونهما
متساين فدعيب الاصل صفرة وسفاح الشمس في وقت الريح بالعصون عبارة عن ما لها
اياها وحفر في الاصل لا يخرج طيب الاوقات كالسحر والاسود في ليالي السحار وفيه
هو اجر كما حذفت الشمس تنفس صال هكذا يحبان سقا العجب والحين المذكوران
في البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام الفاترة للبيان النافذة من ان اللين انما هو نفع
اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يقطع من البحر وقد شبه وجه الماء به او من ان الاصل
هو البحر الذي له اصل وعرق ودعيبه هو ورقه الذي اصفه من الخراف وسقط منه على
وجه الماء وكل من هذين الوجهين ابر من الاخر او مرسل عطفت على اما موكد وهو بخلاف
اي ما ذكر اداته فصارت من سلا من التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشتركة بحسب
الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما من من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة المشبه
والشبيه باعتبار العرض ما يقبل وهو الوافي بافادته اي افادة العرض كان يكون
المشبه به اعرف به بوجه المشبه في بيان الحالة او كان يكون المشبه به اتم شيئا فيه اي
في وجه الشبه في الحاق الناقص بالكمال او كان يكون المشبه به سلم الحكم فيه اي وجه
المشبه معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو بخلاف اي ما يكون قاصرا
من افادة العرض وقد كرنا فيما سبق تحقيق هذا الموضع **خاتمة** في ذكر قسم
التشبيه بحسب القوة والصفة في المبالغة باعتبار ذكر الاركان كلها وبعضها وقد سبق
ان اركانه اربعة فالهاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعا
وتح اما ان يكون المشبه مذكورا او محذورا وعلى التعديس بين فوجه الشبه اما مذكورا او
متروكا وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذورة بضمير ثمانية ثم اختلاف
مراتب التشبيه قد تكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا نريد كالاسد او كالسرجان في
الجماعة او اختلاف الاداة كقولنا نريد كالاسد وكان نيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر

الادكان كلها او بعضها فان ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة
فانها والاشتمال والاشتمال هو المقصود في هذا المقام فلذا قال واعلام مراتب التشبيه
في قوة المبالغة باعتبار كبرها كانه عليها كذا او بعضها فتكون باعتبار متعلق بالاخلاق الدالة
عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب الادكان كلها ذكر مختلفة
كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار كبرها كانه
بعضها حذف وجهه واذا لم يفتقد **الادكان** بدون حذف التشبيه نحو زيدا اسدا ومع حذف
التشبيه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم انما الاعلى بعد هذه المراتب ملوان ثم للتأخر في
المرتبة حذف احد ما اى وحده او اداة كذا اى فقط او مع حذف التشبيه نحو زيد كالاسد
ونحو كالا اسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في السجادة ونحو اسد في السجادة في
الاخبار عن زيد ولا فرق في المرتبتان الاوليان لغيرهما المذكورهما الا ان الشان اليافين
نحو زيد كالا اسد في السجادة ونحو كالا اسد في السجادة عند الاخبار عن زيد في المرتبتان
الاوليان متاويتان في القوة والاختلافان والمتاويتان في عدم القوة والارادة البانية
توسطه فيها ذلك لان القوة لعموم وجه التشبيه من حيث الظاهر او باجراء التشبيه على
المشبه انه هو نظر الى الظاهر فيما اشتمل عليها كالاولين فتوى غاية القوة وما خد عنها كال
آخرين فلا قوة له وما اشتمل على احد ما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعد ان
يفرق بين الارادة المتوسطة بان حذف الاداة من حذف وجه التشبيه بحقل عين التشبيه عين
التشبيه من حيث الظاهر بغير بحث وهو الفرق بين نحو قولنا لقي اسدا يرمى ولقيت في
الحمام اسدا ونحو قولنا زيد اسدا واسد في الاخبار عن زيد حيث بعد الاطلاق استعارته و
الثاني تشبها وتحقق ذلك كانه اذ احرى في كلام لفظ ذات قرينه والى على تشبيهه بغيره
فهو على وجهين احدهما ان لا يكون التشبيه مذكورا ولا يقدر كقولك لقيت في الحمام اسدا اى
مرجلا شجاعا ولا خلاف في هذا ان استعاره التشبيه والثاني ان يكون التشبيه خبرا وفي حكم
المميز كخبر باب كان وان فالعضو الثاني من باب ظن والحداد والصفة في الاصح ان يسمى
تشبها كالا استعاره لان استهنا التشبيه اذ وقع هذا الواقع كان الكلام موضوعا لاثبات
معناه لما اجرى عليه او نفي عنه ولقد قلت زيد اسدا فاصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معناه
وهو متبع على الحقيقة فيقول لظا انه لاثبات تشبيه من الاسد فيكون الاثبات بالاسد لاثبات
التشبيه فيكون خلقا بان يسمى تشبها لانا التشبيه ليس لاثبات معناه وانما جى به لافادة
التشبيه بخلاف لقيت اسدا فان الاثبات العقل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات معناه تشبها
ضوع الكلام لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكسوبا في الضم لا يفرق الا بعد تظنر قائل واذا
اختلفت الصور بان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى
احدهما تشبها والاخرى استعاره وهذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين

ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا هو نوح زيدا استعارة لا جارا له على المشبه مع
حد فكله الشبيه والخلاف لفظي راجع الى تغير الشبه والاستعارة المصطلحين هذا
او كان اسم المشبه بغير خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك فهو نوح زيدا
اسدا ولقبني منه اسدا فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه على ما يدعى استعارة
الا بالاستعمال فيه كما في نفس اسدا او بآيات معناه له كما في نوح زيدا اسدا على اختلاف المذهبين
ولا يسمى بشيئا ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثباته الشبيه له بل هذا الظاهر على
المشاركه وانما الشبيه مكنون في ضمير لا يظهر اسدا بعد تأمل خلافت السكاكي فانه سمي مثل
ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان اسد ثبت ان يطلق
الا ان يطلق اسم الاسد على هذا القسم اعني نوح زيدا اسدا فان حوزا اداه التشبيه
عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك كاف ليكون اسم المشبه مصرفة نوح زيدا كالاسد وهو كغير
النهار وان لم يحسن دخول معنى من الادوات الاصوات الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة
اقرب لغرض لا يلام المشبه بغير خبر فلان اداه التشبيه فيه وذلك بان يكون تكرر موصوفة
بصفة لا تلام المشبه بغير خبر فلان بدر يمكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس الغد
والفترات غروبها منا وبدورها الصدور كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف ونحو في شيء
من هذه الامثلة لا يتحسب صورة نوح كالبدر لانه فيمكن الارض والشمس لانه لا تغيب
وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والعطف الصلوات التي تحيى هذا العليل ما يحيل
بغير اداه التشبيه فانه قد يطلق اسم الاستعارة الكثر اطلاقا وقرابة قرب لفظ اسد
دم الاسد الهزير حضا به موت فربما الموت منه ترعد فانه الاسد الا ان يقال المعنى انه
كالاسد والموت لما فيه من النافض لانه تشبيه بمشئ السبع المعروف دليل على انه دونه
او مثله وجعل دم الزئبق الذي هو اقوى الحبس هو حضا به دليل على انه فوقه و
كذا في الموت ومثله قوله الجعري وبدر اضا الارض شرقا وغربا وموضع رحلي منه اسود
سظلم فانه ان رجع فيه الى الشبيه الساجد حتى يكون المعنى هو كالبدر انه ان يكون قد
جعل البدر المرفقة موصوفا بالشمس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من المذوح بدلالة
هذه الصفة المحضة التي لا تعريف للبدر في معنى على تحيل انه مراد في حبس البدر واحد
له تلك الصفة فليس الكلام موصوفا لآيات التشبيه منها بل لآيات تلك الصفة فهو كقول
زيد رجل كيث وكيت لم يصفه آيات كونه رجلا لكن آيات كونه مستصفا بما ذكرته فاما لم
يكن اسم المشبه في البيت مجتليا لآيات التشبيه بل انه خارج عن الاصل الذي يلزم من كون
الاسم مجتليا لآيات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون المذوح بدلالة قد استقر وثبت
وانما العمل في آيات الصفة الغريبة وكما يمشع دخول الكاف في هذا ونحو يمشع دخول كان
وجنبه لاحضاها ان يكون الخبر والمفعول الثاني في امر آيات في الجملة الا ان كونه متعلقا

بالاسم والمفعول الاول مسكوك فيه كقولك كان نهد الاسد او خلافا للظاهر كقولك
كان نهدا اسدا والنكرة فيما نحن فيه عينية ثابتة فدخلت كان وحيت عليها كالمقياس
على المفعول وايضا هذا امر اذا ما ملته وجمعت سر ووجدت محمولك تدعى
حيت نبي هو الجنس الا انه اختص بصفة مجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن التقدير المشبه فيه
معنى متلاقيا دام الاسد الذي برخصا به صفة مجيبة واختص بها الاسد المذكور ولا يتصور
جوازها على ذلك الجنس الحقيقي فلا معنى لتقدير المشبه هذا بمفعول كلامه ومدى صلح
المحتاج انما اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو مشبه الاستعارة ولنا في هذا المقام
كلام نذكره في اول بحث الاستعارة الحقيقة في المجاز اي هذا بحث الحقيقة و
المجاز وهو العقد الثاني من مقاصد علم البيان والمعقود الاصل اما هو بحث المجاز
كمن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة على استعمال اللفظ ايضا لما بينهما من شبه تقابل
العدم والملكة حيث اشتملت الحقيقة على استعمال اللفظ فيها وضع له والمجاز على استعماله
في غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة والمقروض للاصل مناسب وقد قيل ان
بالفوقين ليميزا عن الحقيقة والمجاز العنصريين اللذين هما في الاسئلة والاكثر ترك هذا
التقدير لئلا يتوهم انهم مقابل للشرعي او الصرفي فالعقد بالحقيل يضره الى ما في الا
سناد والمطلب الى غير ما كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل فيقول بغير
فاعل من حق الشيء او اثبتت ان معنى مفعول من جمعت الشيء اذا اثبتت نقل الى الكلمة الثابتة
او المشبهة في مكانها الاصل والفاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المقام
القاء للثاني على الوجهين اما في الاول فظاهر الا اننا يعتبر بمعنى كل مذكرا وهو نشا
سوى اجري على موصوفة او لا تخور رجل ظريف وامرأة ظريفة واما في الثاني فلا يقدرا لفظ
الحقيقة قبل النقل الى الاسمية الموت غير مجرأ على موصوفها وفيل بمعنى مفعول انما استوفى
فيه المذكر والموت او اخر على موصوفة تخور رجل قتل وامرأة قتل واما اذا لم يجر على
موصوفة فالثاني واجب للقياس نحو امرت بقتيل بن فلان وقتله بن فلان ولا يخفى
ما في هذا من الكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستقلة فيما لا
معنى وضعت تلك الكلمة ما في اصطلاح به الخطاب اي وضعت له في اصطلاح به يقع
الحق طيب فالجواز والمجوز مستقل بقوله وضعت لا بالمستقلة او لا معنى له عند التامل فاحذر
بالمستقلة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا او وضع له عند السيو
الى كتاب بن بديك فان لفظ الفرس هنا قد استعمل فيها وضع له وليس بحقيق كما انه ليس
بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل في ما وضع له الا في اصطلاح به الخطاب ولا في غيره
كالاسد في الرجل السجاع لان الاستعارة وان كانت موصوفة بالتأويل لكن الوضع عند الا
طلاق لا ينهم منه الا الوضع بالحقيق دون التأويل واحتمل به قوله في اصطلاح به الخطاب من المجاز

الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح به الخطاب من المجاز الذي استعمل فيما وضع له
في اصطلاح آخر غير اصطلاح به الخطاب كالصلوة اذا استعملها الخطاب بصرف
الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لتكون الدعاء بغير ما وضعت له هي في اصطلاح الشرع
لانها في اصطلاح الشرع ما وضعت لادراكها كالمخصوص مع انها موصوفة للدعاء
في اصطلاح آخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد
والركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على مجموع المركب فيقول لما كان بصرف الحقيقة غير مقصور
في هذا المقام فيقصر عن اللفظ الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ
بمعنى اللفظ للدلالة على معنى معين اي ليدل بنفسه لا بغيره تنضم اليه فخرج المجاز
ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي الا يكون وضعا لان دلالة انما يكون بغيره
فان قلت فعل هذا يخرج الحرف ايضا فان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى يدل بغيره
لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل الا فرادي وذكر متعلقه قلت لان معنى الدلالة في هذا
ما ذكرته بل ما اشار اليه بعض المحققين فيقولون فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التقدير
الذي هو في الرجل هذا في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام ان يكون العلم بما
لحقين كما في في الهم دون المشترك اي يخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع المعنيين او
اكثر وضعا مستقدا او فذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد
المعنيين على المعنيين المجازين واشتراك لاني في ذلك وزعم صاحب المصباح ان المشترك كالقمر
مثلا لولا لا يتبادر الى الظاهر الحيز غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين
غير مجموع فلو مفهومه ما دام بنفسه الى الوضعتين لانه المتبادر الى المعنى فالتبادر ما يلى
فكأنهم من الدلائل الحقيقة اما اذا اختص احد الوضعتين كما اذا قلت القمر يعني الظهور ولا
معنى الحيز فانه ينصب دلالة على الظهور لا معنى الحيز بالحقين والخصرية الرفع من اجماع الخبر
ويعتقد كما ان الواضح عليه الدلالة بنفسه على معنى الحيز وقولنا معنى الظهور وكذا الدلالة
بنفسه على معنى الحيز وقولنا معنى الظهور ولا معنى الحيز فترى الرفع من اجماع الا ان يكون الدلالة
بواسطة وحصل من هذين الوضعتين وضع اخر ضمنا وهو اجنبية الدلالة على احد المعنيين عند
الاطلاق غير مجموع منها وكان الواضح وضعة من الدلالة بنفسه على ذلك وقالا اد اطلق مفهوم
احد بما فيه مجموع بينهما هذا الحقيقة دلالة المصباح وعلى هذا لا يتوجب اعتبار المصنف بانما لا ينظم
ان معناه الحقيقة ان لا يتبادر الى الظاهر الحيز واما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وان قوله
القمر يعني الظهور ولا معنى الحيز وال بنفسه على الظهور بالحقين هو ظاهر لان كلامه من قوله معنى
الظهور وقوله لا معنى الحيز فترى لفظية فالعقبة كما يكون معنوية فقد يكون لفظية وفي اكثر النسخ
بدل قوله وفي المشترك دون الكتابية وهو من النسخ لانه ان اراد ان الكتابية بالنسبة الى
المعنى الذي هو سماها موضوع فالجواز ايضا كذلك لان اسداني قوله ما يثبت اسداني في موضوع

ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اراد موضوع بالنسبة الى اللازم المسمى الذي هو الحق
 الكتابية فسادا واضحا لظهور ان يكون فلا يقطع اللازم ليت بنفسه بل بواسطة قرينة
 لا يقال قوله بنفسه اي من غير قرينة ما بقية من ارادة الموضوع او من غير قرينة لفظية لان
 قوله الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريفه الوضع والثاني يستلزم انحصار
 قرينة المجاز في المعنى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز دون الكتابية فانها ايضا
 حقيقة على ما صرح السكاكي حيث قال المصنف في المعنى والكتابية مشتركان في كونها حقيقتين
 وضربان في الصريح وهذا قلنا هذا ايضا من صحيح لان الكتابية لم تستقل في الموضوع له
 بل انما استقلت في لازم الموضوع له جواز ارادة الملتزم لا توجب كون اللفظ مستقلا في
 وسيجي هذا زيادة تحقيق في باب الكتابية والقول بدلالة اللفظ لقائمة ظاهر فاسد من الحجاب
 في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الامة وخداف العصر وهو انه نظر الى لفظ لا يوضح
 قوته ان هذا من جهة افتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون
 العلم بالوضع كافيا في اللفظ والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لدلالة ظاهر الفضا
 توهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يسلط
 كلام غيره والمجلة على مقع قائم يرى منه هذا كلاما سدا وقول كيف يحل كابطال كلام المصنف
 المجلة على هو يري منه العجبا انه لم يقب ان المصنف ايضا ورد الوضع بل عين الوضع والدلالة
 على معنى في نفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تاول فيما يليق بهذا الحال
 قول من قال حفظت شيئا وغاب عنك شيئا فقول هذا ابتلاء يجب نفي ان دلالة اللفظ
 على معنى ومن معنى لا بد له من محض لا تساوي نسبة الى جميع المعاني فذهب المحققون
 الى ان المحض هو الوضع ومحض وضع لفظا دون ذلك هو ارادة الوضع الظاهر ان الوضع
 هو انه على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاسخري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف
 عباده عليها فليها بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واستماع ذلك الجسم
 واحدا وجأمة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان
 المحض هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضيه اختصار
 دلالة اللفظ على ذلك المعنى فذهب الجمهور الى ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على
 ذلك المعنى لدلالة اللفظ على اللفظ لوجوب ان لا يختلف اللغات باختلاف الاسماء ولو جيل
 بينهم الاكل واحد معنى لفظ لا مشاع السكاك الدليل من المعلوم ان كل واحد منهم من كل لفظ
 ان له لفظا لا مشاع وجود اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون
 الحقيقة ان ما بالذات لا يزول بالغير ولا ينقل من معنى الى معنى اخر لا بحيث لا يفهم منه عند
 الاطلاق الا المعنى الثاني كافي الاعلام المستقلة وغيرها من المقولات والعرفية لما ذكر فلا يمنع
 وضعه من كونه متناقضين كالتاھل للظلمات والرياء والمضادين كالجود للاسود والابيض

لا يستلزم ان يكون المعنى من قولنا هو باهل او يجوز انصافه بالمتنافين او المتضادين
وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات بالمتضادين او المتضادين لانه ممنوع
وقد تأمله اى القول بدلالة اللفظ لانه السالك الى صفة من طاهر وقاد ان تفسر
عاطية اية الاستعلاء بالمضرب من انه المحرور في اعتبارها خواص بها بحيث كالجهر والس
والشدة والرخاوة والبرص طبعها وفيه كد وتلك الخواص ينبغي ان يكون العالم بها اذا
اخذ في الحقيقة في مركب منها المعنى بهل الشاسن فيها فضا والمقارنة كالمضم بالفاء الذي
هو حرف رهن الكسر التي من فزان يبين والمضم بالقاف الذي هو حرف شديد كسر
حتى يعني ومنها اليمات تركب الحروف انصافا خواص كالتا ملان والنفيل بالمعريك كالتروان
والحديد كطفي نساهما من الحركة وكربك باب فعل يضم العين مثل شرف وكرم للافعال
الطبيعية الملائمة ونش على هذا واليماز في الاصل مفعل من جلفر المكان يجوز ان اذا اعتد وتقل
على الكلمة الجازية والمعدية مكانها الاصل والحق الجوزة على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصل
كذا ذكر الشيخ في سائر البلاغة ونهزم المصنف في المظهر ان من قولهم جعلت كذا جازا
الى حاجتي باي طريق طام على ان معنى جازا المكان سلكه فانا الجاز طريق الى تصور معناه
واعيننا المتناسبة تسمية الشيء باسم يغير اعتبار المعنى في وصفه شيء تسمية انسان
لوحدة ووصفه باجر فانا اعتبار التاسب في التسمية ان صح الاسم على غير حال وصف المعنى
وبان انه اولى بدكم من غير وفي الوصف بصفة اطلاقه ولهذا سلك بقاء المعنى في الوصف
والتسمية ففكرنا والحق ان يصح وصفه باجر خصفة ويصح تسميته بدك فاعتبار
المعنى في الحقيقة واليماز ليس بصفة تسميتها باهل الاولوية ذلك وترجيح على تسميتها
من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينقص بلفظ خصفة الاخر بوجوده ذلك الحق
وفيها المعنى فالجاز غير مركب وحقيقة كل منها يخالف حقيقة الاخر فلا يمكن جعلها في
اعتريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستقلة في غيرها وضعت له في اصطلاح بر الخطاب
على وجه يصح مع قرينة اى ارادت ما وضعت له فاعتبرها المستقلة عالم يستعمل فان الكلمة
قبل الاستعمال لا تسمى بجازا كما لا تستحق حقيقة ويقوله في غير ما وضع له من الحقيقة من تحلا
كان او متقولا او غير ما وقوله في اصطلاح بر الخطاب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل
فيه الجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بغير
الشرع في الدعاء بجازا فانه وان كان مستعلا فيما وضع له في الجملة فليس مستعلا فيما وضع له
في الاصطلاح الذي وقع به الخطاب يعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعملها المخاطب بعرف
اللفظ في الاركان المحصورة بجازا فلا بد من العلاقة المعنى نوعها لان هذا معنى قوله على
وجه يصح وهو متعلق بالمستقلة لينجز اللفظ من تعريف الجازا كالقول خذ هذا الفرس
سير الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ونخرج الكناية اعتبارا

مع قرينه عدم ارادة لانا الكتاب مستعمل في غير ما صنعت له من غير ان ارادته فاللفظ
المتعلق في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون قاطعا وقد يكون من مجاز وقد يكون
منقولا والمنقول منه ما علة في معنى مجازي للوضع له الاول حجة من الاول في حقيقة
في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس لفظ الصلوة المنقول
من الدماء الى الاوكان المحصور وفي المخرج بالعكس ومنه ما علة في بعض افراد الموضوع
له الاول كلفظ الدابة فاذ اطلقت على الفرس باعتبار مجاز قريب على الاثر من يكون مجازا
هذا من حيث اللفظة اما من حيث العرف فهي موضوع له ابتداء وهو ما علة في الذبيح
انما هو مجاز في التسمية بخلاف الحقيقة فان رتبة المصنف فيها حقيقة الاطلاق
حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجب ذبيحة الذبيح بخلاف المجاز فان اطلاق المصنف
الحقيقة فيه انما هو حقيقة الاطلاق المقتضى على ما يوجب ذبيحة الذبيحة والاصح اطلاق الصلوة
في الشرع على دعاء وكل منها أي من الحقيقة والمجاز فتعريفه وتفسيره في خاصه وهو
صحة ناطقه من المعنى القوي والعرفي واللفظي وغير ذلك او عرفي عام أي ما لا يتعين ناطقه
اما الحقيقة فلان واضحا ان كان واضع اللفظة هو القوي وان كان الشأن فشرعية والافترقة
طائفة خاصة وبالمجاز تنسب الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذي وقع به الخطاب
وكان للفظ مستعلا في غير ما وضع له في كمال الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللفظة فاما المجاز فلو
وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والافترق في عام او خاص كاسد السبع والرجل السباع يعني
ان لفظ اسد اذا استعمل الخطاب يعرف اللفظة في السبع المحصور يكون حقيقة لثوبه وفي العمل
السباع يكون مجازا للثوب والصلوة للعبادة والدعاء بمعنى اذا استعمل الخطاب يعرف الشرع
لفظ الصلوة في العبادة المحصورة يكون حقيقة في الدعاء يكون مجازا وفصل اللفظ والحد
بمعناه اذا استعمل الخطاب بغيره المخرج اللفظ المحصور يكون حقيقة وفي الحديث يكون مجازا
ودابة لدى الاربع والافسان قلها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز وفي الثاني ما ذكره لفظ
الذكر مثال الحقيقة والمجاز وما ذكره كل نكرة من المصنفين اشارة الى المعنى الحقيقة والمجاز
فاما المجاز فربما ان كانت العلاقة المصححة من المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقة والا
فاستحارة فلا استعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبيه به اللفظ كاسد في قولنا
مايت اسد ابري وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المصنف اعني على استعمال اسم المشبه في
المشبه ويكون المعنى المصدر فجمع منه الاستحقاق ويكون المصنف مستقيل ولفظ المشبه يستعمل
فالمعنى المشبه به مستقار منه والمعنى المشبه مستعار اليه والى هذا اشار بقوله فما أي المشبه
المشبه به مستعار منه ومستعار له واللفظ في لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بغيره
ليسا من طلب عادية من المشبه به لاجل المشبه فالحاصل وهو ما كان العلاقة من المشابهة كالمشبه
في التسمية وهي موضوعه للمجازحة المحصورة ولكن من شأن التسمية ان تصدق منها وتصل الى المقصود

بها والمجازحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية ومع هذا فلا بد من إشارة إلى المصنف مثل
 كثر أيادي فلان وحلت يداي ونحوه كبحلاف استعت اليد في اليد والعذر أي
 ولا اليد في العذر لأن كثر ما يظهر سلطان العذر في اليد وبها يكون الأفعال المألوفة العذر
 من البطش والضرب والقطع والاختراع وغير ذلك واليد في قوله هذه المومنون متكافرون مام
 يسبق يديهم أي مام وهم يدي أي عون على من سوامهم فمن باب التثنية أي مام مع كثر يتم
 في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فلما ينصرف إلى مجازة بعض أجزاء اليد بعضها
 وإن خيلت بها اليه في التصرف وكذلك كسر المومنين في قضاة م على المشركين لأن كلمة
 التوحيد جامع لهم وما ذكر الشيخ في أسرار البلاغة من أن اليد هنا استعارة فمن مينة
 قهرها بقلتها عند من أن المسند بها إذا كان لا يحسن دخول أداة التشبيه عليه فإطلاق التشبيه
 عليه محل من القبول مجاز في الزاوية في المرادة أي في المزايا الذي يحمل فيه الزاد أي الطعام المحر
 للسفر والمزاوية في اسم البصر الذي يحمل المزاوية العلاقة كونه البصر حلا لها لما ذكره المرسل
 عدة أسئلة أراد أن يشير إلى عدة أنواع العلاقة وجعل كل ليقاس عليها وذلك لأن العلاقة
 يجب أن يكون ما اعتبرت القرب نوعها ولا يميزه النقل منهم في كل جزء من الجزئيات لأن أمة
 الأدب كانوا يتوقفون على الإطلاق المجازي على أن ينقل من الصرب نوع العلاقة فلم يتوقفوا
 إلا أن يسمع أحادها وجزئها مما سئل بحيث أن يثبت أن الصرب يطلقون اسم السب على
 المسب ولا يجب أن يسمع إطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قوله المجاز هو منوع بالفتح
 النوعي لا بالوضع الشخصي وأنواع العلاقة العينية كغيرها يفتقر ما ذكره في خمسة وعشرين
 وأهم فداورد هنا ستة غير ما سبق أولا في إطلاق اليد على النخلة والعذر وإطلاق الرواية
 على المزاوية فقال ومنه أي المجاز المرسل سمية الشيء باسم جزئيه يعني أن في هذه التسمية مجاز
 من المجاز المرسل وهو اللقب الموضوع لجزء الشيء عند إطلاقه على ذلك الشيء لأن نفس التسمية
 مجاز في الصياغة تسامح كالعيني وهي المجازحة المخصوصة في البرية وهي الشخص الرقيق والعين
 جزء منه وذلك لأن العين لما كانت وهي المخصوصة في كون الرجل راسه لأن عينها من الأضواء
 لا بعيني شيأيد ونها صارت العين كأنها الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من أن يكون
 له من اختصاص المعنى الذي قصد بالكل مثلاً لا يجوز إطلاق اليد والاسم على الرية وإن
 كانت كلاً منها جزء منه وعكسه أي ومنه عكس المذكور يعني سمية الشيء باسم كلاً لا أصابع
 في الأنامل في قوله تعالى يحملون أصابعهم في آذانهم من الصواعق وألا تله جزء من الأصبع والعر
 منه المبالغة كأنه جعل جميع الأصبع في الآذان لئلا يسمع شيأ من الصاعقة وتسمية أي ومنه
 تسمية الشيء باسم سببه نحو رعي الغيث أي النبات الذي سببه الغيث أو تسمية الشيء
 باسم سببه نحو مطرت السماء نباتاً أي حيث يكون النبات مسياً عنه وأورد في الإنشاح
 في أمثلة تسمية السب باسم المسب قولهم فلان يأكل الدم وظاهر أنه سهل لأنه قال في تسمية

من

اي من سمية السيب باسم المسبب او الدم سيبا المدينة والحجبانة انه قادر في نفس اي
المدينة التي هي سمية عن الدم او ما كان على اي سمية التي باسم المير الذي كان هو ملت في
الزمان الماضي نحو واتوا اليها موالهم اي الذين كانوا اليها في قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ
او سمية الشيء باسم ما يولد ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو انا في اعصر حرا اي عصار
ياول الى الحزن او سمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديا اي اهل ناديت الحارفة والنادي
المجيب او سمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو انا الذي اصبحت وجوههم
ففي رحمة اعداي في الجنة التي تحل فيها الرحمة او سمية الشيء باسم له نحو واجعل لي لسان
صدق في الآخرين ذكر احسن واللسان اسم لالة الذكر ومد كان في الاخر من فروع خفاء صريح
في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الاستغال من المرفوع الى اللفظ
وبعض انواع العلا في بل اكثرها لا يفيد المرفوع فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها المرفوع
بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما اخضر من اوصاف المشبه فينقل اللفظ
من المشبه اليه لا بحال فلا سيملا انما سيملا للشيء لا لردا وعرف على الحضور ولا شك
في استغال الدهن من الاسد الى الشجاعة واما في غير فيظهر اللفظ كلامه ذكر بعض المتأخرين وهو
ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير ما يتوصف باللفظ بالمعنى
الموضوع له في زمان سابق ولاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول الى بالضرورة
فما في الفروع كالمسكن الحرا الذي ارضعت وادكان ذلك المعنى ما سقيف بالمعنى الحقيقي
في الجمل في الدهن مستقل من المعنى الحقيقي اليه في الجمل وان لم يتصف به الا بالضرورة ولا باللفظ
فلا بد من ان يريد باللفظ معنى لانهم معناه الحقيقي وهذا اي معنى مستقل الدهن من الحقيقي
اليه في الجمل ولا يشترط ان يلزم من تصورهم واللفظ اما دهنيا بمعنى كاطلاق البصر على الا
بحر او منضم الى اللفظ خارجي بحيث العادة او بحسب الواقع وح اما ان يكون احدهما جزء
الاخر كالقرف للبخير والفرجة للعباد وخارجا عنه واللفظ بينهما قد يكون محصورا احدهما
في الاخر او مجاورا او يكون احدهما شرط للاخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم ولهذا يشترط في اطلاق
الجزء على الكل استلزام الجزاء لكل كالرقية والراس من مثلاف الا انسان لا يوجد بدونها بخلاف
اليدين فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الرية فليس من حيث انه انسان بل من
حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدونها العين فانهم وبالجمله اذا كان بين الشين علاقة
فلا محالة يكون استغال الدهن من احدهما الى الاخر في الجمله وهذا معنى المرفوع في هذا المقام و
الاستعارة وهي ما كانت ملاقة المشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي فيسببه
بمعناه الحقيقي فاذا اطلقت نحو المسفر على شفة الانسان فان اريد تسبها بمسفر الابل في اللفظ
فهو استعارة وان اريد انه اطلاقا المعنى على المطلق كاطلاق المرسى على الاف من غير قصد الى
التسبيه مجاز من سبل باعتبار ان قد يعيد بالحقيقة وهذا القيد يتميز عن التحليلية والممكن عنها

واستعملت هي فيه حسا او عقلا مان يكون ذلك المعنى اسرا معلوما يمكن ان ينفرد عليه ويشاء اليه
اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن سماء الاصل فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل
الاعانة للمبالغة في تشبيه المعنى الموضوع له فالهسي كقولنا اي قوله زهير بن ابي سلمى الذي
اسد شاك السلاخ اي تام السلاخ وكذا شاك السلاخ وشاكي السلاخ بالقلب والمخفف
مخفف اي قدف به كثيرا الى الوقايح وقيل قدف بالحم ورمي به فصار له حيامة ونبالة
تمامه له ليل اظفارة لم يقلم لبنة الاسد فالبعد من شعر على منكبيه والعليم بالمعنى وهو
القطع فالاسد هنا مستعار للرجل الشجاع وهو من يتحقق حسا وقوة اي والعقل
كقوله اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو مله الاسلام وهذا من يتحقق عقلا
حسا وذكر صاحب الفتح في قوله تعالى فاذا قها امر ليا من الجوع والخوف ان الظاهر
اللباس عند اصحاب الجمل على التحميل وان كان يحتمل عندي ان يحذف التحقيق وهو ان يستعاض
لما هو الانسان عند جوعهم من الاشباع اللون والخضرة ورميانه لتسيرة وفيه بحث لان كلام صاحب
الكشاف مشعر بانه استعارة محفوفة ويحتمل ان يكون عقلية ويحتمل ان يكون حسية لانه
قال شبه ما عثر الانسان والنبس به من بعض الحوادث الذي شبه يحتمل ان يريد به الضم
الحاصل من الجوع بل الامر الحادث عندهم فتوهم كونه تشبيها لا استعارة فلو قلنا قال المصنف
فالاستعارة ما تخيل تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عثر باللفظ واستعمل اللفظ
فيه فعلى هذا لا يتناوذه قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع
له وان تضمن تشبيه به بخلاف اسد ورايت هذا اسدا لانه اذا كان معناه غير الموضوع
له لم يصح له تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له استحالة تشبيه شيء بنفسه على ما في قولنا ما تضمن
معناه من الجائز اي مجاز تضمن بقرينة تعميم المجاز الى الاستعارة وغيره فاسد في الاستعارة
المذكورة ليس بمجاز كونه مستعلا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نعلم ان اسدا في نحو زهير
اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رابت
اسدا يرمي بقرينة حمله على زهير ولا دليل لهم على اداء التشبيه هنا محذوفة وان التعديك
زهير كاسد فان قلت قد استدل صاحب الفتح على ذلك بانك اذا قلت زهير اسد فاقوت
اسدا على زهير ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب الصير الى التشبيه محذوف اداة قصدا
الى المبالغة قلت لا ثم وجوب الصير الى ذلك انما يجب اذا كان اسد مستعلا في معناه الحقيقي
واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زهير ظاهر وتحقيق ذلك اننا اذا قلنا في
نحو رابت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا يعنى انه استعارة عن زهير اذ لا ملازمة بينه
او لا دلاله عليه وانما يعنى انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فتقولنا زهير اسد اصله
زهير من جمل الشجاع كالاسد فخذنا التشبيه واستقلنا التشبيه به في معناه فيكون استعارة ويكفي
على ما ذكرنا ان التشبيه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به المجاز والمجهر كقوله اسد على ذي الجرح

اي مجتري على صايل وكقوله والظير اغربه عليه اي باكثر وكقوله عليه السلام هم يد على من سواهم
وانه كثير ما يكون بحيث لا يحسن دخوله اداء التشبيه كما نقلنا من هذا الفاهرو كما الكلام
في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واما اذ ترك التشبيه بالكلية لكونه في وجه التشبيه
نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو ولاحت من بروج البعد بعد ايلانها بترجها اكنان
ففيه اشكال ان ترك التشبيه لفظا وقديرا واجرا اسم التشبيه به عليه ليقضي ان يكون هذا الاستعارة
وذكر وجه التشبيه ليقضي ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاحت من
نصير مثل بروج البعد في تشبيها تدافع كذا ذكر صدر الا فاضل في ضرام السقط
والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد يكون التشبيه مقلدا اعم من ان يكون
مصدرا فاجزء كلامه كما في قوله تعالى هم بكم عبيد ويكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا
رايت اسدا في شجاعة بدليل انهم جعلوا الحنيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الحنيط
الاسود من الحنيط الاسود من العجز تشبيها لان بيان الحنيط الاسود من العجز قربة على ان الحنيط
الاسود ايضا مبين لسواد اخرا لليل واعد من ذلك ما يصح به كلام صاحب الكشاف من
ان قوله تعالى ضربا من مثله رجلا فيه شركاء متشاكسون وهم جلاسا لما للرجل وقوله وما
يستوي الجيران هذا عذب فذات سابع شرا به وهذا ملح اجاب من باب التشبيه المطوق
فيه ذكر التشبيه كما في الاستعارة وليسوا استعارة وهو من كل لانا التشبيه فيه ليس بمذكور ولا مقدر
ويمكن القصر من هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان تكون مستقلة في غير ما وضع له
علامتان ليصح وقوع المعنى الحقيقي موقعه ولا يفتوت الالباب لفظا في التشبيه فيصح في نحو
رايت اسدا لان يقال رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك بل ما يظهر بالتأمل وكذا لا
يصح ان يراد بالعجز هنا الموضوعين المومنين والكافرين لان قوله ومن كل تاكلون لها طرايا ونحو
حلية تلبسوها يعني امرانه قصد التشبيه لا الاستعارة واما فصل العجز الاجاب على
الكافز بانه قد اشارك العذب في منافع والكافز خلوه من المنفعة فتوفي طريقة قوله
تعالى فاني كالجحاش او اسد فتوى وان من الجحاش لما يتغير منه النهار ولحقاء ذلك ذهب كثير
من الناس الى ان الاثنين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اورد هذا ما ليس للا
استعارة ولا يخفى ضعفه على من يتأمل لفظ الكشاف ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي
كونها من صفة التشبيه لا التشبيه ولا للاعم منها احسنوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام
عقل قد هي الجحاش الى انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعملت في غير ما وضع له العلاقة
المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولنا رايت اسدا يرعى من صفة
للتشبيه براهق البع المحض ولا التشبيه اعني الرجل الشجاع ولا لما صواعم من التشبيه والتشبيه
كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منها حصة كاطلاق الحيوان عليها وهذا معلوم قطعا بالتأمل
من اية اللغة فم يكون استعماله في التشبيه استعماله في غيرها وضع لرفع قربة ما فقرة من اية الموضوع

له معنى المشبه به فيكون مجازا لقوا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص
لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومته فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زهدا فقلت اريت
انسانا او رايت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج
على زهد وكذا اذا قال قابل الكرم زهدا او اظفمت او كسوت فقلت نعم ما قلت لم يكن لفظ
فقلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فليسا من هذا الهج
فيشبه على كثير من المصنفين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار كونه العام وامارة الخاص ومقتضى
ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأه عدم التفرقة بين ما يفصل اللفظ
من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام
اشارة الى حقيقة وقيل انها مجازة على معنى ان التفرق في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على
المشبه الا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به يافى جعل الرجل السباع فرة
من افراد الاسد كان جواب لما استعملها اي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في
الرجل السباع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء ذلك
لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد فعل الاسم لو كان استعارة لكان الاعلام المنقول
كزهد وكما استعارة ولما كان الاستعارة ابلغ من الحقيقة او لا مباينة في اطلاق الاسم المجرد عليه
عامة من معناه ولما صرح ان يقال لمز كان رايت اسدا وامر او زهدا انه جعله اسدا كما لا نقاش
لن سمي زهدا اسدا انه جعله اسدا لان جعله اسدا كان مقبولا الى مقبولين كان بمعنى صير وقيل
اشبات حقيقة لشيء حتى لا نقول جعله اميرا الا اذا ثبت له صفة الامارة واذا كان يقال الاسم
المشبه به الى المشبه به نقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي او عام ثم اطلق
عليه اسم الاسد كان لا اسد مستعلا فيما وضع له فلا يكون مجازا لقوا بل عقليا بمعنى ان العقل
يفرق وجعل الرجل السباع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجازا عقليا
لهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه
صح العجب في قوله اي قوله الى الفضل بن عبيد في غلام قام على راسه فظلمه قامت فظلمني
اي وقع الظل على من الشمس نفس على من نفس قامت فظلمني ومن عجب ويروي فاقول يا
عجبا ومن عجب سمرى انسان كالشمس في الحسن والبهاء فظلمني عن الشمس فلو لا انه ادعى له معنى
الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا العجب معنى اذ لا عجب في ان يظلم انسان من
الوجه انسانا اخره الذي عنه ولهذا صرح النبي عن العجب في قوله لا عجب في ان يظلم من بلى غلامه قد
هي شعاع تليق تحت النوب والدرع ايضا قد نزل انارة على القمر يقول نزلت القمرين عليه انوار
اذا شدت انوارا عليه فلو لا انه جعله قمر حقيقيا لما كان للنبي عن العجب معنى لان الكنان
انما يسرع اليه ليل بسبب البسمة القمر الحقيقية لا بسبب انسان كالشمس في الحسن ويرى بان الادعاء
اي وهذا الدليل بان ادعاء دخوله في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة

مستقلة فبما صنعت له العلم الضمير في ثبوتها مستقلة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له
 هو السبع المحض وتحقق ذلك ان ادعاء دخله في جنس المسببة به مبنى على انه جعل اقل
 الاسد بطريق التاويل فتبين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية القوة
 في تلك الجهة المحصورة والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجراءة موصوف المتعارف
 وتلك القوة لكن لا في تلك الجهة والهيكل المحض ولقط الاسد انما هو موصوف المتعارف
 فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة ما نقتضيه عن ارادة المعنى المتعارف
 فيتعين المعنى الغير المتعارف وهذا ينشأ عن ما يقال ان الاصل هو على عوى لاسدية للرجل
 الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة من ارادة السبع المحض واما التعجب الذي عنده في البياض
 المذكورين وغيرهما فليست على ناسي الشبهة قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المسببة به من
 التعجب الذي عنده تترتب على المسببة ايضا والاستعارة بتعارف الكذب بوجهين بالبناء على
 التاويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني ان الاستعارة دعوى دخول المسببة
 في جنس المسببة به مبنى على التاويل وهو جعل افراد المسببة به على اثنين كاد كرا والتاويل
 في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دلالة
 على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا نصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر
 بل يدل المجهول في ترويج ظاهره ونزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة بتعارف الدعوى بالبناء
 بناء الدعوى فيها على التاويل اعني الاستعارة بتعارف الكذب بنصب القرينة المانعة عن
 ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون
 على خلاف ما في الصبر وانت تعلم ان تقرير الكذب خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي
 ومع هذا فلا جرم لتخصيص التاويل بمعارفة الكذب بل يحصل لكل منهما المعارفة من الباطل
 جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو
 كون الغير مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياس الواقع
 فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعدد ولا يكون الاستعارة
 علما ما سبق من انها مضمرة اذ حال المسببة في جنس المسببة به يجعل افراده اثنين متعارفا وغير
 متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لما فاته التخصيص لانه مضمرة التخصيص ومنع الاستدراك والجنس
 العموم والتاويل الافراد الا اذا اذ اتقن العلم نوع وصفية بسبب اشتراك بوصف من الاوصاف
 كما انه فاته تقنين الانصاف بالمعروف وكذا ما در في الفصل وسيمان في الفصاحة فيجعل كانه موضوع
 للمعروف سواء كان ذلك الرجل المعروف من طي واخر فحين كما جعل اسدا كانه موضوع للشجاع سواء
 كان متعارفا او غير متعارف بهذا التاويل يكون حاتم متساويا للقرينة المتعارف المعروف الغير
 المتعارف وهو من ينصف بالمعروف لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له
 فيكون استعارة نحو ريت اليوم حاتم وقرينتها أي قرينة الاستعارة لانها مجازة وكل مجازة لا بد لها من

قريبه ما نفعه عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كقولك مايت اسدا نكر
او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد منها قريبه لقوله في تعاقب اي نكر هو العدل
والايمان فان في ايماننا نكر اي سيف فالتعاقب كقولك النيران فتعلق قوله تعاقبا لكل من
العدل والايمان قريبه على ان المراد بالخير ان السيف لئلا يله على ان جواب هذا الشرط
تجاريعه وتلجأون الى الطاعة بالسيف او معان ملتزمة مربوطه بعضها ببعض يكون الجميع
قريبه لكل واحد وح لا يخفى صحة كونه قريبا لقوله او اكثر كقوله اي قوله المحترق وصافقه
روي بالكلية على انهما رتب وبالرفع على انه متدا سو صوف بقوله من فضله اي من فضل
سيف المدح وحين قوله شك في من انكفي اي انقلب والياء في قوله بها للتقديم والمجئ
رب نار من حد سيفه يعلوها على راس الاقران حسن سمحاي اي انا مله النفس التي هي
في الجود وعمم العطايا سمحاي يصيبها على الكفاية في الحرب فهكلم بها والمراد بانها من
الاقران جمع الكثر يقترب منه المدح لان كلا من سيفه جمع القلة والكثرة يستعار للاخرى
كما استعار السمحاي لانا مل المدح ذكر ان هناك صاعقة وبها انها من فضل سيفه ثم قال على
اروس الاقران ثم قال حسن قد كر العدد الذي هو عدد الانامل وظهر من جميع ذلك انه اراد بالحق
الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار
اللفظ وباعتبار اخر غير ذلك فهي اعتبار الطرفين بغير المستعار منه والمستعار له فثمان
لان اجتماعها اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احبنا في او من كان متبا فاحبنا
اي ضالا فهدينا استعار الاحياء من معناه المعنى هو جعل الشيء حيا للمداية التي هي
الدلالة على طريق الوصول المطلوب والاحياء والمداية مما يمكن اجتماعها في شيء وهذا
اوى من قول المصنف ان الحياه والمداية مما يمكن اجتماعها واما استعارة الموت للضلال
فليت من هذا القبيل اذ لا يمكن انصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو احبنا في او من
كان متبا فاحبنا ولتتم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين
الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطفت على قوله واما ممكن كاستعارة اسم الممدوم للممدوم
لعدم قنائه وهو بالفتح النفع اي شفاء النفع في ذلك الموجد كما في الممدوم ولا شك ان
اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الوجود لمن عدم وفقد اذ بعيت اثار
المبيلة التي يتجود كمن وتديم في الناس اسم وكذا استعارة اسم السنة للحي الجاهل او
الحاجز والنائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعها في شيء قال المصنف ان
كانا قابلين للشد والصف كانا استعار اسم الاسد للاصف اولي فكل من كان اقل
ملا واصف قوة كان اولي بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولي يدك من الاقل
قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاضعة للحيوان لان افعال المختص به اعني الحركات
الارادية مسبوقة بالادراك واما كان الادراك اقدم واسدا احتصاصا به كان الاحتصاص

كان المقصود فيه استد بتعبد له من الحق وتقريرا الى ضد له وكذا في جانب الاستد فكل
 من كان اكثر علما واشرف كان اولى بان يقال له انه حق وهذا الكلام لا يخلو من اختلاف
 لان الضدين المتقابلين للسلطة والضعف ما العلم والجهل والعزم واللين ولم يستقر اسم
 احدهما للاخر بل المصنوع انه اذا اطلق اسم احدا الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل
 للسلطة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه استد كانا اطلاقا الاسم عليه اوفي والعبارة
 غير وافية بذلك ولستم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في معنى مفادية لقائد
 الطرفين ومنها اي من العنايات الاستعارة التكميلية والمخيلية وبما استعمل في كل
 اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناه المقتضى او تعينه كما مر في تقرير المقادير
 والناقض من قوله المناسب بواسطة تلميح او تنكير على ما سبق بحقيقة في باب التشبيه نحو
 فبشرهم بعد اب اليم اي انذرهم استعارة البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سورا
 المخبر به لانذار الذي هو ضد ما داخله في جنبها على سبيل التكميل وكذا قوله رايك استد
 وانت تريد جبايلك على سبيل التلميح والظرافة والاستعارة والاستعارة باعتبار الجامع اي
 ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجهها وجهها معا فاستعان
 لانراي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين اي المستعار له والمستعار منه نحو قوله
 عليه الصلوة حينئذ الناس هل هم مسلمة يعنيان فرسه كلما سمع هيبه طار لها او رجل
 في شحنة في عنقه حتى ياتيه الموت قال جابر اسد السبعة الصبيحة التي تضرع منها واضلها
 من هاء سبع اي جبن واستغفر من الجبل والحق حينئذ الناس رجل اخذ بعنان فريسه
 واستعد للجهاد في سبل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض روض الجبال في
 عنقه له قليل مرهاها ويكتفي بها في امر عاشر ويعيد الله حتى ياتيه الموت استعارة الطيران
 للعدو او الجامع داخل في مفهومها فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة
 وهو داخل فيها اي في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العدو قال
 الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو مايتاسدا ان الاشتراك في صفته
 في جنتين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانها جنت واحد وهو
 المروء قطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها فله تفضل السكنات وذلك
 يوجب اختلاف في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن
 لان الانسان مع ان في كل من المرسن والطيران حضور وصف ليس في اللفظ والعدو
 ان حضور الوصف الكائن في طار مرسعي استعارة للعدو بخلاف حضور الوصف في
 المرسن والحاصل ان التشبيه هنا مستظهر بخلافه ثم ولما اذا الوصف فيه التشبيه كما في غليظ
 المشافر هذا استعارة وقال ايضا كان الواجب ان اطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن
 موضع اللفظ نحو كذا لا في كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها في الاستعارات وخلطوا

بها فاعتقدت بكلامهم في الجدل ونهت على ذلك بان سمي استقارة غير معتدة ووجه الشبهة
بينه وبين الاستقارة انك تعلم فيه الاسم الى مجاز له كالمحسن والافت والمجانسة و
المشابهة من واد واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنفخة او المجانسة منها فلا يطلو الاكس
عليه فان قلت الجامع في المستقار منه يحبان يكون اقوى واشد لتكون الاستقارة معتدة
وقد تقر في غير هذا المقام ان جزء الماهية لا يختلف بالسند والضعف فكيف يكون الجامع
واخلا في مفهوم الطرفين قلت اشاع الاخلاق انما هو في الماهية الحقيقية لا ترى ان
السوار جزء من المجموع المركب من السوار والمحل مع اختلافه بالسند والضعف ووجه الشبهة
انما يحصل داخل في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية
حقيقة وقد يكون اسما مركبا من امر بعضها قابل للسند والضعف فيصير كون الجامع دالا
في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشدا واقوى فيكون استقار الطير ان السند من هذا
القبيل نظر لانا الطير ان وهو قطع المسافة بالجنح وليس السرعة داخله فينبغي له الزهامة
في اكثر الجراة للاسد والاولى ان مثل استقارة القطيع الموضوع لانزاله الاتصال من اجلا
اللاترقة بعضها ببعض لغير طريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في
الارض اما والجامع انزاله الاجتماع الداخلة في مفهومها وهي في القطع اسد وكذا استقارة
الخياطة الموضوعه بضم خرق الثوب السرد الذي هو ضم خلق الدهر بجامع الضم الداخل
في مفهومها الاسد في الاول واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما من استقارة الاسد
للرجل الشجاع والشمس للوجه المثلل مخدوك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلا
على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك البيه المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان
المستقار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده والجامع هنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا
قياس غير قلت اما كلام الشيخ فعينه بخبره وتسامح المقطع بان الاسد موضوع لذلك الخيالي
المخصوص والشجاعة وصف له واما المستقار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب
منها وفرق بين المفيد والمجموع على انه لو كان المستقار له هو المجموع ايضا لصر ان الجامع غير
داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستقار منه افعى الاسد وايضا لصر
اخر الاستقارة باعتبار الجامع وهو انما عاكبه وهي التبدل لظهور الجامع فيها نحو مايت اسدا
يومي او خاصية وهي القرية التي لا يطلع عليها الا الخاصة الدين وواد هنا يبرر تقوا من
طبقة العامة والقرابة قد يكون في نفس الشبهة بان يكون قبسها فيها نوع غريبة كما في قوله اي
قول يزيد بن مسلمة بن هيد الملك نصف فرس البان مودب وانه اذا اتم له عنز والقرع غنانه في
قربوس مرجه وقت مكانة الى ان يعود اليه واد احبني قربوسه اي مقدم مرجه وفي الصحاح
القربوس السرج بعنانه على الشكيم الى انصرف الزاير الشكيم والشكيمة الحديدية المعترضة
في فم الفرس واد بالزاير نفسه بدليل ما قبله عوده فيا اذ واحنا في واما لو كان كل شئ

شبه هيئة العنان في موقعه من قريوس السرج متدا الى جاني فيم القوس ^{بشيء} وقوم الشج
 موقعه من ركبتى المحبى متدا الى جاني ظهره فاستعار الاحتيا وهو ان يجمع الرجل ظهره
 وساقه بنوب او غيره لوقوع العنان في قريوس السرج فجاءت الاستعارة ضربية تعبر
 الشدة فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوم العنان في القريوس متدا الى
 جاني لم شبه وقوم الحصون في ظهر المحبى متدا الى جاني الساقين حتى يكون الظاهر بمثلة
 القوس والركبتان والساقان بمثلة راس القوس قلت الاحسن ما ذكرناه لولا ان الركبتين
 متضاربتين شبه بالقريوس والنوب في الركبتين ما يلحقا العلوم بميتد متفلا الى الظاهر
 كما ان الطروف الذي يلي القريوس من العنان على من الذي يلي قوس القوس وقد تحصل الظرف
 بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا من منه كل حاجة وسبح بالاركان من هو ما سمع وشدة
 على وجه المهارى رحلتنا ولم ينظر العادي الذي هو ارجح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا
 وسالت باعناق المحل الاباطي الدم جمع الدماء وهي السوداء والمهاري جمع مهزبة وهي المناقذ
 المنوبة الى مهر بن حيدان بطن من قضاة والاباطي جمع اباط وهو سيل الماء فيه دقان المحل
 اي لما فرغنا من اذامنا سلك المحل وسجنا اركان البيت مند طواف الدواع وشدة ما الرجاء
 على المطايا وارتحلنا ولم ينظر السائر في الغذاء السامر في المرواح للاستعانة اخذنا في
 الاحاديث واجدنا المطايا في سرقة المختر استعار سلاسل السبل الواقعة في الاباطي
 الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المستمرة على ليل وسلاسله في شبه ظاهرها في كمن
 قد تصرف فيه بما افاده اللطف والقرابة او اسند الفعل بعينه قوله سالت الى الاباطي دون
 المحل او اعناقها حتى افاد انه امتلات الاباطي من الابل كما في قوله تعالى فاستقل الراعى شيئا
 وادخل الاعناق في السر لان السرعة والبطء في سيرا الابل يظهر ان قابليا في الاضاق ويتبين
 امرها في المواد في وسائر الاجزاء يستند اليها في الحركة ويتبعها في الفعل والحقة وقد تحصل
 القرابة بين الجمع بين عدة استعارات لاحاق الشكل بالشكل كما في قوله امر العيس فقلت له
 لما تقبل بصلبه واراد فاعجز اوفاء بكل كل اراد وصف قيل بالطول واستعار له صلبا يتصل به
 كافي كل ذي صلب يزيد شئ في طوله عند تقطيعه ثم بالغ في جعل له اعجازا رادف بعضها بعضها ثم
 اراد ان يصيغه بالفتل على قلب شاهد والسلا والمشفة فاستعار له كل كلابي به اي يتصل به
 والظاهر ان هذا من قبل الاستعارة بالكتابة كاليد الشمال والاستعارة باعتبار الشدة اما المتعانة
 منه المستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حيان او عقليان او
 المستعار منه عقلي والمستعار له حسي وبالعكس فمذا اربعة اقسام والجامع في الشدة اربعة لا
 يكون الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسمة الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي
 او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالجميع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين
 ان كانا حيين فالجامع اما حسي نحو فاجرح لم يحل حيدا له حواض فان المستعار منه ولد البقرة

المستعار الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلق القبط التي سكنها ناس السامري عند لقائه في
لكم الحيلة التريفة التي اخذها من موطى فرس جبرئيل والجامع الكل فان ذلك الحيوان كان على
شكل ولدا البقرة وهذا كما يقال للصوت المنقوش على الجدار انه فرس بجامع الكل والجميع
اي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر وما هذه السكاكي من هذا القسم
قوله نعم واشتغل الرأس شيئا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو السيب والجامع هو الانبساط
الذي هو في النار اقوى والجميع حسي والفرس هو الاشتغال الذي هو من خواص النار لكن لما كان
هذا من قبيل الاستعارة بالكنية صح للسكاكي ان يثبته لان كلامه فيها هو اعم من الاستعارة
المصرحة والمكتفي بها بخلاف المصاف فان كلامه في المصراحة وزعم المصداق فيه تشبيه الاول
تشبيه السيب بسواظ النار في السباحة الانارة وهذا استعارة بالكنية والثاني تشبيه
اشتغال السيب في الرأس اشتغال النار في سرعة الانبساط مع تقدير تلاقية هذه الاستعارة
بضمحmie لكن الجامع فيها عطف واما عطف على اما حسي يعني الاستعارة التي طرفاه حسيان
والجامع عطف نحو رواية لم يسلم من الليل فان المستعار منه كسط الجدار عن نحو الشاة
والمستعار له كسف الضوء من مكان الليل وموضع القاء ظله وما حسيان والجامع ما يعقل من
ترتب امر على اخر اي حصول امر عقيب امر اي او غالبا كترتب ظهور الظلم على كسط الجدار
ترتب ظهور الظلمة على كسف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عطف وبيان ذلك بان الظلمة هي
الاصل والنور طار عليها بترها بضوء فاذا غرقت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي
كسط وانزل كما يكف الشيء الطاري على الشيء الماسر له فبطل ظهور الظلمة بعد هاب ضوء
النهار كظهور المسوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر صاحب المفتاح
ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واخر من بانه لو ان زيد كك لعقل فاذا هم صغيرون
ولم يقل فاذا هم مظهرين اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب النهار من ظلمة الليل
انما هو الابصار لا الظلام واجيب بحمل عبارة تعالى العكس اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبيان
المراد بظهور النهار تميز من ظلمة الليل وبيان الظهور هنا بمعنى التروال كما في قول الخناسي
وذلك عاريا اين ربيعة ظاهرا قال الامام المزمذ في ذلك عارضا صراي نرايد قال ابنه ويب
وعبرها الراشون اني اجها وتلك سكاة ظاهرك عارها فالعنى ان المستعار له تروال
ضوء النهار من ظلمة الليل فاقام من مقام من فيكون موافقا لكلام غير ما وذكر الشارح العلل
ان السلخ قد يكون بمعنى الترع نحو سلخت الاهداب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو
سلخت الشاة من الاهداب والشاة سلوخته فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما
الى الاول واستعمال الغاء في قوله تعالى فاذا هم مظهرين ظاهرا على قوله غير ما واما على قولهما
فانما صح من حيث انما موضوعه لما يعيد في العادة فترتبا من متران وهذا يختلف باختلاف الاما
والعادات فقد يطول الرمان والعادة في مثله فيقتضي عدم اعتبار المصلحة وقد يكون بالعكس كما في

الاية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام
لنظم دخول الظلام بعد اضاءت النهار وكونه ما ينبغي ان لا يحصل الا في احدى اوقات
الزمان عند الزمان فربما وجعل الليل كانه يفاجيهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة
ينبغي ان اذا المفاجاة انما يصح اذا جعل السطح بعينه الاخراج كاتفاك اخراج النهار من الليل
فانه يستقيم بخلاف ما اذا جعل بعينه الترفع فانه لا يستقيم ان يقال ترفع ضوء الشمس عن الارض
فمفاجاة الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكون فمفاجاة الانكسار لان دخولهم في الظلام
عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى ترفع ضوء النهار كنسبة الانكسار
الى الكسر فلماذا جعل السطح بعينه الاخراج دون الترفع اشئ كلامه وانكسار لثبوت له كذا
شك ان السطح انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يقتضي نوع
اقتدار وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقب ظهور النهار لا عقب زواله عن النهار فليست
واما يختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فتوكل رايته مساوات تزيد انسانا كالشمس في حين
الطلوع وهو حسي ونباهة اللسان وهي عقلية وقد اهل صاحب المختار هذا القسم لغيره
ولانه في الحقيقة استعارتان الجامع في احديهما حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون
نوعا اخر فقا ولا ان الاستعارة مبناها على التشبيه فتوقع الى خمسة انواع شوع التشبيه اليها
كثيرة قد ذكر في باب التشبيه لاقسام الستة والاعطفت على قوله ان كانا حسيين اي وان لم يكن
الطرفان حسيين فما ابي الطرفان اما عقليان نحو من بحثنا من مرقدنا فان الاستعارة من الرقاد
اي النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه
في المصدر وجعل الاستعارة بعبية قلت لما سيجي اقول ان كان النقط المستعار فعلا او
مستعاره فالاستعارة بعبية والتشبيه في المصدر من كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول
او غير صفة كاسم الزمان والمكان والالة ولا في المتطور في هذا التشبيه معنى المصدر فيكون
هو الموت والرقاد لا يجوز العزو المكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر
فيكون قوله المستعار من الرقاد تفسير الكلام وتحقيقا ويكون الاستعارة اصلية وهما بحث
وهو ان الجامع مجبان في المستعار منه اقوى واشهر وعدم ظهور الافعال في الموت الذي هو
المستعار له اقوى فتولا يصح جامعا قبل الجامع هو البحث الذي هو في النوم اقوى واشهر
كونه ما لا شبه فيه لاحد وقربه الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد
المرحى وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال نزع ان القرينة هو ذكر البحث
وفيه قطران البحث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعبية من نومته اذا اليقظة وبعث الموتى اذا
نشرهم والقرينة بجبان ان يكون له اختصاصا بالمستعار له واما محتملان اعطفت على عقليان اي
احد الطرفين حسي والاخر عقلي والمحمي هو المستعار منه نحو فاصدع يا قوم فان المستعار منه
كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التائيد مما عقليان والمحمي ابن الامر بآية لا

تحتج على لا يلزم صدق الرغبة وكذا قوله تعالى ضربت عليهم الدلة اي جعلت الدلة محيطة
هم كما ضربت القبة والخيمة على من فيها او جعلت الدلة ملصقة بهم حتى لنزولهم ضربة
لا ضرب كما يضرب الطين على الحائط فليز من الاستعارة ضرب القبة على الخمر او ضرب
الطين على الحائط وهو وجه والاستعارة له مثبت الدلة والصاوتا والجامع الاحاطة او التزوم
وبما عقليان والاستعارة بتبعية بضرخية ويحتمل ان نسبة الدلة بالقيمة والطين ويكون القبر
اسناد الضرب المعنى على اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان
والشيء هو المستعار له نحو انما طغى الماء على الناس في الجاهلية فان استعار له كثر الماء وهو وجه
والاستعارة منه الكبر والجامع الاستعارة المقترحة وبما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ
المستعار فبما ان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على اشتراك الدلة الصفة
لان يصدق على كثير من مفرادتها وصف من الاوصاف فاصلة اي فالاستعارة اصلية
كاسدا اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اعداءه الضرب الشديد الاول اسم عيني والثاني
اسم معني وكذا ما يكون متناولا باسم جنس كالعلم في نحو اريت اليوم حاتا والافصحية اي
وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة بتبعية كالنخل وما يشق منه من اسم الفاعل
والمنفصلة والصفة المشبهة وافضل التقضيل واسم الزمان والمكان والالة والحرف او انما
كانت تبعية لانه الاستعارة تقيد التسمية والتشبيه بكون الشيء موصوفا بوجه الشبه او
يكون متناولا كالتبعية به في وجه الشبه وانما يصلح للتوصوفية المتعاقبة اي الامور المنفصلة الثابتة
كقولك جسم اسير وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشبهة منها كونهما متحدة
غير متباعدة بواحدة في الزمان في مضمونها اي عروضة لها دون الحرف وهو ظاهر واما
الموصوف في نحو شجاع باسلا وجواد فياض وعالم بخير فخذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكر
القوم ومنها نظره وان هذا الدليل بعد تسليم صحة غير متناولا لاسماء الزمان والمكان
والالة لانها تصلح للتوصوفية نحو مقام واسع ومجلس ضيق ومنبت طيب غير ذلك ولا
تقع اوصافا بالية ومن ايضا قد خصص ما يشق من الفعل بالصفات المشبهة وهذا ليس
بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تقريب الصفة ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود
من صحيح لا تتعاضد باسم الزمان والمكان والالة فان المعيل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع
المعيل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان تقدير التسمية في نفسها لا في
مصادرها ولا شك انما اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا
ان المعنى هو تشبيه ضرب بالمثل وكذا اذا قلنا هذا سرق فلان اشارة الى قير فهو على تشبيه
الموت بالرفاد فالاولان يقال ان المعصود الاسم في الصفات واسماء الزمان والمكان والالة
هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ما صرحوا ان الاستعارة صفة او اسم مكان مثلا
ينبغي ان يعتبر التشبيه فيها هو المعصود الا هم ادلول يعتقد ذلك لوجوب ان يذكر اللفظ الدال على

نفس الذات فالتشبيه في الاصل اي الفعل وما يستحق منه المعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف
يتعلق معناه اي لما يتعلق به معنى الحرف قال صاحب المقام بمقتضى معاني الحرف ما
يعبر بها عنها عند تعبير معانيها مثل قولنا من معناه استدراك الغاية وفي معناه الطرفية و
معناه العرضية ليست معاني الحرف والامكانات حروف قابل اسماء لانها اسمية والحرفية
باعتبار المعنى وانما هي متعلقات معانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني يرجع تلك المعاني
الى هذه بنوع استلزام فتقول المعنى في تمثيل متعلق معنى الحرف كالحرف في قولنا نريد في لغة
غير صحيح كاستعماله في تقدير التشبيه في نطق الحاله والحاله ناطقة بكذا الدلالة بالنطق
اي بقدر تشبيه دلالة الحاله بنطق الناطقة في انضمام المعنى والاصل الى الدهن ثم تدخل
الدلالة في جنس النطق بالتاويل المذكور فيستعمله لفظ النطق ثم يستحق منه الفعل والصفة
فيكون استعارة المعنى اصلية وفي الفعل والصفة ببقية وسمعت بعض الافاضل يقول
ان الدلالة لازمة النطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا من سبل باعتبار
ذكر الحرف و ارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا من سبل وان يكون استعارة باعتبارين وذلك
اذا كان بين ذلك المعنى المعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غيرهما
كاستعمال المشعر في الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في اللفظ مجازا من سبل
باعتبار استعمال المعتد اعني شبه العبري في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر
فكذلك اطلاق النطق على الدلالة وحيث يصح التمثيل في احد الاعتبارين فاستحسنه وبقدر
التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه اي موسى الى فرعون ليكون لهم عدوا وحرنا للعداوة
اي بقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد التقاطه تعلية اي عليه الالتقاط الغاية
كالهبة والبنية ونحو ذلك في التركيب على الالتقاط والحصول فعداوة استعمال في العداوة والحزن
ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها ابتغاء الاستعارة في المجزوء وهذا
الذي ذكره المصنف ما خذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارج
على طريق المجاز لا انه لا يكون داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا لكن المحبة والبنية
غير ان ذلك لما كانت سببة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لا بجلده وهو
غير مستقيم على مدحيب المعنى لان التشبيه يجب ان يكون مترادفا والاستعارة على مذهب سوا
كانت اصلية او بغير غاية ما في الباب ان التشبيه في السببة لا يكون في نفس مفهوم اللفظ
نعم هذا موجه على ان تكون استعارة بالكنائية في نفس المحرف لانه اضم في نفس تشبيه العداوة
شلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير التشبيه ودل عليه بذكر ما يحضر التشبيه وهو لام التعليل فلا
يكون من الاستعارة البقية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكنائية لانه ذكر
المشبه اعني العداوة وارهيد به التشبيه بامتناع العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحمق الاستعارة

التجديد في ذلك انه يشبه ترتيب العداد والحزن على الالتقاط ترتيب علته الغاية عليه ثم
استعمل في المسألة الموضوعية للدلالة على ترتيب العلة الغائية التي هو المسبب من غير ترتيب
الاستعارة اولا في العلية والعرضية وتبينها في اللام كما في مطلق الحال فصار حكم اللام
حكم الاستعارة استعملت لما يشبه العلة والحاصل انه قدر التبيين في امثال ذلك فاما
دخل عليه الحرف فالاستعارة ممكنة والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قرئ في نقطة
الحال يشبه الحال الانسان السليم ويكون نطق قرينة وان قدر التبيين في متعلق من غير الحرف
كالعلة والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة بقرينة ومدار قرينتها أي قرينة الاستعارة
البنية في الاولين أي الفعل وما يتعلق يشق منه على الفاعل نحو كطفت الحال بكذا فان النظر
الحق لا يند إلى الحال او المفعول نحو جمع الخلق لنا في اطام قتل الجمل واحيا السملح فان
المقتل والاحيا الحقيقيين لا يعلقان بالجمل والجود ونحو قول العظامي لم تلق قوما هم
شراخوتهم منا عشيهم يجري بالدم الوادي تقرهم لهدميات فقد بها ما كان حاط عليهم
كل نراد اللهدم من الاستعارة القاطعة فامراد بالهدميات الطغيات المستوية الى الكثرة
القاطعة او اراد نفس الاستعارة والنسبة للبالغة كالاحرى والقدر الضخم ونزود الدرهم وضرب
نحوها فالمفعول الثاني على اللهدميات قرينة على ان تقرهم مستعارة وقد يكون المقول
بحيث يصلح كل منها قرينة كقول الحريري واقوى السامع اما نطق بيانا بقول الحريري السمع
فان تعلق آخرى بكل من السامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرد ونحو قسهم بعداب
الكم فان ذلك العذاب قرينة على ان يشتر استعارة او الى الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور
نحو فرى حرب بني فلان اعناق الاغادي بالسيوف طغيات واما تمثيل السكاكي في ذلك بقول
الشاعر تقرى الربيع رايح الخزن مزهرة اذ اسرا النجوم في الاجفان القاطعة فغير صحيح
لان المجرد رايح في الاجفان متعلق بسرى لا بتقرى وما ذكره الشاعر من انه قرينة على ان
سرا استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل فليس يشبه لانا المعصود ان يكون القرينة
غير ذلك وان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قلنا مدار قرينتها على كذا الجواز ان
يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قلت نريدا اذا ضربت ضربا شديدا واما القرينة
في الحروف فغير منضبطة والاستعارة باعتبار اخر غير اعتبار الطرفين والجامع والمقتضى
اقسام لانها ان لم تقترن بشئ يلائم المستعار له والمستعار منه ا قرن بما يلائم المستعار له او قرن
بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفرع أي تفرع كلام ما يلائم
المستعار له او المستعار منه نحو هذا كياسد والمراد بالصفة العشوية لا النعت النحوي على
ما مر في بحث الفصل الثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي قوله كثير عن
الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصير من مرض صاحبه كالصق الذي
ما يلحق عليه وصفه بالغير الذي يلائم العطاء دون الرداء ترشحا للاستعارة والقرينة سببا

الكلام افع قوله اذ اتبسم ضاحكا اي شامها في الضحك اخذ فيه علقته بضم كسرة قاي
المقال تعالى علوا الرهن في يد المرتين اذ لم يقدر على انكسار كنهه اذ اتبسم غلقت
زها ب اسواله في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى فادافها الله لباس الجوع حيث لم
يقبل فكساها لان التزيين وان كانا بلغ لكن الادراك بالدوق يتكلم الادراك بالسر
من غير عكس فكان في الادافة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع
لان وان لزم الازم الادافة فهو مضوت لما يفيد لفظ اللباس من بيان الجوع والخوف
ثم اثرها جميع الابدان الملا بس فان قيل استعار له هو ما يدرك منه الجوع هو الضمير
اسماع اللون وزناؤه الهية على ما سر الادافة لا تناسب ذلك فكيف يجزى اقلنا المراد
بالادافة اصابته يدرك الامر الحاضر الذي استقر له اللباس كانه قتل فاصابها بلباس
الجوع والخوف والادافة تجرت عندهم بحري الحقيقة لسببها في البلايا والشدايد
كما يقال اذ اذق فلان البؤس والضمر وادافة العذاب والذي يلوح من كلام القوم
في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احدهما نصر بحية وهو ان شبه ما غلب
الافسان عند الجوع والخوف من بعض المواقف باللباس لا سيما لعل الالبس استقر
له اللباس والآخر مكنية وهو ان شبه ما يدرك من اثر الضرب والالم ما يدرك من طعم
المرو البسح حتى اوقع عليه الادافة كذا في الكشاف فاعلم هذا يكون الادافة بمنزلة الاظفار
للمشبه فلا يكون ترسيحا والثالث مرشحة وهو ما قرن بما يلزم المستعار منه نحو وليك الذي
اشترى والاضلالة بالهدى فامرت بخادم فاعلم استعار الاستئثار للاستبدال والاحتبادم
فدفع عليها ما يلزم الاشتراء من البرج والتجارة وتطيرا لترسيخ بالصفة قولك جاورت
اليوم تجران اخر متلاطم الامواج وقد سمعتان اي التجريد والترسيخ كقوله لدى اسد
ساك السدح هذا تجريد لانه وصف بما يلزم المستعاره اعني الرجل السجاع مقذف له كبد
اظفار لم يقل هذا ترسيخ لان هذا الوصف بما يلزم المستعار مقذفه الاسد الحقيقي والبرج
ابلع لا سيما لعل تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه وترسيخها
ترسيخها بما يلزم المستعار منه تحقيق ذلك وقوية ومبناها اي مبع الاستعارة على تشابه التشبيه
وادعاء ان المستعار اعني المستعار منه لا شئ مشبه به حتى انه ينبغي على علو القدر ما ينبغي على علو
الكان كقوله اي قول اي تمام من قصد برقي بها خالدين يزيد الشبان في هذا البيت في مع
ايه وذكر علو وتبعه حتى يظن الجمل بان له حجة في السماء استعار الصعود لعلوا العكا
والارتفاع في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما ينبغي على علو المكان والارتفاع في السماء قلوا ان قصده
ان يتلوه التشبيه ويصير على ادكاه فيجعل صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما
كان هذا الكلام وجهه ونحوه اي نحو هذا البناء على علو القدر ما ينبغي على علو المكان التشبيه
الامر من العجب في قوله قامت تظلمت ومن عجب سئل تظلمت من الشمس والله في عترة اي من العجب في قوله

لا تعجبوا من بلا غلا لقر لانه لولم يعقد تناسي التبيه والتكافؤ لما كان التعجب او الهوى عنه
وجبه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس الهوى عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يتبع
ثبوت المستعمل منه ومن مذهب الهوى هذه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة
نقير بهذا الكلام واد اجاز ان البناء على الفرع اي التبيه به مع الاعتراف بالاصل اي التبيه و
ذلك لان الاصل في التبيه وان كان هو التبيه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه التبيه لكن
التبيه ايضا اصل من جهة ان الفرع هو الوجود الحية لانه المقصود في الكلام بالاثبات والتعجب ومنهم
من استبعد تسمية التبيه اصلا والتبيه به فرها فزعم ان المراد هو الاصل بالتبيه وبالفرع
الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتبيه ويدل على ما ذكرنا
لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانا نواس التبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا
الا على الفرع كما في قوله اي قول العباس بن يزيد الاحنف هي الشمس سكنها في السماء فنز
امر من عزاء حمل على العزاء وهو الصبر الفراء عزاء حميلا قلن تستطيع انت الهاء اي
الى الشمس الصعود ولكن تستطيع الشمس اليك التردد لا ويجب تقدم الطرف على المصدا
قد سبق في شرح الديلمية فمع مجده اولى هذا جوابا للشرط اعني قوله واد اجازا فالبناء
على الفرع مع مجده الاصل كما في الاستعارة او في المجاز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل اعني
التبيه وجعل كلامه خلافا عنه وجاز الحديث مع التبيه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا
هو المجاز المصغر واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه به
الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة نسبة التمثيل وهو ما يكون و
جهة منتهى من مقوله واحترز بهذا العتيد عن الاستعارة في المصغر للمبالغة في التبيه
اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المصغر والمركب وحاصله ان تبيه احدى الصورتين
المتنعتين من مقوله بالآخر ثم يدعي ان الصورة التبيه من جنس الصورة التبيه فخطا
على الصورة التبيه اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة التبيه بها كما يقال في المتردد في امر
اني اراك بغير رجلا وتوخر اخرى كما كتب الوليد بن يزيد لما يبيع الى مروان ابن محمد و
قد بلغنا من متوقفت في البيعة له اما بعد فاني اراك بغير رجلا وتوخر بياخرا فاذا انا
كما في هذا فاعند على انها نسبت شبه صورة تردده في المبالغة بصورة تردده من قام
ليذهب في امر فتارة يريد الدهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل
الكلام الدال على هذه الصورة في تلك وجه التبيه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى
منتهى من هذه امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجه منتهى من مقوله
على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر التبيه به واراد التبيه وترك ذكر التبيه بالمكية كما هو
طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقدير بقولنا على سبيل الاستعارة وميتان
عن التبيه بانه يقال له تبيه تمثيل او تبيه تمثيل وهذا محب وهو ان المجاز المركب كما يكون

استعارة فقد يكون غير استعارة وحقق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب
 المتصور كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هسة التركيب في مخزن
 قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاد استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون
 ذلك بعلاقة بين المعنى وان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقولنا هو
 مع الركب اليما بين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والعرض من اظهار المخزن
 والتعريف فخصر المجاز المركب في الاستعارة وتقرينه بما ذكره عن الصواب ومتى نشأ استعارة
 اي استعمال المجاز المركب او التمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التنبية لا في معناه
 الاصل سمي مثلا ولهذا اي ولكون المثل ممثلا فاستعماله على سبيل الاستعارة لا على سبيل التنبية
 لان الاستعارة تجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو تطرق تغير المثل لما
 كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وحقق ذلك ان المستعارة يجب
 ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارضة للمشبه فلو قطع فيه تغير لما كان هو
 اللفظ الذي يخص المشبه به فلا يكون عارضة فلهذا لا يلتفت في المثل الى مصدره تذكيرا وتايينا
 وافرادا وتنشيد جميعا بل انما ينظر الى سور المثل مثلا اذا اطلب رجل شيئا ضيعة قبل ذلك
 بقوله له بالصيف ضيعة الدين بكسر اللام الخطاب لان المثل قد ورد في امره واما ما يقع
 في كلامهم من خوضعت الدين في الصيف على لفظ المسك فليس بمثل بل ما خرج من المثل
 فاستعار اليه ولكون المثل بآية قرآنية استعمل لفظ الحاد او الصفة والعفة اذا كان هذا
 شأن مجيب ونوع قرآنية كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نار اى حالهم الجحيم لئلا
 وكقوله ولله المثل الاعلى اى الصفة الجيبة وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون وفيما قصصنا
 عليكم من الجبابرة قصة الجنة الجيبة **فصل** في تحقيق معنى الاستعارة بالكنائية والا
 استعارة بالحسنة قد اتفقت الاراء على ان في مثل قولنا اظفار النسيه انشيت بفلاذرا
 استعارة بالكنائية واستعارة بحسنة لكن اضطررت في تحصيل بالكنائية المعين الذي
 يطلق عليها هذا ان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من
 كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه الكاكي وسجي بيانها والثالث ما اورد المصنف ولما
 كانت عند امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما مع فضلا في ديل بحث
 الاستعارة تنبها لاقتسامها وتجيلا للمعاني التي تطلق في عليها فقال وقد يصح النسبية
 في النفس اى في نفس المسك فلا يصح في من اراد منوا المشبه فان قلت قد سبق في
 النسبية ان ذلك المشبه واحيا البتة وان اقتسامه لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الادكان
 وتركها قلت ذلك انما هو في النسبية المصطلح وقد سبق ان المراد غير الاستعارة بالكنائية و
 يدل عليه اي على ذلك النسبية المصطلح في النفس بان يثبت المشبه من مختص بالمشبه به من غير
 ان يكون هناك امر محقق حشا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى النسبية المصطلح في النفس

استعارة بالخنايرة او مكنايتها اما الكناية فلا ترم بصريح يدل انما دل عليه بذكر خواصه
ولوا ترم اما الاستعارة فنجد تسمية خالية عن المناسبة وتسمى اثبات ذلك الامر المختص
بالشبه به المشبه استعارة تخيلية لانه قد اعني المشبه ذلك الامر الذي يخص المشبه به وبه
اي ذلك الامر يكون كالم او قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر
المختص المشبه به مثبت للمشبه على من بين احدهما مالا يكل وجه الشبه في المشبه به بدو
والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشير الى الاول بقوله كما في قوله اني قد
المدني واذا التنية التثبت اي اغلقت اظفارها الفيت كل بميتة لا تنفع والتممة
المخرقة التي تجعل معادة يعنى اذا اقلق الموت في شئ ليذهب به بطلت مثلا الخيل تروى
انه هلك لا في دويب في عام واحد حس بنين وكانوا منه هاجروا الى مصر فرباهم بقصد
سها هذه البيت ومنها قوله اوزري بنى واعقبوني حسن عند الرقاد وعبرة لا تطلع حكم ان
الحسن بن علي رضي الله عنه دخل على معوية بمودة فلما رآه معوية قام وتجلد واشد وتجلد
لثلاثين اربعم افي لرب الدهر لا انضعض فاجاب الحسن رضي الله عنه عليه على العوا
وقال واذا التنية التثبت اظفارها البيت شبه في لغة التنية بالسبع في اعتياد المعنى
بالعز الغلبة من غير تفرقة بين تقاع وضرا ولا رقة لم حوم ولا بقيا على دي فضله فابنت
لها اي للتنية الاظفار التي لا يكل ذلك الاعتياد في اي السبع بدونها تحقيقا للبالغة
في التثنية فتشبه التنية بالسبع استعارة بالخنايرة واثبات الاظفار للتنية استعارة تخيلية
واشار الى الثاني بقوله كما في قوله الاخر ولقد نطق بشكر ربك مفضحا ولسان حالي
بالشكاية انطق شبه الحال بالانسان متمك في الدلالة على المحضود وهذا هو الاستعارة
بالكناية فابنت لها اي الحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان
المكلم وهذا استعارة تخيلية فعلى ما ذكر المص من ان اظفار المشبه حقائق مستعملة
في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شبه شئ بهوله وهذا
مما قبل كاثبات الانبات للمربع كاسبق والاستعارة بالخنايرة والاستعارة التخيلية امران مغيران
ومما قبلان للمكلم وتلاهما في الكلام لا تتحقق احدهما بدون الاخرى لان المحصلة تحت
ان تكون قرينة للمكنية البتة وهي تحيان تكون قرنتها المحصلة البتة فان قلت فاد القول المقص
قولنا اظفار التنية السبعة بالسبع اهلك فلا تقلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام
انه ترشيع التثنية كاسمى طولكن في قوله عليه السلام اسره كن لحواف في طولكن يدا ان ترشيعا للخنا
افه اليد المستقلة في النعمة فان قلت ما ذكر المص من تفسير الاستعارة بالخنايرة شبه لا سبيل
له في كلام السلف والامية على مناسبة لغوية وكانت استباط مئة فالتفسير الصحيح قلت
الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل يذكر دفيقه ولا ترمه الدال عليه
فالمقصود بقولنا اظفار التنية استعارة السبع للتنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع وقولنا

رايت اسدا كنهام بصرح يدكر المستعار اعني السبع بل انصرتا على ذكر لا زهر ليتقل منه الى
المعقود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصريح به والمستعار منه هو
الحية ان المقترن والمستعار له هو النية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى
ولا تعصوا عهدا مدينت قال ساع استعمال في ابطال العهد من حيث نسبتهم الجبله بالعهد
على سبيل الاستعارة فيه من اثبات الوصله بين المقاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها
ان يكونا عن ذكر الشيء المستعار ثم يشرى اليه بذكر شيء من مواد فدمنها يدكر المراد على
نحو شجاع يقتضى قرانه نقيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في الاستعارة
هو اسم المنيه بر المنيه وكه صريحاً يدكر لو انهم لكانها قد استفاد منه ان قرينه الاستعارة
بالكناية لا يجب ان تكون الاستعارة بحسبه بل هو قد تكون محتملة كاستعارة القنصر
لابطال العهد وسبحي الكلام على ما ذكر السكاكي ولما الشيع اعيد القاهر لم يشعر كلامه بذكر
الاستعارة بالكناية وانما دل على ان قولنا اظفار النية استعارة بمعنى انه اثبت للنية ما
ليس للنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بالماله الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكر المص
في الحسليه وذلك انه قال في اسرار البلاغة في الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن
سماه الى امر متحقق يمكن ان ينصرف عليه ويشار اليه نحو ايتا سدا اي رجلا شجاعا والسكاكي
ان يؤخذ الاسم من حقيقة ويوضع موضعاً لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو المراد
بالاسم كقول سيد وغداة ربح قد كسفت وقره اذا صبحت يد الشمال نراها بها جعل الشمال
يداً من غير ان يشير الى معنى فبحري عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذا صبحت شيء مثل
اليه الشمال كما يقال رايت رجلاً مثل الاسد وانما يتأتى كالتشبيه في هذا بعد ان تغير
الطريقة فيقول اذا صبحت الشمال ولها في قوتها نائزها في الغداة شبه المالك في بصرته
الشيء يد ففجد السبه المنتزع لا يبقا من المستعار نفسه بل ما يضاف اليه لانه لا يجعل الشمال
مثلاً في اليد من الحقيقة فيجعل المستعار له في الشمال مثلاً او شيء وعرضه ان كنت له حكم
من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا اخلافتني ان لفظ يد استعارة بمعنى انه لم ينقل عن شيء الى شيء
او ليس المعنى على انه شبه شيئاً باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يد وكذا قولك ربي
اي بجانه صمما اي سلا من الصم خلافاً للسكر القلب من سلمى واقتصر باطله اي اقتصر من الشيء
او اقلع عنه اي تركه وامشع عنه قيل هو على القلب اي اقتصر هو عن باطله ولا حاجة لغيره ان
يقال امشع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبي ورجله هذا مثال ثالث للاستعارة ما
لكناية والتحليلية او رده تنبيه على ان من التحليلية ما يحتمل حقيقة وهي التي سماها السكاكي
الاستعارة المحتملة للحق والتحليل وعند حملها على الحقيقة سبغ الاستعارة بالكناية ضرورة
فاشاروا الى بيان التحليلية وقالوا ارادوا ههنا ان يبينوا انه ترك ما كان يرتكبه من المحبة من الجبل
والقي واعرض عن معاودة فبطلت الاثر اي الات ما كان يرتكبه وكذا الضمير في معاودة فبغيره ههنا

نفسه الصبي بحجة من جهات السير بالبحر والتجارة فمضى منها أي من تلك الجهة الوطرية فامتلأت
الأنهار ووجه التنبية الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكه
ولا يحترق من حره فمضى التنبية المصنوع في العقر استعارة بالكناية فأنشئت له بعينه بعد
أن شبه الصبي بالجملة المذكورة أنشئت له بعض ما يختص بتلك الجملة أعني الأفراس والرواحل
التي بها تقوم جملة السير والسفر فنبأت الأفراس والرواحل استعارة تحتلية فالصبي على هذا
من الصبوة بمعنى الميل إلى الجميل والفتوة يقال صبي صبوة وصيوا أي مال إلى الجميل والفتوة
كثا في الصحاح لا من الصبي بفتح الصاد يقال صبي صبيا مثل سمع سماعا أي لعب في الصبيان
وأشار إلى الحقيقة بقوله ويحتمل أنه أي زهير أراد بالأفراس والرواحل دواعي الفوسر و
شهواتها والقوى المحاصلة لها في استيفاء اللذات أو أراد بها الأسباب التي قلما تأخذ في اتباع
الخالا وإن الصبي وعقوبه إذا تشاب مثل المال والمال والامعان والافتران فيكونا الكتمان
أعني استعارة الأفراس والرواحل لتحقيق معناه عتلا إذا ارهيد به الدواعي وحشا
أو ارهيد بها أسباب الخي ولما كان كلام صاحب الفتح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة
بالكناية والاستعارة الحقيقية مخالفا لما ذكره المصنف في غير موضع أراد أن يشير إليها وأنه
ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال **فصل في صفة السكاك الحقيقة القوية بالكلية**
المستقلة فيما وصفت من غيرنا ويل في الوضع واحترز بالاعتدال لا غير وهو قوله من غير
تاويل في الوضع من الاستعارة على أصح القولين وهو قوله بأن الاستعارة مجاز لغوي كقولها
مستقلة في غير الموضوع له الحقيقة فلا بد من الاحتراز عنها وإساءة على قول الفخر وهو أنها مجاز
عقلية معني أن التحريف في امر عقلية وهو جعل غير الأسد أسدا فان اللفظ مستقل فيما وضع
له فكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها أي ما وقع الاحتراز بهذا القيد عن
الاستعارة لأنها مستقلة فيما وصفت له بنا ويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به
بحمل أفراد المشبه قسمين متعارفا وغير متعارف فخرج قولنا المستقلة فيما وصفت له لا
يخرج الاستعارة بل لا بد من التقيد بقولنا من غيرنا ويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب
أن يعرض السكاك لكن عبارة قاصرة عن ذلك لأنه قال وإنما ذكرت هذا القيد لاحتراز
به عن الاستعارة في الاستعارة بعد الكلمة مستقلة فيما وصفت له على أصح القولين ولا
تشبهها حقيقة بل مجازا لغويا بالبناء وهو كلف اللفظ المستعار موضوعا للاستعارة على
ضرب من التأويل والظاهر أن قوله على أصح القولين متعلق بقوله مستقلة فيما وصفت له
لا بقوله لاحتراز به عن الاستعارة وليس يصح لما سبق من أن الاختلاف إنما هو في كونها مجازا
لغويا أم عقليا لا في كونها مستقلة فيما وصفت له لأن اتفاق القولين على كونها مستقلة فيما
وصفت له في الجملة لو ارهيد الوضع بالحقيق فهو ليس أصح القولين ولو كان فكيف يخرج
بقوله من غيرنا ويل فليست مل وعرف السكاك المجاز لغوي بالكلمة المستقلة في غير ما هو موضوع

التحقق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتهما مع قرينة ما لغة عن ارادة معناها في ذلك
 النوع والبناء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعمل في
 معنى غير اللفظ الذي الكلمة الموضوع له في اللغة او الشرع او العرف غير بالنسبة
 الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتهما لغويا يكون الكلمة قد استعملت في
 غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا العهد بمنزلة قولنا
 في اصطلاح به الخطاب مع انه اوضح وادل على المقصود اقامة المعنى مقامه فقال في
 غيرها وضعت له في اصطلاح به الخطاب مع قرينة ما لغة من ارادة اي ارادة مضافا
 في ذلك الاصطلاح واتي السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله غيرها وضعت
 بقوله بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها
 مستقلة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلم يقيد الوضع بالتحقق لم يدخل في
 التعريف ادلا على ان عليها انها مستعملة في غيرها وضعت له هذا واضح لكن عبارة
 في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احترام من ان لا يخرج الاستعارة وهذا قال
 لا نحتاج ان يخرج الاستعارة لا من عدم خروجها فيجب ان يكون لا نحتاج ان يخرج الاستعارة وهذا قال
 تعالى ليلا يعلم وقال ايضا وقولي استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتهما احترام
 عما اذا اتفق كونها مستعملة فيما يكون موضوعا له لا بالنسبة الى نوع حقيقتهما كما اذا اختلف
 صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان مجازا وصاحب الشرع لفظ الاصل في
 الدعاء مجازا وصاحب العرف لفظ الدابة في الهمار مجازا وهذا ايضا في الظاهر فاسد
 لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحترام منه فلا بد ههنا من حذف مضافا اي احترام
 عن خبر مع ما اذا اتفق او اختلف ذلك ورد ما ذكر السكاكي بان الوضع ما يشق منه اذا
 اطلق لا يتناول الوضع بتأويل لانه لغة وقد نشر الوضع ببقين اللفظ باناء اللفظ بنفسه
 وقال قولي بنفسه احترام من المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد
 على الرجل الشجاع وتعيينه بالالة انما هو بواسطة القرينة في الحاجة الى تعيين الوضع في
 تعريف الحقيقة لعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراود زيادة الا
 ايضا لا يتم الحد وان اراد ذلك بقوله ليحترمن كذا وكذا من غير محذور وتسامح و
 اجيب باننا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل والعقيد بقولنا
 بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة
 بازاء اللفظ بنفسه بحسب الادعاء ونسب القرينة انما هو لمعين الدلالة فلا ينافي في الوضع
 كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد قسمان متعارف وغير متعارف ونسب القرينة
 انما هو لتقارب المعارف لتعين المراد عن غير المتعارف لا لفظ الاسد مطلقا والا لا يتعين
 الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك صفات هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان

التعبد يا اصطلاح به الخطاب وما يوردي معناه كالابد منه في تعريف المجاز ليدخل
فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمل في الخطاب يعرف الشرح في ادعاء مجازا فكذلك
لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستقل فيما وضع
له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت
من معنى التأويل وانتهى مختص باخراج الاستعارة فاما مال هذا التعبد في تعريف الحقيقة
فمثل ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا التعبد في تعريفها انما يكون بهذه العبارة اعني
قولنا في اصطلاح به الخطاب لا بعبارة الافتتاح او لوقيل في الكلمة المستقلة فيما وضع
له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقة او الى نوع مجازات ثم الدور ما على الاول فظاهر
واما على الثاني فيكون المستقل في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا التعبد
مراد في تعريف الحقيقة لكنه الكثرة عن ذكر فيه بذكر في تعريف المجاز لكون البحث
من الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا سيما ان بلغت اليه لاسيا في التعريفات
وكذا ما يقال ان تعريف الوضع بلام العهد اعني عن هذا التعبد لانا نقول المقصود
هو الوضع الذي استقلت الكلمة فيما هي موضوعه له بذلك الوضع لان الوضع الذي
وقع فيه الخطاب ادلالا له عليه فلو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى لا يعبد الموضوع
في قولنا الموضوع له بالوضع الذي فيه وقع الخطاب ولا اعني بفساد التعريف سواء
هذا بل الجواب ان الامور التي تختلف باختلاف الاضافات لا بد في تعريفاتها من
التعبد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا التعبد كثيرا ما يحدث من اللفظ لانيق
الدهن الى من العلم لكونه اضافيا كاحد في جميع المنطقين من تعريفات الكلمات للخص
والمعدوم من تعريفات الثلاث للثلاث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد
ايضا قد يكون حقيقة ومجازا لكن بحسب وضعين كما مر في المعنى ههنا ان الحقيقة هي
الحقيقة المستقلة فيما هي موضوعه له من حيث انها موضوعه له اي مع قطع النظر عن امر
اخر لاسيما ان تعليق الحكم بالوصف كثيرا ما يعبد به هذا المعنى مثل ما يقال ان الجواد
لا يحب سائلا اي من حيث انه جواد وجم يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملت
الشارع في الدعاء الا ان استعمالها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعه للدعاء
والا لما احتيج الى تعريفه بل من حيث انها لانه الموضوع له لا يقال فعل هذا ينبغي ان
ترك التعبد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل هو ذكر التعبد وما ذكرنا انما
هو اعتبار عن تركه في ثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستقلة
غير ما هي موضوعه له من حيث انه غير ما هي موضوعه له واستعمال المجاز في غير الموضوع
ليس من حيث انه غير موضوع له بل من حيث انه مستقل بالموضوع له بنوع علاقة مع قريبه
مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل واعين

ايضا بان تقريظه للمجاز بل يدخل فيه العلق فلا بد من التقيد بقولنا على وجه يصح واجيب
 بانه يخرج بقوله مع قرينه ما نفقة عن ارادة معناها او لا ينصب في العلق قرينه على ارادة
 ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث بقوله خذ هذا الغرس
 مشير الى كتاب بن يديه قرينه فاطمة على انه لم يرد بالغرس معناه الموضوع له وكذا
 اذا قال اكتب هذا الغرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة
 المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة
 والا فغير استعارة وعرفت الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالظن
 المذكور الاخر اي الطرف المتروك مدعي ادخوله المشبه في هذين المشبه به كالقوله
 في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعي انه من جنس الاسود فثبت له ما يحجر
 المشبه به وهو اسم جنسه وكما نقول انشبت المنيه اظفارها وانت تريد بالمني السبع
 باوهاء السبعية لما فثبت له ما يحجر المشبه به اعني السبع وهو الاظفار في الشجاع
 قد اكتب اسم الاسد كالكناه الحيوان الغرس والمني قد بدلت مع الاظفار في معرض
 السبع معهما في انه كذلك ينبغي كما هو شأن العارضة فان المسقى يبرز مع العارضة في معرض
 المعنى المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدى ما ملك لها والاخر ليس بملك ويسمى المشبه
 به سواء كان هو المذكور او متروك مستعار منه ويسمى اسم المشبه به مستعار او يسمى
 المشبه مستعار له هذا كلامه وهو ال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو
 السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المنيه وكلامه في مناسبة
 التسمية حيث قال كان مشعرا بان هو الاظفار مثلا وسبحي من كلامه ما ياتي في جميع ذلك
 في العبارة قد وقع من جنط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها الى قسم السكاكي
 الاستعارة الى المصريح بها والمكتمل عنها وعلى المصريح بها ان يكون الطرف المذكور من
 طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصريح بها محققه وتحليله
 وانما لم يقل قسمها اليها لان المتبادر الى الذهن من المحققه والتحليلية ما يكون على القطع
 وهو قد ذكر قسمها اخر وسماها المحتملة للتحقيق والتحليل كما ذكرنا في بيت رهير وقس
 التحقيق تمام اي بما يكون المشبه المتروك محققا حسا او عقلا وعدا التمثيل على سبيل
 الاستعارة كما في قولك اراك اقدم رجلا وتوخر اخرى اعني منها اي من التحقيق
 حسب وقال في قسم الاستعارة المصريح بها المحققه مع القطع ومن الامثلة استعارة
 وصف احدى صور ايتين منترعتين من امور يوصف صورة اخرى ورده ذلك بانه اي التمثيل
 مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عدا من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز
 المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملتزمات والالزام اجتماع المشافين ضرورة
 وجود الالزام عند وجود الملتزم وجوابه انه عند التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لان الاستعارة

التي هي مجرد مجاز مفرد ولا يلزم من قسمه المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون
كل استعارة مجاز مفرد كما يقال لا بعض الماشي وان وغيره والحيوان قد يكون بعض
وقد لا يكون وما يدل قطعا على انه لم يحصل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد
المعرف بالكلية المستقلة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز هو الذي
يتمان لغوي وعقلي واللغوي متماثل في ارجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع
الى المعنى فتمان خال عن القابلية ومضمن كما والمضمن الى القابلية فتمان استعارة وغير
استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز المعرف بالكلية المستقلة في غير ما وضعت له
الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلية المستقلة في غير ما وضعت له
فقال انه ليس هو من القسم واجب بوجوه اخرى الاولى ان الكلمة قد تطلق على ما يعبر
المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ لعدم المفرد في
المركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في
التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان القسم المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز
المفرد سلمنا ذلك لكن نقول بعد ما اراد بالكلمة ما يعبر المفرد والمركب فان اراد بالوضع
الوضع بالتحصيل لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي فان اراد ما هو
اعم من الشخص في التوحي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بانزاع المحقق
المجازي وصفانوعيا على ما بين في الاصول الثاني اننا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب
بل هو استعارة سببية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين
كما في قوله تعالى مثل الذي استوفدنا من الآيات وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا
التشبيه يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لوكلام المصحيث وهو استلزام التركيب
ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من التحقيقات مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتوخر
اخرى ولا شك انه ليس ما عبر عن التشبيه من مفرد ولا مجاز في مفرد من مفرد انه بل في
نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصل والمأصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم
الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء او تشبيه واقتزائه
بالشيء لا يخرجها عن ان يكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقدم المضاف الى الرجل المقترن
بتأخير اخرى والاستعارة هو التردد فهو كلمة مستقلة في غير ما وضعت له وهذا في غاية
السهولة وان صا ط له من هو غاية في الحداثة والاشتهار لقطع ان لفظ تقدم في قولنا تقدم
رجلا وتوخر اخرى مستعمل في معناه الاصل والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في
غير معناه الاصل اعني صورة تقدم من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فتقدم رجلا
وتارة لا يريد فتوخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة من علم البيان وفهم السكاكي
الاستعارة التمثيلية بما لا تحقق بمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهي

محضة لا ينسب بها شيء من التحقق الحسي والعقل كلفظ الاظفار في قوله الممدون واذا
النية انشئت اظفارها فانه لما شبه النية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصور
بصورته اي تصور النية بصورة السبع واختراع لوانه مر لها اي للنية صورة
مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي على المثل يعني على الصورة التي هي
مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فتكون استعارة بصرية محكية لانه قبل اطلاق اسم
المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار
المحققة والعرض اضافتها الى المشبه فالتحليل عند الاحتجاج يكون تابعة للاستعارة
بالكنائية ولهذا مثل لما يجوز اظفار المشبه المشبه بالسبع ولسان الحال الشبيهة
بالمسكاه ونراهم الحكم المشبه بالبياتية فتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير
استعارة بالكنائية وقال المص انه بعد جدا فلا يوجد له مثال في الكلام واما قوله
اي تام لا يتقنى ماء الملام فمنهم السكاكي انه استعارة تخيلية فيز تابعة للمكنة عنها
وذلك لانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعارة لفظ الماء لكنه مستحسن ونراهم
المص انه لا دليل له فيه بخلاف ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون
استعارة بالكنائية ثم اضاف الى المشبه استعارة تخيلية او قد شبه الملام بالماء المكروه
فاضاف المشبه الى المشبه كما في الحزن الما فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى
التقديرين يكون مستحجا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف شراب مكروه ولا دلا
لفظ على هذا وفيه اي في تفسير التحليل بما ذكره قسفت اي اخذ على غير الطريق الثانية
من كثرة الاعتبارات التي لا يدله عليها دليل ولا مدعى الى حاجة وقد يقال ان القف
فيه انه لو كان الامر كما زعم لو جيلان يسمى هذه الاستعارة تسمية لا تخيلية وهذا
في غاية السقوط لانهم ليسوا حكم الوهم تخيلية المكروه في الشفاء ان القف المساء بالوهم
هي الرتبة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخيليا وايضا انهم يقولون
ان الوهم قوة محرمة وهي التي لما قوت التركيب والتفصيل من الصور المعاني الجزئية
وتسمى عند استعمال العقل ياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ونجالت فتسمى
التخيلية تفسير غير لما اي غير السكاكي التحليلية يجعل الشيء كجعل بيد الشمال
يد او جعل الممدون لنية اظفار عقل غير السكاكي تخيلان جعل الشمال صورة متوهم
شبيه باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة بصرية محكية واستعمال اللفظ في غير
ما وضع له وعند غير الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستطاع
في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبدا لقامر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم
انك لا تستطيع ان ترمي ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء ادليس المعنى على انه شبه شيئا
باليد بل المعنى على انه اراد ان ثبت الشمال بدلا لا يقال انما يتحقق معنى الاستعارة في التحليلية

على تفسير السكاكي دون المعنى لأن الاستعارة في شيء يقتضي تشبيهه بمناهى وضع له اللفظ
المستعار بالتحقق ولا يتحقق هذا المعنى لمجرد جعل الشيء للشيء من غير أن يتم تشبيهه بمناهى
المقصد لما سبق من تفسير الاستعارة وإن خضع المصنف المذكور بغير التحيلة بغير التراجع
لفظيا ويكون مخالفا لما اجتمع عليه السلف من أن الاستعارة المحيلة تتم من أقسام المجاز
اللفظي لأنها تتولد من مذهب الاستعارة المعنى التشبيه إنما هو الاستعارة التي هي
من أقسام المجاز اللفظي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة المحيلة ومحقق معنى الكناية
في التحيلة أنه لا يقتضي التشبيه بالشيء لها وهو اللفظ والتمثيل في أن لفظ اللفظ مستعمل
في معناه الحقيقي فيكون حقيقة لفظية وفي معناه المعنى للصورة الوهمية الشبيهة باللفظ
ليكون مجازا لفظيا وقسم من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي فظاهر أن هذا
التراجع ليس بلفظي ثم القول بإجماع السلف على أن التحيلة من المجاز اللفظي غلط محض
بل لا سعدان يدعي إجماعهم على خلافه ويتضمن ما ذكره السكاكي في التحيلة أن يكون
الترشيح استعارة تخيلية للرمز مثل ذكر السكاكي في التحيلة إثبات صورة وهمية فيه
أي في الترشيح لأن كل من الترشيح والتحيلة إثبات بعض ما يختص بالشيء به للشيء
وكما ثبت للشيء التي هي المشبه ما يخبر السمع الذي هو المشبه به من اللفظ فذكر كذا ثبت
اختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخبر المشبه به الذي هو الاشتراك الحقيقي
من الرشح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة باللفظ فليعتبر هنا أيضا
معنى وهو تشبيه بالتجارة وآخر تشبيه بالرشح فيكون استعمال التجارة والرشح فيها استعارتين
محليتين لا فرق بينهما إلا بأن التعبير عن المشبه الذي ثبت له ما يخبر المشبه به كالمشبه مثلا
في التحيلة بلفظ الموضوع له كلفظ المشبه وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراك المحير
من الاختيار والاستدلال الذي هو المشبه مع أن لفظ الاشتراك ليس بموضوع وهذا غير قوله
في الايضاح أن كل منهما إثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للشيء غير أن التعبير عن
المشبه في التحيلة بلفظ الموضوع وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله أن التعبير عن
المشبه هو المهور الذي ثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم أن
المراد بالمشبه منها هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فافترض بأن التعبير عنه
أيضا ليس بلفظ بل بلفظ المشبه به أعني اللفظ التي هي موضوع الصورة المحققة التي هي
المشبه بها وهو سهو من هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التحيلة وعلى
اعتبارها الترشيح فاعتبار في أحدهما وهذا الآخر تحكم وما يدل على أن الترشيح ليس من المجاز
والاستعارة ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله إن يكون الحبل
استعارة لعمدة والاعتصام استعارة للوثوق بالعمدة وهو ترشيح لاستعارة الحبل بما يتناسب
وحاصل اعتراض المصنف مطابقة بالفرق بين المحيلة والترشيح وهو أنه لا امر الذي هو

خواص النسبة به لما قرن في التخييلة بالمسبب كالمسبة مثلا حملناه على المجاز ووجهه عباد
عن امر متوهم يكن اتيان النسبة وفي الترشيح لما قرن بلقط المسبب به لم يحتج الى ذلك
لانه جعل المسبب به هو هذا المحض مع لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت
بحرا يتلاطم امواجه فالمسبب به هو الاسد الموصوف بالا فتراس الحقيقى والمجرى الموصوف
بالمتلاطم الحقيقى بخلاف اطلاق المسبة فانها مجازية عن الصورة المتوهمه ليضغ اضافتها الى
المسبة فان قيل قل على هذا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة فزايدا عليها قلنا فرق بين
المقيد والمجوع والمسبب به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجوع المركب منها
وامضا معنى زائدة ان الاستعارة تامة بدو ونه وغنى بالمعنى عنها اى اراد السكاكى با
لاستعارة المعنى عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المسبب به وراى
به المسبب به على ان المراد بالمسبة في قوله واد المسبة انشبت اظفارها هو السبع باقعا
السبعية لها وانكار ان يكون شتا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار الى هي من خواص
السبع اليها الى المسبة فقد ذكر المسبة على المسبة واريد به المسبب به اعنى السبع فالاستعارة
بالكنائية لا تنفك عن التخييلة لان اضافة خواص المسبب به الى المسبة لا تكون الا على سبيل الكناية
ورد ما ذكر من تفسير الاستعارة المعنى عنها بان لفظ المسبة فيها اى الاستعارة بالكنائية كلفظ
المسبة مثلا مستعمل فيما وضع له حقيقة المقطع بان المراد بالمسبة هو الموت لا غير والاستعارة
ليس كذلك لانه تفسيرها بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الاخر ولما جعلها
فتما من المجاز اللغوى المغنى بالكنائية المستعملة في غيرها وضع له بالحقيقى واضافه نحو
الاظفار الى جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المصنوع النفس اعنى تشبيه
المسبة بالسبع وهذا كان جواب سواد مقدم وهو انه لو اريد بالمسبة معناه الحقيقى
فامعنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له في الاعتراض فان قيل انه قد ذكر في كتابه
ما يحصل به التعصبي عن هذا الاعتراض حيث اورد سوادا هو ان الاستعارة تعصبي ادعاء
ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره ومنه الاستعارة بالكنائية
على ذكر المسبة باسم جنس ولا اعتراضا بحقيقة الشئ اكل من الضرب باسم جنسه ثم اجاب
بانا فنعمل ههنا باسم المسبة كما نفعل في الاستعارة المصريح بهما يسمى المسبة وكان ندعى ههنا
ان السباع سمي للفظ الاسد بامر كتاب تاويل كما مر حتى نتهيا لنا التخصيص عن التناقض
بهذا دعاء الاسد يتوهمه لقرينة المماثلة من ارادة السكاكى المحض هو كذلك ندعى
ههنا اسم المسبة اسما للسبع مراد باللفظ السبع بامر كتاب تاويل وهو ان يدخل المسبة
في جنس السبع للمماثلة في التشبيه بحيل افراد السبع فتبين متعارفان غير متعارف ثم يجب
على سبيل التخييل الى ان المواضع كيف يصح منه ان يصنع اسمين كل فظي المسبة والسبع حقيقة
واحدة ولا يكونا مترادفين فتهيا لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمسبة مع المصريح بلقط

المنية تحت سناده كجميع لكثرة مني كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على
الحقيق من غير ما وضع له في غير ما دخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف المنية وكما انا اذا
جعلناه سمي الرجل المشياع من حين سمي الاسد بالناويل لم يضرب استعمال لفظ الاسد
فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذلك اذا جعلنا اسم المنية مراد فالاسم السبع بالناويل
لم يضرب استعماله في الموت بطريق المجاز حيث يكون استعماله بل هو حقيقة فليست امل وبالمجمل
ان كل واحد يعرف المراد بالمنية هي مناهي الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا
يكون مجازا النسبة وعلى هذا ينبغي ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مراد فالسبع
استعماله في الموت استعمالا في ما وضع له ادعاء لا محققا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا
ما قيل ان المراد به ما حمل المشبه به أي السبع وهذا مما لا يمكن التمسك به ولا نقول
المشبه به هو السبع المحقق المتعارف لا الادعاء المتعارف لان الادعاء انما هو
من المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر بل الجواب اننا قد ذكرنا ان قيد المشبه مراد في
تعريف الحقيقة والحقيقة هي الكلمة المستقلة فيما هي موضوعه له بالتحقيق من حيث انها
موضوعه له بالتحقيق ونحو ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشئت
المنية اظفارها استعمالا فيها وضع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع
الذي لفظ المنية موضوع له بالناويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون
باعتباره موضوع له في مثل قولنا انشئت منية فلان وقد يكون باعتباره موضوع
السبع مراد له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله
باعتباره الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه من حيث انه موضوع
له بالتحقيق بل من حيث انه مراد في السبع والموت فرد من افراده فليكن هذا غاية ما
استمكن في توجيه كلامه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هي لفظ السبع المكنى
فيه بذكره بغيره والمنية مستعار له والمجوزان المعتبر من مستعاره من غير ما سبق واختار الحكماء
رد الاستعارة بالتعبد وهو ما يكون في الحروف والافعال ما اشتق منها الى الاستعارة المكنى
عنها بجعل قرينتها أي قرينة الاستعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة المتعبد قرينتها
أي قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله أي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل
المنية استعارة بالكناية واذن اظفارها قرينتها في قولنا نطقنا الحال بكذا جعل الغم
نطقنا استعارة عن الموت والحال حقيقة لا استعارة لكننا قرينة الاستعارة للدلالة من جعل
الحال استعارة بالكناية عن الكلام ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في
قولنا نطقنا لم يسميها بجعل الهمديات استعارة بالكناية عن الطيور مات الشبيهة
على سبيل التكميل ونسبة لفظ القرية اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة
في قوله تعالى ليكون لهم عذابا وحشا بجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العداوة

للالتقاط ويجعل نسبة لام التقليل قرينة وكذا في قوله تعالى ولا تصيبكم في جذوع النخل
يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الطرف والامكنة استعمال في قرينة فادلك والحلقة
ما جعله القوم قرينة استعارة المتبعية بجعل هو استعارة بالكناية وما جعله استعارة
ببقية بجعل قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه
من تقليل الاقسام ومرد ما اختاره السكاكي بانه اي السكاكي ان قدر المتبعية كقطعت في
قولنا انظمت الحال بكنا حقيقة بان يراد بها معناه الحقيقي لم يكن استعارة تخيلية لانها
اي التحيلية مجازة عند اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصريح بها التي
هي من اقسام المجاز المفسر بذكر السبب واردة السببه الا ان السببه به فيه يجب ان يكون
ما لا يتحقق له حس ولا عقلا بل يكون صورة وهمية مخضرة وادام تكن البقية محسوسه فكم يكن
الاستعارة المكنة عنها مستلزمة للتخيلية لوجود المكنة عنها في مثل نطقت الحال واسباها بذكر
التحلية حينئذ ووجود المرفوع بدون اللازم مح وقد استلزام المكنة عنها التخيلية
باطل بالاتفاق والا اي وان لم يعد المتبعية التي جعلها قرينة المكنة عنها حقيقة بل قد رها
مجازا فكون المتبعية لنطقت مثلا استعارة لا مجازا من سلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي
التشابهة ولا تفني بالاستعارة سواء هذا فلم يكن ماد محسوسه السكاكي مردد المتبعية الى
المكنة عنها معنيا عن ما ذكره عن اي غير السكاكي من اقسام الاستعارة الى السبعة وغيرها
لانه اضطر اخرا الامور القولية بالاستعارة السبعة حيث لم يأت له ان يجعل نطقت في قوله
نطقت الحال بكنا حقيقة بل لزمه ان يعد استعارة والاستعارة في الفعل لا يكون الاستعارة
وما يقال ان مجاز كون العلاقة هي التشابه لا يمكن في ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت
جليه مع قصد المبالغة في التثنية وبحق هذين الامرين ممنوع مما لا ينبغي ان يلتفت اليه
وذكر بعض من له حدا في هذا الفن جوابا عن اعتراض المصنف انا لا نسلم ان لفظ نطقت
اذا كان حصصا لم يوجد الاستعارة التحيلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل
لها اسما وايضا عن قوله في المقتاح لا سلك المكنة عنها عن التحيلية بان التحيلية مستلزمة
للمكنة عنها لا على العكس كما فهم المصنف فاد قلنا نطق لسان الحال وانما لسان الصورة
التحيلية لا الحال التي هي منزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة السكك للحال فنهنا
استعارة مكنة عنها وتحسلة اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنة عنها موجودة دور التحيلية
فانها من قسم المصريح بها ولا يصحح بالتشبيه في نطقت الحال هذا كلامه ولا ساس له
كلام السكاكي والعجب من يقوم بالذنب من كلام احد قتران متطرفيه او في نظر فان قلت ان
اراد بالاتفاق على استلزام المكنة عنها التحيلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليل على ان
كلامه لا يصدر الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكتاب في قوله تعالى ولا تيمضوا عهد
اسدان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالهيل والنقض استعارة لا بطلان العهد وهذا

امر محقق عقلا لا وهي فيكون قرينه الاستعارة بالكناية استعارة محسنة لا استعارة
 محتملة وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظا هو المطلق لان لا قد صرح بان عدم التماثل
 الممكنة عنها عن المحسنة انما هو من باب السلف وعندنا ولا لزوم بينهما اصلا بل تتوحد
 المحسنة بدورها كما ذكر في اظفار المنية الشبه السبع وهي تتوحد بدورها في المحسنة
 كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينه الممكنة عنها اما امر مقدم وهي كالاظفار
 في اظفار المنية ونظمت ونظمت الحال او امر محقق كانيات في قولك كانيات الربيع
 البقل والنم في قولك هنم الامر الجند قلت هذا يصلح ابطالا الكلام المص لا موجهها
 لكلام السكاكي لان قد صرح بان نظمت من قبيل الوهمي كالاظفار فحيث ان تعد امر في
 شبه بالمتطوق كما ذكر في الاظفار وهذا قول بالاستعارة البقية نعم مستفاد من كلامه
 انه يمكن رد التركيب الممثل على البقية الى التركيب الممثل على الممكنة عنها اذا اعتبر في
 الممكنة عنها والمحسنة تغير المص مثلا في نظمت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمكمل استعارة
 بالكناية وانيات النطق لها استعارة محتملة ويكون نظمت حقيقة مستفاد في المعنى الاصل
 كما هو مدعى في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة البقية وكذا يمكن ذلك على مدعى
 السلف ايضا لما مر ان المحسنة عند عدم جمعته كيد السهل واظفار المنية **فصل**
 شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة التحقيقية والمسل على سبيل المثال
 بادعائه حيث حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه مثلا شاملا للطرفين والتشبيه
 واقيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك ما سبق في باب التشبيه وذلك لان بناءهما
 على التشبيه فيتبعان في الحسن والقيم وان لا يتم راجحة لفظا اي وان لا يتم كل من الحقيقة
 والمسل راجحة التشبيه من جهة القسط ولهذا قلنا بان نحو رابت اسدا في الشجاعة
 تشبيه لا استعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه والمطابقة بينهما في التشبيه
 من الدلالة على كون المشبه براقي في وجه التشبيه وظلنا في تشبيه وجهك بالمشك
 قواعد التشبيه نقصان ما يحكي ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان تكون مطلقة
 غير معقبة بصفة او تفريع كلام ملايم لاحد الطرفين فقد اخطا لانا المرشح من احسن
 انواع الاستعارة نعم المجردة ما فقه الحسن بالتشبيه اما المرشح كما مر ولدك اي وان
 شرط حسن ان لا يتم راجحة التشبيه لفظا يوصي ان يكون التشبيه اي ما به المشابهة
 بين الطرفين جليا نفسه او بسبب حرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الفا
 اي بمعنى في المراد يقال الغرض في كلامه اذا مراد منه الغرض والجمع الغائر مثل رطب و
 ارطاب يعني بصير الغائر اذا مر وعي شرائط حسن الاستعارة وادام يراع كالم يشم راجحة
 التشبيه فلا يصير الغائر لكن يثبت الحسن كالوقيل في التحقيق رابت اسدا وارياننا
 الجرو في التمثيل رابت ابلا ما لا يتجد فيها احد واريد الناس من قوله عظام الناس كابل ماء

صدفك

لا تجد فيها راحلة وفي القايق تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة
الجبر الذي يتخذ الرجل حلا كان او ناقة يريد ان المرحضة المنقب في هنر وجوده
كالحيية التي لا تجد في كثير من الابل والكاف مغلولان لا تجدون وليست مع ما في
خيرها في محل الضيق على الحال كما قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة او هي
حيلة متأنفة وبهذا ظهر ان المشبهة اعم محلا بمعنى ان كل ما يتا في فيه الشبيه متا في فيه
الاستعارة المحققية والمتميل نحو ان يكون وجه الشبه خفيه فيضير بقيمة والغايات
او كلفا بما لا يطابق كالمثالين المذكورين ويتصل به اي بما ذكرنا من ان اذا خفي الشبه
بين الطرفين لا تحسن الاستعارة وتبين التشبيه انه اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى
لا يحل كالعالم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وقيل الاستعارة ليلا يصير
كشبهه الشئ بنفسه فاذا قدمت مثله تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نور وكذا
وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كاني في ظلمة والاستعارة المكنية عنها
كالمتفقيه في ان حسنها بادعائه حجات حسن التشبيه لانها تشبه بضمير والاستعارة
المحلية حسنها بحسن المكنية عنها لانها لا تكون تابعة للمكنية عنها عند المع و ليس لها
في نفسها تشبيه لانها حقيقته كما هي في نفسها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المقام فلما لم يقل
توجب كونها تابعة للمكنية عنها قال ان حسنها بحسن المكنية عنها متى كانت تابعة لها
وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استعمل ماء الملام ولما قيل ان يقول لما كانت
المحملة عند استعارة مصرحة بغيره على التشبيه فلم يكن حسنها بمرعاه جها حسن
الشبه ايضا كما ذكر في المحقق والمكنية عنها **فصل** اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز
لنقلها عن معناها الاصل كدرك توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصل الى غير وظاهر
عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف
كالنصب في القرينة والقرينة في ذلك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز
بالزيادة فلا تحقق الانتقال فيه وهو انه قد صرح بان الجبر ليس كسلة مجاز والمقصود
في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه حاول التفسير على الثاني اقداد بالسلف ولقد تأي
بضيق السامع عن الزلق عند انصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار وقال وقد يطلق المجاز
على كلمة تعين حكم اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ
المفتاح او بغير اعرابها من نوع الى اخر محدف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقولهم
وجاء بهبك وقوله تعالى واسلموا القرية والساني مثل قوله ليس كذلك اي جاء امر
وبك الاستحالة بحج الرب واسلم اهل القرية للمقطع بان المقصود سوال اهل القرية
وان كان اسر فادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف فيها
لا يرجع الى غرض المسالم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لحوال ان يكون كلام

سجل من القرية قد خربت وباراهلها فإراد ان يقول لصاحبه ولخطا ومذكرا اولفته سقطا
ومعبر اسل القرية عن اهلها وقد لها ما صنعوا كما يقال سل الارض شقا انها مركبة وغرس اشجارها
وجنى ثمارها فالحكم الاصلى لربك والقرية هو الجرح وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الى المضى بسبب
حذف المضاف وكذا الاصل ليس مثله شئ فالحكم الاصلى لثله هو المنصب لانه خبر ليس وقد
تغير الى الجرح بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شئ مثله تعالى لا نفي ان يكون
شئ مثل مثله والاخران لا يجعل الكاف زائدا ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه
نفي الشئ بنفي لانه من ان نفي اللازم يستلزم نفي المرفوع كما يقال ليس لشيء زيدا خ فاحوز زيد ملوك
والاخر لانه لا بد ان يفي زيدا من اخ هو زيد فعيت هذا اللازم والمراد نفي ملوك مرادى ليس
لزيد اخ اد لو كان له اخ كان له كذا لا اخ اخ هو زيد فكذا القيت ان يكون مثل الله مثل
المراد نفي مثله اد لو كان له مثل كان هو مثل مثله العديراته موجود والثاني ما ذكره صاحب
الكشاف وهو انهم قد قالوا مشكلا لا يجمل بضموا الجمل عن مثله والعرض من دانه فسلوكا طريق
الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نقوا عن مائده وعن يكون احضا وصافه بعد نقوا عنه كما يكون
قد اتفقوا لانه وبغت اترابا ويبدون ايقاعه ويلوهم لا فرق بين قوله ليس كما امر شئ وقوله
ليس كمثل شئ الا ما تعطيه الكناية من فايدتها وما عاينها من متعاقبان على معنى واحد وهو
نفي المائتة من دانه ونحو قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير يقصر
يد ولا يبط لها لانه وقت مبالغ عن الجود لا يعتقدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها في
لا بد له مثل ومن لا مثل له فان كان الحدف والزائد ما لا ترجح غير الحكم الى الاعراب كما في
قوله تعالى وكصيب من السماء اي كمثل دوى صيب وقوله تعالى فيما رحمة من الله اي في رحمة
فالكله لا توصف بالمجانز والاول نسي مجازا بالانقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير
ما وضع له لعل لا يبعد نقصان من غير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه راسا كلفظان الامر
والاهل كما من فيما من لا كلفظان منطلق الثاني في قولنا زيد منطلق وعمرو ونقصان مثل
دوى من قوله او كصيب من السماء لبقاء الاعراب ولا كلفظان في من قولنا سررت يوم الجمعة
لبقاء على معناه وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من
المجانز ممنوع اد لو جعل القرية مثلا لمجانزا لاهل بعلقة كونها محلا كما وقع في بعض كتب
الاصول فهو لا يكون في شئ من هذا النوع من المجانز ولا يخلج الى تقدير المضاف كما لو قيل يكونها
شركة بين الجدران والاهل والثاني يسمى مجازا بالزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع
له لعل لا يبعد زيادة عليه تغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه بالكلية فخرج ما لا يعبر شيئا آخر بها
رحمة وما يعبر الاعراب فقط نحو سررت في يوم الجمعة وما يعبر المعنى فقط نحو الرجل بزيادة اللام
لعمد وما يعبر المعنى لا الى ما يخالفه بالكلية مثل ان زيدا قائم وفيه نظر لان تغير المعنى والاستعمال
في غير الموضوع له ممنوع كما هو المراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النجاة من زيادة الحرف

فلا يدخل فيه سر في يوم العجوة والرجل قايم وانز قايم وما شبه ذلك قال صاحب المفتاح
 وراى في هذا النوع ان يعيد ملحقا بالمجانز وشبهها به لا شتر كما في التقدي عن الاصل لان
 يعيد مجازا ولهذا لم اذكر الحديث مالا له كمن العهد في ذلك على السلف وفيه نظر لان
 المراد بغيره بعد من المجازا اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل
 المجازا والاشتراك وانما اراد انهم جعلوا من اقسام المجازا اللغويا لتقابل الحقيقة المفسر بتفسير
 يتناولها وغيره فليس كذلك لا تفارق السلف على وجوب كون المجاز مستقلا في غير ما وضع
 له مع اختلافها اتم في تعريفاته كافي التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وكل كلمة اراد بها
 غير ما وضعت له في واضع واضع للملاحظة بين الثاني والاو فقط اهله لا يتناول هذا
 النوع من المجازا لانه مستعمل في معناه الاصل والرجل في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيمهم
 المجازا الى هذا النوع وغيره فغناه انه يطلق عليها كما يقال المستثنى من قبل ومنقطع ولا يفرق
 السكاكي ههنا ما ياتفرد به واسد علم **الكناية** في اللغة مصدر هو ككنت بكرا اذا
 تركت الضمير به وهو في الاصطلاح يطلق على تعيين احد ما معنى المصدر الذي هو فعل
 المتكلم اعني ذكر اللازم واردة المفترق مع جواز ارادة اللازم ايضا واللفظ مكنت به والمعنى
 مكنت به والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المصدر بقوله الكناية لفظ اراد به اللازم
 معناه مع جواز ارادة معناه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم معناه
 اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها تختلف المجاز من جهة اللفظ
 المعنى الحقيقي باللفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه
 لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رايت اسدا في المنام ان اراد بالاسد الحيوان
 المفترق لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة ما يفهم من ارادة المعنى الحقيقي فلو اسنى هذا المجاز
 لاسفاء المفترق باسقاء اللازم وهذا معنى قوام ان المجاز مفترق قرينة معاندة لارادة الحقيقة
 ومفترق معاندة الشيء معاندة لذلك الشيء واللازم صدق المفترق مدون اللازم وهما مجتهد
 هو ان المفترق من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى واردة المعنى جازا لا اوجبة
 وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك ولا طول
 النجاد ان يراد طول النجاد مع ارادة طول قامة وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما يحل عن
 ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جارية للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط
 وقولنا فلان جبان الكلب ومزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع كثير من
 المفتاح يصريح بان المراد في الكناية هو المعنى ولازم جميعا لانه قال المراد بالكل المستقلة اما معناه
 وحده او غير معناه وحده او معناه والاول الحقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة
 والكناية لا يترك ان في كونها حقيقتين ونفترقان في التصريح وبهذا يشعر قوله المعنى انها تختلف
 المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل واردة المعنى

نحو

تبع كما يعنى من قولنا جازنا مع عمره ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء معه الامير
فوجه التوافق بين كلام المحقق من قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بعينه
ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينهما وبين المجاز من هذا الوجه اى من
جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة الامر فلا يفسر بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني باللفظ وهو
لانهم المعنى الموضوع له وبلائهم المعنى معناه الموضوع كروية ما فيه وفرق اى فرق السكاكي
وعين بين الكناية والمجاز من هذا الوجه بان الانتقال بينهما اى في الكناية من اللازم الى الملتزم
كالانتقال من طول النجاد الذي هو لانهم لطول القامة اليه وفيه اى في المجاز من الملتزم الى اللازم
كالانتقال من القيت الذي هو ملتزم النبات ومن الاسد الذي هو ملتزم الشجاع الى
الشجاع ووجه هذا الفرق بان لانهم مالم يكن ملتزم مالم يقل منه الى الملتزم لان اللازم من
حيث انه لانهم يجوز ان يكون اعم من الملتزم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك
على تعدد تلاتهما وتساوئهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا
ح لا سقي اعم ولو سلم فليكن المجاز ايضا كذلك في اى اى اى كان اللازم ملتزم ما يكون الانتقال
من الملتزم الى اللازم كما في المجاز فلا يمتنع الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم مالم يكن
ملتزم ما امتنع الانتقال منه لانه قال معنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملتزم وهذا
يتوقف على مساواة اللازم والملتزم وحيث يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم
الى الملتزم ح بمنزلة الانتقال من الملتزم الى اللازم فان قيل مراد ان الملتزم بين الطرفين
من خواص الكناية دون المجاز اذ هو شرط تمامه فقلنا لا نسلم ذلك وما الدليل عليه بل
الجواب ان مرادهم باللائزم ما يكون وجوده على سبيل السهولة بطول النجاد التابع لطول
القامة ولهذا جازوا كون اللازم اخص بالضاحك بالعقل للانسان فانكنايته ان يذكر من
المتلازمين ما هو تابع وردت ويراد به ما هو مستوعب وردت والمجاز بالعكس وفيه نظر
لان المجاز قد يكون من الطرفين كالانتقال الغيث والانتقال الغيث في الغيث وهي اى الكناية
تقسما الاول اى القسم الاول والثاني باعتبار كونه عبارة عن الكناية لعنه الاول من
الكناية المطلوب بها غير متقد ولا نسبة فتها اى من الاول ما هو معنى واحد وهو ان يتفق في
صفة من الصفات اخصاص بوصف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك
الوصف كقوله الضاربين بكل امس مخدوم والطاعين بمجامع الاضغان الخدم العاطم والضعف
المقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن العلوب ومنها ما هو مجموع معان وهو ان يتخذ
صفة وتضم الى لانهم اخصص جملتها بمقتضى بوصف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن
الانسان حتى يستوي القامة عن غير الاطعام ويسمى هذا اخصا مركبة وشروطها اى شرط هذه
الكنايتين الاختصاص بالكناية منتهى ليجعل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاول اخص
ما هو معنى واحد قريبه والثانية اخص ما هو مجموع معان بعيد وقال المصنف في نظر وجه النظر

انه فسر القرينة في القسم الثاني بما يكون الاشتغال بلا واسطة والبعد بما يكون الاشتغال بواسطة
 لوازم مستتلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاً مما خالية عن النسيطة
 نظراً ان ليس الاشتغال من حيث هو اشتغالاً عاماً عن بعض الاطلاق الى شيء منتهى الى البيان والجواب
 ان الفرق هنا باعتبار اخر وهو سهولة الماخذ لبسطها واستغنائها عن ضم لائزها الى اخره
 فيبقى بينهما وتكلف في المساوي والاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية
 المطلوب بها صفة من الصفات كالوجود والكبر والسجاعة وطول العامة ونحو ذلك هي ضم
 قرينة وبعبارة فان لم يكن الاشتغال من الكناية الى المطلوب بواسطة قرينة والقرينة هي
 واضحة بحصول الاشتغال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول العامة طول بنجاحه وطول النجاد
 ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طول بنجاحه وقولنا طول النجاد بقوله والاولى
 كناية سادحة لا يثبت بها شيء من التصريح وفي الثانية يصريح ما تضمنت الصفة الضمنية المرجع الى
 الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع سند اليه فيثبت على نوع يصريح لثبوت الطول له
 والدليل على هذا انك تقول زيد طويل بنجاحه وهذا طول بنجاحه والزيد ان طول بنجاحه
 والزيدون طول بنجاحه هم بافراد الصفة وتركيبها كونهما سنده الى الظاهر في الاضافة
 منذ طول بنجاحه والزيدان طول بنجاحه والزيدون طول النجاد ونون وتثني وتجمع
 الصفة كونهما سنده الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب مع انها
 في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية عن المسبب في القبط خيراً او حالاً
 او نقلاً وفي المعنى انه على صفة له في نفسه سواء كان في الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه
 فانه يتصف بالحسن الحسن وجهه او كانت غيرهما نحو زيد ابيض الوجه اي شيخ وكثير الاخوان
 اي معق بهم بخلاف نحو زيد اخضر فربما واسود ثوبه فانه لا يتبع فيه الاضافة وكذا يتبع
 هذا قايمة السلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم نرعت انها كناية مشوبة
 بالتصريح وهلا كانت نصراً كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود
 من العجوة ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تبيينها لا استقاراً مشوبة
 بالسبب قلت القطع بانها في المعنى صفة المضاف اليه واعتبار الضمير المعيد الى المسبب انما
 هو مجرد امر لفظي وهو اسماء خلوا الصفة عن محمول مرفوع بها او حقة عطف على واضحة
 وخفاها بان يتوقف الاشتغال منها على تاويل احوال مروية كقولهم كناية عن الابلية عن بعض القفا
 فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط ما يقتدل به على بلامته الرجل فهو ملق بملقها بحسب
 الاعتقاد ولكن في الاشتغال منه الى البلامته نحو خفا نوع لا يطالع عليه كل احد وليس يتقبل منه
 الى اخره من ذلك الامر الى المعصود بل انما ينقل منه الى المعصود لكن في بادى النظر وهذا
 مما نر عن البعيدة وجعل صاحب المعصود قولهم عن بعض الوساو كناية قرينة حفية عن هذه الكناية
 اعني قولنا عن بعض القفا فالله وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابلية لانه ينقل منه الى عن بعض

العقلا ومنه الى الابد والجواب انه لا مشاع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب
بواسطة فنية صاحب المقتاح على ان المطلوب بالكناية وقربه بالنسبة الى الوساطة بل
الامر كذلك فيما يكون الاستدلال منه الى المطلوب بواسطة فنية صاحب المقتاح على المطلوب
بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصريح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم
يكن الاستدلال بواسطة وان كان الاستدلال من الكناية الى المطلوب بواسطة فنية كقولهم كبر
المراد كناية عن المصنوع فانه ينتقل من كثر احراق الخشب تحت القدم ومنها الى كثر
الاحراق وكذا كل صنف في منها عايد الى الكثر التي هي قبله الى كثر الطبايح ومنها الى
كثر الاكله جمع اكل ومنها الى كثر الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود و
منها المصنوع وبحسب قلة الوسائط وكثرها يختلف الدلالة على المقصود وضوحها وخفا
عليك يتبع الامثلة فانها اكثر من ان يحصها الثالث من اقسام الكناية الكناية المطلوب بها
نسبة اي ابيات من الامثلة وفيه عند هذا معنى قوله صاحب المقتاح ان المطلوب بها
محضر الصفة بالموصوف فلم يرد بالمحصر المصداق لوجه له هنا كقوله اي قوله نزياد فم
ان السامحة والمراد اي كمال الرجولية والذي في قبة ضربت على ابن الحشر فان اراد ان يثبت
اختصاص ابن الحشر بهذه الصفات اي بثبوتها له سواء كان في طريق المحصر ام لا فترك
المصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها او نحو مجرور معطوف على ان يقول
اي ويمثل القول او بمضروب معطوف على معقول ان يقول اي او ان يقول نحو قولنا انه مختص
بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالإضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان
يقول سامة ابن الحشر او السامة لابن الحشر او ابن الحشر سمح كما ان اختصاص الصفة
بالموصوف مصرح به في امثلة القسم الثاني باعتبار إضافة الاسناد الى الموصوف ومنها
الامر ان طول القائمة المكتبة عنه بطول الجهاد مضافا الى صنفه في قولنا طول جهاده منذ
الى صنفه في قولنا طول الجهاد وكذا في كثير من الامثلة كذا في المقتاح وفيه يعرف ان ليس
المراد بالاختصاص هنا هو المحصر فترك المصريح باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها اي
جعل تلك الصفات في قبة بنيتها على ان محلها ووقته وهي تكون فوق الخيمة يتخذها الروا
مضروبة عليه اي على ابن الحشر وانما احتاج الى هذا الوجود دوى قباب في الدنيا كثيرا
فاما ابيات الصفات المذكورة له لانه اذا ثبت لامر في مكان الرجل وجيء بعد اثباته
ونحو اي نحو قوله نزياد في كون الكناية لشيء الصفة الى الموصوف بان يجعل فيها محيط به و
فمثل عليه قوله المجيد بن موسى والكرم بن يبريد حيث لم يصحهم بنو ب المجد والكرم
له بل كنى عن ذلك بكونها بنو ب وبرد يبريد وهذا اشارته الى دفع ما يتوهم من ان
المجد بن موسى والكرم بن يبريد من القسم الثاني اعني طول جهاده بناء على ان اضافته
والثوب الى صنف الموصوف كإضافة الجهاد اليه وليس كذلك لان اسناد طول الجهاد الى الجهادي

بآليات الطول للنجاح وهو قائم مقام طول القائمة فاد اصرح باضافة النجاء الى ضمير
 زهدا كان ذلك بضميرها بآليات طول القائمة له وان كان ذكر طول القائمة غير صريح
 وليس قولنا المجد بن توميه والالة على سوت المجد للشوهدى فضلا عن الصحيح بذلك
 هم يكون الصحيح باضافة الشوب الى الضمير بضميرها بآليات المجد بن توميه الى الضمير
 وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان يحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون الظن
 بها صفة ونسبة معا كما في قولنا يكن الرهاد في ساحة عمر كناية عن نسبة المضائية
 اليه قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايةان احدهما المطلوب بها نسبة نفس الصفة
 وهي كثرة الرهاد والثانية المطلوب بها نسبة المضائية اليه وهو جعلها في ساحة
 عمر بن عبد الله بن توميه والوصوف في هذين القسمين اثنان والثالث قد يكون مذكورا
 كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يودي المسلمين السلم من سلم المسلمين من
 لسانه ويدل كناية عن نفي صفة الاسلام عن المودي وهو غير مذكور في الكلام وكما
 تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتد حلها وانت تريد تكفير انا اعتقد حل الخمر وهذا
 كناية عن ثبات صفة الكفر مع انه قد كنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك
 امشاع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع الصحيح بالنسبة لان
 الصحيح بآليات الصفة للموصوف او نقيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محذورا فاد اكان
 الموصوف غير مذكور كان القسم الثاني مستلزما للثالث من غير مكس فاذم وارضى الله
 بالضمير باحيت من اي وجه جيت يقال نظرت اليه عن عرض وعرض اي من جانب و
 ناحية فالسكاكي الكناية تتفاوت الى بصر بعض وتلويح ورمز واما و اشار و ذكر في
 شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل ينقسم لان التعريف وامثاله ما ذكر ليس من مقام
 الكناية فقط بل هو اهم وفيه نظر والمناسب لتوضيح التعريف اي الكناية اذا كانت
 مرصية مسوقة مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم
 التعريف يقال عرضة لفلان وفلان اذا قلت قولا وانت نفيه وكانت اشربت به
 الى جانب وتردد جانبنا اخره منه المعاري بضمير الكلام وهو التورية بالشئ من الشئ وقاد
 صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشئ بعينه لفظه الموضوع له والتعريف ان تذكر شيئا
 يدل به على شئ لم يذكر كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جيتك لاسلم عليك فكاند اماله الكلام
 الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد وقال ابن الاثير في المثال الستار
 الكناية ما دل على معنى يحوز حمله على جانبى المصعد والمجانز بوصف جامع بينهما ويكون في
 المفرد والمركب والتعريف هو اللفظ على معنى لا من جهة الوصف الحقيقي والمجانزى بل من
 جهة التلويح والاشارة فمخير اللفظ المركب كقول من يتوقع صلة واسد في محتاج فانه
 تعريف بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جاز

ولغيرها اي والناسب لغیر العرضية ان كثرت الوسايط بين اللازم والمترجم كما في كثير
الرماد وحيات الكلب ومنه في الفضيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد
الناسب لغیرها ان قلت اي الوسايط مع خفاء في المترجم كغير بعض العقاء وهر بعض الوسايط
الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل المحفة لانه الاشارة بالشفة والمخاطب و
الناسب لغیرها ان قلت الوسايط بلا خفاء كما في قوله او ما رايت المجد التي مره في الاطلحة
ثم لم يتحول الايمان والاشارة ثم قال قال السكاكي والمقرر بعض قد يكون مجازا كقولك ادعني فسفر
وانت تريد انسانا مع الخطاب وانه اي لا تريد الخطاب وان اردت انما اي الخطاب وانما
اخره جميعا كان كناية لانك اردت اللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجازين في ايراد المعنى
الاصلي ولا بد فيها اي في صورتين من قريته والى على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان
الذي مع الخطاب وحده ليكون مجازا وفي الكناية كلاهما جميعا ليكون كناية وهذا محتمل و
هو ان المذكور في القناع ليس هو ان القريب قد يكون مجازا او قد يكون كناية بل انه قد يكون
على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقاد السكاكي العلامة معناه ان عبارة المقرر
قد يكون مشابهة للمجاز كما في صورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال نداء الخطاب فيها
هي غير موضوع له وليس للمجاز ان لا يتصور فيه استقال من ملزوم الى ملزوم وقد يكون مشابهة
الكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيها هو موضوع له
سواء منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ ليس يتصور فيه لانهم وملزوم واستقال من احدهما
الى الاخر في نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امرا لقبلة العقل لانه يعنى الى
ان يكون كلام يدل على معنى لانه صحيح من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا
كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصد المصنف في حقيقة
ان قولنا ادعني فسفر كلام دال على معنى يقصد به تهديد الخطاب بسبب الابداء به ويلزم منه
التهديد الى كل من صدر منه الابداء فان استقلت وارتدت تهديد الخطاب وغيره من الموعود
كان كناية وان اردت به تهديد غير الخطاب بسبب الابداء لعلاقة اشتراك للخطاب في الابداء
اما محتملا واما فرضا وفقد كان مجازا **فصل** في تطبيق اللفظ على ان المجاز والكناية
ابلاغ من الحقيقة والتخييل لان الاسفار فيها من المترجم الى اللازم فهو كدعوى الشيء بينه
فان وجود المترجم بمعنى وجود اللازم لا امتناع التماثل المترجم عن اللازم وهذا ظاهر وانما
الاشكال في بيان المترجم وفي سائر انواع المجاز فاطبقوا ايضا على ان الاستقارة الحقيقية
او التمثيلية ابلاغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلاغ من الحقيقة وانما قيدنا
الاستقارة بالحقيقة والتمثيلية لان التمثيلية والمكثي عنها يستأمن انواع المجاز قال الشيخ
عبد القاهر وليس السبب كون المجاز والاستقارة والكناية ابلاغ ان واحدا من هذه الاسماء
يعيد زائدة في نفس المعنى لا يعيد خلافا بل لانه يعيد تأكيدا لاثبات المعنى لا يعيد خلافا فليست

الثانية

منية قولنا رايته اسدا على قولنا رايته رجلا هو والاسد سواد في الجماعة ان الاول اقاد
زيادة في مساواة الاسد في الجماعة لم يفدها الثاني بل العكس هي ان الاول اقاد بالكل
الاثبات تلك المساواة لم يفدها الثاني وليس فضيلة قولنا كثير الرماذ على قولنا كثير القري
ان الاول اقاد زيادة لقوله لم يفدها الثاني بل هي ان الاول اقاد تاكيدا لاثبات كثير القري
لم يفدها الثاني واعتبر من المعنى بان الاستعارة اصلها التثنية والاصل في وجه التثنية ان في التثنية
براهم منه في التثنية واظهر قولنا رايته اسدا يفيد للرجل شجاعة اتم مما يفيد ما قلنا رايته رجلا
كالاسد لان الاول يفيد للرجل شجاعة الاسد والثاني يفيد شجاعة دونه شجاعة الاسد
فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس الموصوف لا يفيد خلافا
اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس سبب
في شيء من الصور فهذا محقق في قولنا رايته اسدا بالنسبة الى قولنا رايته رجلا كالاسد
بالنسبة الى قولنا رايته رجلا مساويا للاسد وزايدا عليه في الجماعة ولا يتحقق ايضا في كثير
الرماذ وكثير القري ونحو ذلك وهذا هو المعنى بل معنى كلام الشيخ ان شأنا العبارات لا
يوجب ان يحصل انزيد في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رايته اسدا فهو لا يوجب ان
يحصل له في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايته رجلا كالاسد كما ذكر الشيخ من ان الخبر
لا يدل على ثبوت المعنى ونفيه مع انا قاطعون بان المعنى من الخبر ان هذا الحكم ثابت او
منفي وقد بينا ذلك في بحث الاستدلال الخبري والدليل على ما ذكرناه انه قال فان قيل منته قولنا
رايته اسدا على قولنا رايته رجلا مساويا للاسد في الجماعة ان المساواة في الاول تعلم من
اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قلنا لا سبب في حال المعنى في نفسه بان يكتفي عنه بمعنى اخر
ولا يتغير معنى كثير القري بان يكتفي منه بكثر الرماذ وهكذا يتغير معنى مساواة الاسد
بان يدل عليه بان يحصل اسدا وهذا صريح في ان المراد ما ذكرنا لكن المعنى كثيرا ما يغفل
في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لا فتقارها الى تامل واسر اعلم هذا اخرا لكلام
في علم البيان واسد المشكور على قوله واسد المشكور لا تمام القم الثالث النبي واله
الفصل الثالث علم الابداع وهو علم يعرف به وجوه
الكلام اي مضى ما فيها وعلم اعدادها وتفاصيلها بحسب الطاقة فوجوه
تحتسب الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر هذا الكتاب في قوله ومما وجوه اخر
تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية
وضوح الدلالة اي الخلو عن التقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة
لكلام بعد رعاية الامرين والا كان كتحليل الدرر على غناق الخنازير فتقوله بعد مقتضى المصلحة
اعني تحتسب الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين معنوها الا ان السامع للمطابقة لمقتضى

الحال والخالو عن العقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سوا كان داخل في البلاغة
او غير داخل ويكون مفعول قوله بعد رعاية المطابقة ووضع الدلالة احترازا عما
يكون داخل في البلاغة ما يتدين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والحوال لا يدخل
فيها حق بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالحلو من التنازع مثلا مع انه ليس
من علم البديع وهي اي وجوب تحيين الكلام ضربا من معنوي اي مراجع الى محيين المعنى بحسب
العراقة والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحيين اللفظ ولعلني مراجع الى اللفظ كذلك
بدا بالمعنوي لان المقصود الاصل في الفرض الاول من المعاني والالفاظ ترايع وقوابل لها فقا
اما المعنوي فالحكم كونه من مستعة وعشرون فتم المطابقة وتسمى الطباق والنضاد ايضا والتطبيق
والكافوا ايضا وهي الجمع بين المتضادين اي معنيين متقابلين في الجملة بمعنى ليس المراد بالمضاد
هنا الاسمي في الوجود بين المتضادين على محمل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض
بل اعم من ذلك وصوما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سوا كان التقابل
حقيقيا او اعتباريا وسوا كان تقابل المتضاد وتقابل الاحجاب والسلب وتقابل العدم والملكة
او تقابل التضاد وليشبه شيئا من ذلك على ما يحى من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلقطين من
نوع من انواع الكلمة اسمين محو ويحتمل ايقاظا وهم رفود او فطين محو محيى ويميت او حرق
محولها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الاسفاع وفي غامض الضمير اي لها ما
كسبت من غير ذلك عليها ما اكتسبت من غير لا يتبع بطاعتها ولا ينصرف بعصيتها غيرها وتخصيص
الغير بالكسب والشر بالاكساب لان الاكساب فيه اعتماد والشر تشبيه النفس وتجنيد اليه
فكانت احدى في تحصيله واعلا ومن نوعين عطفت على قوله من نوع والفتنة ليعلم ان يكون
منها لئلا اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط محو
او من كان ميتا فاحيائه فان الموت والاحياء ما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والاول
بالفعل وهو اي الطباق ضربا من طباق الاحجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين
فعل مصدر واحد ما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهى فالاول محو لكن
كثير الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني محو ولا يتخشون الناس واخشون
ومن الطباق سماه بعضهم تدبيجا من ديج المطر الارض نهيتها ودفن بان يد كرمي معنى من المدح
او صريح النوان لعقد الكناية والنويرة ايراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخل
في تفسير الطباق لما بين اللوتين من التقابل صرح المعنى بان من اقسام الطباق وليس قسمان
المعنوي برأيه فتدريج الكناية نحو قوله اي قوله الى تمام في سرية اي ينشئ محمدا حميد حنين
استشهد تردى ثياب الموت حرقا في اي تلك الثياب الليل الا وهي من سندس خضر
اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم ولم ينقص يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب
من سندس خضر من ثياب الجنة وقد ذكر لون الحرة والحضرة والعقد من الاول الكناية عن القتل

ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى
حيث يستغنى عن البيان ولا ينفى الا من لا يعرف معنى الكناية واما تدبير النور به فكمل
الحريري هذا غير العيش الأخضر وازور الجوب الاصفر اسود يوحى الالبض وابيض
فودي الاسود حتى رقت الى المعد والازرق فيا هذا الموت الاحمر والمعنى صفرة والبعد
هو الذهب وهو المراد منها فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيان احدهما الجمع
بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع يتعلق مثل السبيبة والفرق نحو شدة على
الكفار رحمة بينهم فان الرحمة وان لم يكن مقابلة للسدة لكنها سببه من الذين الذي هو ضد
السدة وهو قوله ومن رحمة جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتستقوا من فضل فان تقا
الفضل وان لم يكن مقابلة للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى
اعزقوا فادخلوا نار الان ادخل النار يستلزم الاحراق المضاد للاعراق والثاني الجمع بين
معنيين غير متقابلين بلقطين يتقابل معناهما الحقيقي نحو قوله اي قوله وعجل لا تجيء يا سلم
من رجل يعني نقه ضحك الشيب براسه اي ظهر ظهورا تاما فبكرك ذلك الرجل فانه لا
تقابل بين البكاء وظهور الشيب لكنه عبر عن ظهور الشيب بالضحك الذي يكون معناه الحق
مضاد مع البكاء ويسمى الثاني ايهام المضاد لان المعنى المذكورين وان لم يكونا متقابلين
حتى يكون التضاد حقيقيا لكنه قد ذكر بلقطين يوهان بالتضاد نظرا الى الظاهر و
المعنى الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالنفس الذي سبق ما يختص باسم المقابلة التي
جعل السكاكي وغيره فتا براسه من الحسنات الكسوية وهو ان يوفى بمعنيين متوافقين
او الكثر اي بجهان متوافق ثم بما يقابل ذلك اي ثم يوفى بما يقابل المعنيين المتوافقين او
المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانهم يكونان جفا بين معنيين متقابلين في
الخط والمعاد بالتوافق خلافا لتقابل لان يكونا متناسلين ومتماثلين فان ذلك غير مستطاع
كما سيجي من الامثلة لما يختص اسم المقابلة بالاضافة اي العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل
مقابلة الاثنين بالاشين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربع بالاربع الى غير ذلك فمقابلته
الاشين بالاشين نحو فليضوا فليلا وليكون كثيرا او بالضخمة القلة المتوافقتين بالاشين
والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اي قوله الى الامر ما احسن الدين والدين
اذ اجتمعوا واقيم الكفر والافلاس في الرجل قابل الحسن والدين والغنى بالفتح والكفر والافلاس
على الترتيب ومقابلة الاربع بالاربع نحو فاما من اعطى واتى وصدق بالحق فسنيسر
للسير واما من عجل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسر للعسر ولما كان التقابل في الجميع
ظاهرا لا مقابلة الاتقاء والاستغناء منه بقوله المراد بالاستغناء انه زهد فيما عنده تعالى
كانه مستغنى عنه اي عما عنده تعالى فلم يبق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعم الجنة فلم
يترك فكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابلة للاتقاء في هذا المثال تنبيه على ان المقابلة

قد يتركب من الطباق وقد يتركب ما هو ملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة ونزاد
 الكاكي في تعريف المقابلة قد اخرجت قال هي ان يجمع بين شيئين متوافقيين او اكثر
 وضديهما واداسرط ههنا اي فيما بين المتوافقين او المتناقضات اسرط ثم اي فيما بين
 الضدين او الاضداد ضدا اي ضده كمالا مر كها بين الاثنين فانه لما جعل اليسير مشتركا
 بين الاعطاء والتقا والصديق جعل ضدا اي ضدا اليسير وهو التقدير المعبر عنه بقوله فليس
 للعلم مشترك بين الضداد ههنا اي ضداد تلك المذكورات وهو الخجل والاستغناء والكذب
 فعلى هذا لا يكون بيت الى دالة من المقابلة لانه اسرط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشرط
 في الكفر والا فلا سر ضدا ومنه اي من المعنوي مراعاة النظر وليسمى التناسب والتوفيق
 والابتلاف والتلغيق ايضا وهي جميع امور وما يناسبه لا بالنضاد والناسبة بالنضاد ان يكون
 كل منهما مقابل للآخر وهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو قوله
 تعالى والشمس والقمر حسان وقد يكون بالجمع بين المتضادين نحو قوله اي قوله المجتري
 في صفة الابل كالقسي المعطيات اي المعينات من عطفا العود وعطفه حناه بل الاسم مبرر
 اي منقولة من براه تخذ بل الاوتار فانه جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين
 اربعة كقول بعضهم للهيلي الوزير انت ايها الوزير يا سماعيل لو هو شعبي التوفيق
 يوشق المعنى محدي الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيقي اسمع واقوى ما سمعنا
 فالندى من الخير الماثور منذ قديم احاديث تروى بها السيل من الحيا من البحر عن كفت الامير
 تميم فانه مناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخير الماثور والاحاديث والروايات و
 كذا تناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب
 في العنفة اذ جعل الرواية لصانع عن كاس كالنعم في سند الاحاديث فان السيل اصلها
 المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كفت الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها
 اي ومن مراعاة النظر ما تنبيه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يحتم الكلام بما يناسب
 استداء في المعنى والناصب قد يكون ظاهرا نحو لا تدرك الا بصار وهو يدرك الا بصار وهو
 اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا
 للاشياء لان المدرك للشيء يكون خيرا بمر وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان قد هم فانهم جبال
 وان تغفلهم فابك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفلهم يوم ان الفاصلة الغفور الرحيم
 لكن يصيرت بعدا شاملا الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفل عن لا يستحق العذاب الامن
 ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اي الغالب من عن بعضه اذ غلبه ثم وجبان يوصف
 بالحكيم على سبيل الاحتراز لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة او الحكيم ما يصنع الشيء في محله
 اي ان يغفلهم مع استحقاقهم العذاب ولا اعتراض لاحد عليك في ذلك والحكمة فيما فعلته
 يلحق بها اي مراعاة النظر ان يجمع بين معنيين غير مناسبين لفظين يكون لهما معنيان متناسبتان

وصل الى المطهر

وان لم يكونا معصودين ههنا نحو الشمس والقمر بحسبان والنجيم اي النباتات الينجيم اي
يظهر من الارض اساق له كالقول والنجيم الذي له اساق ينجد ان اي ينجد ان لله تعالى
فيما خلق له فالنجيم بهذا المعنى وان لم يكن مناسباً للشمس والقمر لكنه قد يكون للنجم الكواكب
وهو مناسب لها ولهذا يسمى ايهاام المناسب كما مر في ايهاام الضاد ومن ايهاام التماسين
بيت السقط وحرف ككون تحت راء ولم يكن بد الا يوم الرسم غير النقطة الحرف لناقة المزة
وهي مجرورة معطوفة على الرهط في البيت السابق تجل عن الرهط الامامى ولون الناقه
عاده والنون هو المعروف من حروف النجم سبعة الناقه في الدقة والاختنا وليس المراد
بها الحوت على ما وهم وراء اسم فاعل من رايته اذا اصيت رية وكذلك اسم فاعل من
والركايب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما يقاطع على الرسم من المطر وقوله يوم
الرسم صفه راء والمعنى تجل هذه الحبيبة عن ان تركيب من النون ما هي في الضم والاختنا
كالنوف يركبها الاعرابي لزيارة الاطلاع فيضرب ريتها افلا حراك بها من سلة النزاد
يريد ان مركب هذه الحبيبة سمانه وات اسمته ففى كالحرف والنون والراء والنقط
ايهاام ان المراد بها معانيها المناسبة واما ما استبعد بعضهم بالقول من قولهم يرد مفقوت
الذي على لون وفيه خطوط بعض على الطول فهو ان يولى في الكلام معان مثالية وجمل مستوية
القادير ومتعارفة القادير كقول من يصيف سخا بالستريل وشيا من خرو من تطرنت
مطارفها طرنا من البرق كالبرق فوشى بلا رتم ونقش بلا يد ومع بلا عين وصحك بلا
نقر فتربل اي ليس السربال والنو شى ثوب منقوش والخرو من جمع خرو وتطرنت اي
اتخذت والمطارف جمع مطرف وهو راء من خرو مريع له اعلام والمطارف جمع طرنا وهو
علم الثوب وكقولك ذلك الجيز احل وامرر وضروا تقع ولن واخشن ومرش وامرر واشدب
للحافى اي كن حلوا للاولياء مثل على الاعدا ضاراً للتحالف فاعدا للوا فوق لينا من بلا من
خشنا لمن يخاشن ورش اي صالح حال من يخجل حاله وابر من بر العلم تحت اي افسد حاله
لعندي واشدب اي دعاه فاجاب فالاول داخل في مراعاة النظر لكونه جعاً بين الاسماء
المناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جعاً بين الامور المتقابلة وشئ اي من المعنوي
الارضاد هو نصب الرقيب في الطريق من رصدة رقبته والرصيد السبع الذي يرصد
ليبث والرصيد القوم يرصدون كالحرس مستوي فيه الواحد والجمع والموت ويسميه
بعضهم التسليم ويرد سهم فيه خطوط مستوية وهو ان يحمل قبل النجم من الفتح وهي في
التميز لثة البيت من الشعر مثل قوله من يطبع الاشجاع بجواهر لفظه فقر الاسماع بنو
وعظه فقر اخرى وهو الاصل حل يصاغ على شكل فقره الظن او من البيت ما يدك عليه
اي على النجم وهو اخر كلمة من البيت او المقرة اذا عرفت الروي الظرف متعلق ببدل اي
انما يجب فهم العجز في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه الاخبارايات

او انهم يحسبوا انهم في كل ما قالوا من قبلهم من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة
 حرف الروي كمن قال تعالى وما كان من الامر الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة تسبقت من ربك
 لمقتضى بينهم فيما هم فيه مختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما تقوم ان
 العجز منها فيما فيه اختلفوا فيه وكقولهم تعالى احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سب
 يوم اللقاء كلامي فليس الذي حلت له لمجل وليس الذي حرمته مجرام فانه لو لم يعرف
 ان القافية مثل سلا موكلام لربما تقوم ان العجز مجرم فالارصاد في العجز نحو قوله تعالى
 وما كان الله ليعظيهم ولكن كانوا انفسهم يعظون وفي البيت نحو قوله اي قوله عمرو ابن
 معدى كرب ادا لم تستطع شيئا فدعه وجاوز الى ما تستطيع ومنه اي من المعنوي الشاكلة
 وهو كبر الشئ بلعظ فيه لوقوعه في صحبة اي لوقوع ذلك الشئ في صحبة ذلك العجز
 حقيقة او تقديرا اي وقومها محققا او مقديرا فالاول كقوله قالوا اقترح سياس
 اقترحت عليه سيا ادا سألته اياه من غير روية وطلبت على سبيل المكلف والتحكم لا
 من اقترح السى ابتدعه ومنه اقترح الكلام لا رجالة فانه غير مناسب على ما لا يخفى بخلاف
 مجزوم على انه جوابيا الامر من الاجادة وهو محسن الشيء لك طمحة قلت اطحنوا الى حبة وقيما
 اي خيطوا دكر خياط الحبة بلعظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحو قوله ما في
 نفسي ولا اعلم ما في نفسيك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والثاني وهو ما
 يكون وقوعه في صحبة العجز تدبرا لقوله تعالى قولوا امنابا لله وما اتزنا لينا الى قوله
 صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحوه عابدون وهو اي قوله صبغة الله صبغة
 اي تغلغله من صبغ كالحلبة من جلس وهي الحالة التي تقع عليها الصبغ موكد لامنا با الله
 اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفس فكوننا مناسبا على تطهير الله لنقوس المؤمنين
 ودالا عليه فكون صبغة الله بمعنى تطهير الله هو كذا يصبون قوله امنابا لله فكون قوله
 لان الايمان تغلغله لكونه موكد لامنا با الله ثم اشار الى بيان الشاكلة ووقع تطهير الله في
 صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اي في هذا العجز وهو كذا التطهير بلعظ
 الصبغ ان الضاري كما في الاصطلاح او لادهم في ماء اصفر ليمونة المهورية ويقولون انه اي
 الفرس في ذلك الماء تطهر لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الان صار نصرا نيا حقا
 فاسر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا امنابا لله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا
 وطهرنا به تطهير لا مثل تطهيرنا هذا اذ كان الخطاب في قولوا امنابا لله للكافرين واما
 ان كان الخطاب فالحق للمسلمين فالعجز ان المسلمين امر بان يقولوا صبغنا الله بالايمان
 صبغة ولم يصبغ صبغكم امها الضاري فعجز عن الايمان بالله بصبغة الله للشاكلة لوقوعه في
 صبغة صبغة الضاري بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من نفس الضاري لا لادهم
 في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما نقول ان بعض من من الاستجار افرس كالفرس فلا

فصل
 في

تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فيغير عن الاصطنام بلعقل الصريح لا ككلام
 الخال وان لم يكن له ذكر في المقال ومنه اي من المعنوي المزاجية وهو الذي يزوج اي نوع
 المزاجية على ان الفعل مستند الى الصبر المصدرة كما في قولهم حيل بين الصبر والنيطان بين معينين
 والشرط والجزاء اي يجعل معينا واقعا في الشرط والجزاء من وجوبه فان يرتب على كل
 منها معنى يرتب على الاخر كقوله اي قوله المصنوع او ما هي الناحية ومنعني عن جهلها فليج في
 الهوى ولزمني اصاحت الى الواشي اي اسقت الى النمام الذي يشبه حديثه ويزينه فصدقة
 فيما افتري على فليج بها العجز مزاج بين نهي الناهي واصاغها الى الواشي الواقفين في الشرط
 والجزاء في ان يرتب عليها الجاهل شيء ومثله قوله ايضا او الخربت يوما ففانصت ما وهاتك
 القربى ففانصت وسويعا راجع بين الاحتجاب وتذكر القربى الواقفين في الشرط والجزاء في
 ترتب فيضان في علمها ومن يتبع الامثلة المذكورة للزواجية علم ان معناها ما ذكرنا لا ما سبق
 الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معينين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي والجاهل الهوى
 وفي الجزاء بين اصاغها الى الواشي والجاهل العجز او لا يعرف احد ليقول بالمرأى وجهه في مثل قولنا
 او اجاني نريد نسلم على اجلسه واقفت عليه ومنه اي المعنوي العكس والتبديل وهو ان ينفرد
 خبره في الكلام على جزء اخر ثم يورث ذلك المقدم على الجزء الاخير والعبارة الصريحة بعدم ما
 اخبرت ويورث ما قدمت واما ظاهر عبارة المقدم فصدق على مثل قوله تعالى وبحسن الناس
 واسد احتقن تحشاه وقول الشاعر سريع لابن العميل بطم وجهه وليس لي داع النديك يسرهم
 ولا عكس فيه ويقع العكس على وجه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف
 نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس قد يقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام
 وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات
 ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي من الوجوه ان يقع من متعلقين في جملتين
 نحو يخرج المني من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي
 اخرا الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وما مستقلان في جملتين ومنها اي من الوجوه
 ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن جلن لهم ولا هم يحلون لهم وقد وقع العكس
 بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن من هم وبما لفظان واقعا في طرفي جملتين
 ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طوبت باحرار الفتون تحبها رداء سافي والجنون فزون
 فمن تعاطيت الفتون وخطا سبيل في ان الفتون حينئذ ومنه اي من المعنوي الرجوع وهو
 المودع على الكلام السابق بالانقضاء اي تنقصه وابطاله لنكتة كقوله اي قوله نهر هير قف بالديار التي
 لم يصعبنا القدم بل في غير هاتوا الامواج والديم دل الكلام السابق على ان نقطا وال زمان وتقدم
 القدم لم يصعبنا الديار ثم عاد اليه ونقصه بانه ففهاها القدم وقد غير ما راجع والامطار لنكتة
 وهو اظهار الكاتبة والحزن والحيرة والرهس حتى كانت اخيرا ولا يعلم تحقيق ثم رجع اليه مقلدا واقتبس

المعنوي المزاجية

المعنوي العكس

تفسير
ص

بعض الافاق قد اركب كاد من قايلا بل عفاها القدم وغيرها الامواح والديم ومثل فافق لهذا
الدهر لا بل لا منه اي من المعنوي التورية ويسمى الابهام ايضا وهي ان يطلق لفظ لمة
معينان قريب وبعيد ويراد البعيد اي اعتمادا على قرينه خفيه وهي ضربان مجردة وهي التورية
التي لا يلائم شيئا تجامع ما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فان اراد بالسوية
معناه البعيد وهو استوى لم يقترن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار وسرعة
عطفت على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المودى به عن المعنى البعيد المراد
اما بلفظ قبله نحو والسما بنيناها بايد فانه اراد بايد معناه البعيد المعنى القوي وقد قرئت
بها ما يلائم المعنى القريب المعنى الجارحة المحصورة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول
القاضي ان الفضل به عياض يصف رجا بل روا او القزاة من طول المدى خرفت فما
يعرف بين الجدي والحمل يعني كان الشهر من كبرها وطول مدتها صارت خرفة العقل قليلة
تزلت في برج الجدي او ان حلول برج الحمل اراد بالقرينة معناه البعيد المعنى القوي قد
قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي ليس المراد المعنى الراسخ حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي
والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترسحا للآخرى كبيت السقط او احد ق الحدا قترى
العم المعنى مكارم لا تخفى وان كثر الخال اراد بالجد الحظ وبالم الجماعة من الناس وبالخال
المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه
تمثيل لانه لما كان الاستوى على العرش وهو سرها الملك ما اراد فاما الملك جعله كناية عن الملك
ولما اشع منها المعنى المجمع صار مجازا كقوله تعالى فالت له سود يداه مقلولة اي هو
بجمل يديه مسبوطين اي هو جواد من غير مصوم بل ولا غلظ لا بسط والتفسير بالشفقة
والتمحل للتبعية من صيق العطف والمسافة من علم البيان ميسرة احوام وكذا قوله والسما
بنيناها بايد تمثيل وتصوير لغظة وتوفيق على كنهه جلالة من هنر داب بالايدي الى جهة
حقته او مجازا وقد شدد التكبير على تفسير اليد بالشفقة والايدي بالقدرة والاستعلاء
والاستواء بالاستعلاء والمبنى بالقدرة فذكر الشيخ في دلائل الامجاة انهم كانوا يقولون المراد
بالمبنى القدرة فذكر تفسيرهم على الجملة ومضد الى ثنى الجارحة بسرعة خرفا على السامع من
خطرات تقع للجمال واهل الشبهة والافكار كمن طريق التمثيل قلت قد جرى المعنى في جعل
الاسين مثاليين للتورية على ما اشهر من اهل الظاهر من التورين ومنه اي من المعنوي لا محذور
وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما المعنيين ثم مراد بصغير اي بالصغير الراجع الى ذلك اللفظ
معناه الاخر ويراد باحد صغير اي صغير ذلك اللفظ احدهما اي احدهما المعنيين ثم مراد بالاخر
اي بالصغير الاخر معناه الاخر فالاول كقوله اد انزل السماء بأرض قوم رعيته واقن كانوا غضا
اراد بالسماء الغيب وبالصغير الراجع اليه من رعيته الثبت والثاني كقوله اي قوله المجترى
فتا الغضا والسكنية وانهم شقوا بين جوامع وصلوع اراد باحد الصغيرين الراجعين الى الغضا

المراد

سنة ١٢٠٠

وهو المجرى في الساكنة الكان وبالأخر هو المصوب في شوق النار أي أو قدما بين جوارحي
أما العضو يعني نارا أي التي تشبه نارا العضا ومنه أي من المعنوي اللف والنشر
هو ذكر متقد على التفصيل أو الاجمال ثم ذكر الكل من احاد هذا المتقد من غير تعيين
ثقة بان السامع يرد اليه أي يرد ما كل من احاد هذا المتقد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون
ذكر المتقد على سبيل التفصيل ضربان لان الشرا ما على ترتيب اللف بان يكون الاول
من النشر الاول من اللف والثاني الثاني وهكذا على الترتيب يخرج من رحمة جعلكم الليل
والنهار لتتذكروا فيه ولتتقوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل
هو السكون فيه وما للنهار هو الابتغاء من فضل الله على الترتيب واما على غير مرتبة أي
ترتيب اللف وهو ضربان لان ما ان يكون الاول من النشر الاخر من اللف والثاني لما قبله
وهكذا على الترتيب وليس معكوس الترتيب كقوله أي قولنا بن جيسر كيف اسكرو
انت حقت وعصن وغزال الخطا وقد ورد قافا لمخط للفرار والعقد المحض والردف
للمعقف وهو النفا من الرمل شبه به الكف في العظم او لا يكون كذلك وليس مختلطا الترتيب
كقولك هو شمر واسد وبجر جوادا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتقد
على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان النصر في قالوا
للهمود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال ووزن التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما
فالتعذر المذكور اجمالا هو الفريقان وكان يجعل قوله الفريقين كما انه قد لفت بين
القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين
القولين فان ما لفت بينهما في هذا الباب هو المتقد المذكور اولا على ما صرح به صاحب
المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشين ثم تتبعها كلاما مستملا على متعلق باحد هما
ومتعلق باخر من غير تعيين اي وقالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى
اي وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او بين القولين
اجمالا لعدم الالتباس والتقدير بان السامع يرد الى كل فريقا والى كل قوله مقوله العلم بتفصيل
كل فريق صاحبه واصفاده انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليت النصارى
على شئ وقالت النصارى ليت اليهود على شئ وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب و
عدمه وهما نوع اخر من اللف لطيف المسك وهو ان يذكر متقد على التفصيل ثم يذكر
ما لكل ويؤتى بعد يذكر ذلك المتقد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين اثنين
احدهما متفصل والاخر محمل وهذا معنى لطيف مسك ودك كما تقول صريت زيدا واعطيت
عمرا وخرجت من بلد كذا وللتاديب والاكرام مخافة الشر فقلت ذلك عليه قوله تعالى
فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله
بكم اليس ولا يريد بكم العسر ولتكنوا العدة ولتذكروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون قالوا

الكشاف الفعل المحلل محذوف مدلول عليه بما سبق مقدمه وتكلموا العدة وتكبروا الله على
 ما هداهم وإلهكم تشكرون في شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من أمر الشاهد بصوم الشهر
 وأمر المريض له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في إباحة الفطر فتولاه وتكلموا العدة
 الأمر بمراعاة العدة وتكبروا عدة ما علم من كيفية القضاء والخروج من عدة الفطر وإلهكم
 تشكرون أي إرادة أن تسلكوا عدة الترخيص والتكبير وهذا نوع من اللفظ لطيف المسلك
 كما دبري إلى تبينه إلا النقايا المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو أنه جعل
 الأول من تفاصيل المحلات أمر الشاهد بصوم الشهر ومن يجعل شيئا من العمل راجعا إليه
 جعله لتكبروا عدة ما علم من كيفية القضاء وهو ما لم يذكر في تفاصيل المحلات فإدرك في بيان
 تطبيق العمل غير موافق لما ذكر من تقدير الكلام ويمكن التضييق عنه بأن يقال إن ذكر أمر الشاهد
 بصوم الشهر في تفصيل المحلات ليس لأنه باستقلاله محلل لشيء من العمل المذكور بل هو
 توطئة ومهتد للقرع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه وسنجد بذلك أنه لم يقل
 ومن أمر المريض بأمره عادة حرف الخبر كما قال ومن الترخيص فالجواب أن المذكور فيما سبق من
 الكلام بعد أمر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وأمر المريض له بمراعاة عدة ما افطر لم يصومها
 في أيام أخرى فيه هذا دلالة واضحة على تقديم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الأمر بصوم
 الشهر ثلثة أحدها أمر المريض له بمراعاة العدة والثاني تقديم كيفية القضاء والثالث أن
 الترخيص وجميع ذلك متفرع على الأمر بصوم الشهر فجعل كلاما من العمل راجعا إلى واحدة من
 هذه الثلثة وقد يقال إن قوله تعالى وتكلموا العدة عدة الأمر بمراعاة العدة شاملا الأمر
 الشاهد بصوم الشهر بناء على أن العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة أيام الفطر في المريض
 له وفيه نظر ولا معنى لتفصيل أمر الشاهد بصوم الشهر بأكال عدة أيام الشهر على أنه لا ارتباط
 في أن الأمر بمراعاة العدة في قوله تعالى وتكلموا عدة الأمر بمراعاة العدة إشارة إلى المذكور
 قبله وهو أمر المريض له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه أي ومن المعنوي المجمل وهو أن يجمع
 بين مقدمه في الحكم وذلك المقدم قد يكون أشد كقوله تعالى المال والسنون زينة الحياة الدنيا
 وقد يكون أكثر نحو قوله إلى العناية علمت يا مجاشع بن سعدة أن الفراغ والسياب للزينة
 أي الاستغناء يقال وجد في المال وجداً ووجداً أي استغنى مفسدة للزينة أي مفسدة
 هي ما يدعو صاحبه إلى العناية ومنه أي ومن المعنوي القريب وهو إيقاع تباين بين أمرين
 من نوع في المدح وفيه كقوله أي قوله الوطواط ما نوال الغمام يوم ربيع لنواك الأمير يوم
 شاء فنوال الأمير بدرة عين هي عشرة آلاف درهم ونوال الغمام فطره ما ومنه أي من
 المعنوي القسيم وهو كقوله قدوم إضافة ما لكل الية على العيين وهذا العيد يخرج منه اللفظ
 والنشر قداهل السكاكي فيكون القسيم عدة أهم من اللفظ والنشر لقابل أن يقول إن ذكر
 الإضافة معنى عن هذا العيد وليس في اللفظ والنشر إضافة ما لكل الية بل يذكر فيه ما لكل

فصل

يضيف السامع اليه اورد عليه فليتا مل فانه دقيق كقول اي قول المتكلم ولا يقيم على ضم
اي ظلم يراى به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اي لا يقيم احد على ظلم يراى به ذلك
الظلم بذلك الا احد الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفصل اعني يقيم في الظاهر
وان كان في الحقيقة سندا الى العام المحذوف غير المحي العبر الحارة الوحشي والاهلي وهو
المناسب ههنا والوند هذا اي غير المحي على الخلف اي على الذي مربوط به اي قطعة
جبل بالية وذا اي الوند شيخ اي يذف ويشوراسه فلا يرف اي يرف ولا يرحم له احد
ذكر العبر والوند ثم اضاف الى الاول الربط مع الخلف والى الثاني الشيخ على التقيد
فان قلت هذا ودامت ايان في الاشارة الى الغريب وكل منها محتمل ان يكون اشارة
الى العبر والى الوند فلا يحقق القين ورح يكون البيت من قبل الف والشر قلت
لانم التساوي بل في حرف التنبيه ايام الى انا الغريب فيه اقل وانه يقتصر الى تنبيه
ما يكون اشارة الى غير المحي ولو سلم فتواء جعلت هذا اشارة الى غير المحي وذا الى الوند
او بالعكس محيل القين غاية ما لي الباب ان القين محتمل ومثل هذا ليس في الف
والشر فليتا مل ومنه اي من المعنوي الجمع مع المفعول وهو ان يدخل شيان في معنى
ويفرق بين معنوي الادخال لقوله اي قوله الوطواط وحيك كالنار في ضورها وقلي
كالنار في حرها ادخل قلمه واجه الحبيب في كونها كالنار ثم فرق بينهما بان جهة
ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاختراق ومنه اي
من المعنوي الجمع مع القسم وهو جمع مقدر تحت حكم ثم قسمه او بالعكس اي تقسيم
مقدر وجمع تحت حكم فالاول كقول اي الجمع ثم القسم كقول اي الطيب حتى اقام
الممدوح وهو سيف الدولة ولضمن الاقامة معنى التسليط وراها بعل فقال على
امرايين جمع ريعن هو ما حول المدينة خرسنة هي من بلاد الروم تشق بداروم و
الصليان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعه بكسر الباء وسكون الباء وهي بقعة
النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعني فاذا المقاب يعني فاذا العساكر
حي اقام حول هذه المدينة وقد شقت بداروم وهذه الاشياء قد جمع في هذا
البيت شقا الروم بالممدوح اجمالا لانه يستل العتل والمهيب والسير وغيره كقوله قسم
في هذا البيت الثاني وقوله فقال للسير ما تحوي والقتل ما ولدوا ثم يقل من تحوي
ومن ولد ليوافق قوله والمهيب جمعوا والنار ما رزحوا ولان في القين بلفظ ما دلالة
على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانوا ليسوا من حشره وكما لقوله وذكر صاحب الفتح
قبل هذا البيت قوله الدهر معتد بالسيف منتظر وارحمهم لك مصطاق ومرتب وقال
قد جمع فيه رزح العدو وما فيها في كونها خالصة للمدح ثم قسم في هذا البيت والمدح
فيما راينا من نسخ ديوانه في الطيب ما وقع عليه الشرح موافق لما اورد في المصنف وقوله الدهر

مقتدر بعد قوله للسبي ما يكثر بابيات كثيرة والثاني كقولهم اي العقيم ثم الجمع كقولهم حسنا
بن ثابت قوم ادا حاربوا ضررنا عدوهم اوحاوا وكوا اي طلبوا النفع في استماعهم اي
اتباعهم وانصارهم لقولهم بحجة اي غيرهم وخلفه بك منهم غير محذرة ان الخلائق جمع
خليفة هي الطبيعة والخلق فاعلم منها التبع جمع بدعة وهي في الاصل الحديث في الدين
بعد الاستعمال والمراد هنا مستحذرات الاخلاق اما هو كما ان من هنا في البيت الاول
صفة المدح حين الى ضرر الاعداء ونفع الاولياء ثم جميعها في الثاني في كونها سجيئة حيث قال
سجيئة بكت منهم ومنه اي من المعنوي للجمع مع البصري والعتيم ولم يقرر لغيره لكونه
معلوم مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلاثة كقوله تعالى يوم ياتي الله اياهم
او ياتي اليوم او هو له والطرف مضروب باضمار اذكره بقوله لا تكلم لنفسك لا ينفع من جوب
او شفاعته الا بادن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من ادن له الرحمن وهذا
في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يوردن لهم فيقتدرون في موقف اخر والمادون فيه
هو الجواب الحق والمنوع عنه هو العبد الباطل فتم شق وسعيد اي من اهل الموقف
شق وجبت له النار بمقتضى الوعيد وقوله سعيد اي وجبت له الجنة لمعنى الوعيد
فاما الذين شقوا في النار هم فيها زجر وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق مرده
خالدين فيها ما امت السموات والارض اي سموات الاخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة
للأبد وهي عبارة عن التابيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام نديم وما ارح كركب
ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها
ما دام السموات والارض عطاء غير مجد وقد اي غير مقطوع وكلمة تمتد الى غير النهاية
فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله تعالى الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في
عذاب النار وحين بل يجدون بالزمرى ونحوه من انواع العذاب سواء عذاب النار
وكذا اهل الجنة لهم سواء الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو ضوان الله وما يفضل به
الله عليهم ما يعرف كنهه الا الله تعالى كذا ذكر صاحب الكشاف بناء على مراده واما
عندنا فنحن ان فساق المومنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان
صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفي صرفة من البعض وكذا استثناء الثاني معناه ان
بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المومنون الفاسقون الذين فارقتوا الجنة اوقاف
عذابهم والتابيد من سجناء معين كاستيفاض باعتبار الاشياء فكذلك ينقص باعتبار
الاستبداء واطلاق العادة عليهم باعتبار تشريفهم بعبادة الايمان والتوحيد وان شقوا
بسبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكر في سياق النفي
نعم فرق بان اوقع الشياطين فيها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فتم شق وسعيد
اد الانفس واهل الموقف واحدم قسم واذن للسعدى ما لم من عقيم الجنة الى الاستقيا

مالهم من هداية النار بقوله فاما الذين سجدوا الى اخره وقد يطلق التقسيم على امرين
اخرين احدهما ان يدكر احوال الشئ مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به لقوله
اي قول ابي الطيب ساطب حجة بالقوا وشايخ كانه من طول ما التمس امره ثبات
لشده وطائمه على الاعداء ونباتهم على اللقاء اذ لا تقوى اى جاربوا للاعداء خفاك من عن
الى الاجابة اذ ادعوا دكر احوال المشايخ وازاد الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر
الثاني استيفاء اقسام الشئ بقوله تعالى ويب لمن يشاء انا واهب لمن يشاء الدار و
يزوجهم دكر انا وانا انا من جعل من يشاء عقيما فان الانسان ما ان يكون له ولد او لا يكون
واذا كان فاما ان يكون دكر او اناى او ذكر او اناى وهذا مستوفى جميع الاشياء وكرها
وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الاية على انه تقع كيف فعل ما يشاء لاما يشاء الانسان فكان
ذكر الاناث اللاتي هي من جملة ما لا يشاء الانسان اهم لكثرة لما وجب تاخير الدكر
عرفهم لان في التعريف تنفيها بالدكر كما قال ويب لمن يشاء القربان الذين لا يخفى
عليكم لم اعطى كلا الجنسين حقا من القديم فقدم الدكر واخر الاناث على ان تقدم الاما
لم يكن لبقوله من بل المصطفى اخره منه اى من المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امره
صفة اخرى اى امر اخر مثله فيها اى ماثل لذلك الامر في الصفة في تلك الصفة وهو اى التجريد
اقسام منها ان يكون بين التجريد نحو قولهم لى من فلان صدوق حيم في الصحاح حيث
قربك لى نتم الامر اى يبلغ فلان من الصداقة حدا صحيحا اى مع ذلك الحد ان
يتخلص منه اى من فلان صدوق اخر مثله فيها اى في الصداقة ومنها ما يكون بالياء التجريد
الداخل على المنتزع منه نحو قولهم لى نالت فلانا لى نالت بى التجريد والياء التجريد بى على خلاف
حتى انترع منه بى في الساحة فترجم بعضهم ان من التجريد والياء التجريد بى على خلاف
المضاف بمعنى قولهم لى نالت من زيدا سدا لى نالت من لقا سدا والعرض تشبيهه بالاسد
وكذا معنى لى نالت بى سدا لى نالت بى سدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا
لى من فلان صدوق حيم لقوات البيا لى نالت في تقدير حصل لى من حصوله صدوق فليتأمل
ومنها ما يكون بدخول اليا المعية والمصاحبة في المنتزعة نحو قوله وشوها من شاة
الوجهه قبح وشوها من شاة معجزة يرادها سدة اشداقها وقيل اراد بها فدا
قبح الوجه لما احباها من شاة يد الحروب وقد وشرع في الى صارح الوجه اى ستغث
في الوجه وهو الحرب يستلزم اى لا يبر لا مروه والياء للالبسة والمصاحبة مثل
الفتيق هو الفحل المكرم عند اهله المرسل من رجل البصر الشخص عن مكانه وارسله اى
تقدري ومعنى من نفسى لا يسر دهرى كمال اسقدا ولى الحرب بالغ في انصافه بالاستعداد
للحرب حتى انترع منه مسقدا اخر لا يسر دهرى ومنها ما يكون بدخول في المنتزع منه نحو
قوله تعالى لم فيها دار اللداى في جهم وهي دار اللدا لكثرة امرع منها دارا اخرى وجعلها

سوها

معناه في حتمه لاجل الكفاية بقوله لا امرها وبالفقر في انصافها بالشدة ومنها ما يكون
بتوسط حرف نحو قوله اي قوله فبادة بن سلم الخنف ولا ان بعيت لا دخلن اخنوخ
تحتوي اي تجمع القنائيم المحلدة صفة غنوخ وهو يروي نحو القنائيم فالظرف منصوب يا رطلن
او تموت منصوب بان مضرة كان قال الا ان يموت كرم كعبه بالكرم نفسه فكما
انترع من نفسه كرميا بالغة في كرم ولد لم يقتل او اموت وهذا اخلا قوله تعالى انا اعطيت
الكوثر فضل لربك ادلا سعة للاشراع فيه وقيل بغيره او يموت متى كرم فيكون من
العتق الاول اعني ما يكون من التجريد وفيه نظر اد لا حاجة الى هذا التقدير لموصول
التجريد يدونه ولا قرينه عليه وبهذا سيقط ما قيل ان اراد ان في هذا البيت نظر لا نه من
باب الالتفات من الكلام الى الغيبة اراد بالكرم نفسه ورم بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو
واضح بان مجرد المسكلم نفسه من اد امته ويجعلها مخاطبا لشكته كالتمويه في قطاولة ليك
بالاثر والتفجير في قوله اقول لها اذا احشأت وجاشت كانك تجدي او تنزجي ومنها
ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا حنين من ركب لمطى ولا يشرب كاسا يكت من بخلا اي
يشرب الكاس من ركب جواد بعد انترع من المدوح جواد اشرب هو الكاس بكنه على طريق
الكناية لان اد انترع عن الشرب بكت الخيل فقد اثبت بكت كرم ومعلوم انه يشرب بكنه
فهو ذلك الكرم وقد خرج هذا على بعضهم لدرقة فزعم ان الخطاب ان كان لعنه فهو تجريد
والا فليس من التجريد في شيء وانما هو كناية عن كون المدوح غير مجمل ولم يعرف ان كونه
كناية لا ينافي التجريد وان كان الخطاب لعنه لم يكن قسار له ويكون داخلا في قوله
ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبان التجريد انه منترع فيها من نفسه خصوصا اخرا مثلا في
الصفة التي تسبق لها الكلام ثم يخاطبه بقوله اي قوله اي الطبيب اخيل عندك يهداها
ولا مال فليعد النطق ان لم يعد الحال اراد بالحال العتي وكان منترع من نفسه خصوصا
اخرا مثلا في فقد الخيل والحال والحال ومثله قوله الاعشى ودع صديقه ان الركب من يحمل
وهل يطيق ودعاها بالرجل ومنها اي من المعنوي المبالغة المعقولة لان المراد منه لا يكون من
المختار وهذا اشارة الى الرد على من زعم انها سرودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج من
الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد به قوله حسان وانا الشعر لب القليب المزعج
على الجبال ان كسا وان حقا فانا شعر بيت انت قايله ميت يقال اذا انشدته صدقا
وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل افضل معصوم عليها لان احسن الشعر كريمة وخير
الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النافعة على حسان في قوله لنا الجففات الغر بلعن
بالضحي واسيا فانا يقطن من نخلة وما حيث استعمل جميع القلة اعني الجففات والسيوف
وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطن دون سيلن ونقيض
او نحو ذلك بل المذهب لرجحي ان المبالغة منها مقبولة في منها مرودة والمص اشار الى

تفسير المبالغة مطلقا والى نفسها السبعين المقتول من المردودة وانما لم يقل وهي بل فاد
والمبالغة الان يدعى لوصف بلوغه في السد أو الضعف جدا مقصود بلوغه مستحسنا
او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في السد
والضعف وتذكر الضمير اعتبار عوده الماحدا لمرين وتخصر المبالغة في التليغ و
الاعراق والغلل لان المدعي ان ممكنا عقلا وعادة فتبلغ كقولهم اي قولنا من القيس
نصف فرس لم يانه لا يعرف وان اكثر العدو فغاري عدا في الصباح العدا بالكسر
الموالاة بين الصيدين يصير احدهما على اثر الاخر في طلق واحد بنقود ونحوه امراد
بالسوء المذكور من بقر الوحش وبالنخلة الانثى منها دركا متابعا فلم ينضح بيا فيفيل
مجنون ومبطون على ينضح اي لم يعرف فلم يغفل ادعى ان هذا الضمير ادر كثر ثورا و
بقر وحشيين في مضمار واحد ولم يعرف وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا
عقلا لا عادة فاعراق كقولهم ونكرم جازنا مادام فينا ونتبع الكرامة حيث مالا ادعى ان جاز
لا يميل منه الى جانب الا وهو رسل الكرامة والعطاء على اثر وهذا ممكن عقلا ممنوع عادة
وسما اي التليغ والاعراق مقبولان والافعل اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لا مشا
ان يكون ممكنا عادة متمنعا عقلا فقلوا كقولهم اي قوله ابن نواس واخفت اهل الشرك حتى
انه الضمير للسان لتخافتك النظف التي لم تخلق ادعى انه يخاف من المذوح النظف الضمير
المخلوقة وهذا ممنوع عقلا وعادة والمفتوح منه اي من الغلوا ضاف منها ما يدخل عليه ما
يعتبر الى الصحة نحو لفظ يكاد في يكاد زيتها يصير ولولم تسببه نارا ومثل بيت النقط
شجار كبا وافرسا وبلا وزاد فكاوان فينجو الرجال ومنها ما تقتصر نزع احسن من المختل
كقولهم اي قوله الى الطيب عقدت سنا كبا عليها الضمير ان الجباد اي عقدت سناك
تلك الجباد فوق رؤسها كثيرا اي غبارا لوي يتبع تلك الجباد عنقا هو نوع من السير عليه
اي على ذلك الغبار ممكنا اي ممكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سناك الخيل
قد اجتمع فوق رؤسها تراكمات فاجبت صار ارضها يمكن ان تسير عليها تلك الجباد و
هذا ممنوع عقلا وعادة لكنه تخيل حسن وقد اجتمعا اي ادخل ما يقترب الى الصحة ونظير
نوع حسن من التخيل في قوله اي قوله القاضى الارجاني نصف طول الليل تخيل في ان سمر
الشهب في الدجى وشلت باهدا في الهن اجفاني اي وقع في خيالي ان الشهب محكة
بالمسامير لا تزول عن مكانها وان احفان عين قد شدت باهدا بها الى الشهب طول
سهر في ذلك الليل وعدم انطباقها وانفائها وهذا ممنوع عقلا وعادة لكنه تخيل
حسن ولفظ تخيل ما يقترب الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج النزول والخدا كقولهم
سكر بالاسنان عنمت على الشرب غذا ان فاض العجب ومنه اي من المعنوي المذهب
الكلامي وهو يرد حجة المطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات

مستلزمة للطلوب نحو لو كان فيها الالهة الاسرار عندنا واللائم وهو فساد السموات
 والارض باطل لان المراد به خروجها عن النظام الذي بها عليه وكذا المذموم وهو عقد
 الالهة وفي التمثيل بالاية مرد على الملاحظ حيث يزعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن
 وكانه اراد بذلك ما يكون بهانا وهو القياس الموافق من المعدمات العقلية القطعية
 والاية لميت كذلك لان عقده الالهة ليس قطعيا الا التزام للفساد وانما هو من المشهورات
 وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان وكان مدح الجفنة بالشام
 فتكروا الخن من ذلك حلفت فلم اترك لفتك رهبة اي ما يرب الا انسان ومثله
 واراد بها الشك وليس وراء الله السر مطلب اي هو اعظم المطالب فالحلفت به اعلا
 الاحلاف لان كنت قد بلغت عني جهنمية فابلفك لو اثنى غش من غش اداخان والكذب
 والام في لنتك لتظن للعتم وفي بلفك جواب العتم ولكني كنت امرأ الى جانب من
 الارض فيه اي في ذلك الجانب واراد به الشام مسترا اي موضع مسترود فيه لطلب
 الرزق ومتنوع من راد الكلام واراده ومذهب ملوك اي في ذلك الجانب ملوك و
 اخوان اذا ما مدحتهم احكم في موالم واقرب كعك اي يحملون في حكا في موالم بقرب
 عندهم رفيع المنزلة عندهم كما تقتل انت في قوم اراك اصطفيتهم واحسنت اليهم فلم ترهم
 في مدحهم كما دبوا يعني لا ينبغي ولا تعالين على مدحهم لان جفنة وقد اهلوا في كمال التواضع
 قوما مدحوا وقد احسنت اليهم فكان مدح اوليك لك لا بعدد بنا كرك مدحهم من
 احتراي وهذا المجبة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياسا ويكن رده الى صورة
 قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحى لا جفنة ونبالكان مدح ذلك لقوم كما ايضا
 ونبالكن اللائم باطل فكذا المذموم وما ورد على صورة القياس الاحتراي قوله تعالى و
 هو الذي يبدو الخلق ثم يعيده وهو اهون عليا اي لا عادة اهون واسهل عليه من الابتدا
 فكل ما هو اهون فهو ادخل في الامكان فلاعادة ادخل في الامكان وقوله حكاية فلما اقل قال
 لا احب الا فلين اي العترة اقل فاني لبيس باقل فالعترة ليس لي اي منته اي من المعنوي حسن
 التحليل وهو يدعى الوصف على مناسبه له باعتبار لطيف في جميع اي بان ينظر نظرا
 شمل على لطف ودقة فلا يكون موافقا لما في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتنى
 على لهذا الوصف في الواقع على له والامكان من محسنات الكلام لعدم بصرف فيه كالقول
 صل فلان اعداء لدفع ضررهم وهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف من عقده
 لان الاعتبار لا يكون الا في جميعه ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب العقول يقولون
 الاعتبار على مقابل المحسوس ولو كان الامر كما توهم لوحي ان يكون جميع اعتبارات العقل
 غير مطابق للواقع وهو ابراع اضرب لان الصفة التي ادعى لها علة المناسبة اما ثابته
 فقد بان علمها او غير ثابته ابرها بآياتها الاولى اما ان لا يظهر لها في العادة علم وان

فريق

كانت لا تخلو في الواقع عن كونه اي قوله في الطيب لم يحك اي لم يشابه نايك اي عطا
السحاب وانما حمت به اي صارت محمولة بسبب نايك ونقوة عليها فصيها الرخصاء
اي الصوب من السحاب هو عرق الحرق في قوله المطر من السحاب صفة ثانية لا يظهر لها
عنه في العادة وقد علة بانه عرق حارها الحادث بسبب عطاء المدوح او يظهر لها اي تلك الصفة
عنه غير العلة المذكورة او لو كانت علة لها هو المذكورة لكانت العلة المذكورة ملة حقيقة فلا يكون
من حسن التعليل كقوله اي قوله في الطيب ما به قتل عادية ولكن يبقى اخلاق ما ترجو الزيادة
فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعدائهم انما يكون في العادة لدفع ضررهم حتى يصفى
لهم ملكهم من سائرهم لا لما ذكر من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق حرام
الراحين بقعة على قتل الاعداء لما علم انه لما عدا للحرب غدت الدباب ترجو ان يتبع عليها
الزحف من قتلهم وهذا مباغلة في وصفه بالجور وتضمن المباغلة في وصفه بالشجاعة على
وجه تحييل اي شاع في الشجاعة حتى ظهر ذلك الحيوانات التي من الدباب وغيرها فاذا
عدا للحرب رجبت الدباب ان ينالوا من لوم اعدائهم ويتضمن ايضا مدحها بانه ليس من سائر
في القتل طاعة الغيظ والحق اي ليست قوة الغضبية متصفة بدم يله الاقراط وتضمن
ايضا قصورا عداية عنه وفرط امنه منهم وان لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم والثانية اي
الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي قوله سلم بن الوليد يا واثيا
حسنت قنا اسامة بن جندارك اي حذارى اياك اساني اي انسان عني من الفرق فان ا
سمعان اسامة الواسي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث لا يسمعون الناس اسامة
الواسي بان حذارى اي حذار الشاعر من اي من الواسي بنحو اسامة اي انسان عني الشاعر
من الفرق في الدموع حيث ترك البكا خوفا منه اي غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا
البيت للمص وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه لولم تكن نية الجوزاء خدمته
لما رايت عليه عقد منتطق من انتطق شدا نطق وحوه الجوزاء كواكب يقال لها انطاط
الجوزاء فنية الجوزاء خدمته المدوح صفة غير ممكنة فصد اثباتها كعاد كرم المص وفيه نظر
لان المعنوم من الكلام على ما هو اصل لو من اسماع الجوزاء لا مسمع الشرط ان يكون نية
الجوزاء خدمته علة لروية عقد النطق عليه وروية عقد النطق عليه اعمى الحالة الشبيهة
بانتطاق المنتطق صفة ثانية فصد تعليلها بنية خدمته المدوح فيكون هذا من الضرب
الاول مثل قوله لم يحك نايك السحاب لبيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة مستغنة
البيوت للجوزاء وقد اثبتا الشاعر وعلمها بنية خدمته المدوح فقد اخطا مرتين لان
حديث نطق الجوزاء اشهر من ان يكن انكارا بل هو محسوس والمراد به الحالة الشبيهة
بانتطاق المنتطق ولان المص قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون
لوقية البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيها الهمة الا الله لعصدا انما الاستدلال بانقضاء

لجرا على استواء السطح فيكون روية ما على الجود من مائة الانتطاق على كون نية خدمة
الممدوح اي دليل عليه ان استواء الفاسد دليل على استواء العبد الالهة والمحصل ان
العبد المكون قد يقصد كونها على ثبوت الوصف ووجوده كما كان في الضربين الاولين لان
ثبوت معلوم قد يقصد كونها على العلم به كما في الاخرين لعدم العلم بثبوت بل الضرب اثباته
فاذا جعلت نية خدمة الممدوح هذه الانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعلت الانتطاق
دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع ويصح التمثيل قلت لا يخرج من
تلك لان الظاهر من قوله ان يدعى لوصف على مناسبة انها على نفس ذلك لوصف
لا للعلم به والحق به اي بحسن التعليل ما يتي على الشك وكونه مبنيا على الشك لم يجعل من
حق لان فيه ادعاء واحدا او الستك ينافية لقوله اي قوله اني تمام كان السحاب القين
جمع الاخر والمراد السحاب الماطرة الضرب الماء غيبت تحتها جيبيا فما ترقى اترقى اترقى
بالمنة مخفقا اي ما يسكن لمن مدامع والضمير في تحتها الذي في البيت الذي قبله وهو
قوله وفي شفقت يرح الصياء وبنسبها الى المنزل حتى يادها وهو هاهنا مع بعض ماقت
المنزل اليها وجاد من الجود وهو العظيم المطر القطر والهاهنا مع السائل فقد عدل على كسر
الشك تروى المطر من السحاب بانها عيبت جيبيا تحت ذلك الذي في بيتك عليها وهذا
البيت يثير الى قوله محمد بن وهيب طلل الظلال عليها الامد ورأسا فلا علم ولا قصد
فتبلا البلى فكانا وجدا بعد الاحبة مثل ما اجد فوات بعض النقاد فسر هذا البيت قوم
فقالوا اراد بحبيب نفسه ولا ادرك ما هذا التقدير قلت وجب هذا التقدير انه قصد به
الملامة لمطلع العصيد وهو قوله الا ان صدرني من غير ان يرفع مشية تافقني الريان
البلاقع وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا
فالضمير في تحتها للديار البلاقع وكان تقربا الى تمام هو الجيب الذي فقدته السحاب في تلك
الديار ومنه اي من المعنوي القريب وهو ان يثبت لمسئول حكم امر بعدا بيا من اي اثبات
ذلك الحكم لمسئول اخر على وجه يشير بالقريب والعقب احتراما عن حقوقنا غلام زهد الك
وابوه ارجل قوله اي قوله الكيت من قصيدة ممدوح بها اهل البيت احلام لمسقام الجمل شاة
كما وماء كم نسق من الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من اعضة الكلب وهو
الذي يأكل لحوم الناس فيأخذ من ذلك شبه جنون لا يعرض للانسان الاكلب ولا دواء
له المجمع من شرب آدم مكب يعني انتم ارباب العقول الراجحة ومكاملوك واشراف وفي طريقة
قوله العباسي بناء مكارم واساة كالم وماء كم من الكلب المشفاء فقد نزع على وصفهم بشفاء و
احلام لمسقام الجمل وصفهم بشفاء وماء كم من الكلب ومنه اي من المعنوي تأكيد الممدوح
ما يشبه الدم النظري هذه التشبيهة على الامم الاغلب والافتد يكون ذلك من غير الممدوح
ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف

يعني ان ممكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوا فلا يحل لكم غير ذلك غير ممكن والعرض
هو المبالغة في تحريم وليس تأكيد الشيء بالشيء نفسه وهو ضربان افضلها ان يستثنى من
صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء سعد بن دخن لما فيها اي دخول صفة المدح
في الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم ينزل قليل اي كسول
في حدها والواحد قل من قراع الكنايب اي من مضاربة الغيوش فالعيب صفة ذم
منفية قد استثنى منها صفة مدح وهو ان سيوفهم دوات فلول اي اذا كان قول السيف
عيبا فثبت شيء منه اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون قول السيف من العيب
وهذه زيادة توضيح للمقصود ويضرب به والا فمفهوم من بيانه على الشرط المذكور وهو
تمح اي هذا التقدير وهو كون القول من العيب كمنه كناية عن كمال الجماعة ضوا اي اقبال
الشيء من العيب في المعنى يعلق بالمحال كما يقال حتى يبيض العار وحتى يلجم الجمل والتأكيد فيه
اي تأكيد المدح وتفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء بيمينه لانك قد
علقت تقيض المطلوب وهو ثبات الشيء من العيب بالمحال والعليق بالمحال محال فعدم العيب
ثابت ومن جهة ان الاصل في متعلق الاستثناء الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه
المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجه من الحكم الثابت للمستثنى
وذلك لان الاستثناء المقطع محال على ما تقر في اصول الفقه واد اكان الاصل في الاستثناء
الاتصال فذكر ادائه قبل ذكر ما بعده هو المستثنى هو اخراج الشيء وهو المستثنى مما
قبلها اي قبل الاداء وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه ان من غير الكلام ان
يخرج شيئا من افراد ما نفاه من المتق ويريد اثباته حتى يحصل فهم شيء من العيب يقال توالت
الشيء اي ظننته واوهمته غيري فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وبحول الاستثناء من الاتصال
الى الانقطاع جاء التأكيد لما فيه من المدح والاشعار بان لم يحد فيه صفة ذم حتى يسرها
فاصطغر الاستثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلافة وتأخيد للملوب او والضرب
الثاني من التأكيد المدح بالشيء الذم شيء صفة مدح ويعقب باداة استثناء اي يذكر
عقب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء يليها صفة مدح اخرى لكي لا يترك الشيء
نحو انا افصح العرب بدا في من حرمين وسيد اعني غير وهو اداة استثناء واصل الاستثناء
فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعاً كما ان الاستثنى في الضرب الاول منقطع كقول
المستثنى غير اخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال
فليتأمل لكنه كما لا استثناء المقطع في هذا الضرب لم يقرر مستقلاً كما في الضرب الاول فيقع
على حاله من الانقطاع لكنه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقرير دخول صفة
المدح فيها وادالم يقرر الاستثناء في هذا الضرب مستقلاً فلا يعيد التأكيد الا من الوجه الثاني
من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر ادائه

قبل ذكر المسند يوم اخراج شئ ما قبلها من حيث انه استثناء فاداد كرجل الاداة صفة مدح
اخرى جاء التاكيد ولا يتأتى ذلك الوجه الاول اعني دعوى كاشيه بينه لانه مبني على
التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء ولهذا اي كونه التاكيد في هذا الضرب من الوجه
الثاني فقط كان الضرب الاول افضل فاداة التاكيد من وجهين واما قوله تعالى لا يسمعون
فيها لغوا الاسلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يعنى السلام داخل في اللغو فيفيد
التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يفيد ذلك ويجعل الاستثناء من اصله
منقطعا ويحتمل وجهها آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء
بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك وكان ظاهر من اللغو فضول الكلام لولا فيه من
فضول الاكرام مكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله تعالى لا يسمعون
فيها لغوا ولا تأثيها الا قتيلا سلاما سلاما ما يمكن جملة على كل من ضربين باكيد المدح بايشيه
الدم ولا يمكن جملة على الوجه الثاني اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما وان
امكن جملة من قبل اللغو لكنه لا يمكن جملة من قبل التام وهو الشبه الى لا اثم فليس لك
في الكلام ان تذكر متعددين تاتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاني رجل
لا امره الانه يدا ولو قصد ذلك كان الواجب ان تحذف ذلك للرجل ومنه اي من التاكيد
المدح بايشيه الدم ضربا آخر وهو ان يوفق بالاستثناء مفرقا ويكون العامل ما فيه معنى
الدم والمستثنى ما فيه معنى المدح نحو قوله تعالى وما تنقم منا الا انا منكم يايات ربنا اي
وما تنقب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان يايات الله تعالى يقال نعم كمتنا
وانقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب لم تنقم منا الا انا منكم يا اهل الله وما
اتركه الدنيا فانا لا نستقيم فيه للايمان فيكون كالنقي وهو كالضرب الاول في فاداة التاكيد من
وجهين والاستدراك الدال عليه فقط لكن في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بايشيه الدم
كالاستثناء في فاداة المراد كاي قوله اي قوله الى الفضل يدعي الزمان الهادي يمدح خلف
بنا احد السجاني هو البدر الا انه الهجر اخر اسوا انه الضرب فام لكنه الرجل فالاولان استثناء ان
مثل قوله بيداي من قديم وقوله لكنه الرجل استدراك يعيد من التاكيد ما يفيد هذا
الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والافيه يعنى لكن ومنه اي من المعنوي تاكيد الد
بايشيه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الله صفة دم بعد مدح
فيها اي وخوله صفة الدم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسوي الى من احسن اليه ثانيا
ان يثبت لشي صفة دم ويعقبها داة استثناء تليها صفة دم اخرى له كقولك فلان فاسق
لكنه جاهل والضرب الاول يعيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وكيفية على قياس
ما مر ويا في منه الضرب الاخر اعني الاستثناء المفرغ بحولا يسحق منه الا ان كذبا والاستدراك
فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي الاستيعاب وهو المدح

على وجه يستتبع المدح بشئ آخر كقوله اي قوله اي الـ اي نهيت من الاعمال لوان حقيقته اي
لوجهته نهيت الدنيا بملك خالك مدحه بالنهاية في السجدة او الكثرة بسلاسه بحيث لو
حوى اعمارهم لتخلد في الدنيا على وجه يستتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها بحيث
جعل الدنيا مهنة تجلوها ولا معنى لتهنية احد بشئ لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الرعي
وقية اي في البيت وجهان اخران من المدح احدهما انه نهى الاعمار وهذا الاموال وهذا
ما ينبغي على علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه لم يعتقد بذلك
الاصلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنت الدنيا انما تهني لاهلها فلو كان ظالما
في قتل من قتل لما كان **اهل الدنيا سرور مخلوق** ومنه اي من المعنوي الادراج يقال ارج
الشئ في الثوب اذ الف فيه وهو ان يضمن كلام سبق كعنه مدحا كان او غيره معنى ارج
مضروب مفعول ثان ليضمن وقد استدل الى المفعول الاول فهذا المعنى الثاني يجب ان يكون
صراحيه ولا يكون في الكلام اشعارا به مسوق لاجله فن قال في قول الشاعر اي دهننا
اسفنا في قلوبنا ويسعفنا فيمن نجب ونكرم قتلته نعاك فمهما ودها ودها ان
المهم مقدم انه ادبج شكوى الزمان في الهنيه فقد سماه لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون
مدحجة ولو جعل الهنيه مدحجة لكان اقرب فنواعم من الاستيعاب لسنوله المدح وغيره
واختصاصه بالانباء بالمدح كقوله اي قوله اي الطيبا قلب فيه اي في ذلك الليل اخفاني
كافي اعد بها على الدهر الزنوبيا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني
لكثر تقلبي لا خفاني في ذلك الليل كافي اعد على الدهر ونوبه وقوله معنى اخر اراد بالخبر
اظم مزان يكون واحدا كافي بيت الى الطيبا واكثر كافي قوله ابن نباتة ولا بد لي من حيلة
في وصاله فن نجلا ودع الحكم عنده فانه ادبج في القدره الفخر بكونه حليبا حيث كفى من ذلك
بالاستقام عن وجود خليل صالح لان بونهم حكمه وضمن الفخر بذلك لشكوا الزمان لتغير
الاخوان حيث اخرج الاستقام يخرج الاكثار تنبيهها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا
الشان ونبه بذلك على انه لم يضمن على مفارقة حله ابد الكن كان مراد الوصل هذا المحبوب
الموقوف على الجمل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يود عهده او دعه اياه
فان العود ايع يستعاد اخر الامر ومنه اي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو
ايراد الكلام محتملا لوجهين محتملين كقوله من قال للاعور يسمى عمرا خاطي عمره قبالة
عينيه سوا فانه محتمل المعنى بصير العين العور محجة فيكون مدحا ويعني ان بصير العكس
فيصير ما قاله السكاكي ومنه اي ومن التوجيه متشابهات الفترات باعتبارها وهو احتمالها
لوجهين المختلفين وتفاوتها باعتبار اخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين في السبب
احد المعنيين قريب والاخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات الفترات من قبيل التورية
والا بهام ومنه اي من المعنوي الزنك الذي يراه الجذ كقوله اذا ما يمتي انك مفاجرا قتل عدو

كيف كلامك الضيق ومنه أي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق
المعلوم مقام صريح وقال الأحب لسميته بالتجاهل لورده في كلام الله تعالى كالتقريب
في قول الخارجية أيا شجر الخافور موضع من نواحي ديار بكر ما لم يورث من أوزق
الشجر صار دأوزق كالمك لم يخرج طوبت طربت فني تعلم أن الشجر لم يخرج على ابن طريف
لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وهذا يعلم أن ليس يجب في كان
أن يكون التثنية بل قد يستعمل في مقام الشك في الحكم والمبالغة أي كالمبالغة في المدح
كقوله أي قول المجتري الملح برق سر كما ضوء مصباح أم ابتسامتها بالمنتظر الصافي
أي الظاهر بالغ في الله مدح ابتسامها حيث لم يفرق بينها وبين لمح البرق وضوء
المصباح أو المبالغة في الذم في قوله أي قوله زهير وما أدري وسوف أخال أدري
أقوم الحصن أم فناء فيه دلالة على أن القوم للرجال خاصة والتلك أي والمختبر
والتهنئة في الحب في قوله أي قول الحسين بن عبيد الله بابنه يا طيبات القاع هو المتبري
من الأرض قلن لنا ليلي منكن أم ليلي من البشري في إضافة ليلي إلى نفسه أولا والتبري
باسمها الظاهر نينا لثمة ومن هذا القبيل خطاب الأطلال والرسوم والمنابر والكتف
عنها كقوله من لي مني سلام عليك هل الأرمز اللاتي مضمين راجع وهل يرجع التسليم
أو يدفع البكاء لثلاث الآيات والديار البلاقع والتحقير كقوله تعالى حكاية من الكفار
هل أدلكم على رجل نبئكم إذا من قتم كل من ذكر أنكم لن تخلقوا جد يد لهيئون محمدا عليه السلام
كان لم يكونوا يعرفون من لا الله رجل ما هو عندهم أظهر من الشمس وكانوا يعرفون في قوله
تعالى وأنا وإياكم على هدك أو في ضلال مبين والعنيدك من الاعتبار ومنه
أي من المعنوي القول بالموجب وهو ضربان أحدهما أن يقع صفة في كلام الغير
كما يرد عن شيء أنت له أي لذلك الشيء حكم فليثبتها الغير أي فثبتت أنت في كلامك
تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لشبهة له أو إسماعيل عنه من غير أن يقرر
لشئوك ذلك الحكم لذلك لغيره أو إسماعيل عن ذلك الغير نحو قولهم لنزرجنا إلى
المدنية لنخرجنا من هنا الأذى والذلة والرسول والمؤمنين فالأرض صفة وقعت
في كلام المتأقين كناية عن فروعهم والأول كناية عن المؤمنين وقد استثنوا الفروعهم وهو
المكثي عنه بالأعز الأخراج فثبتت الله تعالى في الرد عليهم العزة لغير فروعهم وهو الله
ولرسوله والمؤمنين ولم يقرر لبسوت ذلك الحكم الذي هو الأخراج للتوصوفين بالغير
اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا المقية عنهم والثاني حل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف
مراده ما يحتمل أي حال كون خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه
متعلق بالمحل أي يحتمل على خلاف مراده بأن يذكر منطلق ذلك اللفظ كقوله قلب يقلب في
أثبت مرادا قالت ثقلت كاهل بالأيادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير يعني حملتك الحق

من الارض وان كانا اي للفظ في التقار فبادر من نوعين اسم وفعل واسم وحرف
او فعل وحرف سمي مستوف في الاسمان كقولك اي قولك اي تمام ما مات من يوم الزمان
فانه يحكي لذي يحيى بن عبد الله لانه كرم يحيى الكرم ويحيده وايضا يستعمل اخر
للتام وهو انه ان كانا احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والاخر مفرد اسمي
جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس
الذي ان احدهما مفرد والاخر مركب في المخطط حص هذا النوع من الجناس المركب باسم
متشابه لا اتفاق لفظيه في المخطط ايضا كقولك اي قولك اي الفتح البسيط ادا ملك لم
يكن ذا امية فذعه فذولته ذامية فذيراقية وكقولك اي العلامة مطايا وجد كن منازله
منازله عنها ليس عني بمعلم فمطافل ماض ويا حرف نداه ومطايا مبادي والآي وان لم
يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب في المخطط حص هذا النوع من جناس التركيب باسم
المفرد لا اتفاق اللفظين في المخطط كقولك اي قولك اي الفتح كلكم اجد الجاهم والجاهم لنا
ما الذي ضم مديرا الجاهم لوجاهلنا اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل في قوله والاخر
باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقولك الحريري ولا
تد عن تد كارد ينك دالكة مع تضاهي الدليل حال مصابه ومثل العينيك الحمام ووقعه
ومرور ملقاه ومطعم صاير فالثاني مركب من صاير والميم من مطعم والصاب عصاة
شجرة والمصاب الاول بالفتح مفعول من صاب المطراد اترد اللام والراء من تقارب المخرج
والآي وان لم يكن المراد من سقار من سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول محو ويل كحل ممتز
لمزة الهمز الكسرة المزة الطعنة سماع استعمالها في الكسر من اهل ارض الناس والطنين
فيها وبناء فغله يدر على الاعتقاد ولا تقياد ضحكة ولعنه الا للكسر المعقود او في الوسط
مخزود كلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تفرحون والاولى ان يمثل بقوله
تعالى وانز على ذلك شهيد وانما الحيا الحشر لا يد لانه في عدم التقارب الفاء والميم
شفوئين قطرا او في الاخر مخزودا جاءهم امر من الامن او الخوف وانما خلفا من تربيتها
اي وان لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن
قدم في احد اللفظين الحروف ما هو موخر في اللفظ الاخر سمي هذا النوع تجنيس القلب
وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخر من الكلمة الاولى او من الثاني والذي قبله ثانيا
وهكذا على الترتيب سمي قلبا لكل والاسم قلبا لبعض والهما اشار بقوله نحو حسامه
فتح لا ولياته حنف لا عدائهم قالوا لا حنف حسامك فيه الاحياء فتح ورمحك منه لا عداء
حنف ويسمي قلب كل ونحو اللهم استر عورتنا واسر وعائنا ويسمي قلب بعض واد او وقع
احدهما اي احدا المتجانسين في اول البيت والمتجانسا الاخر في اخر فيسمى تجنيس الغالب
ح مقلوباً مجنبا لان اللفظين كانا جنبا حان البيت كقولك لا ح انوارا كذا من كفة في كل حال

اصلاح ميمه

واذا ولي احد المتجانسين سوا كانت حيا من القلت ام غيره ولما ذكرنا بالاصح الظاهر
 دون المتجانسين الاخر سمي المتجانس منزه وجاؤا مكررا ومرة واحدة ووجه ذلك من سبيل
 بناء يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجداً وجداً وقولهم التبيد بعين النعم وبغير
 الدسم سم ومثل مواضع مواضع وقواض قواض وكقولك حاسمك تلا ولا ياء ولا اعد
 فتح وحت وقد يطلق التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة وليس في تجنيسا خطيا
 لقوله تعالى والذي هو يطعني ويسقين واذا سرحت فهو يسقين وكقوله عليه السلام
 عليكم بالابكار فانها من اسد حيا واقل حيا وكقولهم غرك غرك فصاره فصاره كك ذلك
 فاحتر فاحتر فعك فعك فهدى فهدى وقد يعيد في هذا النوع ما لم ينتظر فيه الي
 الحروف وانقصا لها وما غير متفقين في اللفظ فكل يسمى مفرقا فقلت لا اوجب في المص
 ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والعصم ان المركب ان كان مركبا من كلمة
 وبعض كلمة يسمى التجنيس منزلا والا فهو متشابه او مفرق اقصرح بذلك في الاتصال فقي
 عبارة الكتاب بتسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها
 وهيئتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف
 او اعدادها او في هيئتها او ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك واكثر حتى لم يبق
 الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة والعدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس
 لبعدها المشابهة بينهما فلهذا حصر المذكور في الاقسام الاربعه فقال وان اختلفا وهو مطلق على
 الجملة الاسمية اعمى قوله والتمام منه ان يتفقا او على تقدير اي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان
 اختلفا اي لفظا المتجانسين في مميزات الحروف فقط وانفقا في النوع والعدد والترتيب
 التجنيس محرفا لا تخلاف هيئه احد اللفظين من هيئه الاخره الاختلاف قد يكون في الحركة
 كقولهم حية البرد جنه البرد والمراد لفظ البرد بالضم البرد وبالفتح واما لفظ الحية والجنه
 فنز التجنيس الملاحق ونحو اي نحو قولهم حية البرد جنه البرد في كونه من التجنيس المحرف
 كون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجامل اما مفرط او مضطرب لان الزاء من مضطرب وان
 كان مستهدوا والمستهد حرفان وهذا العضبان يكون مفرط ومضطرب مختلفين في عدد الحروف
 لكن لما كان الحرف المستهد يرتفع اللسان عندها ففة واحده الحرف واحد عند حرفا واحدا او
 فكانه في الصور حرف واحد نهيت فيه كفيه والى هذا اشار بقوله والحرف المستهد في هذا
 الباب في حكم المخفف فلهذا التوا من مضطرب حرف مكسورا كالألف من مضطرب والاختلاف بينهما
 في الهيئة فقط وهو ان اللغاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع اخر من الاختلاف
 في الاول ونحو قولهم البدهة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم
 البدهة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول
 مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في عدد

الحروف بان يكون حرفا احدها كقولهم في مسعود متى يعود في المستنصر به حجة المستنصر
بضمير حجة وقيل انما ضل استصح لغيره ايضاً بصيغة نضمر فقال انيت بتصحيفه ولاحق
بالجناح شأن احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف والاصول
من جهة الاتفاق في اصل المعنى بخلافه وحيثك للدين القيم فانما اشتقان من قام يقوم
والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المتشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك
بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الاخر من الحروف واكثر لكن لا يرجعان الى اصل
واحد في الاشتقاق بخلافه اي لعلكم من العالمين فان قال من القول والقائلين من العلى
وتحقيقه تعالى انما كلمتم الى الارض الارض بالحق الدنيا وبهذه يعرف ان ليس المراد
بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف
الاصول من جهة رعاية الترتيب مثل القوم الرقة والمرق ونحو ذلك الارض مع ارضيتهم
ليس من هذا القبيل وهو ظاهر من انواع التجنيس تجنيس الاسماء وهو ان لا يظهر
التجنيس باللفظ بل بالاسماء كقوله خلقت لحيه موسى باسمه ومحمد بن ادا ما قبلها
منه اي من اللفظي رد العجز على المصدر وهو في الثمران جعل احدا اللفظين المكررين اي
المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او المتجانسين
بهما اي بالمتجانسين والمراد بها اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في ذلك
اللفظ وقد عرفت معناها واللفظ الاخر في آخرها اي اخر اللفظ فيكون اربعة اقسام
احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو ونحشني الناس والله احق ان تحشاه والثاني ان
يكونا متجانسين نحو سابل اللثم يرجع ودمعه سابل الاول من السؤال والثاني من السلا
والثالث ان يجمع اللفظان الاشتقاق نحو استغفر اربكم انه كان غفارا والرابع ان
يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اي لعلكم من العالمين وهو في النظم ان يكون احدهما اي
احدا اللفظين المكررين المتجانسين او المتفقين بهما في آخر البيت واللفظ الاخر في صدر
المصرع الاول او حشو او اخر او في صدر مصرع الثاني واعتبر صاحب المفتح
فيما اخر وهو ان يكون اللفظ الاخر في اكثر من الاخر بحيث اذا حرف الزايد اتفاقا في النوع
والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا لقصان احدا اللفظين من الاخر وهو ستة اقسام
لان الزايد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فاما في الاول او في الوسط او في
الآخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد في الاول نحو والنقتالسا
بالساق الى ربك يومئذ المساق او الوسط نحو جدي حمدي او في الاخر كقوله اي قوله
الى تام يدرون من عواصم تمامه بضم نون يا سياف قواض قواض من في من ابد
صفه محذوف اي يدرون سوا من ابدى او ترايد على مذمبا لاخفش او للتبخيص
مثلا قولهم هو من عطفه وبالحلة هو الواقع موقع مفعوله يدرون عواصم جمع عاصية

من عساه ضرب به بالسيف وعواصم من عصه حقه ووجه وقواض من قضا عليه وحكمه
وقواضب من قضيه قطعه اي يمدون الضرب يوم الحرب اي يا ضارب يا مت للاعدا حامي
للاوليا صاللات على الاقران تسوف حاكم بالقتل قاطعه وربما سمي هذا القسم كذلك
يكون بزيادة الحروف في الآخر مطرفا ووجه حسنة انه يوم قيل وروى اخر الكلمة
كالسهم من عواصم انما هي الكلمة التي مضت اليها تاكيدا لا ولا حتى اذا كان آخر في نفسك
ودعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد انما سمعتهما واما
ياكثر عطف على قوله اما يحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة
في الآخر كقولها اي قوله الخنيسا ان اليك هو الشفا من الجوى اي حرقه القلب بين
الجواخ وربما سمي هذا الذي يكون اكثر من حرف مدلا وان اختلفا في انواعها اي وان
اختلفا لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشرط ان لا يقع الاختلاف ياكثر من حرف
واحد والا بعد بينهما التشابه فيخرجان عن المتجانس لفظي لضرورة تسكل ولغظي ضرب فرق
ولغظي ضرب وسلب ثم الحرف الاول ان وقع فيها الاختلاف ان كانا متقاربان في المخرج سمي
هذا الخنيس مضافا وهو ثلثه اضرب للحرف الاجتيا ما في الاول نحو بيني وبين كني
ليلد امر وطريق طامس او في الوسط نحو وهم يهتدون ويناون عنه او في الآخر نحو
الخنيل معقود بنوا صيدا الخنيس لا يخفى ما بين الدلالة والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين شوا
المصراع الثاني نحو في علم وحله وزهده وعده فثمة مشهور ورا المصتركة اولى اذ
لا معنى فيه لرد المجهول على الصدر اذ لا صدارة بحسب المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع
الاول فالتصريح عند اربعة وهو ان يقع اللفظ الاخر في صدر المصراع الاول او حشو
او عجز او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او
ملحقان بهما فيصير اثنى عشر حاصلا من ضرب اربعة في ثلثه وباعتبارين ان الملحقات
فثمان لانه اما ان يجمعها الاستحقاق او شبه الاستحقاق بصير الاقسام ستر عشر حاصلة
من ضرب اربعة في اربعة لكن المص لم يورد من شبه الاستحقاق الامثالا ولذا اما لعدم الظفر
بالامثلة الباقية واما اكتفاء بالامثلة الاستحقاق فهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا اما
ما يكون اللفظان مكررين فما يكون احدا للفظين في اخر البيت واللفظ الاخر في صدر
المصراع الاول كقوله سربع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي النداء سربع وما
يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قوله ضمير بن عبد الله العتيبي
تمتع من شميم عز ربحد فابعد العيشة من عمار وهي وردة ناهية عن صفراء طيبة الرائحة
وموضع من عمار دفع على انما اسم ما ومن زايده وتمتع مفعول اقوله في قوله اقوله تصاحبه والعسر
تهوى بنا بين المسبعة والضمار به احاري رفيقي واياته قصتنا والرواحل تشرح بين هذين
الموصفين واقوله في ثناء ذلك متلفعا تمتع بشميم عز ربحد فانا لسندم اذا استينا الخرجنا

من ارض نجد وناسه وما يكون اللفظ الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قوله
اي تمام ومن كان يا بعض الكواكب جمع كالمج و هو الجليل نري حين يبد وتديها للهنود و
مخرما مولعا يقال اطلع اعظم بالشئ اولع به فانزلت بالشئ اي بالسيوف المتواصب
جميع قاضيه وهي سيف قاطع مضرها وما يكون اللفظ الاخر في صدر المصراع الثاني مثل
قوله وان لم يكن الا سرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلا وقبله الماعل الدار الى ليو
وجدتها بها اهلها لما كان وحشا قليلا الالمام التروى العليل والقريح على الشئ الآفة
وانصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة موكدة لان العلة قديمة
من اضافة القريح الى الساعة ويجوز ان يريد الاقرب قليلا في ساعة فتكون الصفة
مضية وقليلا فاعل نافع او هو مبتدأ وخبر نافع والضمير في قيتها الساعة اي قليل
القريح في الساعة يعني قفا على الديار التي لو وجدت ما هولة ما كان موضعها موجسا
حاليا لكثر اهلها وكثر النعم فيها وان لم يكن الالمام بها الا قريح ساعة فان قليلا يقع
ويشفي غليل وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما في اخر البيت و
الاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قوله القاهق الاحاف دعاني اي اتركاني من
سلا كما سفاها هو الحقة وقلة العقل فدعاي الشوق قبل كما دعاني من الدعاء وما يكون
احدا المتجانسين في اخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قوله الغل
واد البلايل جمع بلبل وهو الطائر المعروف انضمت بلفظها فان البلايل جمع بلبل
وهو الحزن باحشاء بلابل جمع بلبل بالضم وهو يريق فيها الحزن والاحتشاء الشرب
والمعقود بالتميل هو البلايل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو من
هذا الباب على مذهب السكاكي و ان المص وما يكون احدا المتجانسين في اخر البيت والاخر
في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قوله الحريري فتشرف بايات الثاني اي القرآن قال
الحريري الثاني من القرآن ما كان اقل من المائتين وتسمى فاتحة القرآن مشا في لانها تبتدئ
في كل صلوة ويسمى جميع القرآن مشا في لا فتران آية الرحمة بآية العذاب ومفتون بزات
الثاني اي بنغات او سائر المزامير التي ضم منها طاق الوطاق الواحد مشا في معقل من الشئ
وما يكون احدا المتجانسين في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قوله
القاضي الارجاني اسلمتهم ثم تاملتهم فلاح اي ظهر لي ان ليس منهم فلاح اي فوز وخيار
واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمجانسين فما يكون احدهما في اخر البيت والاخر في صدر
المصراع الاول مثل قوله اي قوله المجترى ضرايبا يدعتها في السماء فلتنازلك فيها صبرا
والضرايب جمع ضربة وهي الطسعة والسجدة التي ضرب الرجل اي طبع الرجل عليها والضمير
المثل واصل المثل في ضرب العذاح فما را حبان الى اصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملح
الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قوله امرئ العيسر اذا المرء لم يجز في عليه لسانه فليس

شيء سواء خزان أي لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظه ما يعود ضربه إليه فلا يخزنه
 على غيره ولا يحفظه ما لا ضربه فيه فمخزن وخزان ما يحجمها الاشتقاق قوله أي قوله أي
 العلل لو اختصم من الأحسان منكم والعديد من الماء بهجر الألفاظ في المختص أي البرودة
 يعني أن بعدكم عنكم لكثرة انعمائكم على هذا أيضا من أن وقع أحدا للمحققين في آخر البيت
 والآخر في صلو المصراع الأول إلا أنه من العتم الثاني من اللاحق أي ما يحجمها شبه الاشتقاق
 وما يكون المحقق الآخر في آخر المصراع الأول مثل قوله فدع الوعيد فأوعيدك ضاير أي اطين
 اجتمع الدباب بضم صاير ويصير ما يحجمها الاشتقاق وما يكون المحقق الآخر في صدر المصراع
 الثاني مثل قوله أي قوله أي تمام من مرية محمد بن نسل حتى استشهد ثوى الثرى من كان تحس
 به الورى ويعز صرف الدهر ناله العز وفدكات السيف القواضب أي السيف في القواطع
 في الوعى بواشر أي قواطع لمن استعالمها ما هو الآن من بعده بتر جمع ابترا أي لم يبق
 بعده من يستعملها فيهم والغرماء يحجمها الاشتقاق وكذا البوارق والنبي وأما الأمثلة الثلاثة
 أهلها المصنف ثلثان ما يقع أحد المحققين اللذين يحجمها شبه الاشتقاق في آخر المصراع والمحقق
 الآخر في صدر المصراع الأول قوله للورى والآخر اسم فاعل من لجاه ومثال ما وقع المحقق الآخر في آخر
 المصراع الأول قوله ومضطلع تجليص المعاني ومطلع إلى تحليص ما في فالأول من عنى يعني
 والثاني من عنى يعني ومثال ما وقع المحقق الآخر في صدر المصراع الثاني قوله الآخر لورى
 فذكر أن الثرى ما كان ترا فاضى الآن مشواه في الثرى وأوى من الرقة والثرى يابى ومنه
 أي من اللفظ السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الأخرى من العقرة باعتبار كونها من واقع الكلمة
 الأخرى من العقرة الأخرى كما سيجي وقد يطلق على تقا فقا والى هذا أشار بقوله قيل وهو
 نواطو الفاصلتين من الثرى على حرف واحد في الآخر وهو مخففة قوله السكاى هو أى السجع
 في الثرى كالفية في السجع وفيه بحث لأن الفية هو لفظ في آخر البيت أما الكلمة براسها أو
 الحرف الأخرى منها أو غيره لك على ما سيجي على تفصيل المدايب ولا تطلق الفية على نواطو الكلمة
 من آخر الآيات على حرف واحد وإنما أراد السكاى بالاشتجاع حيث قال أنها في الثرى كالفية
 في السجع اللفاظ المتواطي عليها في آخر العقرة هي التي يقال لها الفواصل ولذا ذكرها
 ليعطف السجع والحاصل أنه لو ورد بالاشتجاع معنى المصدر كما أراد المصنف قوله وهو مخففة قوله
 السكاى معناه أن هذا معصود كلام السكاى ومحصوله ويعنى كما أن الفية في اللفاظ المتوا
 في آخر الآيات كذلك الاشتجاع هي اللفاظ المتوافقة في آخر العقرة فكما أن التيقية لم
 توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر متوافقها وهو أى السجع ثلثه اضرب سطر أن
 اختلفا أي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد حكم أطوارا فالوقار
 والأطوار متوافقان مختلفان والآي وان لم يختلفا الفاصلتان وزنا فان كان ما في أحدي

تلخيص ط

القرنين من الاخر في الوزن ^{كان} الالفاظ او اكثر اى اكثر ما في احد القرنين مثل ما
تقابلته اى يقابل ما في احدي القرنين من الاخرى في الوزن والثقة اى التوافق
على حرف لاخر فترصيع نحو هو يطيع الاسماع يجوز لفظه وايقع الاسماع بزواج وعظه
فجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى في الوزن والثقة واما لفظه فلا
تقابلها من القرينة الثانية ولو قيل يدل الاشتغال كذا ان كان اكثر ما في الثانية موا
لما يقابله من الاولى والافتواز اى وان لم يكن ما في احدي القرنين ولا اكثر مثل ما يقابله
من الاخرى فهو السمع المتوازي وذلك بان يكون في احدي القرنين واكثر ما يقابله من
الاخرى محله في الوزن والثقة جميعا نحو فيها سر من فوغة والكواب من فوغة او في
الوزن فقط نحو والمرسلات عن فافا لفا صفات عصا او في العنبر فقط كقولك حصل
الناطق والصامت وهكذا الحاسد والنامت ولا يكون لكل حكم من القرنين مقابل
من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فضل لربك واخرى قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربعة
شروط احتيازا من هذه الالفاظ واختيارا لتاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا العكس
كون كل واحد من القرنين متزنا مع الآخر والا كان تطويل كقول الصافي لا تدرك العين
بالحافظ ولا تتعد الاسن بالفاظها ولا تختلف التقصور بمرورها ولا يهر من الدهور بمرورها
والصلون على من لم يلكم اثر الا طسره ومجاهد ولا رسما الا انزاله وعفاه اذ لا فرق بين
العقود والكثرة من الدهور ولا بين محو الاثر وعفا الرسم قيل واحسن السجع ما استوى فيه
نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود لم تعد ان لم تتساوى قرينه فالآخر ما طالت
قرينه الثانية نحو والنجم ادا هو ك ما حل صاحبكم وما عوى او قرينه الثالثة نحو خذوه
فقلوه ثم المجيم صلون والنجيم ان يوفى قرينه اخرى اقصر منها قصر كثيرا قال ابن الكثير
الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون العاقلتان متساويتين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر
واما السابيل فلا تنهر والثاني ان يكون اطول من الاول لا طولا يخرج به عن الاعتدال كثيرا والاكثار
فيما كقوله تعالى ولوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا اذناكم السموات ينظرون منه وتنشق
الارض وتخر الجبال هذا فان الاول ثمان لفظات والثاني ول في القرآن غير نظير ويستثنى منه
ما كان على ثلثة فقر فان الاولين يحبان في عدة واحدة وثم تأتي الثالثة بحيث تزيد عليها طولا و
يجوز ان يجتى صاوية لها كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح
منضود وظل ممدود ثلثة كل منها من لفظين ولو جعلت الثلثة منها خمس لفظات واستا
كان حنا والثالث ان يكون الاخير اقصر من الاول وهو عندك عيب فاحسن لان السمع قد
استوى امد في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصر اسقى الانسان عند سماعه كثر يريد الاثر
الى غاية فيعجز عنها ومنها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقربها لقواصل
المسبوغة من سمع السامع وايضا هو اعرس لكان المعنى ادا صنع بالفاظ قليلة غير مائة

رها

الجميع فيه واحسن العصور ما كان على لفظين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها
فمنه من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون ثلثيه من احدى عشرة الى اثنى عشرة
اكثر من عشرة لفظه كقولهم تعالى واداد قنا الانسان منا رجلا الاية فالاولى احدى عشر
والثانية ثلثة عشر والاسماع مبنية على سكون الهمزة اى واخر فواصل القرآن لان العز
من الجميع ان يزدوج بين الفواصل ولم يتم ذلك في كل صورة ترى بالوقوف والبناء على السكون
كقولهم ما بعد ما فات وما اقرب ما هوات فانه لو اعتبر الحركة لغات الجميع لان التامزات
مفتوح ومزات مكسور منون وهذا غير جائز في القوافي ولا وافي بالعرض اعني توازج
الفواصل واذا ما يتم مجزؤن الكلم عن ايضا عما لا لزوم فقولون اتيك بالعدا وبالعش
اى بالعدايت وهذا في الطعام ومراي اى مرايى واخذ ما قدم وما حدث اى بالفتح
مع ان فيه امركا بالماخا لف اللغة فاطنك بهم في ذلك فيقول لا يقال في القرآن اسماع لان
الجميع في الاصل هدير الحام ونحوها بل يقال فواصل وهذا مستعمل بان الجميع هو الكلمة النثر
من العشرة اذ لا يقال الفواصل الا بالها وفضل الجميع غير مختص بالنثر اى بل يجري في النظم
ايضا ومثاله من النظم قوله اى تام تجلج بدمر شدي واوثرت بيريدي وفاض بيريدي
وهو المبالغة القليل والصل في الماء واوثر بيريدي اى صار داوثرى وهذا عبارة عن
الظفر بالمطلوب واما اوثرى بضم الهمزة وكسر الراء على انه مصارع عيشة من اوثرى الزيد
اخرجت نازة فقلط وقصيف الضماير في به يعود الى مضارع المذكور في البيت السابق و
هو قوله ساحل مضرا ما حيت واني لا علم ان قد جعل مضرا من المهد ومن الجميع على هذا
القول يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى الشطر وهو جعل كل من شطري البيت
سجعة مخالفة لاقتها اى السجعة التي في الشطر الاخر وقوله سجعت اى ينبغي ان تنصب على
المصدر اما ان يجعل كل من شطري البيت سجعا سجعة مخالفة لاقتها للسجعة التي في الشطر الاخر
لا على انه المفعول الثاني لجعل لان الشطر ليس بسجعة ويجوز ان يسمى كل من فقرتين بسجعتين
سجعة تسمية الكل باسم جزئه فقوله الحريرى لما اقتضت غارب الاعتراف وانا بنى المنة
الاثراب سجعة وقوله طوحت في طوحي الزم الى صفا الهم سجعة اخرى كقوله اى قوله
الى تمام يدرج المحتصم بالله حين فتح عموده تدير مختصم بالله منتقم للدمر رغب في الله اى
راغب فيما يعتبر به من رضوانه من رغب اى منتظر ثوابه واخاف عقابه فالشطر الاول
سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدير مبتدأ خبر في البيت الثالث وهو
قوله لمر يوم قوما ولم يبتدا الى بلد الاقدمه حيث من الرعب ومن الجميع على القول
يجريانه في النظم ما يسمى المصراع وهو جعل المصراع مقفاة تقفية الضرب والعرض هو
اخر المصراع الاول من البيت والضرب اخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير المصراع ينقسم
الى سبعة مراتب الاول يكون كل مصراع مستقلا بنفسه الى فهم معناه ويسمى المصراع الكامل كقول

اسر العتس افاطم هلا بعض هذا الدليل وان كنت قد اذهمت به في فاجلي الثانية ان
 تكون الاولى غير محتاج الى الثاني فاذا جاء من بطلانه كقولك قفانك من كرى جيب
 ومنزل بسقط اللوى بنى الدحول فحول الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع
 كل منهما موضع الاخر كقولك بنى الجراج البغدادى من شروط الصبح في المهرجان فلا السر
 مع حلول المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني وليس المصريح النافض كقولك في
 الطيب منافي العيب طيبا في المعاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة ان يكون المصريح
 بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى المصريح الكوكبي وهو ضربان لانا للفظ اما متحد المعنى في
 المصراعين كقولك عبيد بن الابرص وكلدي غيبة يؤوب وغايب الموت لا يؤوب وهذا
 انزل درجة واما مختلفة المعنى كقوله مجازا كقولك في تمام فنتق كان شرا للعفاة ومرتها
 فاصبح للمندية السخر مرتعا السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة
 ياتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التلقين كقولك اسر العتس الا يا ايها الليل الطويل الا
 انجلي بصبح وما الاصبح مثل يا مثل لانا الاول معلق بصبح وهذا معيب جدا السابعة
 ان يكون المصريح في البيت نفا لثانيه ويسمى المصريح المشطور كقولك ابي نواس قد
 لي قد ندمت من التوب وبالاقدام علت من الجود فصرع بالباء ثم قفاه بالذال انتهى كلامه
 ولا يخفى ان السابعة خارجة ما نحن فيه ومنه من اللفظ الموازنة وهي تساوي الفاصلتين
 اي الكلمتين الاخريتين من العتس بن او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو لمار مصفوفة
 ونهرا في ميثومة فلفظا مصفوفة وميثومة متساويان في الوزن لاني التقفية لان الاول
 على الفاء والثاني على الشا او غير ذلك الثاني على ما بين في علم المتوالي ومثل قوله هو
 السمس قورا والموك كراك هو النجرجوه والكرام جدا ولد والظاهر من قوله دون
 التقفية انه يجب الموازنة ان لا يتاوى الفاصلتان في التقفية البتة وحيث يكون بينهما وفي
 السجع تباين ويحتمل ان يبدان بشرط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في
 التقفية وحيث يكون بينهما وبين السجع عموم وخصوص من وجه لقصد قفا في مثل سر من فوة
 والكواب موضوعه وصدقا موازنة يدوز السجع في مثل ونمارق مصفوفة ونهرا في ميثومة
 وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا قد خلقكم اطوارا واما ما ذكر ابن الاثير في المثل
 السابق من ان الموازنة لتساوي فواصل النثر وصدرا البيت ونحوه في الوزن لاني الحرف
 ايضا كما في السجع لتساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط تساويها في الحرف الاخير كقوله
 وقريب ونحو ذلك فان كان اي تم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية وان كان
 ما في احدى العتسيتين من اللفاظ او اكثر اي اكثر ما في العتسيتين مثل ما يقابل من اللفاظ
 من العتسيتين الاخرى من الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة
 باسم المماثلة فهو من الموازنة بمنزلة الرصيع من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشترط الموازنة

المشتركة بافترها المماثلة ما يختص بالشعر ورد لها مثالا من الشعر ومثالا من الشعر
تبيينها على انها تجري في الشعر والنظم جميعا ولا يختص بالنظم على ما صرح به لبعض وعلم
منه ان المماثلة لا تختص بالشعر كما سبق الى الوهم من قوله هي التماثل في الفاصلة فنقل
نحو وانينا ما الكتاب المستبين وهدينا ما الصراط المستقيم وقوله اي قوله اي تمام منها
الوحش اي بقدر الوحش الا ان هاتان الواو والنون في هذه النسخة تالفتان بك وتحديثك ومما
الوحش نوافر فمنا الحفظ الا ان تلك القناد وابل والنساء لا بدول فيها الظاهر ان الالة
والبيت ما يكون اكثر ما في احدي القريتين مثل ما يقابل من الاخرى لاجتماعه اولا فيحقق
تماثل الوزن في انينا وما وهدينا وما وكذا في هاتان وتلك ومثال تماثل الجميع قوله المجترى
فاجم لما لم يجد فيك مطعا واقدم لما لم يجد عندك مهربا ومنه اي من اللفظي القلب وهو
ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل
بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث
يكون كل من المصراعين قلبا للاخر كقوله اذ في الاله هلا لا انا را وقد لا يكون كذلك بل يكون
مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اي قوله القافية الارجاء في سودة تدوم ككل هو وكل كل
سودة تدوم واما في النثر فاما انما ليه بقوله وفي النثر بل كل في فكك ومركب فكك والحرف
المستند في هذا الباب في حكم المحفف لان المعنى هو الحرف المكتوب ومنه اي من
اللفظي التشريع ويسمى التوسيع ودان القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى
على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على
كل منهما لانه يجب في التشريع ان يكون الشعر مستقيما على القافيتين وقفت لانهم فسروه
بان يبنى الشاعر بيتا مقصدا ذات قافيتين على مجري او ضربين من مجري واحد فعلى اي
القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما كقوله اي قوله المجري يا خا طبا الدنيا من خطبت
المراه الدنية الخبيبة انما شره الرد اي حاله الهلاك وقراءة الاكرام اي مقر الكرم
وامر متى ما اضمحلت في يومها البكت غذا بعدا لها من دار غارها لا تنفضي واسر هالا
بقصدك بجلايل الاخطاري وكذا ساير الابيات هذه الابيات كلها من الطويل الا انها على
القافية الثانية من ضرب الثاني وعلى القافية الاولى من ضرب الثانية والثالثة عند التحليل
من اخر حرف البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويرى عنه ايضا ان
المحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية فاقافية الاولى من قوله يا خا طبا الدنيا
هي من حركة الكاف من شرك الردى الى الاخر ومجموع قوله شرك الردى والقافية الثانية من
فتح الدال من الاكرام الى الاخر ولعظة دار منه وههنا قول اخر مدكورة في علم القوافي و
لوقال هو بناء البيت على قافيتين واكثر كان احسن ليشمل نحو قوله المجري جودى على المستهتر
الصب الجوى وقطنى بوصاله وترجمي والمبتلا المستفكر القلب الشجي ثم الكسفة من حاله فان قلنا

الاتصال بالقول فيها بالقول في السرقات ان في كل منها اخذت من الاخر اما الاقتباس
فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نضما شيئا من القرآن والحديث لا على انه منه اي لا على طر
ان ذلك الشيء من القرآن او الحديث وهذا احتراز عما يقال في انشاء الكلام قال الله
تعالى او قال النبي عمدا او في الحديث كذا او بخودك ومثل في الكتاب باربعة امثلة
لان الاقتباس من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما مشهور
او منطوق فالاول كقول الحريكي فلم يكن الا كالمح وهو اقرب حتى انشدوا عزب و
الثاني مثل قوله الاخر ان كنت انزعجت اي عزمت على هجرة من غير ما جرم فخير
فان تبدلت بناهنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قوله الحريكي قلنا شامت
الوجوه وفتح الكع ومن وجوه فان قوله شامت الوجوه لفظ الحديث على ما رو
انه لما اشهد الحبيب يوم حنين اخذ النبي صلى الله عليه واله كفا من الحصى فرمى بها في
وجوه المشركين وقال شامت الوجوه اي فتحت بالضم من العجم لفتح الحسن وقوله
الحريكي وفتح الكع ومن وجوه اي لعن النجم وقيل البعد من قبحه الله بفتح العين
اي البعد عن الخير الكواسع والرابع مثل قوله اي عباد قال الحبيب لاني انا في
سبي الخلق فداره من المزاراة وهي المحاملة والملاطفة وصيرا للعضد للرفيق
قلت دعني وجهك الحبة حفت بالمكاره اقتباس من قوله قد حفت الحبة بالمكان
وحفت النار بالمشهورات يقال حفته بكذا اي جعلته محفوقا محاطا بغيره ان وجهك
حبه فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كالايد لطالب الحبة من مشاق الكاليف وهو
اي الاقتباس ضرها ان احدهما ما لم يغل فيه المتعبد من معناه الاصل كتركه اي قوله اي
الرومي كعدم من الامثلة الاربعة والباقي خلافة اي نقل فيه المتعبد من معناه الاصل
كقوله اي قوله اي الرد في لبنا خطا في مدحي ما اخطات في مني لندارتك جاني
بواد عيردي زرع بقوله بواد عيردي زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية رب ا في
اسكنت من درهتي بواد عيردي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن واد
لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرد في عن هذا المعنى الى جانب لا حنرا فيه ولا نفع
ومن لطيف هذا الضرب قوله بعضهم في صبح الوجه دخل الحمام فخلق راسه بخرق
للحمام عن قشر لولوه والبس من ثوب الملاحة ملكوسا وقد جرد موسى لثمين راسه
فقلت لقد اوتيت سواك يا موسى ولا يا من معي يسير في اللفظ المتعبد للورد
او غيرا كالنقيض كقوله اي قوله بعض المغاربة عند وفاه بعض اصحابه قد كان اي
وقع ما خفته ان يكونا انا الى اسم احبونا في القرآن انا الله وانا اليه راجعون واما
النصين فنون يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا او ما فوقه او مصراعا او ما
وتر مع التبيين عليه اي على شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان

مشهور فلا احتياج اليه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكانه قوله من شعر
الغني من شعر اخر كان احسن ليقاوله ما اذا ضمن الشاعر شعرا شيئا من قصيدة اخرى
لكنه لم يلفت اليه لذلك في اشعار العرب اما تضمن البيت مع البيت على انه من
شعر الغني فكقول عبد القاهر بن طاهر التيمي اذا ضاق صدي وحفت العدى بمثلت
بيتا بحالي بليق فبالدليل ما ارجى وباسد ارفع ما لا اطيق ويدون التبييه كقول
بعضهم كانت بكسبه الشيبة سكرة فضحوت واستبدلت سيرة مجمل وقدت انتظر
الغناء كراكب عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري
وما به فيه على انه من شعر الغني مع كونه مشهورا لا حاجة اليه قوله ابن الحميد كان
كان مطويا على اخر ولم يكن في قدلم الدهر اشتد في ان الكرام اذا اسهلوا ذكروا
من كان يا نعم في المنزل الحسن البيت الثاني لا في تمام ونصه من المصراع مع التبييه
انه من شعر اخر كقول اي قول الحريري يحكي ما قاله القلام الذي عرته ابو زيد
للبيع علواني سانشد عند سبي ضاعوني واي فتوا صاعوا المصراع الثاني للبحر
وهو عبد الله بن مهران عثمان رضي الله عنه نسب الى المرح وهو منزل بطريق مكية
وقيل هو لامية ابن الصلت وتماه ليوم كرامته وسداد نظري الام في يوم للوقت
والكهرمية من اسم الحرب وسداد النظر كسر السين لا غير وهو سدا بالحمد والرجال
والنظر موضع المخافة من فرج البلدان اي ضاعوني في وقت الحرب فنهان سدا النظر
ولم يراعوا حتى في اوجح ما كانوا الى واي فتى اي كاملا من الغنيان ضاعوا وفيه تقدم
واما بدون التبييه فكقول الآخر قد قلت لما اطلعت وجناته حول الشقيق الغنى
روضنا من اعداء السار الى الجول شرفا ما في وقوفك ساعة من باس المصراع الاخير
لا في تمام فاعلم ان تضمن ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير
الباقي كما من نفا والباقي ان لا يتم بدون كقول الشاعر كنا معا امس في بوس بكابد
والعين والقلب منافي قدى وادي والان اقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنس
ان الكرام اذا اشار الى بيت الى تمام ولا بد من تقدير الباقي منه لان المعنى لا يتم بدونه
واحسنه اي احسن الصمن ما زاد على الاصل بنكتة اي شتم البيت او المصراع في
شعر الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الاول كالقهرية وهو ان
يد كر لقط له معنيان قريب وبعيد وباد البعيد والتبييه في قوله اي قول صاحب
التحبير والوهم ابدا اي اظهر لي لما ها اي سمة شفتها ونفثها ذكرت ما بين القرن
وبارق ويد كرفي من الادكار من قد ها ومدا معي بجر عولنا وبجرى السوايق انصب
بجر علواني من مفعول يد كرفي وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله ذكرت ما بين القرن
وبارق مطلع قصيدة لابي الطيب الغريب وبارق موصفا من عرفان وما بين طرف

التذكر والمجهر والمجهر وقد عرفت جواز تعليم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون
ما بين العذيب مقول تذكرت ويجزى هو النية لانه والمعنى انهم كانوا يرون ولا
يؤمنون بالوصفين وكانوا يجرون الرياح عند المطاردة القربان ويسايقون
على الجبل فكذا الشاعرا في نصته بالعديب وبارق معنيهما البعدين لانه
جعل العذيب بضمير العذب وعنى به شفة الحبيبة وبارق بضميرها الشيب بالبر
وبما بينهما راءت وشبه بغير قد هاتمايل الرمح وجران وسعه على التابع ببيان
الجبل السابق فزاد على الى الطيب هذه القوم من التثنية والاضمة في المضامين
التغيير اليسر لما قصد بضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في سودي يرداء
الشلب اقول لغوم غلطوا وعضوا من الشيخ الرشيد وانكروا هو ابن جلا وطلاع
الشابا متى يصنع العامة يعرفون فالبيت لسمي ابن وشل واصله انا ابن جلا وطلاع
الشابا متى يصنع العامة يعرفون فغير الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقول
غلطوا وعضوا اي وقولوا في الغلط في حقه وخطوا من مرتبة ولم يعرفوا عدله
وفيه تهكم وكذا وصفه بالرشيد واراد به اللغوي على طريق التهكم واما بما سمي بضمين
البيت فاما على البيت استعانة بضمين المصراع فاما ولها ايداعا لان الشاعر
الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الاول هو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب وقول
انهم رقع خرق شعره بشعر العز واما المقدم فهو اعظم بنشر قرائنا كان او حدث شيئا
او مثالا او غيره ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو ان
يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه من منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان
غير القرآن والحديث فنظمه على انه من منه اي طريق كان اذا دخل فيه للاقتباس
كقوله اي قول الى العتاهمية ما بال من اوله نطفة وحييفة اخره نطفة حال اي ما
باله مفتخر مقدم قوله على رضى الله عنه وما بن آدم والنحر وانما اوله نطفة واخره
حييفة وان كان قرائنا او حدثا فانما يكون عقدا او غير تغييرا كثيرا لا يتحمل مثله في
الاقتباس ولم يغير تغييرا كثيرا واشير الى انه من القرآن او الحديث وح يكون لا على
ما طريق الاقتباس كقول الشاعر انك بالذي بالذي استقرضت خطا واسند معتبرا
قد شاهدت فانما اسد خلاقا البرايا خضفت بجلا لهيبة الوجوه بقوله اذا اندا بتم
يد بين الحاجل مسمى فاكبتوه وكقول الامام الشافعي رحمه الله الخبز عندنا كلمات اربع
قال من خبز البرية اتق الشبهات وانهت ودع ما ليس بعينيك واعلم بنية عقد قوله
صلوا الله عليه وآله وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما امور مستبهات وقوله انه في
الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء ترك ما لا يحسنه وقوله انما الاعمال بالنيات
واما الحل فتوان يثير نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا اقتباسا من سبكه

النظم وان يكون حسن الموضع مستقرا في محله وغير قلق كقول بعض المعاصرين فانه لما
 قبحت فعلاته وحفظت تحلاته اى صارت ثمار تحلاته كالحفظ والحرارة لم يترك سوء
 الظن ببقائه اى بقوده الى تحيلا فاسدا وتوهيات باطله وبصيرته هو بوقمه
 الذي ببقائه الى معاودة ويراجعه فيعمل على مقتضى بوقمه حل قوله الى الطيب اذا
 ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما ببقائه من بوقمه فيكون بسيف العذولة
 واستماع لقوله اعداءه اى اذا فتح فعل الانسان قبح ظنونه فيبني ظنه باولياته و
 صدق ما يحيط بقلبه من القوم لقولهم في تفسير الايات على صاغرة واما التلميح
 بتقديم المليم على الميم من الجحداء البصر ونظر البصر وكثير ما سيعلم يقولون في تفسير
 الايات في هذا البيت تلميح اى قوله فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى هنالك
 من العبارات واما التلميح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشئ
 مليم وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو هنا خطأ محض نشأ من قبل الشاعر العلامة
 حيث سوى بين التلميح والتلميح وفهمنا بان يشار الى قصره ونقصه صار الغلط مستمرا
 واخذ مذهب القدماء في بيان يشار الى نحو الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من
 غيره كمن اى ذكر تلك القصة او الشعر او المثل فالصير لواحده من القصة والشعر واقسام
 التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او الشعر وعلى القديرين فاما ان يكون اشارة
 الى قصة او شعر او مثل ما في النظم والتلميح الى القصة كقوله اى قوله الى تمام لمعنا باخرهم
 وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لم
 من جانب الخلد تطلع بضاضوها صبغ الدجاجة والنطوى لم يجهتا ثوبا السماء المجرع
 فواضها الى الاحلام نائم المت بياهم كان في الركب يوشع الضمير واخرهم ولهم للاجبة
 المرحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار وخومهم غير نطاد هبة
 وانزاله الضمير في ضوها وبهجتها الشمس الطالعة من الخلد الدجاجة الظلمة انطوى
 انظم المجرع دواوين وقوله احلام نائم استعظام لما رأى واستغراب اشارة الى قصة
 يوشع بن نون فتمى موسى عليه السلام واستيقافه الشمس اى عليه وفوق الشمس فانهم
 انه قابل الجبارين يوم الحجة فلما ادبرت الشمس خاف ان تعيب قتل ان يعثر منهم و
 يدخل السبت فلا يحل له قتالهم لئلا يقدوا الله فزاد الشمس حجة فرغ من قبالهم والتلميح
 الى الشعر كقوله لعرو مع الرمضاء اخر من رضاء حارة يرمض فيها القدم اى تحتق و
 النار تلتظي ارق من رق له اذ ارجمه واخفى من حتى عليه تلطف وتشفق منك في ساعة
 الكرب اللام للابتداء وعرو مستد احترق ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار
 عطف على الرمضاء وتلظي حال من النار واسمار الى البيت المسهول المستحق المستغث
 بعرو عند كربة الضمير للوصول اى الذي يستغث عند كربة بعرو كالمستجير من الرمضاء

الضمير

وجدنا البناء على أكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين قلنا الظاهر من قوله هو بناء
البيت على قافيتين ان يكون مبنيا عليها فقط ومنه أي ومن اللغوي لزوم ما لا يلزم و
نقال له الا ان أم والنصين والتدبير والاعتناء انهما وهما ان يحذف حرف الروي وهو
الحرف الذي يبنى عليه العصيدا وتغيب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا سمي بذلك
لان جمع بين الاميات من رويت الخيل اذا قتلت وهذا لان القتل جمع بين قوتى الخيل
او من رويت الخيل على البعير واشدت عليه الروا وهو الخيل الذي يجمع بين الاحياء او
من الروا لان البيت يرتوي عندا فينقطع كما عند الارتوي ينقطع الشرب او في معناه
أي قبل الحرف الذي هو في معناه حرف الروي من الفاصلة نصير الحرف الذي وقع في فواصل
القصص موقع حرف الروي في قوافي الاميات ما ليس لانهم في السجع مثل التمام حرف او
حركة يحصل السجع بدونه فتقوله من الفاصلة حال ما في معناه فتقوله ما ليس بلانهم فاعل
يجي والمراد ان يحذف لك في بيتين او اكثر او قافيتين او اكثر والافتى كل بيت يجي قبله
الروي ما ليس بلانهم في السجع مثلا قوله قفائلك من ذكرى حبيب ومثل تسقط الكوا
بين الدحولة فحذف قبل اللاحق ميم مفتوحة وهو ليس بلانهم في السجع وانما
سحقوا لهم ما لا يلزم لوجي البيت الثاني ايضا ميم وقوله ما ليس بلانهم في السجع يعني
لوحيل هاتان القافيتان او الفاصلتان سحقتين لم يحذف الى الا شيان بدو كذا السجع ويصح
السجع بدونه وهذا يظهر من ادم ما يقال انه كان سجع ان يقول ما ليس بلانهم في السجع
والفافية لوافق قوله قبل حرف الروي وما في معناه في ما ليس بلانهم في السجع قبل ما
في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليدم فلا يعرفه واما السائل فلا تعرفه فالراء
بمنزلة حرف الروي وقد حذفتها في الفاصلة بين الباء وهو ليس بلانهم في السجع لتحقيق
السجع بدون ذلك مثل فلا تعرفه ولا تعرفه ولا تعرفه ذلك واما فتحة الراء لتحقيق السجع
في نحو لا تعرفه ولا تعرفه لا تعرفه كما ذكر في قوله تعالى اقرب الساعية والنشق الغروا ان
يروا اية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ونحذف قبل حرف الروي نحو قوله ساسكرهم وان
تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت اي لم تقطع ولم تخلط بمنزلة وان عظمت وفي
الاساس شكرت سر نعمته واشكروا الي وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته فكانه اراد
ساكر فحذف الجار وحذف ايادي بذلك اشتغال من عمرو فتى اي هو فتى غير محبوب المعنى
عن صدائقة ولا مظهر الشكوى اذا انقلبت نكبت يقال في الكتابة عن قول المرء وامتحان
المرء انزلت القدم بدو نزلت النعل به اي لا يظهر الشكابة اذا نزل به البلايا وابتلى بالشدائد
بل يصبر على بؤسة من حوادث الزمان وطريقة قوله الاخر اذا اقتصر المرء لم يرفقه وان
ايسر المرء ارا السير صاحبه راى خلقى اي فقرى من حيث يخفى مكانها لاني كنت استرا
بالجمل فكانت قد اعينته حتى تجلت انكشفت ونزلت باصلاحها باياديه يعني من حسن

اهتمام جعله كاللزام الملائم له حتى لا يراه بالاصطلاح فحرف الروي هو التا وقد
جاء قبلها في الابيات بلام مستلزمة مفتوحة وهو ليس بلام في مزبها السجع لتحقيق
السجع في نحو جلت وجهه وانثقت وكود لك فتى كل من الاية والابيات نوعان من
لزام ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالحاء واللام والثاني التزام فتحها وقد يكون الاول
بدون الثاني كالقمر مقفول بالعكس بين الروي لما توفرت التدنيان من حروفها يكون يكاء
الفعل ساعة تولد وترى فليحكي عنها وانها لا توسع مكان فيه وارغد فان قلت قد ذكر
المصنف في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلة بين ايضاً كقول الحريري ما اشتغل
من اختيار الكسب فانه كما يقتضي في الفاصلة بين ايضاً كقول الحريري ما اشتغل
بدونها كد لك قد التزم في اشتار واختار لتمام التي يحصل السجع بدونها فتدخل مثل
ذلك في التفسير المذكور قلت محتمل ان يريد بقوله حرف الروي او ما في معناه اعم من ان
يكون ذلك في حرف القافية والفاصلة او في غيرهما لان جميع ما في البيت الى حرف
الروي يصيد في عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التا
في اشتار واختار انه قبل اللام الى هي ايضاً حرف الروي ولكن هذا بعيد والظاهر ان
لزام ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية والفاصلة لانهم فسروه بان يلزم التكلم
في السجع والعقبة قبل حرف الروي ما لا يلزم من مجي حركة مخصوصة او حرف بعينه او
المرء وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والا
لكان المناسب ان يقول في البيت والعقبة وقوله في الايضاح وقد يكون في ذلك في البيت
ايضاً معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم وقد يجري في كلمات العقبة
والابيات غير الفواصل والمقاييس واحصل الحسن في ذلك كله يعني في الضرب اللغوي من الحسنات
ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني وذا العكس اي لا ان يكون المعاني توابع الالفاظ وذلك
لان المعاني لا تترك على سميتها طلبت لا نفسها الالفاظ تلحق بها فيحسن اللفظ والمعنى وان
اتي بالفاظ متكلفة مضوعة وحصل المعاني تابعة لها كان كذا من معنى على باطن مشعر وليكن
حسن على مستطير قبيح وعدم من مبال في فصل من خيب فسق ان يجيب كما يقبله بعض النقاد
الذين لم يخف بايراد سمي من المحسنات القطعية فيصرفون جميع العناية الى جميع عدم
من المحسنات ويحلقون الكلام كانه غير مسروق لا فائدة المعنى ولا يبالون في تحفظ الدلالات
ومر كذا المعاني قال المصنف هذا اخر ما يتيسر لي بادنا منه جمعه ومختبر من اصول الفن
الثالث وتقية اشيا ذكر في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان احدهما ما يتقن احواله
ويجب ترك العقوبة لما لا عدم دخوله في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام
البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع في تجنيس في الخط دون اللفظ مع ما فيه من المكلف
مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يوفي بكلام يكون

كل من كلمة مستقلة الحروف كقول الحريري قشني فجننتي بجني بجني يفتن عيب بجني ومثل
المقطع وهو ضد الموصل كقول العوطاط وادرك ان زدت دار ودمردا ووردا ووردا
ومثل المنفا وهي الرسالة او العقيدة التي يكون حرف احدى كلمتها منقوطة باحدها وحرف
الاخرى غير منقوطة باحدها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك ينزل الى اخر الرسالة
ومثل اللفظ وهو احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخر غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان
يكتف بالكاتب والشاعر في اتي رساله او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم
الثاني بالاشارة في التحسين قطعاً ومثل التزييد وهو ان يعلق الكلمة في المصراع او الفقرة
بعض ثم يعلقها بعينها المعنى اخر كقول بقا حتى نوتى مثل ما اوتى رسال الله اسد اعلم وكقول
نهر من يلق يوم ما على علاته هو ما يلق السماحة منه والندى خلقا وقول الى نواس صفراء
لا ينزل الاخران ساحتها لوسها هجر مسته سراً ومثل التقدير ويسمى سياقة الاعداد وهو
ايقاع اسماء مفردة على سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل تنسيق
الصفات وهو ايقاع موصوف بصفة نسو التي للعدم العادة في ذكره كونه داخل فيا ذكرنا
مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان تترك في كلامك خفاء دلالة فتاتي بكلام بين المثل
ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوسيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد ا
ورده في المحسنات او لكونه مشتملاً على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى
وايضاله الى القسي فانه قد يحى مع الايجاز وقد يحى مع الاطناب ومع المساواة ايضا العتم
الثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخولها فيما سبق مثل القول في السرقات الشعر
وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتها المصروف من الفن الثالث بذكره
الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلها وقلم بذكرها ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث ولمست خاتمة
الكتاب خارجة عن القنود الثلاثة كالتقدم على نهم بعضهم **خاتمة**
السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس والتقديم والعقد والحلو
التمليح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والاشياء اتفاق القائلين ان كان في العصر
على العموم كالوصف بالشجاعة والسجاء وحسن الوجه والبها ونحو ذلك فلا يعيد سرقة ولا
استعانة ولا اخذاً ومحمد بك ما يودي هذا المعنى لتقترن اي لتقتصر هذا العرض العام في المعنى
والعادات يشترك في العصب والاعجم والشاعر والمجهر وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة
على العرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسجاء وغير ذلك كالتمشيد
والجائز والكناية والذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هو له اي لاختصاص تلك الهمزة
بمن تيمنت تلك الصفة لم توصف الجواد بالتمليل عند وروى الصدا اي السائلين وكوصف
النجيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفة اي معرفة وجه الدلالة
على العرض لا يستقله فيها اي في القول والعادات كتنسيب الشجاع بالاسد والجود بالمجهر والكرم

اى والافلا تفان في هذا النوع من وجه الدلالة على العرض كالاتفاق في الاسم من العام
 في انه لا يعيد سرقة ولا اخذ فتقوله فهو كالاول من جهة القول فان اشترك الناس وهذه
 الجملة الشرطية جزا لقوله وان في وجه الدلالة والاي وان لم يشرك الناس في معرفة
 ولم يصير اليه كل احد كقوة مما لا ينال الا بفكر جائز ان يدعى فيه اى في هذا النوع من وجه
 الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالفاضل وان احدهما فيه اكل من الاخر
 وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اى ما لا يشرك الناس في معرفة من وجه
 الدلالة على العرض من ان احدهما خاص في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والاخر عام في
 فيه باخرجه من الاستدلال الى القومية كما مر في باب التنبيه والاستعارة من يقبها الى الغير
 الخاص والمبتدأ العامي اما مع البناء على الاستدلال او مع التصرف فيه ما يخرج من الاستدلال
 الى الضميمة كما في الامثلة المذكورة ثم واد افتقر هذا فالسرقة والاخذ اى ما يسمى بهذين الابين
 نوعان ظاهرا وغير ظاهرا ما الظاهر اكل فهو ان ياخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه
 او وحده عطفت على قوله اما مع اللفظ اى او يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا
 بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار اثنان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله وبعضه
 والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول فثمان لان الماخوذ مع المعنى اما كل
 اللفظ او بعضه واما مع تغير النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ
 اللفظ كله من غير تغير لفظه لكنه الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات فهو مذكور
 لانه سرقة محضة ويسمى سحبا وانما لا كالحكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل بقوله معنى بن اقر
 او انت لم تنصف احدا يعني اذا لم يقط صاحبك الضميمة ولم توفه حقوقه متوقفا على
 ولم توجب له عليك مثل ما توجب لغيرك عليه وحده على طرف الجبران ان كان العقل
 اى وحده حاجرا لك مستدلا بك وبما خائنك ان كان قد به سكة وله عقل ومعرفة ويركب
 حد السيف اراد بركوب حد السيف تحلا موثرا لقطع لقطع السيف ويوشق ثوبه او
 اراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اى بدلا من ان تضيمه اذا لم يكن عن شغل السيف
 اى عن ركوب حد السيف من اجل اى سبيل يعني لا يبالى ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تاثير
 السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او يحمته عاروا هتفام حتى لا يجد عن ركوب سبيل او مجالا
 فقل حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معوية فاشتد هذين البيتين فقال معوية له لقد
 شعرت بعدي يا ابا بكر فكم ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل مع ابن اوس المزني فاشتد
 قصيدة التي اوتها لعمرك ما ادري واني لا وجل على انيا بقدر المسية اول حتمتها وفيها هذان
 بيتان فاقبل معوية على عبد الله بن الزبير وقال له لم تجديني هناك فقال اللفظ له والمعنى
 له ولبعد فبواخي من الرضا عترة وانا احق بشعره في معناه اى في معنى ما لم يعني فيه النظم ان يبدل
 بالكلمات كلها او بعضها ما يرد فيها يعني انه ايضا مذموم وسرق محضة كما يقال في قول الخطيب دع

الكلام لا ترحل لغيره بما واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ودر المائر لا تذهب لطبيعتها
واحبس فانك انت الاكل الحاس وكقول امرئ القيس وقوفها بها صحبي على مطيرهم يقولون
لا تملك سنا وتجمل واوردته طرفه في دالية الا انه اقام مجلد مقام تجمل وقال عباس
عن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعلم
فاوردته الفرزق في شعره الا انه اقام بعرف مقام تعلم وفرب من هذا ان يبدل بالالف
ما يصيادها في المعنى مع نهاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان بن حي
كريمة احسامهم ثم الانوف من الطائر الاول شود الوجوه لثمة احسامهم فطير الانوف
من الطائر الاول وان كان اخذ اللفظ كله مع تغير نظره في نظم اللفظ او اخذ بعض
اللفظ لأكمله ويسمى هذا الاختلاف وسخا وهو تكثر اقسامه لان الثاني اما ان يكون
ابلع من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلع من الاول لاختصاصه بفضيلة لا يوجد
في الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادته معنى فمدوح اي فالثاني مدح
مقبول كقول بشير بن قرقب الناس اي حادهم في الاساس رقيه ورافته حادهم لان
الحاليت يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بجاحته وقار بالطيسات الغائتكم الامج
اي السحاج القتال الذي له ولوع بالقتل وقول سلم الحاسر بالجاء المعجزة سمي بذلك
لحسنه في تجارته في الاساس سمي سلم الحاسر لا باتباع مصحفا وروية واشترى بتمنه
عود المضرب به من رقب الناس مات عما اي حزنا انتصب على انه مفضول له او غير
وقار بالذلة الجور اي الشديدا الجراه فبيت سلم اجود سبكا واحضر لفظا روي
عنابي معادرواية بشير انه قال انشدت بشيرا قولا سلم فقال دهم واسر بيتي
فهو احق منه واعذب لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الآخر خلفنا لهم في كل عين و
حاجب بسم لقتنا والبصر عينا وحاجبا وقال ابن نباتة بعد خلفنا باطراف
الذنا في ظهورهم عيوننا لما وقع السيوف حوجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاص
بزياد معني وهو الاشارة الى اخذ امر حيت وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان
كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة لغوات فضيلة توجد في الاول فهو اي البلية
من موم سرد وكقول اي تمام اي في من شئت محمد الى حميد وكان قد استشهد في بعض غزوة
مهمات اي بعد ان ياتي الزمان بمثل ما بعد او بعد شيئا في له بدلا له ما قبله
وهو قوله انشا بانصر نسيت اذن يرى في حيث ينتصر الفتى وتقبل لا ياتي الزمان
بمثل ان الزمان بمثل الخيل قال الشيخ عبد الغافر في المسائل المشككة في هذا البيت
تقصير لان العرض في هذا الموضع في المثل وان يقال انه يعني انه لا يكون فاد اجعل
سب فقد مثله بطل الزمان به فقد اخل بالعرض وجوز وجود المثل ولم ينصر من حيث
هو بل من حيث بطل الزمان بان يجوز بمثله وقول الى الطيب اعدك الزمان سخاوه فسحابة

ولقد يكون هذا الزمان بجيلا فالصراع الثاني ما هو من المصراع الثاني الى تمام لكن
مصرع الى تمام اجود سبكا لان قوله الى الطيب ولقد يكون منظر الصراع لم يصيب
محنة اذ المعنى على الماضي والمراد لعد كان فان قلت ههنا صاعق محذوف والعقل
المضارع على معناه اي يكون الزمان بجيلا اي هلاكه اي لا يسمح بهلاكه ابدا لعل الله
سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخا بالشيء هو يد له للغير فالزمان اذا سخا
به فقد بدله فلم يبق في بصره حتى يسمح بهلاكه او بجعل به كذا وكذا المصراع واعترض عليه
بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في بصره لكونه يحصل الحاصل فاعدامه واقنا وبقا
بعد بصره فله ان يسمح بهلاكه وان يجعل فتنى الشاعر لكس والحاصل ان ايجاده و
اعدامه كان بيد الزمان فسخا بايجاده لكنه لا ينبغي باعدامه فقط لكنه سببا لصلاحه
قلت وحكى صحة تقدير هذا المعنى يكون مصرع الى تمام اجود سبكا لا استقنائه عن
تقدير المضاف الذي لا يظهر فيه تدرج عليه على ان هذا المعنى ما لا ينبغي عليه احد
من قسمة البيت قال ابن جني اي تقلم الزمان من سخا به فتنى واخرجه من اعدام الى
الوجود ولولا سخا الذي افاد منه لجعل به على فلما اعداه سخا واسعد في بعضى اليه
وهذا بقرى له وعلى التفسير الثلاثة فالصراع ما هو من مصرع الى تمام لان معناه
يجل الزمان بايجاده او بهلاكه او بايصاله الى الشاعر كما ان معنى مصرع الى تمام بجعله
بمثل المرقى ولو شرط في الاخذ اخذ ما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق
الى بعض الاوهام لما كان ما هو دونه على واحد من التفسير لان ايا تمام قد علو الجمل
بمثل صريحنا ولما قال الامام الواحد بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن فخرجه ان
المصرع الثاني من قوله الى تمام هيئات البيت وان كان الثاني مثله اي مثل الاول
فالعبد اي فالثاني بعد من الذم والفضل لا ولا كقوله الى تمام لو جار متراد المنية
لم يجد الا الفراق على التقوس دليل الارتياد الطلب واضافة المتراد الى المنية للبيان
اي المنة الطالبة للتقوس لو تحيرت في الطريق الى اهلا كما ولم يكنها التوصل اليها
لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقوله الى الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت
لها المنيلة الى احر واحنا سبلا الضمير في لها المنيا وهو حال من سبلا وقتل انه جمع
لها وهو فاعل اوجدت اضيفا الى المنيا وروي يد المنيا فقد اخذ المعنى كله مع
بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان ويد بالتقوس الارواح وكذا قوله القاصح
الارجاني لم يكن الا حديث فراقكم لما اسره الى مودعي هو ذلكا لود الذي اودعتم
في مسعى القية في مدعى وقوله جار اسرى سرية استاده وقاية ما هذه الدرر التي
تساقتها عيناك سمطين سمطين فقلت هي الدرر الى قدحها بها ابو مصرع في تساقط
من عيني وقوله فهو بعد من الدم انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على السرة

المشاعر

كاتفاق اللفظ والنافعة والا فليس من مسمى جدا كقول الى تمام مقوم اللفظ عندك والاف
 وان قلت كذا في اللفظ ولا سافرت في الافاق الا ومن جدواك را حليخ ونرا دي
 وقول الى الطيب واني عنك بعد غدا في وقلبي من قناروك عن غدا في حرك حيث
 ما اجتمعت ركا في وصيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من الضرب الاول من
 النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني وهو ان يؤخذ المعنى وحده
 فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده
 اما من الممداد اقصاه واصله من الم بالمتل اذا مر به وسليخا وهو كسط الجلد
 عن اشاه ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كسط من المعنى جلد واليس جلد
 اخره هو لكه اقسام اي مثل ما سمي غارة ونحوها يعني ان الثاني اما الملع من الاول او ذو
 او مثله او كما اي اوله الاقسام وهو ان يكون الثاني الملع من الاول كقول الى تمام هو
 اخير الشان الصنع اي الاحسان وهو مبتدأ خبر الجيلة الشرطية اعني قوله ان يجعل
 فخير وان يرث اي يبطو فطال يث في بعض المواضع القمع وقوله الى الطيب ومن
 الخير بطو سبك اي تاخر عطا وك فنه اسرع السحب في المسير للجها ام اي السحاب
 الذي لا ماء فيه يقول بعد تاخر عطا وك عن يدك في كن بها كالسحاب انما يسرع منها
 ما كان جها ما لا ماء فيه وما فيه الماء يكون يعقل المسى فينت الى الطيب بلغ الاشتغال
 على زيادة بيان للمعقود حيث ضربا لمثل بالسحاب وثانها اي تالي الاقسام وهو ان
 يكون الثاني من الاول كقول المحترمي فاذا تالق اي تلع في النداء اي في المجلس الفاخر
 باشراف الناس كلامه المصقول المنفخ خلت لسانه من مضه اي من سيفه القاطع شبه
 القاطع شبه لسانه بسيفه وقوله الى الطيب كانا السهم في النطق قد جعلت على ما
 رهاهم في الطعن رخصانا رخصان الشجر فضبانها وخرصان الرماح استنها واجد
 خمر بالضم والكسر يعني لغزط مضات رهاهم ونقاد ما كان السهم عند الطعن فضا
 الاستنف في النقاد كالاستنهم فينت الى الطيب دون بيت المحترمي لانه قد افاده
 ما افاده المحترمي بلفظي تالق والمصقول من الاستغارة التحليله حيث اثبت التالق
 والصلالة الكلام كاثبات الاظفار للمنيه ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو
 استغارة بالكناية وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول
 الاصرابي الى زيادة ولم يك كثر الفتان ما لا يروى ماء كان اكثرهم سواما السامة
 والسوام والسوام لا بل الراعيه وتمن كان ارجهم دراعا في الاساس فلان رجب لياع
 والدرع ورجبها اي سخي وقوله اشجع يجمع جعفر بن محمد وليس باوسعهم في القنا
 الصبرية اوسعهم للملوك في البيت قبله تروم الملوك مدي جعفر ولا يصنفون كايصنع
 ولكن معر فرة اي احسانه اوسع وكقول الاخر في مرثية ابن له والصبر يحمد في المواضع كلها

٢٦

ارجمهم

الاعلى فانه مدموم وقوله الى تمام بعد وقد كان يدعى اليه الصبر حانرا فاصبح يدعى
حانرا حتى يخرج هذا هو النوع الظاهر من الاحد والسرقة واما غير الظاهر فانه ان
يتشابه المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول حمر فلا ينفك من ابر
اي حاجته لها هم بالضم جمع لمية سواء ووالعامرة والخمار اي لا ينفك من الحاجة كون هو
على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء في الصنف وقوله الى الطيب في سيف
الدولة يدكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب له ومن في كفة منهم فتاة كمن في كفة منهم خطا
فتعبر حمر من الرجل يدعى العامة كغيره الى الطيب عنه بمن في كفة فناه وكذا التعبر عن
المرة بدات الخمار ومن في كفة خضاب ويحور في تشابه المعنيين ان يكون احدا البيتين نسبيا
والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غيره كك فان الشاعر الخادق اذا عمد الى المعنى المحتاسب
لم يظفر احتمال في اخفاه بغير اعطه وصرفه عن نوعه من الشيب او المديح او غيره كك وعن
وعن قافية ومثله اي ومن غير الظاهر ان ينقل المعنى الى تحمل اخر كقول التيجري سلبوا
اي ثيابهم واشرفت الدماء عليهم محرم فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة
ثياب لهم وقوله الى الطيب يسر الخبيخ عليه اي على السيف وهو مجرد من غناه فكانا من
مجرد لان الدم اليابس صار بمنزلة غدا له فعمل المعنى من القتل والجرح الى السيف ومنه
اي من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني اسهل من معنى الاول كقول حمر اذ اغضبت عليك
بنو تميم وحديث الناس كلهم قضيا لانهم يقتسمون مقام الناس كلهم وقوله الى نواس ليس
من الله يستكر ان يجمع العالم في واحد فالاول يختص بعض العالم وهم الناس وهذا السلام
وعنهم روى انما بلغ هرون الرشيد كثر فضلا الفضل البرمكي ومنط احسانه في طرفة
غار عليه فغضب فاضت به الى التفكير والامر بحلب فكتب اليه ابنو نواس هذه الابيات قولا
لهرون امام الهدي هذا احتفال المجلس الحامد انت على ما بك من قدرة فليست مثل الفضل
بالواحد وليس من الله يستكر البيت فاس هرون باطلاقة ومنه اي من غير الظاهر
الغلب وهو ان يكون معنى الثاني يقتض معنى الاول كقول الى السيف احدا الملامة في هو
لديده حبال كرك فليمنى التوم وقال الى الطيب احبة الاستغناء للافكار راجع الى الضد
الذي هو الحال اعني قوله واجب فيه ملامة كما يقال الضلع وانت محدث هذا او اجعلت
الواو للحال اما على يجوز تصديرا المضارع المبني بالواو كما هو في بعض الاقوال على تقدير
المبتدأ اي وانا احب وان جعلتها للعطف فالافكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبة
ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون الا واحد ان الملامة فيه من اعداءه وما يكون من عدو الحبيب
يكون سفعضا لا محسوبا فانه يقتض معنى بيت الى السيف والاحسن في هذا النوع ان يبين
السبب في هذين البيتين الا ان يكونا ظاهرا كما في قوله الى تمام ونعمه معقوب جدواه احل
على ادنيه من ثم السماع وقوله الى الطيب والجراحات عند فحاش صيغ قبل سيبه بسوا

فأراد أي تمام أن الممدوح يستلزم نجات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية
الجود وأراد ابن الطيب أن سبقت نعمة من سائر عطاء الممدوح وبلغ ذلك
ببلغ الجراحة من الممدوح لأن عادة أن يعطى من غير سؤال ومنه أي من غير الظاهر
أن يرخد بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه كقول الأفق وترا الطير على آثارنا رأي
عين أي عيانا ثقة حال أي وافقة على المصدر في مقام الصفة أو معقول له من الفعل
الذي يتضمنه قوله على آثارنا أي كآينه على آثارنا لرفقها واعتمادها أن تستأر أي
ستطم من لحوم من اقتلهم من العتلى وقول أي تام وقد ظلمت أي الميت عليها
الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل من نهل ادار ويقتصر على
قامت أي عقبان الطير مع الرايات أي الاعلام اعتمادا على أنها ستطم لحوم قتلا
حتى كأنها من الجيش إلا أنهم لم يقاتل يعني أن رايات الممدوح التي هي كالعقبان قد
صارته مظلة لعقبان من الطير لتواصل في دماء القتلى لأنه إذا خرج للفرود
تسار العقبان فوق رأسه لاكل لحوم القتلى فليح ظلالها عليها فإن أيا تام لم يكن
شي من معنى قول الأفق ورأي عين ومن معنى قوله ثقة أن تستأر يعني أن أيا تام أنا
أخذ بعض معنى بيت الأفق لآلة لأن الأفق إذا قد يقول رأي عين قرب الطير من
الجيش لأنها إذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية رأي عين وقربها أنها تكون لأجل توقع
الفرسية وهذا يوكل المعنى المقصود اعني وصفهم بالشماعة والافتقار على قتل إلا
عادي ثم قال ثمران تستأر فحبل الطير وبقية بالميرة لا اعتبارها بذلك وهذا أيضا
يركز المقصود وأما أبو تمام فلم يمتشي ما أفاده قوله رأي عين وقوله ثمران تستأر
لا يقال أن قول أي تام ظلمت التام يعني قوله رأي عين لأن وقوع الظل على الرايات
يشعر بقربها من الجيش لأنها مثل هذا ممنوع إذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في
جو السماء بحيث لا يرى أصلا لكن زاد أبو تمام عليه أي على الأفق زيادة محسنة لبعض
المعنى الذي أخذه من الأفق وهو تسار الطير على آثارهم بقولهم إلا أنهم لم يقاتل ويقول
في الدماء نواهل باقاستها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبها أي باقاستها مع
الرايات حتى كأنها من الجيش يتم حسن الأول يعني قوله إلا أنهم لم يقاتل لأنه لو قتل ظلمت
عقبان الرايات بعقبان الطير إلا أنهم لم يقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك
الحسن لأن باقاستها مع الرايات حتى كأنها من الجيش مظنة أنها أيضا تعامل مثل الجيش
فيحسن الاستدراك ورفع التوهم الناشئ من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات
وحيث أن يكون معنى قوله وبها يتم حسن الأول أن هذه الزيادات يتم حسن معنى البيت
الأول أعني تسار الطير على آثارهم وما ذكرنا أولا هو الموافق لما في الانصاح وعلى القول
وأكثر هذه الأنواع المذكورة بعين الظاهر ونحوها مقبولة بل منها أي من هذه الأنواع ما

يخرج حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيث لا يتداع فكل ما كان اي كل نوع من هذه
 الانواع اشده خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ما اخذ من الاول الا بعد احوال مرفوعة ومن
 تامل كان اقرب الى القول كونه بعد عن الاخذ والسرقة ودخل في الاستداع والتصرف
 هذا اي الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا
 او مردودا واولتمه كل بالا سمي المذكورة وغيره لك اذا علم ان الثاني اي المعنى الثاني
 اخذ من الاول اي المعنى الاول بان يعلم انه كان يحفظ قوله الاول حين نظم او يخبره
 نفسه انه اخذ منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا يثبت عليه الاحكام المذكورة
 لكونه ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده
 من موارد الخواطر اي يحية على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكي من اين يباد
 انه اشده لفته معند ومتلاف اذا ما اتيت كمثل واهتم اهتما المهند فقبل له ان
 نذهب كل هذا للخطية فقال الان علمت اني شاعر اذا وافقته على قوله ولم اسمع ولا يحكي
 ان سليمان بن عبد الملك في باساري من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامر سليمان بضرب
 واحد منهم فاستغنى فما اعني وقد اشترى الى سيف فز صالح الضرب ليعقل فقال الفرزدق
 بل ضرب بسيفي في عوان سيف مجاشع يعني سيفه فكانت قال لا يستعمل ذلك السيف
 الا ظالم وابن ظالم لم ضرب بسيفه الرومي واتفق ان بنا السيف فضحك سليمان و
 من حوله فقال الفرزدق اني لست ان احدثك سيدا من خليفته انه يستقي بالمطر
 لم ينب سيفي من رعب ومنه من امير وكما اخذ الحذر ولن تقدم نفسك قبل
 ميتتها جمع اليمين ولا الصامته الدكرم اغد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيدا اذا
 صبا ولا يعاب صاهم اذ انيا ولا يعاب شاعر اذ اجابم خلس يقول كافي يا ابن المرافة
 يعني جبريل قد هجاني فقال بسيف ابن عوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف
 ابن ظالم فقام وانصرف فاحضر جبريل فخبرا الخبر ولم ينشد الشعر فانشا يقول بسيف
 الى رفوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهد
 فقال جبريل امير المؤمنين كافي يا ابن العنق يعني الفرزدق قد جاني فقال ولا
 تقتل الاسرى ولكن تفكهم اذ اقل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق بالبحر
 دون ما عده فقال مجيبا كذا سيفك المتدينين خطباتها وتقطع احيانا مناطق الغمام
 ولا تقتل الاسرى ولكن تفكهم اذ اقل الاعناق حمل المغارم وصل ضربته الرومي جاعله
 لكم اباعن كليب واخامثله ارم فادام يعلم ان الثاني اخذ من الاول فقل قال فلان كذا
 وقد سبقه اليه فلان فقال كذا المغنم بدك فضله الصدوق وسلم من وعوي العلم بالغيب
 ومن نسيت العنق الى الفخر وما يتصل بهذا اي بالقول في السرقات الشعرية القول
 في الاقياس والنضين والعد والحد والتلج بتقدم اللام على الميم من لمح اذا البصر وحي

الاعطاء في الجليل والا فاني عاينها صدم عني من
ما احدث من الامم ما راى المريح ومن اعطى يا السابض واحسنه
في الاشياء ما اذن يا تهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراء كسوله
التي بقيت بها الدهر يا كرمنا هله وهذا دعاء لله في شاملا لان يفاك
لله في البرية في امن ونعمة وصلاح حال وقد قلت عاينة المعد من بهذا
من الاخرين مجتهدون في رعاية وتيسير حسن المقطع ورعاية المقطع وجميع
التي لا حصر وعوايتها امد على احسن لرجوع من البلاغة وكلها فانك اذا نظرت
في بحر المسود على انها وصدق انها راييت من البلاغة والمعاين وانواع الاشياء ما
من من كنه من البلاغة واذا نظرت الى خواصها وجدتها في غاية الحسن ونهاية
تلك كيوها بين ادمية ووصايا ووصا عرض ومحمد و وعد ووعد الى غير ذلك من
التي لم يبق لاسي في السور من بعد ما طمع وتشوق الى شئ اخر وتيف لا وكلام الله
يجل في الطرق الا على من البلاغة والقامة القصوى من الصفاحه وقد اعجز مقام مع
الاحكام واخر من صفات الصفاحه ولما كان في هذا نوع خفاء بالنسبة الى بعض الامم
حيث اتممت ارجع في عرف يدرك الاحوال والانواع واحوال الكفار امثال ذلك
لدي يا ايها الناس سواء يكون ان من هذه الساعة شئ عظيم وقوله ثبت يد الى ليس
منه وغير ذلك في خواص بعض الصور مثل قوله عن المعصوم عليهم والاحكام
وان شأيتك في الامم الى ان هذا انما يظهر عند التامل والتدبر في الحكم المذكورة
في الامم والبيان وان كل مقام متعالا لا يحسن فيه غير ولا تقوم مقامه وهذا
مضى قوله يظهر ذلك في التامل مع التدبر كما عدم من الاصول المذكورة في الفصول
الاشارة تفصيل في كتاب ما نقي بها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كيفية الاعلام
التي هي في هذا ما اجمعت من الغوايد وتظهر من الغوايد مع تفرع
في الامم وتشتت الاحوال واتفاق الاخران والحق
في الامم والاشراخ والفقر وتواتر حوادشا وشرائها
الطبع ملاك في اطر كلالا كمن امد حلت قد
وعدو الامم وشرها الفتن بهذا
العلم ونهاية الامم من الداء الى البياض
في الامم الاربعه التي عشر صوره ثاني في
اربعين وسبعين مجرعه سر ماواه طاب
اسم عن الافا وكان الافتح يوم
في الامم الثاني في رمضان الواقع

LIBRARY OF
THE DROPSIE COLLEGE
FOR HEBREW AND COGNATE LEARNING
Gift of SOLOMON L. SKOSS













